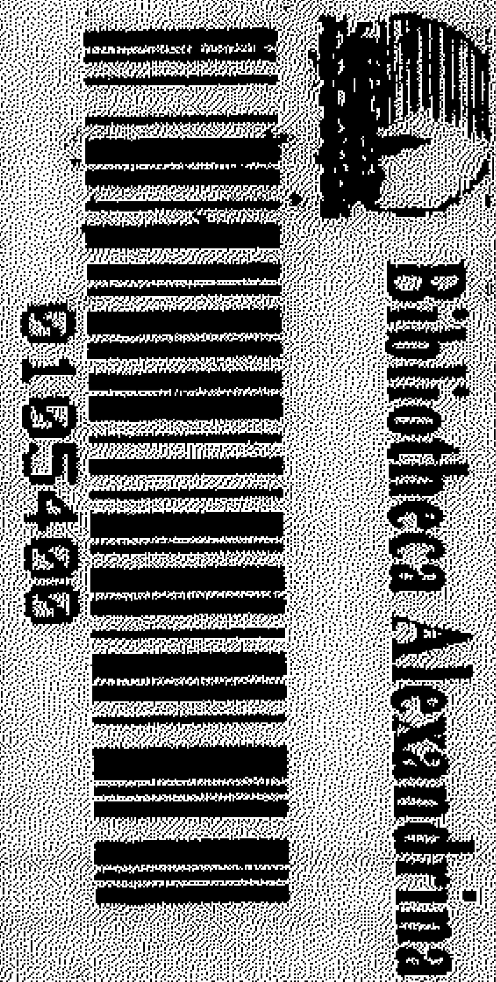
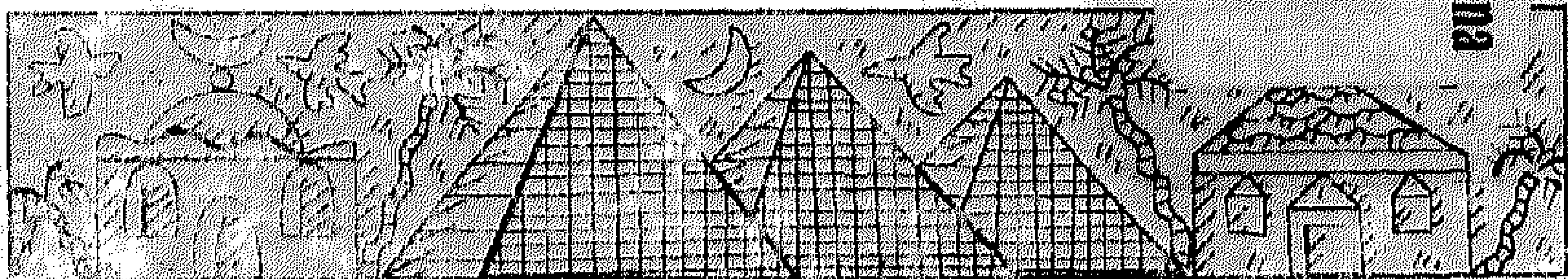
كتاب المحروسة

د. هدى راغب عوض - د. حسنين توفيق إبراهيم

الإخوان المسلمون والسياسة في مصر

دراسة فى التحالفات الانتخابية والممارسات البرلمانية للإخوان المسلمين فى ظل التعددية السياسية المقيدة (١٩٨٤ - ١٩٩٠)





١٦

الدور السياسى لجماعة الإخوان المسلمين
فى ظل التعددية السياسية المقيدة
فى مصر:
دراسة فى الممارسة السياسية
١٩٨٤ - ١٩٩٠

إعـــداد

د. حسنين توفيق إبراهيم   د. هدى راغب عوض

١٩٩٥م

الطبعة الأولى أكتوبر ١٩٩٦

عنوان الكتاب: الدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين
في ظل التعددية السياسية المقيدة في مصر
اسم المؤلفان: د. حسنين توفيق إبراهيم ، د. هدى راغب عوض

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر
٤ش ٩ب المعادي - ت: ٣٧٥٢٠٣٣
المدير العام والمشرف على السلسلة : فريد زهران
رقم الإيداع : ٩٦/١١٠١٤
الترقيم الدولي I.S.B.N: 977-5652-51-0

«شكر وتقدير»

يسعد الباحثان أن يتوجها بخالص الشكر والتقدير إلى مؤسسة فورد لقيامها بتمويل هذا البحث ضمن برنامج بحوث الشرق الأوسط، ويخصان بالشكر الدكتور سليم نصر والدكتوره مايسه الجمل وذلك نظراً لتعاونهم الصادق مع الباحثين طوال فترة إعداد البحث.

كما يسجل الباحثان عظيم شكرهما وتقديرهما للأستاذين محمد فايز وذكريا محمد عبد الله على المجهود الكبير التى قاما بها فى جمع المادة العلمية لهذا البحث.

الباحثان

المقدمــــة

أولاً: مشكلة الدراسة والهدف منها:

لاشك فى أن حركة الإخوان المسلمين تعتبر بمثابة الحركة الأم للعديد من التنظيمات والجماعات الإسلامية سواء فى داخل مصر أو خارجها. ويرجع ذلك إلى العمق التاريخى لنشأتها، حيث تأسست فى عام ١٩٢٨. بالإضافة إلى التراكم الملموس لتراثها وخبراتها سواء فى مجال التنظير والفكر أو فى مجال الممارسة والتعامل مع النظام السياسى من ناحية والمجتمع من ناحية أخرى. فضلا عن أنها أكبر الجماعات التى تشكل خريطة الحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى فى الوقت الراهن. فبعض الجماعات والتنظيمات المتشددة أو الرادكالية، مثل الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد، حتى وإن بدت الأعلى صوتا فى بعض الفترات، وذلك بحكم ممارستها للعنف ضد بعض رموز النظام أو ضد بعض قوى وفئات المجتمع الأخرى، إلا أن قواعدها الاجتماعية تعتبر بصفة عامة محدودة.

وبشىء من التبسيط يمكن القول بأن الفترة من ١٩٢٨ - ١٩٥٤ تمثل بالنسبة لحركة الإخوان المسلمين مرحلة التأسيس من ناحية وتصاعد الدور السياسى والاجتماعى من ناحية أخرى وأن الفترة من ١٩٥٤ - ١٩٧٠ تمثل بالنسبة لها مرحلة العزلة وتراجع الدور والتشتت، وذلك نتيجة للضربات التى وجهها إليها النظام الناصرى، وبخاصة فى عامى ١٩٥٤ و ١٩٦٥. أما الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٩٢، فتمثل بالنسبة لها مرحلة مراجعة الذات أولا، وإعادة تجميع الصفوف وتدعيم التواصل مع المجتمع ثانيا، وممارسة دوراً - أدواراً - سياسيا بأساليب جديدة ثالثا. واعتباراً من عام ١٩٩٣ بدأت مرحلة جديدة فى علاقة النظام بجماعة الإخوان المسلمين قوامها سعى النظام لمحاصرة نشاط الجماعة وتقليص نفوذها من خلال أساليب أمنية وسياسية وإعلامية ونقابية.

ولاشك أن تولى الرئيس السادات السلطة بعد وفاة الرئيس عبد الناصر فى عام

١٩٧٠ كان نقطة فاصلة فى تطور حركة الإخوان المسلمين على مستوى الفكر والممارسة. ففى عام ١٩٧١ بدأ الرئيس السادات بالإفراج عن بعض المسجونين من أعضاء وقيادات الحركة، واستمر تدريجيا فى توسيع هامش الممارسة السياسية أمامها، حتى أنه سمح لها فى عام ١٩٧٦ بإصدار «مجلة الدعوة». وكان هدف النظام من وراء إعادة تنشيط الحركة وتدعيم مركزها هو توظيفها فى إطار لعبة الصراع السياسى مع خصومه من الناصرين والشيوعيين فى ذلك الوقت. ومن الناحية الأخرى، فإن بعض القيادات التاريخية للجماعة وبخاصة مرشدها العام المستشار حسن الهضيبى، استغل مناخ الانفراجه، واتجه إلى ممارسة نوعا من النقد الداخلى والمراجعة الذاتية لتراث الحركة على مستوى الأفكار والتصورات، وكذلك لخبرتها التاريخية السابقة على مستوى استراتيجيات وأساليب التعامل السياسى إزاء النظام وإزاء القوى والتيارات السياسية الأخرى فى المجتمع. فضلاً عن الاتجاه لإعادة تجميع صفوف الحركة وتجديد تواصلها بالمجتمع وتدعيمه. وفى هذا السياق ظهر كتاب المستشار الهضيبى «دعاة لا قضاة»[1]، الذى فند فيه أفكار سيد قطب، التى اصطدم بعضها مع التوجهات الأساسية لفكر الحركة كما بلوره مؤسسها الإمام «حسن البنا».

ومنذ منتصف السبعينيات، حدث تطوران هامان، أولهما على صعيد النظام السياسى، وثانيهما على صعيد حركة الإخوان المسلمين. وكان لكلا التطورين أثره فى صياغة العلاقة بين النظام والحركة فيما بعد. ففى عام ١٩٧٦ تم الانتقال رسميا - بمبادرة من القيادة السياسية - من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية المقيدة. وفى العالم التالى مباشرة تولى «عمر التلمسانى» منصب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين. وقد أعطى «التلمسانى» دفعة قوية لعمليات المراجعة والتطوير والتغيير فى بعض الرؤى الفكرية وأساليب التعامل السياسى والاجتماعى للحركة. وبذلك يمكن القول بأن قيادة «التلمسانى» ساهمت فى بلورة وتدشين بعض العناصر الجديدة فى الخطاب السياسى للإخوان، أو تجديد بعض جوانب هذا الخطاب. ومن بين هذه العناصر الجديدة: القبول بقواعد النظام السياسى والاستعداد للعمل فى إطارها. ونبذ العنف والإرهاب كأسلوب للتغيير، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بالأساليب

القانونية والسلمية كأدوات للتغيير. وممارسة الضغوط السلمية على النظام من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية فضلا عن السعي للحصول على حق التنظيم الشرعي والوجود القانوني.

وعقب تولى الرئيس مبارك السلطة عام ١٩٨١م، استمر الخط الإصلاحى المعتدل هو الحاكم لتوجهات الحركة وأساليب عملها، وذلك على الرغم من التوتر الذى كان قد أصاب علاقاتها بالنظام، وبخاصة بعد زيارة الرئيس السادات القدس. وفى ظل هذا التوجه اتجهت الحركة للمشاركة فى الحياة السياسية. فشاركت فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤، وذلك بالتعاون* مع حزب الوفد، و"أصبح لها ثمانية مقاعد فى البرلمان. كما شاركت فى انتخابات ١٩٨٧ وذلك بالتحالف مع حزبى العمل والأحرار. وأصبح للإخوان (٣٦) مقعداً فى البرلمان من إجمالى ـ ٦٠) مقعداً حصل عليها التحالف. وقد قاطعت الجماعة الانتخابات البرلمانية التى جرت فى عام ١٩٩٠.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كان للحركة رؤاها ومواقفها المعلنة إزاء التعديلات المتتالية فى قانون الانتخابات وكذلك إزاء العديد من القضايا والمشكلات المجتمعية، والسياسيات والقرارات التى اتخذها النظام سواء على الصعيد الداخلى أو الخارجى. فضلا عن مواقفها المعلنة إزاء أحداث وممارسات العنف التى انخرطت فيها بعض الحركات والتنظيمات الإسلامية المتشددة.

ومنذ منتصف الثمانينيات بدأ يبرز دور حركة الإخوان على صعيد بعض مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدنى. فأصبح لها وجودا مؤثرا فى عدد من النقابات، وخاصة نقابات الأطباء والمهندسين والصيادلة والأطباء البيطرين وأطباء الأسنان والمحامين وإلى حد ما التجاريين، كما دعمت وجودها فى العديد من نوادى أعضاء هيئة تدريس الجامعات. فضلا عما يطرحه البعض حول علاقة الإخوان بشركات توظيف

(*) لقد شاع استخدام تعبير «التحالف» لوصف العلاقة التي قامت بين الوفد والإخوان خلال انتخابات ١٩٨٤، إلا أن الإخوان يرفضون هذا التعبير بشدة ويؤكدون أن ما حدث بينهم وبين الوفد مجرد تعاون وتنسيق لم يصل إلي حد التحالف. ولذا فسوف تستخدم الدراسة تعبير «التعاون» بدلاً من «التحالف».

الأموال.

وهكذا، أصبح لجماعة الإخوان المسلمين التى تعتبر غير مشرعة من الناحية الرسمية والقانونية، دور سياسى هام، فاق دور العديد من الأحزاب والتنظيمات الرسمية. وقد حدث ذلك فى ظل سياسة مزدوجة مارسها النظام إزائها حتى عام ١٩٩٢. فهو من ناحية لم يضف عليها الطابع الرسمى - القانونى، لكنه من ناحية ثانية لم يمنعها من المشاركة فى الحياة السياسية بأساليب مختلفة.

وتأسيسا على ماسبق، فإن هذه الدراسة تسعى إلى رصد وتحليل وتقييم الدور (الأدوار) السياسى لجماعة الإخوان المسلمين فى إطار صيغة التعددية السياسية المقيدة خلال الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٩٠، وذلك على مستويين. **أولهما**، مستوى مشاركة الجماعة فى الانتخابات البرلمانية، حيث شاركت فى انتخابات ١٩٨٤ وانتخابات ١٩٨٧ وقاطعت انتخابات ١٩٩٠ على نحو ما سبق ذكره. **وثانيهما**، مستوى الممارسة البرلمانية لنواب الإخوان تحت قبة مجلس الشعب وذلك خلال الفصلين التشريعيين الرابع والخامس.

وفيما يلى بعض التفاصيل بشأن بعض النقاط والعناصر التى سيتم بحثها على كل من المستويين.

١- المشاركة فى الانتخابات البرلمانية (١٩٨٤ ، ١٩٨٧) ومقاطعة انتخابات ١٩٩٠

وفى هذا السياق تسعى الدراسة إلى رصد وتحليل ما يلى:

* الأسس التى قامت عليها التحالفات الانتخابية للإخوان، والمبررات التى طرحتها الحركة للدخول فى هذه التحالفات.
* أساليب وتكتيكات الحركة فى إدارة الحملات الانتخابية.
* أسس الدعاية الانتخابية للحركة ومصادر التمويل.
* نتائج واتجاهات التصويت لمرشحى الإخوان، ودلالاتها السياسية والاجتماعية

والجغرافية.

* أسباب مقاطعة الإخوان لانتخابات ١٩٩٠.

* تقييم فاعلية أداء الإخوان فى الانتخابات، مقارنة ببعض تنظيمات المعارضة الأخرى.

٣- الممارسة البرلمانية (أداء نواب الإخوان فى البرلمان)

لقد كان لحركة الإخوان المسلمين (٨) مقاعد فى برلمان ١٩٨٤ - ١٩٨٧، و (٣٦) مقعدا فى برلمان ١٩٨٧ - ١٩٩٠. ومن هذا المنطلق يمكن تحليل الأداء البرلمانى لنواب الإخوان من الناحية الكمية والكيفية. وذلك من خلال:

* تحديد حجم المشاركة الإجمالية لنواب الإخوان فى البرلمان سواء فى مجال الممارسة التشريعية (التقدم باقتراحات لمشروعات قوانين، مناقشة مشروعات القوانين المطروحة على المجالس) أو الرقابية (التقدم بالأسئلة والاستجوابات وطلبات الإحاطة، وطلبات المناقشة...). وقد يكون من المفيد فى هذا المقام مقارنة إجمالى الممارسة البرلمانية لنواب الإخوان باجمالى الممارسة البرلمانية لنواب بعض أحزاب المعارضة الأخرى.

* رصيد وتحليل القضايا الأساسية التى ركز عليها الإخوان فى ممارساتهم البرلمانية سواء على المستوى التشريعي أو الرقابى. ومن هذا المدخل يمكن الكشف عن درجة اهتمام الجماعة بقضايا ومشكلات التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى التى تواجه المجتمع المصرى فى الوقت الراهن، ومدى قدرتها على طرح بعض البدائل والحلول للتعامل مع هذه المشكلات.

* طبيعة التنسيق بين نواب الإخوان، وممثلى بعض قوى المعارضة الأخرى داخل البرلمان. فالتحالفات التى خاض على أساسها الإخوان الانتخابات مع بعض القوى الأخرى، هل استمرت تؤتى تأثيراتها داخل البرلمان؟. وماذا عن علاقة الحركة ببعض الأحزاب التى لم تتحالف معها انتخابيا داخل البرلمان؟.

لحركة الإخوان المسلمين. فهذه مسألة نسبية تحكمها بعض المعايير المرتبطة بالأدوار التى مارستها الحركة والنابعة منها، فضلاً عن طبيعة قنوات ممارسة هذه الأدوار. فالمعيار الأساسى لفاعلية المشاركة فى الانتخابات البرلمانية هو عدد المقاعد حصل عليها الإخوان فى البرلمان مقارنة بما حصلت عليه قوى المعارضة الأخرى التى خاضت الانتخابات، فضلا عن أساليب إدارة الحملات الانتخابية على مستوى التعبئة والحشد والدعاية. أما فعالية المشاركة البرلمانية فلها معاييرها الكمية والكيفية على نحو ما سبق ذكره.

وهناك عدة ملاحظات حول الفترة الزمنية التى تغطيها الدراسة نوجزها فيما يلى:-

(أ) أن هذه الفترة بدأت بحدث داخلى كبير وهو انتخابات ١٩٨٤، التى شاركت فيها جماعة الإخوان بالتنسيق مع حزب الوفد.

(ب) أنها انتهت بحدث داخلى كبير أيضا وهو انتخابات ١٩٩٠، التى قاطعتها جماعة الإخوان وعدد من أحزاب المعارضة الأخرى.

(ج) أنه ما بين انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٩٠، حدثت انتخابات ١٩٨٧، التى شاركت فيها الجماعة بالتحالف مع حزبى العمل والأحرار.

(د) أن الفترة الزمنية موضع الدراسة شهدت تنامى دور جماعة الإخوان المسلمين على صعيد المجتمع سواء من خلال دورها فى بعض تنظيمات المجتمع المدنى مثل النقابات المهنية ونوادى أعضاء هيئة التدريس أو أنشطتها الاجتماعية الأخرى.

ثانياً: أهمية الدراسة:

هناك مجموعتان من العوامل تضيفان أهمية خاصة على موضوع الدراسة. تشمل المجموعة الأولى، العوامل المرتبطة بطبيعة الموضوع ذاته. أما المجموعة الثانية،

فتتضمن العوامل المتعلقة بطبيعة الأدبيات السابقة فى الموضوع.

المجموع الأولى: العوامل المرتبطة بطبيعة الموضوع:

١- إن موضوع هذه الدراسة يقع فى اطار قضية أكبر هى العلاقة بين الإسلام والديمقراطية كما تطورت بمفهومها الليبرالى الغربى. وهى ليست بالقضية الجديدة على مستوى الفكر. فخلال القرن التاسع عشر وفى مطلع القرن العشرين طرحها - بصيغ مختلفة - رواد حركة النهضة والإصلاح فى العالم الإسلامى أمثال: الطهطاوى والأفغانى ومحمد عبده ورشيد رضا[٢]. كما أن لهذه القضية جذورها فى تراث الكتابات الاستشراقية المرتبطة بالإسلام كعقيدة وحضارة وتاريخيا[٣]. وقد طُرحت قضية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية على المستوى الحركى، أى على مستوى الممارسة السياسية فى الوطن العربى منذ منتصف السبعينيات من هذا القرن وذلك بفضل: تنامى ظاهرة الحركات الإسلامية المسيسة فى العديد من الدول العربية. وقد أصبحت هذه الحركات أو بعضها - بشكل مباشر أو غير مباشر - جزءا من العملية السياسية فى هذه الدول، خاصة وأن بعضها يناصب النظم الحاكمة العداء على طول الخط. وأصبحت القضية أكثر إلحاحا فى إطار اتساع ظاهرة انتقال بعض النظم العربية نحو صيغ للتعددية السياسية المقيدة. ففى مثل هذه الحالات يُثار التساؤل حول موقع الحركات الإسلامية فى اطار التعددية السياسية[٤]. فهل يمكن انجاز تطور ديمقراطى حقيقى مع استبعاد كل الحركات الإسلامية؟ وهل يمكن بناء المجتمع المدنى الذى يعتبر ركيزة للديمقراطية بمعزل عن هذه الحركات رغم اتساع القواعد الاجتماعية لبعضها؟. وجاءت الأحداث والتطورات السياسية الحادة والمتسارعة فى الجزائر فى أعقاب الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية (ديسمبر ١٩٩١)، لتفرض موضوع العلاقة بين الإسلام والديمقراطية بصورة أكثر حدة[٥].

وفى هذا الإطار، تعددت الإجتهادات. فهناك من راح يتناول طبيعة العلاقة بين الإسلام والديمقراطية على مستوى الأصول، وذلك للكشف عن حدود الاتفاق

والاختلاف بين مبادىء نظام الحكم كما قررتها الأصول الإسلامية (القرآن الكريم والسنة)، ومبادىء وقواعد النظام الديمقراطى(٦). وهناك من راح يحلل هذه العلاقة على مستوى الفكر الإسلامى(٧). وذلك لرصـــد وتحليل رؤى بعض المفكرين الإسلاميين لطبيعة هذه العلاقة. وأخيرا هناك من راح يعالج هذه القضية على مستوى الممارسة. وذلك برصد وتحليل ممارسات بعض الحركات الإسلامية، وأنماط علاقاتها بالنظم السياسية فى إطار عملية التطور السياسى الديمقراطى فى هذه الدولة أو تلك(٨).

وضمن هذا السياق تأتى هذه الدراسة لرصد وتحليل أبعاد الدور السياسى لحركة الإخوان المسلمين فى إطار تجربة التعددية السياسية المقيدة فى مصر خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٠. وبالتالى، فإن موضوع هذه الدراسة يعتبر مدخلا لفهم بعض جوانب النظام السياسى المصرى من ناحية، وللكشف عن بعض معضلات التطور الديمقراطى فى مصر ناحية ثانية، فضلا عن إثبات أو نفى أو على الأقل إعادة صياغة بعض المقولات الخاصة بعلاقة الإخوان بالتطور الديمقراطى من ناحية ثالثة.

٢- أن الدور المتميز لحركة الإخوان المسلمين فى المجتمع المصرى والتطور الذى شهدته على صعيد الفكر والممارسة منذ مطلع السبعينات من ناحية، والتقدم النسبى لتجربة انتقال النظام المصرى نحو التعددية السياسية - وذلك بالمقارنة بنظم عربية أخرى - من ناحية ثانية، يضفيان على موضوع الدراسة أهمية خاصة. حيث يسمحان بامكانية أفضل من الناحية الموضوعية والزمنية لرصد الممارسات السياسية للحركة فى إطار عملية التطور السياسى الديمقراطى، وإجراء المقارنة والكشف عن أبعاد ومظاهر الاستمرارية والتغير فى الدور (الأدوار) السياسى لها.

٣- إن الدراسة تسعى للكشف عن كيفية مشاركة الإخوان فى الحياة السياسية - فى سياق تجربة التعددية السياسية المقيدة - سواء فى الانتخابات التشريعية، أو تحت قبة مجلس الشعب. وبالتالى فهى محاولة للخروج من دائرة التعميمات والكليات إلى البحث فى الممارسات السياسية الجزئية لواحدة من القوى الاجتماعية والسياسية

الهامة على الساحة السياسية المصرية. وهذه الدراسة يمكن أن تكون ذات دلالات هامة فيما يتعلق بعلاقة الحركات الإسلامية بالتطور السياسى الديمقراطى المقيد فى دول عربية أخرى. ومن خلال ربط ومقارنة نتائج هذه الدراسة بنتائج دراسات جزئية أخرى مماثلة، تتم على حركات أخرى، وفى دول عربية أخرى، يمكن وضع الأساس لإطار نظرى جزئى أو وسيط لتحليل وتفسير العلاقة بين الحركات الإسلامية وتجارب التطور الديمقراطى الجزئى أو التعددية السياسية المقيدة فى الوطن العربى.

المجموعة الثانية: العوامل المرتبطة بطبيعة الأدبيات السابقة فى الموضوع:

بصفة عامة لايمكن القول بأن هناك دراسة سابقة تناولت الدور السياسى لحركة الإخوان المسلمين خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٠ بصورة تفصيلية وتأصيلية ومباشرة، وإن كان هناك بعض الدراسات التى عرضت لبعض جوانب التطور الفكرى أو الممارسة السياسية للحركة خلال هذه الفترة. وتفصيل ذلك على النحو التالى:-

١- يُلاحظ بصفة عامة أن أغلب الدراسات (باللغة العربية والإنجليزية) حول الظاهرة الإسلامية خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات قد ركزت بصفة أساسية على مجالين أساسيين[٩]. أولهما، الصحوة الإسلامية أو الاحياء الإسلامى أو الأصولية الإسلامية فى عموميتها من حيث أسبابها ومصادرها ومظاهرها وعلاقتها بالغرب ومستقبلها. وثانيهما، دراسات الحالة. وقد كان التركيز على الحركات الإسلامية المتشددة التى انخرطت فى ممارسة العنف، وبخاصة فى ضوء تصاعد حدة المواجهة بين هذه الحركات والنظم الحاكمة فى العديد من الدول العربية والإسلامية. وفى هذا الإطار لم يبرز الاهتمام بجماعة الإخوان المسلمين. خاصة وأن الجماعة ظلت معزولة عن السياسة والمجتمع فى مصر منذ ١٩٥٤ حتى مطلع السبعينيات، كما أن التطور الذى حدث فى إطارها الفكرى وممارستها السياسية جعل منها جماعة إصلاحية معتدلة تنبذ العنف، ولذلك لم تستقطب اهتمامات الباحثين مثلما استقطبتها جماعات التفكير والانقلاب والعنف.

وإذا كانت بعض الدراسات فى الصحوة الإسلامية أو الأصولية الإسلامية قد تناولت ضمن محتوياتها حركة الإخوان المسلمين، إلا أن هذا التناول غلب عليه الطابع التاريخي، حيث لم يتم التعمق فى تحليل التطورات التى لحقت بالحركة منذ منتصف السبعينيات على مستوى تصوراتها الفكرية وممارساتها السياسية، وعلى سبيل المثال نجد أن دراسة الأستاذة هالة مصطفى الصادرة عام ١٩٩٢ بعنوان «الإسلام السياسى فى مصر: من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف» قد وقفت فى معالجتها لحركة الإخوان المسلمين عند عام ١٩٥٢. كما أن دراسة د. عبدالله فهد النفيسى الصادرة عام ١٩٨٩ بعنوان «الإخوان المسلمون فى مصر: التجربة والخطأ»[١٠] لم تعرض لتطور الحركة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩ إلا فى سبع صفحات فقط من أصل (٦٣) صفحة، وهو إجمالى عدد صفحات الدراسة وقد اتسمت المعالجة بالطابع السردى. أما دراسة الأستاذ «محمد سعد أبو عامود» عن «البناء التنظيمى لجماعات الإسلام السياسى فى الوطن العربى وأثره فى السلوك السياسى لهذه الجماعات»[١١]. والصادرة فى عام ١٩٩١، فإنها قدمت عرضا تاريخيا لكيفية تجنيد الأعضاء فى جماعة الإخوان المسلمين.

وبالإضافة إلى ما سبق نجد أن دراسة (Nikki. Keddi) الصادرة عام ١٩٨٥ بعنوان "Islamic Revival in the Middle East: A comparison of Iran and Egypt" هذه الداسة لم تعرض لحركة الإخوان إلا فى عدد محدود من الصفحات، وبشىء من التعميم الشديد[١٢]. ولم تتضمن دراسة محمد سيد أحمد الصادرة عام ١٩٨٧ / ١٩٨٨ بعنوان "Egypt: The Islamic Issue" سوى إشارت محدودة عن دور الإخوان فى الانتخابات البرلمانية[١٣].

وثمة دراستان كلاهما أفردت حيزا أكبر لحركة الإخوان المسلمين فى مرحلة ما بعد عام ١٩٧٠. <u>أولاهما</u>، دراسة "Gilles Kepel" المترجمة عن الفرنسية والصادرة عام ١٩٨٤ بعنوان:

"Muslem Extremism In Egypt: The prophet & Pharaoh"

وقد تضمنت هذه الدراسة فصلاً عن مجلة الدعوة التى سمح النظام لحركة الإخوان بإصدارها عام ١٩٧٦ وقام بإيقافها ضمن صحف ومجلات أخرى فى عام ١٩٨١. وقد سعى المؤلف استنادا إلى مجلة الدعوة لرصد وتحليل بعض رؤى الحركة ومواقفها حيال عدد من القضايا الداخلية والخارجية، التى كانت موضوعا لمعارضة الجماعة للنظام السياسى. كما عرض لبعض ملامح السياسة التحريرية للمجلة. وعموما فإن هذه الدراسة لم تتجاوز عام ١٩٨١ (عام إيقاف المجلة) كما أنهما لم تتضمن عملية تحليل مضمون كمي للمجلة ولو بصدد بعض القضايا الجوهرية، وإنما اعتمدت بصفة أساسية على الاقتباس من بعض المقالات المنشورة ببعض الأعداد لإبراز موقف الجماعة من هذه القضية أو تلك(١٤).

وثانيهما، دراسة "Barry Rubin" الصادرة فى عام ١٩٩٠ بعنوان "Islamic Fundamentalism in Egyptain Politics,".

وقد تضمنت هذه الدراسة فصلاً عن الإخوان المسلمين. وقد ركز على التطور التاريخى للحركة منذ نشأتها. كما عرض لبعض التغيرات التى طرأت عليها بعد عام ١٩٧٠ على مستوى الفكر السياسى والممارسة السياسية. وجدير بالذكر أن هذا الفصل يعتبر من أفضل مما كتب بخصوص متابعة تطورات حركة الإخوان المسلمين بعد عام ١٩٧٠. وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يتعمق فى رصد وتحليل بعض مظاهر الممارسة السياسية للحركة مثل مشاركتها فى الانتخابات البرلمانية أو دور النواب الإخوان فى البرلمان كما أنه لم يتعرض لدور الحركة فى بعض مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدنى وبخاصة بعض النقابات المهنية(١٥).

ومنذ نهاية السبعينيات، بدأت تظهر تباعا مجموعة من الدراسات (باللغة العربية والإنجليزية) عن جماعة الإخوان المسلمين. وقد انصب بعضها على عملية تقييم أو إعادة تقييم الدور السياسى للحركة منذ نشأتها حتى منتصف الخمسينيات، كما تناول بعضها الآخر رصد وتحليل الفكر السياسى لمؤسس الحركة الإمام حسن البنا، أو

بعض العناصر البارزة في تاريخ الحركة أمثال عبد القادر عودة وسيد قطب. ومن هذه الدراسات على سبيل المثال[١٦]. دراسة د. زكريا سليمان بيومي بعنوان «الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٨٢ - ١٩٤٨» (١٩٧٨). ودراسة د. عبد العظيم رمضان بعنوان «الإخوان المسلمون والتنظيم السرى» (١٩٨٢). ودراسة محمود عبد الحليم بعنوان «الإخوان المسلمون: رؤية من الداخل» (١٩٨٥). ودراسة فريد عبد الخالق بعنوان «الإخوان المسلمون في ميزان الحق» (١٩٨٧). ودراسة على صديق بعنوان «الإخوان المسلمون بين إرهاب فاروق وعبد الناصر» (١٩٨٧) ودراسة د. زكريا سليمان بيومي بعنوان «الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات: من المنشية إلى المنصة» (١٩٨٧). ودراسة رفعت سيد احمد بعنوان «الدين والدولة والثورة (١٩٨٩). ودراسة. محمد أحمد خلف الله بعنوان «الصحوة الإسلامية في مصر» (١٩٨٧). ودراسة د. محاذ حافظ دياب عن سيد قطب الخطاب والأيديولوجيا. ودراسة أحلام السعدى فرهود عن رؤية الإخوان للسياسة المصرية تجاه اسرائيل (١٩٨٧). ودراسة ابراهيم غانم عن الفكر السياسي للإمام حسن البنا (١٩٩٠) بالاضافة إلى دراسة عبد المنعم سعيد على بعنوان "M.W. Wemmero, "Modern Islamic Reform Movements: The Muslim Brotherhood In Contemporary Egypt," (1982).

كما أن العديد من الدراسات الأجنبية في ظاهرة الأصولية الإسلامية تضمنت عرضا لبعض أفكار ومقولات سيد قطب باعتباره أحد المصادر الفكرية المباشرة للحركات الإسلامية التي تتبنى فكراً انقلابياً قوامه التكفير والجاهلية والعنف.[١٧]

وجدير بالتسجيل أن أغلب الدراسات التي سبق ذكرها قد تناولت حركة الإخوان المسلمين من منظور بعض الجوانب التاريخية أو الفكرية، ولم تتطرق الى التطورات التي طرأت على فكر الحركة أو ممارساتها السياسية خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات، وإن كان بعضها قد عالج جانبا من هذه التطورات بصورة جزئية وغير معمقة.

وفي عام ١٩٩٢ صدرت دراسة للأستاذ محمد الطويل بعنوان «الإخوان فى البرلمان»[١٨]. وقد سعى خلالها، ضمن أشياء أخرى، لرصد بعض جوانب الدور البرلمانى لنواب الإخوان في برلمان (١٩٨٧ - ١٩٩٠). وقد انعكست الخلفية المهنية للمولف باعتباره صحفيا على منهجية تنوله للموضوع. فطغى جانب السرد والاقتباس على جانب التحليل والتقييم. فجاء الكتاب أقرب إلى صورة للحواد المتقطع تحت قبة البرلمان بصدد بعض القضايا، منه إلى التحليل العلمى الرصين لأداء النواب الإخوان داخل البرلمان. فالمؤلف لم يقم بدراسة كمية تحليلية لممارسات نواب الإخوان داخل البرلمان سواء فى مجال التشريع أو الرقابة، بل راح يقتبس من هنا وهناك لبعض هؤلاء النواب ولغيرهم من أعضاء الجماعة لتحديد مواقف الجماعة بصدد بعض القضايا المطروحة. كما أن اعتماد المؤلف على مضابط مجلس الشعب، وهى المصدر الأساسى للمعلومات بهذا الخصوص جاء قاصرا فرجع إلى المضابط الخاصة بحوالى (٢٨) جلسة من جلسات المجلس وذلك خلال الفترة من يونيو ١٩٨٧ - أبريل ١٩٩٠، واعتمد فى الغالب على مصادر صحفية. وأخيرا فإن القضايا والموضوعات التى عالجها الكتاب تعددت وتشعبت ما بين دور الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤، وانتخابات ١٩٨٧، وموقفهم من بعض القوى والتيارات السياسية الأخرى فى المجتمع. وموقفهم من قضايا عديدة مثل الاقتصاد الحر والتعليم الدينى والثقافة المعاصرة والإعلام.

٢- لاحظ الباحثان أن العديد من الدراسات (باللغة العربية والإنجليزية) التى عالجت تطور النظام السياسى المصرى خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات، والتى تمكنا من الاطلاع عليها، لاحظا أن بعضها لم يتطرق إلى الدور السياسى للإخوان خلال هذين العقدين بينما بعضها الآخر عرض لبعض جوانب هذا الدور ولكن بصورة عامة وموجزة. وكنماذج للنوع الأول من هذه الدراسات نذكر: الدراسات الأربع للدكتور على الدين هلال وآخرون، والتى تحمل العناوين التالية: «تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١» (١٩٨٢). و «التطور الديمقراطى فى مصر: قضايا ومناقشات» (١٩٨٦). و «النظام السياسى المصرى وتحديات الثمانينيات» (١٩٨٦). و «النظام

السياسى المصرى: «التغير والاستمرار» (١٩٨٨). وفى هذا المولف الأخير وردت مقالة لألان روسليون بعنوان «الحركة الإسلامية والديمقراطية: إعادة لتشكيل الساحة السياسية فى مصر» وتضمنت إشارات بسيطة عن حركة الإخوان المسلمين(١٩).

وفى إطار هذا النوع من الدراسات أيضا تأتى الدراسة(٢٠). التى قامت بتحريرها "Craigharris" بعنوان: "Egypt: Internal Challenges and Regional Stabili- ty" (1988) ودراسة(٢١) "Beattie بعنوان: "Prospects for Democratization In Egypt"

أما النوع الثانى من الدراسات والتى تضمنت معالجات جزئية لحركة الإخوان المسلمين بعد عام ١٩٧٠، فنذكر منه علس سبيل المثال: دراسة(٢٢). منى مكرم عبيد بعنوان "Political Opposition In Egypt: Democratic Myth or Reality" (1989).

حيث أوردت صفحة واحدة عن الإخوان المسلمين، ركزت فيها على دروهم فى الانتخابات البرلمانية. وكذلك درسة "Hamid Ansari" بعنوان "Egypt: the Stalled Society" (1986) وتضمنت هذه الدراسة عدد محدود من الصفحات عن الإخوان(٢٣).

ويستثنى من ذلك دراستان هامتان. **أولاهما**، لـ"Baker" بعنوان "Sadat and After......" **وثانيتهما** لـ "Hinnebusch" بعنوان "Egyptian Politics under Sadat...". فالدراسة الأولى تضمنت فصلاً عن الإخوان المسلمين، تضمن معالجة لبعض جوانب تطور الحركة بعد عام ١٩٧٠(٢٤). أما الثانية فتضمنت عشر صفحات عن الحركات الإسلامية فى مصر. وأبرزت بعض أبعاد العلاقة بين حركة الإخوان المسلمين ونظام الرئيس السادات(٢٥). ومع التسليم بأهمية هاتين الدراستين، إلا أنه لايمكن القول بأن أى منهما قد تضمنت معالجة شاملة ومكتملة للدور السياسى لحركة الإخوان المسلمين خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٠ على نحو مخطط الدراسة التى نحن بصددها.

٣- أن بعض الدراسات التى عالجت بعض جوانب التطور السياسى فى مصر

(كالانتخابات البرلمانية) أو آداء بعض موسسات الدولة (مثل مؤسسة البرلمان) خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٠، والتى تمكن الباحثان من الاطلاع عليها، هذه الدراسات لم تركز على دور الإخوان فى الانتخابات العامة التى شاركوا فيها (١٩٨٤ ، ١٩٨٧) أو التى قاطعوها (١٩٩٠)، أو دورهم فى البرلمان. بل جاء تناولها لدور الإخوان بشكل موجز، وفق مقتضيات السياق العام لهذه الدراسات. ومن هذه الدراسات على سبيل المثال: الدراسات الثلاث التى أعدها د. علىّ الدين هلال وآخرون عن انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٠[٢٦]. ودراسة عمرو هاشم ربيع عن آداء مجلس الشب المصرى: دراسة حالة للدورة الأولى من الفصل التشريعى الخامس ١٩٨٧ - ١٩٨٨ (١٩٩١)[٢٧]. ودراسة أمانى قنديل بعنوان «التيار الإسلامى داخل جماعات المصالح فى مصر» (١٩٨٩)[٢٨].

وتأسيسيا على ما سبق، فإن الإضافة المتوقعة لهذه الدراسة تتمثل فيما يلى:-

(أ) أنها دراسة تعالج موضوعا محددا وهو تطور أشكال الممارسات السياسية لحركة الإخوان خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٠. فهى تسعى إلى رصد وتحليل أشكال الممارسة السياسية أو الدور السياسى لحركة الإخوان فى الانتخابات التشريعية وداخل البرلمان.

(ب) أن إنجاز الهدف السابق لن يتم من خلال ممارسة بحثية تقوم على الاستشهاد والاقتباس من بعض المقالات والتصريحات والكتب المنشورة لبعض أعضاء الحركة،على غرار ما فعلت بعض الدراسات السابقة، ولكن سوف يتم ذلك من خلال منهاجية علمية قوامها الجمع والمزاوجة بين عدد من الأساليب الكمية والكيفية فى التحليل السياسى على نحو ما سيأتى ذكره فى الفقرة الخاصة بمنهج البحث.

(ج) إلى جانب الأهمية التحليلية والتفسيرية للدراسة، فإنها تتجه من خلال الاعتماد على المصادر الأولية إلى بناء قاعد بيانات عن مظاهر الممارسة السياسية للإخوان خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٠. ويمكن أن تمثل هذه القاعدة عونا لباحثين آخرين

يطرقون هذا المجال.

(د) أن الدراسة تسعى - ضمن أهداف أخرى - إلى تقييم الدور السياسى للإخوان خلال الفترة موضع البحث. وذلك باستكشاف محددات وحدود فعالية هذا الدور (الأدوار). ومن هذا المنطلق فإن موضوع الدراسة يمثل مدخلا لفهم بعض جوانب التطور السياسى فى مصر، والكشف عن بعض معضلات التطور الديمقراطى فيها. كما أنه من خلال هذه الدراسة يمكن صياغة أو إعادة صياغة بعض المقولات أو الفروض المرتبطة بعلاقة الحركات الإسلامية بالتطور الديمقراطى. ومتى نحت دراسات مماثلة هذا المنحى، بالنسبة لحركات إسلامية أخرى، وفى دول عربية أخرى، فانه يمكن وضع الأساس لإطار نظرى جزئى أو وسيط فى هذا المجال.

ثالثاً: فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة لاختيار أربع فرضات أساسية:

أولاها، أن هناك علاقة موجبة بين تولى عمر التلمسانى منصب المرشد العام لحركة الإخوان وتدعيم اتجاه التغيير فيها على صعيد الممارسة السياسية. وإذا كان لشخص (المرشد العام) دور هام فى تطور حركة الإخوان المسلمين، فإنه من الأهمية تحديد العوامل والمحددات الموضوعية التى رجحت الإتجاه الذى تبناه التلمسانى لدى الحركة على صعيد الممارسة السياسية.

وثانيتها، أنه ثمة علاقة عكسية بين ضعف فعالية قوى وأحزاب المعارضة الأخرى والصعود النسبى فى الدور السياسى لحركة الإخوان المسلمين سواء على صعيد الممارسة السياسية على المستوى القومى (المشاركة فى الإنتخابات البرلمانية) أو على صعيد الدور السياسى فى بعض مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدنى. وهنا يمكن أن يبرز دور القدرات التنظيمية والتعبوية للإخوان مقارنة بالقوى السياسية الأخرى.

وثالثتها، أن هناك علاقة طردية إيجابية بين تنامى الدور السياسى لحركة الإخوان فى بعض تنظيمات المجتمع المدنى، وتنامى فاعليتها على صعيد المشاركة

السياسية على المستوى القومي.

ورابعتها، أن هناك علاقة فردية بين القدرة التنظيمية والتعبوية لجماعة الإخوان المسلمين والإنجاز الذي حققه مرشحوها في انتخابات ١٩٨٧.

رابعاً: الإطار النظري للدراسة:

سوف يتم تناول موضوع هذه الدراسة في إطار مدخلين نظريين كبيرين:

أولهما، مدخل العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالنظام السياسي بأجهزته ومؤسساته المختلفة هو الممارس لسلطة الدولة، بينما حركة الإخوان المسلمين تعتبر حركة اجتماعية، وهي من القوى الفاعلة والمؤثرة في المجتمع. ومن هنا فإن بعض المقولات النظرية المرتبطة بمفهوم الحركة الاجتماعية من ناحية[٢٩]. وبطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع ومحدداتها ومصادر التوتر والصراع فيها من ناحية ثانية تعتبر أساسية لمعالجة الموضوع الذي نحن بصدده[٣٠]. وفي هذا الإطار تُثار طبيعة العلاقة بين دولة مركزية تسمح بصيغة تعددية سياسية مقيدة من ناحية، وقوى سياسية واجتماعية يعتبرها النظام غير مشروعة قانوناً من ناحية أخرى. وإذا كانت هذه القوى ذات طابع إسلامي، فإن الصراع على رموز الشرعية الدينية يدخل عنصرا في معادلة العلاقة بين النظام السياسي وهذه القوى.

وفي إطار المدخل السابق تأتي قضية العلاقة بين التعددية السياسية الرسمية من ناحية والقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في المجتمع من ناحية أخرى لتقدم بعدا هاما لمعالجة الدور السياسي لحركة الإخوان المسلمين خلال الفترة ١٩٨٤ – ١٩٩٠. فما هي الآثار والتداعيات التي يمكن أن تنشأ عندما لايكون الإطار السياسي الرسمي معبرا عن الجسد الاجتماعي بمختلف قواه وتفاعلاته؟. وما هي أنماط ردود الفعل السياسية للقوى التي لاتجد لها قنوات رسمية للتعبير السياسي والمشاركة السياسية[٣١]؟.

وثانيهما، مدخل العلاقة بين الدين والسياسة بصفة عامة، والإسلام والديقراطية على وجه الخصوص[٣٢]. وهذا المدخل يعتبر مفيدا للإجابة على بعض التساؤلات الهامة من قبيل: هل هناك قيم وثقافات دينية مضادة للديمقراطية؟. وما هو موقع الإسلام بهذا الخصوص؟. أم أنه من الأدق فى هذا السياق التساؤل عن الظروف والمتغيرات، الموضوعية والذاتية، التى تُوظف فيها بعض القيم الدينية لدعم أوضاع ديمقراطية أو بالعكس، أى لتبرير أوضاع وسياسات استبدادية؟.

خامساً: الأساليب والأدوات المنهاجية للبحث

تقوم هذه الدراسة على أساس الجمع والمزاوجة بين عدد من الأساليب والأدوات المنهاجية الكيفية فى التحليل. وذلك انطلاقا من مبدأ الملائمة أو الصلاحية المنهاجية. فبعض جوانب الموضوع يمكن تناولها على نحو أفضل استنادا الى أساليب كيفية، بينما بعض جوانبه الأخرى من الأنسب معالجتها بأساليب وأدوات كمية. وتمثلت الأساليب المنهاجية والأدوات البحثية التى اعتمدت عليها الدراسة فيما يلى:-

١ - الأسلوب المقارن: وسوف يتم استخدامه لرصد حدود الاستمرارية والتغير فى الدور السياسى لحركة الإخوان المسلمن خلال الفترة موضع الدراسة. كما أن هذا الأسلوب ملائم للكشف عن أوجه الشبه، والاختلاف بين دور الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ ودورهم فى انتخابات ١٩٨٧. والمقارنة بين ممارستهم البرلمانية فى برلمان ١٩٨٤ - ١٩٨٧، وبرلمان ١٩٨٧ - ١٩٩٠. فضلا عن إجراد بعض المقارنات بين الإخوان وبعض قوى وتنظيمات المعارضة الأخرى من حيث طبيعة الآداء السياسى فى الانتخابات أو داخل البرلمان.

٢- التحليل الإحصائى: و هو أكثر ملائمة لتحليل نتائج الانتخابات البرلمانية عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٧ بالنسبة لحركة الإخوان المسلمين. وهو يساعد على استكشاف وتحديد طبيعة العلاقات الارتباطية بين التصويت لصالح الإخوان وبعض المتغيرات المستقلة مثل:-

– المحددات الجغرافية للتصويت لصالح الإخوان، وذلك لمعرفة الدوائر التى ارتفعت فيها نسبة التصويت لصالح القوائم التى نزل عليها مرشحو الإخوان.

– المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتصويت لصالح الإخوان. وذلك لتحديد الفئات والشرائح الاجتماعية التى ارتفعت نسبة تصويتها لصالح القوائم التى نزل عليها مرشحو الإخوان. ومن هذا المنطلق يمكن الكشف عن الأصول والقواعد الاجتماعية للحركة فى المجتمع المصرى فى ظل تحولات السبعينيات والثمانينيات.

كما يفيد هذا الأسلوب فى التحليل الكمى للمشاركة البرلمانية لنواب الإخوان فى برلمان (١٩٨٤ – ١٩٨٧)، وبرلمان (١٩٨٧ – ١٩٩٠).

سادساً: مصادر المعلومات

اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر لجمع المعلومات والبيانات الخاصة بالدور السياسى للإخوان سواء على مستوى المشاركة فى الانتخابات أو الممارسة البرلمانية وتتمثل أهم هذه المصادر فيما يلى:–

ا – المصادر الذاتية لحركة الإخوان المسلمين:

ولاشك فى أنها الأساس لرصد الخطاب السياسى للحركة ومستجداته خلال فترة الدراسة وأهمها.

– الوثائق والبيانات الرسمية والمنشورات التى أصدرتها الجماعة خلال انتخابات ١٩٨٤ وانتخابات ١٩٨٧.

– بعض كتابات ومقالات المرشد العام للحركة الشيخ عمر التلمسانى، والشيخ محمد حامد أبو النصر الذى خلفه بعد وفاته فى عام ١٩٨٦، وكذلك كتابات ومقالات بعض قادتها البارزين الآخرين خلال الفترة موضع الدراسة والتى بلورت رؤى الحركة وتصوراتها بصدد بعض القضايا المطروح خلال فترة الداسة سواء أثناء الانتخابات أو تحت قبة المجلس[٢٣].

٦- المصادر الأخرى:

وتتمثل فى:

- الأرشيف اليومى لجريدة الأهرام القاهرية. وذلك لمتابعة ما تضمنته من تغطية للممارسات السياسية للإخوان خلال فترة الدراسة.

- أرشيف جريدة الأهرام التجميعى. وهو يقوم على أساس تجميع المعلومات المتعلقة بالتطورات السياسية الداخلية فى الدول العربية من مصادر مختلفة (عربية وأجنبية) قد تكون صحف أو مجلات أو برقيات لوكالات الأنباء...الخ، وتوضع البيانات الخاصة بكل دولة فى ملفات تحمل اسم «شؤون داخلية». وهناك ملفات خاصة بجماعة الإخوان المسلمين. وقد استفاد الباحثان كثيراً مما نشرته بعض المجلات الأسبوعية المصرية مثل المصور وأكتوبر وآخر ساعة وروزاليوسف عن انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧، وبخاصة فيما يتعلق بمواقف بعض القوى السياسية الأخرى من تعاون الإخوان مع الوفد فى انتخابات ١٩٨٤ وتحالفهم مع العمل والأحرار فى انتخابات ١٩٨٧.

- صحيفة الوفد (حزب الوفد) خلال الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٨٧، بإعتبارها كانت النافذة الرئيسية للتعبير أمام حركة الإخوان المسلمين خلال فترة تعاونها مع الوفد. وقد كانت مفيدة لرصد مبررات تعاون الحركة مع الوفد فى انتخابات ١٩٨٤، وكيفية إدارة الطرفين للحملة الانتخابية، وموقف الإخوان من بعض القضايا التى طُرحت خلال هذه الفترة.

- صحيفتا الشعب (حزب العمل) والأحرار (حزب الأحرار) منذ عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٠، وذلك باعتبارهما نافذتين للتعبير السياسى للحركة خلال تحالفها مع حزبى العمل والأحرار فى انتخابات (١٩٨٧)، فضلا عن مقاطعة تحالف (الإخوان - العمل - الأحرار) لانتخابات ١٩٩٠. والصحيفتان بالإضافة إلى صحيفة النور الإسلامية التى يصدرها حزب الأحرار كانت المصدر الرئيسى لرصد دور الإخوان فى انتخابات

١٩٨٧، ومقاطعتهم لانتخابات ١٩٩٠ في إطار التحالف، فضلا عن رصد رؤاهم ومواقفهم بصدد بعض القضايا الداخلية والخارجية التى أثيرت خلال هذه الفترة.

- مضابط مجلس الشعب المصرى ١٩٨٤ - ١٩٨٧ و ١٩٨٧ - ١٩٩٠، وذلك لرصد أبعاد مظاهر المشاركة البرلمانية لنواب الإخوان.

وجدير بالذكر أن الدراسة لم تعتمد على صحف الوفد والشعب والأحرار كمصادر للمعلومات على سبيل الانتقاء، بل قام الباحثان برصد حصرى لكل أعداد «الوفد» الصادرة خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٧، ولكل أعداد «الشعب» و «الأحرار» الصادرة خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠. كما فعلا الشيء نفسه بالنسبه لمضابط مجلس الشعب خلال الفصلين التشريعيين، الرابع والخامس، وذلك لرصد كل ما يتعلق بنشاط نواب الإخوان تحت قبة المجلس خلال هذين الفصلين.

سابعاً: تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى بابين يتضمن كل منهما عدة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة. ويغطى الباب الأول دور الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ والممارسة البرلمانية لنواب الإخوان خلال الفصل التشريعى الرابع. أما الباب الثانى فيتناول دور الإخوان فى انتخابات ١٩٨٧ ويحلل كمياً وكيفياً طبيعة الممارسة البرلمانية لنواب الإخوان خلال الفصل التشريعى الخامس بالإضافة إلى تحليل موقف الإخوان فى إنتخابات ١٩٩٠. وتتضمن بعض فصول هذا الباب مقارنات علمية بين آداء الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ وأدائهم فى انتخابات ١٩٨٧، فضلا عن مقارنة الممارسة البرلمانية لنواب الإخوان خلال الفصل التشريعى الرابع بالممارسة البرلمانية لنواب الجماعة خلال الفصل التشريعى الخامس. وهى مقارنات مفيدة إذ تلقى الضوء على طبيعة تطور الدور السياسى للجماعة خلال الفترة موضع الدراسة.

الهوامش والمراجع

(١) حسن الهضيبى، دعاة لاقضاة (القاهرة: دار الطباعة والنشر الإسلامية ١٩٧٧).

(٢) انظر عرضا للفكر السياسى لبعض هؤلاء الرواد فى: البرت حورانى، الفكر العربى فى عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩٣٩ (بيروت: دار النهار، ١٩٧٧).

(٣) انظر عرضا لبعض جوانب هذا التراث فى:

(N.Y: Vimtage Books, 1979); A. Hussain, R. Olson and J. Orientalism Edward Said,
(Brattleboro: Am and Books, 1984). Orientalism. Islam and Islamists Qureshi,

(٤) انظر طرحا لهذه القضية فى الوقت الراهن فى:

Middle East John L. Esposito and James P.Piscotori, "Democratization and Islam,"
Vol. 45, No. 3 (summer, 1991). Journal

(٥) محمد بن نصر، «الجزائر بين ديمقراطية السلطة وديمقراطية المجتمع»، قراءات سياسية، عدد ٢ (ربيع ١٩٩٢).

,Middle East Journal Robert Mortimer, "Islam and Multiparty Politics in Alegira",
Vol. 45, No. 4 (Autumm, 1991).

(٦) انظر على سبيل المثال:
توفيق الشاوى، فقه الشورى والاستشارة (القاهرة: دار الوفاء، ط١، ١٩٩٢)، د. محمد عمارة، «الإسلام والتعددية الحزبية»، العربى، عدد ٤٠٣ (يونيو ١٩٩٢)، د. محمد سليم العوا، «التعددية السياسية من منظور إسلامى»، منبر الحوار، عدد ٢٠ (شتاء ١٩٩١)، ولنفس المؤلف ، النظام السياسى للدولة الإسلامية (القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ط٢، ١٩٧٨).

(٧) انظر على سبيل المثال:
د. علا أبو زيد، واجب طاعة الحاكم وعلاقته بمفاهيم المشاركة السياسية فى الإسلام، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة، مايو ١٩٩٢، د. نيفين عبد الخالق، المعارضة فى الفكر السياسى الإسلامى، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، جابر قميحة، المعارضة فى الإسلام بين النظرية والتطبيق (القاهرة: دار الجلاء، ١٩٨٨).

(٨) فيما يتعلق بمصر انظر:

. هاله مصطفى، «موقف القوى الإسلامية من التجربة الديمقراطية في مصر»، في: د. نيفين مسعد (محرر).

(٩) هناك العشرات، بل المئات من الدراسات، العربية والأجنبية التي تناولت ظاهرة الإحياء الإسلامي أو الصحوة الإسلامية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. انظر دراسة تحليلية نقدية لعينة من الدراسات الأجنبية بهذا الخصوص في:

د. حسنين توفيق إبراهيم وأماني مسعود، «ظاهرة الإحياء الإسلامي في الدراسات الغربية": رؤية تحليلية نقدية»، منبر الحوار، (صيف ١٩٩٢). ومن أهم الدراسات العربية في هذا المجال. د. إسماعيل صبري عبدالله وآخرون، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧)، د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، الصحوة الإسلامية وعموم الوطن العربي (عمان: منتدى الفكر العربي، ط١، ١٩٨٨).

(١٠) هاله مصطفى، الإسلام السياسي في مصر: من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف (القاهرة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط١، ١٩٩٢).

(١٠) د. عبد الله فهد النفيسي، «الإخوان المسلمون في مصر: التجربة والخطأ». في: د. عبد الله فهد النفيسي (محرر)، الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية.. أوراق في النقد الذاتي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٨٩).

(١١) د. محمد سعد أبو عامود، «البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي وأثره في السلوك السياسي لهذه الجماعات (مصر كحالة للدراسة)»، المستقبل العربي، عدد ١٤٣ (يناير ١٩٩١).

(١٢) Nikki R. Keddi, "Islamic Revival in the Middle East: A Comparison of Iran and Arab Society: Continuity and Change Egypt", in: S. K. Farsoun, (ed.), (London: Croom Helm, 1985).

(١٣) ٦٩ , No Foreign policy Mohamed Said Ahmed, "Egypt: The Islamic Issue, " (Winter, 1987 - 1988).

(١٤) (Los An- Muslim Extremism in Egypt: The Prophet & Pharaoh Gilles Kepel gles: Univ. of California Press, 1984).

(١٥) (Lonond: Mac- Islamic Fundamentalism In Egyptian Politics Barry Rubin, lan, 1990).mil

(١٦) انظر علي سبيل المثال:

د. زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ – ١٩٤٨ (القاهرة، مكتبة وهبه، ١٩٧٨)، ولنفس المؤلف، الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات: من المنشية إلي المنصة (١٩٨٧)، د. عبد العظيم رمضان، الإخوان المسلمون والتنظيم السري (القاهرة: روزاليوسف، ١٩٨٢)، محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون: رؤية من الداخل (الاسكندرية: دار الدعوة، ١٩٨٥)، علي صديق، الإخوان المسلمون بين إرهاب فاروق وعبد الناصر (١٩٨٧)، رفعت سيد أحمد، الدين والدولة والثورة (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٩)، د. محمد أحمد خلف الله، «الصحوة الإسلامية فى مصر"، في: د. سعد الدين إبراهيم (محرر)، مرجع سابق ذكره، إبراهيم البيومي غانم، الفكر السياسي للإمام حسن البنا، رسالة ماجستيرمنشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة (١٩٩٠)، أحلام السعدي فرهود، التيار الديني والسياسية المصرية تجاه اسرائيل: دراسة تحليلية لمجلة الدعوة المصرية ١٩٧٧ – ١٩٨١، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

A. Al-Moneim Said Aly and M. Wenner, "Modern Islomic Reform Movements: The Muslim Brotherhood In Contemporary Egypt," The Millde East Journal Vol. XXXVI (Summer, 1982).

(١٧) لايتسع المقام لذكر نماذج من هذه الدراسـات. نكتفى بالإشارة إلى الفصل الذى كتبه "Gilles Kepel" عن سيد قطب فى مؤلفه الذى سبق الإشارة إليه.

(١٨) محمد الطويل، الإخوان فى البرلمان (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ط١، مايو ١٩٩٢).

(١٩) المؤلفات الأربعة، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٨١ (القاهرة المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢)، التطور الديمقراطى فى مصر: قضايا ومناقشات (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦)، النظام السياسى المصرى: التغير والاستمرار (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨).

(٢٠) Lilian Craigharris, (ed.), Egypt: Internal Challenges and Regional Stability (London: Routledge, 1988).

(٢١) Kirk J. Peattie, "Prospects for Democratization in Egypt" American - Arab Affairs. No. 36, (Spring, 1991).

(٢٢) Mona Makram Ebeid, "Political Opposition in Egypt: Democratic Myth or Re-
ality," Middle East Journal, Vol. 43, No. 3 (Summer. ١٩٨٩).

وقد أعادت نشر هذه الدراسة مع بعض التطوير بعنوان "The Role of the Offical Op-po
sition" في:

Charles Tripp and Roger Owen (ed.) Egypt under Mubarak (Lonond: Routledge, 1989).

(٢٣) Hamid Ansari, Egypt: the Stalled Society (N.Y.: State Univ. of N. Y. Press. 1986).

(٢٤) Raymond Wiliam Baker, Sadat and After: Struggles for Egypt's Political Soul (Combridge: Harvard Univ. Press 1990).

(٢٥) Raymand A. Hinnebusch Jr., Egyptian Politics under Sadat: The post - Populist Development Authoritarian - Modernizing State (London: Lymme Rienner bublishers, 1988).

(٢٦) الدراسـات الثـلاث هي: انتخـابات مـجلس الشـعوب ١٩٨٤: دراسة وتحليل: (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦). انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧: دراسة وتحليل (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠: دراسة وتحليل (القاهرة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٢).

(٢٧) عـمـرو هـاشم ربيع، أداء مـجلس الشـعب المصـري: دراسـة حـالة للدورة الأولى من الفـصل التـشـريعي الخـامس ١٩٨٧ – ١٩٨٨ (القاهرة: مـركز الدراسـات السـياسـية والاسـتراتيجية بالأهرام، ١٩٩١).

(٢٨) د. أماني قنديل، «التيار الإسلامي داخل جماعات المصالح في مصر»، قضـايا فكرية – الكتاب الثامن (أكتوبر ١٩٨٩).

(٢٩) انظر تأصيلا لهذا المدخل واستخاماً له في:

Saed Eddin Ibrahim, "Islamic Militancy as a Social Movememts: The Case of two Groups in Etypt," In: Ali E. H. Dessouki, (ed.) Islamic Resurgence in the Arab World (N.Y: Praeger, 1982).

(٢٠) انظر بلورة المقولات الأساسية لهذا المدخل فى:

New Di- Joel. Migdal, "A Modellof State Society Relations," in: H. J. Wirda, (ed.) (N.Y: Westviw press, 1991). rections in Comparative Politics

(٢١) انظر بلورة لذلك فى السيد يسين «التعددية والديمقراطية فى الوطن العربى»، الأفق العربى، عدد٩ (فبراير ١٩٨٧).

(٢٢) راجع فى هذا الخصوص:-

برتراند بادى، «الديمقراطية والدين: النزعات المنطقية للثقافة والنزعات المنطقية لممارسة العمل»، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد ١٢٩ (أغسطس، ١٩٩١). محمد الغزالى، الإسلام والاستبداد السياسى (القاهرة: دار الكتب الإسلامية، ط٢، ١٩٨٤)، حسين فوزى النجار، الإسلام والسياسية (القاهرة: دار المعارف ١٩٨٥).

٢٤ , No.The National InterestS.P. Huntington, "Religion and the Third Wave, " (Summer, 1991).

(٢٣) نذكر من كتابات التلمسانى على سبيل المثال مايلى:

أيام مع السادات (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٤)، الحكومة الدينية (القاهرة: دار الاعتصام ١٩٨٥)، الخروج من المأزق الإسلام الراهن (القاهرة: دار الاعتصام ١٩٨٥). بعض ما علمنى الإخوان المسلمون (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٢).

الباب الأول

دور الإخوان في انتخابات ١٩٨٤ وتحليل طبيعة الممارسة البرلمانية لنواب الإخوان خلال الفصل التشريعي الرابع

الفصل الأول: الإطار القانوني والدستوري لانتخابات ١٩٨٤ وبيئتها السياسية.

الفصل الثاني: التعاون بين الوفد والإخوان في الانتخابات: المقدمات، المبررات المعلنة، الدوافع الحقيقية.

الفصل الثالث: طبيعة التعاون بين الوفد والإخوان ومواقف القوة السياسية الأخرى منه.

الفصل الرابع: التعاون الوفدي الإخواني في إدارة العملية الانتخابية وتحليل نتائج الانتخابات ودلالاتها.

الفصل الخامس: الممارسة البرلمانية لنواب الإخوان خلال الفصل التشريعي الرابع: تحليل كمي وكيفي.

يتناول هذا الباب دور الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤، كما يحلل طبيعة الممارسة البرلمانية لنواب الإخوان خلال الفصل التشريعى الرابع. وهو ينقسم إلى خمسة فصول. يعرض أولها، الإطار الدستورى والقانونى لانتخابات ١٩٨٤ وكذلك لأهم ملامح البيئة السياسية المباشرة التى أحاطت بالانتخابات. ويحلل ثانيها، التعاون بين الوفد والإخوان فى الانتخابات من حيث مقدماته، والمبررات التى أعلنها كل طرف لتبرير مسلكه، والأسباب الحقيقية التى دفعت نحو التعاون بين الطرفين ومهدت له الطريق.

أما الفصل الثالث، فيناقش طبيعة التعاون بين الوفد والإخوان من منظور رؤية وتصور كل طرف لحدود هذا التعاون. وفحواه ونتائجه، كما يعرض لمواقف بعض الأطراف السياسية الأخرى من التعاون الوفدى الإخوانى. ويعالج الفصل الرابع، ديناميات إدارة العملية الانتخابية من قبل الوفد والإخوان سواء فيما يتعلق بإختيار المرشحين وإعداد القوائم الانتخابية أو بالدعاية الانتخابية وما إلى ذلك من أمور. كما يحلل هذا الفصل نتائج الانتخابات ودلالاتها بالنسبة للإخوان. أما الفصل الخامس والأخير، فيحلل الممارسة البرلمانية لنواب الإخوان سواء فيما يتعلق بالعمل التشريعى أو الرقابى وذلك خلال الفصل التشريعى الرابع.

وفيما يلى عرض لكل من الفصول السابقة بشىء من التفصيل.

الفصل الأول

الاطار الدستورى والقانونى لانتخابات ١٩٨٤ وبيئتها السياسية

ان البيئة القانونية والدستورية التى تمت فى إطارها انتخابات ١٩٨٤، كان لها أثرها على تلك الانتخابات ابتداء من اتخاذ المعارضة قرارها بالمشاركة فيها، وانتهاء بتأثيرها على طبيعة مجلس الشعب الذى أسفرت عنه تلك الانتخابات، ومروراً باستراتيجيات الأحزاب والقوى السياسية التى خاضتها وحملاتها الدعائية. ولذا فسوف يتناول هذا الفصل من خلال مبحثين مسألتين هامتين. **أولاهما** طبيعة ومكونات الإطار الدستورى والقانونى لانتخابات ١٩٨٤، وتأثيراته فى ظهور التعاون الوفدى – الإخوانى. **وثانيتهما**، البيئة السياسية المباشرة التى أحاطت بالانتخابات بمعنى أهم القضايا التى كانت مثارة خلال فترة الانتخابات، والتى انعكس صداها بدرجة أو بأخرى على العملية الاتخابية.

المبحث الأول

الإطار الدستورى والقانونى

أول ما يُلاحظ على الإطار القانونى والدستورى لانتخابات ١٩٨٤ هو تعدد وتنوع مكوناته على نحو جعلها تشكل فى الأغلب الأعم قيوداً على حركة وحرية القوى السياسية أكثر منها ضابطاً ومنظماً لحركة تلك القوى السياسية.

والسمة الثانية التى يمكن ملاحظتها على هذا الإطار القانونى والدستورى أنه قد أثار العديد من الخلافات والقضايا الجدلية على نحو جعل عملية الانتخابات مناسبة لطرح العديد من القضايا المتعلقة بطبيعة النظام السياسى المصرى واتجاهات تطوره مثل قضية عدم التكافؤ بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم، وقضية منصب رئيس الدولة والدعوة إلى ان يكون منصب الرئيس فوق الانتماء الحزبى...الخ.

ويمكن أن نعرض لأهم عناصر هذا الإطار الدستورى والقانونى فيما يلى:

أولاً: قانون الأحزاب السياسية

وقد كانت أهمية قانون الأحزاب السياسية ضمن عناصر هذا الإطار أنه هو الذى كان من شأنه أن يحدد ماهى القوى السياسية على الساحة والمؤطرة فى شكل حزب سياسى شرعى. فقد أجُريت انتخابات ١٩٨٤ فى إطار قانون الأحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧الذى صدر فى ظل حكومة حزب مصر العربى الاشتراكى فى ٢ يوليو ١٩٧٧، والذى تم تعديله عدة مرات فيما بعد.

وقد حدد قانون الأحزاب وتعديلاته الأسس التى يجب أن يقوم عليها النشاط الحزبى والشروط الواجب توافرها فى أى تنظيم أو قوى سياسية لامتلاكها وصف الحزب السياسى. وكانت السمة الواضحة فى هذا القانون هى التضييق إلى أبعد الحدود الممكنة على بعض القوى السياسية للحيلولة دون تمتعها بوصف الحزب السياسى أو الوجود الشرعى الرسمى، فلم يقتصر القانون على ما تضمنه من قواعد إجرائية خاصة بإجراءات تشكيل الحزب السياسى، ولكنه تضمن قيوداً تتعلق بالبناء الفكرى وبرامج تلك الأحزاب، والتى من المفترض اعتبارها مسائل خاصة بالحزب نفسه يتمسك بها ويؤمن بها.

فقد تضمن القانون المذكور وتعديلاته **أسساً** يجب أن يقوم عليها النشاط الحزبى محدداً اياها فى الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة، والسلام الاجتماعى، والاشتراكية الديمقراطية؛ والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين (مادة ٣ من القانون). كما وضع القانون أيضاً **شروطاً** لتأسيس أى حزب سياسى وحدد هذه الشروط فى مادته الرابعة فى عدم تعارض مبادئه وأهدافه وبرامجه مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى؛ والمكاسب الاشتراكية. ومن الطريف فى هذه الشروط إشتراطه تميز برنامج الحزب السياسى عن برامج الأحزاب الأخرى القائمة. بالإضافة إلى اشتراطه عدم قيام الحزب على أسس طبقية أو طائفية أو فئوية أو جغرافية(١)، وعدم انطوائه على أية تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية أو أرتباطه بأى حزب آخر فى الخارج،

واشتراطه توافر شرط العلانية فى مبادئ وأهداف ووسائل الحزب وقياداته، بالإضافة إلى شروط أخرى.

ويُلاحظ على هذه الشروط أنها تفرض قيوداً على التكوين الفكرى للأحزاب المزمع قيامها. كما أن بعضها يثير الأسئلة والاستفسارات مثل اشتراط تميز برنامج الحزب عن برامج الأحزاب الأخرى القائمة وكأنه يمنع اعتناق القوى أو الأحزاب السياسية لنفس الفكرة أو المبدأ. وقد انعكست الرغبة فى تقييد العمل الحزبى بل وتقييد حق تكوين أحزاب جديدة من خلال القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته فى طريقة تشكيل لجنة شئون الأحزاب السياسية وهى اللجنة المختصة بالنظر فى طلبات تأسيس الأحزاب، فطريقة تشكيلها تنطوى على تمييز واضح للحزب الحاكم، إذ أن نسبة من أعضاء تلك اللجنة من الوزراء والذين ينتمون إلى الحزب الحاكم نفسه، كما أن دور هذه اللجنة، من ناحية ثانية، لا يقتصر على النظر فى طلبات تكوين الأحزاب فحسب بل يمتد الى تمتعها بموجب القانون بحق تقديم طلب بحل حزب سياسى قائم بالفعل إلى محكمة القضاء الادارى فى حالات محددة، أو وقف صحفيته أو أحد قراراته فى حالة إخلاله بأحد الأسس والمبادىء المنصوص عليها فى القانون(٢).

ولم تقتصر القيود على تلك التى جاءت فى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ اذ جاء التعديل بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ ليحكم القبضة على حرية تكوين الاحزاب السياسية وحرية نشاط الأحزاب القائمة. فأضاف شروطاً أخرى لتكوين الحزب سياسى أهمها: عدم انتماء أى من مؤسسى أو قيادات الحزب إلى تنظيمات أو جماعات معادية أو تعمل ضد المبادئ المنصوص عليها فى لقانون الأصلى رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧. وقد ارتبط هذا التعديل بصدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ أو ماعرف بقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى، حيث اشترط القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ عدم قيام الحزب فى مبادئه أو برامجه أو مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته وأعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى(٣).

وإذا كان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته قد استقر قبل فترة ليست قصيرة قبل انتخابات ١٩٨٤ فانه قد يجدر بنا هنا الأخذ فى الإعتبار موقف القيادة السياسية من هذا القانون بإعتبار أن أحد أهم مستجدات البيئة السياسية لانتخابات ١٩٨٤ كانت مجئ الرئيس مبارك إلى السلطة عقب اغتيال الرئيس السادات فما هو موقف القيادة السياسية الجديدة من قانون الأحزاب؟. فرغم كل ما يقال عن صدور قانون الاحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ من انه صدر كنوع من حساسية واستشعار السادات لأهمية الدخول فى مرحلة التعدد الحزبى(٤) وبناء شرعية جديدة خاصة به تختلف عن شرعية الرئيس السابق عليه والتى قامت على الكاريزما أو الزعامة الملهمة إلا أن هذا التطور الذى أتى به السادات لم يأخذ اتجاها ايجابيا على طول الخط، فلم ينته عهده السياسى إلا وقد تم تعديل قانون الأحزاب عدة مرات وفى كل مرة كان يتم إضافة قيود جديدة إلى القيود التى تضمنها القانون الأصلى بالإضافة إلى قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى والذى ربط بينه وبين قانون الأحزاب السياسية ليجعل الإلتزام به قيداً جديداً على حرية تكوين الأحزاب وحرية العمل الحزبى. وهنا يثور السؤال حول موقف الرئيس مبارك من القانون، باعتباره القيادة السياسية الجديدة. ويلاحظ فى هذا الصدد أن الرئيس مبارك استمر فى التأكيد على عدم إدخال أية تغييرات على قانون الاحزاب السياسية أو تعديله(*) فى نفس الوقت الذى أكد فيه على حرصه على تدعيم الحرية والمشاركة السياسية، اذ ظل ينظر إلى اطلاق حرية تكوين الأحزاب على أنها بداية للتشرذم والإختلاف أو هى المدخل الطبيعى

(*) فرداً على سؤال للرئيس حول موقفه من مطالب المعارضة بضرورة تعديل قانون الأحزاب السياسية قال الرئيس مبارك: «لم أفتح هذا الموضوع مع المعارضة ولست مستعداً لفتحه وليس هناك الآن صالح فى ذلك..يعنى العمل لصالح الجماهير ولرفاهة الشعب وكل الاحزاب مدعوة دعوة صادقة للعمل».

حوار مع الرئيس مبارك، جريدة الاخبار، ١٩٨٢/١/٢٣م.

للتفتت(**) وهى نظرة تعنى ضمناً تمسكه بضرورة الاحتفاظ بالقيود المفروضة على حرية تكوين الاحزاب السياسية.

غير أن هذا لم يمنع تمايز القيادة السياسية الجديدة فى مسألة مهمة وهو موقفها السياسى المرن تجاه القوى السياسية والحزبية. فإذا كانت جماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال قد حُرمت بموجب القانون - قانون الأحزاب - من العمل كقوة حزبية مشروعة إلا أنها فى ظل النظام السياسى الجديد قد تُرك لها الباب موارباً للدخول إلى ساحة العمل السياسى بصرف النظر عن عدم تمتعها بصفة الحزب السياسى.

غير أنه تجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذا الموقف السياسى المرن قد تطور فيما بعد فى اتجاه التراجع عن مرونته وتسامحه مع القوى السياسية غير الحزبية. وسار فى اتجاه التأكيد على القيود التى يفرضها قانون الأحزاب على العمل الحزبى وحق تكوين الأحزاب السياسية. وتمثل هذا التراجع فى اصدار القانون رقم ١٠٨ لسنة

(**) ومما يعكس تصور الرئيس السلبى بخصوص تعدد الاحزاب فى تلك الفترة وارتباط تعدد الأحزاب بالتشتت والتشرذم حديث الرئيس فى المؤتمر الاول لشباب الحزب الوطنى فى ٢٠ يوليو ١٩٨٣ حيث قال: «جريدة النهاردة بتقول أيه افرض فيه عشرة أحزاب إحنا لو وصلنا إلى عشرة أحزاب أو ١٢ حزب، ١٥ حزب انا باقولك بصراحة الله يعوض علينا. كذا بلد فى اوربا فيها كذا حزب ٧، ٨ آية اللى حاصل شيل وحط برلمان وليس هناك استقرار لو إحنا عملنا كده لن يكون هناك استقرار فى مصر دا رأيى الشخصى قد اكون مخطأ لكن معنى عدم استقرار الوزارات ان وزارة جت النهاردة حطت خطة خمسية وعارف ان الدنيا ملخبطة حاتشال وزارة وهتحل البرلمان....».

خطاب الرئيس فى المؤتمر الأول لشباب الحزب الوطنى، جريدة الأهرام، ٢٠ يوليو، ١٩٨٣.

كذلك ما جاء فى حديثه الى جريدة الاخبار فى ٢٢ يناير ١٩٨٣، حيث قال بخصوص مسألة التعدد الحزبى: «فى بلدنا الفقير الذى يحاول بكل الجهد أن يبنى نفسه لو فتحنا باب الأحزاب لوجدنا عشرين حزبا وكل حزب يريد أن يصل الس السلطة وفى ظل هذا التناحر سيكون الضحية هو المواطن المصرى المطحون الذى يبحث عن لقمة العيش....».

حديث الرئيس مبارك إلى جريدة الأخبار، جريدة الأخبار، ١٩٨٢/١/٢٢م.

١٩٩٢ لتعديل قانون الأحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته، والذى فوت آخر فرصة أمام أية قوة سياسية تسعى إلى الحصول على حق تكوين حزب سياسى أو حق التمتع بالحقوق التى كان يعطيها القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٩ للحزب تحت التأسيس عندما منع القانون التمتع بأى حقوق قبل الحصول على الشخصية الرسمية للحزب السياسى بعد موافقة لجنة الأحزاب(٥).

ثانياً: قانون انتخابات مجلس الشعب بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبى المشروط

وهو العنصر المهم فى الإطار الدستورى والقانونى لإنتخابات ١٩٨٤، وهو القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣، والمعدل للقانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢، والذى أخذ بنظام الانتخابات بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبى المشروط عادلاً عن نظام الانتخاب الفردى الذى استقر فى مصر منذ فترة طويلة.

وعلى هذا الأساس فإن القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ يتضمن عنصرين أساسيين.

١- الانتخاب بالقائمة الحزبية.

٢- الأخذ بقاعدة التمثيل النسبى المشروط.

وعلى ذلك يكون هذا القانون قد أتى بمجموعة من المستجدات الموضوعية والإجرائية والتى كانت لها أبلغ الأثر فى سير انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤. كما كان له أثره على مواقف القوى السياسية غير الحزبية أيضاً. وبمعنى آخر فإن قانون الانتخابات ١١٤ لسنة ١٩٨٣ كان أهم تطور قانونى له الأثر المباشر على تلك الانتخابات.

فقد جاء القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ مقارنة بالقانون السابق عليه ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بمجموعة من المستجدات الموضوعية والإجرائية، الا ان تلك المستجدات التى توصف بأنها اجرائية أو ذات طابع إدارى - مثل طريقة احتساب الأصوات وتحديد من تؤول اليه كسور الأصوات عند تقسيم المقاعد على الأحزاب...إلخ - لم تكن ذات طابع

إدارى وعملى صرف، إذ ان أغلب هذه التعديلات قد ذهبت إلى تحقيق غايات أخرى أبعد تتعلق بالموقف من أحزاب المعارضة والموقف من المستقلين، وبمعنى آخر فإن ما جاء به القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ من تعديلات سواء تعلقت بالنواحى أو الأمور الإجرائية العملية أو الموضوعية فإنها لم تخل من دلالة سياسية.

فأهم ما جاء به القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ هى المادة الخامسة مكرر والتى نصت على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب يكون «عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية وان يكون لكل حزب قائمة خاصة به ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحى حزب واحد»، وأن «تتضمن كل قائمة عدد من المرشحين مساوٍ للعدد المطلوب إنتخابه فى الدائرة وعددا آخر من الاحتياطيين مساوٍ له»(٦).

ووفقاً لذلك فقد انخفض بموجب القانون المذكور عدد الدوائر الانتخابية الى ٤٨ دائرة انتخابية حددها القانون فى م٣ فقرة ١.

ولم يكتف القانون بالأخذ بقاعدة الانتخاب بالقائمة الحزبية ولكنه جمع أيضاً بين الانتخاب بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبى المشروط، بمعنى أن الذى يدخل المجلس ليست سوى الاحزاب التى تحصل على نسبة معينة فأكثر (حددها بـ ٨٪)، وتُوزع مقاعد المجلس على الأحزاب التى تتخطى هذه النسبة بنسب ما تحصل عليه من الأصوات الصحيحة على المستوى القومى (مادة ٧ من القانون).

ومما ابتكره القانون فيما يتعلق بطرق احتساب الأصوات ومعايير تحديد الحزب الفائز وعدد المقاعد التى يحصل عليها ما يلى:

أ – أنه فى الدوائر التى لا يتقدم فيها للترشيح إلا قائمة حزبية واحدة فإن هذه القائمة لا تعد فائزة الا إذا حصلت على ٢٠٪ من أصوات الناخبين فى تلك الدائرة (مادة ١٥ من القانون).

ب – يتم توزيع مقاعد المجلس على الأحزاب الفائزة بنسبة ما تحصل عليه من أصوات من جملة الأصوات الصحيحة على المستوى القومى وتعطى المقاعد

المتبقية (المقابلة لكسور القسمة) للحزب الحاصل على أكثر الأصوات على المستوى القومى (مادة ١٧ من القانون).

ج - الزام الأحزاب بتشكيل قائمة أصلية وأخرى احتياطية مساوية للقائمة الأصلية. (م٥ مكرر).

د - يلتزم الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات باستكمال نسبة العمال والفلاحين طبقاً للترتيب الوارد بها وذلك عن كل دائرة. (م١٧)(٧).

وقد أثار هذا القانون قدراً كبيراً من الجدل حول قضايا متعددة أهمها ما يلى:

* مدى اتفاق هذا القانون مع الدستور.
* قضية التحالفات الحزبية ومدى مشروعيتها فى ضوء نصوص القانون وخاصة نص المادة الخامسة مكرر.
* قضية المساواة بين الأحزاب السياسية أو بمعنى آخر مفاضلة القانون للحزب الحاكم أو حزب الأغلبية.
* موقف المستقلين.

وفيما يلى قدر من التفصيل حول تلك القضايا.

١ - مدى اتفاق القانون مع الدستور

فصدور القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ قد أثار سؤالاً هاماً حول مدى دستوريته أى مدى اتفاقه مع الدستور. فلما كان هذا القانون يعالج مسائل متعلقة بالترشيح للإنتخابات، وحق التصويت وإبداء الرأى وغيره من المسائل المرتبطة بالانتخابات فإن ذلك يرتبط بعدد من مواد الدستور ذات الصلة بهذه المسائل والتى يكون من المفترض فى القانون الالتزام بها أو الاتفاق معها باعتبارها نصوصاً دستورية. وهذه المواد هى:

المادة الخامسة من الدستور، المادة ٨، المادة ٦٢، المادة ٨٧، المادة ٨٨، المادة ٩٤.

وقد ساد اتجاه بعد صدور القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ يرى أو يدفع بعدم دستوريته ويمكن مناقشة مرتكزات هذا الاتجاه في ضوء مواد الدستور السابقة على النحو التالي:

(أ) فقد نصت المادة الخامسة من الدستور على أن «النظام السياسي في جمهورية مصر العربية يقوم على أساس تعدد الأحزاب....»(٨). وهنا قد يثور المبرر الأول لصدور القانون أخذا بالقائمة الحزبية حيث قد يدفع المشرع هنا بأنه لما كان الدستور ينص على أن النظام السياسي في مصر هو نظام يقوم على أساس تعدد الأحزاب السياسية فمن الأولى أن يعكس قانون الانتخابات لمجلس الشعب هذه الطبيعة الجديدة أو السمة الجديدة للنظام السياسي. إلا أن واقع الأمر يشير إلى أن وصف الدستور المصرى للنظام السياسي على أنه يقوم على تعدد الأحزاب فإن ذلك لا ينهض مبرراً كافياً للأخذ بنظام الانتخابات بالقائمة الحزبية لأن الأخذ بنظام التعدد الحزبي لا يعني انضواء كافة المواطنين تحت لواء الأحزاب السياسية، إذ تظل هناك فئة أخرى لا تنضم إلى أى من الأحزاب السياسية القائمة وهي فئة المستقلين(٩) ، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الأخذ بنظام الإنتخاب بالقائمة الحزبية لا يعني أنه كان في نفس الوقت محاولة للإتفاق مع نص الدستور لأن نظام الانتخاب الفردى لا يرتبط بالضرورة بغياب التعدد الحزبي، كما أن الأخذ بنظام التعدد الحزبي لا يرتبط بالضرورة بنظام الإنتخاب بالقائمة الحزبية. غاية القول أن المادة الخامسة من الدستور لا يمكن الاستناد إليها للأخذ بالقول بعدم دستورية القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ لأنها لا تنفي إمكانية الأخذ بنظام الانتخاب الفردى، وفي نفس الوقت لاتفرض الأخذ بنظام القائمة الحزبية، فنص المادة الخامسة من الدستور لا يربط بين النظام الحزبي وطريقة إجراء الإنتخابات.

(ب) نصت المادة ٨ من الدستور على أن «تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين»، فإذا ما سحبنا نص المادة الثامنة من الدستور على حق الترشيح للانتخابات فإن

ما تنص عليه من تكافؤ الفرص لا ينسحب على ما ذهب إليه قانون الانتخابات ١١٤ لسنة ١٩٨٣. فبموجب القانون المذكور لا يتمتع المواطنون بتكافؤ فرص الترشيح للانتخابات، حيث لا يتمتع المواطن الذى ينتمى لحزب سياسى بنفس الفرصة التى يتمتع بها الآخر الذى لا ينتمى لحزب سياسى أو ينتمى لقوة سياسية غير حزبية، فالأخير لا يتمتع بموجب قانون الانتخابات بحق الترشيح، حيث حصر القانون ١١٤ ممارسة هذا الحق عن طريق الأحزاب السياسية. ومن ثم يمكن بحق الاعتماد على نص المادة ٨ من الدستور للقول بعدم دستورية القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣(١٠).

(ج) نصت المادة ٦٢ من الدستور على أن «للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى فى الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى»(١١) فقد تحدثت المادة ٦٢ من الدستور عن ثلاثة حقوق أساسية للمواطن وهى حق الانتخاب والتصويت والترشيح والحق الثالث هو إبداء الرأى فى الاستفتاء. وقد كفلت له ممارسة هذه الحقوق الثلاثة دون أن تربطها بالانتماء الحزبى من عدمه، بعكس ما ذهب اليه قانون الإنتخابات عندما ربط بين ممارسة حق الترشيح لمجلس الشعب والانتماء الحزبى مخالفاً بذلك المادة ٦٢ من الدستور. غير أن عدم نص المادة ٦٢ من الدستور على ربط ممارسة تلك الحقوق بالانتماء الحزبى لا يعنى أن ممارسة هذه الحقوق الثلاثة مطلقة أو مفتوحة دون ضوابط. فقد نصت المادة ٦٢ نفسها على ان ممارسة هذه الحقوق يكون وفقاً للقانون وبالطبع فإن القانون المعنى هنا هو قانون الانتخابات فليس من المفترض أن يظل حق الترشيح مطلقاً بدون ضوابط أو قيود سواء فى نظام الانتخاب الفردى أو القائمة الحزبية.

بمعنى آخر فإن القضية فيما يتعلق بقيود وضوابط ممارسة حق الترشيح ليست قضية اشتراط الانتماء الحزبى وإنما هى بالأساس مدى توافر الفاعلية فى النظام الحزبى وما إذا كانت الأحزاب لديها القدرة على دخول الإنتخابات على مستوى

جميع الدوائر أم لا؟. فلو فرض أن هناك عدداً من الدوائر لم يقرر أياً من الأحزاب طرح مرشحين بها - فى إطار الانتخاب بالقائمة الحزبية - فإن ذلك سوف يقلل بكثير من فرصة ممارسة حق الترشيح- على الأقل على مستوى تلك الدوائر - والعكس صحيح. وهكذا فإن مدى الفاعلية الحزبية ومدى قوة الأحزاب السياسية تلعب دوراً لا يُستهان به فى ضمان ممارسة حق الترشيح ومن ثم فقد كان من الممكن التغلب على أو التقليل من الأثر السلبى لاشتراط القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ الأخذ بالقائمة الحزبية لو كانت الأحزاب السياسية قوية. ومن ثم فإن اشتراط القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ممارسة حق الترشيح عن طريق الاحزاب السياسية فقط لا يعنى عدم ضمان ممارسة حق الترشيح بفاعلية فقد كان من الممكن أن يقلل من الأثر السلبى لذلك قوة الأحزاب السياسية وقدرتها على التعبئة السياسية.

(د) نصت المادة ٨٧ من الدستور على أن «يحدد القانون الدوائر الانتخابية التى تقسم إليها الدولة وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين على ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضوا نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام....»(١٢). وقد فُسر هذا النص على أنه يشير إلى الأخذ بنظام الانتخاب الفردى باعتباره هو الوحيد الذى يتحقق فيه شرط الانتخاب «المباشر»، وباعتبار أن نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية يضع الحزب كحلقة وسيطة بين الناخب والمرشح ومن ثم لا تصبح العلاقة مباشرة بين الناخب والمرشح. ومما يؤيد هذا التفسير أن كافة قوانين الإنتخابات السابقة على القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ قد أخذت بنظام الإنتخاب الفردى ابتداء من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ وهو القانون الذى وضع لتنفيذ المادة ٨٧ من الدستور وكذلك القوانين المعدلة له والمتعاقبة عليه، القانون ١٦ لسنة ١٩٧٤، و١٠٩ لسنة ١٩٧٦، ١٤ لسنة ١٩٧٧ والقرار بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ ،القرار بقانون ٢٢ لسنة ١٩٧٩، والقرار بقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٩، فكل هذه القوانين قد أخذت وأكدت على نظام الانتخاب الفردى باعتباره الترجمة الحقيقية والمباشرة لنص المادة ٨٧ من الدستور(١٣).

غير أنه رغم وجاهة الاعتماد على نص المادة ٨٧ من الدستور للقول بعدم دستورية القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣، إلا أن الجدير بالملاحظة أن قانون الانتخابات ١١٤ نفسه قد نص في مادته الأولى على أن أعضاء مجلس الشعب يُختارون بطريق «الانتخاب المباشر السرى العام» كما جاء في الدستور تماماً بما يعني أن القانون ١١٤ لم ير تعارضاً بين الانتخاب بالقائمة الحزبية والانتخاب السرى المباشر العام(١٤).

(هـ) المادة ٩٤ من الدستور والتي نصت على أنه « إذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته أُنتخب أو عُين خلف له خلال ستين يوماً من تاريخ ابلاغ المجلس بخلو المكان»(١٥). والسؤال هنا هو هل الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة الحزبية يتنافى مع نص المادة ٩٤ من الدستور؟.

واقع الأمر أن الاعتماد على هذه المادة للقول بعدم الدستورية يشوبه الضعف. فنص المادة الأولى من القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ والتي جاء فيها «إذا خلا مكان أحد الاعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته حل محله أحد الأعضاء الأصليين الذى لم يحل دوره في العضوية نتيجة عدد المقاعد التي حصلت عليها قائمته في الإنتخابات فاذا لم يوجد أعضاء أصليين حل محله العضو الاحتياطي. وفي الحالتين يكون حلول العضو بترتيب ورود أسمه في القائمة التي أُنتخبت وبذات صفة سلفه.....»(١٦).

فظاهر نص المادتين ٩٤ من الدستور والمادة الأولى من القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ يوحى بأن هناك تعارضاً بينهما حيث ينص الدستور على أن تكون الوسيلة هي إما الانتخاب (في حالة خلو مكان عضو منتخب) أو التعيين (في حالة خلو مكان عضو معين)، بينما في قانون الانتخابات ١١٤ لسنة ١٩٨٣ قد اختفت بموجبه ظاهرة الانتخابات التكميلية حيث أصبح يحل محل من انتهت عضويته من يليه في القائمة مباشرة ومن يحمل نفس الصفة (عمال، فلاحين، فئات). إلا أن هذا التناقض في واقع الأمر ليس إلا تناقضاً ظاهرياً فقط وذلك لأن العضو الذى يُختار مباشرة من القائمة هو في الأصل عضو منتخب أيضاً غير أن الذى منع وصوله إلى المجلس ليس إلا مسألة التوزيع النسبي، ومن ثم فإنه يصعب الاعتماد على نص المادة ٩٤ من الدستور

القول بعدم دستورية القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ عندما ألغى الانتخابات التكميلية لأن وسيلة شغل المكان الشاغر فى المجلس تظل هى أيضاً الانتخاب فى حالة العضو المنتخب غير أن الانتخابات قد أجُريت مرة واحدة. وبمعنى آخر فإن القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ يظل فى هذه المسألة متفق وروح الدستور ونص المادة ٩٤ منه حيث يظل اسلوب شغل المكان الشاغر هو الانتخاب أيضاً وإن كان قد أجُرى بموجب قانون الانتخاب ١١٤ لسنة ١٩٨٣ مرة واحدة.

٣- قضية التحالفات الحزبية

كانت قضية التحالفات الحزبية من أهم القضايا التى أثارها القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣. فقد نصت المادة الخامسة مكرر من القانون على «يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية ويكون لكل حزب قائمة خاصة به، ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحى حزب واحد»(١٧). كما اشترطت المادة السادسة من القانون أن يكون إسم المرشح مدرجاً فى قائمة حزبية حيث نصت على ضرورة أن يقدم المرشح طلب الترشيح مدرج به «صورة معتمدة من قائمة الحزب الذى ينتمى اليه مثبتاً بها إدراجه فيها....»(١٨). وبذلك يكون القانون قد أغلق الباب أمام تقديم قائمة انتخابية غير حزبية. كما أغلق الباب أمام قيام التحالفات الحزبية أو تقديم قوائم تحمل أكثر من مرشحى حزب واحد(١٩)· وهو ما يثير أسئلة عديدة حول غاية المشرع من وراء نص المادة الخامسة مكرر. فهل الهدف الحقيقى هو منع التحالفات الحزبية ذاتها أم أنه كان يسعى إلى أهداف أبعد من ذلك. ومن ثم يكون من الأفضل التعرض لمسألة موقف القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ من قضية التحالفات الحزبية فى إطار أوسع يمكن أن يعكس موقف الحكومة والقيادة السياسية من النظام الحزبى برمته فى ضوء هذا القانون المذكور.

ولاشك فى أن قضية موقف الحكومة والقيادة السياسية من النظام الحزبى، أو من أحزاب المعارضة تحديداً، تعتبر أحد القضايا الهامة التى أثارها القانون ١١٤

لسنة ١٩٨٣، ويمكن النظر إليها في نفس الوقت باعتبارها الاطار الأكبر المناسب لطرح قضية التحالفات الحزبية من خلاله.

وقضية الموقف من النظام الحزبى ترتبط بكل تأكيد بطبيعة النظام السياسى الجديد فى تلك الفترة خاصة أن قانون الانتخاب بالقائمة كان وليد هذا النظام، إذ لم يعرفه النظام السياسى منذ صدور دستور ١٩٧١.

وبصدد الموقف من النظام الحزبى فى ضوء القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ نكون أمام اتجاهين **أولهما**: أن الهدف من صدور القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ فيما يتعلق بالنظام الحزبى كان هو تقوية النظام الحزبى المصرى وتدعيمه. **وثانيهما**: أن الهدف من هذا القانون فيما يتعلق بالنظام الحزبى هو إضعافه.

وواقع الأمر أن قانون الانتخابات نفسه تضمن من النصوص ما يدعم ويؤيد كل من وجهتى النظر السابقتين، الا أن أكثر مواد هذا القانون تؤيد وجهة النظر الثانية لا الأولى. والدليل على ذلك ما يلى:

(أ) أرتفاع النسبة اللازمة التى اشترطها القانون للتمثيل فى مجلس الشعب وهى ٨٪ من جملة الأصوات الصحيحة وهى نسبة مرتفعة بالنظر إلى طبيعة الأحزاب السياسية فى مصر وانخفاض مستويات الوعى(٢٠) والمشاركة، ورغم أن الهدف من التمثيل النسبى كان هو تمثيل جميع الاتجاهات السياسية فى المجلس تمثيلاً يتناسب مع وزنها السياسى إلا أن ارتفاع هذه النسبة إلى ٨٪ يكون قد هدم الهدف الاصلى من قاعدة التمثيل النسبى فالأحزاب السياسية فى - تلك الفترة على الأقل - لم تكن لها من القوة التنظيمية والشعبية ما يكفل لها القدرة على الحصول على هذه النسبة بسهولة، وما يعكس ذلك بوضوح هى نتائج الانتخابات نفسها حيث فشلت جميع أحزاب المعارضة - باستثناء حزب الوفد - فى الحصول على هذه النسبة. ولعل ما يلفت النظر فى هذا القانون أنه فى الوقت الذى يأخذ بقاعدة التمثيل النسبى فإنه يرحل الأصوات التى يحصل عليها أى حزب لم يحصل على نسبة ٨٪ على المستوى القومى لصالح حزب الأغلبية. ومن ثم فإن أصوات الناخبين لصالح حزب ما قد تذهب بموجب القانون نفسه إلى حزب آخر مادام لم

يحصل الأول على نسبة الـ ٨٪(٢١).

(ب) المؤشر الآخر فى قانون الانتخابات الذى ينحو به إلى اضعاف النظام الحزبى هى مجموعة القواعد والشروط المتعلقة بتشكيل القائمة. فقد اشترط القانون على الحزب تقديم قائمة أصلية وأخرى احتياطية مساوية لها(٢٢)، ومن ثم يصبح على الحزب أن يقدم قائمتين فى كل دائرة إحداهما أصلية والأخرى احتياطية وهو ما يعنى ضرورة توفير الحزب لعدد من المرشحين مساوٍ لضعف عدد أعضاء المجلس إذا ما قرر الحزب المشاركة فى الانتخابات على مستوى جميع الدوائر. وهو ما يعنى إرهاق الأحزاب السياسية عدا الحزب الوطنى بالطبع فى توفير هذا العدد الضخم من المرشحين فى ضوء ضعف شعبيتها ومحدودية عضويتها (*).كذلك أوجب القانون على الحزب السياسى صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات والتى لها حق التمثيل داخل المجلس استكمال نسبة العمال والفلاحين طبقاً للترتيب الوارد بها وذلك فى كل دائرة(٢٣). وهو ماكان يعنى حرمان هذه الأحزاب من العديد من الكفاءات الحزبية بسبب الحاجة إلى تغيير صفة المرشح، بالإضافة إلى ما كان يؤدى إليه ذلك من خلافات عميقة داخل الحزب بين القيادة والمرشحين(**).

(*) أنظر رأى المرحوم د. وحيد رأفت (نائب رئيس أكبر حزب معارض وهو حزب الوفد فى ذلك الوقت) فى هذا الشأن حيث حدد الرقم المطلوب من المرشحين بـ ٩٠٠ مرشح إذا ما قرر الحزب الاشتراك فى الانتخابات على مستوى جميع الدوائر. وقد اعتبر هذا الرقم ضخماً جداً وهو ما يشير إلى دلالة هامة فإذا كان هذا هو الشأن بالنسبة لأكبر حزب معارض فما هو الأمر بالنسبة للأحزاب الاخرى الضعيفة.

د. وحيد رأفت، «حول الإنتخابات التى تخوضها»، الوفد، ١٩٨٤/٥/٣، ص ٧.

(**) فقد أدى التزام الوفد باستكمال نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى بعض الدوائر إلى حرمانه من شخصيات بارزة كانت على رؤوس القوائم مثل عادل عيد المحامى والدكتور ابراهيم عوارة، والاستاذ سعد فخرى عبد النور.

(ج) كذلك مما كان يساهم به هذا القانون فى إضعاف النظام الحزبى رغم أن الاخذ بنظام الانتخاب بالقائمة الحزبية كان من المفروض أن يؤدى إلى تقوية موقف الأحزاب السياسية وذلك من جانبين: إعتبار الأحزاب هى الوسيلة الوحيدة للترشيح، مما يقوى من فكرة ضرورة الانتماء الحزبى والالتزام الحزبى. كما يجعل للحزب الكلمة الاخيرة فى تحديد المرشحين وطرح البرامج الإنتخابية وإجراء الدعاية الإنتخابية.

إلا أن هذا لم يحدث فى ظل قانون الانتخابات بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبى المشروط (١١٤ لسنة ١٩٨٣)، فبدلاً من أن يؤدى القانون إلى تدعيم قوة الأحزاب السياسية ومزيد من سيطرة الأحزاب السياسية على أعضاءها ومرشحيها فقد أدى إلى خلق خلافات حادة على مستوى الأحزاب السياسية خاصة بين القيادات والكوادر الحزبية أو بين المرشحين وبعضهم، وكانت النتيجة خروج العديد من أعضاء الأحزاب على أحزابهم والذهاب الى أحزاب أخرى سعيا وراء فرصة أحسن. ويرجع ذلك الى عاملين: **أولهما**، أن زعيم الحزب السياسى أصبح هو المكلف بوضع القائمة الحزبية وتشكيلها وليس غيره، مما أفسح المجال لدور العوامل الشخصية فى تشكيل القائمة واختيار المرشحين وترتيب ورودهم فى القائمة، أو على الأقل أفسح ذلك المجال لاحتجاج المرشحين – خاصة المتأخرين من القائمة – بدور العوامل الشخصية فى تأخر أسمائهم فى القائمة[٢٤]. **وثانيهما**، أن المسألة لم تكن مجرد إدراج أسم مرشح على القائمة الحزبية فهذا فى حد ذاته لم يكن يضمن النجاح أو يعنى نجاحاً مباشراً فى الانتخابات إذا حصلت القائمة على النسبة المطلوبة، فالإنتخاب بالقائمة مع التمثيل النسبى المشروط كان يعنى اختيار عدد من المرشحين على القائمة يتناسب مع نسبة حصول الحزب على الأصوات الصحيحة على المستوى القومى. ومن ثم فإذا كانت القائمة تحوى عشرة أعضاء وكانت نسبة الأصوات التى حصل عليها الحزب تكفل له الحصول على ثلاثة مقاعد فقط ففى هذه الحالة لا ينجح من القائمة فقط سوى الثلاثة الأعضاء الذين يحتلون المراتب الأولى فى ترتيب القائمة ولا يعنى نجاح القائمة بالنسبة

للسبعة الآخرين شيئاً، وقد فتح ذلك الباب أمام صراعات حادة بين المرشحين وبعضهم وبينهم وبين القيادة الحزبية من أجل محاولة إدراج أسماءهم فى الصدارة من القائمة. وهو ما كان يعنى فى التحليل الأخير ضعف السيطرة الحزبية على الأعضاء، فقد اضطر عدد من أعضاء الأحزاب إلى ترك أحزابهم بحثاً عن فرصة أفضل فى أحزاب أخرى.

وهكذا نخلص إلى أنه رغم أن قانون الانتخابات ١١٤ لسنة ١٩٨٣ الذى أخذ بنظام القائمة الحزبية والتمثيل النسبى المشروط كان من المفترض أن يؤدى إلى تقوية الأحزاب السياسية والانتماء الحزبى إلا أنه أدى إلى نتيجة معاكسة بسبب الدور الذى أخذه رئيس الحزب فى تشكيل القائمة وأهمية مسألة ترتيب الأعضاء على القائمة. ولم يقتصر هذا التأثير لقانون الانتخابات ١١٤ لسنة ١٩٨٣ على أحزاب المعارضة فقط ولكنه امتد إلى الحزب الوطنى نفسه(*).

نعود إلى نقطة التحالفات الحزبية مرة أخرى لنربطها بموقف قانون الانتخابات من التحالفات الحزبية فى إطار الموقف من النظام الحزبى. فقد نصت المادة الخامسة مكرر على ضرورة أن يكون لكل حزب قائمة انتخابية خاصة به ومنع نزول مرشحى حزب على قائمة حزب آخر، بمعنى آخر فإنها تكون قد منعت إمكانية قيام تحالف حزبى أو تحالف انتخابى بالمعنى المعروف، فالقانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ قد أغلق الباب أمام فرص التعاون والتنسيق بين الأحزاب فى شكل التحالف، بل أكد على استقلال كل حزب بقائمته بما يفرضه ذلك من تنافس وصراع بين الأحزاب السياسية من أجل الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد، حيث ينظر كل حزب الى مكسب حزب آخر باعتباره خسارة له.

(*) فقد أدى قانون الانتخابات بالقائمة ١١٤ لسنة ١٩٨٣ إلى خروج عدد من أعضاء الحزب الوطنى من الحزب بسبب تأخر ترتيبهم على القائمة.

انظر: جريدة الوفد، العدد السادس، ١٩٨٤/٤/٢٦، ص ١.

وهكذا رغم أنه كان من المفترض أن يقترن قانون الانتخاب بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبى المشروط بالتحالفات الانتخابية والحزبية حيث تتكتل الأحزاب من أجل عدم تشتيت الأصوات والحصول على النسبة المطلوبة فان القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ قد عمل على قطع طريق التحالفات الانتخابية أمام الأحزاب السياسية عندما نص القانون صراحة على أن يكون الانتخاب بالقوائم الحزبية وأن يكون لكل حزب قائمة خاصة به مع عدم جواز ترشيح أعضاء حزب على قائمة حزب آخر. ومن المؤكد أن هذا الأمر كامن الدوافع الرئيسية للتحالف أو التعاون الوفدى - الإخوانى فى انتخابات ١٩٨٤. وهو أمر سنتناوله بالتفصيل فيما بعد.

٣- قانون الإنتخابات والموقف من المستقلين

إذا كان موقف قانون الانتخابات ١١٤ لسنة ١٩٨٣ كان يكتنفه قدراً من الغموض النسبى فى مسألة التحالفات الحزبية فإنه كان واضحاً جداً فى مسألة المستقلين عندما جعل الترشيح لعضوية مجلس الشعب قاصراً فقط على أعضاء الأحزاب أو الترشيح عن طريق حزب سياسى، فإن لم تكن العضوية الحزبية شرطاً للترشيح فإن النزول على قائمة حزبية كان شرطاً أساسياً للترشيح. وذلك عندما نص القانون فى تعديله للمادة السادسة الفقرة الأولى من القانون الأصلى على أن «يقدم المرشح طلب الترشيح لعضوية مجلس الشعب كتابة الى مديرية الأمن بالمحافظة التى يُرشح فى دائرتها مرفقاً به صورة معتمدة من قائمة الحزب الذى ينتمى إليه مثبتاً بها إدراجه فيها.....»(٢٥). ومن ثم فلم يصبح هناك فرصة أمام المستقلين الترشيح فى تلك الانتخابات عندما اشترط القانون ان يرفق بطلب الترشيح صورة من القائمة الحزبية التى ينزل عليها اسم المرشح.

وكانت قضية المستقلين إحدى القضايا المهمة التى أثارها القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣، والحق انها لم تُثار فقط من جانب المستقلين أو القوى السياسية غير الحزبية مثل جماعة الإخوان المسلمين ولكن أثارتها أيضاً بعض الأحزاب السياسية. ولعل ذلك قد يكون راجعاً إلى أن قانون الأحزاب نفسه لم يُسهم فى تقوية الاحزاب السياسية أو

لم يحقق ماكان متوقعاً منه فى تقوية الأحزاب السياسية و تدعيم فكرة الولاء الحزبى، وذلك عندما جعل قضية الترتيب فى القائمة مسألة مهمة مما جعل المرشحين يتنافسون وتثور بينهم الخلافات والصراعات من أجل الحصول على أماكن متقدمة فى القائمة.

ورغم أن اشتراط العضوية الحزبية أو النزول على قائمة حزبية للترشيح فى الانتخابات كان من الممكن أن يخدم الأحزاب السياسية عن طريق إجبار المستقلين على الانضواء تحت لواء الأحزاب السياسية بما يزيد من شوكتها فى النظام السياسى وزيادة إمكاناتها، بالإضافة إلى تقليل أو إنعدام المنافسة بين الأحزاب والمستقلين فى الانتخابات، إلا أن القانون قد نقل المنافسة بين الأحزاب والمستقلين إلى منافسة بين الأحزاب السياسية وبعضها البعض - عندما منع التحالف والتنسيق بين الأحزاب - وكذلك منافسة على مستوى الحزب الواحد بشأن ترتيب أسماء المرشحين فى القوائم.

وقد وجهت الانتقادات للقانون المعنى فيما يتعلق بحرمانه المستقلين من ممارسة حق الترشيح المقرر للمواطنين دستوريا فى المواد ٨، ٩٤، ٤٠، ٤٧، ٦٢، ٥ من الدستور. فالقاون خالف المادة ٨ التى تنص على أن الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين. ومن ثم فإن حرمان القانون المستقلين من ممارسة حق الترشيح يكون قد أخل بهذا الالتزام لأنه لم يساوِ بين فرصة عضو الحزب السياسى وفرصة المستقل فى ممارسة هذا الحق(٢٦). وهو ما أفسح المجال للطعن فى دستورية القانون.

غاية القول أن ذهاب القانون ١١٤ إلى حرمان المستقلين يثير التساؤل حول الحكمة من وراء ذلك خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن الأحزاب السياسية كانت مازالت ضعيفة ولم تصل شعبيتها وإنتشارها على المستوى القومى إلى الحد الذى يمكن اعتبارها هى الوسيلة الوحيدة للترشيح. إلا أنه يمكن تفسير ذلك - فى ضوء النقطة السابقة - بعاملين أساسيين:

أولاهما، أن القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ - والمُعدل للقانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ - وتعديلاته والذى كان يأخذ بنظام الانتخاب الفردى - كان المقصود به على ما يبدو هو التفريق بين أحزاب المعارضة القائمة فى تلك الفترة أكثر من خلق الظروف المهيأة

للتنسيق بينها، بمعنى آخر فإن القانون ١١٤ أدى إلى زرع التنافس والخلافات بين الأحزاب السياسية بما لا يحولها إلى قوة مؤثرة فى النظام السياسى أو تصل من القوة إلى الحد الذى يُجبر النظام السياسى على إدخال تعديلات جذرية لا يراها ضرورية فى مرحلة كانت - ولازالت - تحتاج فيها البلاد إلى الاستقرار والهدوء وكانت الساحة السياسية مازالت تحتاج إلى الحذر والترقب. وهذا ماكان يوفره نظام القائمة مع عدم السماح للمستقلين بممارسة حق الترشيح بحيث تكون هناك جبهة واحدة هى صراع الأحزاب مع بعضها البعض بدلاً من توزيع الصراع على مستوى العلاقة بين الأحزاب من ناحية والمستقلين من ناحية أخرى، فوجود جبهة صراع بين الأحزاب والمستقلين كان يعنى إمكانية اتفاق أو خلق مجال للتنسيق بين الأحزاب وبعضها للتغلب على المستقلين ولكن عندما يلغى القانون المعنى جبهة الصراع مع المستقلين فإنه يكون قد حصر المنافسة والصراع بين الأحزاب وبعضها البعض وهو ما كان يحلو له فى تلك الفترة وما يراه مناسباً لخدمة طبيعة تلك المرحلة.

وثانيهما، رغبة النظام وحرصه على استبعاد بعض التيارات السياسية غير الرسمية من دخول الانتخابات مثل جماعة الإخوان المسلمين والشيوعيين. ومما يدعم ذلك هو جمع القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بين حرمان المستقلين من الترشيح للانتخابات جنبا إلى جنب مع منع التحالفات الحزبية حيث يكون بذلك قد سد الطريق أمام تلك التيارات السياسية غير الرسمية من المشاركة فى الانتخابات.

إلا أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام أنه فى الوقت الذى ذهب فيه القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ إلى منع التحالفات الحزبية وحرمان المستقلين من الترشيح فإن ذلك لم يمنع من الناحية الفعلية من ظهور أشكال من التعاون والتنسيق بين القوى السياسية والحزبية سواء فى شكل التعاون بين الوفد والإخوان المسلمين فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، أو التحالف الإسلامى فى ١٩٨٧ بين حزبى العمل والأحرار وجماعة الإخوان المسلمين كما أنه لم يمنع من الناحية العملية مشاركة الإخوان المسلمين كجماعة سياسية غير رسمية فى تلك الانتخابات، وهو ما يعنى أن هناك عوامل أخرى

لعبت دورها فى السماح لجماعة الإخوان المسلمين بالمشاركة فى تلك الانتخابات تختلف عن دور العوامل المتصلة بقانون الانتخابات، وهو ما سنتعرض له فى الجزء الخاص بالبيئة السياسية.

٤- مفاضلة القانون للحزب الحاكم

ومفاضلة القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ للحزب الحاكم عن بقية الأحزاب المعارضة كانت مسألة واضحة فى القانون. فقد تضمن القانون المعنى العديد من المواد والتعديلات التى كانت تعكس بوضوح حرص القانون على تمييز الحزب الحاكم فى فرص النجاح. وقد أثارت المعارضة هذه القضية فى شكل الحديث عن ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات فى ضوء تلك المواد التى كانت تميز الحزب الحاكم عن أحزاب المعارضة. فقد تضمن القانون العديد من المواد التى كانت تُعلى من شأن الحزب الحاكم بل أنها كانت تضع كافة مؤسسات الدولة فى خدمته بحيث تضمن له قدراً كبيراً من السيطرة. ومن هذه المواد على سبيل المثال: ما جاءت به المادة ١٧ من القانون والمتعلقة بطريقة إحتساب الأصوات وتوزيع المقاعد حيث نصت على أن توزع المقاعد على الأحزاب التى حصلت على نسبة الـ ٨٪ بنسب الحصول على الأصوات الصحيحة، وتُعطى المقاعد المتبقية المقابلة للكسور للقائمة الحاصلة على أكثر الأصوات. وهو ما يعنى أن عدداً من المقاعد التى كانت من نصيب المعارضة ككل تحولت إلى الحزب الحاكم أو حزب الأغلبية(٢٧). كما أن سيطرة وزارة الداخلية على عدد ضخم من الاجراءات والتى تبدو فى ظاهرها أنها إجراءات روتينية ذات طابع إجرائى إلا أنها لم تخلو من دلالة وتأثير على أحزاب المعارضة، فوزارة الداخلية أو وزير الداخلية هو فى التحليل الأخير وزير فى حكومة الحزب الوطنى. ومن أمثلة ذلك:

- مانصت عليه المادة ٦ فقرة ١ أن طلب الترشيح الذى يتقدم به العضو ابتداء يتقدم به الى مديرية الأمن بالمحافظة التى يرشح نفسه بها(٢٨).

- كذلك اللجنة التى تحدث عنها القانون فى مادته التاسعة والمختصة بالفصل فى الطعون والاعتراضات التى يتقدم بها المرشحون أو غيرهم بخصوص الأسماء الواردة

فى القائمة أو صفة المرشح[٢٩] (فئات وعمال وفلاحين)، حيث تعكس طريقة تشكيل هذه اللجنة تمييزاً للحزب الحاكم. فقد نصت المادة التاسعة على أن هذه اللجنة تتكون من أحد أعضاء الهيئة القضائية من درجة مستشار أو ما يعادلها وأحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة قاض أو ما يعادلها ويختارهما وزير العدل، وبالإضافة إلى هذين العضوين تضم اللجنة ممثلاً لوزارة الداخلية يختاره وزير الداخلية، وهنا يثور تساؤل لماذا ممثل وزير الداخلية؟ وما الداعى أن تقوم وزارة الداخلية بعرض تلك القوائم؟.

- كذلك فإن وزارة الداخلية هى المسئولة عن تحديد الرموز الانتخابية حيث يصدر بها قرار من الوزير[٣٠] . ولمسألة الرموز الانتخابية هذه أهميتها خاصة فى ضوء انخفاض مستوى الوعى ومستوى التعليم فى مقابل ارتفاع مستوى الأمية وسيادة طابع ثقافى تقليدى يجعل للرموز دوراً مهماً فى الحكم على الأمور.

وثمة نقطة أخرى جديرة بالملاحظة وهى ما نص عليه القانون من أن الأصوات التى حصلت عليها الأحزاب التى لم تحصل على نسبة الـ ٨٪ تذهب مباشرة إلى الحزب صاحب الاغلبية[٣١]، وهى النقطة التى أوقعت القانون فى تناقض مع نفسه ففى الوقت الذى أخذ فيه بقاعدة التمثيل النسبى مع القائمة الحزبية فانه يعطى أصوات الناخبين لحزب آخر قسراً ليس إلا لأنه لم يحصل على نسبة الـ ٨٪، فلو فرضنا أن هناك حزبين لم يحصلا على نسبة الـ ٨٪ وحصل كل منهما على ٧٪ فان ١٤٪ من الأصوات التى ذهبت إلى هذين الحزبين تُرحل إلى الحزب صاحب الأغلبية - الحزب الحاكم - مباشرة. ومن ثم فإن ١٤٪ من مقاعد المجلس تصبح غير معبرة عمن تمثلهم، بمعنى أن ١٤٪ من الأصوات على الأقل لاتجد من يمثلها فى المجلس.

موقف المعارضة من قانون الانتخابات

كان من الطبيعى أن ترفض أحزاب وقوى المعارضة قانون الانتخابات بمواده السابقة والتى كانت تمنع من فرص التعاون والتنسيق فيما بينها، فرغم أنه كان من المفترض فى الانتخاب بالقائمة الحزبية أن يؤدى الى تقوية الأحزاب السياسية والتدعيم

من فرص التعاون فيما بينها خاصة مع الأخذ بقاعدة التمثيل النسبى، إلا أن ذلك لم يحدث في ضوء نصوص ومواد القانون السابق على نحو ما سبق ذكره.

ويمكن أن نعرض لموقف المعارضة من قانون الانتخابات عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى:

وقد بدأت مع اثارة مسألة تعديل قانون الانتخابات وحتى فترة قليلة قبل إجراء الانتخابات. وجدير بالذكر أن مع مجئ الرئيس مبارك ساد الشعور بأن هناك إنفراجة يشهدها النظام الجديد وأنه يجب قدر المستطاع الاستفادة من هذا النظام ومحاولة دفعه فى اتجاه تدعيم الديمقراطية ودور المعارضة....الخ. وكانت إحدى القضايا المهمة المتعلقة بالديمقراطية ودور المعارضة والتى أثيرت فى تلك الفترة هى قانون الانتخابات والنظام الانتخابى فى مصر بصفة عامة سواء مجلس الشعب أو الشورى أو المجالس المحلية، ومما ساعد فى تفجر هذه القضية هو تصادف اجراء انتخابات مجلس الشورى والمجالس الشعبية ومجلس الشعب فى فترات متقاربة (الفترة من اكتوبر ١٩٨٣- مايو ١٩٨٤) ومن ثم نستطيع القول أن موقف المعارضة فى هذه المرحلة قد يضرب بجذوره إلى لحظة مجئ الرئيس مبارك إلى السلطة.

ففى الفترة التى سبقت صدور قانون الإنتخاب لمجلس الشعب آخذا بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبى المشروط أُثيرت الأسئلة والمناقشات حول أى نظم الانتخابات أنسب فى مصر بالنسبة لمجلس الشعب هل هو النظام الفردى أم القائمة الحزبية؟. ورغم أنه ليس من الثابت أن المعارضة هى التى فجرت السؤال إلا أن المسألة أخذت أهميتها بعد تصريح الرئيس مبارك بأنه يميل إلى الأخذ بنظام القائمة.

وكان موقف المعارضة يقوم على إما الإبقاء على نظام الانتخاب الفردى باعتباره النظام الانتخابى الذى يتفق مع الدستور أو الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة مع ضرورة توافر عدد من الشروط أو الضوابط أهمها أن يتم الأخذ بنظام القائمة النسبية وليس المطلقة، ودون التقيد بنسبة معينة لتمثيل الحزب السياسى أو القوة السياسية فى المجلس، والشرط الثالث هو ألا تكون القائمة حزبية بالضرورة.

وقد أعلنت بعض الأحزاب ذلك مباشرة بالتأكيد على أنها تقف فى جانب الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة النسبية (حزب التجمع مثلاً) أما فيما يتعلق بموقف الدستور فقد دعت إلى الأخذ فى الاعتبار روح الدستور وليس مجرد الشكل والنصوص. بمعنى آخر فانه إذا كان نظام الانتخاب الفردى ينطبق مع نصوص الدستور فإن نظام الانتخاب بالقائمة النسبية ينطبق مع روح الدستور. وقد أعلن حزب التجمع بعد صدور القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣مباشرة انه يؤيد القائمة النسبية والتمثيل النسبى ولكنه ليس مع نسبة الـ ٨٪(٣٢).

وهكذا فإن اتجاه المعارضة قبل صدور القانون كان يتأرجح بين الإبقاء على النظام الفردى أو التحول إلى القائمة النسبية بشرط: الاحتفاظ لكافة القوى السياسية غير الحزبية بحق الترشيح، أى رفض فكرة حرمان المستقلين، مع رفض فكرة القائمة المطلقة وتأييد فكرة القائمة النسبية فضلاً عن رفض فكرة التمثيل النسبى المشروط والأخذ بالتمثيل النسبى فقط. وتقدمت أحزاب المعارضة الرئيسية فى تلك الفترة بمذكرة إلى الرئيس بخصوص مطالب المعارضة فيما يتعلق بالانتخابات (فى ديسمبر ١٩٨٢) دارت حول هذه المطالب.

ورغم مطالبات المعارضة فيما يتعلق بنظام الانتخاب فقد صدر القانون دون أن يأخذ فى اعتباره تلك المطالب. فقد صدر القانون آخذاً بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبى المشروط مع حرمان المستقلين. وكانت النسبة التى تمثل الحد الأدنى لدخول الحزب مجلس الشعب هى ٨٪ وذلك بعد ان تدخل الرئيس لتخفيضها حيث كانت ١٠٪.

وبعد صدور القانون اعلنت المعارضة رفضها التام لنظام الإنتخاب بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبى المشروط وقد عارضت فى القانون مسألتين محددتين الأولى هى اشتراط توافر وصف الحزبية فى القائمة مما يعنى حرمان القوى السياسية غير الحزبية من حق الترشيح، والثانية هى اشتراط الحصول على نسبة معينة من إجمالى عدد الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية - وهى نسبة الـ ٨٪ - حيث اعتبرتها نسبة مرتفعة جداً فى ضوء ظروف المجتمع المصرى وطبيعة الأحزاب والحياة الحزبية

فيه، هذا بالإضافة الى ما احتواه القانون من قيود على إمكانيات فوز المعارضة خاصة عملية احتساب وتوزيع الأصوات على نحو ما سبق توضيحه.

وقد انعكس موقف المعارضة من القانون فى البيانات الصادرة بأسماء بعض الأحزاب أو بإسم اللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية التى تشكلت فى تلك الفترة. فبمجرد صدور القانون عقدت احزاب المعارضة فى ١٦ يوليو ١٩٨٣ مؤتمراً طالبت فيه بـ «إلغاء بدعة نظام الانتخاب بالقوائم المطلقة والقوائم النسبية المشروطة وتقرير ما طلبته الأحزاب غير الحاكمة من تعديلات فى مباشرة الحقوق السياسية ضماناً لنزاهة الانتخابات»(٣٣).

كذلك أصدرت اللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية بيانين طالبت فى أحدهما (الصادر فى ١٥ اكتوبر ١٩٨٣) بـ «الغاء نظام الانتخابات بالقوائم الحزبية المطلقة والنسبية المشروطة واصدار قانون جديد يتفق مع الدستور الذى يكفل المساواة بين المصريين فى ممارسة الحقوق السياسية دون قيد أو شرط بما فى ذلك حق المستقلين.....»(٣٤). وفى بيان ثان (صادر فى منتصف يناير ١٩٨٤) طالبت اللجنة بإلغاء نسبة الـ ٨٪(٣٥). هذا بالإضافة إلى البيانات الصادرة عن الأحزاب السياسية بصورة منفردة لتأييد مطالب المعارضة(٣٦).

وهكذا كان الموقف الأول للمعارضة بعد ظهور القانون مباشرة هو المطالبة بإلغائه والطعن فى دستوريته على أساس أن الدستور ينص على أن يكون نظام الانتخاب على أساس الانتخاب الفردى المباشر وطالبت المعارضة بأنه إذا كان لابد من الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة فإن لابد وأن يقترن بشروط معينة أهمها إطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية وأن تكون القوائم لكل الفئات بما فيها المستقلون. بالإضافة إلى توافر الضمانات الكافية لضمان نزاهة الانتخابات. وألا يكون هناك شرط الحصول على نسبة معينة من الأصوات للتمثيل فى المجلس(٣٧).

وأمام هذا المستوى الملحوظ من التنسيق بين المعارضة والذى بدأ باصدار البيانات المشتركة وانتهى بتكوين اللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية والعمل على

عقد مؤتمر لطرح مطالبها فيه. وبرغم إجماعها على هدف محدد، ضمن أهداف أخرى، وهو إلغاء قانون الانتخابات بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبى المشروط فإن السؤال هو لماذا لم تنجح المعارضة الحزبية والسياسية فى الضغط على الحكومة من أجل إلغاء هذا القانون أو تعديله؟.

وجدير بالذكر أن جماعة الإخوان المسلمين قد أيدت المعارضة فى كل مطالبها بخصوص قانون الانتخابات وأعلنت تأييدها لكافة البيانات الصادرة عن المعارضة أو عن اللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية. كما اشتركت فى التوقيع على بعض البيانات الصادرة عن المعارضة[٣٨]. بالإضافة إلى مشاركتها فى أعمال اللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية والتجهيز مع المعارضة لمؤتمر عابدين[*].

وقد كان هناك مجموعة من العوامل التى أدت إلى فشل المعارضة فى الضغط على الحكومة من أجل إلغاء قانون الانتخاب بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبى المشروط منها: موقف الحكومة ذاتها والقيادة السياسية من موقف المعارضة، فقد عارضت الحكومة هذا التكتل الحزبى والسياسى وتمثل موقف الحكومة فى معارضتها لمؤتمر عابدين فى ٩ ديسمبر ١٩٨٣، ورفض وزارة الداخلية منح المعارضة التصريح بإقامته. والأهم من ذلك هو موقف الرئيس مبارك من المعارضة فيما يتعلق بهذا الموقف أيضاً والذى تمثل فى معارضته لعمل اللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية حيث أنكر الرئيس وجود أى مبرر لوجود مثل هذه اللجنة، وحملت كلمات الرئيس مبارك بخصوص عمل هذه اللجنة قدراً كبيراً من التحذير[٣٩]. وكان من شأن معارضة الرئيس لعمل هذه اللجنة أن يضعف من موقف المعارضة ويقلل من قدرتها على التصدى للحكومة.

أما العامل الثانى الذى أدى إلى عدم نجاح المعارضة فى الضغط على الحكومة

(*) فقد شاركت جماعة الاخوان المسلمين فى مؤتمر المعارضة الذى عقد بمقر حزب العمل فى ١٩٨٣/٧/١٦ وحضره عن الإخوان المسلمين فكرى الجزار وصالح عشماوى، وشارك الإخوان فى التوقيع على البيان الصادر عنه، كما شارك الإخوان المسلمون فى اجتماعات اللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية والتجهيز لمؤتمر المعارضة وكان من المقرر أن يكون أحد ممثلى الإخوان المسلمين من بين المتحدثين فى المؤتمر.

لإلغاء القانون أو تعديله فيتمثل فى طبيعة المعارضة وطبيعة تشكيلها فى تلك الفترة، حيث كانت الأحزاب المشكلة للمعارضة فى تلك الفترة هى أحزاب العمل والأحرار والأمة وحزب الوفد. وقد كانت أحزاب العمل والأحرار والأمة أحزاب ضعيفة وصغيرة ولم يكن فى مقدورها الوقوف فى مواجهة تصلب الحكومة وإصرارها على إجراء الانتخابات بنظام القائمة الحزبية والتمثيل النسبى المشروط. ومما يعكس هذا الضعف توالى انسحاب الأحزاب المشاركة فى أعمال اللجنة والمؤتمر واحد تلو الآخر رغم الحصول على الحكم القضائى بحقها فى إقامة هذا المؤتمر(٤٠). أما فيما يتعلق بحزب الوفد والذى كان من المفترض أن يلعب دوراً مهماً فى الضغط على الحكومة من أجل تعديل هذا القانون إلا أنه قد لعب دوراً سلبياً فى هذا الشأن، إذ انسحب من المشاركة فى أعمال اللجنة والمؤتمر. وكان لذلك تفسيره، فيبدو أن الوفد الجديد كان يريد أن يثبت أقدامه فى البرلمان(٤١) وأن يحافظ لنفسه على قدر من التمايز عن أحزاب المعارضة الأخرى والقوى السياسية الأخرى. ومن ثم فقد كان من مصلحته أن يهادن الحكومة حتى يصل إلى مقاعد المجلس خاصة بعد أن عاد الى الحياة السياسية بموجب حكم قضائى وبعد صراع بين الحزب والحكومة. وقد قدم الحزب تبريراً لعدم مشاركته فى أعمال اللجنة بأن اللجنة لم تكن تمثل الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية فقط ولكنها ضمت قوى سياسية أخرى فى حين أن الحزب – حزب الوفد الجديد – لا يتعامل فقط إلا مع الأحزاب الشرعية القائمة فى حدود القانون والمشروعية(٤٢). ويتضح من هذا التبرير أن الحزب كان يريد الاحتفاظ لنفسه بمكانة متميزة كأكبر حزب للمعارضة أو أن يطرح نفسه باعتباره بديل الحزب الوطنى ومن ثم لم يكن من مصلحة الوفد تصعيد العلاقة بينه وبين الحكومة وكان لهذا الموقف من جانب حزب الوفد الجديد دوره فى فشل عمل لجنة الدفاع عن الديمقراطية وتكتل المعارضة من أجل تغيير قانون الانتخابات بصفة خاصة والإطار الدستورى والقانونى بصفة عامة لصالحها. وكان هذا بمثابة إيزان للمعارضة بقبول الأمر الواقع.

المرحلة الثانية:

فأمام إصرار الحكومة على الإبقاء على قانون الانتخابات بالشكل الذى صدر به آخذاً بالتمثيل النسبى المشروط ورفض تخفيض نسبة الـ ٨٪، اضطرت المعارضة إلى قبول الأمر الواقع بعد أن قررت المشاركة فى الانتخابات فى اطار هذا القانون وأغفلت جانباً المطالبة بالعدول عن القانون أو تعديله، بمعنى أن الموقف الجديد قام على أنه إذا كان لابد من إجراء الانتخابات فى ظل هذا القانون فليس أقل من أن تتوافر الضمانات الكافية لاجراء الانتخابات فى جو من الحيدة والنزاهة.

والملاحظة الجديرة بالاهتمام أن المعارضة فى مطالبها بتوفير الضمانات الكافية لحيدة الانتخابات ونزاهتها كان تركيزها بالأساس على رئيس الجمهورية فى عرض هذه المطالب. بمعنى آخر فإنها لجأت إلى خلق قدر من التمايز بين الرئيس والحكومة. ولم تقدم المعارضة على هذه الخطوة إلا بعد ان فشلت فى تغيير القانون أو تعديله.

وقد تمثلت مطالب المعارضة فيما يتعلق بتلك الضمانات بالأساس فيما يلى:

١- إشراف الهيئات القضائية إشرافاً مباشراً على عملية الانتخابات سواء فى اللجان العامة أو اللجان الفرعية حتى ولو أدى ذلك إلى إجراء الانتخابات على يومين.

٢- المطالبة بتشكيل حكومة محايدة لإجراء الانتخابات[٤٣].

٣- محاكمة كل من يتدخل فى حرية الانتخابات محاكمة سريعة ورادعة.

٤- إعادة قيد جداول الناخبين من واقع السجلات المدنية وأن يكون الانتخاب بالبطاقة الشخصية أو العائلية وأن يوقع الناخب أو يبصم أمام إسمه.

٥- إلغاء حالة الطوارئ وقت الانتخابات.

٦- العمل على ألا تزيد بطاقات الانتخاب المطبوعة عن عدد أصوات الناخبين المدونة أسماؤهم فى جداول الانتخاب وذلك حتى لا يمكن للحكومة استغلال البطاقات الزائدة لصالحها.

٧- السماح لمندوبى الأحزاب فى اللجان الفرعية بمصاحبة الصناديق حتى يتم تسليمها إلى اللجان العامة.

٨- حظر استخدام العمد والمشايخ...إلخ كوكلاء عن المرشحين خاصة مرشحى الحزب الوطنى تجنباً لتأثيرهم على الناخبين(٤٤).

وقد أثارت كافة بيانات المعارضة قضية ضمانات الانتخابات. كما قدم حزب الوفد مذكرة إلى الرئيس مبارك فى أبريل ١٩٨٤ تضمنت تفصيلاً لمطالب الحزب فيما يتعلق بضمانات نزاهة الانتخابات وحيدتها. إلا أنه رغم كل تلك المطالبات من جانب المعارضة لم تستجب الحكومة لأى منها رغم تأكيد المعارضة على أن الأخذ بهذه المطالب لا يحتاج إلى إصدار تشريعات جديدة ولكنه لا يحتاج لأكثر من إصدار قرارات إدارية تصدر عن وزير الداخلية. ولم تستطع المعارضة الحصول على أكثر من وعد من الرئيس مبارك ورئيس الوزراء فى ذلك الوقت الدكتور فؤاد محيى الدين بأن الانتخابات ستكون نزيهة وأن الحكومة لن تتدخل لصالح الحزب الوطنى.

المبحث الثانى

البيئة السياسية لانتخابات ١٩٨٤

ونقصد بالبيئة السياسية مجموعة الظروف والقضايا السياسية التى كان لها أثرها المباشر أو غير المباشر على سير انتخابات ١٩٨٤، والتى نالت حجماً كبيراً من الاهتمام من جانب مختلف القوى السياسية أو النظام السياسى.

وبشىء من الإيجاز يمكن القول بأن هناك عدة قضايا ومتغيرات شكلت البيئة السياسية لانتخابات ١٩٨٤. فهى أول انتخابات برلمانية تجرى فى عهد الرئيس مبارك، كما أنها أول انتخابات يشارك فيها حزب الوفد الجديد بعد ظهوره على الساحة السياسية. كما أن هذه الانتخابات كانت مسبوقة بانتخابات مجلس الشورى والمجالس المحلية. وأخيراً فإن قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسى والاقتصادى والاجماع القومى كانت من القضايا الرئيسية المثارة على الساحة السياسية المصرية فى ذلك الوقت. وفيما يلى بعض التفاصيل حول بعض القضايا والمتغيرات التى شكلت بيئة لانتخابات ١٩٨٤ وألقت بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة عليها.

١- قيادة سياسية جديدة

فأهم ما شهدته البيئة السياسية فى الفترة السابقة على انتخابات ١٩٨٤ هو مجئ قيادة سياسية إلى سدة السلطة. وقد جاءت هذه القيادة الجديدة بعد أزمة حادة مر بها نظام الرئيس السادات انتهت بإغتياله. وقد وضعت هذه الأزمة الرئيس الجديد ونظامه فى مفترق طرق بحيث أنها فرضت عليه مواجهة قضايا عديدة أهمها قضية الشرعية؛ فالرئيس مبارك لم يكن ينتمى إلى مجموعة الضباط الأحرار فيستطيع الاستناد إلى شرعية الثورة التى اعتمد عليها الرئيس عبد الناصر، كما أنه لم يكن مشاركاً من الناحية السياسية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ فيستطيع الاستناد إلى شرعية نصر أكتوبر التى استند اليها الرئيس السادات إذ أن مشاركته فى حرب ١٩٧٣ لم تتعد المشاركة بالعمل الحربى. ومن هنا كانت أزمة تأسيس مصدر شرعية جديد هى

الأزمة الأولى أمام النظام السياسى للرئيس مبارك. فضلاً عن قضية النخبة، فكان من الضرورى لاستقرار هذا النظام الجديد أن يسعى لخلق وتكوين نخبة جديدة تتوافق وقيم وأهداف النظام الجيد مع تقليص النخبة القديمة التى ورثها عن النظام السابق(٤٥).

وفى إطار سعيه لتأسيس أسس جديدة للشرعية اتجه النظام السياسى للرئيس مبارك إلى ضرورة إدخال عدد من التغييرات على الحياة السياسية والنظام السياسى الجديد. فقام برفع شعارات الديمقراطية وسيادة القانون والحرية...الخ. وبذلك فقد حدد الرئيس مبارك الديمقراطية والشرعية القانونية كمصدر لشرعية نظامه السياسى. كما اتخذ الرئيس الجديد العديد من الإجراءات لتخفيف حدة التوتر فى الحياة السياسية المصرية. ومن ناحية أخرى فإن حاجة الرئيس مبارك إلى تكوين نخبة سياسية واجتماعية جديدة جعلته يحتفظ بقدر من المرونة فى علاقته بالقوى السياسية الموجودة على الساحة بالاضافة إلى ما كانت تستلزمه حالة الأزمة التى كان يمر بها النظام السياسى فى تلك المرحلة من المرونة. إلا أن هذا التطور الذى طرأ على النظام السياسى الجديد لم يكن تطوراً مطلقاً أو بلا حدود سواء فيما يتعلق بالديمقراطية أو بالمرونة فى التعامل مع القوى السياسية الأخرى كما سنرى فيما بعد.

٣- انتخابات مجلس الشورى والمحليات

وقد كان لهذه الانتخابات أثرها الكبير على انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٨٤. فقد أعلنت المعارضة مقاطعتها لإنتخابات التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشورى والتى أجُريت فى أكتوبر ١٩٨٣ لعدم اعترافها بفائدة مجلس الشورى والدور الذى يقوم به فى النظام السياسى، ومن ناحية أخرى وهو الأهم لإعتراضها على نظام الانتخابات بالقائمة المطلقة الذى اجريت بموجبه تلك الانتخابات(٤٦) وقد اتخذت المعارضة نفس الموقف فى انتخابات المحليات. وعموماً فقد أثرت تلك الانتخابات على انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ من خلال الدور الذى لعبته المعارضة فى هذه الانتخابات ودرجة التنسيق المرتفعة التى تميزت بها المعارضة الحزبية السياسية، فقد طورت المعارضة أشكالاً من

العمل المشترك فيما بينها سواء من خلال إصدار البيانات التى اشتركت جميعاً فى التوقيع عليها (*) أو من خلال عمل اللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية فضلاً عن البيانات الصادرة عنها. وتميزت تلك البيانات بالتركيز على فكرة تضامن المعارضة وتضافر القوى السياسية، بما فيها البيانات الصادرة بصورة فردية عن أحزاب المعارضة.

وقد كان لنجاح المعارضة فى التنسيق فيما بينها فى مقاطعة تلك الانتخابات أثرها من ناحية على نتائج تلك الانتخابات ومن ناحية أخرى على إنتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ بحيث ظل موقفها فى إنتخابات مجلس الشورى والمحليات مثالاً يمكن تطبيقه فى انتخابات مجلس الشعب. فطرحت المعارضة من جديد فى انتخابات مجلس الشعب فكرة مقاطعة الانتخابات، إلا أن ظروف انتخابات مجلس الشعب لم تكن مواتية لنجاح هذه الفكرة مثلما حدث فى إنتخابات مجلس الشورى والمحليات وهو ما سنتعرض له فيما بعد.

٣- أهم القضايا السياسية المثارة فى تلك الفترة

كانت هناك قضيتان من أكثر القضايا المثارة فى تلك الفترة، وهما قضيتا الإجماع القومى والديمقراطية. وسنركز على تصورات الرئيس مبارك فيما يتعلق بهاتين القضيتين باعتبارهما من أهم القضايا التى حظيت بالاهتمام سواء من قبل الحكم أو المعارضة منذ بداية تولى الرئيس مبارك السلطة.

(*) من أهم تلك البيانات البيان الصادر عن أحزاب المعارضة والذى نشر فى جريدة الشعب، ١٩٨٣/٧/١٩، والذى وقعت عليه أحزاب العمل والتجمع، الأحرار. وجماعة الإخوان المسلمين وممتاز نصار، والبيان الصادر عن المعارضة والذى نشر بجريدة الأحرار فى ١٩٨٣/١٠/١٧ والذى وقعت عليه القوى السياسية بما فيها جماعة الاخوان المسلمين. كذلك البيان الصادر عن أمانة حزب التجمع فى ١٩٨٣/٨/١ والذى نشر بجريدة الأهالى فى ١٩٨٣/٨/٣ والبيان الصادر أيضاً عن أمانة حزب التجمع فى ١٩٨٣/٥/٢١ والمنشور بجريدة الأهالى، ١٩٨٣/٥/٢٥.

أ - الإجماع القومي:

وكان أكثر من طرح قضية الإجماع الوطني والقومي هو الرئيس مبارك. فقد نظر الرئيس الى الإجماع القومي باعتباره الضمانة الأولى للاستقرار وقد كان لمسألة الإجماع القومي فى تصوره أبعاد عديدة فالإجماع القومي كان يعنى ضرورة ارتفاع الأحزاب السياسية فوق الخلافات الشخصية والحزبية الضيقة والإلتفاف حول الخطة القومية، بمعنى أن تعالج الأحزاب الخطة القومية من منطلق تقديم المشورة لا من منطلق النقد والتجريح. أيضاً كان من أهم أبعاد الإجماع القومي لدى الرئيس مبارك هو البعد عن المنافسات الحزبية الضيقة وإهمال المطالب المتعلقة بإطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية، حيث حرص الرئيس على الربط بين إطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية، وعدم الاستقرار. كذلك دعى الرئيس مبارك إلى أن تقوم العلاقة بين السلطات الدستورية الثلاث على الانسجام التام والتكامل الوظيفى[٤٧].

إلا أن أهم ما أكد عليه الرئيس فيما يتعلق بالاجماع القومي كان ضرورة ارتفاع الخلافات بين الأحزاب السياسية فوق مستوى الخلافات الحزبية الضيقة والتأكيد على ضرورة الإبقاء على قانون الأحزاب السياسية خوفاً من التشرذم وعدم الاستقرار السياسى سواء على المستوى البرلمانى أو على مستوى الحياة السياسية اليومية.

وقد كان لحرص الرئيس مبارك على التأكيد على الإجماع القومي أثره على سير انتخابات مجلس الشعب فيما يتعلق بالموقف من قانون الانتخابات، حيث اتجه النظام السياسى إلى تبنى فكرة نظام الانتخابات بالقائمة الحزبية مع التمثيل النسبى المشروط. فلما كان النظام السياسى يسعى فى تلك الفترة إلى التقليل من حدة المنافسة الحزبية بهدف تحقيق نوع من الإجماع القومي ولما كانت القيادة السياسية غير واثقة فى قدرات المعارضة وفى استعدادها للتعاون والتكاتف مع حزب الأغلبية فقد استقر الأمر على ضرورة إضعاف القوى الحزبية وتبنى قانوناً أو نظاماً انتخابياً يقر سيطرة حزب الأغلبية، وهو ما تمثل فى قانون الانتخابات بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبى المشروط كما رأينا سابقاً فى تحليل قانون الانتخابات.

وما يُلاحظ فى إثارة قضية الاجماع القومى من جانب الرئيس مبارك أنه رغم أن الظروف السياسية فى تلك الفترة كانت تدفع إلى إثارة القضية فى إطار دينى أو تحت مسميات أخرى مثل «الفتنة الطائفية» إلا إن الرئيس مبارك لم يثر قضية الفتنة الطائفية كثيراً وكان تركيزه أكثر على مسألة الإجماع القومى، ولم يطرح البعد الدينى(*). فرداً على سؤال حول أبعاد أو مستويات الصراع الممكنة فى مصر قال الرئيس مبارك لمجلة «التضامن» التى تصدر فى لندن: «فى مصر مسلمون ومسيحيون نحن نعيش معاً لكم دينكم ولى دين، لى أصدقاء مسيحيون مثلما هناك لى أصدقاء مسلمون ونحن جميعاً مصريون ومصر للجميع ليست للمسيحى فقط أو للمسلم فقط. هذا موضوع استبعده تماماً أما بالنسبة لمسألة صراع هذه الاتجاهات مع السلطتين التنفيذية والتشريعية ومع التنظيم السياسى فإن ذلك أمر طبيعى...الخ». وهو ما يعنى أن الرئيس مبارك كان يستبعد إمكانية قيام صراع دينى أو فتنة طائفية فى مصر فى تلك الفترة بينما كان تركيزه على تحقيق إجماع قومى ووطنى على المستوى السياسى والاجتماعى دون إثارة البعد الدينى كثيراً(٤٨).

ب- قضية الديمقراطية:

فرغم تأكيد الرئيس مبارك على تبنيه النظام الديمقراطى بمختلف أبعاده السياسية والقانونية من قبول الرأى والرأى الآخر وسيادة القانون وحرية الصحافة وأهمية دور المعارضة...إلخ(٤٩) إلا أن تحليل مضمون خطابات الرئيس مبارك فى الفترة منذ توليه السلطة وحتى إجراء الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٨٤ يكشف عن وجود تصور معين للرئيس مبارك لنظامه «الديمقراطى» هذا. ففى الوقت الذى تضمن خطابه السياسى العديد من المؤشرت الإيجابية فيما يتعلق باتجاهات تطويره للنظام السياسى

(*) اعتمد هذا الجزء على تحليل كمى وكيفى لعدد من خطب الرئيس مبارك وأحاديثه الى الجرائد المحلية والأجنبية ووكالات الأنباء وذلك فى الفترة من توليه منصب الرئاسة حتى اجراء الانتخابات فى مايو ١٩٨٤. وسيرد العديد من الاقتباسات من هذه الخطب والاحاديث فى الأجزاء التالية

فقد حوى فى الوقت نفسه عدداً من المؤشرات السلبية فيما يتعلق بإمكانات أو إحتمالات التطور الديمقراطى السليم، سواء فيما يتعلق بدور المعارضة، أو حرية العمل الحزبى، أو أولوية قضية الديمقراطية..إلخ. ويجدر بنا هنا تقديم الخطوط العامة لهذا التصور.

١- أنه فيما يتعلق بأولوية قضية الديمقراطية أو بناء نظام ديمقراطى لوحظ من تحليل الخطاب السياسى للرئيس مبارك تراجع قضية الديمقراطية فى أولويات العمل السياسى، حيث احتلت المرتبة الثالثة بعد العمل على «تثبيت الاستقرار الأمنى والاجتماعى والاقتصادى»، «وارساء العمل الوطنى». ففى خطاب الرئيس مبارك أمام الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى فى ١٩٨٢/١٠/٣ حدد الرئيس مبارك أولويات العمل الوطنى فى: أولاً: تثبيت الاستقرار الأمنى والاجتماعى والاقتصادى. وثانياً: إرساء العمل الوطنى فى شتى صورة على أساس التخطيط للمدى القريب والبعيد. وثالثاً: تعميق مفهوم الديمقراطية وترسيخ الالتزام بها فى وجدان كل مواطن»(٥٠).

وهكذا فان قضيتى بناء الإجماع القومى والوطنى، والاستقرار الاقتصادى والأمنى كانتا تحتل مرتبة متقدمة بالنسبة لقضية الديمقراطية.

٢- فى الوقت الذى أكد فيه الرئيس مبارك على دور المعارضة وأهميتها فى النظام السياسى إلا أنه قد أحاط هذا الدور بسياج من الضوابط التى لابد وأن تلتزم بها المعارضة فى عملها فى إطار النظام السياسى سواء المعارضة الحزبية أو غير الحزبية أهم هذه الضوابط على سبيل المثال: أن وجود المعارضة واستمرارها هو أمر مرتبط ومرهون بالتزامها بالقانون والدستور، فقد أكد الرئيس مبارك فى أكثر من مناسبة على أنه لن يتردد فى الإطاحة بالمعارضة إذا ما خرجت عن الشرعية القانونية والدستورية وخاصة إذا ما تعارض وجود المعارضة مع الأمن

والاستقرار[٥١]. كما ربط الرئيس مبارك بين التعدد الحزبى أو كثرة عدد الأحزاب السياسية وعدم الاستقرار أو التشرذم. ومن ثم فقد كان موقف الرئيس مبارك من الأحزاب السياسية يقوم على رفض زيادة عدد الأحزاب السياسية ورفض المطالب المتعلقة بإطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية، فيقول الرئيس فى خطابه أمام المؤتمر الأول لشباب الحزب الوطنى فى ١٩٨٣/٧/١٩: «فيه جريدة امبارح بتقول لك ايه إفرض فيه عشرة أحزاب إحنا لو وصلنا إلى عشرة أحزاب، ١٢، ١٥ حزب أنا باقول لكم رأيى بصراحة الله يعوض علينا... »[٥٢].

كذلك كان تصور الرئيس للمعارضة ولدورها يقوم على ضرورة التزامها بالمصلحة العامة وتأييد الخطة الوطنية، وفى سبيل التأكيد على ذلك وحصن الأحزاب السياسية إلى نبذ فكرة التنافسات الحزبية وطرح التضامن بين الأغلبية والمعارضة كنموذج للعلاقة بين الحزب الوطنى والمعارضة، بمعنى آخر كان الرئيس يسعى إلى شكل معين من المعارضة تلعب دور المؤيد والمقدم للمشورة للحكومة دون التركيز على النقد والصراع من أجل السيطرة على السلطة أو مجلس الشعب وهكذا فإنه قد تصور دوراً للمعارضة لايقوم بالضرورة على الصراع من أجل تداول السلطة، وقد وضح هذا التصور فى تركيز الرئيس مبارك فى حديثه إلى المعارضة على فكرة الإجماع فى مقابل التنافس والتضامن مع الأغلبية فى مقابل الصراع، بل أنه يلمس فى بعض أحاديثه وخُطبه دعوة المعارضة إلى الزهد فى السلطة وكراسى البرلمان باعتبارها أمورا زائلة فيقول: «إذن التنافس والعراك كله لمصلحة الشعب وليس لمصلحة كراسى نجلس عليها، الكراسى دى هتتكسر وكلنا زائلون لكن المصلحة العامة باقية»[٥٣].

٣- كذلك فقد وضع الرئيس مبارك عدداً من الضوابط التى تحكم عملية التحول الديمقراطى أهمها: أن هناك مجموعة من الأمور حددها الرئيس مبارك لا مجال

للنظر فيها أو مناقشتها فى تلك المرحلة وهى الانفتاح الاقتصادى، دعاوى التغيير الشامل، قانون الأحزاب السياسية، قانون الطوارئ، الدستور، قانون الصحافة(*) . ولاشك أن استثناء هذه القضايا من النظر فيها أو إثارتها من جانب المعارضة كان يمثل عقبة هامة فى سبيل التطور الديمقراطى باعتبارها قضايا تمثل عصب قضية التطور الديمقراطى، خاصة أن هذه القضايا مثلت القضايا الأساسية للمعارضة فى تلك الفترة وحتى الآن. كما أكد الرئيس على معنى التدرج فى عملية ارساء الديمقراطية والتأكيد فى هذا المجال على خصوصية الطابع المصرى والبيئة المصرية، وفى نفس الوقت لابد أن تسير الديمقراطية السياسية مع الديمقراطية الاجتماعية(٥٤).

وخلاصة القول: إن انتخابات ١٩٨٤ جرت فى ظل نظام سياسى جديد كان يسعى جاهداً لتثبيت أركانه ولخلق مصادر شرعية جديدة له. فضلاً عن اهتمامه بإعادة الهدوء

(*) فيقول الرئيس مبارك في حديثه لجريدة السياسة الكويتية في سياق حديثه عن المعارضة المصرية «انهم يطرحون قضايا مضخمة ينفخون فيها وليست ذات مضمون حقيقي...هنا تكون البلبلة وإثارة مشاعر الناس وشهواتهم، يتحدثون عن سياسة الإنفتاح الاقتصادي من منطلق سلبي وكأن غيرها الحل العلمي لمشاكل مصر الاقتصادية مع أن كل الدول التي اغلقت الأبواب علي نفسها تنادي الآن بتبادل الخبرات والانفتاح علي العالم.... صحف أخري من المعارضة تتحدث عن حكومة أئتلاف وتغيير شامل والغاية في النهاية محصلتها أن تشترك في الجهاز الرسمي، التغيير الشامل الذي يتحدثون عنه ليس بالطرق التي يكتبون بها وإلا علينا أن نقبل مطالب أخري تري وقف نشاط المعارضة.....».

أنظر النص الكامل للحديث في: جريدة السياسة الكويتية، ١٩٨٢/١١/٢١، كذلك بخصوص قانون الأحزاب السياسية والصحافة والدستور. يقول الرئيس مبارك رداً علي سؤال حول مطالب المعارضة بخصوص هذه المسائل:

«اقول لك بكل صدق أن هذا ليس موضوعنا علي الإطلاق وليس لدينا وقت لمثل هذا الكلام والمشكلات الداخلية تطالبنا بالحلول من أجل المواطن الغارق والمطحون.....».

انظر النص الكامل للحوار في. جريدة الأخبار، ١٩٨٢/١/٢٣ .

والاستقرار إلى الحياة السياسية المصرية وذلك من خلال تهدئة جملة الأزمات التى تفاقمت خلال الفترة الأخيرة من حكم الرئيس السادات وورثها الرئيس مبارك. كما جرت هذه الإنتخابات فى ظل سعى أحزاب المعارضة وبخاصة حزب الوفد الجديد الذى عاد إلى الساحة السياسية بعد غياب طويل، سعيها لتثبيت مواقعها وزيادة فاعليتها وتأثيرها فى الحياة السياسية. وإلى جانب ذلك فقد كان على الأجندة السياسية جملة من القضايا التى أثرت على الإنتخابات، بل وتحول بعضها إلى قضايا انتخابية ومنها على سبيل المثال: قضية الديمقراطية والإصلاح الاقتصادى والتغيير السياسى والعلاقة بين الدين والدولة.... إلخ.

الفصل الثاني

التعاون بين الوفد الجديد والإخوان فى الانتخابات

المقدمات - المبررات المعلنة - الدوافع الحقيقية

ويتناول هذا الفصل تحليل تجربة تعاون الوفد والإخوان فى انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٨٤. وهو يتضمن ثلاثة مباحث. يعرض أولها، لمقدمات ظهور فكرة التعاون بين الوفد والإخوان وتطوراتها. ويحلل ثانيها، الدفوع والمبررات التى طرحها كل طرف لتبرير مسلكه بينما يرصد ثالثها، الدوافع الحقيقية وراء التعاون الوفدى – الإخوانى فى الانتخابات. وقد كانت هذه الدوافع فى الغالب ضمن المسكوت عنه فى الخطاب السياسى للطرفين المعنيين.

المبحث الأول

مقدمات ظهور فكرة التعاون بين الوفد الجديد والإخوان المسلمين وتطوراتها

كان لجوء الإخوان المسلمين إلى التعاون مع حزب الوفد الجديد بمثابة البديل القانونى لفكرة التحالف الحزبى الذى لم تقره المادة الخامسة مكررة من قانون الإنتخابات ١١٤ لسنة ١٩٨٣. ومن ناحية أخرى كان هذا التعاون بمثابة البديل السياسى الأكثر رجحاناً أمام جماعة الإخوان المسلمين كى تشارك فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤.

ومن ثم فالسؤال هو كيف ظهرت فكرة التعاون بين الوفد والإخوان المسلمين فى تلك الانتخابات وما هى الظروف التى أفرزت هذا التعاون بينهما؟.

كان ظهور هذا التعاون بين الوفد الجديد وجماعة الإخوان المسلمين مرتبطاً إلى حد كبير بظروف المعارضة فى تلك الفترة. فرغم أن تعاون الوفد والإخوان يعكس إيمان أو إدراك كل منهما بفكرة العمل الجماعى أو المشترك فى ظل الإطار القانونى

والدستورى السابق التعرض له إلا أن فكرة العمل الجماعى السياسى والحزبى لم تكن قاصرة فقط على حزب الوفد الجديد أو جماعة الإخوان المسلمين ولكنها امتدت إلى المعارضة ككل.

فمن خلال استقراء سلوك المعارضة وبياناتها فى الفترة السابقة على اجراء الإنتخابات نستطيع القول بأن الإطار القانونى والدستوى خاصة قانون الانتخابات قد فرض على المعارضة استراتيجية محددة إذا ما أرادت تحقيق نتائج ملموسة، وتركزت هذه الإستراتيجية حول فكرة «العمل الحزبى السياسى المشترك». فمنذ صدور قانون الانتخابات ١١٤ لسنة ١٩٨٣ آخذا بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبى المشروط ادركت المعارضة بجميع فصائلها الحزبية والسياسية أنه لا يمكنها تحقيق نتائج فى تلك الانتخابات الا عن طريق العمل الجماعى للتغلب على العقبات التى تضمنها هذا القانون* والتى كانت تحول دون الحصول على نتائج تعكس الثقل الحقيقى للأحزاب والقوى السياسية المختلفة، بالإضافة إلى أنه كان للقانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ تأثيراً إضافياً على القوى السياسية غير الحزبية وهو حرمانها من الأصل من دخول تلك الإنتخابات عندما قصر الترشيح على القوائم الحزبية فقط. ومن ثم لم يكن أمام تلك القوى غير الحزبية إلا المشاركة من خلال أحد الأحزاب السياسية القائمة سواء أخذ ذلك صيغة التحالف الانتخابى أو البرلمانى أو صيغ أقل قوة مثل التعاون.

وهكذا بدأت المعارضة فى طرح صيغ مختلفة لهذا «العمل الجماعى»، فمن استقراء سلوك المعارضة والبيانات الصادرة عنها فى الفترة من يوليو ١٩٨٣ وحتى مايو ١٩٨٤ يتضح أن المعارضة قد طرحت ثلاثة بدائل للتحرك فى إطار قانون

---

* مما يعكس هذا الإدراك من جانب المعارضة تلك البيانات الصادرة عن اللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية والبيانات الصادرة عن الأحزاب السياسية، والتى دعت المعارضة والقوى السياسية إلى ضرورة التكتل والعمل المشترك من أجل تحقيق أهدافها .وتلك التحليلات التى صدرت عن رؤساء الأحزاب لقانون الانتخابات، والمواقف التى كان يمكن أن تتخذها المعارضة تجاه القانون. انظر فى شأن هذه التحليلات:

مصطفى كمل مراد : «رأى المعارضة: القوائم النسبية والشروط التعسفية والمسيرة الديمقراطية»، الأحرار، ١٩٨٣/٧/٢٥، ص ١ ،٢.

فإنها قد اعتبرت أن المشاركة فى تلك الانتخابات كانت بمثابة مشاركة فى معركة غير متكافئة ستؤدى فى النهاية إلى تكريس وضع عدم التكافؤ بين حزب الأغلبية وأحزاب المعارضة الأخرى ويستطيع الحزب الوطنى الحاكم بناء على نتائج تلك الانتخابات الطعن فى قدرات المعارضة.

ونظراً لعدم إجماع أحزاب وقوى المعارضة على بديل مقاطعة الإنتخابات لأسباب عديدة أهمها إدراك بعض الأحزاب وبخاصة حزب الوفد أن المشاركة فى الانتخابات فى ظل قانون معين أفضل من المقاطعة والبقاء على هامش الحياة السياسية، فقد تم طرح البديل الثالث وهو دخول الانتخابات بقائمة مشتركة.

فرغم أن قانون الانتخابات ١١٤ لسنة ١٩٨٣ قد تضمن العديد من القيود على فكرة القائمة الحزبية المتشركة والتى تمثلت تحديداً فى المواد الخامسة مكرر والسادسة والتاسعة من القانون(٥٨)، إلا أن المعارضة لم تتردد فى طرح هذا البديل. وقد لعب القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ نفسه دوراً فى دفع المعارضة إلى طرح هذا البديل وذلك من خلال تلك العقبات التى تضمنها القانون أمام امكانية تحقيق المعارضة نتائج تتناسب مع قوتها الفعلية، وذلك من خلال: اشتراط القانون حصول أى حزب على نسبة الـ ٨٪ للتمثيل فى مجلس الشعب. فارتفاع هذه النسبة مقارنة بضعف الأحزاب السياسية كان من شأنه أن يدفع المعارضة الى التفكير فى القائمة المشتركة للتغلب على هذا الشرط(٥٩). فضلاً عن اشتراطه على الأحزاب المشاركة فى الإنتخابات بأن يتقدم كل منها بقائمة انتخابية أصلية وأخرى احتياطية مساوية لها(٦٠)، أى أنه أصبح على كل حزب يشارك فى تلك الانتخابات أن يتقدم بعدد من المرشحين ضعف العدد المطلوب لعضوية مجلس الشعب – اذا قرر الحزب دخول الانتخابات على مستوى جميع الدوائر – وقد دفع ذلك الأحزاب الى التفكير فى القائمة المشتركة حيث يصبح بدلاً من أن يتقدم كل حزب بهذا العدد الكبير من المرشحين والذى يصعب توفيره فى ضوء ضعف مستوى الانتماء الحزبى والعضوية وقدرات الأحزاب السياسية فى تلك الفترة على الإنتشار على المستوى القومى، تصبح المعارضة ككل مسئولة عن تشكيل نفس هذا العدد ومن ثم يتوزع الجهد على الجميع.

وبالإضافة الى هذين القيدين اللذين تضمنهما القانون ، واللذين دفعا المعارضة الى التفكير فى القائمة المشتركة كان هناك مجموعة أخرى من العوامل الإجرائية المتعلقة بتوزيع المقاعد على الأحزاب الفائزة وطريقة احتساب الأصوات. إذ كان من شأن هذه القواعد الإجرائية أن تؤدى إلى تشتيت الأصوات الحاصلة عليها المعارضة واعادة توزيعها لصالح حزب الأغلبية. فمثلاً اعتبار القانون الحزب الذى لا يحصل على نسبة الـ ٨٪ من مجموع الأصوات على المستوى القومى غير ناجح حتى ولو حصل على أعلى من هذه النسبة فى عدد من الدوائر وذهاب هذه الأصوات إلى حزب الأغلبية[٦١] كان من شأنه أن يؤدى إلى فقدان المعارضة عدد ضخم من الأصوات لصالح حزب الأغلبية، كذلك أخذ القانون بقاعدة ذهاب المقاعد المقابله للكسور الناتجة عن عملية القسمة والتوزيع إلى حزب الأغلبية أيضا كان من شأنه أن يؤدى الى فقدان المعارضة لعدد لايُستهان به من المقاعد[٦٢].

وفى إطار هذه القيود التى تضمنها القانون على فرص المعارضة فى الانتخابات كان من الطبيعى أن تفكر فى فكرة القائمة المشتركة للتغلب على تلك القيود. وهكذا يتضح مما سبق أنه فى الوقت الذى تضمن فيه القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ العديد من القيود على فكرة القائمة الحزبية المشتركة فقد تضمن فى الوقت نفسة نصوصاً دفعت المعارضة الى التفكير فى الفكرة نفسها وطرحها.

وهنا يثور التساؤل حول تفسير المعارضة لتلك النصوص والمواد الواردة فى القانون والتى وقفت ضد فكرة القائمة المشتركة. وكما سبق القول بأن القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ قد تضمن عقبات محددة ضد فكرة القائمة المشتركة تركزت فى المواد ٥ و ٦ و ٩ من القانون، ومن ثم كان لابد أن يقترن طرح المعارضة لهذا البديل بتفسير معين لهذه المواد:

أ - فيما يتعلق بنص المادة الخاسة مكرر والتى نصت على أن يكون لكل حزب قائمة خاصة به ولا تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحى حزب واحد، طرحت المعارضة تصورا يقوم على أنه بدلاً من أن تتقدم المعارضة بقائمة حزبية مشتركة يكون لها الوصف الحزبى المشترك تتقدم بقائمة واحدة ولكنها تظل تحمل إسم حزب واحد

والمحليات لاقتناعها بعدم أهميتها [٦٦]فإن الموقف بالنسبة لإنتخابات مجلس الشعب يختلف، فالأخيرة لاخلاف على أهميتها بالنسبة للمعارضة. ومن ثم لم يكن من المتوقع أن تتفق المعارضة بسهولة على بديل المقاطعة، خاصة حزب الوفد الجديد، فحزب الوفد لم يكن عائداً للحياة السياسية بعد غياب طويل ليقاطع الإنتخابات، فالمشاركة فى الانتخابات كانت ذات أهمية خاصة بالنسبة لحزب الوفد [٦٧]. وإذا كان حزب الوفد الجديد قد قاطع انتخابات الشورى أو المحليات فإن ذلك كان بمثابة مرحلة للاستعداد لإنتخابات مجلس الشعب.

كذلك فإن خوف المعارضة من أن تشير مقاطعتها لتلك الانتخابات على أنها دليل ضعفها حال دون إتفاقها على بديل المقاطعة خاصة فى ضوء نسبة الـ ٨٪. وهكذا فإن مشاركة المعارضة فى تلك الانتخابات كانت بمثابة التحدى الذى قبلته خوفاً من استغلال المقاطعة كمؤشر على الضعف.

إلا أن العامل المهم وراء عدم نجاح المعارضة فى تنفيذ أى من البديلين المقاطعة أو القائمة المشتركة هو طبيعة التغير الذى طرأ على الخريطة الحزبية فى تلك الفترة، وتحديدا عودة حزب الوفد الجديد إلى الساحة السياسية. فعودة حزب الوفد الجديد كان لها اثرها المباشر على قدرة المعارضة على اتباع أى من البديلين السابقين. فحزب الوفد الجديد كان يسعى إلى تمييز نفسه على الأحزاب السياسية الأخرى وكان حريصاً على إبراز نفسه على أنه الحزب صاحب التراث والخبرة البرلمانية العريقة، وتقديم نفسه باعتباره الحزب البديل للحزب الوطنى [٦٨]. وقد كان لهذا التصور أثره الهام. فمن ناحية رفض حزب الوفد الجديد فكرة مقاطعة الإنتخابات، ففكرة المقاطعة لم تكن تتوافق مع هذا التصور. فكما سبق القول فالوفد الجديد كان حريصاً على تثبيت أقدامه فى البرلمان والحياة السياسية لإعادة مجده السياسى والحزبى ولم يكن من المتصور أن يحقق ذلك عن طريق المقاطعة. كذلك فإن نظرة الحزب لنفسه وتصوره لحجم قدراته كان يتنافى مع فكرة المقاطعة خوفاً من أن تشير المقاطعة إلى ضعف الحزب وعدم ثقته فى الحصول على نسبة الـ ٨٪.

وأمام هذا الموقف من جانب حزب الوفد لم يكن من الممكن مقاطعة بقية أحزاب المعارضة للإنتخابات اذ أن المقاطعة لم تكن ذات جدوى إلا فى حالة إجماع كل الأحزاب والقوى السياسية على هذا البديل خاصة الأحزاب الكبيرة. كالوفد. ونجد ذلك الادراك واضحاً في حديث د. حلمى مراد، أمين عام حزب العمل،حين قال: «الحقيقة أنه اذا خاض الوفد الانتخابات وهو سيخوضها فعلاً بعد ثلاثين سنة من الغياب، فلن يكون بإمكان الأحزاب المقاطعة لأنها تصبح غير مجدية، بعبارة أخرى فإن مشاركة الوفد تقضى على أية قيمة للمقاطعة»(٦٩).

كذلك كان لحزب الوفد دوره في عدم تمكن المعارضة من دخول الانتخابات بقائمة مشتركة، فقد رفض الحزب فكرة القائمة المشتركة، ولم يكن هذا الرفض من جانبه راجعاً للعوامل القانونية بقدر ما كان راجعا الى عوامل تتعلق بالحزب نفسه، فرغبة الحزب في تمييز نفسه عن أحزاب المعارضة الأخرى دفعته إلى رفض فكرة القائمة المشتركة حيث اعتبرها بمثابة عبئا عليه، وأن نجاح المعارضة سيكون على حسابه. ومما يؤكد هذا التصور ما صرح به فؤاد سراج الدين رئيس الحزب بخصوص فكرة القائمة المشتركة حين قال: «أن هذه الفكرة – القائمة المشتركة – سوف تقابل صعوبات كبير من الناحية العملية... وفى النهاية سوف تحصل الأحزاب سواء كانت متفرقة أو مجتمعه فى قائمة مشتركة على نفس العدد من الأصوات فى الحالتين. فمثلاً إذا نزلت الأحزاب بقوائم منفصلة فى دائرة شرق القاهرة وحصلت قائمة الوفد على عدد من الأصوات والتجمع... والعمل والأحرار فإن مجموع هذه القوائم هو نفسه الموجود فى قائمة واحدة وكل حزب سوف يحصل على عدد الأعضاء بنسبة الأصوات التى حصلت عليها قائمته... إذن ما هى الفائدة وراء ذلك؟!»(٧٠).

ولكن عندما وُوجه سراج الدين بأن نسبة الـ ٨٪ هى الدافع الحقيقي وراء القائمة المشتركة قال فؤاد سراج الدين: «... والحزب غير المطمئن إلى أنه لن يستطيع تخطى نسبة الـ ٨٪ يجب أن يفكر مرة واثنين قبل الدخول فى المعركة الانتخابية حتى لا يكون عبئاً على أحزاب أخرى بالدخول معها فى قوائم مشتركة»(٧١). ويُستدل من هذه التصريحات أن الوفد الجديد كان لديه شعوراً قوياً بالنجاح وعدم الحاجة إلى الأحزاب

الأخرى ومن ثم فلم ير مُبرراً أن تكون أحزاب المعارضة الأخرى عبئاً عليه إذا اشترك معها فى قائمة واحدة، كذلك لعب حزب الوفد دوراً فى عدم نجاح فكرة القائمة المشتركة من خلال موقفه من اللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية. فقد كان الحزب الذى يدفع بكل قوته وراء فكرة القائمة المشتركة هو حزب الأحرار وكان الأحرار أيضاً من أكثر الأحزاب دفاعاً عن اللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية وتبنياً لأعمالها، كما سعى الى تنظيم مؤتمر عابدين، إلا أنه مع توالى انسحاب أحزاب المعارضة الأخرى من أعمال اللجنة والمؤتمر تأكد لديه أن مراهنته على فكرة توحيد صف المعارضة بصفة عامة وانضمام حزب الوفد الجديد بصفة خاصة إلى صفوف المعارضة، وتبنيه أفكارها كانت مراهنة مبالغ فيها من جانبه مما دفعه إلى إهمال فكرة القائمة المشتركة. وأعلن الحزب تخليه عنها ودخوله الانتخابات بقوائمه المنفردة بعد ما تأكد له موقف المعارضة من المؤتمر الذى سعى إلى تنظيمه(٧٢).

وهكذا كان لحزب الوفد الجديد دوره فى عرقلة المعارضة من اتباع أى من البدائل السابقة. وكان ذلك هو بداية الطريق لظهور التعاون بينه وبين جماعة الإخوان المسلمين. ومن ناحية أخرى فقد كان للإطار القانونى وخاصة قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية دوره فى ظهور هذا التعاون، فمن ناحية فقد حرم قانون الأحزاب السياسية جماعة الإخوان المسلمين من حق تكوين حزب سياسى، إلا أن قانون الأحزاب السياسية فى حد ذاته لم يكن هو العقبة المباشرة أمام جماعة الإخوان المسلمين للمشاركة فى الانتخابات، ولكن تأثير قانون الأحزاب السياسية جاء من خلال قانون الانتخابات نفسه ١١٤ لسنة ١٩٨٣ عندما ربط بين ممارسة حق الترشيح والإنتماء الحزبى، ومن ثم أصبح من المستحيل على جماعة الإخوان المسلمين الترشيح لعضوية مجلس الشعب سواء من خلال تقديم قائمة حزبية، حيث لا تتمتع الجماعة بوصف الحزب السياسى، أو من خلال تقديم مرشحيها كمستقلين، حيث حرم القانون المستقلين من حق الترشيح. وهكذا فإنه لم يكن أمام الجماعة الا التعاون مع أحد الأحزاب السياسية القائمة لتشارك من خلاله فى تلك الإنتخابات، أما لماذا اختارت

الجماعة حزب الوفد بالذات فهذه مسألة نتعرض لها فى جزء آخر من الدراسة.

أما بالنسبة لحزب الوفد الجديد فإن أى من قانونى الأحزاب السياسية أو الإنتخابات لم يكن يحول دون مشاركته فى الانتخابات، ولكن العوامل التى دفعت بالحزب إلى تبنيه فكرة التعاون مع جماعة الإخوان المسلمين تتعلق أساساً برغبته فى تدعيم فرص نجاحه فى تلك الانتخابات وضمان تخطى نسبة الـ ٨٪، أى أن تبنيه لفكرة التعاون كانت تعود إلى رغبة الحزب فى تحقيق النتائج التى يطمح اليها فى إطار القيود التى تضمنها قانون الإنتخابات وأهمها قيدين: نسبة الـ ٨٪، فرغم أن الحزب كان الى حد كبير مطمئناً على تخطى نسبة الـ ٨٪ اللازمة لدخول مجلس الشعب إلا أن طموح الحزب فى أن يلعب دور المعارضة الرئيسية فى النظام السياسى كان يستلزم تخطى نسبة الـ ٨٪ بقدر يؤهله للقيام بهذا الدور. ومن هنا كان اختياره لجماعة الإخوان المسلمين لما تتمتع به من شعبية واسعة.

والقيد الثانى هو ما نص عليه القانون من ضرورة تقديم الحزب لقوائم أصلية وأخرى احتياطية على مستوى كل دائرة يتقدم فيها الحزب وهو ما كان يعنى تطلب جهداً كبيراً فى جمع المرشحين وتوفير هذا العدد الضخم خاصة فى ضوء تورط رئيس الحزب بالإعلان عن دخول الحزب الانتخابات على مستوى جميع الدوائر(٧٣). وقد كان ذلك بمثابة صعوبة أمام الحزب فى ضوء قصر الفترة ما بين عودته للحياة السياسية وإجراء الإنتخابات فى مايو١٩٨٤. وهكذا وجد الحزب ضالته المنشودة فى جماعة الإخوان المسلمين بما توفره له من قاعدة شعبية وتنظيمية تعوض غيابه التنظيمى والشعبى عن الحياة السياسية لفترة طويلة. وجدير بالذكر أن المرحوم الشيخ صلاح أبو إسماعيل الذى كان عضواً بالوفد فى ذلك الوقت، قد لعب دوراً هاماً كقناة للاتصال بين الوفد والإخوان لترتيب أمر التعاون بينهما فى الانتخابات. فهو أول من فاتح الشيخ التلمسانى «المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين فى ذلك الوقت فى موضوع التعاون. وقد رحب الإخوان بذلك وقام «التلمسانى» على رأس وفد من الإخوان ضم صالح أبو رقيق ومحمد المسمارى وشمس الدين الشناوى وإبراهيم شرف وجابر رزق ومحمد عبد

القدوس بزيارة زعيم حزب الوفد الأستاذ فؤاد سراج الدين فى منزله وذلك لوضع أسس وقواعد التعاون بين الطرفين.

ومن ثم نخلص إلى أن تبنى حزب الوفد لفكرة التعاون مع جماعة سياسية غير مشروعة أو غير حزبية تحديدا ورفضه فكرة التحالف مع أحد الأحزاب السياسية الأخرى لم يكن بسبب العوامل القانونية أو نص المادة الخامسة من قانون الانتخابات بالتحديد التى لم تجز فكرة التحالف الحزبى، ولكن تبنيه فكرة التعاون مع الجماعة إنما عاد الى مجموعة من العوامل السياسية والتى ستتناولها بمزيد من التفصيل فيما بعد.

وقد ارتبط بظهور تعاون الوفد وجماعة الإخوان المسلمون فى هذه الانتخابات سؤالاً مهماً وهو كيف مر التعاون قانونياً؟ بمعنى أنه اذا كان الاطار القانونى قد لعب دوراً فى ظهور فكرة التعاون نفسها فإن السؤال ايضاً هو كيف مر التعاون فى ضوء نصوص القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ والتى كان من السهل فى ضوئها الطعن فى مشروعية التعاون خاصة باستعمال نص المادة الخامسة مكرر؟ بالإضافة الى ما تعرض له التعاون من هجوم شديد من جانب بعض الكتابات والنظر إليه باعتباره خطراً على الاستقرار والديمقراطية (٧٤).

فيما يتعلق بتمرير التعاون من الناحية القانونية فإنه لم يكن هناك رغم ما جاء فى قانون الانتخابات من قيود على التحالفات الحزبية ما يمكن على أساسه توجيه الطعن فى قانونية أو مشروعيه حالة التعاون بين الوفد وجماعة الإخوان المسلمين وذلك فى ضوء عدد من العوامل التى ميزت التعاون الوفدى - الأخوانى أهمها: أن هذا التعاون لم يكن تحالفاً انتخابياً أو حزبياً بالمعنى الدقيق، فأحد طرفيه وهو جماعة الإخوان المسلمين لم تكن حزباً سياساً، ومن ثم كان من الصعب الطعن فى القائمة التى خاض بها الطرفان هذه الانتخابات باعتبارها قائمة حزبية مشتركة لأنها كانت مازالت قائمة حزب واحد وهو حزب الوفد الجديد وقد عبر عن ذلك حزب الوفد بأنه يقبل ترشيح عدد من الإخوان المسلمين على قوائمه بصفتهم الفردية وليس بصفة حزبية(٧٥). ومن ناحية ثانية فإنه كان من الصعب أيضاً الطعن فى الصفة الحزبية لأعضاء الإخوان المسلمين المرشحين على قائمة حزب الوفد، من ناحية لأنهم لا ينتمون إلى حزب سياسى آخر،

ومن ناحية أخرى لأن إنتماءهم الى جماعة الإخوان المسلمين لا يمنع من إنتماءهم إلى حزب سياسى، فعضوية الإخوان لا تتنافى أو تتعارض مع الانتماء الحزبى (بصرف النظر عن تصور الجماعة نفسها لهذه العلاقة). كما شاع الحديث عن قيام أعضاء جماعة الإخوان المسلمين المرشحين على قائمة الوفد بملء استمارات عضوية فى حزب الوفد الجديد[٧٦].

بالاضافة إلى ذلك فإن هذا التعاون كان حول برنامج انتخابى حمل اسم «برنامج حزب الوفد لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤»[٧٧]. فمن ناحية لم يأت هذا البرنامج الإنتخابى نتيجة توفيق بين برنامجين حزبيين أو برنامج توفيقى وهو الظاهرة المميزة للتحالفات الحزبية فى الانتخابات، ولم يقدم البرنامج الانتخابى باعتباره برنامج التعاون الوفدى - الإخوانى وإنما ظل البرنامج الانتخابى يحمل اسم حزب الوفد فقط. كما آن طرفىّ التعاون لم يستخدما كلمة «التحالف» أى أنهما لم يطلقا على تعاونها «تحالفاً» وهو نفس التعبير الذى جاء فى القانون، وبدلاً من ذلك استخدم كل من الوفد والإخوان المسلمون مسميات أكثر اتساعاً وغموضاً مثل «التعاون» و «التنسيق» و «التضامن» [٧٨]. ولعل ذلك قد جعل من الصعب الطعن فى هذا التعاون باعتباره تحالفاً تمنعه المادة الخامسة مكرر من القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣.

المبحث الثانى

المبررات المعلنة للتعاون بين حزب الوفد الجديد وجماعة الإخوان المسلمين

أوضحنا فيما سبق كيف أن سعى جماعة الإخوان المسلمين على أن يكون لها تمثيلها السياسى الرسمى فى الحياة السياسية هو الذى دفع القيادة السياسية إلى غض الطرف عن التعاون بين الوفد والإخوان، خاصة وأن نظام الرئيس مبارك كان يسعى فى ذلك الوقت إلى إعادة الهدوء والاستقرار إلى الحياة السياسية. ومن ثم تبنى إستراتيجية ذات بعدين للتعامل مع القوى الإسلامية أولهما، التصدى لجماعات التطرف والعنف بالقوة. وثانيهما، التسامح مع جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها جماعة معتدلة، خاصة بعد أن بدأت تغير فى مفردات خطابها السياسى وأساليبها الحركية، والسماح لها بالمشاركة فى الحياة من خلال أطراف ثالثة ولكن دون منحها المشروعية القانونية.

وقد استطاعت جماعة الإخوان المسلمين أن تُترجم هذه الرغبة من جانبها من خلال عملها مع المعارضة فى إطار اللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية والتوقيع على كافة البيانات الصادرة عن المعارضة وتأييد مطالبها المتعلقة بإلغاء قوانين الانتخابات والطوارىء، والأحزاب السياسية، بل امتد الأمر إلى نجاح الجماعة فى أن تعكس ثقلها فى المطالب التى تضمنتها بيانات المعارضة أو اللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية خاصة المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وإطلاق حرية الممارسات الدينية(٧٩).

وهكذا لم يكن من المتصور أمام هذا الاصرار من جانب جماعة الإخوان المسلمين أن تترك الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٨٤ دون أن يكون لها دورا فيها باعتبارها مدخلاً مهماً للوصول إلى أهم المؤسسات التمثيلية وهى مجلس الشعب. فقد أعطت الجماعة لمجلس الشعب أهمية كبيرة بالنظر إلى أهدافها الأصيلة المتمثلة فى هدفى نشر الدعوة وتطبيق الشريعة الإسلامية وذلك باعتباره منبراً يمكن للجماعة من خلاله

عرض وجهات نظرها وآرائها فيما يتعلق بقضية الشريعة الإسلامية، ونستطيع أن نتلمس هذا التصور لدى جماعة الإخوان المسلمين من خلال أحاديث رموز الجماعة عن تعاونهم مع حزب الوفد والمشاركة فى الانتخابات كما سنرى لاحقاً. وليس أدل على إصرار الجماعة على أن يكون لها دورها السياسى ولها تمثيلها الرسمى من تعبير التلمسانى «ماذا نفعل تجاه الأحداث التى تمر بنا ونحن كالبلهاء... نحن لسنا بأموات نحن لنا حق الحياه كما هو حق لكل مصرى ويجب أن نتمتع بأى حق يتمتع به المصرى... نحن حقاً نتحمل ونتحرج ولكن لا تخالف أحداً فى الوجود...»(٨٠).

إلا أن دخول الإخوان انتخابات مجلس الشعب لسنة ١٩٨٤ لم يكن قراراً سهلا على الجماعة اذ أن قرارها بالمشاركة فى الإنتخابات قد وضعها أمام عدد من الصعوبات باعتباره تطوراً هاماً وجديداً فى حياة الجماعة بعد فترة طويلة من الانقطاع عن الوجود السياسى. فقرار الجماعة بالمشاركة فى تلك الانتخابات قد فرض عليها أمرين: أولهما، هو محاولة إزالة التناقض الذى وقعت فيه الجماعة عندما قررت التعاون مع أحد الأحزاب السياسية فى الوقت الذى قام تاريخ وفكر الجماعة على رفض فكرة الأحزاب السياسية والنظر اليها وإلى التعدد الحزبى باعتبارهما تفتيتاً واضعافاً للأمة. ومن ثم فقد فرض قرار الجماعة «بالتعاون» مع أحد الأحزاب السياسية القائمة ضرورة تبرير إقدامها على العمل من خلال أحد الأحزاب السياسية فى الوقت الذى رفض مؤسسوها الأوائل لفكرة الأحزاب السياسية والعمل الحزبى. وثانيهما، هو تبريرها لاختيار حزب الوفد بالذات دون غيره من الأحزاب السياسية القائمة لكى تتعاون معه. إذ أن قرار الجماعة باختيار حزب الوفد بالذات دون غيره كان ينطوى على شىء أو قدر من الغرابة، اذ كان من المنطقى أن جماعة مثل الإخوان المسلمين تحتل قضيتا الدعوة والشريعة الإسلامية لديها أهمية عُليا أن يكونا هما المعيار الحاكم لدى الجماعة فى تحديد بدائل العمل السياسى، إلا أن اختيار الجماعة للوفد فى هذا الاطار لم يكن يعكس بالضرورة أن قضية الشريعة الاسلامية كانت هى المعيار الوحيد أو الأول ناهيك عن ميراث الخصومة السياسية بين الوفد والإخوان فى مرحلة ما قبل ١٩٥٢.

وسيقدم هذا المبحث رصداً وتحليلاً للمبررات التى طرحها كل من الإخوان والوفد لتبرير التعاون الإنتخابى بينهما.

أولاً: المبررات التي أعلنتها جماعة الإخوان المسلمين للتعاون مع حزب الوفد:

ويعرض هذا الجزء لقضيتين أساسيتين **أولاهما**، تبرير الجماعة لمشاركتها فى الإنتخابات من خلال حزب سياسى. **وثانيهما**، تبريرها التعاون مع حزب الوفد دون غيره من الأحزاب السياسية.

وفيما يتعلق بالقضية الأولى يمكن القول بأن جماعة الإخوان المسلمين بلجوئها إلى العمل السياسى أو المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب من خلال حزب سياسى قد وقعت فى تناقض. فقد قام فكر الجماعة وممارستها السياسية طيلة فترة ما قبل ١٩٥٢ على نبذ فكرة العمل الحزبى وفكرة الأحزاب السياسية باعتبارها مرادفًا أو مدخلاً «لتفتيت الأمة».وقد كان سبب الوقوع فى هذا التناقض كتابات مؤسسى جماعة الإخوان المسلمين ذاتهم أو التصور الذى صاغوه لجماعة الإخوان المسلمين وطبيعتها وصياغاتهم لمبادئها الفكرية، فقد وضع مؤسسو الجماعة تصوراً للجماعة وصياغة لمبادئها يقوما على رفض فكرة العمل الحزبى وفكرة الأحزاب السياسية من ناحية، ومن ناحية أخرى يقوم على تأكيد تميز الجماعة عن طبيعة الأحزاب السياسية. ففى تعريف الإمام حسن البنا للجماعة كما ورد فى رسالة المؤتمر الخامس قال بأن الإخوان المسلمين جماعة سلفية وطريقة سنيه وحقيقة صوفية وهيئة سياسية وجماعة رياضية ورابطة علمية ثقافية وشركة اقتصادية وفكر اجتماعية»[٨١].

وفى نفس الرسالة حدد «حسن البنا » موقف الجماعة من الأحزاب السياسية فاعتبرها ليست شرطاً لتأسيس نظام سياسى صالح، كما أنه وليس من الضرورى أن يرتبط النظام الديمقراطى البرلمانى أو النيابى بنظام التعدد الحزبى. وقال: «إن النظام النيابى بل حتى البرلمانى فى غنى عن نظام الأحزاب بصورتها الحاضرة فى مصر وإلا

لما قامت الحكومات الائتلافية فى البلاد الديمقراطية، فالحجة القائلة بأن النظام البرلمانى لا يتُصور إلا بوجود الأحزاب حجة واهية وكثير من النظم الدستورية تسير على نظام الحزب الواحد، وذلك فى الإمكان كما يعتقد الإخوان أن هناك فارقاً بين حرية الرأى والتفكير والإنابه والإفصاح والشورى والنصيحة وهو ما يُوجبه الاسلام وبين التعصب للرأى والخروج على الجماعة والعمل الدائم على توسيع هذا الانقسام فى الأمة وزعزعة سلطان الحكم وهو ما تستلزمه الحزبية ويأباه الأسلام ويحرمه آشد التحريم، والإسلام فى كل تشريعاته انما يدعو إلى الوحدة والتعاون»[٨٢]. وهكذا فان نظرة الإخوان المسلمين الى الأحزاب السياسية كما جاءت فى كتابات مؤسسها الأول كانت تقوم على اعتبارها مجرد أداة لتوسيع هوة الانقسام فى الأمة وزعزعة سطات الحكم. كما أنه لم ير ضرورة ارتباط النظام البرلمانى أو النيابى بوجود أحزاب سياسية، إذ قام تصوره على إمكان قيام نظم دستورية فى إطار وجود حزب سياسى واحد.

وهكذا فإن فكر الجماعة كان يقترب من نظام الحزب الواحد بإعتباره هو الأقرب فى نظرها الى تحقيق التماسك ووحدة الأمة الإسلامية. ونفس المر أو التصور نجده فى رسالة حسن البنا «نحو النور»، تلك الرسالة التى أرسلها فى سنة ١٩٣٦ الى سائر ملوك ورؤساء البلاد الإسلامية، والتى وضح فيها أن «القضاء على الحزبية وتوجيه قوى الأمة السياسية فى وجهة واحدة وصف واحد» إنما هى الركيزة الأولى فى الإصلاح السياسى[٨٣].

وقد استمر هذا التصور لدى جماعة الإخوان عن الأحزاب السياسية حتى إقدامها على التعاون مع حزب الوفد والعمل السياسى تحت مظلته فى ١٩٨٤. فقد عبر عن هذا التصور نفسه مرشد الجماعة فى ذلك الوقت الشيخ عمر التلمسانى فى أكثر من مناسبة، أهمها فى تقديمه وشروحه لرسالة الإمام حسن البنا فى إطار «سلسلة نحو النور» عندما برر دعوة حسن البنار إلى «القضاء على الحزبية وتوجيه قوى الأمة السياسية فى وجهه واحدة وصف واحد»، حيث قدم التلمسانى تبريراً لهذه الدعوة يقوم على اعتبارين أساسين: أولهما، أنه اذا كانت فكرة الأحزاب السياسية فكرة مشروعة

فى الغرب باعتبار أن التنافس الحزبى هو الطريق للوصول الى الطريق والمنهج الأمثل فإن ذلك غير مشروع فى مجتمع إسلامى لأن المجتمع الإسلامى لديه منهج مستمد من مصدر إلهى ومن ثم فلا داعى لوجود أحزاب سياسية تتفرق ورائها الأمة وتبتعد معها عن الأصل والمنهج الإلهى. **وثانيهما**، أن الأحراب السياسية تسعى إلى الوصول إلى السلطة والحكم بينما الاسلام قد دعى الى الزهد فى السلطة وعدم طلب الولاية. كما أكد التلمسانى فى تحقيقه لرسالة حسن البنا أن الاستبداد إذا كان محتملاً فى غياب الأحزاب السياسية فإنه لامانع من حدوثه أيضا فى ظل وجودها، بمعنى آخر فإن وجود الأحزاب السياسية ليس ضماناً لحكم سياسى صالح أو لعدم حدوث استبداد(٨٤).

بل ان التلمسانى قد عبر عن تصور الجماعة للأحزاب السياسية على النحو السابق قبل الانتخابات بفترة قليلة وأثناء التعاون مع الوفد حيث اعتبر أن الأحزاب السياسية هى تصور خاطىء للحرية وأنها فكرة تسربت إلينا من الدول المادية. حيث قال:«إن طبع الشعوب الإسلامية بالطابع الدينى الصحيح فيه القيمة الحقيقية عن الأحزاب التى يتصور الكثيرون أنها مظهر من مظاهر الحرية والديمقراطية كما يقولون. وهذه الأحزاب فى نظرى هى تصور خاطىء للحرية وقد تسربت إلينا من الدول المادية»(٨٥). إلا أن هذا التصور الذى حرصت عليه جماعة الإخوان المسلمين بخصوص الأحزاب السياسية كان العائق الأول ومصدر التناقض الأول الذى وقعت فيه الجماعة عند إقدامها على خوض انتخابات ١٩٨٤. حيث نص قانون الانتخابات صراحة على الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة الحزبية. وهكذا لم تستطع الجماعة التقدم لإنتخابات ١٩٨٤ بوصفها حزب سياسى، كما لم تستطع خوض الانتخابات تحت راية المستقلين إذ أن القانون حرم المستقلين من الترشيح للانتخابات. وإزاء هذا الوضع لم يكن أمام الجماعة إذا ماقررت دخول الانتخابات إلا مسلك واحد وهو دخول الانتخابات تحت مظلة أحد الأحزاب السياسية القائمة بالفعل. ومن ثم فقد كان على الجماعة أن تقدم تبريراً لهذا التطور الهام فى مسلكها السياسى. فكيف يتسنى لجماعة يؤكد زعماؤها ابتداء من مؤسسها على نبذ فكرة العمل الحزبى أن تُقدم فى هذه الفترة من حياتها على العمل من خلال أحد الأحزاب السياسية القائمة؟. ويُلاحظ بصفة عامة فى تبرير

الجماعة لهذا التعاون مع الأحزاب السياسية أو العمل من خلال مظلة أحد الأحزاب السياسية عدد من السمات أهما: أن تبرير الجماعة للعمل الحزبى أو العمل من خلال أحد الأحزاب السياسية قد اتسم بالوضوح والصراحة المباشرة فى تبرير اللجوء إلى العمل تحت مظلة أحد الأحزاب السياسية القائمة. فقد اعتمدت الجماعة فى تبريرها «للتعاون» مع أحد الأحزاب السياسية على الإطار الدستورى والقانونى خاصة قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات. فقد دار تبرير رموز جماعة الإخوان المسلمين للجوء إلى العمل من خلال أحد الأحزاب السياسية حول التأكيد على أنه بصرف النظر عن إيمان الجماعة بفكرة الأحزاب السياسية من عدمه فإن الإطار القانونى والدستورى أجبر الجماعة إلى اتباع هذا المسلك مادامت الجماعة تحرص على المشاركة فى الانتخابات.

وفى معرض هذا التبرير استعرض رموز الجماعة بشكل أو بآخر البدائل المختلفة التى كانت متاحة أمامها وفندوا كل منها بحيث يُفهم ضمناً من تلك العملية أن لجوء الإخوان إلى أحد الأحزاب السياسية كان بمثابة البديل العقلانى الوحيد فى اطار الواقع القانونى والسياسى المحيط بها والذى أعلنت احترامها له رغم القيود التى يتضمنها ضدها. وفى هذا الإطار عرض أحد رموز الجماعة وهو الشيخ صالح أبو رقيق، عضو مكتب الإرشاد لمختلف البدائل التى كانت متاحة أمام الجماعة وصعوبات وإمكانات كل بديل وذلك على النحو التالى:

البديل الأول: أن يشكل الإخوان المسلمون حزباً سياسيًا. وقد عبر صالح أبو رقيق عن صعوبة هذا البديل لإعتبارين: **أولها** الإصطدام بقانون الأحزاب والذى يمنع قيام أحزاب سياسية على أساس دينى، **وثانيهما**، أنه حتى إذا ما استطاعت جماعة الإخوان المسلمين التغلب على هذا القيد ونجحت فى تقديم برنامج يتسم بالعمومية وعدم وضوح الإنقسام الدينى، أو الدين كأساس للتفرقة بين المواطنين، وفتحت عضويته للمسلمين وغير المسلمين فهناك صعوبة أخرى وهى وجود حزب سياسى آخر له برنامج مشابه – حزب الأمة – والذى يقوم برنامجه على الإعلاء من شأن الشريعة الإسلامية – وهى القضية الأساسية لجماعة الإخوان المسلمين – بالإضافة الى الطابع

الإسلامى الذى يميز برنامجه، فكل ذلك كان من الممكن أن يدفع لجنة الأحزاب السياسية إلى رفض حزب «الإخوان» باعتبار أن برنامجه «لا يتمايز» عن برنامج حزب قائم بالفعل، وذلك وفق ما نص عليه قانون الأحزاب السياسية من ضرورة تمايز برنامج الحزب المزمع قيامه، عن برامج الأحزاب الأخرى القائمة.

البديل الثانى: وهو أن تسعى الجماعة إلى إعادة وجودها القانونى فى شكل جمعية، إلا أن هذا البديل لم يكن مفضلاً من جانب رموز الجماعة لاعتبارين: أولاً، لأن حجم الجماعة الضخم لم يكن يتناسب معه شكل الجمعية، وثانياً لأن الوجود القانونى الجماعة فى شكل جمعية - ويفرض نجاحها فى تحقيقه - كان لايزال يحرم الجماعة من ممارسة بعض الحقوق السياسية وخاصة حق الترشيح فى الانتخابات فى ضوء قانون الانتخابات بالقائمة الحزبية. ومن ثم فإن هذا البديل لم يكن مفضلاً أيضا من جانب الجماعة حتى بفرض نجاحها فى الوصول اليه.

البديل الثالث: وهو أن تظل الجماعة كما هى على وضعها غير الرسمى وغير القانونى لا يحتويها أى تنظيم رسمى فى شكل حزب أو جمعية. وكان هذا البديل مستحيلاً من وجهه نظر رموز الجماعة، فلم تكن الجماعة على استعداد لقبوله لأنه وضعاً يتسم بالخطر على الجماعة اذ يسهل فى إطاره ضربها ومحاصرتها.(٨٦) بالإضافة إلى أنه كان من الصعب على الجماعة قبوله فى ضوء نظرتها إلى نفسها على أنها القوة السياسية الهامة التى لابد وأن يكون لها وجوداً رسميا وتمثيلاً داخل المؤسسات السياسية. كما أكد لديها عدم الاستعداد لقبول هذا البديل نظرة القوى السياسية الأخرى إلى الجماعة باعتبارها القوى السياسية التى لا يمكن ولا يجب إغفالها على الساحة السياسية كما وكيفا، بما فى ذلك حزب الوفد الجديد أكبر أحزب المعارضة، بل أن حزب الوفد نفسه فى تبريره لتعاونه مع جماعة الإخوان أرجع هذا التعاون إلى إيمان الحزب بخطورة ترك جماعة وقوة سياسية هامة مثل الإخوان المسلمين على الساحة السياسية دون إتاحة الفرصة أمامها الوجود السياسى

الرسمي(*)، وبمعنى آخر ساق الحزب تعاونه مع جماعة الإخوان باعتباره مساهمة منه فى التنفيس عن هذه القوة السياسية الهامة فى المجتمع المصرى والتى لا تتمتع بتمثيل رسمي وما ينطوى عليه ذلك الوضع من خطر شديد على مستقبل الديمقراطية والاستقرار السياسى(٨٧).

وقد عبر عن نفس الفكرة أيضاً عمر التلمسانى - المرشد العام للجماعة آنذاك - حين أكد أن جماعة الإخوان المسلمين «تفهم فى السياسة» وأن الإخوان لا يستطيعوا أن يعيشوا «كالبلهاء»(٨٨) وهى تعبيرات تشير بوضوح الى ادراك الجماعة لأهميتها فى المجتمع وحرص من جانبها على إيجاد مواقع لها على ساحة العمل السياسى الرسمى.

---

* عبر عن هذا التصور العديد من رموز الوفد بما فيهم فؤاد سراج الدين. وقال أحد المحللين وهو د. عبد العظيم رمضان «ليس لأحد أن يلوم الوفد وانما يكون اللوم على من حرموا الجماعة من أن يكون لهم حزب سياسى يعبر عن أفكارهم وآرائهم» وقد أرجع دكتود عبد العظيم رمضان عدم أحقية هؤلاء فى لوم الوفد إلى عاملين أو سببين، كان السبب الثانى هو «ايمانى - د. عبد العظيم رمضان - بخطر ترك جماعة تحتل مساحة كبيرة من اهتمام الجماهير الاسلامية بدون تمثيل سياسى شرعى لان التجربة التاريخية قد دلت على أن الحرمان من التنظيم العلنى يدفع بالضرورة الى قيام التنظيم السرى».

انظر نص الحديث فى:

د. عبد العظيم رمضان «الوفد والإخوان لم كل هذه الذوبعة»، جريدة الوفد، العدد الأول، ١٩٨٤/٣/٢٢، ص ٥.

كما عبر فؤاد سراج عن ذلك بقوله «... وفضلاً عن ذلك فإن الإخوان ليس لهم حزباً سياسيا وليس لهم وجود رسمى بعد قرار حلهم فى عام ١٩٥٤ ولا يعدوا أن يكونوا مواطنين مصريين من حقهم أن يؤيدوا ما يشاءون من الأحزاب القائمة».

انظر نص الحديث فى:

حوار مع فؤاد سراج الدين - زعيم حزب الوفد ، جريدة الوفد، العدد الأول، ١٩٨٤/٣/٢٢، ص ٣.

** قد يصعب الاعتماد فى الحقيقة على مقولات وتعبيرات الشيخ صلاح أبو اسماعيل للتعبير عن رأى الإخوان حيث يطعن الكثير بما فيهم الإخوان فى انتماء الشيخ صلاح أبو اسماعيل إلى جماعة الإخوان المسلمين إلا أن المهم هو تبنى الشيخ صلاح أبو إسماعيل فى أحيان كثيرة وجهات نظر الجماعة وتبنى موقفها.

وقد جاء تبرير جماعة الأخوان المسلمين للعمل من خلال حزب سياسي أو تبرير تعاونها مع أحد الأحزاب السياسية أكثر وضوحا على لسان الشيخ صلاح أبو اسماعيل(**) حيث برر التعاون بأن الإخوان المسلمين لم يكن أمامهم سوى طريقين الأول «السلبية داخل البيوت» وهو طريق لا يرضاه الإسلام لأن الاسلام لا يُقر السلبية، والطريق الثانى هو اختيار أمثل الأحزاب السياسية إذا ما حرص الإخوان على أن يكون لهم دوراً فى العمل التشريعى(٨٩).

وقد قال الشيخ صلاح أبو اسماعيل فى تبريره للجوء الإخوان والتيار الإسلامى عموماً إلى التعاون مع الأحزاب السياسية «لقد منعوا قيام الحزب على أساس العقيدة وكمم القانون أفواه الدعاة على المنابر وأغلقت «الدعوة» لسان حال الإخوان المسلمين وأغلقت «الاعتصام» و «المختار الاسلامى»، و «الهداية» فلا نستطيع إذن أن نرفع صوتنا على منبر أو من خلال حزب سياسى، فلم يكن أمامنا إلا أن نعمل من خلال حزب سياسى...»(٩٠). كما برر أحد قيادات الإخوان لجوءهم إلى العمل من خلال حزب سياسى بالظروف أو القيود التى فرضها قانون الانتخابات بالقائمة الحزبية المشروطة بقوله «بعد صدور قانون الانتخابات بالقائمة الحزبية النسبية المشروطة أصبح ممنوعاً على المستقلين ومن لا ينتمى إلى حزب شرعى قائم ليس أمامه أن يرشح نفسه الا من خلال الإنضمام إلى أحد الأحزاب السياسية أو أن يخرج من الساحة السياسية ولم يكن هناك بداً من اختيار أحد الأحزاب»(٩١).

ولما كان الإخوان المسلمون فى تلك الفترة يرفضون الخروج من الحياة السياسية فلابد أن يختاروا أحد الأحزاب للعمل من خلاله. وهكذا نخلص إلى أن جماعة الإخوان المسلمين قد بررت لجوئها الى العمل من خلال أحد الأحزاب السياسية بالاستناد مباشرة إلى الإطار القانونى والدستورى الملىء بالقيود القانونية المفروضة على حرية حركتها وفرص تمتعها بالحقوق السياسية، سواء كان ذلك بالاستناد إلى قانون الأحزاب الذى يمنع قيام أحزاب سياسية على أساس دينى أو بالاستناد إلى قانون الانتخابات الذى اشترط توافر صفة الحزبية فى القائمة الانتخابية وحرمان المستقلين. ولكن السؤال الذى يثيره تبرير الإخوان للعمل من خلال حزب سياسى هو أولاً لماذا

حرصت الجماعة على تبرير عملها من خلال حزب سياسى بالإطار القانونى؟. والثانى هل أثرت خبرة عملها من خلال حزب الوفد كحزب سياسى على موقفها من الأحزاب السياسية فيما بعد؟.

وقد يجد لجوء جماعة الإخوان إلى الإطار القانونى وقيوده عليها فى تبريرها للعمل من خلال الأحزاب السياسية تفسيره فى رغبة الجماعة فى استمرار تمسكها بموقفها من الأحزاب السياسية والعمل الحزبى، وحتى لا يُنظر إلى عملها من خلال حزب سياسى على أنه تنازل من الجماعة وتراجع عن موقفها الأصيل من الأحزاب والعمل الحزبى، بمعنى رغبة الجماعة فى التأكيد على أن وجهة نظرها وموقفها من الأحزاب والعمل الحزبى – باعتبارها فكرة غير مقبولة شرعاً وأنها مدخل لتفتيت الأمة – مازال قائماً وأن تحالفها مع حزب سياسى لا يجب أن يُفهم على أنه تنازل عن هذا الموقف ولكن الظروف هى التى اضطرتها لذلك حيث نظام الإنتخابات بالقائمة الحزبية ولا فرصة أمام المستقلين، ومن ثم فالتحالف مع الأحزاب هو أمر مرهون بهذه الظروف ليس إلا. ويفسر البعض وضوح الجماعة فى تبرير التحالف بالواقع القانونى أيضا هو رغبة الجماعة فى التأكيد لحزب الوفد أن التعاون معه أمر مرهون بهذه الظروف وأن استمرار التعاون معه مرهون بالوصول إلى مجلس الشعب وبتحقيق الغرض منه. أو بمعنى أنه تعاون إنتخابى ليس إلا، ولم يصل الى حد الاندماج، وهذا ما أكد عليه التلسمانى نفسه أكثر من مرة.

وثمة سمة أخرى فى تبرير جماعة الإخوان المسلمين للعمل من خلال الأحزاب السياسية فبالإضافة إلى وضوحه واستناده المباشر إلى الإطار القانونى، فإنه اتسم أيضا بالتمييز بين موقف الجماعة من الأحزاب السياسية والعمل الحزبى وبين لجوئها إلى «التعاون» مع حزب سياسى. وقد كان أكثر رموز الجماعة حرصاً على توضيح هذا التمييز هو مرشدها العام آنذاك الشيخ عمر التلمسانى. ففى بداية التعاون أكد الشيخ عمر التلمسانى على أنه رغم «تعاون» الجماعة مع أحد الأحزاب السياسية إلا أن ذلك لا يعنى تخليها عن مبادئها وأفكارها فيما يتعلق بالأحزاب السياسية والعمل الحزبى، فمن ناحية فإن الإخوان يعلنوا دوماً أنهم ليسوا حزباً سياسياً وأن الجماعة حريصة على أن

تظل كهيئة تدعو إلى الأخذ بشرع الله. وقد ارتبط هذا التمييز لدى التلمساني بين إقدام الجماعة على العمل من خلال حزب سياسي وبين مبادئها وآرائها فيما يتعلق بالأحزاب السياسية بالتأكيد على سلبيات ظاهرة الأحزاب السياسية والعمل الحزبي وقد قال بهذا الخصوص: «... والإخوان أعلنوا أكثر من مرة أنهم ليسوا حزباً لما يرونه من حال الأحزاب وأساليبها، أنهم هيئة تدعو إلى الأخذ بشرع الله فى كل شيء داخلي وخارجي».(٩٢) وقد أتى هذا التصريح في فترة التعاون مع الوفد وهو مايشير إلى أهمية مثل هذا التصريح من جانب الشيخ التلمساني فيما يتعلق بالموقف من الأحزاب السياسية.

وعلى الرغم مما سبق فإن تبرير جماعة الإخوان المسلمين لإقدامها على العمل من خلال حزب سياسي قد عكس قدراً من التطور على موقف جماعة الإخوان المسلمين من الأحزاب السياسية أو بمعنى آخر فإن موقفها التبريرى كان بمثابة مؤشراً لتطور موقف جماعة الإخوان المسلمين من الأحزاب السياسية والعمل الحزبي، ويتمثل هذا التطور الهام فى تحول الجماعة من انتقاد فكرة الأحزاب السياسية والعمل الحزبى إلى التأكيد على أنها لاترفض مبدأ الأحزاب ذاته وأن انتقاداتها تنصب بالأساس على أساليب عمل الأحزاب. وفى هذا الإطار بدأت الجماعة تطرح مطلب ممارسة حقها فى العمل السياسى من خلال تشكيل حزب سياسى مع التركيز على حجم الظلم الذى يقع عليها من جراء حرمانها من حق تشكيل حزب سياسي. بالإضافة الى محاولة الجماعة خلق قدر من الثقة ونوع من الحوار بينها وبين النظام السياسى بهدف ازالة الشكوك لدى النظام تجاه الجماعة.

وفى هذا الإطار قام رموز الجماعة بتنفيذ كافة الحجج التى يدفع بها النظام فى حرمانه الجماعة من حق تكوين حزب سياسي وتفنيد الأساس الذى استند اليه قانون الأحزاب السياسية فى منع قيام حزب سياسى على أساس ديني. خاصة الخوف من أن يؤدى قيام حزب سياسى على أساس دينى إلى «صراع ديني» أو «فتنة طائفية» وذلك من خلال التأكيد على أن العلاقة بين المسلمين والأقباط أقوى من أن يهددها

وجود أحزاب سياسية على أساس ديني ومن خلال التأكيد على أن تاريخ الإخوان أبعد ما يكون عن إثارة «الفتنة الطائفية». كما سعت الجماعة الى الإشارة إلى الآثار الايجابية التى يمكن أن تترتب على فتح الباب أمام الجماعة لتشكيل حزبها السياسى(٩٢). أما المبرر الذى ساقته الجماعة لهذا التطور الهام هو أنه رغم أن للجماعة أنصار داخل كل الأحزاب السياسية ورغم الصلات الطيبة التى تربطها بالأحزاب السياسية إلا أن ذلك لا يوفر للجماعة الحرية فى ممارسة نشاطها بصورة ترسمها هى وبما تمليه عليها حريتها فيقول التلمسانى فى هذا الشأن: « إذا قيل لماذا يباشر الإخوان المسلمون نشاطهم السياسى ولهم فى كل حزب أنصار؟ قلنا فما الداعى لوجود الأحزاب نفسها مع أن برامجها تكاد تكون متشابهه؟!. هذا إلى أنه ليس منطقيا أبداً أن ترغمنى على استعمال نشاطى بصورة ترسمها لى أنت وإلا فأين حريتى التى تبشرنى بها كل يوم؟»(٩٤).

وبمعنى آخر فانه يمكن تفسير هذا التطور فى موقف الجماعة بخبرة تعاونها مع الوفد. فيبدو أن خبرة تعاون الجماعة مع حزب الوفد قد أثبتت لها أنه من الصعب أن تنجح فى تحقيق أهدافها (الدعوة وتطبيق الشريعة الاسلامية) من خلال التعاون أو التحالف مع حزب سياسى. فأيقنت أنه من الصعب أن تتحرك بحرية من أجل خدمة هذه الأهداف من خلال الأحزاب إذ تظل قضية الشريعة الإسلامية مهما أعلن الحزب السياسى عن تبنيه للقضية تظل فى التحليل الأخير أحد القضايا التى يهتم بها الحزب ضمن قضايا أخرى، ويظل هناك فارق واسع بين الحزب السياسى والجماعة الدينية، فالحزب من ناحية يرفض أن تحتويه جماعة دينية تقوم من أجل قضية واحدة ومحورية وذات طابع دينى والجماعة الدينية من ناحية أخرى ترفض أو تأبى إلا أن تكون الشريعة الاسلامية هى قضيتها الأولى والأخيرة وأنها المدخل الوحيد للإصلاح بكافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهكذا أدركت الجماعة من خلال خبرة «التعاون» مع الوفد أنه مازالت هناك حواجز تحول دون حرية العمل السياسى من خلال حزب سياسى مهما كانت شعاراته وايديولوجيته. ولما كان الحزب السياسى هو المدخل لمباشرة أهم الحقوق السياسية وهو حق الترشيح فلم تجد الجماعة بداً من المطالبة

بتشكيل حزب سياسى وأهم ما يلاحظ فى هذا التطور أنه جاء على أيدى أهم قادة ورموز الجماعة التى تبنت أو تصدت للدفاع عن الموقف الأول من الأحزاب والعمل الحزبى وهو المرشد العام الجماعة آنذاك الشيخ عمر التلمسانى(٩٥).

وهكذا بدأ موقف الجماعة فى التطور تجاه قضية الأحزاب السياسية والعمل الحزبى من الرفض والانتقاد إلى محاولة تشكيل الحزب السياسى وهو التطور الذى جاء بعد ما يقرب من ستة أشهر من تعاونها مع الوفد وبداية بروز الخلاف بين الطرفين خاصة حول مسألة الشريعة الإسلامية ومدى أولوية تلك القضية داخل مجلس الشعب، فبدأت تتوالى أحاديث وتصريحات رموز جماعة الإخوان المسلمين عن الإعداد لبرنامج حزب سياسى تتقدم به إلى لجنة الأحزاب السياسية(٩٦).

الا أن هذا التطور لما يأت مفاجأة أو بصورة مطلقة، فمن ناحية قد أتى على نحو متدرج ومن ناحية أخرى فإنه لم يكن تطوراً مطلقا فى اتجاه تبنى الجماعة فكرة الأحزاب والتعددية الحزبية، فقد بدأت الجماعة بالتأكيد على موقفها الأصيل والثابت من فكرة الأحزاب السياسية والتعدد الحزبى باعتبارها مظهراً للفرقة والتشتت مع التأكيد فى نفس الوقت على عدم الإعتراض على وجود أحزاب سياسية حيث يقول التلمسانى عن موقف الجماعة من العمل الحزبى: «هنا توجد نقطتان الأولى أننا لا نقر بوجود أحزاب والثانية إننا لا نعترض على وجودها وهناك فرق بين الإثنين»(٩٧). وفى فترة لاحقة تبنى الشيخ التلمسانى حملة واسعة من أجل الدفاع عن حق الجماعة فى تكوين حزب سياسى لها مفنداً كل الأسباب والأسانيد التى تعتمد عليها الدولة فى حرمانها للإخوان من حق تكوين حزب سياسى(٩٨). واستمر هذا التطور حتى أخذ قمته فى عهد الأستاذ محمد حامد أبو النصر - المرشد الحالى للجماعة والذى حدد موقف الجماعة من الأحزاب السياسية والعمل الحزبى بقوله: «موقفنا من الأحزاب القائمة هو الترحيب بها » .(٩٩) فضلا عن استمراره فى المطالبة بتشكيل حزب سياسى للجماعة. وأكثر من هذا فقد أصدرت الجماعة فى عام ١٩٩٥ وثيقة رسمية أكدت فيها قبولها بالتعددية السياسية والحزبية وهو مايشير الى تطور هام بشأن موقف الإخوان من الأحزاب السياسية، فاذا كان موقف التلمسانى قد قام على أساس عدم الإعتراض على وجودها

مع استمرار النظر اليها باعتبارها مصدراً للتشتت فان الأستاذ محمد حامد أبو النصر قام موقفه على اعتبارها مصدراً لتعدد الآراء الذى يعود على البلاد بالنفع.

وبخصوص المبررات التى طرحتها جماعة الإخوان المسلمين لتبرير تعاونها مع حزب الوفد الجديد دون غيره من الأحزاب القائمة يمكن القول بأنه على الرغم من محاولة القوى الحزبية الأخرى استقطاب الإخوان المسلمين إليها بما فيها حزبى الأحرار والعمل وهما الحزبان الرئيسيان فى تلك الفترة بجانب حزب الوفد الجديد، إلا أن قرار جماعة الإخوان كان اختيار حزب الوفد الجديد. فقد حاولت مختلف القوى الحزبية أن تبرز إيمانها بقضية الشريعة الإسلامية وإبراز موقع القضية فى برنامجها الحزبى، بالإضافة إلى تاريخها النضالى من أجل تلك القضية. فقد اجتهد حزب العمل ورئيسه المهندس إبراهيم شكرى فى محاولة التأكيد على وجود قاسم مشترك يجمع بين الإخوان المسلمين و «مصر الفتاه» باعتبارها الإمتداد القديم لحزب العمل، وقد استمرت محاولات استقطابه للإخوان المسلمين هذه حتى قرب موعد الإنتخابات. فقد صرح إبراهيم شكرى بأن حركة مصر الفتاه ظلت تعتبر الإخوان المسلمين حلفاء قريبين من مبادئها ومواقفها (١٠٠) وأضاف: إن «مدرستنا مدرسة مصر الفتاه سقط منها الشهداء فى سبيل دعوتنا الإسلامية لمحاربة الخمور والموبقات...»(١٠١).

بل أن موقف حزب العمل كان أكثر وضوحاً عندما وصف رئيس تحرير جريدة الشعب – لسان حال حزب العمل – تحالف الإخوان مع الوفد بأنه كان قراراً مبنياً على سوء تفاهم بين الإخوان والعمل وأن قرارها الأصح كان ينبغى أن يكون هو اختيارها العمل وليس الوفد(١٠٢). كما كان استخدام الجريدة لتعبيرات مثل «التيار الدينى بين الوفد والعمل» يعكس مدى الحرص على الاشارة إلى أن حزب العمل مكاناً مناسبا لهذا التيار أو على الأقل هو أحد مكانين لا ثالث لهما يعمل من خلالهما هذا التيار(١٠٣). وبالإضافة الى ذلك فقد وفرت جريدة الشعب صفحات كاملة فتحت من خلالها حواراً

بين حزب العمل ورموز الجماعات الاسلامية بما يعكس محاولة الحزب فتح صفحات الجريدة كمتنفس لرموز هذه الجماعات تعبر من خلاله عن آرائها(*).

ونفس الأمر نلحظه بالنسبة لحزب الأحرار، فقد حاول مصطفى كامل مراد رئيس الحزب لفت الإنتباه الى إرتباطه القديم بجماعة الإخوان المسلمين[١٠٤]. بالإضافة إلى الدور الهام الذى لعبته جريدة النور ذات الطابع الإسلامى فى التنفيس عن رموز الجماعة وفى التعبير عن آرائهم. ولم يتردد رئيس تحرير «النور» الحمزه دعبس فى دعوة الإخوان المسلمين إلى التعاون مع حزب الأحرار باعتباره الحزبى الذى يُعلى من جانب أهمية قضية الشريعة الإسلامية، بل أنه أرجع تعديل الدستور فى ١٩٨٠ ليجعل الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع الى دور حزب الأحرار فى هذا الشأن[١٠٥].

وهكذا يتضح لنا أن هذين الحزبين كانا يدركان بوضوح أن الأهداف الأساسية لدخول جماعة الإخوان المسلمين الانتخابات هى قضية تطبيق الشريعة الإسلامية والتعبير عن نفسها أو إيجاد وسيلة مشروعة وقناه رسمية تعبر من خلالها عن آرائها. ولذلك ففى سعى كل منهما إلى استقطاب الجماعة إليه راح يؤيد من ناحية على أهمية ومحورية قضية الشريعة الاسلامية فى برنامجه ومن ناحية أخرى سعى إلى فتح صحيفته الحزبية كمتنفس لرموز الجماعة للتعبير عن آرائهم.

---

* وأهم ما يلاحظ في هذه الحوارات التي بدأتها جريدة الشعب – لسان حال حزب العمل – مع التيار الإسلامي أنها بدأت في فترة سابقة علي تعاون الإخوان مع الوفد فقد بدأ الحوار مع بعض التيارات الإسلامية ومنها جماعة الإخوان علي صفحات جريدة الشعب في يناير من عام ١٩٨٤ .فطرحت الشعب حواراً حول كيفية تطبيق الشريعة الإسلامية، وأشرف علي هذا الحوار محمد عبد القدوس الصحفي المعروف بانتمائه الإسلامي واستعرض فيه وجهات نظر متعددة، بما فيها حزب العمل، حيث أكد إبراهيم شكري علي ضرورة تطبيق الحدود وأكد علي أنها جزء من الشريعة الإسلامية.

انظر: محمد عبد القدوس، «الشعب تفتح باب الحوار حول كيفية تطبيق الشريعة الإسلامية؟»، الشعب، عدد ٢١٥، ١٩٨٤/١/٢٤ ص ١٩.

إلا أنه رغم تعبير الحزبين عن وضوح إدراكهما لأهداف وقضايا أو متطلبات الجماعة فان جماعة الإخوان المسلمين رغم ذلك لم تقرر التعاون مع أى منهما وقررت التعاون مع حزب الوفد الجديد رغم أن عناصر الإختلاف بين الوفد والإخوان قد برزت إلى السطح منذ بداية التعاون. وقد حرص الوفد على التأكيد على تمايز كل طرف فكريا عن الطرف الآخر، ومن جانبها فقد حرصت جماعة الإخوان أيضاً على التأكيد على أن التعاون لم يصل إلى الإندماج الفكرى وسلم رموزها منذ بداية التعاون بوجود اختلاف وادركت طبيعة هذا الاختلاف بين الجانبين. ومن ثم تصبح الإجابة على كيف بررت الجماعة اختيارها لحزب الوفد أمراً مهماً لتفسير مسلكها هذا.

ومن خلال إستقراء أحاديث وتصريحات رموز الجماعة نستطيع أن نحدد المبررات التى قدمتها الجماعة لاختيارها الوفد فيما يلى:

١- طبيعة العلاقات التاريخية بين الوفد والإخوان

فقد كان للتاريخ دور مهم فى ذهن وخلفية الآخوان المسلمين فى معرض تبريرهم لتعاونهم مع حزب الوفد الجديد بالذات دون غيره. فرجوعهم إلى التاريخ كان يعكس مدى أهمية هذا التاريخ فى حكمهم على الأمور وتحديدهم لمسارات المستقبل. وقد اتسم استخدام الإخوان للتاريخ والعلاقات التاريخية كمدخل لتبرير تعاونهم مع الوفد بالتأكيد على أن العلاقة التاريخية بين الوفد والإخوان (بالتحديد فترة ما قبل الثورة) كانت علاقة طيبة بعيدة عن احتدام الصراع. إلا أنه مع وضوح فتور هذا التبرير وتوالى الهجوم على التعاون من زاوية العلاقات التاريخية نفسها بين الجانبين وخاصة من جانب من عايشوا فترة ما قبل الثورة كان لابد وأن يُعيد الإخوان صياغة هذا التبرير بعد أن رفضت القوى السياسية الأخرى قبول هذا التبرير على إطلاقه. وهنا لجأت جماعة الإخوان إلى الاعتراف بأن العلاقة التاريخية قد شابها قدر من الصراع بين الطرفين، وفى نفس الوقت عملت الجماعة على التقليل من شأن هذا الجانب السلبى فى العلاقة التاريخية بطرق أخرى، فأشار التلمسانى إلى أنه رغم ما يُقال عن الصراع التاريخى بين الوفد والإخوان فى الماضى فإن الوفد لم يعتقل أحداً من الإخوان ولم يؤذ

أحداً ولم يصادر أموال أحد من الإخوان وأن التنافس بينهم كان تنافساً سلمياً لم يتعد استخدام الأقلام. وقد قال التلمساني بهذا الخصوص «... فالوفد لم يعذب أحداً من الإخوان ولم يقتل أحداً ولم يشرد أحداً من الإخوان وكل الذى كان بين الوفد والإخوان فى الماضى هى مساجلات صحفية...»(١٠٦).

ومن ناحية أخرى فقد حاول الإخوان تحويل الانتباه بعيداً عن هذه الفترة من الصراع بين الطرفين فاعترفوا بأنه كان هناك فعلاً قدر من الصراع بين الوفد والإخوان إلا أن الصراع قد ارتبط بفترة معينة وبظروف محددة، وانه بانتهاء هذه الظروف انتهى الخصام بين الطرفين، وأن استفادة الطرفين من هذه الخبرة لابد وأن تكون أهم وأولى من أن يعيشا في آثارها السلبية. ففى حديث لفريد عبد الخالق - عضو مكتب إرشاد الجماعة وواحد من الإخوان الذين اشتركوا فى المفاوضات التى سبقت إبرام التعاون - الى الجمهورية قال «... أما ما يذكر أحياناً من أن هناك عداوات قديمة بين الوفد والإخوان فى الأربعينات والإحتكاك بين شبابيهما فى الجامعات فهذه الأمور انتهت بظروفها واعتقد أن الطرفين استفادا من التجربة.....»(١٠٧). ورداً على سؤال حول صراع الوفد والإخوان فى فترة ما قبل الثورة قال التلمسانى: «عافاك الله يا أخى ألم تقرأ التاريخ؟ إن الوفد فى كل تاريخه لم يعتقل أخاً مسلماً ولم يلفق له تُهمه ولم يعذبه ولم يقتله ولم يصادر أمواله ولم ينتهك حرماته، وكل ذلك فعله حكام سابقون لقد زار زعماء الوفد المركز العام للإخوان المسلمين وأظهروا من عواطف الود والرضا ما شكرهم عليه الإمام حسن البنا المرشد السابق»(١٠٨).

٢- طبيعة الوفد كحزب لليبرالية والوحدة الوطنية

فقد أشار رموز الإخوان إلى أن سبب اختيارهم حزب الوفد إنما يرجع إلى كونه هو حزب الوحدة الوطنية وحزب المصالحات التاريخية، فهو الحزب الذى عمل على توحيد عناصر الأمة وهو الحزب الذى وجد فيه المسلمون والأقباط على حد سواء مجالاً

للتعاون والإلتحام منذ عام ١٩١٩. وبمعنى آخر فإن الإخوان وجدوا فى الوفد من اتساع الأفق والمجال الفسيح للعمل السياسى بصرف النظر عن العوامل والانتماءات الدينية وهو ما كان يصعب وجوده فى ساحة أى حزب سياسى آخر، وهكذا أراد الإخوان المسلمين أن يقولوا أنهم نظراً لطبيعتهم كجماعة دينية لها طابع دينى وإسلامى والشريعة الإسلامية تشكل الأساس فى تفكيرها ومبادئها وممارساتها فإنه كان من الصعب أن يجدوا مكاناً فى حزب آخر غير الوفد الذى تشكل الوحدة الوطنية مبدءاً من مبادئه الثابتة. وهكذا أكد الإخوان على أن «فكر الإخوان والفكر الاسلامى بصفة عامة مع الوحدة الوطنية» وأنه ليس هناك «تناقضاً بين دخول الإخوان بفكرهم الإسلامى إلى الوفد مع ما عُرف عن الوفد من أنه حزب الوحدة الوطنية».(١٠٩).

ولم يكتف الإخوان بالإشارة إلى أن أحد عوامل تعاونهم مع الوفد هو طبيعة حزب الوفد من حيث أنه حزب الوحدة الوطنية وجمع عناصر الأمة، بل أنها توسعت فى هذا التبرير لتجعل الوحدة الوطنية من المبادىء المشتركة التى تجمع بين الوفد والإخوان، فكما يؤمن الوفد بالوحدة الوطنية تؤمن جماعة الإخوان هى الأخرى بالوحدة الوطنية. وقد أشار التلمسانى إلى الصلات الطيبة التى كانت تربط الإخوان بالأقباط، مثل حرص الأستاذ حسن البنا على دعوة الأقباط ورؤساء الكنيسة إلى أى حفل يقيمه الإخوان، واستعانة حسن البنا باثنين من الأقباط للعمل فى اللجنة السياسية التى أنشأها البنا (وهيب دوس ، واخنوخ لويس)، كذلك يتضح تأكيد الإخوان على إيمانهم بالوحدة الوطنية قول التلمسانى: «أن تعاون الوفد والإخوان ما هو إلا تعاون بين المسلمين والأقباط»(١١٠).

ألا أن ما يُلاحظ بالنسبة للاعتماد من جانب الإخوان المسلمين على الوحدة الوطنية لتبرير تعاونهم مع الوفد أن هذا الإعتماد على الوحدة الوطنية لم يكن مقصوراً على تبرير التعاون بقدر ما كان المقصود منه أمور أخرى مثل عدم التخويف منه والرد على التوقعات السلبية لهذا التعاون والرد على من هاجموه باعتباره تهديدا للوحدة الوطنية. كما قد يمكن النظر إلى إثارة الإخوان لقضية الوحدة الوطنية وتأكيدهم عليها

على أنه رغبة الجماعة فى تحسين صورتها لدى النظام السياسى والقوى السياسية، والقضاء على أى مخاوف لديها من دخول الجماعة الحياة السياسية والبرلمانية.

والمسألة الثانية التى يجب عدم إغفالها فى اعتماد الجماعة على الوحدة الوطنية فى تبرير تعاونها مع الوفد أنها اعتمدت على خبرتها فى الماضى فى هذا الشأن، أو بمعنى آخر أنها اثارت خبرة جماعة الإخوان المسلمين فى علاقتها بالأقباط أكثر من تركيزها على تصوراتها بالنسبة لمستقبل علاقتها بهم. بل أن التلمسانى قد أوقع نفسه فى حرج عندما وضع الأخُوة الدينية فى مرتبة سابقة على الأخُوة الوطنية بمعنى آخر فإنه عند تعارض الأخُوة الدينية مع الأخُوة الوطنية فقد جاهر بإنه ينحاز إلى الأولى، بل أنه اعتبر ذلك من الأمور البديهية التى لا تحتاج الى تفكير فيقول «... الأخوة الدينية أم الأخوة الوطنية؟! ماذا جرى للمسلمين حتى يجهلوا هذه البديهيات؟!»(١١١). وربما لايكون ذلك مدعاة للخوف من وجهه نظر الجماعة على مستقبل الوحدة الوطنية بدخول الإخوان الحياة السياسية والبرلمانية ولكن مثل هذا التصريح لابد وأن يكون له أثره السيء عند غيرهم وخاصة الأقباط.

٣- وجود أهداف مشتركة بين الوفد والإخوان

فقد حاول الإخوان المسلمون تبرير تعاونهم مع الوفد بأنه ليس فقط تعاون انتخابى من أجل الوصول إلى مقاعد مجلس الشعب ولكن هناك ما هو أعمق من هذا، فهناك المبادىء والأهداف المشتركة التى تجمع ما بين الوفد والإخوان. إلا أنه يلاحظ أن هذا التبرير قد اتسم بضعفه ومحدوديته، فلم يثُار من جانب جماعة الإخوان المسلمين بنفس القدر الذى أثُيرت به المبررات الأخرى. وبمعنى آخر فان الإخوان لم يعتمدوا كثيراً على وجود أهداف مشتركة بين الوفد والإخوان كمبرر للتعاون بينهما، ويجد ذلك تفسيره فى إدراك الإخوان أن عوامل الخلاف بينهم وبين الوفد كانت تفوق بكثير عوامل الاتفاق، خاصة أن الإختلاف مع الوفد كان يتعلق أولاً بقضايا محورية بالنسبة للإخوان، وعلى رأسها قضية الشريعة الإسلامية، وثانيا أن عوامل الاتفاق بين الإخوان والوفد لم تتعد كثيراً عوامل الإتفاق بين الإخوان والقوى الأخرى، ومن ثم كان من

الصعب الاعتماد على تلك العوامل المشتركة التى قد تجمع بين الطرفين. بمعنى آخر فإن العوامل التى جمعت بين الوفد والإخوان أو تلك الأهداف والمبادىء المشتركة كانت هى تقريباً نفس العوامل والأهداف التى جمعت ما بين مختلف قوى المعارضة بصفة عامة.

وعموما فقد سعى البعض من جانب الإخوان إلى التأكيد على أن هناك أهدافاً ومبادىء مشتركة تجمع ما بين الوفد والإخوان تجعل التعاون بينهما يتعدى مسألة التنسيق الإنتخابى. وحدد هذه المبادىء والأهداف المشتركة فى: العمل على تدعيم الحريات وترسيخها، حيث أن الوفد والإخوان هم أكثر من اكتتوا بنار الديكتاتورية. و الغاء قانون الطوارىء ووقف التعذيب فى السجون واحترام حقوق الإنسان، القضاء على الآثار السلبية اتفاقية كامب دايفيد. وتعديل مسار الإنفتاح الاقتصادى فهما (١١٢).

بالإضافة إلى المبررات السابقة كان هناك مُبرراً آخر هاماً وذا طبيعة خاصة لما أثير حوله من جدل من ناحية ومن ناحية أخرى الطريقة التى أثير بها من جانب جماعة الإخوان المسلمين. وهو موقف الوفد من قضية تطبيق الشريعة الإسلامية.

٤- النظر إلى الوفد باعتباره يساند قضية الشريعة الإسلامية

وأهم ما يُلاحظ على تبرير جماعة الإخوان تعاونها مع الوفد على أنه يساند قضية الشريعة الإسلامية أنه كان تبريراً حذراً ولم يُثار من قبل الجماعة بصورة مطلقة ويرجع ذلك ببساطة إلى إدراك الجماعة بصورة واضحة أن حزب الوفد لا يتفق تماماً مع جماعة الإخوان بخصوص مسألة الشريعة الإسلامية. اذ ظل هناك فجوه بين تصور الطرفين لطريقة تطبيق الشريعة الإسلامية ومجالات التطبيق. وكانت أهم محاور الخلاف بين الطرفين ليس فى مشروعية القضية من حيث المبدأ ولكن الخلاف يبدأ من ما هو المقصود بالشريعة الواجب تطبيقها؟. فهل هى القرآن والسنه فقط أم يدخل فيها الاجتهاد والفقه؟. ومحور الخلاف الثانى هو كيف يتم تطبيق الشريعة الإسلامية؟ هل بإلغاء القوانين القائمة وإحلال مجموعة جديدة من القوانين والتشريعات أم يكتفى بتنقية القوانين والتشريعات؟. والمحور الثالث للخلاف هو هل يتم تطبيق الشريعة

الإسلامية جمله واحدة ومرة واحدة أم تطبق بالتدريج وأن يرتبط التطبيق بتطور معين فى الظروف الاجتماعية والإقتصادية؟، أما المحور الرابع فهو يتعلق بشكل الدولة النهائى بعد تطبيق الشريعة الإسلامية أو حدود هذا التطبيق؟. فهل ستنتهى إلى الدولة الدينية أم إلى شكل آخر غير تلك الدولة، وما هو حدود ودور الدين فى المجتمع؟ وما هو مضمون الحكومة الدينية وهل الدولة والحكومة الاسلامية هى حكومة دينية؟(١١٣). كل هذه المحاور من الخلاف بين الطرفين جعلت الإخوان حذرين أشد الحذر فى الإعتماد على موقف الوفد من الشريعة الإسلامية لتبرير اختيارها للوفد «للتعاون» معه دون الأحزاب الأخرى.

وهكذا فإن جماعة الإخوان المسلمين فى اعتمادها على موقف الحزب من الشريعة الإسلامية كمدخل لتبرير تعاونها معه أو اختيارها له لم تتخط التركيز من ناحية على الحدود الدنيا المشتركة بين الجانين فيما يتعلق بالموقف من الشريعة. ومن ناحية أخرى كانت مضطرة للرد على الاتهامات التى وجُهت للجماعة بسبب اختيارها للوفد باعتباره ليس الحزب الأنسب لتبنى قضية الشريعة الإسلامية فى البرلمان أو بمعنى آخر كانت ملزمة بالدفاع عن نفسها إزاء التناقض الذى وقعت فيه. فكيف تكون الشريعة الاسلامية هى قضيتها الأساسية وغايتها وفى نفس الوقت تنسق مع حزب علمانى لا يخجل من إعلان علمانيته؟!

وفيما يتعلق بالتركيز على الحدود الدنيا المشتركة بين الجانبين بخصوص قضية الشريعة الإسلامية فقد ركزت الجماعة على أن حزب الوفد يؤمن بأن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع كما جاء فى المادة الثانية من الدستور وأن الحزب ملزم دستوريا بالعمل على تنفيذ هذه المادة، ولم يتعد الإخوان هذا الحد كثيراً فى تبرير اختيارهم للوفد من هذه الزاوية، وكان ذلك راجعاً بالطبع إلى إدراك الجماعة منذ بداية التعاون أن الوفد لا يتفق معها فى مسألة الشريعة الاسلامية ومواقف الطرفين غير متطابقة ومن ثم فلم يكن من المنطقى إثارة القضية أبعد من هذا الحد فى تبرير التعاون بينهما. والأهم من ذلك أن جماعة الإخوان المسلمين فى تبريرها لموقفها باختيار الوفد من زاوية الشريعة الاسلامية أنها لم تكتف فقط بأن تبُرز موقف الحزب

المؤيد لتطبيق الشريعة الإسلامية على النحو السابق ولكنها كانت تسعى إلى تقريب موقفها من موقف الوفد، أكثر من محاولتها تقريب موقف الوفد من موقفها أى أن محاولة التوفيق والتقريب كانت تأتى من جانبها، بمعنى أنها كانت تبدو وكأنها تحاول تعديل موقفها هى من الشريعة الاسلامية ليقترب من موقف الوفد من تلك القضية، وقد اتضح ذلك من خلال مؤشرات عديدة منها تمييع مفهوم العلمانية الذى يؤمن به الوفد فى مواجهة إيمانها بتطبيق الشريعة الإسلامية، فقد ركزت الجماعة فى مفهوم العلمانية على الجانب الإيجابى دون السلبى، فقد أعلنت أن مفهوم العلمانية وإن كان «يعنى فصل الدين عن الدولة إلا أن الدولة لا تتدخل فى معتقدات الناس ولا تتعرض للمساجد والكنائس ولا يعنيها ماذا يعبد الناس يعبدون الله أم يعبدون الدرهم والدينار؟»(١١٤) وذلك وفق ما أشار اليه زعيم الجماعة ومرشدها العام الشيخ عمر التلمسانى آنذاك، والذى أكد فى نفس الوقت على أن العلمانية وإن كانت تعنى فصل الدين عن الدولة «إلا أنها لا تعنى الإلحاد» ويظل للدين وجود فى الدولة العلمانية. هكذا تبنت الجماعة فهماً للعلمانية – التى يؤمن بها الوفد – يقوم على التركيز على الجوانب الايجابية دون السلبية فيه، وكأنها أرادت أن تقول أن حزب الوفد وأن كان يؤمن بالعلمانية إلا أن ذلك لا يعنى عدم ايمانه بالدين وأهميته ولا يعنى أيضا أنه يؤمن بالدولة الملحدة(١١٥).

ومن ناحية أخرى فقد اظهرت الجماعة موقفاً من قضية تطبيق الشريعة الإسلامية يقوم على إيمانها بالتدريج فى تطبيق الشريعة الاسلامية وأنها لا ترى بضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية فى يوم وليلة ولكن من الممكن أن تطبق الشريعة الاسلامية بالتدريج بشرط ألا يؤدى ذلك إلى الإهمال والتسويف وأن يرتبط التدريج بالجدية(١١٦). ومن ناحية ثالثة أن الجماعة قد حاولت إزالة المخاوف لدى الوفد من النتيجة النهائية لتطبيق الشريعة الاسلامية خاصة فيما يتعلق بطبيعة الدولة. فأبرزت جماعة الإخوان المسلمين أنها ترفض حكم رجال الدين أو أن تدعى جماعة معينة أنها هى التى تمتلك الحقيقة دون غيرها من الفرق أو الجماعات، كما أكدت على أن الإسلام لا يعرف «الحكومة الدينية» ولا يُقرها وأن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يمكن أن يؤدى إلى حكومة دينية لأن مصطلح الحكومة الدينية مصطلح غريب على الإسلام وهو نمط من الحكم

والحكومات ارتبط بالخبرة الغربية فقط في عصر من عصورها بينما في الإسلام لا يوجد أي سند للحاكم يجعله يدعي أنه ذو حكم الهى أو حق الهى في الحكم[117]. وهكذا فإن جماعة الإخوان المسلمين في تبريرها اختيار الوفد لم تكن تعتمد على موقف حزب الوفد من الشريعة الاسلامية لتبريرها «التعاون» بقدر ما كانت تسعى إلى تقريب وجهات نظرها من وجهة نظره.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الجماعة كانت مضطره للدفاع عن نفسها لاختيارها الوفد باعتباره حزب العلمانية «للتعاون» معه والذى أوقعها فيما يشبه التناقض بين مبادئها المعلنة وممارساتها الفعلية – فلجأت الجماعة في تبرير تعاونها مع الوفد إلى الدفاع عن الحزب في موقفه من الشريعة الإسلامية: فقد بررت الجماعة عدم سعي الحزب إلى تطبيق الشريعة الإسلامية رغم توليه السلطة أو الوزارة أكثر من مرة قبل الثورة بأن الحزب كان مشغولاً في تلك الفترة بقضية التحرير الوطني وتحقيق الاستقلال باعتبارها القضية الأول في تلك الفترة، وأنه لو وجدت الفرصة لطرح قضية تطبيق الشريعة الإسلامية لما تردد الحزب أو تأخر[118]. بالإضافة إلى لتأكيد على أن مدة الحكم ليست معياراً لتحديد الموقف النهائي من الشريعة الإسلامية بدليل أن حوالى ٣٢ عاماً مرت بعد الثورة ولم يتم تطبيق الشريعة الإسلامية. كذلك تجاهلت الجماعة نص البرنامج الأصلي لحزب الوفد بأن الشريعة الاسلامية هي مصدر أصيل* للتشريع وليس المصدر

---

* فرغم اعتراف فؤاد سراج الدين بأن البرنامج الأصلي لحزب الوفد ينص علي أن الشريعة الإسلامية هي مصدر «أصيل» للتشريع وعندما سئل عن ذلك قال أنه لا فرق كثير بين مصدر أصيل والمصدر الرئيسي وأنهما مرادفان فيقول «اكتب مصدر رئيسي وأساسي وأصيل كلها معني واحد وليس هناك اختلاف بينهما».

حوار مع فؤاد سراج الدين، الأحرار، عدد ٢٨٥ ، ١٩٨٤/١/٩، ص٣.

ورغم هذا الاعتراف الصريح من جانب زعيم الحزب إلا ان الشيخ صلاح أبو اسماعيل في حديثه عن هذه المسألة قال أن برنامج حزب الوفد ينص علي أن الشريعة الاسلامية هي المصدر «الوحيد» للتشريع وهو ما يتناقض مع ما ينص عليه البرنامج الأصلي للحزب.

وقد دفع ذلك د. فرج فوده في صراعه مع الشيخ صلاح أبو اسماعيل الي لفت نظر الشيخ صلاح أبو اسماعيل وإتهامه بأنه لم يقرأ البرنامج الأصلي لحزب الوفد.

د. فرج فوده، ومن الإنتماء ما قتل، جريدة الأحرار، عدد ٢٨٨ ، ١٩٨٤/١/٣٠، ص ٤.

الرئيسى، ورغم الفرق الواضح بين التعبيرين إلا ان الإخوان المسلمين قد تجاهلوا هذا الفرق.

وخلاصة القول أن جماعة الإخوان المسلمين لم تعتمد على قضية الشريعة الاسلامية فى تبرير تعاونها مع الوفد أو اختيار الوفد بالذات دون الأحزاب الأخرى بنفس درجة استخدام المبررات الأخرى. فقد اعتمدت فى تبرير «تعاونها» مع الوفد على إثارة الحدود الدنيا من الإتفاق بين الطرفين والتى لم تتعد الاتفاق على المادة الثانية من الدستور، ومن ناحية ثانية فقد ذهب تبرير اختيارها للوفد الى محاولة التقريب بين وجهات النظر. ويرجع ضعف اعتماد جماعة الإخوان على الشريعة الإسلامية فى تبرير اختيارها للوفد الى ادراك الجماعة منذ بداية التعاون أن الوفد على اختلاف معها فى مسألة الشريعة الإسلامية. وقد حرص رموز الوفد أنفسهم على إظهار قضايا الخلاف بوضوح وصراحة شديدة، وقد قبلت الجماعة التعاون معه على الأساس ومن ثم فلم يكن من الأفضل للجماعة أن تثير هذه القضية أكثر مما تفرضه ظروف «التعاون» وملابساته.

والحق أن السؤال ليس لماذا لم تعتمد الجماعة على قضية الشريعة الاسلامية فى تبرير اختيارها للوفد ولكن السؤال الحقيقى هو لماذا اختارت الجماعة الوفد بالفعل رغم وضوح الخلاف بين الطرفين فيما يتعلق بقضية الشريعة الإسلامية وادراكها لحجم هذا الخلاف؟! بمعنى آخر اذا كانت الشريعة الإسلامية هى القضية الأم بالنسبة للجماعة فلماذا لم تجعل الموقف من الشريعة الإسلامية هو معيار تحديد الصديق والعدو أو من تتعاون معه ومن لا يجب التعاون معه؟. والحق أن الاجابة على هذا السؤال توضح أو تعكس لنا أن الجماعة تتسم بدرجة عالية من المرونة والتكتيك فى الممارسة السياسية أو أنها لا تنطلق من الاعتبارات الايديولوجية والدينية دائما. وهذا ما سنوضحه فى موضع آخر.

ثانياً: المبررات التى أعلنها حزب الوفد الجديد لتسويغ تعاونه مع جماعة الإخوان

فى جزء سابق من الدراسة قد تعرضنا للمبررات المعلنة من جانب حزب الوفد لرفض فكرة التحالف مع الأحزاب السياسية الأخرى، وذلك حين تعرضنا لموقف الوفد من فكرة القائمة المشتركة التى طرحتها المعارضة. وفى هذا الجزء نعرض المبررات المعلنة من جانب حزب الوفد للتعاون مع جماعة الإخوان المسلمين. ومن خلال استقراء الكثير من الأحاديث والتصريحات والمقالات لرموز حزب الوفد وقياداته نستطيع أن نحدد تلك المبررات فى:

١- العلاقة التاريخية الطيبة بين الوفد والإخوان المسلمين

فقد اعتمد الوفد هو الآخر على فكرة العلاقة التاريخية بين الوفد والإخوان المسلمين فترة ما قبل الثورة تحديداً فى تبريره للتعاون معها، فأشار الوفد الى أن الإخوان دائماً كانوا يناصرونه فى معاركه الانتخابية، وأن وزارات الوفد طالما كافحت من أجل مناصرة قضايا جماعة الإخوان، وضرب فؤاد سراج الدين مثالاً بوزارة ١٩٤٩ الائتلافية، ووزارة الوفد سنة ١٩٥٠ والتى قام فى الأسبوع الأول من تشكيلها بالإفراج عن جميع المعتقلين من الإخوان المسلمين كما أعاد دار المركز العام لجماعة الأخوان المسلمين . وقد أشار الوفد كثيراً إلى أن علاقة التعاون بين الوفد والإخوان هذه ليست جديدة بين الطرفين ولكن التعاون قديم قدم وجودهما على الساحة السياسية(١١٩).

٢- ايمان حزب الوفد بالليبرالية والديمقراطية والوحدة الوطنية

فقد برر الوفد قبوله التعاون مع جماعة الإخوان المسلمين بالتأكيد على طبيعته باعتباره حزب ليبرالى يقبل كافة الاتجاهات والأفكار مما يجعله لا يجد ما يمنع من تعاونه مع الإخوان أو فتح أبوابه لتعاون الجماعة معه. كذلك كان إيمان الحزب

بالديمقراطية وضرورة تمثيل كافة الاتجاهات والقوى السياسية ذات الثقل فى المجتمع تفرض علية أيضا ضرورة المساهمة فى توفير قناة لجماعة الإخوان المسلمين لتعبر عن نفسها من خلالها خاصة فى ضوء حرمان الجماعة من حقها فى تكوين حزب سياسى خاص بها. وقد قال د. عبد العظيم رمضان فى هذا الشأن: «ومن الطبيعى أن الانتماءات الإيديولوجية للأحزاب المعارضة الموجودة الآن فى الساحة السياسية ترفض قبول الإخوان المسلمين تحت مظلة أى منها ولكن مظلة الوفد الديمقراطية تقبل الجميع، فهى تقبل الأقباط والمسلمين، وتقبل اليساريين والليبراليين وتقبل العمال والرأسماليين وتترك للمارسة الديمقراطية الحزبية التى يتميز بها الوفد تغليب وجهه نظر أى فريق»[١٢٠].وقال د. نعمان جمعه (سكرتير مساعد حزب الوفد فى ذلك الوقت): «أن الإخوان المسلمين مصريون ولابد أن يتمتعوا بالحقوق السياسية التى تحرمهم منها الدولة ونحن لا نتضامن مع الدولة فى حرمانهم من الحقوق السياسية...»[١٢١].

٣- تمايز جماعة الإخوان المسلمين عن بقية الجماعات الإسلامية الأخرى

فقد برر الوفد اختياره لجماعة الإخوان المسلمين للتعاون معها فى الإنتخابات بأن الإخوان المسلمين يتميزون عن بقية الجماعات الإسلامية الأخرى فى نواحى عديدة سواء من حيث الفكر أو وسائل العمل السياسى التى تتبناها، أو من حيث الاستقلال التنظيمى عنها.

فأعلن حزب الوفد على لسان فؤاد سراج الدين زعيم الحزب: «إننا نفرق بين الإخوان المسلمين وبين أعضاء الجماعات ذات الميول المتطرفة الذين يكفرون الناس بما فيهم الإخوان أنفسهم... وطبعاً لا وجه للشبه بين هؤلاء وبين الإخوان المسلمين»[١٢٢] كذلك أعلن الوفد أن جماعة الإخوان المسلمين تتميز عن بقية الجماعات الدينية الأخرى من حيث الأهداف باعتبار «أن جماعة الإخوان المسلمين مسستقلة تماماً عن الجماعات الدينية الأخرى فى المنطق وفى الأسلوب وفى الأهداف، فجماعة الإخوان المسلمين نشأت أساساً للتربية والتثيف والتقويم من أجل التمسك بالمبادىء والقيم

الإسلامية»(١٢٣).

كما أكد الوفد على أن جماعة الإحوان المسلمين لم تعد تؤمن بالعنف كوسيلة للعمل السياسى. فيقول د. عبد العظيم رمضان مبرراً تعاون الوفد مع الإخوان «إن جماعة الإخوان المسلمين بعد أن نبذت فكرة إنشاء التنظيمات السرية وفكرة الوصول إلى السلطة عن طريق العنف تمثل أكثر الجماعات الاسلامية اعتدالاً فى المجتمع المصرى» (١٢٤). بالإضافة إلى اتجاه الجماعة إلى الإيمان «بالديمقراطية وبأن تولى المناصب يكون بالإنتخاب الحر وأن التغيير يكون بالتطور عن طريق الوسائل السياسية والقانونية»(١٢٥).

وهكذا نخلص إلى أن حزب الوفد فى تبريره للتعاون مع جماعة الإخوان المسلمين قد ركز على مسألتين محددتين: الأولى: هو إيمان الحزب بالديمقراطية وضرورة تمثيل كل القوى السياسية عبر الطرق السلمية للمارسة السياسية، وأن ايمانه بخطورة ترك جماعة مثل الإخوان المسلمين تحتل مساحة كبيرة من الإهتمام دون تمثيل رسمى هو الذى دفعه إلى فتح أبوابه أمام الجماعة لدخول انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ للحصول على تمثيل سياسى فى البرلمان بدلاً من أن يؤدى حرمانها من التمثيل السياسى الرسمى الى تبنيها أو على الأقل تبنى قطاعات من أعضائها العمل السرى العنيف.والثانية: هى تركيز الوفد على أن اختياره لجماعة الإخوان المسلمين إنما يرجع الى مجموعة عوامل أيضا تتصل بالجماعة نفسها والتى تتعلق بطبيعة أهدافها وأفكارها باعتبارها جماعة تهدف إلى نشر الدعوة الإسلامية بالطرق السلمية. بالإضافة إلى التغير الذى طرأ على الجماعة وهو نبذها لفكرة العنف وتبنيها لفكرة العمل الديمقراطى السلمى. بمعنى أن الوفد قد ركز فى تبريره للتعاون مع جماعة الإخوان المسلمين على أن متغيرات قد طرأت على الجماعة جعلت من الممكن التعاون معها فى الحياة السياسية.

ومن العرض السابق لكل من المبررات المعلنة من جانب الوفد والإخوان المسلمين

نستطيع أن نخلص إلى عدد من النتائج بخصوص تلك المبررات:

أولاً: أن الوفد فى تبريره لتعاونه مع جماعة الإخوان المسلمين كان تبريره ينطوى على قدر من «المن» أو المساعدة والعون للجماعة - وقد لُوحظ ذلك خاصة من اهمال الوفد الاعتماد على ظروف قانون الانتخابات ونسبة الـ ٨٪ كمبرر للجوئه الى التعاون مع الجماعة للإستفادة من شعبيتها.

ثانيا: لُوحظ أيضاً من تبرير الوفد إهماله لقضية الشريعة الاسلامية إهمالاً واضحاً ،فلم تُثار قضية الشريعة الاسلامية من جانبه كمبرر لإختياره جماعة الإخوان للتعاون معها ولم يثر الوفد قضية الشريعة الاسلامية إلا من زاوية محاولة كسب تأييد مختلف القوى الاجتماعية بما فيها أنصار وأتباع جماعة الإخوان المسلمين.

ثالثا: نُلاحظ أنه من خلال المبررات التى قدمها كل طرف لتعاونه مع الطرف الآخر أنه كانت هناك فجوة فاصلة بين المبررات التى قدمها الطرفان. وهى تعكس وجود قدراً من عدم التكافؤ بين الطرفين. فمن ناحية كان حجم المبررات التى قدمها الإخوان أكثر من تلك التى قدمها الحزب بما يمكن أن يُشير الى شعور الجماعة بان تعاونها مع الوفد كان بمثابة أمراً غير طبيعياً أو مايمثل التناقض الذى وقعت فيه الجماعة أكثر مما شعر به الوفد من تناقض بتعاونه مع الجماعة. وكان هذا أمراً طبيعياً بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين لأن الجماعة كانت ملزمة بتبرير لجوئها إلى العمل الحزبى جنباً إلى جنب مع تبريرها لتعاونها مع الوفد دون غيره من الأحزاب الذى دافع طوال تاريخه عن العلمانية، بالاضافة إلى تاريخ الصراع السياسى بين الحزب والجماعة فى فترة ما قبل الثورة على عكس ما قيل من الجانبين عن العلاقات التاريخية الحسنة بينهما فى تلك الفترة. بينما بالنسسبة لحزب الوفد فإن تاريخه وسمعته التاريخية باعتباره حزب الوحدة الوطنية وأنه الحزب الذى تتسع مظلته الديمقراطية لكل الاتجاهات. فحضور كل هذه الأمور فى خلفيته قد قلل من إحساسه بالتناقض بتعاونه مع إحدى القوى السياسية غير المشروعة بل أن كل العوامل قد دفعته إلى تصوير علاقته بالإخوان على أنها علاقة مساعدة أو «من» من جانبه عليها.

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن المبررات التى قدمتها جماعة الإخوان المسلمين كانت تميل إلى الإجابة على سؤال لماذا لجأت جماعة الإخوان إلى التعاون مع الوفد؟ بينما كانت تميل المبررات التى قدمها حزب الوفد الجديد إلى الإجابة على سؤال لمذا قبل حزب الوفد التعاون مع جماعة الإخوان المسلمين؟ ولاشك أن الاختلاف بين هذين السؤالين واختلاف المبررات المقدمة على أساس كل منهما تعكس قدراً من عدم التكافؤ أو النديه فى العلاقة التى قامت بينها ومن ناحية أخرى تعكس قدراً من الاختلاف الذى انطوى عليه هذا التعاون منذ بدايته. وهو ما ظهر بوضوح فى إدارة الطرفين للعملية الإنتخابية ونتائجها. حيث كان الإخوان بمثابة الشريك الأصغر فى علاقة كان الوفد فيها هو المسيطر.

المبحث الثالث

الدوافع الحقيقية وراء التعاون بين الوفد والإخوان

يسعى هذا الجزء إلى الكشف عن الدوافع والأسباب الحقيقية وراء تعاون الوفد والإخوان مع ملاحظة مهمة وهى أن وجود أسباب حقيقية وراء قرار التعاون لا يعنى بحال من الأحوال عدم صحة المبررات المعلنة للتعاون سواء تلك التى قدمها الوفد أو التى قدمتها جماعة الإخوان المسلمين، فهذه المبررات لم تخلو من قدر من الصحة، إلا أن الإعتماد عليها فى فهم الدوافع الحقيقية وراء التعاون غير كافٍ. اذ أن هذه المبررات ليست سوى الأسباب أو الدوافع التى أراد الطرفان للآخرين أن يعرفوها. ومن ثم يصعب الاعتماد عليها أو النظر اليها باعتبارها الدوافع الحقيقية وراء قرار التعاون. إذ انها قد لا تخلو من تأثرها بمقتضيات الدعاية الإنتخابية والرد على الهجوم الذى قوبل به التعاون الوفدى الإخوانى، إلا أنها تظل مفيدة من جانبين. الأول فى فهم بعض أبعاد الدوافع الحقيقية وراء قرار التعاون، والثانى فى فهم تصور كل طرف لطبيعة التعاون وهو ما نتعرض له فى جزء تالٍ من الدراسة.

ومن الجدير بالذكر أن الكشف عن الدوافع الحقيقية وراء التعاون بين الوفد والإخوان لا يكون إلا من خلال قراءة وتحليل طبيعة الظروف السياسية والقانونية التى جرت فى ظلها الانتخابات، وطبيعة القوى الحزبية والسياسية التى تنافست فيها وتوازنات القوى بينها.

وفى محاولة فهم الدوافع الحقيقية وراء قرار التعاون سوف نناقش تلك الآراء التى ذهبت إلى القول بأن قرار التعاون كان قراراً «مستغرباً» أو قراراً «غير طبيعياً» بإعتبار أن طرفى التعاون لا ينتميان إلى نفس الخط الفكرى بالإضافة الى مناقشة الدوافع التى وقفت وراء قرار التعاون نفسه.

فقد ذهبت أغلب التحليلات التى تعرضت لتعاون الوفد والإخوان إلى أن عوامل الاختلاف بين الطرفين كانت تفوق عوامل الاتفاق بينهما وأن النظر إلى طبيعة الخريطة الحزبية والأيديولوجية فى تلك الفترة كان من الصعب معها التكهن بحدوث مثل هذا التعاون بين الوفد والإخوان. وتحديداً فقد ذهبت تلك التحليلات إلى أن هذا التعاون كان إنضمام «الشوام للمغاربة» أو انه بمثابة اجتماع «الأخوة الأعداء»(١٢٦)، أو «زواج مصلحة» وهى كلها أوصاف قدمتها تلك التحليلات للتعاون بين الوفد والإخوان بناء على فكرة أساسية جوهرها التناقض الفكرى والأيديولوچى بين الطرفين المعنيين. فقد ذهبت تلك التحليلات إلى أنه بالنظر الى المعايير المختلفة التى كان من المتوقع أن يستند إليها أى منهما فى تحديد حليفه لم يكن قرار التعاون متوقعاً، فبالنظر إلى تقسيم الخريطة الحزبية فى تلك الفترة على أساس الموقف من الديمقراطية والتعدد الحزبى فإن الوفد والإخوان لا يقعان فى نفس السلة، كذلك بالنظر إلى الموقع بين اليمين والوسط فإن الوفد يقع يمين الوسط بينما يقع الإخوان المسلمين فى أقصى اليمين، كما اعتمدت تلك التحليلات أيضا على الخبرة التاريخية الصراعية بين الطرفين فى فترة ما قبل الثورة لتنتهى إلى أن هذا التعاون لم يكن متوقعاً ولم يكن طبيعياً، ومن ثم لم تتردد بعض التحليلات فى التخويف من الآثار المحتملة لهذا التعاون «المشبوه»(١٢٧) على حد وصف أحد الكتاب لهذا التعاون. إلا أن أهم ما اعتمدت عليه تلك التحليلات هو معيار الموقف من الشريعة الإسلامية، باعتبارها القضية الأم بالنسبة لجماعة الإخوان

المسلمين، وقضية العلمانية باعتبارها من القضايا الرئيسية التى يجد حزب الوفد فى الدفاع عنها تاريخه وسمعته. فكيف فى الوقت الذى لا يُخفى فيه الوفد اختلافه مع جماعة الإخوان المسلمين، فى مسألة الشريعة الاسلامية ويعلن تحفظاته صراحة فى تلك القضية تقبل جماعة الإخوان المسلمين التعاون مع حزب الوفد؟. وفى نفس الوقت كيف يقبل الوفد التعاون مع جماعة تناصب فكرة اعلمانية التى نذر الحزب تاريخه للدفاع عنها العداء؟.

ولذلك فإن مناقشة تلك التحليلات ومناقشة النتائج التى انتهت إليها استناداً إلى تلك المعايير التى طرحتها فى معالجة قرار التعاون تساعدنا فى فهم الدوافع الحقيقية وراءه هذا القرار وإلى أى حد كانت تلك المعايير عاملاً أو مُدخلاً فى هذا القرار خاصة قضية الشريعة الإسلامية. فحزب الوفد لم يتردد فى الإعلان عن عدم اتفاقه مع جماعة الإخوان المسلمين فى مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية ولم يتورط الحزب طيلة فترة التعاون والدعاية الانتخابية تحديداً فى القول بأن قضية الشريعة الإسلامية ستكون هى القضية الأم للتعاون فى مجلس الشعب. فالقضية الأساسية التى أفصح الحزب عن إعطائها الأولوية فى المجلس كانت قضية الاصلاحات السياسية والديمقراطية. ومن ناحية أخرى لم يتردد الحزب منذ بداية التعاون فى ابراز محاور اختلافه مع الإخوان المسلمين بخصوص قضية الشريعة الإسلامية. فالطرفان مختلفان حول ما هو المقصود بالشريعة الاسلامية التى يجب تطبيقها هل هى القرآن فقط والسنة أم يدخل فيها الفقه والاجتهاد وهو ما عبر عنه بوضوح د. نعمان جمعة (سكرتير مساعد حزب الوفد فى ذلك الوقت)(١٢٨).

كذلك فان الطرفين كانا مختلفان حول كيفية تطبيق الشريعة الإسلامية. فهل يتم التطبيق عن طريق إحلال قوانين جديدة محل كل القوانين القائمة أم يُكتفى فقط بتنقية القوانين والتشريعات القائمة مما يخالف الشريعة الاسلامية؟. فقد أعلن حزب الوفد على لسان المرحوم د. وحيد رأفت (نائب رئيس الحزب) أن الوفد يرفض تماماً فكرة إلغاء جميع التشريعات القائمة على أساس أنها تتعارض مع التشريع الاسلامى معللاً ذلك بأن هذه التشريعات القائمة إنما وضعها رجل قانون مسلم وهو الدكتور السنهورى

وهو رجل متفقه فى الشريعة الإسلامية والدين، كما أن هذه القوانين لا يوجد فيها ما يخالف الشريعة الإسلامية إلا فى عدد محدود من المواد[١٢٩]. وفى مقابل إعطاء الإخوان لقضية الشريعة الإسلامية أهمية خاصة فإن حزب الوفد كان يركز على قضايا أخرى وبالذات تلك المتعلقة بالإصلاح السياسى. فقد أعلن فؤاد سراج الدين صراحة أن تعديل الدستور هو المهمة الأولى أمام نواب مجلس الشعب[١٣٠]، والأكثر دلالة من ذلك أن الهيئة البرلمانية لحزب الوفد بعد النجاح مباشرة فى الإنتخابات قد أعدت ستة مشروعات قوانين لم يتعلق أى منهما بقضية الشريعة الإسلامية وتركزت كلها حول الإصلاح السياسى(*).

ولكن يبقى الخلاف الأهم بين الوفد والإخوان حول مسألة الشريعة الإسلامية هو ذلك المتعلق بالفوائد والحدود، فلم يتردد حزب الوفد فى التأكيد على أن تطبيق الحدود مسألة غير منطقية فى هذا العصر. وقال د. وحيد رأفت فى هذا الشأن: «هل من المنطق بعد ١٤٠٠ سنة من الإسلام أن تُقطع فى مصر يد السارق؟!»[١٣١]. كذلك فيما يتعلق بالموقف من فوائد البنوك بينما ينظر إليها الإخوان باعتبارها رباً أخذ الوفد بوجهة النظر التى تفسرها باعتبارها فوائد مشروعة تعوض صاحب المال عن عوائد استخدام هذا المال. فيقول د. وحيد رأفت «ومع خلافى فى الرأى حول الفوائد لأن هناك

---

* المشروعات الستة هى:

١ – مشروع قانون إلغاء القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ المعروف بقانون العيب نظراً لما ينطوى عليه من تداخل فى الاختصاصات بين المدعى الاشتراكى والقضاء العادى.

٢ – مشروع قانون بتعديل قانون الأحزاب السياسية لإلغاء القيود الواردة فيه. وأن تكون الجهة التى تبت فى طلبات انشاء الاحزاب الجديدة جهة محايدة.

٣ – مشروع قانون لإلغاء العزل السياسى وهو القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ الخاص بحماية الجبهة الداخلية.

٤ – مشروع قانون لإنهاء حالة الطوارئ.

٥ – مشروع قانون خاص بالصحافة يهدف الى إلغاء سيطرة الحكومة على الصحف القومية.

٦ – مشروع قانون لإلغاء نظام الانتخابات بالقائمة.

انظر . جريدة الوفد، عدد ١٧، ١٩٨٤/٧/٥، ص ٢.

من يفسرها بعقلية الإسلام الأولى وهناك من يفسرها بعقلية متفتحة ويقول أن الفوائد التى يأخذها الناس مقابل الإيداع لأموالهم فى البنوك ليست رباً كما يدعى البعض بل هى فى نظر الكثير من المثقفين فوائد مشروعة»(١٣٢).

ومن ناحية أخرى فإنه فى الوقت الذى ركز فيه حزب الوفد على العلمانية باعتبارها الأساس الذى يمكن أن تقوم عليه الوحدة الوطنية والتلاحم بين عنصرى الأمة دون توتر أو حساسية، وهى القضية التى ارتبطت بتعبير الوفد عن مخاوفه من أن يؤدى تطبيق الشريعة الإسلامية على النحو الذى يسعى إليه الإخوان المسلمين إلى شكل من أشكال الحكومات الدينية والتى تعد أخطر تهديد للوحدة الوطنية فى نظر الوفد. فقد ركز الإخوان المسلمين على قضية الشريعة الإسلامية وتطبيقها باعتبارها الضمانة لتحقيق الإستقرار والتلاحم الوطنى بين عنصرى الأمة باعتبار أن الشريعة الإسلامية تحافظ على حقوق المواطن سواء كان مسلماً أو قبطياً.

وفى ضوء هذا التناقض الظاهر بين الطرفين سواء فيما يتعلق بالموقف من الديمقراطية والتعدد الحزبى أو العلاقة الصراعية القديمة أو فيما يتعلق على وجه الخصوص بالموقف من قضية الشريعة الإسلامية فالسؤال المهم هو كيف حدث التعاون أو ما هو تفسير قرار التعاون؟. وعموما يمكن فك هذا التناقض الذى لا يعدو أن يكون تناقضاً ظاهرياً بين طرفى التعاون أو بالأحرى يمكننا فهم وتفسير قرار التعاون فى ضوء عدد من الاعتبارات أهمها ما يلى:

١ - موقع قضية الشريعة الإسلامية لدى جماعة الإخوان المسلمين وأهميتها النسبية فى قرار التعاون.

فهل كانت قضية الشريعة الإسلامية بحق هى المعيار الأول أو الوحيد لدى جماعة الإخوان المسلمين فى تحديد من تتعاون معه ومن لا يجوز التعاون معه. أو هل كان الموقف من الشريعة الإسلامية هو المعيار الوحيد فى تحديد تكتيكات الجماعة وتحديد مواقفها من القوى السياسية المختلفة؟. فرغم أن قضية الشريعة الإسلامية هى القضية الأم بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين وأن تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة المجتمع

الإسلامى هما الهدفان الاستراتيجيان للجماعة إلا أنه يكون من المفيد لفهم ممارسات الجماعة التمييز بين أهداف استراتيجية للجماعة وأخرى تكتيكية. فالأخيرة تخدم على الأولى، ولا تتردد الجماعة فى اتباع أى من الوسائل والأهداف التكتيكية لخدمة الأهداف الاستراتيجية مادامت لا تخالف تلك التكتيكات نصوصاً شرعية.(١٣٣)

وهذا ما يفسر لنا كيف أقدمت الجماعة على التعاون مع حزب سياسى ليست الشريعة الإسلامية هى قضيته المحورية. فالإخوان المسلمون لم يكن ينتظروا من تعاونهم مع الوفد أن يتحول الحزب إلى مُناصر على طول الخط لقضية الشريعة الإسلامية أو أن يُغير من برنامجه لتصبح الشريعة الإسلامية هى هدفه الأول والأخير، إذ أن الجماعة كانت من النضج فى الممارسة والعمل السياسى إلى الحد الذى جعلها تفرق بين الحزب السياسى والجماعة الدينية. الأول باعتباره تنظيم سياسى يسعى إلى السلطة السياسية والحكم، وتظل القضية الشريعة الاسلامية هى أحد القضايا التى يهتم بها الحزب، والثانية باعتبارها جماعة دينية قامت فى الأصل بهدف إقامة المجتمع المسلم وتطبيق الشريعة الإسلامية وتدور كل ممارساتها حول هذا الهدف المحدد(١٣٤). ومن ثم فإن الجماعة كان من المنطقى أن تقبل تعاونها مع حزب سياسى ليست الشريعة الإسلامية هى قضيته الأولى أو على أقصى تقدير يختلف معها بخصوص هذه القضية.

وبعبارة أخرى فإن الجماعة لم تكن تطمح من وراء الوفد سوى تحقيق الهدف التكتيكى المحدد وهو أن يوفر لها قناة للوصول إلى مجلس الشعب باعتباره المنبر الذى يمكن أن تطرح من خلاله مطالبها بتطبيق الشريعة الإسلامية. وكان من المنطقى أن تكتفى الجماعة من الحزب بأن يتفق معها على التسليم بنص المادة الثانية من الدستور بما لا يقود إلى معارضة الحزب للجماعة داخل المجلس إذا ما أثارت قضية تطبيق الشريعة الإسلامية. وهكذا اكتفت الجماعة بوجود حد أدنى من الأرضية المشتركة بين الجانبين فى مسألة تطبيق الشريعة الاسلامية. ولعل ما يعكس هذا التصور لدى الجماعة هو استنكار التلمسانى – المرشد العام للجماعة آنذاك – لقيام الشيخ صلاح

أبو إسماعيل بتجميد عضويته فى الحزب بسبب تجاهل الوفد لقضية الشريعة الإسلامية فى مجلس الشعب وإعلان الوفد صراحة أن الشيخ صلاح أبو اسماعيل فى حديثه بالمجلس عن الشريعة الإسلامية لا يمثل إلا نفسه ولا يعبر عن الهيئة البرلمانية لحزب الوفد بالمجلس وقال التلمسانى: «أن كون الوفد يؤجل عرض قضية تطبيق الشريعة الإسلامية فهى مسألة ترجع إلى الوقت فى تقديرهم»(١٣٥). بمعنى آخر فان التلمسانى لم ير غضاضة فى أن يطرح الوفد القضية فى الوقت الذى يراه مناسباً.

وخلاصة القول: إن جماعة الإخوان المسلمين قد ميزت بوضوح أو أدركت أن هناك فروقاً بين الحزب السياسى والجماعة الدينية وهذه الفروق كان لابد أن تنعكس على أولوية قضية تطبيق الشريعة الإسلامية بين أهداف كل منهما. ومن ناحية أخرى كان تمييز الجماعة بين الأهداف الاستراتيجية والأهداف التكتيكية يجعلها لا تجد غضاضة فى التعاون مع حزب سياسى ليست الشريعة الإسلامية هى قضيته الأولى ومن ثم يكفيها إتفاق الحزب معها من حيث المبدأ على أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، ولعل خبرة التعاون داخل مجلس الشعب تُلقى لنا الضوء على هذه القضية بما يدعم هذا التحليل.

٣ - تطور أفكار كل من الوفد والإخوان

فقد لا يكون من المناسب الحكم على هذا التعاون كما لو كان تعاوناً فى الأربعينات، فليس من المنطقى أن نحلله فى ضوء أفكار وممارسات طرفيه فى فترة سبقت التعاون بحوإلى أربعة عقود. بمعنى آخر فإن مجموعة من التطورات الهامة قد حدثت فى مواقف وأفكار طرفى التعاون - الوفد والإخوان - قد جعلت من الممكن تلاقيهما على أهداف محددة بحيث يكون الاعتداد إلى العلاقة الصراعية القديمة بين الطرفين أو أفكار وايديولوجيات كل منهما فى فترة سبقت التعاون بأكثر من ثلاثة عقود اعتداداً غير دقيق. فقد شهدت أفكار وأيديولوجيات الطرفين مجموعة من التطورات الهامة جعلت من الممكن تلاقيهما دون حساسية عالية.

ويمكن أن نرصد أهم هذه التغيرات أو التطورات التى طرأت على فكر وممارسة

جماعة الإخوان المسلمين فى إنفتاح جماعة الإخوان على القوى السياسية الأخرى (قبول الآخر). وكان هذا هو أهم تطور لدى جماعة الإخوان المسلمين. فأكدت جماعة الإخوان مراراً على أنها لا تحتكر لا الحديث باسم الإسلام ولا حتى الحق المطلق على طول الخط(١٣٦). بحيث أصبحت جماعة الإخوان المسلمين تقبل التعايش مع الأفكار الأخرى مثل فكرة التعدد الحزبى والديمقراطية والإنتقال السلمى للسلطة... الخ وما يعكس هذا التطور فى حياة الجماعة هو حرصها على مشاركة القوى السياسية والحزبية فى أعمال المعارضة من أجل إدخال الاصلاحات السياسية على النظام السياسى، وقد شارك التلمسانى نفسه فى أعمال المؤتمر الثالث للحريات الذى عُقد فى مقر حزب التجمع، وكانت مشاركته ذات ذا دلالة هامة بالنسبة لتطور موقف جماعة الإخوان المسلمين من الشيوعيين والناصريين والذى كان يقوم على رفض أى صورة من صور التعاون معهم، كما فتحت جريدة الأهالى صفحاتها لنشر أحاديث لزعماء ورموز الجماعة لأول مرة(١٣٧).

والأهم من ذلك أن الجماعة استطاعت أن تقبل أفكاراً مثل العلمانية مادامت تقتضى مصلحتها ذلك عن طريق تبنى فهماً معيناً للعلمانية يقوم على التركيز على أن العلمانية وإن كانت تعنى فصل الدين عن الدولة إلا أنها لا تعنى تدخل الدولة فى معتقدات الناس أو ممارستهم لشعائردينهم(١٣٨). وهكذا نستطيع القول بأن إخوان الثمانينيات ليسوا هم إخوان الأربعينيات وأن مواقف وأفكار الإخوان قد شهدت مجموعة من التطورات الهامة أهمها: قبول الإنفتاح على القوى السياسية الأخرى وقبول التعاون معها لتحقيق أهداف محددة وليس الاندماج الفكرى، وقبول التعايش مع أفكار كانت الجماعة ترفضها مثل العلمانية والتعدد الحزبى والديمقراطية... الخ. بالإضافة إلى تمييز الجماعة بوضوح بين التعاون مع أحد القوى السياسية وبين إندماج الأفكار. فقد ميَّز التلمسانى بوضوح فى أحد أحاديثه بين هذين الأمرين. عندما قال: «... إن المجتمعات المتباينة الاتجاهات يلتقى أفرادها مع البعض فى المعاملات والأسفار والاحتفالات دون أن يُقال أن أحداً تخلى عن فكره أو عقيدته، كل ما فى الأمر أننى أشعر أننى لست مستكملاً لكل حريتى فكل من يدعوننى لبحث استكمال هذه

الحرية بادرت بإجابة هذا النداء وجلست معه على مائدة أو على الأرض أو فى طائرة لبحث هذا الأمر فقط دون زيادة. فلن اتحدث معه فى فكرى ولن يتحدث معى فى عقيدتى...»(١٣٩).

وهكذا يعكس حديث التلمسانى بوضوح تمييزه بين التعاون مع أى قوة سياسية أو جماعة والإندماج الفكرى معها. ومن ثم أصبح من الممكن لدى جماعة الإخوان أن تلتقى مع حزب سياسى أو جماعة سياسية ما لتحقيق هدف محدد دون أن يمتد ذلك إلى مناقشة أفكار وأيديولوجيات كل منهما أو وضعها موضع النقاش والجدل. هذا بالإضافة إلى الثوابت الفكرية لدى الجماعة المتمثلة فى الإيمان بالتدرج فى تحقيق أهدافها سواء فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية أو غيره من الأهداف. وكل هذا يفسر لنا كيف ساهمت تلك التطورات فى قبول الجماعة التعاون مع الوفد أو قبول الوفد التعاون معها.

ولم تقتصر تلك التطورات على جماعة الإخوان المسلمين ولكنها امتدت ايضاً إلى حزب الوفد نفسه. وقد تمثل أهم تطور تعرض له الحزب فى نمو تيار دينى إسلامى داخله، وقد بدأ هذا التيار ترسيخ جذوره بإنضمام الشيخ صلاح أبو اسماعيل إلى الحزب فى ١٩٧٨ والشيخ عبدالغفار عزيز، وبصرف النظر عن الأسباب التى دفعت حزب الوفد إلى فتح أبوابه أمام هذا التيار الدينى أو تلك الأسباب التى أدت إلى نمو هذا التيار الدينى داخل الحزب إلا أن المهم هو أن وجود هذا التيار الدينى داخل الحزب ونموه قد ساهم فى خلق استعدادات لدى الحزب لقبول التعاون مع قوى دينية وإسلامية كالإخوان فيما بعد.

ولعل ما يعكس هذا التطور الهام فى بنية واتجاهات حزب الوفد هو عدم تردد الحزب فى تبنى فهماً «للعلمانية» هو الآخر لا يعنى دائماً الفصل بين الدين والدولة والذى مثل أهم تطور فى فكر حزب الوفد، فقد ميز زعيم الحزب فؤاد سراج الدين بين أربعة أنواع من الأنظمة السياسية أو الحكومات: «الأول هو الحكومة اللادينية التى تنكر الأديان جميعاً والثانى النظام الدينى البحت الذى يسيطر فيه رجال الدين على

الدولة كما هو حادث فى إيران تحت حكم الخومينى، والثالث النظام العلمانى الذى ينادى بفصل الدين عن الدولة والوفد يستبعد هذه الصور الثلاث ويبقى النظام الرابع الذى لا يفصل الدين عن الدولة وهو النظام المتبع فى مصر وهذا ما يؤمن به الوفد»(١٤٠). ويمكن أن نحدد عدداً من المؤشرات على وضوح هذا التيار الدينى داخل الوفد بالإضافة إلى تحديده لمفهوم العلمانية بالمعنى السابق. ومن أهم هذه المؤشرات: اتجاه الحزب إلى إعطاء قضية الشريعة الإسلامية قدراً من الاهتمام أكبر مما كان عليه الموقف من قبل، فحتى الإعلان عن عودة الحزب إلى الحياة السياسية فى ١٩٨٣ ظل موقفه من الشريعة الإسلامية كما نص عليه برنامج الحزب من أن الشريعة الإسلامية هى مصدر أصيل للتشريع، ولم تحتل الشريعة الإسلامية من البرنامج أكثر من سطرين فى أواخر الجزء الخاص بالحريات السياسية.(١٤١) إلا أنه مع عودة الحزب إلى الحياة السياسية فى ١٩٨٣ تعدل موقفه من الشريعة الإسلامية وأعطاها قدراً أكبر من الاهتمام، فرغم الإحتفاظ بنص البرنامج الأصلى حتى تاريخ عودته إلى الحياة السياسية أصدر الحزب بياناً هاماً مارس ١٩٨٤ أكد فيه على أهمية الشريعة الإسلامية فى المجتمع ودور الدين بصفة عامة فى الحياة، كما أعاد صياغة موقفه فى قضية علاقة الدين بالدولة.(١٤٢)

وثمة مؤشر آخر يدل على أهمية هذا التيار الدينى وتأثيره على البنية الفكرية للحزب، وهو موقف الحزب من مجموعة الوفديين الذين أعلنوا اختلافهم مع الحزب على أثر المواقف الجديدة التى تبناها من العلمانية والشريعة الاسلامية وإعلانهم استقالاتهم من الحزب. فقد كان واضحاً أن حزب الوفد على استعداد للتضحية بمجموعة من كوادره مقابل التمسك بهذا التيار الدينى فى الحزب. فمع إعلان الحزب لبيان مارس ١٩٨٤ وحديث فؤاد سراج الدين بشأن العلمانية أعلن عدد من الوفديين اختلافهم مع الحزب بشأن هذا التطور الجديد وقدموا استقالاتهم من الحزب. وكان أهم هؤلاء الوفديين د. محمد أنيس، د. لويس عوض، كمال خالد (سكرتير عام الوفد بدمياط والمحامى الخاص لسراج الدين)، أحمد الخواجة (نقيب المحامين)... الخ. بالإضافة إلى

د. فرج فودة والذى كان يعتبر نفسه من منظرى الحزبرغم حداثة انفامه إليه. وقد أعلن فؤاد سراج الدين صراحة أن د. فرج فودة فيما يتعلق بحديثه عن العلمانية والصراع الدينى المحتمل بسبب نمو التيار الدينى بالحزب لا يعبر إلا عن نفسه (١٤٣)، بما يشير إلى تمسك الحزب بالتيار الدينى مقابل استعداده للتضحية ببعض كوادره.

وخلاصة القول إذن أن قدراً من التطور قد دخل على البنية الفكرية للحزب مع نمو هذا التيار الدينى داخله بحيث أصبح الحزب على استعداد لقبول أفكار معينة أو إعادة صياغة بعض أفكاره ومواقفه فيما يتعلق بالدين والعلمانية، كما أصبح على استعداد لقبول التعاون مع قوى دينية كالإخوان، ومن ناحية أخرى أصبحت القوى الدينية هى الأخرى على استعداد لقبول التعاون مع الوفد.

وبالاضافة إلى ما سبق فإنه إذا كانت السمة الأساسية لعلاقة الوفد بالإخوان فترة ما قبل الثورة هى الصراع، فإن أهم ما يميز حزب الوفد فى فترة الثمانينات والتى ارتبطت بعودته للحياة السياسية بعد القرار القضائى الذى حصل عليه الحزب هو إدراكه أن الظروف السياسية والاجتماعية قد تغيرت عن فترة الأربعينات. ويعكس هذا الإدراك من جانب الحزب ما عبر عنه رئيس الحزب فؤاد سراج الدين فى أول تصريحاته بعد عودة الحزب إلى الحياة السياسية حين ذكر بأن «هناك تغيرات طرأت على الساحة السياسية خلال السنوات الخمس الماضية تقتضى ضرورة إدخال تعديلات على برنامج حزب الوفد الجديد»(١٤٤). وكانت أهم هذه التطورات أو التغيرات التى أدركها الحزب أن الظروف السياسية والنظام السياسى لم يعد يحتمل فكرة الصراعات الأيديولوجية الحادة مثل تلك التى شهدتها فى فترة ما قبل الثورة. وعلى هذا الأساس فقد أكد زعيم الحزب بأنه لم يعد من المتصور دخول الوفد فى صراعات أيديولوجية مع الإخوان أو إعادة نمط العلاقة الصراعية القديمة إلى الوجود مرة أخرى، وقد حسم هذه المسألة بعد عودة الحزب مباشرة بقوله: «الوفد لن تكون فى يوم من الأيام حرب خفية أو علنية ظاهرة أو مستترة بينه وبين الإخوان المسلمين أو بينه وبين أى اتجاه دينى إطلاقاً»(١٤٥). وهكذا فإن تغيراً ما فى البنية الفكرية قد طرأ على حزب الوفد جعله أكثر استعداداً لقبول فكرة التعاون مع قوى دينية كان يناصبها العداء قبل الثورة بحيث أنه

عاد إلى الحياة السياسية فى بداية الثمانينات وهو حريص على عدم إعادة هذه العلاقة الصراعية مرة أخرى لإدراكه بحدوث تغيرات على الساحة السياسية والاجتماعية تجعل من الصعب قبول تكرار هذه الصراعات مرة أخرى. كما أن قبول الحزب التعاون مع الإخوان كان من شأنه أن يؤكد لكافة القوى والفئات الإجتماعية المختلفة تخلى الوفد عن هذه الصراعات الأيديولوجية السابقة التى ارتبطت بتاريخه قبل الثورة.

٣ - قضية الإصلاح السياسى و مستقبل دور الإخوان فى الحياة السياسية :

فإذا كنا قد تناولنا فيما سبق الاجابة على سؤال لماذا لم تجد جماعة الإخوان المسلمين غضاضة فى التعاون مع حزب الوفد فى الوقت الذى لم يتردد فيه الحزب فى إظهار اختلافه مع الجماعة بخصوص قضية الشريعة الإسلامية، إلا أن السؤال الآخر المهم هو لماذا لم تقرر الجماعة التعاون مع أحزاب أخرى أعطت لقضية الشريعة الإسلامية اهتماماً أكبر ومساحة أوسع على برامجها الحزبية والإنتخابية مثل حزب الأحرار وحزب العمل وحزب الأمة واللذين أعلنوا صراحة استعدادهم لتبنى هذه القضية فى مجلس الشعب، بل أن هذه الأحزاب كان استعدادها لتقديم تسهيلات وتنازلات لجماعة الإخوان المسلمين أكبر من تلك التى قدمها لها حزب الوفد.. والإجابة على هذا السؤال تتمثل فى أن جماعة الإخوان المسلمين لم تكن تهدف من التعاون فقط السعى لتطبيق الشريعة الإسلامية ولكن كانت هناك أهداف أخرى بالطبع كان أهمها العمل على إدخال تعديلات سياسية أو اصلاحات سياسية على النظام السياسى بما يخدم مستقبل ووضع الجماعة أو موقفها فى علاقتها بالنظام السياسى، خاصة تلك الإصلاحات المتعلقة بإلغاء قانون الطوارىء وغيره من القوانين الاستثنائية، وإلغاء القيود على حرية تكوين الأحزاب السياسية. ومن ثم كان من الطبيعى أن تتعاون الجماعة لتحقيق هذه الأهداف مع أكبر الأحزاب السياسية وأكثرها ثقلاً فى النظام السياسى، ومن ثم فإننا نستطيع تفسير لماذا اختار الإخوان حزب الوفد بالذات. فهو الحزب المعارض الكبير ذو الثقل التاريخى والشعبى الذى يستطيع أن يلعب دور المعارضة الأساسية فى مجلس الشعب، بالإضافة إلى أن قضايا الإصلاح السياسى كانت فى أولوياته. وهكذا فإن الجماعة بتعاونها مع أكبر أحزاب المعارضة تستطيع

إحراز تقدم على مستوى تحسين وضعها فى إطار النظام السياسى. أضف إلى ذلك أن مشاركة الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ كانت بمثابة أول مشاركة فعلية لها فى الحياة السياسية بعد أن عادت الجماعة لمارسة نشاطها منذ مطلع السبعينيات. ومن ثم كان حرص الجماعة إلى خوض الانتخابات بالتنسيق مع الوفد باعتباره أكبر حزب معارض وذلك لضمان الحصول على تمثيل فى البرلمان حتى لا تظهر الجماعة بمظهر الذى فشل فى أول اختبار سياسى. فضلاً عن أن مشاركتها كانت تتضمن نوعاً من «جس نبض» موقف النظام إزاء وجودها على الساحة السياسية ومشاركتها فى العمل السياسى ومن هنا فضلت التنسيق مع حزب كبير كان هو الآخر حريصاً على أن يثبت وجوده على الساحة السياسية التى عاد إليها بعد غياب طويل. وبالتالى فضل التعاون مع الإخوان بقصد الإستفادة من شعبية الجماعة، وذلك حتى لا يظهر بمظهر الضعيف فى أول مشاركة سياسية له.

٤ - ظروف عودة حزب الوفد الجديد :

بالإضافة إلى مجموعة العوامل السابقة والخاصة بالإعتبارات الفكرية والأيديولوجية وراء ظهور تعاون الوفد وجماعة الإخوان المسلمين كانت هناك مجموعة أخرى من العوامل المتعلقة بظروف عودة حزب الوفد الجديد فى أواخر عام ١٩٨٢ والتى كان لها أثرها المباشر على اتخاذ حزب الوفد الجديد قرار التعاون مع جماعة سياسية مثل الإخوان المسلمين. يمكن أن نوجز هذه العوامل فيما يلى :

١ - قصر الفترة الزمنية ما بين عودة حزب الوفد الجديد فى أواخر عام ١٩٨٢ وإجراء إنتخابات مجلس الشعب فى مايو عام ١٩٨٤. فقصر هذه الفترة مثّل ضغطاً على قيادة الحزب، ففى خلال هذه الفترة المحدودة كان على الحزب إعادة بناء هياكله وتنظيماته أو على الأقل تجديدها، وأن يُعيد شعاراته إلى الساحة السياسية بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر فى برنامجه القديم الذى وضع فى ١٩٧٧، خاصة فى ضوء التغيرات الكبيرة على الساحة السياسية الاجتماعية(١٤٦). وفى ضوء صعوبة إنجاز هذه المهام المطلوبة والتى كان على الحزب النظر فيها قبل

الإنتخابات لم يكن أمامه إلا البحث عن أقصر الطرق للوصول إلى نتائج مُرضية فى تلك الإنتخابات ومن ثم كان التعاون مع جماعة الإخوان المسلمين بمثابة البديل الأفضل للخروج من هذا المأزق بما توفره الجماعة من مؤيدين، ومرشحين، أو بمعنى آخر كانت جماعة الإخوان المسلمين بمثابة تعويض للحزب عن ضعف قدراته الشعبية والتنظيمية فى تلك الفترة بما لديها من قدرات وإمكانات على الإنتشار على المستوى القومى والمحلى.

٢ - كذلك من العوامل التى لعبت دورها فى قرار الوفد بالتعاون مع جماعة سياسية كالإخوان المسلمين هو تورط الحزب بالإعلان عن دخوله الإنتخابات على مستوى جميع الدوائر الإنتخابية فور عودته للحياة السياسية. ورغم أن هذا الإعلان من جانب رئيس الحزب كان بمثابة نوع من المناورة الحزبية إلا أنه مع مجىء الإنتخابات بالفعل ظهرت صعوبة تنفيذه(١٤٧). ومن ثم يمكن النظر إلى اقدام الوفد على التعاون مع جماعة الإخوان المسلمين على أنه كان نوعاً من الخروج من مأزق تلك المراهنة بما توفره الجماعة من كوادر ومرشحين يمكن النزول بها فى الانتخابات وملء القوائم الإنتخابية للحزب بها ولو على الأقل القوائم الإحتياطية.
إلا أنه يجدر التأكيد على محدودية هذا العامل فى تفسير قرار الوفد بالتعاون مع جماعة الإخوان المسلمين فى ضوء محدودية عدد مرشحى جماعة الإخوان على قوائم الوفد (الأصلية) حيث لم يتعدوا سبعة عشر مرشحاً فقط (١٧ مرشح إخوانى) ومن ثم فإن الاعتماد على جماعة الإخوان المسلمين فى ملء القوائم الانتخابية كان اعتماداً ضعيفاً ومحدوداً بالمقارنة بالإعتماد عليها فى كسب تأييد أنصارها.

٣ - أيضاً كان من العوامل ذات الصلة بحزب الوفد الجديد والتى لعبت دوراً فى قرار تعاونه مع جماعة الإخوان المسلمين هو عودة الحزب بمجموعة من الصراعات الداخلية. فهناك جناح الحرس القديم فى مقابل الجناح الدينى، والجناح المؤيد لقيادة سراج الدين للحزب فى مقابل الجناح المؤيد لسعد فخرى عبدالنور(١٤٨). فوجود هذه الصراعات وتعددها وتعدد انماطها كان بمثابة عامل ضغط على قيادة

الحزب بضرورة اتباع أقصر الطرق للوصول إلى أحسن النتائج. هذا بالإضافة إلى مجموعة العوامل المتعلقة بقانون الانتخابات والتى دفعت كل من الوفد والإخوان المسلمين إلى اتخاذ قرار التنسيق فيما بينهما. والتى عرضت لها الدراسة فى جزء سابق.

وخلاصة القول: إنه بالرغم من كل التبريرات التى طرحها الوفد الجديد والإخوان المسلمون لتبرير التعاون فيما بينهما فى الانتخابات، فإنه كانت هناك حسابات سياسية برجماتية خاصة بكل طرف من وراء التعاون، وبخاصة فيما يتعلق بحرص كل منهما على تثبيت وجوده على الساحة السياسية المصرية فى أول مشاركة فعلية لهما فى الحياة السياسية.

ومن هنا إختار الإخوان التعاون مع الوفد باعتبار أن فرصته لتخطى شرط الـ ٨٪ أكبر بكثير من غيره من الأحزاب الأخرى، والتى هى أحزاب هشة وضعيفة، بينما قبل الوفد التعاون مع الإخوان ليضمن تجاوز شرط الـ ٨٪. ومن هنا فإن ما حدث بينهما هو مجرد تنسيق انتخابى ليس إلا حكمته بالأساس اعتبارات برجماتية حاول فى إطارها كل طرف أن يقلل من شأن الاختلافات الفكرية والسياسية بينهما. وقد انعكس ذلك على رؤية كل طرف لطبيعة التحالف. وهو ما تتعرض له الدراسة فى الفصل التالى.

الفصل الثالث

طبيعة التعاون بين الوفد والإخوان ومواقف القوى السياسية الأخرى منه

إذا كان الفصل السابق قد تناول التعاون بين الوفد والإخوان من حيث مقدماته ومبرراته المعلنة ودوافعه الحقيقية، فإن هذا الفصل يحلل من خلال مبحثين طبيعة التعاون بين الطرفين من زاوية رؤية كل منهما وتصوره لحدود هذا التعاون ومداه ومستقبله فضلاً عن رصد وتحليل مواقف الحكومة والقوى السياسية الأخرى من التعاون الوفدى – الإخوانى.

المبحث الأول

طبيعة التعاون بين الوفد والإخوان

وفى هذا الجزء نهتم بالاجابة على سؤال محدد وهو هل كان هذا التعاون تعاوناً استراتيجياً أم كان فقط تعاوناً تكتيكياً ارتبط فى نشأته وانتهائه بهدف محدد نشأ من أجله وانتهى بتحققه؟. فقد أثار ظهور هذا التعاون أسئلة وجدالاً حول طبيعته، فقد نظر البعض إلى التعاون على أنه نوعاً من الاندماج أو الإحتواء من جانب أحد طرفيه للآخر والبعض الآخر نظر إليه على انه تعاون على مستوى الندية بين طرفين متساويين، بينما ركز اتجاه ثالث على أن هذا التعاون لا يتعدى كونه تكتيكاً انتخابياً ارتبط بظروف الانتخابات. إلا أن هذه الآراء والتحليلات المختلفة قد شابها قدر كبير من محاولة الهجوم على التعاون الوفدى – الإخوانى أكثر منها محاولة لتحليل هذه التجربة على أسس ومعايير موضوعية.

وسوف نحاول الكشف عن طبيعة هذا التعاون من خلال عدد من المعايير أو الضوابط التى يمكن أن تساعدنا فى هذا الشأن ذلك على النحو التالى:

أ - نظرة كل من الوفد والإخوان لطبيعة العلاقة القائمة بينهما

فأهم ما يلاحظ أن كل من الإخوان المسلمين والوفد لم يستخدما مسمى «التحالف» لوصف تلك العلاقة القائمة بينهما كذلك لم يستخدم أى منهما لفظ «الاندماج». فقد لوُحظ استخدام الإخوان المسلمين تعبير «التعاون الوفدى الإخوانى» لوصف علاقتهم بالوفد.(١٤٩)

وتعبير «التعاون» يعكس دلالة مهمة فيما يتعلق بتصور الإخوان المسلمين لطبيعة العلاقة الوفدية - الإخوانية يذهب بها بعيداً عن أى احتمالات للتقارب الفكرى أو الاندماج بل انه يذهب بهذه العلاقة بعيداً عن مضمون «التحالف» بمعناه الدقيق سواء كان تحالفاً برلمانياً، أو حزبياً فالتعاون قد لا يتعدى مجرد التنسيق لتحقيق أهداف محددة.

أما من جانب الوفد فإن رموزه مثل (سراج الدين رئيس الحزب، ووحيد رأفت نائب رئيس الحرب، د. نعمان جمعة) السكرتير المساعد للحزب آنذاك لم يستخدموا اى من وصف الإئتلاف أو التحالف بل أنهم استخدموا تعبيرات قد تكون أكثر فتوراً من الوصف الذى استخدمه الإخوان، فقد استخدم رئيس الحزب فؤاد سراج الدين تعبير «التعاطف» لوصف علاقة الوفد بالإخوان المسلمين، والحديث عن تلك العلاقة باعتبارها كأحد علاقات التعاطف المتبادلة بين الوفد والقوى السياسية الأخرى بما فيها الاقباط(١٥٠) بينما استخدم د. نعمان جمعة وصف التعاون إذ قال: «والوفد لا يقتضى التعاون مع الإخوان المسلمين إلا الإيمان بالديمقراطية... الخ»(١٥١) كذلك استخدام ابراهيم فرج وصف «التضامن» لوصف تلك العلاقة فيقول: «... وان الوفد الذى كان يمثل الوحدة الوطنية قد انتهى إلى أن يتضامن مع الاخوان المسلمين... الخ»(١٥٢)

وهكذا كان واضحاً أن أياً من الوفد أو الاخوان المسلمون لم يستخدم مسمى التحالف أو الائتلاف لوصف علاقة الوفد بالإخوان فى تلك الفترة وهو ما يعكس دلالة هامة بخصوص طبيعة هذه العلاقة ومدى مشروعية إطلاق تعبير التحالف لتوصيفها.

٣ - المبررات التى دفع بها طرفا التعاون :

إن المبررات التى ساقها كل من الوفد والإخوان تُلقى قدراً من الضوء على طبيعة العلاقة بينهما . فكما سبق من استعراض تلك المبررات نلاحظ أنها تركزت غالبا على العلاقة التاريخية بين الطرفين، فبينما ركز الإخوان مباشرة على ظروف البيئة الدستورية والواقع القانونى فقد ركز الوفد على مسئوليته كحزب يؤمن بالديمقراطية وضرورة تمثيل كل القوى السياسية.. وهكذا لم يكن لمسألة التقارب الفكرى أو الإيديولوجى دور فى عملية تبرير التعاون بل أن كلا الطرفين قد ركز على إظهار أو إبراز مساحة الاختلاف - غير البسيطة - بينهما خاصة فيما يتعلق بالموقف من قضيتى الشريعة الاسلامية والعلمانية وهما القضيتين الفكريتين المحوريتين لدى طرفى التعاون، فلم يتردد الوفد من جانبه فى إظهار خلافه مع الاخوان حول مسألة الشريعة الإسلامية، ولم تخف جماعة الإخوان هى الأخرى رفضها لفكرة العلمانية وفق مفهوم أو تصور معين لها واكتفى الطرفان بالتركيز على الحد الأدنى من الاتفاق بينهما فيما يتعلق بهاتين القضيتين (أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، وأن العلمانية لا تعنى الإلحاد) مع احتفاظ كل منهما بموقفه من القضيتين. وهكذا يُلاحظ من عملية التبرير أنها كانت تنطوى على اجتهاد من أجل خلق مساحة مشتركة بين الطرفين ليس فيما يتعلق بالفكر والأيديولوجية ولكن اقتصرت على الموقف من قضايا معينة كقضية الحريات السياسية والإصلاح السياسى أو الاستناد إلى التاريخ لإعادة تقديمه بصورة تبرر هذا التعاون وهو ما يعنى فى التحليل الأخير أن الفكر أو والأيديولوجية لم يكن أحد الأسس التى قام عليها هذا التعاون وأن غاية ما كان يسعى إليه الطرفان هو تحقيق إصلاح سياسى أو إدخال تغييرات سياسية على النظام السياسى. ومن ثم يصعب القول بأن هذا التعاون بينهما «كان يمثل نوعاً من الاندماج الفكرى» أو «الالتقاء الفكرى». على نحو ما ذهبت اليه بعض التحليلات

٣ - طبيعة أهداف التعاون الوفدي - الإخواني :

فأهم سمة «التعاون» الوفدى - الإخوانى هى غياب الأهداف الاستراتيجية المشتركة. فالإخوان كان هدفهم الاستراتيجى هو تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة المجتمع المسلم ولا يعدو الوصول إلى مجلس الشعب أن يكون أحد الوسائل التى قررت الجماعة اللجوء إليها لعرض القضية من خلالها باعتبار مجلس الشعب أهم مؤسسة تشريعية وأهم منبر يمكن من خلاله عرض آرائهم فى هذا الشأن. وهو ما عبر عنه رموز الإخوان صراحة ففى حديث للتلمسانى يحدد موقع قضية الشريعة الإسلامية فى أولويات عمل الجماعة أو موقعها بالنسبة لهدف الوصول إلى مجلس الشعب قال: «إننا لا نحرص على ما تسمونه بنصر سياسى إنما الذى يهمنا هو نصر الله بتطبيق الشريعة فينا فإذا دخلنا المجلس لا نعتبره نصراً بمعايير الناس ولكننا نعتبره منبراً له قدره فى تبليغ دعوة الله وإذا لم ندخل فلن نعتبر ذلك هزيمة لأن دخولنا المجلس ليس هدفاً ولكنه وسيلة واذا لم تنجح وسيلة تركناها وبحثنا عن وسيلة أخرى».(١٥٣) وأكد على نفس الفكرة كافة أعضاء الإخوان الذين دخلوا مجلس الشعب فأكدوا على أن السلطة التشريعية لا قيمة لها فى نظرهم إلا فى إعلاء كلمة الله... الخ.

وهكذا فإن الهدف الاستراتيجى لجماعة الاخوان ليس الوصول إلى مجلس الشعب فى حد ذاته أو ممارسة قدر من السلطة أو المشاركة فيها بقدر ما هى وسيلة لهدف استراتيجى آخر هو تطبيق الشريعة الاسلامية، أما بالنسبة لحزب الوفد فإن الهدف الاستراتيجى يدور حول رغبة الحزب فى الحكم أو المشاركة فيه أو على الأقل لعب دور المعارضة القوية. بالإضافة إلى إدخال إصلاحات سياسية على النظام السياسى تتعلق بالحريات السياسية والعمل الحزبى. فقد حدد د. وحيد رأفت نائب رئيس الحزب الأهداف التى عاد الحزب من أجلها فى أربعة أهداف هى: ترسيخ الحكم الديمقراطى السليم القائم على تعدد الأحزاب، والعمل على قيام معارضة قوية فى مجلس الشعب، وحرية الانتخابات التى تكفل تمثيل حقيقى للأحزاب السياسية، أما الهدف الرابع فيتمثل فى العمل على احترام حقوق الانسان(١٥٤).

وهكذا فإنه بينما كانت قضية الشريعة الإسلامية هى الهدف الاستراتيجي بالنسبة لجماعة الإخوان من وراء دخول مجلس الشعب فإن قضية الحكم وممارسة المعارضة والإصلاح السياسى كانت هى القضايا الاستراتيجية بالنسبة للوفد ورغم أن ذلك لا ينفي اتفاق جماعة الإخوان مع حزب الوفد حول قضية الحريات السياسية والإصلاح السياسى إلا أنها لم تصل الى مرتبة الهدف الاستراتيجى المشترك فقد أعلن أحد أعضاء الإخوان فى البرلمان صراحة (محمد المطراوى) «أن الإسلام لا يعنى فقط العمل على إصدار مشروعات القوانين الإسلامية بل انه يعنى فى المقام الأول بقضايا الحريات فهذا فى صميم الإسلام»[١٥٥]، فالوفد بالذات عاد إلى الحياة السياسية للحكم وممارسة العمل السياسى الذى يعيد اليه تاريخه وموقعه القديم فى النظام السياسى.

ورغم تأكيد الأعضاء البرلمانيين للوفد على أن قضية الشريعة الإسلامية ستكون أحد القضايا المهمة التى سيركزون عليها، فقد وضع زعيم المعارضة نفسه ممتاز نصار قضية الشريعة الإسلامية فى المرتبة الثانية فى أولويات القضايا التى سيركز عليها فى المجلس إلا أن هذا الترتيب لم يكن المعمول به داخل المجلس من الناحية الفعلية بل سرعان ما نشب الخلاف بين الطرفين بسبب قضية الشريعة الإسلامية ذاتها وتبادل الوفد والإخوان الاتهامات، فالإخون اتهموا الوفد بعدم الالتزام باتفاقهم بالاهتمام بقضية تطبيق الشريعة من ناحية ومن ناحية أخرى بأنه لم يترك للجماعة الحرية الكافية لكى تطرح القضية بالطريقة التى تتفق وتصوراتها وأفكارها.

وخلاصة القول أنه لم يكن هناك هدف استراتيجى مشترك يلتقى حوله الطرفان ومن ثم يكون من الصعب القول بأن هذا «التعاون» الوفدى الإخوانى كان ذا صبغة أو طابع استراتيجى بالنظر إلى طبيعة أهداف كل طرف. وهذا ما يؤكد أن التعاون بينهما كانت تحكمه حسابات واعتبارات تكتيكية بالأساس جوهرها حرص الطرفان على الحصول على تمثيل فى مجلس الشعب. وكان لكل منهما غايته النهائية من وراء الحصول على هذا التمثيل. فالإخوان غايتهم تطبيق الشريعة الإسلامية بينما الوفد

هدفه النهائى الاصلاح السياسى والديمقراطى. وإذا كان الاخوان قد التقوا معه فى مطالب الاصلاح الديمقراطى فإنهم نظروا إليه باعتباره مدخلاً لتحقيق غايتهم النهائية.

٤ - تصور كل من الوفد والإخوان لحدود هذا التعاون بينهما

بمعنى ما هى الحدود التى وضعها كل طرف لهذا «التعاون»؟. فبالنسبة للإخوان وبالإضافة إلى استخدامهم وصف «التعاون» للإشارة إلى تلك العلاقة التى تربطهم بالوفد فقد أكد التلمسانى صراحة على أن حدود هذه العلاقة لا تتعدى هذا التعاون وأن هذا التعاون لا يثير من قريب أو بعيد احتمالات الإندماج الفكرى والإيديولوجى أو حتى الإندماج التنظيمى.. وأنه تعاون لا يتعدى السعى إلى تحقيق هدف محدد ولا يتطرق الى الأفكار والإيديولوجيات، وحرص التلمسانى على التأكيد أن الحدود الفاصلة والتمييز بين أفكار الجانبين سيظل واضحاً وقائماً. ونلمس ذلك بوضوح فى قوله. «لست أدرى لماذا يتصور الناس كل لقاء بين فكرين مختلفين هو انضواء أحدهما تحت الآخر ومفهومه، إن المجتمعات المتباينة الاتجاهات يلتقى أفرادها مع البعض فى المعاملات والأسفار والاحتفالات دون أن يقال أن أحداً تخلى عن فكره أو عقيدته. كل ما فى الأمر أننى أشعر أننى لست مستكملاً لكل حريتى فكل من يدعونى لبحث استكمال هذه الحرية بادرت بإجابة هذا النداء وجلست معه على مائدة أو على الأرض أو فى طائرة لبحث هذا الأمر فقط دون زيادة فلن أتحدث معه فى فكرى ولن يتحدث معى فى عقيدتى..»(١٥٦). وهكذا كان التلمسانى حريصاً على التأكيد على أن حدود هذا التعاون تقف عند حدود مناقشة قضية الحريات (الإطار المشترك) ولا يمكن أن يمتد هذا التعاون إلى مناقشة الأفكار والأيديولوجيات والعقائد أو محاولة احتواء أى طرف للآخر. ونفى التلمسانى من جانبه أية نية أو محاولة من جانب الإخوان لمحاولة السيطرة على الوفد أو احتواءه أو ما أطلق عليه محاولة الإخوان إلباس الوفد «عمامتهم» فيقول التلمسانى صراحة: «وأنه يبعث الشك إلى نفسى أن أقرأ أن الإخوان ألبسوا الوفد عمامتهم وهو شىء مُضحك فليس الإخوان من لابسى العمامات وإن كانوا كذلك فليس

لديهم فائض يُعطوه أو يُلبسوه لغيرهم»(١٥٧)، وفي نفس الوقت حرص التلمساني على التأكيد على أن الإخوان المسلمين من القوة بما لا يدع فرصة أمام الوفد للسيطرة عليهم أو محاولة احتوائهم فيقول: «... وإن كان النصح خوفاً على الإخوان من أن يطويهم الوفد ويبتلعهم فقد أثبتت الأيام أن لحمهم مر وأن عظمهم حديد...»(١٥٨)

ومن أهم ما قاله التلمساني عن حدود التأثير والتأثر بين طرفي التعاون قوله : «لا تناقض بالمرة الوفدي وفدي والأخ المسلم أخ مسلم ولم ندخل الوفد لنضع على رأسه عمامة كما يقولون وهم يعرفون والإخوان يعرفون وأننا نتعاون لا أكثر ولا أقل على تحقيق المصلحة الوطنية..»(١٥٩) وهكذا فقد كان تصور جماعة الإخوان المسلمين لهذه العلاقة أو لهذا التعاون على أنه يقف عند حدود ما يقتضيه التنسيق بين الجانبين وأنه لا يمتد بحال من الأحوال إلى محاولة الاحتواء أو السيطرة من جانب أي منهما على الآخر أو احتمال ذوبان أيهما في الآخر، فليس لدى الإخوان المسلمين النية في السيطرة على الوفد أو إلباسه ثوبهم الديني كما أن الإخوان المسلمين ليسوا من الضعف الذي يجعلهم يذوبون في الوفد.

أما من جانب حزب الوفد الجديد فقد كان هو الآخر يقدم تصوراً مطابقاً تقريباً لتصور الإخوان المسلمين لحدود هذه العلاقة. فنفى أن تكون العلاقة بين الوفد والإخوان علاقة اندماج أو تنازل أي منهما للآخر. فيقول د. نعمان جمعة (السكرتير المساعد للحزب آنذاك): «... وتسأل ما نوع العلاقة بين الوفد والإخوان وما مستقبل تلك العلاقة؟ أرد فوراً بأنه لا يوجد اندماج بينهما ولا تصالح تنازل فيه أي من الطرفين عن أفكاره، الذي يوجد بين الوفد والإخوان المسلمين هو مودة وتفاهم واحترام متبادل أساسه المصارحة وتفهم كل من الطرفين لأفكار وآراء الطرف الآخر..»(١٦٠). كذلك قوله : «وما بين الوفد والإخوان هو المودة والصداقة ولكل طرف رأيه وفلسفته وبرنامجه، فلم يحدث اندماج أو سيطرة لأحد على الآخر..»(١٦١). ولعل أهم ما في كلام د. نعمان جمعة (سكرتير مساعد الحزب) التأكيد على وجود تمايز بين طرفي التعاون فيما يتعلق

بالبرامج والفلسفة جنباً إلى جنب، أى أن «التعاون» لم يمتد حتى الى وجود برنامج إنتخابى مشترك.

خلاصة القول: أن «التعاون» الوفدى الإخوانى كان ذا طبيعة غير اندماجية أو لم يكن يعكس تقارباً فكريا أو أيديولوجياً حيث حرص كل من طرفى التعاون على أن يظل فى إطاره «التعاونى» أو «التضامنى» أو «التعاطفى» دون أن يمتد إلى التفاهم أو النقاش الفكرى وان يظل عند الحدود الدنيا من الناحية الفكرية. ويجد ذلك تفسيره فى إدراك كل منهما لقوة الآخر، فمن ناحية كان الإخوان يدركون تماماً أن الوفد حزب تاريخى له من الخبرة السياسية والنضج المؤسسى ما يحول دون إمكانية سيطرة إحدى الجماعات السياسية عليه، وهو ما صرح به التلمسانى صراحة حين قال: «هذا إلى أن الوفد بتاريخه ليس من الضآلة ان يُلبسه الناس عمائم...»(١٦٢) كذلك فإن الوفد كان يُدرك أن الإخوان ليسوا قوة بسيطة فعمرها ليس أقل بكثير من عمر الوفد كما أن درجة التنظيم التى تتمتع بها لا تقل أيضاً عن الوفد. وهكذا فإن المصلحة التكتيكية المشتركة المتمثلة فى الرغبة فى الوصول الى مجلس الشعب جعلت الطرفين يجنبا قدر الامكان مسألة الأفكار والعقائد حتى لا تؤثر على تعاونهما الانتخابى وفرص نجاح مرشحيهما فى الانتخابات.

٥ - العلاقة التنظيمية التى قام على أساسها التعاون الوفدى-الإخوانى

وهذه مسألة مهمة فى بحث طبيعة «التعاون» القائم بين الوفد والإخوان. فالإخوان لم يدخلوا الوفد كجماعة سياسية ولكن دخلوه كأفراد عاديين أو كمواطنين لهم حق الإنتماء الحزبى، فانتماؤهم لجماعة الإخوان المسلمين لم يكن يمنع من انتماؤهم الى أحد الأحزاب السياسية ومن ثم فان الذين انضموا إلى الوفد كحزب فقط هم مجموعة الأعضاء الذين رشحوا أنفسهم على قائمة الحزب حتى يتجنبوا الطعن فى انتمائهم الحزبى لحزب الوفد الذى ينزلون على قائمته. ولم تتعد العلاقة بين الحزب وبقية أعضاء الجماعة أو الإخوان كجماعة عملية التأييد فى الانتخابات والإدلاء بأصواتهم لصالح

مـرشـحى الحـزب وقـوائمـه الإنتـخـابيـة. ولذلك لاحظنا أن أى من قـادة الجـمـاعـة لم يستخدموا كلمة الاندماج فى حزب الوفد أو حتى كلمة الانضمام مثال ذلك قول صالح أبو رقـيق عـضـو مكتب الإرشـاد «إننا لم ننضم إلى أى حـزب حـتى الآن...»(١٦٣) رغم استمرار التعاون الوفدى – الإخوانى فى تلك الفترة وعندما تحدث عن العلاقة مع الوفد وصفها بأنها تعاون لا انضمام أو اندمـاج بمعنى أنه كان يميز بين الاندماج والانضمام إلى حزب سياسى كجماعة والانضمام إليه كأفراد. وقوله أيضاً «واستطيع أن أقول أن الإخوان لا وجود لهم فى أى حزب ولكنهم متعاونون مع الوفد»(١٦٤)

وهكذا نستطيع القول أن العلاقة بين الوفد والإخوان كانت علاقة انضمام أفراد من الإخوان إلى الحزب حتى يتمكنوا من الترشيح على قوائمه لدخول مجلس الشعب مع احتفاظ هؤلاء الأفرد بعقيدتهم وفلسفتهم وإطارهم الفكرى كأعضاء فى جماعة الإخوان المسلمين. وقد حدد «التلمسانى» القواعد التنظيمية التى اتفق عليها الوفود والإخوان لتنظيم التحالف بينهما فى: «الوفد قناة شرعية والإخوان قاعدة شعبية؛ الوفدى وفدى والإخوانى إخوانى؛ يقف الإخوان مع الوفد كمعارضين إلا إذا قدمت الحكومة قانوناً أو مشروعاً فيه خير البلد فالوفد والإخوان يقراه ويؤيداه؛ حضور نواب الإخوان جميع اجتماعات الهيئة الوفدية؛ أنه تعاون لا تكتيك ولا استراتيجية، الحرص على هذا التعاون»(١٦٥).

المبحث الثانى

مواقف الحكومة والقوى السياسية الأخرى

من التعاون الوفدى - الإخوانى

وفى هذا المبحث نحاول رصد مواقف الحكومة والقوى السياسية الأخرى من التعاون الوفدى - الإخوانى. ونقصد بتلك القوى السياسية تحديداً أهم الأحزاب السياسية القائمة فى تلك الفترة بالإضافة إلى موقف الحكومة والقيادة السياسية من هذا التعاون. وعلى ذلك فسوف نتناول النقاط التالية :

١ - موقف حزب العمل من التعاون الوفدى - الإخوانى.

٢ - موقف حزب الأحرار من التعاون الوفدى - الإخوانى.

٣ - موقف الحكومة والقيادة السياسية من التعاون الوفدى - الإخوانى.

١ - موقف حزب العمل من التعاون.

يمكن القول أن حزب العمل قد سعى قبل حزب الوفد الجديد إلى اجتذاب عناصر التيار الإسلامى وبخاصة الإخوان المسلمين إلى صفوفه ومحاولة كسب تأييدهم وخلق جسور من التفاهم والتعاون بين حزب العمل وهذا التيار أو على الأقل إزالة الآثار السيئة التى تركتها الفترة الناصرية على علاقة الطرفين ببعضهم البعض وما تركته من انطباع لدى هذا التيار وقياداته بأن الاشتراكية عموماً هى العدو الأول للتيار الإسلامى. وفى سبيل ذلك سعى حزب العمل إلى فتح قنوات من الحوار بين التيارين، وكانت جريدة الحزب «الشعب» أهم هذه القنوات، فبدأت «الشعب» فى تنظيم سلسلة من الحوارات مع قيادات التيار الإسلامى سبقت بداية تعاون الإخوان مع الوفد، فنظمت «الشعب» حواراً حول «كيفية تطبيق الشريعة الإسلامية» فى يناير سنة ١٩٨٤ أشرف عليه محمد عبدالقدوس، عبر فيه رئيس حزب العمل إبراهيم شكرى عن موقفه من هذه القضية مؤكداً على إيمانه بأهمية تطبيق الشريعة الإسلامية على أن يتم

التطبيق من خلال الإبقاء على القوانين القائمة مع تغيير القوانين التى تتعارض مع الشريعة الإسلامية، ومن ناحية أخرى أكد على ضرورة القضاء على بعض المظاهر التى تتعارض مع الشريعة الإسلامية مثل صناعة الخمور، ولعب «القمار والميسر والمراهنات»[١٦٦]، وهى القضايا التى يوليها الإخوان والتيار الإسلامى عموماً أهمية خاصة. كذلك نظمت «الشعب» سلسلة من الحوارات حول قضية الانتماء الوطنى والوطنية فى الإسلام استضافت فيه «الشعب» عصام العريان وإبراهيم الزعفرانى، وخالد داود.[١٦٧] وهكذا فان سبق «العمل» باجراء هذه الحوارات واللقاءات مع قيادات التيار الإسلامى كان يعكس حرص الحزب على استقطاب هذا التيار إلى صفوفه وأن هذا الحرص من جانبه كان يسبق حزب الوفد ولكن حسابات جماعة الإخوان المسلمين لم تذهب إلى ترجيح كفة حزب العمل.

ومع اتخاذ الاخوان المسلمين قرارهم بالتعاون مع الوفد دون غيره من الأحزاب السياسية القائمة بما فيها العمل انتقد الحزب هذا القرار بشدة وأعلن صراحة على لسان رئيسه إبراهيم شكرى أن الإخوان المسلمين لم يوفقوا فى قرار اختيار حزب الوفد الجديد للتعاون معه دون أى من الأحزاب السياسية الأخرى مؤكداً أنه لا يوجد أى مبرر لإختيار الوفد بالذات، فمن ناحية أبرز إبراهيم شكرى أن تعاون الإخوان مع الوفد لم يكن ليمثل فائدة للإخوان، فليس من مصلحة الإخوان فى نظره أن يظهروا أمام الأجيال القادمة وكأن أن أقرب القوى السياسية إلى الإخوان هو حزب الوفد الذى يمثل من ناحية دعامة النظام القديم الذى حرصت جماعة الإخوان المسلمين على المباهاة برفضه ومقاومته بكل ما كان به من مفاسد، ومن ناحية أخرى باعتباره حزب العلمانية والذى يتخذ موقفاً من الشريعة الإسلامية لا يتفق وموقف جماعة الإخوان المسلمين.

ومن ناحية أخرى فقد أبرز إبراهيم شكرى تناقض الإخوان المسلمين والوفد فى نواحى عديدة، فمن ناحية بينما يتخذ الوفد مواقف معتدلة من الإستعمار الغربى والصهيونية فإن الإخوان يعادون بشدة الصهيونية والإستعمار الغربى وبينما يعارض الإخوان بشدة «الانفتاح الاستهلاكى» والذى يعتبرونه غزوا حضاريا واقتصاديا فان

الوفد أيضاً يتخذ موقفاً اعتداليا بخصوص هذه المسألة(١٦٨). كما أشار ابراهيم شكرى إلى توتر علاقة الوفد بالإخوان فى فترة ما قبل الثورة. واعتبر أن قيام جماعة الإخوان المسلمين بالتنسيق مع حزب الوفد فى الانتخابات إنما يساهم فى تحسين صورة الوفد أمام الأجيال الجديدة وهو ما يخلق بلبلة فى فهم التاريخ والحاضر والمستقبل فضلاً عن خداع الجماهير ودفعها إلى تصديق حزب الوفد.

وهكذا ينتهى إبراهيم شكرى إلى أنه لم يكن هناك سبب منطقى يبرر قرار الإخوان بالتعاون مع الوفد دون غيره من الأحزاب السياسية.

وفى مقابل انتقاده لقرار الإخوان بالتعاون مع الوفد عمل إبراهيم شكرى على إظهار العلاقة الطيبة التى تجمع بين العمل والإخوان ابتداء من مصر الفتاة، وقال فى هذا الشأن: «ابحثوا عن ماضينا وموقفنا فمدرستنا مدرسة مصر الفتاة سقط منها شهداء فى سبيل دعوتنا الإسلامية لمحاربة الخمور والموبقات وإن كنا نقول هذا الكلام فليس من قبيل المزايدات بل هو كلام آمنا به فى الماضى وظللنا على هذا الطريق فى حزب العمل نؤمن به إيماناً شديداً»(١٦٩)، «ويشهد التاريخ أيضا أننا اعتبرنا الإخوان المسلمين فى أغلب المراحل حلفاء قريبين من مبادئنا ومواقفنا ووصل الأمر فى عام ١٩٤٧ إلى طلب من جانبنا الاندماج معهم وإن رفض من جانبهم هذا الطلب، وفى مرحلة ما قبل الثورة إلى بداية الخمسينات كان الشهيد سيد قطب يكتب أعنف المقالات الثورية فى جريدة الاشتراكية التى كنا نصدرها..»(١٧٠)

وهكذا بمعنى آخر كان يريد إبراهيم شكرى القول بأن القرار السليم من جانب الإخوان المسلمين كان ينبغى أن يكون هو اختيار حزب العمل وليس الوفد الجديد، وهو ما عبر عنه صراحة حامد زيدان (رئيس تحرير جريدة الشعب آنذاك) والذى انتقد قرار الجماعة بالتعاون مع حزب الوفد دون العمل وخاصة ما أُشيع حول أن جماعة الإخوان المسلمين قد استبعدت التعاون مع العمل الاشتراكى بسبب قيام وفد حزب العمل الاشتراكى أثناء حضوره إجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دمشق فى بداية

سنة ١٩٨١ بدعوة من منظمة التحرير الفلسطينية بالإجتماع بالرئيس حافظ الأسد الذى قام فى تلك الفترة بعمليات تصفية دموية ضد الإخوان المسلمين فى سوريا بما يعنى مباركة وفد حزب العمل الاشتراكى لهذه التصفيات، فكذب حامد زيدان هذه الواقعة تماماً وأعلن أن وفد حزب العمل لم يلتق بالرئيس حافظ الأسد ولا بأى شخصية سورية أخرى، ودعا حامد زيدان قيادات الإخوان المسلمين إلى حوار شامل مع حزب العمل وبدون أية شروط مسبقة لإزالة سوء التفاهم الذى نشأ بين الجانبين[١٧١]. وقد قام عمر التلمساني مرشد جماعة الإخوان المسلمين آنذاك بالرد على إبراهيم زيدان معبراً عن تقديره لحزب العمل وقياداته ومؤكدا على أن قرار جماعة الاخوان المسلمين بالتعاون مع الوفد إنما جاء وليد دوافع كثيرة وليس فقط لموقفهم من حزب العمل.[١٧٢]

وهكذا نستطيع القول بأن موقف حزب العمل الاشتراكى من التعاون بين الوفد والإخوان لم يكن قائماً على رفض فكرة التعاون من حيث المبدأ ولكنه على العكس من ذلك كان يسعى إلى اجتذاب الإخوان المسلمين إلى صفوفه منكراً من ناحية وجود أى مبرر لاختيار الإخوان للوفد كى يتعاونوا معه فى انتخابات ١٩٨٤ ومؤكدا فى الوقت نفسه على أن القرار السليم كان ينبغى أن يكون إختيار حزب العمل الاشتراكى وليس الوفد الجديد. ويبدو أن حزب العمل الاشتراكى بعدم نجاحه فى اجتذاب جماعة الإخوان المسلمين إليه أو التعاون معها قد أخذ الحزب فى التجهيز للتحالف معها فى ١٩٨٧. وقد وضح ذلك فى إعلان الحزب عن مواقفه من قضية الشريعة الإسلامية فى أكثر من مناسبة، فقد استنكر الحزب الدور الذى لعبه صوفى أبو طالب فى مماطلة عملية تطبيق الشريعة الإسلامية واستنكر أيضاً مماطلات د. كامل ليلة فى هذا الشأن، وطالب ابراهيم شكرى فى مجلس الشعب بتطبيق الشريعة الاسلامية فى أوجه الحياة المختلفة[١٧٣] وهو ما يؤكد أن الحزب وإن كان قد فشل فى اجتذاب جماعة الإخوان المسلمين إليه فى ١٩٨٤ إلا أنه بدأ فى التجهيز لإبرام تحالف معها فى سنة ١٩٨٧ وذلك من خلال اتخاذ مواقف عديدة للتقارب مع جماعة الإخوان المسلمين، وهكذا نستطيع أن نحدد موقف حزب العمل الاشتراكى من تعاون الإخوان والوفد فى إنتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٨٤ فى العناصر التالية :

١ – محاولة إجتذاب جماعة الإخوان المسلمين إلى الحزب. حيث لم يرفض حزب العمل فكرة التعاون من حيث المبدأ ولكنه رفض أن يكون التعاون بين الوفد والإخوان.

٢ – إنتقاد قرار جماعة الإخوان المسلمين بالتعاون مع الوفد الجديد.

٣ – السعي للتمهيد لإنجاز تحالف مع جماعة الإخوان في الانتخابات التالية في ١٩٨٧.

٢ – موقف حزب الأحرار :

وقد كان حزب الاحرار أحد الأحزاب المطروحة بقوة للتعاون مع الإخوان المسلمين معها إلا أنه يبدو أن الإخوان المسلمين كانوا يسعون إلى الوصول إلى مجلس الشعب بأقصر الطرق مما جعلهم يتجاهلون حزب الأحرار مفضلين حزب الوفد الجديد نظراً لضعف حزب الأحرار ومحدودية شعبيته. وإذا كان حزب العمل قد عمل على فتح حوار بينه وبين التيار الإسلامي في أوائل عام الإنتخابات فإن حزب الأحرار تميز بوجود جريدة مستقلة عن جريدة الأحرار، لسان حال الحزب، وهي جريدة «النور» التي مثلت المنبر الأساسي للتيار الإسلامي والإخوان المسلمين بعد إغلاق مجلات الإخوان المسلمين. ونستطيع أن نميز بين موقفين في إطار حزب الأحرار:

الأول وهو الموقف الذي عبر عنه الحزب من خلال جريدة «النور» على لسان رئيس تحريرها الحمزة دعبس، وهو موقف ركز على انتقاد قرار الإخوان المسلمين بالتعاون مع حزب الوفد الجديد والإشارة في الوقت نفسه إلى أن المكان المناسب للإخوان هو حزب الأحرار وليس حزب الوفد. فأكد الحمزة دعبس (رئيس تحرير جريدة النور) على تعارض أهداف ومبادىء الوفد مع أهداف ومبادىء جماعة الإخوان المسلمين سواء فيما يتعلق بالشريعة الاسلامية أو العلمانية خاصة موقف د. وحيد رأفت وفرج فودة، د. نعمان جمعة[١٧٤] . كما انتقد الحمزة دعبس ما عبر عنه الشيخ صلاح أبو اسماعيل من إيمانه باتخاذ «الهلال والصليب» شعاراً لحزب الوفد واستمر نقاشه لهذه المسألة حتى اضطر الشيخ صلاح أبواسماعيل إلى رفع هذه المسألة الى لجنة الفتوى بالأزهر لابداء الرأى فيها[١٧٥]. ومن ناحية اخرى فقد طالب الحمزة دعبس

الشيخ صلاح أبو اسماعيل بتعديل قراراته فى المستقبل ودعوة التيار الإسلامى إلى التعاون فى المستقبل تحت مظلة حزب الأحرار. فيقول الحمزة دعبس بعد استعراضه لمواقف د. وحيد رأفت ود. نعمان جمعة من قضايا الشريعة الإسلامية والحدود والربا مخاطبا الشيخ صلاح أبو إسماعيل الذى كان عضوا بالوفد وأحد العناصر المحركة لتعاونه من الإخوان: «أما الحزب الذى له ماضٍ معك وله قائمة وماضيك معه يرشحك لوضع يدك فى يده مستقبلاً فهو حزب الأحرار لأن قضية الشريعة الإسلامية هى قضيته الأولى منذ نشأته....».(١٧٦)

أما الموقف الثانى فهو الذى عبر عنه الحزب من خلال جريدة الأحرار على لسان رئيس تحريرها وحيد غازى والذى انتقد فيه التعاون بين الوفد الجديد والإخوان المسلمين دون أن يعبر عن دعوته إلى تعاون الإخوان مع الأحرار. فوصف وحيد غازى التعاون بأنه انضمام «الشوام للمغاربة»، «الأخوة الأعداء»، واتهم هذا التعاون بأنه هو السبب وراء عدم وضوح الانتماء الحزبى فى الخريطة الحزبية المصرية بحيث أنه أصبح ليس كل من ينضم للوفد على سبيل المثال وفدياً أو يؤمن بمبادىء الوفد.(١٧٧)

اما بالنسبة لموقف رئيس الحزب مصطفى كامل مراد فقد اكتفى بالتأكيد على العلاقة الطيبة التى تربطه بجماعة الإخوان المسلمين(١٧٨) وأشار إلى أنه كان عضوا قديماً بجماعة الإخوان المسلمين، وقد عبر رئيس الحزب مصطفى كامل مراد عن إمكانية تعاون الأحرار مع الإخوان المسلمين قبل قيام التعاون الوفدى - الإخوانى، الا أن الصيغة التى طرحها مصطفى كامل مراد للتحالف لم تكن قاصرة على الإخوان والأحرار فحسب، فقد اقترح مصطفى كامل مراد أن تتقدم المعارضة بثلاث قوائم، الأولى تضم الحزب الوطنى الديمقراطى، والثانية تضم ما أطلق عليهم «أحزاب اليمين» على أن تضم الإخوان المسلمين، والجماعات الإسلامية، وحزب الوفد، وحزب الأحرار، وحزب مصر....الخ والقائمة الثالثة تضم ما أطلق عليهم «أحزاب اليسار» على أن تضم حزب العمل، والناصريين، والتجمع والشيوعيين(١٧٩).

وهكذا نخلص أيضا إلى أن حزب الأحرار لم يرفض فكرة التعاون من حيث المبدأ وإن كان الانتقاد موجهاً أيضاً بالأساس إلى اختيار الإخوان التعاون مع الوفد دون غيره من الأحزاب السياسية.

٣ - موقف الحكومة والقيادة السياسية

والسؤال الذى نحاول الإجابة عليه هنا هو إذا كانت القيادة السياسية كما سبق القول كانت تبغى من قانون الانتخابات تحديداً ومن الإبقاء على قانون الأحزاب السياسية بما فيه من قيود على حرية حركة القوى السياسية سواء الحزبية أو غير الحزبية بصفة عامة إلى تحجيم دور المعارضة التى تمثلها التيارات الإسلامية، فكيف سمحت الحكومة والقيادة السياسية لمثل هذا التعاون أن يمر وأن يدخل الانتخابات رغم توافر عدد من النصوص القانونية التى كان من الممكن استخدامها بصورة أو بأخرى لمنع استمرار هذا التعاون أو الطعن فيه سواء من حيث مشروعيته القانونية أو من حيث خطره على مسألة الوحدة الوطنية.

فالموقف الملحوظ من جانب الحكومة القيادة السياسية هو تجاهل هذا التعاون والسماح له بدخول الانتخابات. ومن ثم يثور التساؤل حول مسوغات هذا الموقف. فهذا التجاهل من جانب الحكومة والقيادة السياسية كان يعكس أحد أمرين إما تبلور موقف سياسى جديد أو وجود قدراً من التناقض فى الموقف السياسى. بمعنى أولا تبلور موقف جديد يختلف عن موقف القيادة السياسية من القوى السياسية غير الحزبية عموما والدينية خصوصا وفق ما عكسه إصدار قانون الانتخابات والاستمرار فى العمل بقانون الأحزاب السياسية، ثانيا : وجود تناقض بين الهدف من إصدار قانون الانتخابات والإبقاء على قانون الأحزاب السياسية والسماح باستمرار التعاون بين الوفد والإخوان والسماح لهما بدخول الإنتخابات تحت هذه الصفية.

وواقعاً يمكن القول أن تجاهل الحكومة والقيادة السياسية لمثل هذاالتعاون الذى قام بين الوفد والإخوان لم يكن بسبب أن هذا التعاون كان قانونيا فقط ولكن لأن قدراً من المرونة قد تبلورت فى التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين. ومن ثم يمكن تفسير

تجاهل الحكومة والقيادة السياسية لهذا التعاون والسماح له بدخول الانتخابات بعدة أسباب منها ما يلي.

١ - أن التعاون الوفدى الإخوانى كان يتمتع بالمشروعية القانونية على نحو ما سبق توضيحه وهو ما يصعب معه توجيه الطعن فى مشروعيته أو الحصول على حكم قضائى بعدم قانونيته، ومن ثم كان من المنطقى ألا تخوض الحكومة هذا المسلك بالنظر إلى ما يمكن أن يتركه من انطباع أو أثر سيء بشأن موقف الحكومة من العمل الحزبى وتمتع القوى السياسية بحقها فى التمثيل السياسى الرسمى.

٢ - أن جماعة الإخوان المسلمين فى تلك الفترة بالذات ومع مجيء الرئيس مبارك أخذت فى الظهور على الساحة السياسية لتعكس رغبة أكيدة من جانبها على أن يكون لها وجود سياسى ورسمى وتمثيل رسمى فى أهم المؤسسات التمثيلية وهو مجلس الشعب. وفى الوقت الذى وضعت فيه هذه الرغبة من جانب جماعة الإخوان المسلمين قدراً من الالتزام لدى المعارضة الحزبية بمساعدة الجماعة للوصول إلى المجلس والحصول على تمثيل شرعى، وضعت هذه الرغبة لدى الإخوان ايضاً قدراً من الالتزام على النظام السياسى والقيادة السياسية بترك الباب موارباً للجماعة للمشاركة فى الحياة السياسية وفق الحدود المسموح بها وبما لا يُضر بالمصالح العامة أو بالاستقرار السياسى والأمنى.

٣ - العامل الثالث يرتبط بموقف القيادة السياسية فى تلك الفترة من جماعة الإخوان المسلمين، فقد درجت القيادة السياسية على التمييز بين جماعات تتبنى العنف كوسيلة للعمل السياسى وجماعات أخرى ترفض تبنى العنف. وقد صنفت القيادة السياسية جماعة الإخوان المسلمين ضمن النوع الثانى الذى يرفض العنف كوسيلة لعملها السياسى، بل أن القيادة السياسية فى تلك الفترة قد رفضت الأخذ بوجهة النظر القائلة بأن جماعات العنف قد خرجت من تحت عباءة الإخوان المسلمين أى أنها لم تكتف بتمييز الجماعة عن الجماعات الدينية الأخرى فيما يتعلق بوسيلة العمل السياسى بل أنها رفضت القول بوجود روابط أو علاقات أُمومة أو أُبوة بين

الإخـوان المسلمـين وتلك الجمـاعـات التـى تتبنـى العنف. وهكذا يمكن القـول بأن السماح للإخوان بدخول الانتخابات عبر هذا التعاون كان نوعاً من مبادلة السلم بالسلم أو مكافأة تبنى الجماعة للعمل السلمى بالسماح لها بدخول الانتخابات والمشاركة فى البرلمان. ومما عكس تمييز الرئيس مبارك جماعة الإخوان المسلمين عن باقى الجماعات الأخرى التى تتبنى العنف أنه رفض أن ينسب حادث اغتيال الرئيس السادات إلى جماعة الإخوان المسلمين حتى قبل إعلان نتائج التحقيق فى الحادث. فقد قال الرئيس مبارك رداً على سؤال لصحيفة نيويورك تايمز فى اكتوبر ١٩٨١ (بعد حادث الإغتيال) حول ما إذا كان الذى قاد عملية الإغتيال ينتمى إلى الإخوان المسملين: «إنه ليس من جماعة الإخوان المسلمين وهو من المتطرفين الذين اكتشفنا انهم متصلون بجماعة التكفير والهجرة...»[١٨٠]، وهكذا فإن حسم الرئيس مبارك الموقف لصالح جماعة الإخوان المسلمين منذ بداية توليه السلطة. كان يعكس وضوح تمييزه بين الإخوان وجماعات التطرف والعنف. وقد أكد على نفس التصور وزير الداخلية فى ذلك الوقت اللواء حسن أبو باشا فقال رداً على سؤال حول علاقة الإخوان بالعنف : «بدأ الإخوان أعمال العنف قبل ثورة يوليو، بين عام ١٩٤٦، وعام ١٩٤٩ نتيجة وجود الجهاز السرى، وفى عام ١٩٥٤ وفى محاولة اغتيال عبدالناصر، ومما يُلفت النظر أن جماعة الفنية العسكرية لم يكن لها صلة بالإخوان المسلمين ولم يكن من بينهم من سبق اعتقاله. أما جماعة التكفير والهجرة فكلهم لا علاقة لهم بالإخوان باستثناء شكرى أحمد مصطفى، كذلك جماعة الجهاد ليس من بينهم من سبق اعتقاله ضمن الإخوان كان الشيخ عمر عبدالرحمن والجماعات الجديدة تختلف فكرياً مع جماعة الإخوان المسلمين..»[١٨١]

٤ - أيضا يمكن القول أن أحد عوامل عدم اعتراض الحكومة والقيادة السياسية على التعاون الوفدى - الإخوانى خشية ان يترك ذلك انطباعاً بأنه صراع بين القيادة السياسية والوفد الجديد بالذات، أو خشية أن يُفسر تدخل الحكومة ضد التعاون على أنه تدخل ضد حزب الوفد بالذات، خاصة بعد الصراع الذى دار بين الوفد

والحكومة بمناسبة رجوع الوفد إلى الحياة السياسية واللجوء إلى القضاء لحسم الخلاف بينهما.

٥ - بالإضافة الى هذه العوامل السابقة لا ننسى طبيعة القيادة السياسية الجديدة وظروفها ورغبتها فى خلق مصادر شرعية جديدة لنظامها السياسى وخلق نخبة سياسية جديدة يسهل العمل من خلالها وما كان يفرضه ذلك عليها من ضرورة التعرف على مختلف القوى السياسية والتعرف على «تضاريس» البيئة السياسية لتحديد أى من القوى السياسية يمكن التعامل معها . ورغم أنه لم يكن من المتوقع أن يلجأ النظام السياسى الجديد إلى خلق نخبته السياسية من جماعة الإخوان المسلمين إلا أنه كان من الضرورى التعرف على الوزن النسبى لكل جماعة أو قوة سياسية على الساحة، بالإضافة إلى أن ترديد القيادة السياسية عدداً من الشعارات كالديمقراطية والحرية وسيادة القانون.... إلخ، كانت تفرض عليها ضرورة الاحتفاظ بقدر من المصداقية فكيف تتحدث عن الديمقراطية وتدعيم الحريات وسيادة القانون وفى الوقت نفسه تقدم على حرمان إحدى القوى السياسية الهامة من الوجود أو فرصة التعبير عن نفسها من خلال القنوات الرسمية.

إلا أن هذا الموقف المرن من جانب الحكومة والقيادة السياسية تجاه التعاون الوفدى - الإخوانى لم يتسم بالإطلاق فقد أصدرت وزارة الداخلية قراراً خاصاً لتنظيم عملية الدعاية الانتخابية، تضمن هذا القرار مجموعة من الضوابط والقيود التى تحكم تلك العملية. ولعل أهم ما يُلاحظ فى تلك الضوابط أنها لم تقتصر على النواحى الإجرائية أو التنظيمية للدعاية الانتخابية ولكنها امتدت لتشمل النواحى الفكرية المتعلقة بآراء وأيديولوجيات يمكن أن ترفعها المعارضة فى عملية الدعاية الانتخابية، فقد حدد القرار ستة ضوابط لابد أن تلتزم بها عملية الدعاية الانتخابية وهى : الالتزام بألا تتضمن الدعاية الانتخابية أى شكل من أشكال الدعاية (رسوم أو صور أو عبارات... الخ) تنطوى على مناهضة أو رفض أو كراهية للمبادىء التى يقوم على نظام الدولة الاشتراكى الديمقراطى، وعدم التعرض للانتماء العربى لمصر أو التشكيك فيه، وعدم

النيل من السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية، وعدم المساس بالوحدة الوطنية، وعدم استخدام العنف أو مقاومة السلطات، عدم الطعن في نزاهة وسلوك الآخرين.

وبالإضافة إلى مجموعة الضوابط الفكرية هذه اشتمل القرار على مجموعة من الضوابط الإجرائية والتنظيمية أيضاً أهمها: الالتزام بألا يتجاوز حجم إنفاق الفرد على الدعاية الانتخابية أكثر من ١٠٠٠ جنيه والحزب السياسي خمسة آلاف. وإخطار المرشح أو الحزب المركز أو قسم الشرطة المختص بأسماء المندوبين عنه في تنظيم عملية الدعاية. وعدم اجتماع أكثر من مرشحي حزب واحد في وقت واحد في نطاق دائرة واحدة. وعدم استخدام مكبرات الصوت.(١٨٢)

وأهم ما يثيره اصدار هذا القرار هو لماذا صدر؟. وما الحكمة من صدوره في الوقت الذي استند فيه القرار إلى مجموعة من القوانين أهمها: قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات، قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ لتنظيم مباشرة الحقوق السياسية. وقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب. وقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ في نظام الأحزاب السياسية وتعديلاته وقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي. بالإضافة إلى وجود القرار الوزاري رقم ٩٥١ لسنة ١٩٧٩ بشأن الدعاية الانتخابية. والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات في الطرق العمومية، وفي ضوء ذلك فإن السؤال هو ما الدافع وراء الغاء القرار الوزاري رقم ٩٥١ لسنة ١٩٧٩؟

ولا نجد تفسيراً لإقدام الداخلية على إصدار هذا القرار إلا في موقف الحكومة من التعاون الوفدي - الإخواني وطبيعة النظرة الحكومية إليه. فكما سبق القول فإنه رغم سماح الحكومة والقيادة السياسية بهذا التعاون وذلك نتيجة لموقف سياسي اتسم بالمرونة تجاهه إلا أن هذا الموقف المرن من جانب القيادة السياسية والحكومة لم يكن مطلقا، فإن كان ولابد من تمريره فليس أقل من اتخاذ الاحتياطات ووضع مجموعة من الضوابط التي لابد وأن يمر التعاون في إطارها ويلتزم بها خاصة وأن نظرة الحكومة إليه كانت نظرة أمنية سياسية بالدرجة الأولى ولم تكن قانونية في المقام الأول. وهو ما

أكده رئيس الوزراء فى هذه الفترة الدكتور فؤاد محيى الدين فى قوله عن التعاون : «لا أريد أن أعقب الآن لأن المسألة سياسية وهى مسألة أمنية ونريد أن نرى أبعادها وما هو منتهاها، والقوائم حتى الآن لم تظهر لكنه من الواضح أن هناك لقاء لكن ليس من المصلحة العامة..»(١٨٣). وهكذا فان عدم إقدام الحكومة والقيادة السياسية على اتخاذ قرار سياسى ضد التعاون كان لابد أن يقترن باتخاذ مجموعة من الاحتياطات والمواقف الأمنية عكسها قرار وزير الداخلية الذى تضمن مجموعة من الضوابط الفكرية والإجرائية لعملية الدعاية الانتخابية.

ومن ثم ننتهى الى أن موقف الحكومة والقيادة السياسية من التعاون كان موقفاً سياسياً أمنياً اتسم بقدر من المرونة. فالحكومة لم تقف ضد التعاون ولكن أطرته بمجموعة من الضوابط الإجرائية والتنظيمية التى تحول دون تجاوز تأثيره حدود معينة.

الفصل الرابع

التعاون الوفدى - الإخوانى : إدارة العملية الإنتخابية وتحليل نتائج الإنتخابات

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين. يتناول أولهما، ديناميات إدارة الوفد الجديد والإخوان للعملية الإنتاخبية سواء فيما يتعلق بإعداد القوائم الانتخابية أو بصياغة البرنامج الانتخابى أو بالدعاية الانتخابية. ويحلل ثانيهما، نتائج الانتخابات ودلالاتها بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين. وتعرض الدراسة لكل من المبحثين بشىء من التفصيل.

المبحث الأول

التعاون الوفدى - الإخوانى وإدارة العملية الانتخابية

نتناول فى هذا المبحث المسائل المتعلقة بتشكيل القوائم الانتخابية وما ارتبط بها من خلافات وانقسامات سواء على مستوى العلاقة بين طرفى التعاون أو على مستوى كل طرف على حدة، كذلك نتناول عملية الدعاية الانتخابية وتنظيم الحملة الانتخابية وما عكسته من سمات أو خصائص لتعاون الوفد الجديد والإخوان المسلمين.

وعلى ذلك يمكن تقسيم هذا المبحث إلى مجموعة من النقاط الفرعية هى:

أولاً : إعداد القوائم الانتخابية.

ثانياً : تداعيات التعاون بين الوفد والإخوان على كل منهما.

ثالثاً : تنظيم عملية الدعاية الانتخابية.

رابعاً : البرنامج الانتخابى للوفد الجديد وحدود تأثير جماعة الإخوان المسلمين على صياغة البرنامج.

أولاً : إعداد القوائم الإنتخابية.

انطوت عملية تشكيل قوائم التعاون بين الوفد الجديد والإخوان على قدر كبير من السرية والغموض فيما يتعلق بأسس وقواعد توزيع نصيب كل طرف من إجمالى هذه القوائم ونصيب كل منهما من رؤوس القوائم. فقد خضعت هذه العملية للمفاوضات المباشرة بين قيادات الجانبين ولم يُعلن عن هذه الأسس أو تلك القواعد التى أُتفق عليها فى توزيع القوائم وأسس تشكيلها. ولعل ما يعكس درجة الغموض هذه هو إسناد عملية تشكيل القوائم وإعدادها إلى اللجنة العليا للوفد[١٨٤]، والتى لعبت الدور الأساسى فى إدارة المعركة الانتخابية وعملية تشكيل القوائم. ومن ناحية أخرى فإن إسناد مهمة تشكيل القوائم إلى اللجنة العليا وبوصفها هيئة ذات طبيعة مركزية يعكس مدى الخلافات التى كانت تكتنفها عملية تشكيل القوائم الأمر الذى كان يحتاج إلى درجة عالية من التنسيق بين الطرفين. وقد عملت تلك اللجنة فى ضوء المفاوضات والاتفاقات التى تمت بين قيادة الحزب وخاصة زعيمه فؤاد سراج الدين وقيادات الإخوان المسلمين خاصة الشيخ عمر التلمسانى وصالح أبو رقيق (عضو مكتب الإرشاد) بالإضافة الى الشيخ صلاح أبو إسماعيل. غير أن السمة الملاحظة هى غياب تمثيل أعضاء الإخوان فى اللجنة العليا أثناء مرحلة تشكيل القوائم الانتخابية، إلا من خلال وجود الشيخ صلاح أبو اسماعيل كمدافع عن الجماعة داخل اللجنة.

وفى ضوء هذا الغموض الذى اكتنف عملية تشكيل القوائم وعدم الإعلان عن أُسس وقواعد توزيع هذه القوائم فقد أُختلف بشأن نصيب الإخوان من حجم المرشحين ونصيبهم من رؤوس القوائم. فقد ذهب البعض أن نصيب الإخوان من حجم القوائم الأصلية هو ٦٥ مرشحاً[١٨٥] وأن الإتفاق بين الإخوان والوفد كان هو حصول الإخوان على ٥٠٪ من عدد المرشحين على قوائم الحزب فى حين أن الـ ٦٥ مرشح لا يمثلون سوى ١٤,٥٪، من اجمالى عدد المرشحين على القوائم الأصلية (المساوى لعدد أعضاء مجلس الشعب) وهو ٤٤٨ مرشح (حيث تقدم حزب الوفد للانتخابات فى جميع الدوائر الانتخابية الـ ٤٨)، ومن ناحية أخرى فإن هناك من يقول أن نصيب الإخوان من

اجمالى عدد المرشحين على قوائم الحزب لم يتعدى ١٧ مرشحاً ويبدو أن هذا الرقم الأخير هو الأقرب الى الصحة وقد أكد على ذلك الشيخ عمر التسلمسانى نفسه[١٨٦]، وهو ما يؤكد وهو ما يؤكد ضعف ومحدودية عدد مرشحى الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ حيث لا يتعد هذا الحجم إلى اجمالى عدد مرشحى الوفد على القوائم الأصلية ٣,٨٪.

ورغم محدودية عدد الإخوان المرشحين على قوائم الوفد الجديد إلا أن عملية تشكيل القوائم قد انطوت على قدر كبير من الخلاف بين الجانبين خاصة فيما يتعلق بترتيب المرشحين على القوائم الانتخابية وكان من أهم أمثلة الخلافات على ترتيب القوائم والمرشحين الخلاف الذى نشب فى محافظة الاسكندرية، فقد أسندت عملية تشكيل القوائم فى الاسكندرية (المكونة من ثلاث دوائر إنتخابية) إلى لجنة خماسية*، كان كل أعضاءها من الوفديين، وقد عملوا على رفع عادل عيد (المرشح الإخوانى) من رأس القائمة ووضع عبدالسلام رجب (مرشح وفدى وصديق أحد أعضاء اللجنة الخماسية) بدلاً من عادل عيد وهى الأزمة التى أدت الى اجتماع مكتب الارشاد لجماعة الإخوان المسلمين لبحث هذا الأمر[١٨٧]. وعموماً فقد تغلب الطرفان على الخلافات بينهما بخصوص ترتيب المرشحين.

كذلك يلاحظ أن مرشحى الإخوان المسلمين لم يكن يمثلوا التيار الإسلامى الوحيد على قوائم حزب الوفد الجديد فقد ضمت قوائم الوفد بالإضافة إلى الإخوان المسلمين

---

* والاهتمام بالقوائم الأصلية تحديداً يرجع إلي أهمية القوائم الأصلية حيث الترشيح على القوائم الاحتياطية لم يكن ذا معنى خاصة بالنسبة للإخوان فى ضوء حرصهم على دخول مجلس الشعب فالتفاوض والمساومة كانت بالأساس على القوائم أصلية. تكونت هذه اللجنة الخماسية على أثر تجميد ابراهيم طلعت لعضويته فى الوفد بسبب التحالف والذى كان من المقرر أن يدير المعركة الإنتخابية في الأسكندرية، وضمت هذه اللجنة شفيق الديب، زغلول بشارة، محمد عيد، عبدالوهاب ابو سريع، سعد أبو السعود وكان يرأسها محمد عيد.

مرشحين إسلاميين لا ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين، وأهمهم الشيخ عبدالغفار عزيز، والشيخ صلاح أبو اسماعيل – وان كان في بداية حياته ضمن أعضاءها*

ويعكس ذلك طبيعة العلاقة بين الإخوان وهذه الاتجاهات الإسلامية في تلك الفترة والتي اتسمت بقدر من التعاون وعدم الصراع، فلم يكن هناك من الظروف ما يدعو الى حرص الإخوان على تمييز أنفسهم وخطهم الفكرى عن تلك الجماعات أو التنظيمات الإسلامية الأخرى. فرداً على سؤال للتلمساني حول موقفه من الجماعات الإسلامية الأخرى قال «ليس أشهى إلى قلوب الإخوان من أن يكثر الدعاة إلى الاسلام فكلهم من رسول الله ولكل جماعة وجهة نظر ولسنا من الظلمة الذين يحتكرون الذكاء والقدرة والتفكير ونحن لا ندعى اننا وحدنا المسلمون فلتكثر الجماعات الإسلامية الى أبعد الحدود.... ولكن على ثقة كاملة بأننا لسنا حريصين على أن نكون ثقلاً سياسياً كبيراً فى الشارع المصرى وحدنا ودون غيرنا إننا ندعو الله ان يضاعف ثقل الدعاة المسلمين في الشوارع... والدعوة الى الله ليست حكراً على أحد.. بل على العكس اننا نتمنى أن تتوحد جهود الدعاة إلى الله تحت أية قيادة واعية عاملة مخلصة من هنا أو هناك»(١٨٨) وقد جاء هذا الحديث قبل اجراء الانتخابات بأقل من اسبوعين.

وفيما يتعلق بتوزيع أعضاء الإخوان على القوائم والدوائر الإنتخابية يوضح التالى توزيع مرشحى الإخوان على تلك الدوائر وترتيبهم داخل القوائم الإنتخابية لحزب الوفد الجديد.

---

* فالشيخ صلاح أبو اسماعيل لا ينتمى إلي جماعة الإخوان المسلمين وإن كان ينتمى إلي الإخوان المسلمين فى بداية حياته، وقد أكد الشيخ صلاح أبو اسماعيل نفسه على عدم انتماءه لجماعة الاخوان المسلمين كما أكد الشيخ التلمساني هو الآخر على عدم انتماء الشيخ صلاح أبو اسماعيل إلي جماعة الإخوان المسلمين حيث قال ردا على سؤال حول علاقة الشيخ صلاح بالجماعة «الشيخ صلاح كان من الاخوان المسلمين فى بداية حياته» انظر هذا الحوار فى اسامة العجاج وزكريا ابو حرام، «آخر ساعة تفتح ملف الاخوان والوفد»، آخر ساعة، ١٩٨٥/٢/٦.
ونفس الأمر بالنسبة للشيخ عبدالغفار عزيز فهو لا ينتمى إلي جماعة الإخوان المسلمين.

جدول رقم (١)

يوضح توزيع مرشحى الإخوان على الدوائر والقوائم الإنتخابية

م	المرشح	الدائرة الانتخابية	الترتيب فى القائمة
١	حسن أحمد إبراهيم الجمل	محافظة القاهرة / الدائرة الثانية	رأس القائمة
٢	الشيخ محمد المطراوى	محافظة القاهرة / الدائرة الثالثة	الثانى فى القائمة
٣	محمد محمد الشيتانى	محافظة الغربية / الدائرة الأولى	الثانى فى القائمة
٤	محمد محفوظ حلمي السيد دياب	محافظة الغربية / الدائرة الثالثة	الثانى فى القائمة
٥	محمد محمد محمد السمارى	محافظة الجيزة / الدائرة الأولى	رأس القائمة
٦	حسنى احمد المليجى	محافظة الجيزة / الدائرة الثالثة	رأس القائمة
٧	محمد عبدالرحيم المراغى	محافظة الاسكندرية / الدائرة الثانية	الثانى فى القائمة
٨	ابراهيم كامل الزعفرانى	محافظة الاسكندرية / الدائرة الثانية	الثالث فى القائمة
٩	عادل عيد عبدالمقصود	محافظة الاسكندرية الدائرة الثالثة	رأس القائمة
١٠	حسن جودة عبدالحافظ	محافظة بنى سويف / الدائرة الاولى	رأس القائمة
١١	حنفى محمد مصطفى رمضان	محافظة الجيزة / الدائرة الثانية	الرابع فى القائمة
١٢	موسى جمال طلعت	محافظة الاسماعيلية	الثانى فى القائمة

* ملحوظة : لم يتمكن الباحثان من الحصول على معلومات عن بقية مرشحى الإخوان.

وهكذا يتضح من توزيع ١٢ مرشح من الإخوان المسلمين على قوائم الوفد ان الإخوان المسلمين قد احتلوا رؤوس القوائم الأصلية (الترتيب الأول والثانى) فى عشر قوائم انتخابية أى بنسبة ٢٠,٨٪ من اجمالى عدد القوائم الأصيلة فإذا افترضنا ان الإخوان الخمسة الباقين من الإخوان المسلمين قد أحتل جميعهم رؤوس القوائم التى رشحوا عليها فإن النسبة لن تتعدى ٣١,٢٥٪، وهكذا فإن نسبة مرشحى الإخوان

المسلمين من رؤوس القوائم تقع بين ٢٠,٨٪ - ٣١,٢٥٪ كحد أدنى وحد أقصى. بينما احتل من مرشحى الإخوان المسلمون الاثنى عشر الترتيب الثالث عضواً واحداً، والترتيب الرابع عضواً واحداً أيضاً. وهو توزيع يشير بوضوح إلى أن أغلب مرشحى الإخوان المسلمين قد احتلوا رؤوس القوائم.

وهكذا يتضح من توزيع مرشحى الإخوان وترتيبهم داخل القوائم ان معظمهم قد احتل المراكز الأولى من القوائم (الأول أو الثانى) بينما لم يتأخر منهم الى الترتيب الثالث او الرابع إلا عدد محدود.

كما يُلاحظ أيضاً أن أغلب مرشحى الإخوان فى الإنتخابات كانوا فى عدد محدود من المحافظات الكبرى مثل القاهرة والجيزة والأسكندرية والغربية. وهو ما يؤكد أن قواعد التأييد الشعبى للإخوان أكبر فى تلك المحافظات. وهو ما أكدته نتائج الانتخابات بالفعل. فمرشحو الإخوان الثمانية الذين نجحوا فى الإنتخابات كانوا على قوائم الوفد فى عدد من الدوائر الانتخابية فى القاهرة والجيزة والاسكندرية على نحو ما سيتضح فيما بعد.

ثانياً تداعيات التنسيق بين الوفد والإخوان

وهذه النقطة تتعلق بأثر التعاون بين الوفد الجديد والإخوان على التماسك الداخلى لكل من طرفيه وما اذا كانا قد طورا آلية لفض الخلافات التى كان من المتوقع نشوبها على مستوى كل طرف أو على مستوى العلاقة بين الطرفين.

وقد أدى تعاون الوفد الجديد والإخوان إلى نتائج هامة فيما يتعلق بمدى تماسك كل منهما وقدرته على الاحتفاظ بهذا التماسك. فبمجرد أن بدأ التعاون وأُعلن عنه تسارعت الانشقاقات والخلافات على مستوى كل طرف، مع إختلاف درجةحدة هذه الانشقاقات على مستوى الوفد مقارنة بالإخوان. فقد كانت هذه الخلافات الانشقاقات على مستوى حزب الوفد أكثر حدة منها فى حالة جماعة الإخوان المسلمين. ويجد ذلك تفسيره فى طبيعة تشكيل الجماعة من حيث ارتفاع درجة التنظيم وارتفاع مستوى الانضباط الداخلى القائم على الأمر والطاعة والتزام المستويات الدنيا بتعليمات وأوامر

المستويات الأعلى. ورغم الدور الهام الذى يلعبه زعيم الحزب فى الوفد والهالة التى تُحيط به الا أن درجة الإلتزام الحزبى فى الوفد لا تماثل حالتها فى جماعة الإخوان المسلمين.

فقد ترتب على اقدام الوفد على تعاونه مع الإخوان خروج أكثر من ١٥ شخصية وفدية بارزة من الحزب وقدموا استقالاتهم احتجاجاً على ما اعتبروه تحالفاً مع الإخوان، وكان من أهم هذه الوجوه: دكتور لويس عوض، دكتور محمد أنيس، دكتور فرج فودة[١٨٩].

والمهم فى الانشقاقات أو توالى هذه الاستقالات أنها بُررت من جانب أصحابها صراحة باقبال الوفد على التعاون مع الإخوان. بما يعنيه ذلك فى نظرهم من تراجع الوفد الجديد عن مبادئه التاريخية المتمثلة فى العلمانية، والديمقراطية والوحدة الوطنية. وعلى سبيل المثال. فقد برر د. لويس عوض استقالته صراحة بأن تغيراً قد طرأ على الوفد بتعاونه مع الإخوان خاصة فيما يتعلق بموقف الحزب من العلمانية فقد جاء فى استقالته : «.... وقد فوجئت فى الفترة الأخيرة بتصريحات على مستوى القمة فى قيادة حزب الوفد الجديد تعلن رفض الحزب للعلمانية التى أؤمن بها أساساً للعقد الاجتماعى بما أقنعنى بأن الوفد الجديد يختلف اختلافاً عن الوفد الذى أسسه سعد زغلول وقاده مصطفى النحاس فى فترة ما بين الثورتين. وبناء عليه فقد قررت للأسف الشديد الاستقالة من عضوية حزب الوفد الجديد..»[١٩٠] ونفس الأمر أكد عليه د. محمد أنيس فى معرض حديثه عن أسباب استقالته من الوفد حيث أكد على أن الوفد لم يعد هو الوفد القديم بعد «تحالفه» مع الإخوان.[١٩١].

أما فيما يتعلق بالإخوان فان الأمر كان أقل حدة فقد ظهر تيار داخل جماعة الإخوان المسلمين يستنكر إقدام التلمسانى على خطوة التعاون مع حزب الوفد باعتباره الحزب «الذى طالما دافع عن العلمانية والعدو التقليدى للإخوان قبل ثورة ١٩٥٢» .من أمثلة هؤلاء فكرى الجزار (عضو مجلس الشعب ١٩٧٩ - ١٩٨٤) [١٩٢] والذى رفض الترشيح على قوائم الوفد الجديد، بالإضافة الى رفض جزء غير قليل من القاعدة الشعبية للإخوان لقرار التعاون مع الوفد الجديد وتفضيل عدد من قيادات وزعماء الجماعة على مستوى الأقاليم التعاون مع حزب العمل بدلاً من حزب الوفد الجديد.

. غير أن شخصية التلمساني قد نجحت في الحفاظ على هذه الخلافات تحت السطح، فلم يتردد في اصدار المنشورات والبيانات التي وُزعت على أنصار الجماعة والتي شرح فيها حقيقة التعاون الوفدي - الإخواني وأبرز فيها الأسباب التي دعته التي التعاون مع الوفد وأن التعاون لا يعدو أن يكون على الهدف منه هو الوصول إلى مقاعد مجلس الشعب، بالإضافة إلى حرصه على استمرار التأكيد على أن التعاون الوفدي - الإخواني لا يعني الاندماج أو ذوبان الإخوان في الوفد. وعموماً فإن خروج بعض كوادر الوفد الجديد من صفوفه من جراء تعاونه مع الإخوان لم يثن الحزب على الاستمرار في عملية التنسيق مع الإخوان، خاصة وأن الذين خرجوا من الحزب قد خرجوا كأفراد ولم يترتب على خروجهم حدوث انقسام كبير في صفوف الحزب. والأرجح أن الحزب قد تحمل التضحية ببعض كوادره مقابل الاستفادة من القاعدة الشعبية التي يمثلها الإخوان في الإنتخابات. أخذاً في الإعتبار أن الحزب كان حريصاً على تحقيق نتائج طيبة في أول انتخابات يشارك فيها بعد عودته إلى المسرح السياسي بعد غياب طويل.

ثالثاً : تنظيم عملية الدعاية الإنتخابية:

وقد اعتمدنا في هذا الجزء على رصد تحليلي للمؤتمرات الانتخابية التي أقامها الحزب (والتي سجلتها جريدة الوفد وقامت بتغطيتها). ورغم أن هذا قد يواجه بإنتقاد، حيث أنه ليس من الضروري أن تكون المؤتمرات الانتخابية التي سجلتها وغطتها جريدة الحزب هي إجمالي المؤتمرات التي أقامها الوفد والإخوان إلا أن هذا العدد من المؤتمرات الذي سجلته الجريدة وقامت بعرض أحداثه يمثل على أقل تقدير نسبة كبيرة من إجمالي عدد هذه المؤتمرات، ومن ثم فإنها قد تكون أكثر الوسائل تعبيراً عن طبيعة الدعاية الانتخابية وملامحها. فمن خلال رصد تحليلي لمجموعة المؤتمرات الشعبية والانتخابية التي عقدها الحزب بمختلف المحافظات والدوائر الانتخابية والتي زادت عن الستة وعشرين مؤتمراً انتخابياً (والتي أمكن حصرها من خلال جريدة الحزب) يمكن أن نستخلص مجموعة من السمات التي تتصل بالتعاون الوفدي - الإخواني من حيث القضايا التي أثارها كل طرف في الانتخابات من ناحية، وحجم وطبيعة مشاركة الإخوان، فيها من من ناحية أخرى.

أ - القضايا التي أثارها كل من الإخوان والوفد الجديد في المؤتمرات الانتخابية:-

كانت القضايا التى أثارها رموز جماعة الإخوان المسلمين هى: تبرير تعاون الجماعة مع حزب الوفد وتبرير لجوئها إلى العمل السياسى من خلال حزب سياسى، وقضية الشريعة الإسلامية، والدفاع عن جماعة الإخوان المسلمين وحقها فى الوجود السياسى وممارسة العمل السياسى الشرعي، وقضية الحرية والديمقراطية وقانون الانتخابات، والهجوم على الحزب الوطنى الحاكم.

أما عن الأهمية النسبية لكل من هذه القضايا فقد لُوحظ أن قضية تبرير التعاون مع حزب الوفد الجديد نالت قدراً أكبر من الأهتمام. وارتبط تبرير الجماعة للتعاون مع حزب الوفد الجديد بالرد على من هاجموا جماعة الإخوان من زاوية اختيارها لحزب الوفد بالذات لتتحالف معه. وقد تصدى للرد عن هذا الهجوم رموز هامة فى جماعة الإخوان المسلمين مثل الشيخ عمر التلمسانى، وابراهيم الزعفرانى ومحمد رشيد النحال. وكان أهم المؤتمرات التى تصدى فيها هؤلاء لهذه القضية هو مؤتمر الحزب فى الاسكندرية فى منتصف مايو ١٩٨٤.(١٩٣)

كما أهتم الإخوان بقضية الحقوق السياسية للجماعة. وقد ربطت جماعة الإخوان إثارة هذه القضية بقضية الديمقراطية والحرية. فقد أثار رموز جماعة الإخوان المسلمين فى المؤتمرات الانتخابية والشعبية قضية حرمان الجماعة من العمل الحزبى والسياسى العلنى والقيود المفروضة على العمل الإسلامى بصفة عامة. وطالب زعماء الإخوان الحكومة بفتح القنوات الشرعية أمام الجماعة لممارسة العمل السياسى العلنى وأكدوا أن لجماعة الإخوان المسلمين حقوقاً سياسية لابد وأن تتمتع بها سواء حقها فى إصدار الصحف الناطقة بلسانها أو حقها فى الترشيح للانتخابات أو ممارسة عمل الدعوة الإسلامية(١٩٤)... إلخ.

أما قضية الشريعة الإسلامية فقد جاء اهتمام الإخوان بها فى الدعاية الإنتخابية تالياً لإهتمامهم بقضيتى تبرير التعاون مع الوفد الجديد والحقوق السياسية للجماعة. وهذا لا يعنى تقليلاً من جانب الإخوان لأهمية قضية تطبيق الشريعة الإسلامية التى هى القضية الأم بالنسبة لهم. ولكن يعنى أن الظروف التى خاض فيها الإخوان المعركة الإنتخابية بالتعاون مع حزب الوفد المعروف بعلمانيته فرضت عليهم التركيز على تبرير هذا التعاون من ناحية، فضلاً عن المطالبة بالحقوق السياسية للجماعة بما فى ذلك حقها فى الوجود الشرعى وتأسيس حزب وإصدار صحف... الخ، وهو ما يؤهلها للعمل بفاعلية فى خدمة قضيتها المحورية.

ومن الأمور الجديرة بالذكر والملاحظة أن مسألة الشريعة الإسلامية لم تُثر بطريقة مباشرة بمعنى أن التركيز لم يكن على تطبيق الشريعة الإسلامية أو الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية بقدر ما كان التركيز على المسائل الأخرى المرتبطة بتطبيق الشريعة الاسلامية مثل المطالبة بحرية ممارسة الدعوة الإسلامية والدعوة إلى إعطاء قدر من الحرية لخطباء المساجد لممارسة حقهم فى إنتقاد سياسات الحكومة وممارساتها، كذلك كان تناول قضية الشريعة الإسلامية من خلال انتقاد بعض القوانين القائمة، أو من خلال التركيز على عدم تعارض تعاون الجماعة مع حزب الوفد الجديد مع قضية الشريعة الإسلامية. ولعل مرد ذلك هو حرص الإخوان على تطمين الأقباط الذين يشكلون عنصراً هاماً فى حزب الوفد.

وبالإضافة إلى هذه القضايا أثار الإخوان فى الدعاية الانتخابية بعض القضايا الأخرى الأقل أهمية بالنسبة للقضايا السابقة ومنها الموقف من الحزب الحاكم، والموقف من قانون الانتخابات، حيث هاجمت جماعة الإخوان المسلمين الحزب الوطنى الحاكم واتهمته بأنه «حزب الفساد والإفساد»(١٩٥)، وحزب الديكتاتورية، كما أنها قد وصفت وجوده بأنه تناقض مع الديمقراطية.

أما بالنسبة لحزب الوفد فان القضايا التى أثارها زعماء الحزب فى المؤتمرات الانتخابية تمثلت فى: الديمقراطية وقانون الانتخابات، وموقف الحزب من ثورة يوليو

والقطاع العام والاصلاح الزراعى، الهجوم على الحزب الوطنى، الوحدة الوطنية، وتاريخ الحزب، تبرير التعاون والدفاع عنه.

وكانت أهم القضايا التى شغلت مساحة مهمة فى مؤتمرات الدعاية الانتخابية هى قضية الديمقراطية، اذ يكاد لا يخلو مؤتمر شعبى وانتخابى من الحديث عن قضية الديمقراطية وحرية الصحافة وحرية تكوين الأحزاب السياسية، بالاضافة الى قانون الانتخابات وضمانات حيدة الانتخابات ونزاهتها. وقد عُولجت قضية الديمقراطية معالجة شاملة من كافة جوانبها سواء حريات الصحافة وتكوين الأحزاب السياسية أو المطالبة بإلغاء القوانين الاستثنائية، وقانون الطوارئ، والمطالبة بتحقيق استقرار فى القوانين والتشريعات، والتعديل من مفهوم الأمن ليصبح أمن المواطن بدلاً من أمن الدولة، وتعديل قانون الإنتخابات وإلغاء نسبة الـ ٨٪، تحقيق والإشراف القضائى على الانتخابات .... الخ. كما لقيت هذه القضية اهتمام أهم رموز وزعماء حزب الوفد د. وحيد رأفت، علوى حافظ، على سلامة (عضو الهيئة العليا)، أحمد ناصر (سكرتير عام الجمعية العمومية للوفد)، د. نعمان جمعة (سكرتير مساعد الحزب)[١٩٦]

تلى قضية الديمقراطية من حيث الأهمية النسبية قضيتى موقف الحزب من الثورة والقطاع العام وحقوق العمال، والهجوم على الحزب الوطنى الحاكم، فقد احتلتا هاتين القضيتين قدرا متساوياً من الأهمية. فقد أكد زعماء الحزب فى المؤتمرات الانتخابية فيما يتعلق بالثورة، أن الحزب قد أيد الثورة منذ لحظتها الأولى وأنه لازال يؤكد على الثورة وأن رجوعه للحياة السياسية لا يعنى سعى الحزب الى هدم الثورة ولكن كل ما هنالك أن الحزب ينتقد سلبيات الثورة وينتقد الجرائم التى أرتُكبت بإسمها. وفيما يتعلق بقضايا العمال والقطاع العام فقد أكد زعماء الحزب على أن الوفد لا يعارض قضايا العمال أو القطاع العام فالحزب ملتزم أكثر مما سبق بقضايا العمال، بل أن قوانين العمال قد صدرت فى عهد حكومات الوفد ١٩٣٦ - ١٩٥٢ فكيف يسعى إلى هدم هذه القوانين؟! كما دافع زعماء الحزب عن فلاحى الإصلاح الزراعى وقوانين الإيجارات التى صدرت بعد ١٩٥٢.[١٩٧]

أما فيما يتعلق بالهجوم على الحزب الوطنى فقد كان واضحاً أن هذه القضية قد شغلت مساحة كبيرة فى المؤتمرات الانتخابية، فلا يكاد يخلو مؤتمر انتخابى إلا وأنتقد فيه زعماء الحزب ومرشحيه الحزب الوطنى الحاكم، فتساءلوا عن مصادر تمويله وعن تعاون المحافظين مع مرشحى الحزب، كما شككوا فى مصادر شرعيته، ودعوا الحزب إلى التخلى عما يملكه من منشآت ومبان... إلخ لصالح الديون الخارجية. ومما يُلاحظ أن أهم من هاجموا الحزب الوطنى هم فؤاد سراج الدين، رئيس الحزب.

ويلى قضيتى موقف الحزب من الثورة والقطاع العام والهجوم على الحزب الوطنى قضيتين أخريتين كانتا ذات أهمية خاصة فى الحملة الانتخابية وعلى نفس القدر من الأهمية تقريباً وهما قضيتا الشريعة الإسلامية والوحدة الوطنية، وتاريخ الحزب وسمعته. فقد شغلت كل منهما مساحة مهمة من المؤتمرات الانتخابية، فأكد زعماء الحزب على أن حزب الوفد هو حزب الوحدة الوطنية وهى قضيته التى لم ولن يتخلى عنها فى يوم من الأيام، كما وظّف الحزب تعاون الإخوان معه كمظهر من مظاهر إيمان الحزب بالوحدة الوطنية وحرصه عليها.

ومن الملفت للنظر أن أهم من دافعوا أو أثاروا قضية الوحدة الوطنية هم أعضاء ومرشحى الحزب من الأقباط، إذ كانت النسبة الغالبة ممن أثاروا قضية الوحدة الوطنية هم أقباط الوفد بالإضافة إلى زعيم الحزب فؤاد سراج الدين. فمن خلال استقراء مضامين المؤتمرات الانتخابية التى أمكن رصدها كان ممن أثاروا هذه القضية أكثر من غيرهم كل من سمير مرقص، فهمى ناشد، مهندس عياد مينا، سميحة توفيق بالإضافة إلى فؤاد سراج الدين[١٩٩]

وفيما يتعلق بتاريخ الحزب وسمعته فقد كانت قضية ذات أهمية خاصة بالنسبة للوفد. إذ كان إسم الحزب وتاريخه أحد الركائز الأساسية التى اعتمد عليها الحزب فى انتخابات ١٩٨٤. فقد حرص زعماء الوفد على إعادة التذكير بتاريخ الحزب ونضاله فى مرحلة ما قبل الإستقلال كما أثاروا فكرة توكيل الأمة للوفد، وأكدوا على استمرار هذا التوكيل وإن كان الهدف قد اختلف فالوفد قد عاد هذه المرة ليأخذ بيد الشعب الى

الديمقراطية والحرية. كما كان هناك حرصاً من جانب زعماء الحزب على ترديد وإعادة التذكير بالرموز القديمة للوفد مثل سعد زغلول، ومصطفى النحاس(٢٠٠)

ومن خلال هذا الرصد يمكن أن نلاحظ مجموعة من الأمور فيما يتعلق بالقضايا التى أثيرت من جانب طرفى التعاون. فقد كان هناك قدراً من التمايز أو المساحة الفاصلة بين الطرفين فيما يتعلق بالقضايا التى أثارها كل منهما فى الدعاية الانتخابية.

فمن جانب الإخوان لاحظنا أن أهم القضايا كانت هى قضية تبرير تعاون الإخوان مع الوفد، ثم قضية الحقوق السياسية للجماعة، ثم قضية الشريعة الإسلامية ثم الهجوم على الحزب الوطنى. وهكذا نلاحظ ضعف اهتمام الإخوان المسلمين بقضايا مثل الوحدة الوطنية، أو على أقصى تقدير لم تثرها الجماعة فى الدعاية الانتخابية بدرجة ملحوظة تجعلها تأخذ قدراً ملحوظاً من مساحة تلك المؤتمرات أو أحاديث الجماعة وزعماؤها فى تلك المؤتمرات كما حدث من جانب رموز وزعماء حزب الوفد. وفى الوقت الذى اعتمد فيه الحزب على الأقباط من أعضاء الحزب فى التأكيد على مسألة الوحدة الوطنية لم يكن للإخوان دوراً واضحاً فى معالجة هذه القضية فى الدعاية الانتخابية.

وفى المقابل نجد حزب الوفد الجديد كان ترتيبه لقضايا الدعاية الانتخابية من حيث الأهمية النسبية هى قضية الديمقراطية وقانون الانتخابات ثم موقف الحزب من الحزب الوطنى والحكومة وثورة يوليو والقطاع العام ثم قضية الوحدة الوطنية والشريعة الاسلامية وتاريخ الحزب ثم تبرير تعاون الوفد الجديد مع الإخوان، وهكذا فان أول ما نلاحظه هو تراجع مسألة الشريعة الإسلامية بين اهتمامات الحزب فى الدعاية الانتخابية، ومن ناحية ثانية نلاحظ تأخر قضية تبرير التعاون فى أولويات اهتمام الحزب فى عملية الدعاية.

وهكذا نخلص إلى أنه كان هناك قدر من التمايز بين الطرفين فيما يتعلق بقضايا الدعاية الانتخابية وقد انعكس ذلك بوضوح سواء من خلال موضوع تلك القضايا أو ترتيب الأهمية النسبية لكل منها. وبمعنى آخر فان كلا الطرفين قد احتفظ لنفسه بقدر

من التمايز في اختيار وتحديد قضايا الحملة الانتخابية بما يتناسب وموقفه. فبينما ركزت جماعة الإخوان المسلمين على مسألة الحقوق السياسية المحرومة منها الجماعة وقضية الشريعة الإسلامية بالإضافة الى اعطائها أهمية خاصة لتبرير تعاونها مع الوفد ولجوءها الى العمل السياسي من خلال احد الأحزاب السياسية وهي المسألة التي كانت تحتل أهمية خاصة في تبرير التعاون بصفة عامة كما سبق القول، بينما ركز حزب الوفد باعتباره حزباً سياسياً شرعياً على قضايا أخرى مثل قضية الديمقراطية وموقفه من الثورة والإصلاح الزراعي وقوانين العمال وموقفه من الحزب الوطني. ومن ثم يمكن القول أن ما جمع بين الإخوان والوفد في قضايا الدعاية الانتخابية هي قضية الديمقراطية والاصلاح السياسي بصفة عامة.

ومن الأمور اللافتة للنظر فيما يتعلق بالإخوان المسلمين أن مسألة الشريعة الاسلامية لم تكن هي القضية المركزية في دعاية الإخوان، فعدد مرات إثارة الجماعة لهذه القضية في المؤتمرات الانتخابية للوفد أكد تراجع هذه القضية بالنسبة لقضية الحقوق السياسية للجماعة، وهذا ما يؤكد حديثنا في موضع سابق عن الأهمية النسبية لقضية الشريعة الإسلامية لدى الجماعة، في تحديد واختيار الحليف السياسي.

ولعل عدم اثارة القضية بصفة أساسية من جانب زعماء وأقطاب الجماعة من أمثال الشيخ التلمساني إنما يعكس دلالة هامة وهي حرص أو رغبة الجماعة في عدم إعطاء انطباع بأنها لا تهتم إلا بقضية الشريعة الإسلامية، أو الإشارة إلى أن للجماعة قضايا واهتمامات أخرى جنباً الى جنب مع قضية الشريعة الاسلامية.

ب - حجم وطبيعة مشاركة الإخوان في المؤتمرات الإنتخابية

لوحظ من خلال مجموعة المؤتمرات التي تم رصدها انخفاض حجم المشاركة من زعماء ورموز الإخوان المسلمين في تلك المؤتمرات سواء من حيث حجم المؤتمرات التي شاركوا فيها أو من حيث عدد الإخوان المسلمين الذين شاركوا كمتحدثين في تلك المؤتمرات. فمن بين حوالي (٢٦) مؤتمراً انتخابياً تم رصدها من خلال الجريدة[٢٠١]

وجُد أن عدد المؤتمرات التى شارك فيها الإخوان المسلمون لم يتعد (٩) مؤتمرات*. كذلك انحصر عدد من شاركوا من الإخوان فى هذه المؤتمرات فى عدد محدود هم على سبيل الحصر : الشيخ عمر التلمسانى، ابراهيم الزعفرانى، أمين رستم، محمد المراغى، محمد رشيد النحال، عادل عيد وهو ما يعكس دلالة هامة بخصوص حجم مشاركة الإخوان فى الدعاية الانتخابية، للوفد إذ يشير ذلك الى انخفاض حجم مشاركتهم فى الدعاية الانتخابية وهو ما يثير التساؤل عن أسباب هذا الأنخفاض، فهل يرجع ذلك الى عزوف الإخوان المسلمين أنفسهم عن هذه المشاركة أم إلى رغبة الوفد الجديد أو حرصه على عدم الإعتماد أكثر من اللازم على رموز الجماعة فى الحملة الانتخابية، أم أن هذا الانخفاض يرجع إلى عوامل أخرى كالقيود الأمنية على مشاركة الإخوان فى هذه المؤتمرات الانتخابية؟. ولما كان من الصعب القول أن هذا الانخفاض أو تراجع دورهم فى الحملة الانتخابية إنما يرجع الى رغبة من جانب الوفد فى تحجيم دورهم فى تلك المؤتمرات. فالأرجح فى تفسير هذا التراجع هو أن الإخوان كان لهم دعايتهم الخاصة بهم والمنفصلة إلى حد كبير عن حملات الوفد الانتخابية وذلك من خلال منشورات الجماعة والإعتماد على وسائل أخرى فى جمع التأييد والمساندة والتى تعتمد فى أغلبها على الروابط المباشرة.. الخ. بالإضافة الى اعتمادهم على مؤتمراتهم الخاصة بهم والتى لم يتم تسجيلها بواسطة جريدة الوفد، خاصة فى ضوء الاتفاق على

---

* وهذه المؤتمرات التسعة هى :

١ - مؤتمر الحزب فى سمنود (محافظة الغربية) فى الأسبوع ٥ - ١٢ ابريل ١٩٨٤.

٢ - مؤتمر الحزب فى بركة السبع (محافظة المنوفية)، فى الأسبوع من ١٥ - ٢٢/ مارس/ ١٩٨٤.

٣ - مؤتمر الحزب فى (محافظة الشرقية) فى الأسبوع من ٣٠ - ٥ / ابريل / ١٩٨٤.

٤ - مؤتمر الحزب فى القاهرة، فى الأسبوع من ١٢ - ١٩ / أبريل/ ١٩٨٤.

٥ - مؤتمر الحزب فى بلقاس (محافظة الدقهلية) فى الأسبوع من ١٩- ٢٦/ أبريل/ ١٩٨٤.

٦ - مؤتمر الحزب فى المرج (محافظة القاهرة) فى الأسبوع من ٣ - ١٠/ مايو ١٩٨٤.

٧ - مؤتمر الحزب فى الاسكندرية، فى الأسبوع من ١٠ - ١٧/ مايو / ١٩٨٤.

٨ - مؤتمر الحزب فى العريش، فى الأسبوع من ١٧ - ٢٤/ مايو / ١٩٨٤.

٩ - مؤتمر الحزب فى اشمون (محافظة المنوفية) فى الأسبوع من ١٢ - ١٩ / أبريل / ١٩٨٤.

قيام الإخوان بالمشاركة فى تمويل الحملة الانتخابية وقيامهم بالإتفاق على دعاية مرشحيهم.

غاية ما نود استخلاصه هو أنه كان هناك قدراً كبيراً من التمايز والخصوصية بين طرفى التعاون فى عملية الدعاية الانتخابية سواء فيما يتعلق بقضايا الحملة الانتخابية نفسها أو فيما يتعلق بحجم مشاركة الإخوان المسلمين فى المؤتمرات الانتخابية للوفد وهو ما يعكس حرص كل طرف على الاحتفاظ بخصوصيته وتمايزه عن الطرف الآخر.

رابعاً : البرنامج الانتخابى للوفد الجديد وحدود تأثير الإخوان فى صياغته

رغم ما لُوحظ من محدودية نفوذ وتأثير جماعة الإخوان المسلمين فى تشكيل القوائم الانتخابية خاصة من حيث عدد المرشحين من الإخوان المسلمين على قوائم حزب الوفد إلا أن تعاون الإخوان مع حزب الوفد قد كان له أثره على صياغة البرنامج الانتخابى للحزب فى انتخابات مجلس الشعب لسنة ١٩٨٤ مقارنة بالبرنامج الأصلى للحزب. ويهمنا هنا أولاً التعرض لتلك القضايا التى كان من المتوقع أن تكون محل تأثير جماعة الإخوان المسلمين على حزب الوفد فى صياغة البرنامج الانتخابى، وثانيا إلى أى حد كان هذا التغير الذى طرأ على البرنامج الانتخابى للحزب مقارنة بالبرنامج الأصلى راجعاً إلى تعاون الإخوان مع الحزب فى تلك الانتخابات.

١ - التوجهات العامة للبرنامج الانتخابى للوفد الجديد:

اشتمل البرنامج الانتخابى لحزب الوفد على خمسة أبواب غطت مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الداخلية والخارجية، وكان ترتيب أولويات البرنامج الانتخابى على النحو التالى :

قضية الحريات العامة والدستور، الشئون الدينية، السياسة الخارجية، السياسة الاقتصادية والمالية والفئوية، والقضايا الخدمية والقطاعية.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية التى احتلتها كل من هذه الأبواب فى البرنامج الانتخابى فقد أحتلت هذه القضايا قدرا متساويا نسبياً من مساحة البرنامج، ومن ثم فان المقارنة بين هذه القضايا من حيث مدى تركيز الحزب عليها يعكسها ترتيب ورودها فى البرنامج. فبدأ البرنامج الانتخابى بطرح توجهات الحزب فيما يتعلق بقضية الحريات العامة والدستور، وقد أثار البرنامج عدداً من النقاط أهمها تعديل نص المادة ٧٦ من الدستور الخاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية ونائبه حيث دعى البرنامج الى التأكيد على حق كل مواطن فى أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية أو لمنصب نائب الرئيس وأن يتم الاختيار عن طريق الانتخاب المباشر بين كافة المرشحين. كما أثار البرنامج قضية المسئولية السياسية للوزارة وطالب بتخفيف القيود الواردة على حق مجلس الشعب فى سحب الثقة من الحكومة والواردة فى المادة ١٢٧ من الدستور. بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة منح مجلس الشعب السلطات الكافية فى شأن الموازنة، وإلغاء المادة ٧٤ من الدستور. وبشأن ترسيخ الديمقراطية أثار البرنامج خمسة أسس يجب أن تقوم عليها الديمقراطية هى: احترام حقوق الإنسان، تعدد الأحزاب السياسية وإطلاق حرية تكوين الأحزاب دون قيد أو شرط، حرية الصحافة، وجود معارضة قوية؛ حرية الانتخابات ونزاهتها وأفرد البرنامج جزءا خاصاً للموقف من القوانين الاستثنائية فطالب بإلغاء كافة القوانين التى تتعارض مع الحريات والدستور وقدم حوالى ١٢ قانوناً على سبيل المثال تتعارض مع الحريات العامة والدستور طالب بالغاءها.(٢٠٢)

وتناول الباب الثانى الشئون الدينية وهو يُعد بمثابة التغير الذى أتى مع البرنامج الانتخابى للحزب فى ١٩٨٤ مقارنة بالبرنامج الأصلى، وسوف نتعرض لهذه القضية بالتفصيل لاحقاً.

وفيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية لُوحظ تركيز البرنامج على الدور المصرى وأهميته سواء على المستوى العربى أو الإسلامى. بالإضافة إلى تركيزه على مسألة الصراع العربى الإسرائيلى من زوايا عدة. فأثار البرنامج الموقف من اتفاق كامب دايفيد. مؤكدا على أن الاتفاقية لم تعد ذات موضوع لما ترتكبه اسرائيل من أفعال وأنه

لا يجوز لإسرائيل أن تطالب مصر باحترام الاتفاقية أو الإلتزام بها بينما هى لا تلتزم بها. كذلك أثار البرنامج القضية الفلسطينية وتحرير القدس مؤكدا على أن تحرير القدس قضية مقدسة يجب على الأمة العربية تسخير كافة مقدراتها للوصول إلى ذلك الهدف.

أما فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والمالية فقد تضمن البرنامج تفصيلات كثيرة وعديدة فأثار البرنامج قضايا الانفتاح الاقتصادى، البنوك الأجنبية، الأسعار، سياسة الاقراض والقروض، القطاع العام، القطاع الخاص، سياسة الدعم وربط الأجور بالأسعار، حيث حدد البرنامج الموقف باختصار من كل قضية من القضايا السابقة وقدم عدداً من الاقتراحات لمعالجة تلك القضايا.

وفيما يتعلق بالباب الأخير والخاص بالقضايا الخدمية والقطاعية فقد ركز البرنامج على قضايا الإسكان، الحكم المحلى، الإعلام، الصناعة، العمل والعمال، القوات المسلحة، الزراعة، الرى، الثروة الحيوانية، الشئون الاجتماعية، السجون، الصحة – المواصلات ، السياحة، المرافق العامة ، الريف والقرى، المرأة ، الشباب.(٢٠٣)

وهكذا فإنه رغم التأخر النسبى للقضايا الاقتصادية والقضايا المتعلقة بالخدمات الاجتماعية إلا أن المساحة التى شغلتها تلك القضايا من البرنامج لم تقل عن المساحة التى شغلتها القضايا السياسية الخاصة بالحريات العامة والدستور، ومن ثم نخلص إلى أن البرنامج الإنتخابى اتسم بالاهتمام المتساوى نسبياً بتلك القضايا إلا فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية حيث تراجعت المساحة التى شغلتها من البرنامج مقارنة بالقضايا الأخرى ويُفسر ذلك بضعف اهتمام الرأى العام بالقضايا الخارجية مقارنة بالقضايا الداخلية.

لكن تُرى ما هى مظاهر وحدود تأثير جماعة الإخوان المسلمين فى صياغة البرنامج الانتخابى للوفد الجديد؟

حدود تأثير جماعة الإخوان المسلمين على صياغة البرنامج الانتخابى.

كان أهم ملامح تغيير البرنامج الانتخابى لحزب الوفد الجديد مقارنة بالبرنامج الأصلى للحزب الصادر فى عام ١٩٧٧ هو اهتمام البرنامج الانتخابى بقضية الشريعة الإسلامية والشئون الدينية. فقد أفرد لها البرنامج جزءاً خاصاً مستقلاً ضمن الأبواب الخمسة التى تضمنها البرنامج، بينما لم يفرد لها فى البرنامج الأصلى سوى سطراً واحداً فى نهاية الجزء الخاص بالحريات والدستور والذى اكتفى بالإشارة إلى أن الشريعة الإسلامية هى مصدر «أصيل للتشريع» كذلك فإن ورود جزء خاص بالشئون الدينية فى الترتيب الثانى بعد قضية الحريات العامة والدستور فى البرنامج الانتخابى كان له دلالة هامة تعكس مدى اهتمام البرنامج الانتخابى بقضية الشئون الدينية والشريعة الإسلامية، وبدلاً من الاكتفاء بالنص على أن الشريعة الإسلامية هى مصدر أصيل للتشريع نص البرنامج الانتخابى للحزب فى ١٩٨٤ على ما يلى: «يؤمن الوفد بأن فيما نص عليه الدستور من أن الإسلام دين ودولة وأن مبادىء الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع.....»(٢٠٤)

ولم يكتف البرنامج الإنتخابى بالنص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع بل تضمن أيضاً التأكيد على بعض المبادىء الهامة والمطالب التى تحرص جماعة الإخوان المسلمين على التأكيد عليها وأهمها دور الإعلام فى عملية التثقيف الدينى ومحاربة الانحرافات الأخلاقية وتطهير وسائل وأجهزة الإعلام مما يخالف الشرع والآداب الإسلامية، فقد نص البرنامج الانتخابى للوفد الجديد على وجوب الاهتمام بالتربية الدينية فى مختلف مراحل التعليم وجعلها مادة أساسية، ونشر التوعية الدينية بين المترددين على المساجد والكنائس، و «توجيه أجهزة الإعلام من إذاعة وتلفزيون وسينما وصحافة إلى دورها الهام فى هذا المجال ومحاربة كل ما يتعارض مع آدابنا وأخلاقنا».(٢٠٥) بالإضافة إلى ما نص عليه البرنامج من ضرورة «دعم جهاز الوعظ والارشاد بالأهر»، كذلك ركز البرنامج على أحد المطالب التى طالما أثارها الإخوان المسلمون وهى «إعادة تكوين هيئة كبار العلماء بالأوضاع التى كانت

عليها من قبل وأن يكون لها حق اختيار شيخ الأزهر من بين أعضائها دون قيد على السن»(٢٠٦)

وهكذا كان واضحاً مدى التغير الذى طرأ على البرنامج الانتخابى لحزب الوفد الجديد فى انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٨٤ مقارنة بالبرنامج الأصلى للحزب من خلال تركيز البرنامج الانتخابى على قضية الشريعة الإسلامية ودور الدين فى المجتمع بصفة عامة أو وضوح العامل الدينى فى صياغة البرنامج ليس فقط من حيث حجم المساحة التى احتلتها هذه القضية من البرنامج لانتخابى والتى انفردت بباب متكامل منه ولكن أيضا من حيث مضمون ومحتوى تناوله لهذه القضية. فمن ناحية تحول موقف الحزب من الشريعة الإسلامية من اعتبارها مصدراً أصيلاً للتشريع الى اعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع. ومن ناحية أخرى فقد استعمل البرنامج الانتخابى أهم الألفاظ أو المفردات المرتبطة بالتيار الدينى بصفة عامة مثل «الإسلام دين ودولة»، «سماحة الإسلام الذى يكفل الحق لصاحبه ولو لغير المسلم على المسلم»، وهو – أى الإسلام – خير «ضمان للوحدة الوطنية»(٢٠٧).

كما أن تأكيد البرنامج على «ضرورة نشر التوعية الدينية بين المترددين على المساجد والكنائس» إنما هى ترجمة غير مباشرة لوظيفة «الدعوة الإسلامية» التى ترتبط بالتيار الدينى بصفة عامة.

غير أن وضوح تركيز البرنامج الانتخابى على الدين بصفة عامة ودور العامل الدينى فى الحياة فى الوقت الذى عكست فيه عملية تشكيل القوائم الانتخابية والدعاية الانتخابية ضعف ومحدودية تأثير جماعة الإخوان المسلمين يثير سؤالاً مهما حول ما إذا كان هذا التغيير الذى طرأ على البرنامج الانتخابى للحزب فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ كان راجعاً بالتحديد إلى تعاون الإخوان المسلمين مع حزب الوفد الجديد أى أنه جاء نتيجة دور ما لعبة الإخوان المسلمين فى صياغة البرنامج أم كانت هناك عوامل أخرى أدت إلى ذلك.

ويمكن ان نثير عدداً من الإعتبارات للوقوف على حدود هذا التأثير الذى مارسته جماعة الإخوان المسلمين فى صياغة البرنامج الانتخابى للوفد الجديد وذلك على النحو التالى:

١ – أن هذا التغير خاصة فيما يتعلق بالنص على أن «الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع» مقارنة بنص البرنامج الأصلى على أن الشريعة الإسلامية هى مصدر «أصيل للتشريع» إنما الأرجح أنه يرجع إلى تغير الظروف التى صدر فيها البرنامج الانتخابى فى ١٩٨٤، وبالتحديد ما سبق ذلك من تغيير فى الدستور عام ١٩٨٠. ففى الوقت الذى صدر فيه البرنامج الأصلى سنة ١٩٧٧ كان الدستور نفسه ينص على أن الشريعة الإسلامية هى مصدر رئيسى من مصادر التشريع ومن ثم كان من الطبيعى أن ينص البرنامج الأصلى للحزب على أن الشريعة الإسلامية هى مصدر «أصيل» إلا أنه مع تغيير نص المادة الثانية من الدستور وبعد أن أصبحت الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع وفق تعديل سنة ١٩٨٠ لم يكن من المنطقى أن يحتفظ البرنامج الانتخابى فى سنة ١٩٨٤ بنفس الموقف من الشريعة الإسلامية خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار ضرورة التزام الحزب السياسى بالدستور.

ومن ثم قد يكون من السهل إرجاع هذا التغيير فى الموقف من الشريعة الإسلامية إلى تعديل نص المادة الثانية من الدستور خاصة فى ضوء كثرة حديث رموز الوفد عن تغير الظروف وإدراكهم وجود تطورات كثيرة فى المجتمع لابد وأن تنعكس فى برنامج الحزب.

٢– أنه رغم الأولوية التى حظيت بها قضية الشئون الدينية ورغم المساحة الكبيرة التى أفردها لها البرنامج فإن زعماء ورموز حزب الوفد الجديد لم يترددوا فى توضيح وإظهار خلافهم مع الإخوان المسلمين صراحة فيما يتعلق بالموقف من الشريعة الإسلامية وإمكانية تطبيقها وحدود هذا التطبيق... الخ وهو ما تعرضنا له فى أجزاء سابقة من البحث. ومن ثم فإن ما جاء فى البرنامج الانتخابى للحزب ١٩٨٤ لم يكن يتضمن التزاماً على الحزب بتطبيق الشريعة الإسلامية ولم يعكس فى

أحسن الأحوال الاتفاق على المبدأ العام والقاعدة العريضة فيما يتعلق بالتأكيد على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع مثله فى ذلك مثل بقية الأحزاب السياسية. وجدير بالذكر أن البرنامج الانتخابى للحزب لم يشر صراحة إلى مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية، وإن كان قد تضمن بعض النقاط المرتبطة بتطبيق الشريعة على نحو ما سبق ذكره.

٣ - أن البرنامج الانتخابى للحزب فى ١٩٨٤ تقدم به الحزب كبرنامج إنتخابى أيضا فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧. وهنا يثور السؤال إذا كان برنامجه فى انتخابات ١٩٨٤ يعكس ثقل جماعة الإخوان المسلمين وتأثيرها على صياغة البرنامج فى ضوء الجزء الذى أفرده البرنامج للشئون الدينية فما هو تفسير استمرار احتفاظ البرنامج بهذا التأكيد على مسألة الشئون الدينية والشريعة الإسلامية فى عام ١٩٨٧ فى الوقت الذى رفض فيه الحزب التعاون مع جماعة الإخوان المسلمين؟! بل أمتد الأمر إلى أن أصبح هذا البرنامج الانتخابى لإنتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ هو البرنامج الأصلى للحزب حتى الآن، ومن ثم يثور سؤال آخر وهو هل كان تأثير جماعة الإخوان المسلمين على الوفد إلى الدرجة التى تجعل هذا التأثير يمتد إلى التسعينيات؟(٢٠٨)

وخلاصة القول فيما يتعلق بالتغيرات التى طرأت على البرنامج الانتخابى لحزب الوفد الجديد فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ بخصوص الموقف من الشريعة الإسلامية والشئون الدينية عامة كانت تعود فى جزء كبير منها إلى إدراك الوفد الجديد لتغيير الظروف المحيطة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وإدراكه أن الدين أصبح له من الدور فى حياة المجتمع إلى الحد الذى لا يمكن تجاهله وذلك أكثر من أن يكون هذا التغير راجعاً فقط إلى تأثر الحزب بتعاونه مع جماعة الإخوان المسلمين، مع ملاحظة مهمة وهى أن ذلك لا يعنى بحال من الأحوال أن تعاون جماعة الإخوان المسلمين مع حزب الوفد الجديد فى تلك الإنتخابات لم يكن له أثره فيما يتعلق بصياغة البرنامج الانتخابى كل ما هنالك أننا نريد التأكيد على أن تعاون الإخوان مع الوفد لم يكن هو

العامل الوحيد وراء هذه التغيرات، فالوفد الجديد منذ رجوعه الى الحياة السياسية فى ١٩٨٣ أكد على إدراكه لتغير الظروف السياسية وأن ذلك لابد وأن يتبعه تغيير وتطوير فى البرنامج الأصلى، غير أن الوقت لم يكن كافيا لاجراء هذه التعديلات على البرنامج الأصلى للحزب. ساعد على ذلك أيضاً اهتمام مختلف الأحزاب السياسية بقضية الدين فى برامجها ودعاياتها الإنتخابية. وبالتالى لم يكن فى استطاعة الوفد الجديد أن يتجاهل هذه التطورات، فكان لابد وأن يتعامل معها فى حدود على نحو ماسبق ذكره، خاصة وأن تعاونه مع الإخوان كان عاملاً دافعاً لذلك.

وهكذا يتضح أن دور جماعة الإخوان المسلمين سواء فيما يتعلق بعدد مرشحيها على قوائم الوفد الجديد أو بتأثيرها فى صياغة البرنامج الانتخابى للوفد الجديد أو بمشاركتها فى الدعاية الانتخابية كان محدوداً، حيث كان الوفد الجديد هو المتحكم فى إدارة كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية. وكان الإخوان بمثابة الشريك الأصغر فى علاقتهم التعاونية مع الوفد الجديد. وقد أكد هذا المعنى المستشار المأمون الهضيبى الذى يشغل حالياً منصب النائب الثانى للمرشد العام للإخوان، عبر عن ذلك فى حديث له الى جريدة النور التى يصدرها حزب الأحرار بتاريخ ٥/٤/ ١٩٨٧ بقوله : «الإخوان لم يخوضوا المعركة الانتخابية السابقة كإخوان» أى كهيئة وهذا يؤكد مشاركتهم فيها كأفراد وهذا ما كان الوفد حريصاً عليه.

المبحث الثانى

تحليل نتائج الإنتخابات ودلالاتها بالنسبة للإخوان

يركز تحليلنا لنتائج إنتخابات مجلس الشعب ٩٨٤ على دلالات تلك النتائج بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين بمعنى أنه لا يمتد إلى تحليل تلك النتائج على مستوى كافة الأحزاب السياسية ككل. وقبل تحليل نتائج الإنتخابات نلقى الضوء على بعض الحقائق العامة المرتبطة بها: معدلا بلغ حجم الهيئة الناخبة وفق الأرقام النهائية التى أعلنها

وزير الداخلية لنتائج الانتخابات، والتى نشرت فى الصحف القومية يوم ١٩٨٤/٦/١ ١٢,٦١٩,٩٩ ناخب، وبلغت جملة من شاركوا فى تلك الانتخابات بالإدلاء بأصواتهم ٥,٤٦٥,٢٨٣ وهو رقم يشير إلى انخفاض حجم ومستوى المشاركة فى عملية التصويت وهى السمة الملازمة لعمليات التصويت فى مصر بصفة عامة حيث تصبح نسبة من شاركوا فى تلك الانتخابات حوالى ٤٣,٣٪ وتزداد هذه النسبة انخفاضاً إذا أخذنا فى الاعتبار وجود نسبة غير بسيطة من الأصوات الباطلة من ناحية ومن ناحية أخرى إن حجم الهيئة الناخبة يزيد بكثير عن ١٢,٦١٩,٩٩. لأن المقيدين فى جداول الإنتخابات لا يعبرون عن الحجم الحقيقى للهيئة الناخبة، فدائماً كانت هناك فئة من المواطنين ممن لهم حق التصويت (البالغين لسن الانتخاب) وغير مقيدين فى جداول الانتخابات لسبب أو لآخر. وبالتالى فإن نسبة التصويت إلى إجمالى عدد المقيدين فى جداول الانتخابات والتى بلغت ٤٣,٣٪ لا تعبر عن الحجم الحقيقى لمشاركة المصريين فى الانتخابات. لأنه إذا قارنا عدد الذين شاركوا فى الانتخابات إلى إجمالى من لهم حق التصويت وليس إلى إجمالى المقيدين فى جداول الإنتخابات فإن هذه النسبة سوف تنخفض إلى حد كبير. وقد قدرتها احدى الدراسات بـ (٢٣,٦٢٪)[٢٠٩] وهو ما يعنى أن أكثر من ٣/٤ المصريين الذين لهم حق الانتخاب لم يمارسوا هذا الحق لأسباب عديدة ليس هناك مجال الخوض فيها.

وقد بلغت جملة الأصوات الصحيحة على المستوى القومى ٥,٢٨٣,٧٤١، صوتاً بينما بلغت جملة الأصوات الباطلة ١٨١,٥٤٢ صوت[٢١٠] أى بنسبة ٣,٣٢٪، وهى نسبة تؤكد وجود صعوبات فى عملية التصويت بالنسبة للمواطن العادى. هذا وقد كان الحد الأدنى من الأصوات الصحيحة اللازمة لتمثيل أى حزب سياسى فى مجلس الشعب والتى توازى نسبة الـ ٨٪ على المستوى القومى حوالى ٤٢٢,٦٩٩[٢١١] صوتاً صحيحاً، وهو رقم كبير بالقياس إلى حجم من شاركوا فى تلك الإنتخابات وحجم الأصوات الصحيحة على المستوى القومى.

وقد جاءت نتائج تلك الإنتخابات على النحو التالى:

- حصل الحزب الوطني الحاكم على ٣.٨٥٦,٣٧٢ صوتاً صحيحاً على المستوى القومي، أى نسبة ٧٢,٩٨٧٪ من إجمالى عدد الأصوات الصحيحة.
- حصل حزب الوفد الجديد على ٧٩٨,٥٥٠ صوتا صحيحاً على المستوى القومى أى بنسبة ١٥,١١٣٪ من إجمالى عدد الأصوات الصحيحة.
- حصل حزب العمل الاشتراكى على ٣٧٢,٣٨٥ صوتاً صحيحا اى بنسبة ٧,٠٧٣٪.
- حصل حزب التجمع على ٢٢٠,٦٧٣ صوتاً صحيحاً أى بنسبة ٤,١٧٦٪.
- حصل حزب الأحرار على ٣٥,٧٦١ صوتاً صحيحاً أى بنسبة ٦٧٧,٪[٢١٢]

ومعنى ذلك أن ثلاثة أحزاب من جملة خمسة أحزاب سياسية تقدمت للانتخابات لم تحصل على الحد الأدنى من الأصوات الصحيحة اللازمة لدخول المجلس وهى أحزاب الأحرار والتجمع والعمل الاشتراكى، بل أن إحداها وهو حزب العمل الاشتراكى حرم من التمثيل فى المجلس عن طريق الانتخابات بسبب فارق ٥٨,٦٥٩ صوتاً أى بفارق أقل من ١٪ عن النسبة اللازمة لدخول المجلس.

ومن ناحية أخرى كان واضحاً وجود فارق كبير جداً بين نسبة ما حصل عليه الحزب الوطنى من ناحية وإجمالى ما حصلت عليه المعارضة عموماً. فبينما حصل الحزب الوطنى على ٧٢,٩٨٧٪ من إجمالى الأصوات الصحيحة حصلت المعارضة مجتمعة على ٢٧,٠١٣٪ فقط. أما فيما يتعلق بعدد المقاعد التى حصل عليها كل من حزبىّ الوفد الجديد والحزب الوطنى الديمقراطى فقد حصل حزب الوفد الجديد على ٥٨ مقعداً من إجمالى مقاعد المجلس الـ ٤٤٨ التى يتم شغلها عن طريق الانتخاب. وحصل الحزب الوطنى الديمقراطى على باقى المقاعد وعددها ٣٩٠ مقعداً[٢١٣]. ويتضح هنا مدى الفارق بين نسب توزيع الأصوات الصحيحة من ناحية ونسب توزيع المقاعد من ناحية أخرى. فبينما حصل حزب الوفد الجديد على ١٥,١١٣٪ من جملة الأصوات الصحيحة وهو ما كان يؤهله للحصول على (٦٧) مقعداً على الأقل لم يحصل إلا على (٥٨) مقعداً أى فقد ما يقرب من ٩ مقاعد. وبينما حصل الحزب الوطنى على

٧٢,٩٨٧٪ من جملة الأصوات الصحيحة وهو ما كان يؤهله للحصول على ٣٢٦ مقعداً إلا أنه قد حصل على ٣٩٠ مقعد، أى بزيادة قدرها ٦٤ مقعداً. ويرجع ذلك إلى قانون الانتخابات بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبى المشروط وطريقة احتساب الأصوات وتوزيع المقاعد. فمن ناحية فقد حصل الحزب الوطنى باعتباره الحزب الحاصل على أعلى نسبة من المقاعد المخصصة للمرأة، ومن ناحية أخرى حصل على المقاعد المقابلة للأصوات التى حصلت عليها أحزاب المعارضة التى لم تُمثل فى البرلمان (العمل الاشتراكى، الأحرار، التجمع) والتى حصلت مجتمعه على ١١,٨٩١٪ من إجمالى عدد الأصوات الصحيحة والتى يقابلها ٥٢ مقعداً تقريبا. بالإضافة إلى حصوله على المقاعد المقابلة لإجمالى الكسور الناتجة عن عمليات القسمة... الخ. كل هذه القواعد الحسابية وفق قانون الانتخابات ١١٤ لسنة ١٩٨٣ هى التى أدت إلى وضوح هذا الفارق وبروزه.

وكان توزيع الثمانية وخمسون مقعداً التى حصل عليها حزب الوفد الجديد كالتالى : (١٣) مقعداً بالقاهرة، (٦) مقاعد بالجيزة، (٢) ببورسعيد، (١) بمحافظة السويس، (٥) بمحافظة أسيوط، (٣) بمحافظة الدقهلية، (٥) بالأسكندرية، (٤) بالغربية، (٢) بنى سويف، (٣) بمحافظة المنيا، (٤) مقاعد بالبحيرة، (٣) مقاعد بالشرقية، (٣) بسوهاج، (٢) بقنا، مقعدان بكفر الشيخ.[٢١٤]

وبالنسبة لتوزيع عدد المقاعد التى حصل عليها حزب الوفد الجديد بين كل من حزب الوفد الجديد وجماعة الإخوان المسلمين فهناك خلاف كبير بهذا الشأن، فرغم أن الوفد قد أشار إلى حصول الإخوان على (٨) مقاعد فقط من إجمالى (٥٨) مقعداً[٢١٥]. إلا أن الشيخ عمر التلمسانى قد أشار إلى أن الإخوان قد حصلوا على (١٠) مقاعد[٢١٦]. ويرجع سبب الإختلاف حول تقدير عدد الإخوان بالمجلس إلى عدم الإفصاح خلال عملية اعداد القوائم الإنتخابية عن أسماء المرشحين من الإخوان المسلمين أو أسماء الناجحين منهم فقد ظلت هذه المسألة لاتتوافر عنها معلومات كاملة ولم يُعلن صراحة عن أسماء الإخوان المسلمين سواء أثناء عملية إعداد القوائم أو بعد إعلان النتائج ونقصد بالإعلان هنا الإعلان المباشر عن المرشحين من قبل رموز الجماعة، كما أنه لم يكن هناك فصل واضح بين مرشحى الوفد ومرشحى الإخوان سواء على القوائم

أو فى إعلان النتائج، ولم تكن الصفة الإخوانية معياراً ظاهراً للتمييز بين مرشحى طرفى التعاون. وبصفة عامة فقد كان توزيع الـ ٥٨ مقعداً ثمانية مقاعد للإخوان وخمسون مقعداً للوفد الجديد ويوضح الجدول التالى المقاعد الثمانية والدوائر التى فازوا بها.

جدول رقم (٢)

أسماء الفائزين من مرشحى الإخوان والدوائر التى فازوا فيها

م	الاسم	الدائرة
١	حسن أحمد إبراهيم الجمل	محافظة القاهرة الدائرة الثانية
٢	الشيخ محمد محمد حسن المطراوى	محافظة القاهرة الدائرة الثالثة
٣	محمد محمد الشيتانى	محافظة الغربية الدائرة الاولى
٤	محمد محفوظ حلمى دياب	محافظة الغربية الدائرة الثالثة
٥	محمد محمد محمد المسمارى	محافظة الجيزة الدائرة الاولى
٦	حسني أحمد عبدالباقي المليجى	محافظة الجيزة الدائرة الثالثة
٧	محمد عبدالرحيم المراغى	محافظة الاسكندرية الدائرة الثانية
٨	حسن جودة عبدالحافظ	الدائرة الأولى محافظة بنى سويف

وأحياناً يضيف البعض كلاً من الشيخ عبدالغفار عزيز والشيخ صلاح أبو إسماعيل إلى قائمة الإخوان فى المجلس ليصبح عدد الإخوان (١٠) أعضاء، إلا أن ذلك يشوبه قدر من عدم الدقة إذ أن الشيخ عبدالغفار عزيز والشيخ صلاح أبو اسماعيل قد يكون من الصعب تصنيفهما ضمن قائمة الإخوان، فهم أنفسهم لا يصنفون انفسهم ضمن الإخوان المسلمين.

وفيما يتعلق بدلالة هذه النتائج بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين فإننا نهتم بسؤالين محددين وهما : إلى أى حد كان للإخوان دوراً فى نجاح الوفد الجديد فى تلك الانتخابات وتحديداً ما هى مدى مساهمة جماعة الإخوان المسلمين فى نسبة الـ ١٥٪ التى حصل عليها الوفد من إجمالى الأصوات على المستوى القومى؟، والسؤال الثانى

إلى أى حد كانت هذه النتيجة بالنسبة لجماعة الإخوان تمثل تطوراً كبيراً فى حياتها السياسية أو بمعنى أبسط إلى أى حد عكست تلك النتائج دوراً مؤثراً للجماعة فى نتائج الانتخابات؟

ورغم أننا لا نستطيع أن نحدد مدى مساهمة جماعة الإخوان المسلمين فى نسبة الـ ١٥٪ التى حصل عليها الحزب وذلك بسبب طبيعة نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية حيث يصوت الناخب لقائمة كاملة وليس لصالح مرشح بعينه ومن ثم لا نستطيع تحديد حجم الأصوات التى حصل عليها كل مرشح من الإخوان ومن ثم إجمالى عدد الأصوات التى حصل عليها الإخوان من إجمالى عدد الأصوات التى حصل عليها حزب الوفد الجديد، ورغم ذلك فإن بعض التحليلات تذهب الى تقسيم هذه النسبة (١٥٪) مناصفة بين حزب الوفد الجديد وجماعة الإخوان المسلمين أى أن كلاً منهما قد ساهم بـ ٧,٥٪ ، إلا أن هذا التقسيم لا يعد سليماً وذلك بالنظر إلى أن قوائم الوفد الجديد لم تكن موزعة مناصفة بين الوفد والإخوان حتى يمكن على أساسها توزيع النسبة التى حصل عليها الحزب مناصفة مع الجماعة، إذ أن جماعة الإخوان المسلمين لم يكن لها إلا ١٧ مرشحاً فقط من بين ٤٤٨ مرشحاً على القوائم الأصلية للحزب وهى نسبة لا تتعدى ٣,٧٩٪ من إجمالى عدد المرشحين على قوائم حزب الوفد الجديد (القوائم الأصلية).

إلا أننا يمكن الوصول إلى مؤشرات عامة أو اتجاهات عامة بخصوص مدى مساهمة جماعة الإخوان المسلمين فى إنجاح حزب الوفد الجديد عن طريق تحديد اتجاهات التصويت لصالح قوائم الوفد الجديد بالدوائر التى كان يوجد بها على قوائمه مرشحين إخوان، وتلك التى لم يكن بها مرشحين إخوان.

فبالنسبة لـ (١٢) مرشحاً من الإخوان المسلمين - الذين أمكن حصرهم - تم ترشيحهم على قوائم حزب الوفد الجديد فى ١٣ دائرة إنتخابية وكان توزيعهم على نحو ما هو موضح فى الجدول التالى.

جدول رقم (٣)

توزيع مرشحي الإخوان حسب الدوائر الانتخابية

م	الدائرة الانتخابية	عدد الأخوان المرشحين بها	أسماء الإخوان المرشحين بها
	محافظة القاهرة	١	
١	الدائرة الثانية	١	حسن أحمد ابراهيم الجمل
٢	الدائرة الثالثة		الشيخ محمد محمد المطراوى
	محافظة الغربية	١	
٣	الدائرة الأولي	١	محمد محمد الشيتانى
٤	الدائرة الثالثة		محمد محفوظ السيد حلمى دياب
	محافظة الجيزة	١	
٥	الدائرة الأولي	١	محمد محمد المسمارى
٦	الدائرة الثانية	١	حنفى محمد مصطفى رمضان
٧	الدائرة الثالثة		حسنى أحد عبد الباقى المليجى
٨	محافظة الاسكندرية	٢	
٩	الدائرة الثانية	١	محمد عبد الرحيم المراغى، وابراهيم كامل الزعفرانى
١٠	الدائرة الثالثة		عادل عيد عبد المقصود
	محافظة بنى سويف	١	
١١	الدائرة الأولي		حسن جودة عبد الحافظ
	محافظة الاسماعيلية	١	
١٢	دائرة اسماعيلية		موسى جمال طلعت

ويوضح الجدول التالى جملة الأصوات التى حصل عليها الوفد فى كل دائرة من الدوائر التى خاض فيها الانتخابات منسوبة إلى إجمالى عدد الأصوات الصحيحة فى الدائرة.

وهو ما يسمح بالمقارنة بين نسبة التصوى لصالح الوفد فى الدوائر التى كان يوجد ضمن قوائمه فيها مرشحين من الاخوان وتلك التى لم يكن للإخوان مرشحين فيها.

جدول رقم (٤) يوضح اتجاهات التصويت لحزب الوفد في الدوائر الانتخابية التى رشح بها اخوان مسلمين مقارنة بتلك الدوائر التى لم يرشح بها إخوان مسلمين.

م	الدائرة الانتخابية	جملة الأصوات الصحيحة بالدائرة	نصيب الوفد من هذه الأصوات الصحيحة	عدد الإخوان المرشحين بها	نسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمة الوفد إلى اجمالي عدد الأصوات
	محافظة القاهرة				
١	الدائرة الانتخابية الأولى بالقاهرة	٤٢٨٤٢	١١٦٦٧	—	٪٢٧
٢	الدائرة الانتخابية الثانية بالقاهرة	٤٦٦٤٧	١٣٥٤٧	١	٪٢٩.٤
٣	الدائرة الانتخابية الثالثة بالقاهرة	٤٦٠٢٢	٨٤٨٢	١	٪١٨.٤
٤	الدائرة الانتخابية الرابعة بالقاهرة	٣٨١٤٩	١٢٧٢٩	—	٪٣٣.٤
٥	الدائرة الانتخابية الخامسة بالقاهرة	٥٢٥٣٠	١٣١٤٥	—	٪٢٥.٠٢
	محافظة الاسكندرية				
٦	الدائرة الأولى	٣٢٨٦٤	٧٩٥٣	—	٪٢٤.٢
٧	الدائرة الثانية	٣١٥٦٤	٩٤٥٨	٢	٪٣٠
٨	الدائرة الثالثة	٥٨٤٥٥	١١٧٦٤	١	٪٢٠.١
	محافظة بورسعيد				
٩	دائرة واحده	٣٢٥١٨	١٤٤٣٩	—	٪٤٤.٤
	محافظة السويس				
١٠	دائرة واحدة	١٥٠٢٦	٣٨٨٢	—	٪٢٥.٩
	محافظة دمياط				
١١	دائرة واحد	١٠٣٨٧٢	٧٠٦٤	—	٪٦.٨
	محافظة الدقهلية				
١٢	الدائرة الأولى	١٦٠٧٢٩	١٥٤٩٨	—	٪٩.٦
١٣	الدائرة الثانية	١٩٤٢٩٩	٢٥٩٤٥	—	٪١٣.٤
١٤	الدائرة الثالثة	١٨٧٥١٧	٢٠٦٦٢	—	٪١١.٠١
	محافظة الشرقية				
١٥	الدائرة الأولى	٢٠٤٠٠١	٣٠٤٠٧	—	٪١٤.٩
١٦	الدائرة الثانية	١٠٦٢٥٦	١٢١٣٣	—	٪١١.٤
١٧	الدائرة الثالثة	٢٢١٣٦٦	٣٤٧٤٤	—	٪١٥.٠٤
	محافظة القليوبية				
١٨	الدائرة الأولى	١٦١٤٤٩	١١٩٧٦	—	٪٧.٤
١٩	الدائرة الثانية	١٥٠١١٢٨	٨٣٧٦	—	٪٥.٦
	محافظة كفر الشيخ				
٢٠	دائرة واحدة	٢٣١١٧٧	٣١١٧٨	—	٪١٣.٥
	محافظة الغربية				
٢١	الدائرة الأولى	١٩١١٤٢٦	٢٤٩٤٣	١	٪٢٢.٤
٢٢	الدائرة الثانية	١٣٦٤٤٣	٢١٧٢١	—	٪١٥.٩
٢٣	الدائرة الثالثة	١١٢٤٦٤	٣٢٠٦١	١	٪٢٩.٤
	محافظة المنوفية				
٢٤	الدائرة الأولى	١٨٧٠٢٩	١٧٠٨٣	—	٪٩.١
٢٥	الدائرة الثانية	٢٣٤٤٣٣	١٦٧٩٨	—	٪٧.٢

م	الدائرة الانتخابية	جملة الأصوات الصحيحة بالدائرة	نصيب الوفد من هذه الأصوات الصحيحة	عدد الإخوان المرشحين بها	نسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمة الوفد إلى اجمالي عدد الأصوات
	محافظة البحيرة				
٢٦	الدائرة الأولى	١٣٠٣١٢	٢٦١١٥	—	٪٢٠.٤
٢٧	الدائرة الثانية	٨٤٢٠٥	٢١١٠٦	—	٪٢٥.٠٤
٢٨	الدائرة الثالثة	١٣٢١٨٤	١٥٨٤٣	—	٪١١.٩٨
	محافظة الإسماعيلية				
٢٩	دائرة واحدة	٤٤٤٢٢	٣٩٢٩	١	٪٨.٨٤
	محافظة الجيزة				
٣٠	الدائرة الأولى	٣٥٢٥٦	٦٣٠١	١	٪٣.١٤
٣١	الدائرة الثانية	٨٢١٩٣	٢٩٠٨٤	١	٪٣٤.٩٥
٣٢	الدائرة الثالثة	١٠٦٩٢٠	٢٤٦١٥	١	٪٢٣.٠٢
	محافظة الفيوم				
٣٣	دائرة واحدة	٢٥١٣٣٣	٩٠٠٤	—	٪٣.٦
	محافظة بني سويف				
٣٤	دائرة واحدة	٢٤٦٦١٥	٤٠٨٥٥	١	٪١٦.٦
	محافظة المنيا				
٣٥	الدائرة الأولى	٤٧٨٤٠٣	٢٤٩٠٤	—	٪٥.٦
٣٦	الدائرة الثانية	١٨٥٨٣٦	٢٥٥٢١	—	٪١٣.٧
	محافظة أسيوط				
٣٧	الدائرة الأولى	١٨٢٢٣	٢٩٥٩٦	—	٪٢٥.٠١
٣٨	الدائرة الثانية	٨٠٨٧٥	٢٢٨٢٤	—	٪٢٧.٧
	محافظة سوهاج				
٣٩	الدائرة الأولى	١٤٤٢٩٦	٢٤٨٠٥	—	٪١٧.٢
٤٠	الدائرة الثانية	١٣٤٥٨٣	٢٤٢٠٣	—	٪١٧.٩
	محافظة قنا				
٤١	الدائرة الأولى	١٦٣٨٩٠	١٤٠٣٩	—	٪٨.٦
٤٢	الدائرة الثانية	١٣٨٦٩٢	٢٧١٧٨	—	٪١٩.٦
	محافظة أسوان				
٤٣	(دائرة واحدة)	٦٧٤٠٤	٥٤١٢	—	٪٨.٠٢
	محافظة البحر الأحمر				
٤٤	(دائرة واحدة)	٩٥٦٩	—	—	صفر
	محافظة الوادي الجديد				
٤٥	(دائرة واحدة)	١٦٥٩٥	—	—	صفر
	محافظة مطروح				
٤٦	(دائرة واحدة)	١٧٠٩٠	—	—	صفر
	محافظة جنوب سيناء				
٤٧	(دائرة واحدة)	٣٧٦٠	—	—	صفر
٤٨	محافظ شمال سيناء	٣٤٥٧٨	٤٩٦١	—	٪١٤.٣

* حُسب نسب التصويت التي حصل عليها حزب الوفد الجديد بناء على الجدول الذي أعلنته وزارة الداخلية، الأهرام، ١٩٨٤/٦/١، ص ١٧.

ومن الجدول السابق يتضح أن أعلى نسب التصويت لصالح حزب الوفد الجديد كانت بالترتيب في محافظة بورسعيد (٤٤,٤٪)، الدائرة الثانية/ محافظة الجيزة (٣٤,٩٥٪)، الدائرة الثانية/ محافظة الاسكندرية (٣٠٪)، الدائرة الثانية/ محافظة القاهرة (٢٩,٤٪)، الدائرة الثالثة/ محافظة الغربية (٢٩,٤٪)، الدائرة الثانية/ محافظة اسيوط (٢٧,٧٪)، الدائرة الأولى/ محافظة القاهرة (٢٧٪)، الدائرة الأولى/ محافظة أسيوط (٢٥,٠١٪)، الدائرة الخامسة/ محافظة القاهرة (٢٥,٠٢٪)، محافظة السويس (٢٥,٩٪) الدائرة الثانية/ محافظة البحيرة (٢٥,٠٤٪)، الدائرة الأولى/ محافظة الغربية (٢٢,٤٪) الدائرة الأولى/ محافظة الأسكندرية (٢٤,٢٪)، بينما كان توزيع مرشحى الإخوان المسلمين على تلك الدوائر (بالترتيب) على النحو التالى : لا أحد، ١، ٢، ١، ١، لا أحد، لاأحد، لاأحد، لاأحد، لاأحد، لاأحد، لاأحد، ١، لاأحد على التوالى.

وباستثناء محافظة بورسعيد يُلاحظ أن أعلى نسب للتصويت لصالح حزب الوفد كانت فى عدد من الدوائر التى كان يوجد بها على قوائم الوفد مرشحون من جماعة الإخوان. وهذه الدوائر فى محافظات الجيزة والقاهرة والاسكندرية والغربية. وبالمقابل فإن نسب التصويت لصالح حزب الوفد الجديد بلغت أدناها فى دوائر مثل الفيوم (٣,٦٪)، محافظة المنيا (٥,٢٪)، الدائرة الثانية قليوبية (٥,٦٪)، دمياط (٦,٨٪)، محافظة المنوفية (٧,٢٪)، الدائرة الأولى/ قليوبية(٧,٤٪)، أسوان (٨,٠٢٪) ، كما بلغت نسبة التصويت لصالح حزب الوفد صفراً فى محافظات البحر الأحمر، الوادى الجديد، مطروح، جنوب سيناء، شمال سيناء.

ولم يكن هناك مرشحين من الإخوان على قوائم أغلب تلك الوفد فى تلك الدوائر وهو ما يؤكد أن وجود مرشحين من الإخوان على قوائم حزب الوفد كان من بين العوامل الهامة التى أدت إلى زيادة التصويت له فى عدد من الدوائر. ولكن ذلك لم يكن العامل الوحيد بدليل أن الوفد قد حصل على نسب تصويت مرتفعة فى عدد من الدوائر التى لم يكن يوجد على قوائمه فيها مرشحون إخوان، كما أن بعض القوائم التى كان يوجد عليها مرشحون إخوان قد حصلت على نسب منخفضة من التصويت.

خلاصة القول إذن أنه من دراسة وتحليل اتجاهات التصويت لحزب الوفد الجديد على مستوى الدوائر الأنتخابية نلاحظ أنه بينما لم تكن هناك علاقة مباشرة بين حصول قوائم حزب الوفد على نسب عالية من التصويت ووجود مرشح أو أكثر من جماعة الإخوان المسلمين على تلك الدوائر فإنه فى الوقت نفسه لوحظ أن أغلب القوائم التى حصلت على نسب منخفضة من التصويت لم يكن بها أى من مرشحى جماعة الإخوان المسلمين (باستثناء قوائم الوفد فى كل من الإسماعيلية، ومحافظة الجيزة الدائرة الأولى حيث كانت نسب التصويت على الترتيب ٨,٨٤٪، ١٤,٣٪، بمعنى آخر أن أغلب القوائم الوفدية التى تضمنت مرشح أو أكثر من جماعة الإخوان المسلمين كانت تحصل على نسب عالية من التصويت ولكن ليس كل القوائم التى حصلت على نسب عالية من التصويت كانت تتضمن مرشح أو أكثر من الإخوان المسلمين. ويتضح ذلك من حصر النسب التى حصلت عليها القوائم الانتخابية التى تضمنت مرشحين من الإخوان كما فى الجدول السابق، حيث تراوحت معظمها بين ١٨٪ - ٣٤,٩٥٪ (٩ قوائم) بينما حصلت قائمتين على نسبة أقل من ٩٪.

ومن ثم نستطيع الانتهاء الى أن وجود الإخوان المسلمين على قوائم حزب الوفد الجديد كان عاملاً مساعداً أو محفزاً لحصول هذه القوائم على نسب عالية من التصويت. أى أن دور الإخوان أو مساهمتهم فى إنجاح الوفد الجديد فى تلك الانتخابات لم يتعد دور العامل المساعد أو الضمان لتخطى نسبة الـ ٨٪ وليس مجرد الحصول عليها ولا نستطيع القول أن نصيب الإخوان المسلمين من نسبة الـ (١٥٪) التى حصل عليها حزب الوفد الجديد فى تلك الانتخابات هى ٧,٥٪.

وخلاصة القول: إنه كان فى مقدور حزب الوفد الجديد أن يتجاوز نسبة الـ ٨٪ من إجمالى الأصوات على المستوى القومى والحصول على تمثيل فى البرلمان وذلك دون الدخول فى تعاون مع الإخوان. إلا أن تعاونه مع الإخوان سمح له بزيادة عدد المقاعد التى حصل عليها. ويتعين فهم ذلك فى ضوء محدودية عدد مرشحى الإخوان على قوائم الوفد الجديدة حيث لم يتجاوز عددهم السبعة عشر مرشحاً.

ومن المؤكد أن ثقة حزب الوفد فى حجم شعبيته كانت من بين العوامل التى دفعته إلى أن يخوض انتخابات ١٩٨٧ منفرداً دون تعاون مع الإخوان، فضلاً عن رفضه فكرة دخول الإنتخابات من خلال تحالف يضم كل قوى وأحزاب المعارضة على نحو ما سيتضح فيما بعد.

أما بخصوص تقييم هذه النتائج بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين فقد نظر الإخوان المسلمون الى هذه النتائج باعتبارها نصراً كبيراً فى حياة الجماعة وذلك من زوايا عدة : أولاً أن مجرد دخول الإخوان المسلمين مجلس الشعب للمرة الأولى منذ نشأة الجماعة هو بمثابة نصر كبير فى ضوء القيود التى فُرضت عليهم للحيلولة دون وصولهم الى المجلس وحصولهم على تمثيل رسمى خاصة قانون الانتخابات بالقائمة الحزبية. ثانيا ركز الإخوان المسلمين فى تحليلهم لهذه النتائج على نسبة من نجح من الإخوان فى تلك الانتخابات إلى إجمالى عدد المرشحين، واعتبروا أن المرشحين الثمانية اللذين نجحوا يشكلون ٥٠٪ من إجمالى عدد المرشحين[٢١٧]. ثالثاً أعتبر الإخوان المسلمون ذلك نصراً بالنظر إلى أن تركيزهم على دخول مجلس الشعب فى حد ذاته ليس غاية ولكن الغاية هى تطبيق الشريعة الإسلامية ومن ثم لا يصح تقييم الوسيلة إلا من خلال نجاحها فى تحقيق الغاية وذلك وفق ما عبر عنه احد رموزهم «أننا لا نسعى الى نصر سياسى». ومن المؤكد أن حصول الإخوان على تمثيل فى البرلمان قد أضفى شرعية برلمانية على الجماعة التى تعتبر محظورة قانوناً.

الفصل الخامس

الممارسة البرلمانية للإخوان المسلمين خلال الفصل التشريعى الرابع: تحليل كمى وكيفى

ونهتم فى هذا الجزء بتحليل الدور البرلمانى الذى لعبه أعضاء جماعة الإخوان المسلمين فى مجلس الشعب ١٩٨٤-١٩٨٧ (الفصل التشريعى الرابع). وقد عُقد خلال هذا الفصل التشريعى ثلاث دورات انعقاد، بدأ دور الانعقاد الأول فى ١٩٨٤/٦/٢٤ واستمر حتى ١٩٨٥/٧/٣ عقدت خلاله ٩٩ جلسة بالإضافة إلى اجتماع خاص واجتماع مشترك بين مجلس الشعب ومجلس الشورى[٢١٨]، وبدأ دور الإنعقاد الثانى فى ١٩٨٥/١١/١٣وأستمر حتى ١٩٨٦/٦/١٨ عقدت خلاله ٦٧ جلسة عادية بالإضافة إلى ٣ جلسات مشتركة بين مجلسى الشعب والشورى[٢١٩] وبدأ دور الانعقاد الثالث فى ١٩٨٦/١١/١١ وأستمر حتى ١٩٨٧/٢/١٤ عقدت خلاله ٢١ جلسة عادية[٢٢٠].

وفيما يتعلق بالنشاط العام للمجلس خلال هذا الفصل التشريعى يوضح الجدول التالى النشاط العام للمجلس خلال دورات الانعقاد الثلاثة، وجدير بالذكر أن هذا الفصل التشريعى لم يكمل مدته الدستورية المحددة بخمس سنوات حيث تم حل المجلس بعد دور الانعقاد الثالث.

جدول رقم (٥) يوضح النشاط العام للمجلس خلال الفصل التشريعي الرابع ٨٤-١٩٨٧

م	نوع النشاط	دور الانعقاد الأول	دور الانعقاد الثاني	دور الانعقاد الثالث	الاجمالى
١	مشروعات القوانين	٢٢٣	١٨٤	٥	٤١٢
٢	اقتراحات بمشروعات قوانين	٥	٥	١	١١
٣	الأسئلة	٣٦٣	٣١٧	٢٨	٧٠٨
٤	طلبات الإحاطة	٩١	٩١	–	١٨٢
٥	الاستجوابات	١٥	٧	٥	٢٧
٦	تقارير لجان المجلس	٤١٤	٣٠٥	٤٨	٧٦٧

المصدر: ملحق مضبطه الجلسة ٩٩ (١٩٨٥/٧/٢)، ص ٨٢٩٧، ملحق مضبطه الجلسة ٦٧ (١٩٨٦/٦/١٧)، ص ٥٤٣٤ ومضابط الجلسات من ١-٢١ لدور الانعقاد الثالث.

وسوف نركز فى دراستنا للنشاط البرلمانى لأعضاء الإخوان المسلمين خلال هذا الفصل التشريعى على أنشطة محددة هى الاشتراك فى مناقشة تقارير لجان المجلس، الأسئلة، طلبات الإحاطة، الاستجوابات*.

وسوف نعتمد فى تحليل الممارسة البرلمانية لأعضاء الإخوان المسلمين فى المجلس على مضابط مجلس الشعب** بصفة أساسية.

وتثير معالجة الأداء البرلمانى لأعضاء الإخوان المسلمين خلال هذا الفصل التشريعى ثلاثة أسئلة هى:

١- ماهى مدى مشاركة أعضاء الإخوان المجلس فى ممارسة مختلف الأنشطة البرلمانية داخل المجلس خلال هذا الفصل التشريعى؟

٢- ماهى التوجهات العامة للنشاط البرلمانى لأعضاء الإخوان خلال هذا الفصل التشريعى، بمعنى ماهى القضايا التى اهتم بها الإخوان داخل المجلس وماهى الأهمية النسبية التى أولاها الإخوان لكل قضية؟

٣- أما السؤال الثالث فهو يدور حول مدى اتفاق أعضاء جماعة الإخوان المسلمين مع حزب الوفد الجديد داخل المجلس أو فيما يتعلق بتوجهاتهم بشأن القضايا التى طُرحت بالمجلس خلال هذا الفصل التشريعى أو بمعنى أخر إلى أى مدى شكل

(*) ويوجُه السؤال إلي رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء أو نوابهم فى أي موضوع يدخل في اختصاصاتهم، والسؤال لا يجوز تحويله إلي استجواب في نفس الجلسة. ويجوز للعضو سحب السؤال في أي وقت. ويتعلق طلب الإحاطة بطلب أحد أعضاء المجلس احاطة رئيس مجلس الوزراء أو غيره من أعضاء الحكومة علماً بأمر له أهمية عاجلة وعامة ويكون داخلاً في اختصاص من يوجُه إليه. وتكون الإجابة عليه بايجاز ولا تجُري مناقشة في الموضوع اذا تمت الاجابة عنه في نفس الجلسة، وبينما لا ينطوي أي من السؤال أو طلب الاحاطة علي اتهام موجه إلي الحكومة أو الوزير المختص ولا يترتب عليه من ثم سحب الثقة من الحكومة أو أحد أعضاها فان الاستجواب ينطوي علي اتهام للحكومة قد يترتب عليها سحب الثقة منها أو أحد أعضاها ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس.

(**) حيث تقوم الأمانة العامة للمجلس بتحرير مضبطة لكل جلسة يُدون بها جميع إجراءات الجلسة تفصيلاً وما عُرض فيها من موضوعات. ويُصدق عليها المجلس بعد طبعها.

الوفد والإخوان كيان متسق داخل المجلس خلال هذا الفصل التشريعى؟

ويمكن معالجة كل قضية من هذه القضايا الثلاث على حده بما يمكننا من فهم الأداء البرلمانى لأعضاء الاخوان المسلمين خلال هذا الفصل التشريعى.

ا - مشاركة الإخوان فى الأنشطة البرلمانية:

وكما سبق القول سوف نركز فى تحليلنا للممارسة البرلمانية للإخوان على أنشطة محددة هى الاشتراك فى مناقشة تقارير لجان المجلس، الأسئلة وطلبات الإحاطة، الاستجوابات، ومن ناحية أخرى سوف ينصرف مفهومنا لأعضاء الإخوان المسلمين إلى الأعضاء الثمانية (حسن أحمد ابراهيم الجمل، محمد محمد الشيتاتى، محمد محمد عيسى المطراوى، محمد محفوظ حلمى دياب، محمد محمد المسمارى، محمد عبد الرحيم عبد الغيث المراغى، حسنى أحمد عبد الباقى المليجى، حسن جودة عبدالحافظ).

ويوضح الجدول التالى مشاركة سبعة أعضاء من الاخوان المسلمين لمختلف الأنشطة البرلمانية خلال هذا الفصل التشريعى(*).

جدول رقم (٦) يوضح حجم مشاركة الإخوان المسلمين فى الأنشطة البرلمانية خلال دورات الانعقاد الثلاثة.

م	نوع النشاط	دور الانعقاد الأول		دور الانعقاد الثانى		دور الانعقاد الثالث		الاجمالى	
		اجمالى	مشاركة الاخوان	اجمالى	مشاركة الإخوان	اجمالى	مشاركة الاخوان	اجمالى	مشاركة الإخوان
١	مناقشة تقارير لجان	٤١٤	١٢	٣٠٥	٤	٤٨	٣	٧٦٧	١٩
٢	الأسئلة	٣٦٣	٧	٣١٧	٥	٢٨	٥	٧٠٨	٧
٣	طلبات الإحاطة	٩١	–	٩١	٤	–	–	١٨٢	٤
٤	الاستجوابات	١٥	١	٧	١	٥	٣	٢٧	٥

* المصدر: مضابط مجلس الشعب للفصل التشريعى الرابع.

(*) لم يتمكن الباحث سوى من حصر الأنشطة البرلمانية لسبعة أعضاء فقط من الإخوان المسلمين، حيث لم يمكن العثور عن بيانات عن النشاط البرلمانى للعضو حسنى أحمد عبد الباقى المليجى.

ويتضح من الجدول السابق حجم مشاركة أعضاء الاخوان المسلمين فى الأنشطة البرلمانية خلال هذا الفصل التشريعي خلال دورات الانعقاد الثلاث، فمن بين ٤١٤ تقرير رفعتها لجان المجلس للمناقشة خلال دور الانعقاد الأول، أشترك الإخوان المسلمون في مناقشة (١٢) تقريراً، ومن بين ٣٦٣ سؤالاً طُرحت بالمجلس خلال دور الانعقاد الأول شارك الإخوان المسلمون فى (٧) منها، وفيما يتعلق بطلبات الاحاطة فمن بين ٩١ طلب إحاطة طرح بالمجلس لم يشارك الإخوان المسلمون في أى منها، وبالنسبة للاستجوابات، فمن بين ١٥ استجواباً تقدم بها أعضاء المجلس خلال دور الانعقاد الأول شارك الإخوان في استجواب واحد منها وخلال دور الانعقاد الثاني نجد أنه من بين ٣٠٥ تقرير لجنة نوقشوا خلال دور الانعقاد الثاني شارك الإخوان في مناقشة (٤) منها فقط، ومن بين ٣١٧ سؤالاً شارك الاخوان فقط في خمسة أسئلة، ومن بين ٩١ طلب إحاطة شارك الاخوان المسلمون بـ أربعة طلبات احاطة، ومن بين ٧ استجوابات شارك الإخوان المسلمون باستجواب واحد. وخلال دور الانعقاد الثالث، شارك الإخوان المسلمون في خمسة أسئلة من بين ٢٨ سؤال طرحت بالمجلس خلال دور الانعقاد الثالث وشارك الاخوان بثلاثة استجوابات من بين خمسة استجوابات طرحت بالمجلس خلال هذا الدور، وفيما يتعلق بالاشتراك في مناقشة تقارير اللجان اشترك الاخوان المسلمون في مناقشة (٣) تقارير لجان من بين ٤٨ تقرير لجنة رفعت إلى المجلس.

وهكذا يصل عدد تقارير لجان المجلس التى اشترك الإخوان المسلمون في مناقشتها خلال الفصل التشريعي ١٩ تقريراً من بين ٧٦٧ تقرير ويصل عدد الأسئلة التي تقدم بها الإخوان خلال الفصل التشريعي ١٧ سؤالاً من بين ٧٠٨ سؤال، ووصل عدد طلبات الإحاطة التي تقدم بها الإخوان خلال الفصل التشريعي إلى ٤ من إجمالي ١٨٢ طلب إحاطة، بينما شارك الإخوان المسلمون بـ خمسة استجوابات خلال الفصل التشريعي من إجمالي ٢٧ إستجواب.

ويتضح من مشاركة الإخوان المسلمون في مختلف الأنشطة البرلمانية تركيزهم على الاستجوابات أكثر من الأنشطة الأخرى، فقد اشترك الإخوان المسلمون في ٢,٤٪

جدول رقم (٧): يوضح حجم مشاركة كل عضو فى الأنشطة البرلمانية خلال الفصل التشريعى.

م	العضو	الأسئلة				الاستجوابات				طلبات الاحاطة				مناقشة تقارير اللجان				ملاحظات
		دور الانعقاد الأول	دور الانعقاد الثاني	دور الانعقاد الثالث	الأجمالى	دور الانعقاد الأول	دور الانعقاد الثاني	دور الانعقاد الثالث	الأجمالى	دور الانعقاد الأول	دور الانعقاد الثاني	دور الانعقاد الثالث	الأجمالى	دور الانعقاد الأول	دور الانعقاد الثاني	دور الانعقاد الثالث	الأجمالى	
١	حسن أحمد إبراهيم الجمل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	١	-	٣	
٢	محمد محمد محمد المسمارى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١	توفى فى ١٩٨٥/٤/٦
٣	محمد عبد الرحيم عبد المغيث المراغى	٢	٣	٤	٩	١	١	٢	٤	-	٣	-	٣	٤	١	١	٦	
٤	محمد محفوظ حلمى السيد دياب	٤	٣	٢	٩	-	-	١	١	-	١	-	١	٢	٢	١	٥	
٥	محمد محمد حسن عيسى المطراوى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	-	-	٣	توفى فى ١٩٨٦/٤/٥
٦	محمد محمد الشيتانى	١	-	١	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
٧	حسن جوده عبد الحافظ	٢	-	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	٦	٣	١	١٠	

المصدر: تم تجميع هذا الجدول من خلال مسح مضابط مجلس الشعب للفصل التشريعي الرابع.

من اجمالي الأسئلة، و٢,٢٪ من اجمالي طلبات الاحاطة، ٢,٥٪ من اجمالي تقارير اللجان التي عرضت على المجلس، بينما شارك الإخوان المسلمون في ١٨.٥٪ من إجمالي عدد الاستجوابات، ويشير ذلك إلى تركيز الإخوان المسلمون على ممارسة الرقابة البرلمانية على الحكومة وذلك بالنظر إلى أهمية الإستجواب كأحد أشكال الرقابة البرلمانية مقارنة بالأشكال الأخرى من الأسئلة وطلبات الإحاطة.

هذا فيما يتعلق بحجم مشاركة الإخوان المسلمون في الأنشطة البرلمانية خلال هذا الفصل التشريعي، إلا أن هذا التحليل لا يبين لنا مستوى مشاركة كل عضو من الإخوان المسلمين، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٧).

ويوضح الجدول السابق مدى تفاوت مستوى المشاركة بين الأعضاء الإخوان، فبينما اتسم بعضهم بقدر كبير من السلبية والإحجام عن المشاركة في الأنشطة البرلمانية المختلفة اتسم البعض الآخر بارتقاع مستوى مشاركته في تلك الأنشطة.

ففيما يتعلق بالأسئلة لم يشارك في هذا النشاط خلال الفصل التشريعي سوى أربعة أعضاء فقط هم محمد المراغي، محمد محفوظ حلمي دياب، ومحمد الشيتاني وحسن جوده عبدالحافظ حيث تقدم الأول بـ ٩ أسئلة خلال الفصل التشريعي[٢٢١] وتقدم الثاني بـ ٩ أسئلة إيضا[٢٢٢] بينما تقدم محمد محمد الشيتاني بسؤالين[٢٢٣]، وتقدم حسن جوده عبد الحافظ بسؤالين[٢٢٤].

وعلى مستوى الاستجوابات لم يشارك في هذا النشاط طوال الفصل التشريعي سوى محمد محمد المراغي ومحمد محفوظ حلمي دياب، حيث تقدم الأول بأربعة استجوابات[٢٢٥]، وتقدم الثاني باستجواب واحد[٢٢٦]، وفيما يتعلق بطلبات الإحاطة لم يتقدم بطلبات احاطة طوال الفصل التشريعي سوى محمد عبد الرحيم عبد الغيث المراغي ومحمد محفوظ حلمي دياب إيضاً، تقدم الأول بثلاث طلبات احاطة[٢٢٧] وتقدم الثاني بطلب احاطة واحد[٢٢٨].

وفيما يتعلق بالاشتراك في مناقشة تقارير اللجان اشترك جميع الأعضاء السبعة في مناقشة تقارير لجان ماعدا محمد محمد الشيتاني، فقد اشترك حسن إبراهيم

الجمل فى مناقشة ٣ تقارير لجان خلال الفصل التشريعى(٢٢٩) واشترك محمد محمد محمد المسمارى فى مناقشة تقرير لجنة واحدة(٢٣٠) واشترك محمد عبد الرحيم المراغى فى مناقشة ٦ تقارير لجان(٢٣١) واشترك محمد محفوظ حلمى دياب فى مناقشة ٥ تقارير لجان(٢٣٢) بينما اشترك محمد محمد حسن المطراوى فى مناقشة تقارير ٣ لجان فقط خلال الفصل التشريعى(٢٣٣). وأخيراً شارك حسن فوده عبد الحافظ فى مناقشة ١٠ تقارير لجان(٢٣٤).

وهكذا يتضح مدى التفاوت بين مستويات مشاركة الأعضاء الإخوان فى المجلس فبينما اتسم بعضهم بدرجة عالية من المشاركة فى كافة الأنشطة البرلمانية اتسم البعض الآخر بانخفاض مستوى مشاركته فى هذه الانشطة، وبصفة عامة كان أكثر الأعضاء مشاركة محمد عبدالرحيم عبد الغيث المراغى ومحمد محفوظ حلمى السيد دياب بينما اتسم باقى الأعضاء بدرجة عالية من السلبية فيما يتعلق بتلك الأنشطة.

٢ - التوجهات العامة للنشاط البرلمانى للإخوان:

اتسم النشاط البرلمانى لأعضاء الإخوان المسلمين فى المجلس بتنوع وتعدد القضايا التى اهتموا بها خلال هذا الفصل التشريعى، بمعنى أنها لم تقتصر على قضية الشريعة الإسلامية فقط، وامتدت لتشمل قضايا ذات طبيعة اقتصادية، تعليمية، سياسية ودستورية، إعلامية... إلخ، كذلك لوحظ ممارسة أعضاء الجماعة لمختلف الأنشطة البرلمانية، بما فيها الأنشطة الرقابية، من أسئلة، استجوابات طلبات احاطة، الاشتراك فى مناقشة تقارير اللجان، وتوضح الجداول التالية موضوعات الأسئلة، الاستجوابات، طلبات الإحاطة التى تقدم بها الاخوان خلال الفصل التشريعى ١٩٨٤ – ١٩٨٧. بالإضافة الى تقارير اللجان التى اشترك أعضاء الاخوان فى مناقشتها.

أ - الأسئلة

جدول رقم (٨) يوضح موضوعات الأسئلة التي تقدم بها أعضاء الإخوان المسلمين

خلال الفصل التشريعي

م	موضوع السؤال	العضو	الجلسة	التاريخ	الوزارة التي قدم السؤال الى وزيرها
	دور الانعقاد الأول				
١ -	عدم التزام الإعلام المصري بالآداب والأخلاق الإسلامية	محمد عبدالرحيم المراغي محمد محمد الشيتاني حسن جوده عبد الحافظ	٦٠	١٩٨٥/٣/٢٣	وزير الاعلام
٢ -	ارتفاع أسعار الغزل وأثر هذه الزيادة على أسعار النسيج والقطاع الخاص.	محمد محفوظ حلمي دياب	٥٥	١٩٨٥/٢/٢٦	وزير الصناعة
٣ -	خلو قرار وزير التعليم من تحديد المؤهلات دون المتوسطة التي تم التوقف عن منحها.	محمد محفوظ حلمي دياب	٦٣	١٩٨٥/٣/٢٥	وزير التعليم
٤-	ما هو سبب الاستمرار في قرار إغلاق المحال التجارية والصناعية قبل الغروب رغم ما يسببه ذلك من أضرار	حسن جودة عبد الحافظ	٧٥	١٩٨٥/٥/٥	وزير الصناعة
٥ -	ما هو موقف الحكومة من قيام شركة مصر للألبان بتخفيض أسعار اللبن بسبب استخدام لبن البودرة.	محمد محفوظ حلمي دياب	٧٦	١٩٨٥/٥/٦	وزير الصناعة
٦ -	حقيقة ما نشر بالنسبة لقيام اصحاب معالف التسمين بالقاء ما يعادل ٤ طن من اللبن يوميا في الترع.	محمد محفوظ حلمي دياب	٧٦	١٩٨٥/٥/٦	وزير الزراعة
٧ -	أسباب وقوع الحريق الذي شب بمطابع محرم بالاسكندرية	محمد عبدالرحيم المراغي	٧٧	١٩٨٥/٥/٧	وزير الصناعة
	دور الانعقاد الثاني				
٨ -	قيام الحكومة المصرية بإرسال قوة خاصة لاقتحام الطائرة المصرية المخطوفة، ووفاة عدد من المواطنين بسبب هذه العملية.	محمد عبدالرحيم المراغي	٥	١٩٨٥/١١/٣٠	رئيس الوزراء
٩-	انتشار ظاهرة تعاطي الهيروين والمخدرات.	محمد عبدالرحيم المراغي	٦	١٩٨٥/١٢/١	رئيس الوزراء ووزير الداخلية

١٠ –	هروب ٤ من كبار الموظفين محكوم عليهم فى قضايا عمله ورشوه	محمد محفوظ حلمى دياب	٢٥	١٩٨٦/٢/٨	وزير الداخلية وزير الصناعة
١١ –	سبب الغاء قرار رئيس الوزراء الصادر فى ١٩٨٥/٤/٣ الخاص بتقسيم شركة الدقهلية الى شركة مصر لصناعة الملابس وشركة الدقهلية للغزل والنسيج	محمد محفوظ حلمى دياب	٤٢	١٩٨٦/٤/٦	وزير الصناعة
١٢ –	عدم قيام مصر بتقديم المساعدة للأفغان فى حربهم مع السوفيت	محمد عبدالرحيم المراغى محمد محفوظ حلمى دياب	٥٨	١٩٨٦/٥/٢٠	وزير الخارجية
	دور الانعقاد الثالث				
١٣ –	الأمراض الفطرية التى تسببها الصوب الزراعية للخضر، وهل الحكومة تعزم على استخدام تلك الصوب فى زراعة القمح فى ضوء ارتفاع تكاليف زراعة الصوب؟	محمد عبدالرحيم المراغى	١٦	١٩٨٧/١/١٠	وزيرالزراعة واستصلاح الاراضى
١٤ –	عدم وصول المياه الى المناطق الزراعية المستصلحة على حدود محافظات المنيا وبنى سويف.	محمد عبدالرحيم المراغى	١٧	١٩٨٧/١/١١	وزير الرى.
١٥ –	اجراءات الوزارة تجاه السلع المخزونة لدى شركات القطاع العام مع تحمل مصاريف التخزين.	محمد محفوظ حلمى دياب	١٨	١٩٨٧/١/١٢	وزير الصناعة
١٦ –	نصيب محافظة قنا من الاستثمارات فيما يتعلق بانشاء مستشفى نجع حمادى الجديد.	محمد عبدالرحيم المراغى	٢٠	١٩٨٧/١/٢٥	وزير الصحة
١٧ –	أسباب نقص بعض الأدوية المهمة التى يمكن الاستغناء عنها خاصة الأدوية الوقائية مثل التيتانوس	محمد عبدالرحيم المراغى محمد محفوظ حلمى دياب محمد محمد الشيتانى	٢٠ ٢٠ ٢٠	١٩٨٧/١/٢٥ ١٩٨٧/١/٢٥ ١٩٨٧/١/٢٥	وزير الصحة وزير الصحة

المصدر : مضابط مجلس الشعب للفصل التشريعى الرابع ١٩٨٤ – ١٩٨٧.

ب - الإستجوابات

جدول رقم (٩) يوضح موضوعات الاستجوابات التى تقدم بها الاخوان المسلمون فى المجلس خلال الفصل التشريعى ١٩٨٤ - ١٩٨٧.

م	موضوع الاستجواب	العضو	الجلسة	التاريخ	الوزارة التى قدم السؤال الى وزيرها
١ -	قيام رجال مباحث أمن الدولة بتعذيب المتهمين فى قضايا أمن الدولة لانتزاع اعترافات باطلة منهم بما يخالف المادة ٤٢ من الدستور.	محمد عبدالرحيم المراغى محمد عبدالرحيم المراغى	٥١ ١٦	١٩٨٥/٢/١١ ١٩٨٧/١/١٠	وزير الداخلية وزير الداخلية
٢ -	قيام الحكومة بأعمال مخالفة الشريعة الإسلامية وذلك بتصنيع الخمور وبيعها والتعامل بالربا مما يعد مخالفة لنص المادة الثانية من الدستور.	محمد عبدالرحيم المراغى محمد عبدالرحيم المراغى	٤٢ ١٦	١٩٨٦/٤/٥ ١٩٨٧/١/١٠	رئيس الورراء رئيس الوزراء
٣ -	الأحداث التى جرت بمدينة أسيوط يوم الجمعة الموافق ١٩٨٦/١٢/٢٦، الأمر الذى أدى الى القبض على أكثر من مائة مواطن.	محمد محفوظ حلمى دياب	١٩	١٩٨٧/١/٢٤	وزير الداخلية

المصدر . مضابط مجلس الشعب للفصل التشريعى ١٩٨٤ - ١٩٨٧

جـ - طلبات الاحاطة

جدول رقم (١٠) يوضح موضوعات طلبات الاحاطة التى تقدم بها الأعضاء الاخوان خلال الفصل التشريعى ١٩٨٤ - ١٩٨٧.

م	موضوع طلب الإحاطة	العضو	رقم الجلسة	التاريخ	الوزارة التى قدم طلب الاحاطة الى وزيرها
١ -	أسباب اعتصام بعض العمال فى شركة غزل المحلة وتدخل قوات الأمن المركزى لفض هذا الاعتصام وعن عدد العمال المقبوض عليهم وعن امكانية تفادى هذه الأحداث المؤسفة والمعطلة للانتاج.	محمد محفوظ حلمى دياب	٢٨	١٩٨٦/٢/١٠	وزير الصناعة ووزير الداخلية
٢ -	بيع بعض الأدوية المحظور بيعها فى كثير من دول العالم لما تؤدى اليه من أضرار جسيمة	محمد عبدالرحيم المراغى	٣٦	١٩٨٦/٣/٩	وزير الصحة
٣ -	تناقص عدد السياح القادمين الى مصر فى تلك الفترة والاجراءات التى اتخذتها الحكومة لتدارك ذلك	محمد عبدالرحيم المراغى	٤٩	١٩٨٦/٤/٢٠	وزير السياحة
٤ -	قيام جبهة البر والاحسان اللبنانية بتنحية جامعة الاسكندرية من الاشـراف الإدارى والعلمى على جامعة بيروت العربية مما يعرض مستقبل الطلبة المصريين للخطر.	محمد عبدالرحيم المراغى	٦٠	١٩٨٦/٥/٢١	وزير التعليم والبحث العلمى

المصدر : مضابط جلسات مجلس الشعب للفصل التشريعي ١٩٨٤ - ١٩٨٧

د. الأشتراك في مناقشة تقارير لجان المجلس

جدول رقم (١١) يوضح تقارير اللجان التى اشترك فى مناقشتها أعضاء الإخوان المسلمين خلال الفصل التشريعى ١٩٨٤-١٩٨٧

م	التقـــــــــرير	الاعضاء المشاركين من الإخوان	الجلسة	التاريخ
	دور الانعقاد الأول			
١	تقرير لجنة القوى العاملة عن مشروع قانون بمد المهلة المقررة بالقانون ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شان تسوية حالات العاملين	محمد حسن عيسى المطراوى	٤	١٩٨٤/٧/٧
٢	مناقشة تقريرلجنة الشئون الأقتصادية عن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الموافقة على اتفاقية التجارة الموقعة فى ١٩٨٣/٧/٦ مع جمهورية أنجولا الشعبية	حسن جودة عبد الحافظ	٤	١٩٨٤/٧/٧
٣	تقرير اللجنة المشتركة من لجنة النقل والمواصلات ومكتب لجنة الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية عن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين ين مصر وهيئة التنمية الدولية فى ١٩٨٤/٤/١٠	حسن جودة عبد الحافظ	٥	١٩٨٤/٧/٨
٤	مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنل النقل والمواصلات ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية في مشروع قانون تعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة	حسن جودة عبد الحافظ	٨	١٩٨٤/٩/١٦
٥	تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الزراعة والرى ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام اقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٦٦.	حسن جودة عبد الحافظ	١٠	١٩٨٤/٩/١٨
٦	تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الدفاع والأمن القومى والتعبئة القومية، ومكتب لجنة التعليم والبحث العلمى عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ بانشاء المدارس الجوية.	محمد حسن عيسى المطراوى	١٠	١٩٨٤/٩/٨

٧	تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٨٤/١٩٨٥	محمد محمد محمد السمارى محمد عبد الرحيم المراغى	١٩-٢٠	٣-١٩٨٤/١٠/٤
٨	تقرير اللجنة الخاصة المشكلة الرد على برنامج الحكومة	محمد عبد الرحيم المراغى حسن جودة عبد الحافظ	٣٥	١٩٨٤/١٢/١٨
٩	تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ولجنة الدفاع والأمن القومى والتعبئة القومية عن مشروع قانون باصدار قانون الأسلحة الذخائر	محمد عبد الرحيم المراغى	٤٢	١٩٨٥/١/١٣
١٠	تقرير لجنة الشئون الدينية والأجتماعية والأوقاف عن موضوع الشريعة الإسلامية	محمد محفوظ حلمى دياب	٧٤	١٩٨٥/٥/٤
١١	تقرير االلجنة المشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ومكتبى لجنة الخطة والموازنة والدفاع والأمن القومى والتعبئة القومية عن مشروع تفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون	حسن أحمد ابراهيم الجمل	٨٣	١٩٨٥/٦/٢٨
١٢	تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ولجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف عن اقتراح بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخص	محمد عبد الرحيم المراغى محمد محمد عيسى المطراوى حسن أحمد ابراهيم الجمل محمد محفوظ حلمى دياب حسن جودة عبد الحافظ	٩٦-٩٧-٩٨	١٩٨٥/٦/٣٠، ١٩٨٥/٧/١، ١٩٨٥/٧/٢
	دور الانعقاد الثانى			
١	تقرير اللجنة الخاصة لمشكلة دراسة بيان الحكومة	محمد عبد الرحيم المراغى حسن جودة عبد الحافظ	٣٣	١٩٨٦/٢/٢٣
٢	تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروعى الخطة والموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦	محمد محفوظ على السيد دياب	٦٦	١٩٨٦/٦/١٧
٣	تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الاقتصادية ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع قانون تنظيم بعض حالات دعوة الجمهور الى الاكتتاب العام.	محمد محفوظ السيد دياب حسن أحمد ابراهيم الجمل حسن جودة عبد الحافظ	٦٧	١٩٨٦/٦/١٧

٤	تقرير اللجنة المشتركة بين لجنتى الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والقوى العاملة عن السؤال الموجه للسيد وزير الحكم المحلى عن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لتقييم نتائج تحديد العمل بالقاهرة الكبرى استناداً إلى القرار بقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠.	حسن جودة عبد الحافظ	٦٧	١٩٨٦/٦/١٧
	دورة الانعقاد الثالث			
١	تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الخطة والموازنة ومكتب لجنة الصناعة والطاقة عن قرار الرئيس رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٦ بتعديل الجدول الخاص بقانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بقانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١.	حسن جوده عبد الحافظ	٨	١٩٨٦/١٢/١٤
٢	تقرير اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة ومكاتب لجان الصناعة والطاقة والشئون الاقتصادية والخطة والموازنة عن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠١ لسنة ١٩٨٦ بشأن الموافقة على اتفاق القرض بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولى للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع التدريب المهنى الثالث للكهرباء الموقع فى واشنطن ١٩٨٦/٣/١٤	محمد محفوظ حلمى السيد دياب	١١	١٩٨٦/١٢/٢٧
٣	تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الزراعة والرى ومكتبى لجنتى الشئون الاقتصادية والخطة والموازنة عن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الموافقة على اتفاق قرض بمبلغ ١٠ ملايين وحدة حسابية لتمويل جزء من التكاليف الأجنبية لمشروع الصرف الخامس الموقع بتاريخ ١٩٨٦/٤/٤ بين جمهورية مصر العربية وصندوق التنمية الأفريقى.	محمد عبد الرحيم المراغى	١٢	١٩٨٦/١٢/٢٨

المصدر: مضابط جلسات مجلس الشعب التشريعى الرابع ١٩٨٤ – ١٩٨٧.

ويلاحظ بالنسبة للنشاط البرلمانى لأعضاء المسلمين بالمجلس وكما توضحه الجداول السابقة.

١- أنه لم يكن هناك ارتباط واضح ين موضوعات الأسئلة الستجوابات أو طلبات الإحاطة، بمعنى أن أعضاء الجماعة لم يثيروا قضية ما وحدة بأكثر من أسلوب واحد من أشكال الرقابة البرلمانية، فالقضية التى أثيرت فى شكل سؤال لم تُثر فى شكل آخر سواء طلب احاطة أو استجواب، ودلالة ذلك أنه لم يكن هناك نوع من تكثيف الجهد أو العمل فى معالجة قضية ما ذات أهمية.

٢- يُلاحظ بالنسبة لأغلب موضوعات الأسئلة وطلبات الإحاطة أنها كانت تميل إلى التعامل مع الأحداث اليومية أو ما يمكن أن يطلق عليها قضايا «الشارع» الجارية، بينما مالت موضوعات الاستجوابات إلى التعامل مع القضايا التى يمكن تسميتها بالقضايا الهيكلية أو ذات الطابع الهيكلى.. فمثلا حوالى ١٠ أسئلة من إجمالى ١٧ سؤال تقدم بها الأعضاء الإخوان بالمجلس قد تناولت او تعلقت بقضايا جارية (راجع موضوعات الأسئلة فى الجدول رقم ٨).

وتصدق نفس الملاحظة على طلبات الإحاطة، أما بالنسبة لموضوعات الاستجوابات فإن جميعها تقريباً يتناول قضايا هيكلية فى المجتمع المصرى تقريباً وليست قضايا ترتبط بأحداث جارية يومية. هذا مع الأخذ فى الأعتبار أنه ليس هناك فصلاً جامداً بين هذين النوعين من القضايا فكلاهما مرتبط بالآخر.

ودلالة ذلك أن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين فى مجلس الشعب كانوا على درجة عالية من الارتباط بالقضايا الجارية فى المجتمع المصرى ولم يتسموا بالانعزالية عن المجتمع وقضاياه المختلفة على نحو ما كان يتوقعه البعض عند دخول الإخوان المجلس فى ١٩٨٤. وبمعنى آخر لم يختزل الأعضاء الإخوان اهتماماتهم فى قضية الشريعة الإسلامية والمطالبة بإدخال التغيرات الهيكلية على المجتمع.

٣- أن موضوعات الاستجوابات التى تقدم بها الإخوان المسلمين بالمجلس خلال هذا الفصل التشريعى قد تركزت حول قضيتين محددتين الأولى هى قضية تعذيب

المتهمين فى قضايا أمن الدولة، والثانية هى قضية الربا (أفوائد البنوك)، والصناعات المخالفة للشريعة الإسلامية كصناعة الخمور فمن إجمالى خمسة استجوابات تقدم بها أعضاء الإخوان خلال الفصل التشريعي كان اثنان منها حول قضية تعذيب المتهمين فى قضايا أمن الدولة، استجواب الجلسة ٥١ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١١ فى دور الانعقاد الأول، واستجواب الجلسة ١٦ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٠ فى دور الانعقاد الثالث، بالإضافة إلى تُقدم الإخوان باستحواب آخر مرتبط بموضوع التعذيب وهو الاستجواب المقدم من محمد محفوظ حلمى دياب فى الجلسة ١٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٤ حول قيام الحكومة بالقبض على أكثير من مائة مواطن فى أحداث اسيوط ١٩٨٦/١٢/٢٦. والملاحظ بالنسبة لاستجوابات الإخوان بشأن قضايا التعذيب أنهم لم يثيروا مسألة تعذيب المتهيمن فى هذه القضايا من التيار الإسلامى فقط ولكنهم أثاروا مسألة تعذيب المتهمين فى هذا النوع من القضايا بصفة عامة بما فيهم الشيوعين (استجواب الجلسة ٥١، بتاريخ ١٩٨٥/٢/١١، الذى تقدم به محمد عبد الرحيم المراغى).

وفيما يتعلق بقضية قيام الحكومة بالأعمال المخالفة للشريعة الإسلامية ونص المادة الثانية من الدستور فقد تقدم الإخوان المسلمون باستجواب حول هذه القضية مرتين أيضاً كان الأول فى دور الانعقاد الثانى (جلسة ٤٢، بتاريخ ١٩٨٦/٤/٥) والثانى فى دور الانعقاد الثالث (جلسة ١٦، بتاريخ ١٩٨٧/١/١٠) وتقدم بهما محمد عبد الرحيم المراغى. ويشير تمحور الاستجوابات التى تقدم بها الاخوان المسلمين حول هاتين القضيتين إلى مدى الاهتمام الذى أولاه الإخوان لهما وذلك بالنظر إلى أهمية الإستجواب كشكل من أشكال ممارسة الرقابة البرلمانية على الحكومة.

٤- يُلاحظ بالنسبة لمناقشة تقارير اللجان محدودية عدد التقارير التى اشترك الأعضاء الإخوان بالمجلس فى مناقشها، فمن بين ٤١٤ تقرير لجنة عرضت على المجلس للمناقشة خلال دور الإنعقاد الأول لم يشترك الأعضاد الإخوان سوى فى مناقشة ١٢ تقرير، وفى دور الانعقاد الثانى اشترك الأعضاء الإخوان بالمجلس فى مناقشة ٤ تقارير فقط من إجمالى ٣٠٥ تقرير، وفى دور الانعقاد الثالث اشترك الإخوان

فى مناقشة ٣ تقارير فقط من إجمالى ٧٦٧ تقرير لجنة عرض للمناقشة بالمجلس. أما فيما يتعلق بطبيعة لتقارير اللجان التى اشتركوا فى مناقشتها فان مشاركتهم لا تكشف عن وجود توجه معين فى ممارستهم لهذا النشاط البرلمانى بمعنى أنها لا تشير إلى تركيزهم على تقرير لجان معينة، فلم يقصروا اهتمامهم على تقارير لجنة الشئون الدينية والإجتماعية والأوقاف فقط ولكن اهتمامهم أمتد ليشمل الإشتراك فى مناقشة تقارير مختلف اللجان مثل لجنة الشئون الدستورية والتشريعية، لجنة الخطة والموازنة، لجنة الدفاع والأمن القومى والتعبئة القومية، لجنة القوى العاملة، لجنة التعليم والبحث العلمى، لجنة الشئون الاقتصادية، لجنة الصناعة والطاقة، لجنة الزراعة والرى، بالإضافة إلى اللجان الخاصة مثل اللجان المشكلة للرد على بيان الحكومة، وبيان رئيس الجمهورية.

وبصفة عامة يمكن القول أن جماعة الإخوان قد ركزت داخل المجلس على عدد من القضايا أهما الشريعة الإسلامية، الإعلام، التعليم، الحقوق السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، البرنامج النووى المصرى، الحرب الأفغانية - السوفيتية، القطاع العام والجهاز المصرفى، بالإضافة إلى قضيتى التعذيب، وقيام الحكومة بالأعمال المخالفة للشريعة الإسلامية كالربا وتصنيع الخمور واللتان تعرضنا لهما من قبل.

وفيما يتعلق بتوجهات الإخوان فى طرح تلك القضايا:

١- بخصوص قضية الشريعة الإسلامية طالب الإخوان المسلمين بتطبيق الشريعة الإسلامية والإسلام كنظام اقتصادى وإجتماعى وثقافى وعسكرى[٢٣٥]، وفى سبيل ذلك فقد طرح الإخوان عدداً من الضوابط أو الاعتبارات العامة التى تحكم عملية التطبيق أهمها:

(أ) العمل على تنقية القائمة القائمة مما يخالف الشريعة الإسلامية.

(ب) أنه لامانع من الانتظار حتى تتم تهيئة الظروف اجتماعياً واقتصاديا قبل أن يتم التطبيق على شرط أن يتم البدء فى تهيئة هذه الظروف.

(ج) العمل على تطبيق القوانين التى تم اعدادها بالفعل طبقاً للشريعة الإسلامية مثل قانون المعاملات المدنية والقانون الجنائى(٢٣٦).

٢- طالب الإخوان المسلمين بخصوص الإعلام بضرورة تنقية الإعلام المصرى مما يخالف الآداب والأخلاق والقيم الإسلامية، وفى سبيل تحقيق هذا الالتزام فقد اقترح الإخوان أن تكون هناك لجنة من العلماء تشرف على برامج الإذاعة والتلفزيون حتى يتحقق التزام الإعلام بالقيم الدينية وتعاليم الإسلام(٢٣٧).

٣- طلب الإخوان المسلمون بضرورة صدور قرار باعادة جماعة الإخوان المسلمين(٢٣٨).

٤- طالب الإخوان بضرورة إصلاح التعليم، وقد تمحور الإصلاح التعليمى لدى الإخوان المسلمين حول ضرورة تعميق القيم الدينية عملياً ونظرياً فى المدارس والمناهج التعليمية والتركيز على التربية الدينية فلا يكتفى بتخفيظ آية أو آيتين من القرآن الكريم، كما طالب الإخوان بضرورة صدور قرار بإلزام الطالبات بارتداء الزى الإسلامى(٢٣٩).

٥- وفيما يتعلق بالبرنامج النووى المصرى فقد رأى الإخوان أنه لامانع من دخول مصر مجال الطاقة النووية، مؤكدين على أن الإسلام لا يمنع من ذلك، بل أنه يشجع عل الأخذ بنتائج العلم واستخداماته الحديثة مادامت لا تتنافى مع الشرع(٢٤٠).

٣- مدى التوافق بين حزب الوفد الجديد والإخوان المسلمين داخل مجلس الشعب:

وفى هذا الجزء سوف نهتم بنقطة محددة وهى إلى حد كان هناك اتفاقاً بين حزب الوفد الجديد والإخوان داخل مجلس الشعب، بمعنى إلى أى حد كان هناك تعاوناً من ناحية ومن ناحية أخرى الى أى حد كانت لديهم رؤية مشتركة فى طرح القضايا التى أثيرت خلال هذا الفصل التشريعى؟ ونعتمد هنا على معيارين محددين: الأول هو مدى تعاونهم فى ممارسة الأنشطة البرلمانية (الأسئلة، الاستجوابات، وطلبات الاحاطة)

الثانى هو التوجهات العامة للجانبين داخل المجلس فيما يتعلق بالقضايا التى طرحها كل جانب، سواد من حيث طبيعة هذه القضايا والأهمية النسبية التى أولاها كل فريق لهذه القضايا أو من حيث آرائهم فى القضايا التى اثيرت داخل المجلس خلال هذا الفصل التشريعى.

ويوضح الجدول التالى أهم القضايا التى أثيرت خلال الفصل التشريعى والتى أثيرت بشأنها أسئلة أو استجوابات أو طلبات إحاطة، ومدى تعاون أعضاء الوفد الجديد وأعضاء الإخوان المسلمين فى ممارسة هذه الأنشطة البرلمانية.

جدول رقم (١٢)

يوضح تعاون الوفد والإخوان المسلمين فى الأنشطة البرلمانية*

م	القضية	أعضاء الوفد الجديد						أعضاء الأخوان المسلمون					
		سؤال	الجلسة	استجواب	الجلسة	طلب احاطة	الجلسة	سؤال	الجلسة	استجواب	الجلسة	احاطة	الجلسة
١	القضايا المتعلقة بالتعليم												
	(أ) خلو قرار وزير التعليم من تحديد المؤهلات دون المتــوسطة التى تم التوقف من منحها	–	–	–	–	–	–	١	(١)٦٣	–	–	–	–
	(ب) اشتــراط تقديم شــهادة مـحـو الأمـيــة بالنســبة للطلبـة المتـقـدمين لامتحـان الصف السادس الابتدائى منازل وسياسة الوزارة تجاه هيئات التدريس اللازمة للجامعات.	١	(١)٨٢	–		١	١.٧٧	–		–		–	
	(ج) الغــاء نظام الدراســة عن بعـد بدور المعلمين لراسبى الثانوية العامة ومن فى مـسـتـواهم، وفـصـل الطلاب الراســبين فى الصف الثــالث بدور المعلمين والذين التحقوا بدور المعلمين طبـقـاً للقــرار الوزارى ١٠٦ لسنة ١٩٨٤.	١	(٢)١٢	–		١	(٢)١٧	–		–		–	
	(د) قـيـام جـمـعـيـة البـر والاحـسـان اللبنانية بنتيجة جامعة الأسكندرية من الإشــراف الإدارى والعلمى على جامعة بيروت	–		–		–		–		–		١	(٢)٦٠
٢	قضايا التلوث												
	(أ) تلوث مياه النيل وقناة السويس	١	(٢)٥٥			١	(٢)٥٥	–		–		–	
	(ب) التلوث البيئى			١	(٢)١٣								
	(ج) مــشــروع الصــرف الصــحـى بالاسكندرية وتلوث مياه البحر	٢	(٢)٤٦ (٢) ٥٠	١	(٢)٥٠	١	(١)٤٦	–		–		–	
٣	قضايا الصحة												
	(أ) تأخــر اســتــخــدام الأجــهــزة التشــخــيصــية المهداه إلى القصر العينى من اليابان	١	(٢)٨٢ (٢) ٥٠	–		–		–		–		–	
	(ب) نقص بعض الأدوية الهــامــة والأمصال والشاش من المستشفيات الحكومــيــة وظهــور بعض الأدوية المحظور بيعها فى السوق	١	(٢)٣٧	–		–		١	(٢) ٢٠	–		١	(٢)٣٦

* يشير الرقم الموجود داخل القوسين إلي رقم دور الإنعقاد الذي عقدت خلاله الجلسة.

م	القضية	أعضاء الوفد الجديد						أعضاء الأخوان المسلمون					
		سؤال	الجلسة	استجواب	الجلسة	طلب احاطة	الجلسة	سؤال	الجلسة	استجواب	الجلسة	احاطة	الجلسة
	(ج) ظهور عدد حالات من الحمى الشوكية	١	(٢)٤٢	-		-		-		-		-	
	(د) ارتفاع أسعار المستشفيات الخاصة الأستثمارية	١	(٣)٢٠	-		-		-		-		--	
	(هـ) نصيب محافظة قنا من استثمارات وزار الصحة	-		-		-		١	(٢)٢٠				
٤	قضايا التجارة الداخلية والأسعار												
	(أ) ارتفاع أسعار الخبز	١	(١)٤٢	-				-		-		-	
	(ب) ارتفاع أسعار الكهرباء	١	(٢)١٩	-				-		-		-	
	(ج) اتجاه الحكومة إلى تثبيت أسعار الدواجن فى المجمعات الأستهلاكية بأقل من سعرها الحقيقى	١	(٢)٤٢	-				-		-		-	
	(د) ارتفاع أسعار الغزل وأثر هذه الزيادة على أسعار النسيج والقطاع الخاص.	-		-				١	(١)٥٥	-		-	
	(هـ) قيام شركة مصر للألبان والأغذية بتخفيض سعر اللبن عن العام الماضى نتيجة استخدام لبن البودرة.	-		-		-		١	(١)٥٦	-		-	
	(و) قيام أصحاب مزارع التسمين بإلقاء حوالى ٤ طن من الألبان يومياً فى الترع للحفاظ على سعر اللبن.	١	(١)٥٦	-		-		١	(١)٥٦	-		-	
٥	العمال والقطاع العام												
	(أ) إهدار حقوق العمال المستحقة على احدى شركات الطيران التى كانت فى مصر وسفرها دون تحصيل هذه الحقوق.	-		١	(١)٣٢			-		-		-	
	(ب) اعتصام بعض عمال شركة غزل المحلة، وتدخل قوات الأمن المركزى لفض هذا الاعتصام	-		-		١		-		-		١	
	(ج) سبب الغاء قرار مجلس الوزراء الخاص بتقسيم شركة الدقهلية إلى شركة مصر لصناعة الملابس الجاهزة وشركة الدقهلية للغزل والنسيج	-		-		-	(٢)٢٨	١	(٢)٤٣	-		-	(٢)٢٨
	(د) إدماج بعض شركات القطاع العام فى مشروعات مشتركة بسبب الخسائر	١	(٣)١٨	-		-		-	-	-		-	
	(هـ) وجود فائض فى مخزون القطاع	١	(٣)١٨	-		-		١	(٢)١٨				

م	القضية	أعضاء الوفد الجديد: سؤال	الجلسة	استجواب	الجلسة	طلب احاطة	الجلسة	أعضاء الأخوان المسلمون: سؤال	الجلسة	استجواب	الجلسة	احاطة	الجلسة
٦	<u>قضايا الطاقة والبرنامج النووى المصرى</u>												
	(أ) مشروع بتروكيماويات الأسكندرية	١	٥٣(١)			١	٥٢(١)	-		-		-	
	(ب) البرنامج النووى المصرى	١	٢٨(١)	٢	٢٧د ١ ٢٨د ١	-		-		-		-	
٧	<u>المواصلات:</u>												
	(أ) أسباب توقف العمل بمشروع خط سكة حديد المنصورة - بورسعيد .	١	٦١(١)	-		-		-		-		-	
	(ب) عدم اصلاح طريق أبو المطامير - كفر الدوار	١	٦١(١)	-		-		-		-		-	
	(ج) عدم تركيب أجهزة سنترال محافظة كفر الشيخ	١	٧٢(١)	-		-		-		-		-	
	(د) أسباب تعطل سنترال أو غالى امبابة وأسباب عدم توصيل تليفونات منطقة الحى العاشر	١	٧٢(١)	-		-		-		-		-	
	(و) أسباب عدم تشغيل مطار الداخلة بالوداى الجديد.	١	٥٩(١)	-		-		-		-		-	
	(ز) أسباب عدم انشاء مطار بمحافظة سوهاج.	١	٥٩(١)	-		-		-		-		-	
	(ح) سؤال عما اذا كان هناك تجاه نحو استخدام مطارات الأسكندرية والاقصر وأسوان والغردقة، وسانت كاترين وبورسعيد لأستقبال الخطوط المنتظمة عالمياً	١	٥٩(١)	-		-		-		-		-	
	(ك) اجراءات الوزارة لتحويل مطار النزهه بالأسكندرية إلى مطار دولى.	١	٥٩(١)	-		-		-		-		-	
	(ل) هل هناك اتجاه لانشاء مطار بالأسكندرية يكون بديلاً لمطار القاهرة فى الوقت الذى يوجد به مطار النزهه بالأسكندرية.	-		-		١	٥٩(١)	-		-		-	
٨	<u>الشريعة الإسلامية والشئون الدينية</u>												
	(أ) اهمال بعثة الحج فى أداء واجباتها تجاه الحجاج فى ١٩٨٥.	١	٦٨(١)	-		-		-		-		-	
	(ب) التغيرات التى ادخلت على قبة مسجد الأمام الحسين.	-		-		١	٤٥(١)	-		-		-	
	(ج) تأخر انشاء بعض الكليات الأزهرية كنواة لجامعة الأزهرفى جرجا.	١	٦٦(١)	-		-		-		-		-	

م	القضية	أعضاء الوفد الجديد						أعضاء الأخوان المسلمون					
		سؤال	الجلسة	استجواب	الجلسة	طلب احاطة	الجلسة	سؤال	الجلسة	استجواب	الجلسة	احاطة	الجلسة
	(د) كيفية التصرف فى أقوال النذور والأضرحة	١	٦٦(١)	-		-		-		-		-	
	(هـ) قيام الحكومة بأعمال مخالفة للشريعة الإسلامية مثل التعامل بالربا، بيع الخمور، والسماح بلعب الميسر والقمار.	-		-		-		-		٢	٤٢(١) ١١(٢)	-	
٩	الإصلاح السياسى والدستورى												
	(أ) قانون انتخابات مجلس الشعب.	١	٣٧(١)	٢	٢١(١) ٣٧(١)	-		-		-		-	
	(ب) استقلال السلطة القضائية.	١	٨٢(١)	٢	٦٩(١) ٨٢(١)	-		-		-		-	
	(ج) قانون انتخابات مجلس الشورى	-		١	١٦(١)	-		-		-		-	
١٠	ظاهرة تعاطى المخدرات والهيروين	١	٦(٢)	-		-		١	٦(٢)	-		-	
١١	ظاهرة اختطاف الفتيات واغتصابهن	١	٤٩(١)	-		١	٤٩(١)	-		-		-	
١٢	هروب ٤ من كبار الموظفين صدرت ضدهم أحكام بالأشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات.	-		-		١	٢٥(٢)	١	٢٥(٢)	-		-	
١٣	الأعلام												
	(أ) أسباب إنشاء قناة ثالثة	١	١٨د ٢	-		-		-		-		-	
	(ب) عدم التزام الإعلام بالقيم الدينية	٢	٤١د ١ ٦٠د١	-		-		١	٦٠(١)	-		-	
	(ج) انحياز الإعلام للحزب الحاكم.	١	١٧ (٢)	١	١٧(٢)	-		-		-		-	
١٤	قضايا التعذيب والسجون												
	(أ) قيام رجال مباحث أمن الدول بتعذيب المتهمين فى قضايا أمن الدولة لانتزاع اعترافات باطله.	-		٢	٢١(١) ١٦(٢)	١	٦٨(١)	-		٢	٥١(١) ١٦(٢)	-	
	(ب) أسباب ماحدث بسجن الحضره بالأسكندرية وعدد المصابين بالحادث واجراءات الوزارة فى شأن المسئولين عما وقع.	١	٦٨(١)	-		-		-		-		-	
١٥	العلاقات المصرية - الإسرائيلية												
	(أ) محاولات إسرائيل اغتصاب جزء آخر من طابا.	١	١٧د ١	-		١	١٧(١)	-		-		-	
	(ب) الدعوة إلى التنصل من كامب دايفيد.			-		١	٩٣(١)	-		-		-	

م	القضية	أعضاء الوفد الجديد: سؤال	الجلسة	استجواب	الجلسة	طلب احاطة	الجلسة	أعضاء الأخوان المسلمون: سؤال	الجلسة	استجواب	الجلسة	احاطة	الجلسة
	(ج) قيام اسرائيل بنقل ٢٥٠ ألف من يهود الفلاشا إلى الأراضى العربية المحتلة.	١	(١)٥١	-		١	(١)٥١	-		-		-	
	(د) اغتصاب اسرائيل ديرالسلطان	٢	(٢)٥٠ (٢)٥٣	-		٢	(٢)٥٠ (٢)٥٣	-		-		-	
١٦	السياسات الأقتصادية والأجتماعية للحكومة												
	(أ) الأضطراب في السياسيات الإقتصادية والإجتماعية للحكومة وأثرها على الأستقرار وقدرة الحكومة على الوفاء بحاجات المواطنين.	-		٤	(١)٧٨ (١)٨٣ (٢)٤٣ (٢)٦٥	-		-		-		-	
١٧	السياحة												
	(أ) اجراءات الحكومة لتنشيط السياحة ومدى اشراف الوزارة على عملية الارشاد والسياحة	١	(٢)٤٩	-		-		-		-		١	
	(ب) المضايقات التى يتلقاها السياح من المتسولين.	-		-		١	(٢)٤٩	-		-		-	(٢) ٤٩
	(ج) أسباب عدم قبول أفواج سياحية كانت قد جاءت عن طريق الطيران العارض مع أنها جاءت بقرار من وزير سياحة سابق.	١	(١)٧٣										
	(د) أسباب عدم السماح بهبوط الطيران فوق الغردقة مما يؤثر على السياحة.	١	(١)٧٣	-		-		-		-		-	
١٨	السكان والأسكان وشملت موضوعات متعددة منها تعثر جمعيات التعاونيات والإسكان، والطوب الأحمر، وتجديد الأحياء الشعبية... الخ.	٦	(١)٦٠ (١) ٥٠ (١) ٧١ (٢)٥١ (٢)٠٩	١		٢	(١)٥٠ (٢)٩ (١)٧١						
١٩	الزراعة والفلاحين وشملت موضوعات الإصلاح الزراعي، والأعلاف، وحقوق الفلاحين فى زراعة أصناف معينة من قصب السكر والقطن، استخدام الصوب الزراعية، ومشاريع الرى.... الخ.	٨	(١)٢٦ (٢)١١ (٢)٥٩ (٢)٦٤ (١)٥٩ (١)٦٧ (٣)١٦	١	(٢)١٩	٤	(١)٥٢ (٢)٥٩ (٢)١١ (٢)٦٥	٢	(٣)١٦ (٣)١٧				

م	القضية	أعضاء الوفد الجديد						أعضاء الأخوان المسلمون					
		سؤال	الجلسة	استجواب	الجلسة	طلب احاطة	الجلسة	سؤال	الجلسة	استجواب	الجلسة	احاطة	الجلسة
٢٠	وقوع حريق بمصانع محرم بالأسكندرية	١	(١)٧٧	-		-		١	(١)٧٧	-		-	
٢١	حادث اختطاف الطائرة المصرية وارسال قوات خاصة لاقتحام الطائرة مما ترتب علية وفاة عدد من ركابها.	١	(٢)٥	-		١	(٢)٥	١	(٢)٥	-		-	
٢٢	عدم قيام الحكومة المصرية بتقديم المساعدة للأفغان فى حربهم ضد السوفييت.	-		-		-		١	(٢)٥٨	-		-	
٢٣	أحداث الأمن المركزى فى ١٩٨٦.	-		٢	(٢)٤٢ (٢)٦٥	-		-		-		-	

ويتضح من الجداول السابقة أنه لم يكن هناك خلاف واسع بين الأعضاء الوفدين وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين داخل مجلس الشعب فقد اشترك أعضاء الوفد والإخوان المسلمون فى تقديم عدد كبير من نفس الأسئلة وطلبات الإحاطة والإستجوابات وهو ما يشير إلى وجود قدر كبير من التعاون بينها فى هذه الأنشطة وفى قضايا كثيرة سواء كانت هذه القضايا ذات طابع مؤقت تتعلق بحادثه معينة (مثل حادث حريق مصانع محرم بالأسكندرية، حادث اختطاف الطائرة المصرية،.... الخ) أو كانت قضايا أكثر أهمية مثل التعليم، والظواهر الإجتماعية مثل تعاطى المخدرات، الإعلام، التعذيب والسجون، الشريعة الإسلامية والشئون الدينية،.... الخ).

ويهمنا فى تحليل الممارسة البرلمانية لكل من أعضاء الوفد الجديد والإخوان المسلمين التأكيد على النقاط التالية:

١- كان هناك عدد من القضايا التى أهتم بها أعضاء الوفد الجديد ولم يشاركوهم فى الإهتمام بها الإخوان وهذه القضايا كانت: التلوث (تلوث مياه النيل، التلوث البيئى،

مشروع الصرف الصحى بالأسكندرية وتلوث مياه البحر المتوسط)، قضية العلاقات المصرية - الإسرائيلية (حادث قيام اسرائيل باغتصاب دير السلطان بالقدس، إتفاق كامب دايفيد)، قضايا الطاقة والبرنامج النووى المصرى (مشروع بتروكيماويات الأسكندرية، البرنامج النووى المصرى)، القضايا المتعلقة بالإصلاحات السياسية والدستوية (حقوق المعارضة فى مواجهة الحزب الحاكم، قوانين الانتخابات، استقلال السلطة القضائية)، المواصلات، القضايا المتعلقة بالسكان والاسكان، بالإضافة إلى هذه القضايا التى لم يشارك الإخوان المسلمون إهتمام أعضاء الوفد الجديد بها كانت هناك مجموعة أخرى من القضايا كانت درجة المشاركة فيها ضعيفة أو محدودة مثل القضايا المتعلقة بالزراعة والفلاحين.

و السؤال الذى يثور هننا هو لما لم يتعاون الإخوان المسلمون مع الوفد الجديد فى القضايا التى تخص الإصلاحات الدستورية والسياسية من أجل أحداث تغيرات تستطيع من خلالها الجماعة الحصول على وجود رسمى لها، إلا أن عدم تعاون الإخوان المسلمين مع أعضاء الوفد فى إثارة الأسئلة أو طلبات الإحاطة أو استجوابات بخصوص قضية الإصلاح السياسى والدستورى لم يكن يعنى إهمال أعضاء الجماعة لهذه القضية بصورة كاملة ولكنهم قد اكتفوا بالمطالبة بالحقوق السياسية لجماعة الإخوان من خلال المناقشات التى جرت داخل المجلس.

٢- أنه فيما يتعلق بقضايا التى كانت محل تعاون مشترك بين أعضاء الوفد الجديد والإخوان المسلمين و هى القضايا المتعلقة بالشريعة الإسلامية والشئون الدينية. فقد اهتم أعضاء الوفد من جانب بقضية كيفية التصرف فى أموال النذور وقضية قبة مسجد الأمام الحسين، وفى المقال اهتم أعضاء الإخوان بقضايا مثل قيام الحكومة بأعمال مخالفة للشريعة الإسلامية والتعامل بالربا، وتصنيع الخمور وبيعها، والسماح بلعب الميسر والقمار.

ويشير ذلك إلى أنه رغم إقدام الوفد على التعاون مع جماعة الإخوان المسلمين

بخصوص القضايا المتعلقة بالشئون الدينية إلا أن الموضوعات التى اهتم با الوفد لم تتعلق مباشرة بالشريعة الإسلامية، بمعنى أنه كان هناك تمايزا إلى حد واضح بين الإخوان والوفد الجديد بخصوص قضايا الشئون الدينية.

وبخصوص القضايا المتعلقة بالإعلام فقد اشترك الطرفان فى الاهتمام بقضية محددة هى عدم التزام الإعلام بالقيم الأخلاقية والدينية وذلك من خلال تقديم عدد من الأسئلة المشتركة أكثر من مرة. إلا أن هذا التعاون لم يمتد إلى بقية القضايا الإعلامية الأخرى مثل إنشاء قناة ثالثة، أو إنحياز الإعلام للجهاز الحاكم وهما الموضوعان اللذان اهتم بهما أعضاء الوفد الجديد فقط, فبينما تقدم أعضاء الوفد الجديد بسؤال بخصوص الموضوع الأول، وسؤال وطلب إحاطة بخصوص الموضوع الثانى لم يتقدم أى من أعضاء الإخوان المسلمين بأية سؤال أو استجواب أو طلب إحاطة بخصوص هذين الموضوعين.

هوامش ومراجع الباب الأول

(١) راجع المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، عدد ٢٧، ١٩٧٧/٧/٧.

(٢) المرجع السابق، مادة ١٣.

(٣) راجع القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ بشأن الأحزاب السياسية والمعدل للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، الجريدة الرسمية، عدد ٢١ مكرر (أ) ١٩٧٩/٥/٣٠.

(٤) د. عليّ الدين هلال (إشراف)، انتخابات مجلس الشعب. دراسة وتحليل، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦)، ص ١٦.

(٥) راجع نص المادة الثانية من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٩٢ والمعدل للقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩، المنشور فى الجريدة الرسمية، عدد ٥١، ١٩٩٢/١٢/١٧.

(٦) انظر نص المادة الخامسة مكرر من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المنشور فى الجريدة الرسمية، عدد ٣٢، ١٩٨٣/٨/١١.

(٧) المرجع السابق، المواد ٥ مكرر، ٧، ١٥، ١٧ من القانون.

(٨) انظر نص المادة الخامسة من الدستور المصرى لسنة ١٩٧١.

(٩) انظر فى تفسير نص المادة الخامسة من الدستور وعلاقتها بنظام الإنتخاب بالقائمة الحزبية تقرير هيئة المفوضين الذى أعده المستشار الدكتور فاروق عبد البر بشأن القضية المرفوعة أمام المحكمة الإدارية العليا حول عدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب ١١٤ لسنة ١٩٨٣ والمنشور بجريدة الأحرار (القاهرة)، ١٩٨٤/٧/١١.

حيث أوضح تقرير هيئة المفوضين أن نص المادة الخامسة مكرر من الدستور والتى نصت على أن النظام السياسى المصرى يقوم على تعدد الأحزاب لاتعنى بالضرورة الأخذ بنظام الإنتخاب بالقائمة الحزبية، لأن نص المادة الخامسة نفسه لايتضمن ما يمنع قيام المستقلين إلى جانب الأحزاب السياسية ولا يفرض على المواطنين الانخراط جميعهم فى الأحزاب السياسية.

(١٠) المادة الثامنة من الدستور المصرى.

(١١) المرجع السابق، مادة ٦٢.

(١٢) المرجع السابق، مادة ٨٧.

(١٣) ممتـاز نصـار «إلغاء قانـون الإنتخـابات مطلب شعبى عاجل»، جريدة الوفد، ١٤/٦/١٩٨٤، ص ١٠.

(١٤) راجع المادة الأولى من القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره.

(١٥) المادة ٩٤ من الدستور المصرى.

(١٦) المادة الأولى من القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره.

(١٧) المرجع السابق، المادة الخامسة مكرر.

(١٨) المرجع السابق، المادة السادسة.

(١٩) سعاد الشرقاوى، نظم الإنتخابات فى العالم العربى، (القاهرة: دار النهضة، ١٩٨٤)، ص ٣١٩.

(٢٠) حوار مع دكتور وحيد رأفت وآخرون، جريدة الوفد، ٣/٥/١٩٨٤، ص ٠٣.

(٢١) راجع نص المادة ١٧ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره.

(٢٢) المرجع السابق، المادة الخامسة مكرر.

(٢٣) المرجع السابق، مادة ١٧.

(٢٤) حوار مع دكتور وحيد رأفت وآخرون، جريدة الوفد، ٣/٥/١٩٨٤، ص ٣.

(٢٥) المادة السادسة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره.

(٢٦) راجع المواد ٨، ٤٠، ٤٧، ٦٢، ٩٤ من الدستور المصرى.

(٢٧) راجع مادة ١٧ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره.

(٢٨) المرجع السابق مادة ٦.

(٢٩) المرجع السابق، مادة ٩.

(٣٠) المرجع السابق، المادة الخامسة مكرر.

(٣١) المرجع السابق، المادة ١٧، انظر كذلك عبد الغنى بسيونى عبد الله، أنظمة الإنتخابات فى مصر والعالم العربى، (الاسكندرية: منشأة العارف، ١٩٩٠)، ص ١٧٩.

(٣٢) انظر بيـان حـزب التـجـمع حـول برنامج الإنقـاذ لوطنى الذى أعلنه الحـزب، جـريدة الأهالى، ٢٥/٥/١٩٨٣، ص ٨.

(٣٣) انظر نص البيان فى الشعب، ١٩/٧/١٩٨٣، ص ٣.

(٣٤) انظر نص البيان فى جريدة الأحرار، ١٧/١٠/١٩٨٣.

(٣٥) انظر نص البيان في جريدة الأحرار، ١٩٨٤/١٠/١٦، ص ٠٢.

(٣٦) انظر على سبيل المثال البيان الصادر عن حزب التجمع الذى نشر بجريدة الأهالي، ١٩٨٣/٨/٣، ص ص ١، ٤.

(٣٧) حول آراء المعارضة في قانون الانتخابات ١١٤ لسنة ١٩٨٣ انظر: حوار مع خالد محى الدين (زعيم حزب التجمع) وآخرون، جريدة الشعب، ١٩٨٣/٧/١٩، ص ٣.

حوار مع ممتاز نصار (عضو الهيئة العليا للوفد في ذلك الوقت) وآخرون، جريدة الأحرار، ١٩٨٣/٧/١٨.

(٣٨) انظر بخصوص موقف الإخوان المسلمين من قانون الإنتخابات ١١٤ لسنة ١٩٨٣: جريدة الأهالي، ١٩٨٣/٧/٣٠، تحت عنوان «الوفد والإخوان المسلمون ينضمون لأحزاب المعارضة في موقفها من الإنتخابات»، ص ١.

(٣٩) انظر نقد الرئيس مبارك لهذه اللجنة في نص خطاب الرئيس أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى في ١٩٨٣/١١/٦ والمنشور في: الهيئة العامة للاستعلامات، خطاب الرئيس محمد حسني مبارك أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى، ١٩٨٣/١١/٦، ص ٢٧.

(٤٠) عليّ الدين هلال، (إشراف)، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢ - ٦٣.

(٤١) حوار مع د. محمد أنيس، المصور، عدد ٣١١١، ١٩٨٤/٥/٢٥، ص ٥٨.

(٤٢) كلمة د. وحيد رأفت في المؤتمر الصحفي الذى عقده الحزب في ١٩٨٤/٦/١، الوفد، ١٩٨٤/٧/٧، ص ٤.

(٤٣) انظر بيان المعارضة حول الانتخابات في: جريدة الشعب، ١٩٨٣/٧/١٩.

(٤٤) انظر تفاصيل تلك الضمانات في:

- المرجع السابق.
- بيان اللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية، الأحرار، ١٩٨٣/١٠/١٧.
- بيان حزب التجمع، الأهالي، ١٩٨٣/٨/٣.

(٤٥) د. حسن نافعة، ملاحظات حول انتخابات ١٩٨٤، في د. عليّ الدين هلال (محرر)، التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات، (القاهرة. مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦)، ص.

(٤٦) د. عليّ الدين خلال (إشراف)، إنتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤: دراسة وتحليل، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨ - ٥٩.

(٤٧) انظر نص خطاب الرئيس مبارك فى الإجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى ١٠/٣ . ١٩٨٢، والمنشور فى: الهيئة العامة للإستعلامات، خطب وأحاديث الرئيس حسنى مبارك: يوليو ـ ديسمبر ١٩٨٢، (القاهرة، ١٩٨٣)، ص ٧٩ ـ ٨٧.

(٤٨) انظر نص حديث الرئيس إلى المجلة المنشور فى الأهرام، ١٩٨٣/١١/٥.

(٤٩) انظر فى حرص الرئيس محمد حسنى مبارك على التأكيد على الديمقراطية وسيادة القانون، وحرية الصحافة.... الخ على سبيل المثال فى:

– خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى المؤتمر الأول لشباب الحزب الوطنى فى ١٩٨٣/٧/١٩، الأهرام، ١٩٨٣/٧/٢٠.

– خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ١٩٨٢/١٠/٣، مرجع سبق ذكره.

– خطاب الرئيس بمناسبة ثورة التصحيح ١٩٨٣/٥/١٤، فى الهيئة العامة للإستعلامات، خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك بمناسبة ثورة التصحيح ١٩٨٣/٥/١٤، (القاهرة، ١٩٨٣).

(٥٠) خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى ١٩٨٢/١٠/٣، مرجع سبق ذكره.

(٥١) راجع حديث الرئيس محمد حسنى مبارك لصحيفة السياسة الكويتية فى ١٩٨٢/١١/٢١، فى: الهيئة العامة للإستعلامات، خطب وأحاديث الرئيس محمد حسنى مبارك: يوليو ـ ديسمبر ١٩٨٢، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤ – ١٣١.

(٥٢) انظر نص خطاب الرئيس فى المؤتمر الأول لشباب الحزب الوطنى الديمقراطى فى ١٩٨٣/٧/١٩، والمنشور فى الهيئة العامة للإستعلامات، خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى المؤتمر الأول لشباب الحزب الوطنى الديمقراطى ١٩٨٣/٧/١٩، (القاهرة، ١٩٨٣)، ص ٣٤.

(٥٣) انظر نص خطاب الرئيس مبارك بمناسبة عيد العمال، فى ١٩٨٣/٥/١، والمنشور فى: الهيئة العامة للإستعلامات، خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك بمناسبة عيد العمال ١٩٨٣/٥/١، (القاهرة، ١٩٨٣).

(٥٤) انظر حديث الرئيس مبارك إلى جريدة الأخبار، ١٩٨٢/١/٢٣، والذى نشر فى الهيئة العامة للإستعلامات، خطب وأحاديث الرئيس محمد حسنى مبارك" يناير – يونية ١٩٨٢، (القاهرة، ١٩٨٣).

(٥٥) د. عليّ الدين هلال (إشراف)، إنتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤: دراسة وتحليل، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.

(٥٦) انظر بيان المعارضة في جريدة الأحرار، ١٩٨٣/١٠/١٧.

(٥٧) انظر المبررات التي قدمتها المعارضة لفكرة المقاطعة في: حوار مع د. محمد عصفور وآخرون، جريدة الوفد، ١٩٨٤/٥/١٧، ص ١١.

(٥٨) انظر المادة الخامسة مكرر من القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره.

(٥٩) مصطفى كامل مراد «أحزاب المعارضة تخوض إنتخابات مجلس الشعب بقائمة واحدة»، الأحرار ١٩٨٣/١٢/٢٥.

(٦٠) انظر المادة الخامسة مكرر من القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره.

(٦١) المرجع السابق ذكره، مادة ١٧.

(٦٢) المرجع السابق، نفس المادة.

(٦٣) انظر هذا التفسير في: مصطفى كامل مراد «قائمة موحدة للمعارضة أو مقاطعة الإنتخابات»، الأحرار، ١٩٨٤/١/٢٣، ص ١.

- مصطفى كامل مراد، «أحزاب المعارضة تخوض انتخابات مجلس الشعب بقائمة واحدة»، مرجع سبق ذكره.

- حوار مع د. حلمي مراد (أمين عام حزب العمل)، الأحرار ١٩٨٣/١٢/٢٦.

(٦٤) راجع نص المادة السادسة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره.

(٦٥) مصطفى كامل مراد، «قائمة موحدة للمعارضة أو مقاطعة الانتخابات»، الأحرار، مرجع سبق ذكره.

- مصطفى كامل مراد، «أحزاب المعارضة تخوض انتخابات مجلس الشعب بقائمة واحدة»، مرجع سبق ذكره.

(٦٦) د. عليّ الدين خلال إشراف)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤: دراسة وتحليل، مرجع سبق ذكره، ص.

(٦٧) حوار مع د. محمد أنيس، مرجع سبق ذكره.

(٦٨) المرجع السابق ذكره.

(٦٩) حوار مع د. محمد حلمي مراد، مرجع سبق ذكره.

(٧٠) حوار مع فؤاد سراج الدين (رئيس حزب الوفد)، جريدة الأحرار، ٩/١/١٩٨٤، ص ٣.

(٧١) المرجع السابق ذكره.

(٧٢) انظر بيان الحزب فى جريدة الأحرار، ٢٠/٢/١٩٨٤.

(٧٣) محمد وجدى قنديل، «التحالف السرى بين الوفد والإخوان وماذا وراءه؟»، مجلة آخر ساعة، ٢١/٣/١٩٨٤، ص ٤ - ٥.

(٧٤) انظر هذه الآراء على سبيل المثال فى:

- عبد العزيز خميس، «لا لحرب الكراهية ضد يوليو» مجلة روز اليوسف، ٢٨/٥/١٩٨٤، ص ٦.

- على الدالى، «حول تحالف الوفد والإخوان هذا هو ميراث التطرف بإسم الدين»، جريدة مايو، ٦/٤/١٩٨٤، ص ٩.

(٧٥) حوار مع ممتاز نصار (زعيم المعارضة البرلمانية الوفدية فى مجلس الشعب ٨٤ - ١٩٨٧)، مجلة روز اليوسف، عدد ٦٩٢٤، ٢٥/٦/١٩٨٤، ص ٤٠.

(٧٦) جريدة القبس (الكويت)، ٢٣/٢/١٩٨٤.

(٧٧) انظر البرنامج الانتخابى لحزب الوفد الجديد ١٩٨٤، الذى نشر بجريدة الوفد، ١٩/٤/١٩٨٤.

(٧٨) انظر استخدام كل من الوفد الجديد والإخوان المسلمون لهذه المسميات فى:

- عمر التلمسانى، «الوفد والإخوان مرة أخرى»، جريدة الوفد، ١١/١٠/١٩٨٤، ص ٧.

- حوار مع صالح أبو رقيق (عضو مكتب ارشاد جماعة الإخوان)، جريدة الجمهورية، ٢٩/٥/١٩٨٦.

- د. نعمان جمعة (سكرتير مساعد حزب الوفد)، «الوفد هو الأمل»، جريدة الوفد، ٣٠/٨/١٩٨٤، ص ٨.

(٧٩) انظر البيان الصادر عن اللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية فى ١٥/١٠/١٩٨٣ والذى طالب بإعادة أئمة المساجد إلى مساجدهم وإعادة الأنبا شنوه إلى كرسيه البابوى ورجال الدين المسيحى، وإلغاء القيود على الممارسات الدينية، والذى نشر فى جريدة الأحرار، ١٧/١٠/١٩٨٣، مرجع سبق ذكره.

(٨٠) كلمة عمر التلسمانى فى مؤتمر حزب الوفد الجديد بالأسكندرية الذى أقيم بين ١٠ - ١٦/مايو/١٩٨٤، جريدة الوفد، ١٧/٥/١٩٨٤، ص ٦.

(٨١) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، (القاهرة: دار الشهاب، بدون تاريخ)، ص ١٥٦ – ١٥٧.

(٨٢) المرجع السابق ذكره، ص ١٨٠ – ١٨١.

(٨٣) حسن البنا، الرسائل الثلاث (دعوتنا إلى أى شىء ندعو الناس، نحو النور)، (القاهرة: دار الطباعة والنشر الإسلامية، ١٩٧٧)، كتاب الدعوة، ص ١٠٩.

(٨٤) عمر التلمسانى، حول رسالة نحو النور، سلسلة نحو النور، العدد الأول، (القاهرة: دار الطباعة والنشر الإسلامية، ١٩٨٥)، ص ٥٦ – ٥٧.

(٨٥) حوار مع الشيخ عمر التلمسانى المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين إبان فترة التعاون مع الوفد الجديد)، جريدة السياسة، ١٩٨٤/٣/٢٨.

(٨٦) انظر هذه البدائل ومناقشتها فى: حوار مع صالح أبو رفيق (عضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان)، جريدة الجمهورية، مرجع سبق ذكره.

(٨٧) انظر فى عرض هذه المبررات من جانب رموز حزب الوفد الجديد:

– د. عبد العظيم رمضان، «الوفد والإخوان لم كل هذه الذوبعة»، الوفد، ١٩٨٤/٣/٢٢، ص ٥.

– حوار مع فؤاد سراج الدين (رئيس حزب الوفد الجديد)، الوفد، ١٩٨٤/٣/٢٢، ص ٣.

(٨٨) من كلمة عمر التسلمانى فى مؤتمر حزب الوفد الجديد بالاسكندرية، الذى أقيم بين ١٠ – ١٦ مايو سنة ١٩٨٤، الوفد، ١٩٨٤/٥/١٧، ص ٦.

(٨٩) حوار مع الشيخ صلاح أبو إسماعيل، الأحرار، ١٩٨٤/١/٣٠، ص ٤.

(٩٠) انظر كلمة الشيخ صلاح أبو اسماعيل فى مؤتمر حزب الوفد الجديد الذى أقيم فى المنوفية بين ١٥ – ٢١ مارس ١٩٨٤، الوفد، ١٩٨٤/٣/٢٢، ص ٢.

(٩١) حوار مع عادل عيد وآخرون، مجلة روز اليوسف، ١٩٨٤/٢/٢٠، ص ١٢.

(٩٢) حوار مع الشيخ عمر التلمسانى، جريدة السياسة، ١٩٨٤/٣/٢٨.

(٩٣) عمر التلمسانى، «غياب الإخوان عن ساحة الأحزاب»، الوفد، ١٩٨٤/١١/٨، ص ٧.

(٩٤) المرجع السابق ذكره.

(٩٥) انظر مطالب الشيخ عمر التلمسانى بشأن حق جماعة الإخوان فى تشكيل حزب سياسى فى:

– المرجع السابق ذكره.

– عمر التلمسانى، «الله أكبر ولله الحمد»، الوفد، ١٩٨٤/١٢/٢٧، ص ٨.

وقد جاءت هاتين المقالتين بعد حوالى أكثر من سبعة أشهر من بداية تجربة تعاون الإخوان مع حزب الوفد الجديد.

(٩٦) حوار مع الشيخ عمر التلمسانى، مجلة آخر ساعة، ١٩٨٥/٢/٦.

(٩٧) حوار مع الشيخ عمر التلمسانى، الأحرار، ١٩٨٣/١١/٧، ص ٧.

(٩٨) عمر التلمسانى، «غياب الإخوان عن ساحة الأحزاب» مرجع سبق ذكره.

(٩٩) حوار مع الأستاذ محمد حامد أبو النصر (المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين بعد رحيل الشيخ عمر التلمسانى)، مجلة المصور، ١٩٨٦/٦/٦.

(١٠٠) ابراهيم شكرى (رئيس حزب العمل)، «لماذا نطالب بإنتخاب حزب العمل؟»، الشعب، ١٩٨٤/٥/١٥، ص ١٥/١.

(١٠١) انظر كلمة إبراهيم شكرى فى مؤتمر شعبى لحزب العمل فى شبين القناطر (محافظة القليوبية)، أقيم بين ٢٠ - ٢٦مارس ١٩٨٤، الشعب، ١٩٨٤/٣/٢٧، ص ٢.

(١٠٢) حامد زيدان، «فريسة كاذبة أشاعها السادات وصدقها الإخوان المسلمون»، الشعب، ١٩٨٤/٤/٢٤، ص ١.

(١٠٣) راجع تغطية جريدة الشعب للمؤتمر الإنتخابى لحزب العمل فى بنى سويف، الشعب، ١٩٨٤/٣/٢٠، ص ٣.

(١٠٤) انظر كلمة مصطفى كامل مراد (رئيس حزب الأحرار) فى المؤتمر الشعبى لحزب الأحرار فى الأسكندرية الذى عقده الحزب فى ١٩٨٤/١/١٩، الأحرار، ١٩٨٤/١/٢٣، ص ١.

(١٠٥) الحمزه دعبس، «ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذى جاءك من العلم مالك من الله من ولى ولا نصير»، جريدة النور، ١٩٨٤/٤/٤، ص ١ - ٣.

(١٠٦) عمر التلمسانى، «أما آن الآوان لنصلح ما أفسده العنان؟» الوفد، ١٩٨٤/٥/٣، ص ٦.

(١٠٧) حوار مع فريد عبد الخالق (عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان)، الجمهورية، ١٩٨٦/٥/٢٩.

(١٠٨) حوار مع الشيخ عمر التلمسانى، الأحرار، ١٩٨٤/٥/٧، ص ٤.

(١٠٩) حوار مع عادل عيد وآخرون، روز اليوسف، ١٩٨٤/٤/٢٠، ص١٢.

(١١٠) عمر التلمسانى، «الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها»، الوفد، ١٩٨٤/٤/١٢، ص ٥.

(١١١) حوار مع عمر التلمسانى، الأحرار، ١٩٨٤/٥/٧، ص٧.

(١١٢) محمد عبد القدوس، «أولاد البلد»، الوفد، ١٩٨٤/٦/١٤، ص ٢.

(١١٣) د. نعمان جمعة، «نبضات»، الوفد، ١٩٨٤/٩/٦، ص ٨.

- حوار مع د. وحيد رأفت، آخر ساعة، عدد ٢٥٧٨ ، ١٩٨٤/٣/٢١، ص ١٠ - ١١.

(١١٤) حوار مع عمر التلمسانى، الأحرار، ١٩٨٤/٥/٧، ص ٧.

(١١٥) انظر تصريح للشيخ عمر التلمسانى لمجلة أرابيا اللندنية، روز اليوسف، عدد ٢٩١٨، ١٩٨٤/٥/١٤، ص ٥.

(١١٦) محمد عبد القدوس، «الإخوان المسلمون وتطبيق الشريعة الإسلامية»، الوفد، ١٩٨٤/٦/٢٨، ص ٢.

(١١٧) انظر في دفاع الإخوان المسلمين عن موقف الإسلام من الحكومة الدينية:

المرجع السابق ذكره.

- عمر التلمسانى، «الحكومة الدينية نظام غريب على الإسلام»، الوفد، ١٩٨٤/٥/٥، ص ٧.

(١١٨) انظر كلمة الشيخ صلاح أبو إسماعيل فى مؤتمر حزب الوفد الجديد فى بلقاس (محافظة الدقهلية)، والذى أقيم بين ١٨ - ٢٥ أبريل ١٩٨٤، الوفد، ١٩٨٤/٤/٢٦، ص ٤.

(١١٩) حوار مع فؤاد سراج الدين، الوفد، مرجع سبق ذكره.

(١٢٠) د. عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره.

(١٢١) د. نعمان جمعة (سكرتير مساعد حزب الوفد)، «الوفد هو الأمل»، مرجع سبق ذكره.

(١٢٢) حوار مع فؤاد سراج الدين (رئيس حزب الوفد الجديد)، جريدة الوفد، ١٩٨٤/٣/٢٢، ص٣.

(١٢٣) د. نعمان جمعة، «الوفد هو الأمل»، مرجع سبق ذكره.

(١٢٤) د. عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره.

(١٢٥) د. نعمان جمعة، «الوفد هو الأمل»، مرجع سبق ذكره.

(١٢٦) وحيد غازى «الإخوان الأعداء»، الأحرار، ١٩٨٤/٤/٣، ص ٨.

(١٢٧) على الدالى، «رد صريح على مقال عمر التلمسانى: أين كان الإخوان والشعب المصرى يحارب في فلسطين؟»، مايو، ١٩٨٤/٤/٢.

(١٢٨) د. نعمان جمعة، «نبضات»، مرجع سبق ذكره.

(١٢٩) حوار مع د. وحيد رأفت (نائب رئيس حزب الوفد الجديد فى تلك الفترة)، آخر ساعة، العدد ٢٥٧٨، ١٩٨٤/٣/٢١، ص ص ١٠ - ١١.

(١٣٠) فؤاد سراج الدين (رئيس حزب الوفد الجديد)، «تعديل الدستور المهمة الأولى أمام نواب مجلس الشعب»، الوفد، ١٩٨٤/٥/٢٧، ص ١.

(١٣١) حوار مع د. وحيد رأفت، آخر ساعة، العدد ٢٥٧٨، ١٩٨٤/٣/٢١، ص ص ١٠ - ١١.

(١٣٢) المرجع السابق ذكره.

(١٣٣) د. عبد النفيسي، «تجربة جماعة الإخوان في مجلس الشعب المصري» القبس (الكويت)، ١٩٨٩/١٢/٤.

(١٣٤) المرجع السابق ذكره.

(١٣٥) حوار مع الشيخ عمر التلمساني، آخر ساعة، ١٩٨٥/٢/٦.

(١٣٦) حوار مع الشيخ عمر التلمساني، الأحرار، ١٩٨٤/٥/٧، ص ٧.

(١٣٧) راجع مجلة المدينة (المملكة العربية السعودية) عدد سبتمبر ١٩٨٣، تحت عنوان «ماذا يدور داخل جماعة الإخوان المسلمين في مصر؟».

(١٣٨) حوار مع الشيخ عمر التلمساني، الأحرار، ١٩٨٤/٥/٧، ص ٧.

(١٣٩) حوار مع الشيخ عمر التلمساني، السياسة، ١٩٨٤/٣/٢٨.

(١٤٠) حوار مع فؤاد سراج الدين، الوفد، ١٩٨٤/٣/٢٢، ص ٣.

(١٤١) راجع البرنامج الأصلي لحزب الوفد الصادر في ١٩٧٨.

(١٤٢) انظر إشارات بخصوص هذا البيان الذي أصدره الحزب في ١٩٨٤/٣/١١ في: حوار مع د. وحيد رأفت، آخر ساعة، العدد ٢٥٧٨، ١٩٨٤/٣/٢١، ص ص ١٠ - ١١.

انظر كذلك البرنامج الانتخابي لحزب الوفد الجديد ١٩٨٤، جريدة الوفد، ١٩٨٤/٨/٣٠.

(١٤٣) حوار مع فؤاد سراج الدين (رئيس حزب الوفد الجديد)، الأحرار، ١٩٨٤/١/٩.

(١٤٤) تصريحات لفؤاد سراج (رئيس حزب الوفد الجديد)، روز اليوسف، عدد ٢٩٠٠، ١٩٨٤/١/٩، ص ٤.

(١٤٥) حوار مع فؤاد سراج الدين، الأحرار، ١٩٨٤/١/٩.

(١٤٦) محمد وجدى قندل، «التحالف السرى بين الوفد والإخوان وماذا وراءه»، آخر ساعة، مرجع سبق ذكره، ص ٤ . ٥.

(١٤٧) المرجع السابق ذكره.

(١٤٨) المرجع السابق ذكره.

(١٤٩) انظر في استخدام الإخوان المسلمين لتلك المسميات على سبيل المثال في:

- عمر التلمساني، «الوفد والإخوان مرة أخرى»، مرجع سبق ذكره.

- عمر التلمساني، «تحالف الوفد والإخوان بلا مساومات ولاشروط»، الوفد، ١٠/٥/١٩٨٤، ص ٦.

ورغم أن عنوان المقالة قد حمل لفظ التحالف إلا أن المقالة استخدمت كلمة التعاون ولم تستخدم وصف التحالف. انظر أيضاً:

- حوار مع صالح أبو رقيق وآخرون، الجمهورية، ٢٩/٥/١٩٨٦.

(١٥٠) حوار مع فؤاد سراج الدين (رئيس حزب الوفد الجديد)، الوفد، ٢٢/٣/١٩٨٤، ص ٣.

(١٥١) د. نعمان جمعة، «الوفد هو الأمل»، مرجع سبق ذكره.

(١٥٢) كلمة د. ابراهيم فرج (سكرتير حزب الوفد فى ذلك الوقت) فى مؤتمر الحزب ببركة السبع (المنوفية)، الذى عقد بين ١٤ - ٢١/مارس/١٩٨٤، الوفد، ٢٢/٣/١٩٨٤، ص ٢.

(١٥٣) حوار مع الشيخ عمر التلمسانى، الأحرار، ٧/٥/١٩٨٤.

(١٥٤) كلمة د. وحيد رأفت (نائب رئيس الحزب فى ذلك الوقت) فى مؤتمر الحزب بكوم حماده (محافظة البحيرة) الذى عقده الحزب بين ٦ - ١١ أبريل ١٩٨٤، الوفد، ١٢/٤/١٩٨٤، ص ٤.

(١٥٥) حوار مع الشيخ محمد المطراوى وآخرون، الوفد، ٧/٦/١٩٨٤، ص ٣.

(١٥٦) حوار مع الشيخ عمر التلمسانى، السياسة، ٢٨/٣/١٩٨٤.

(١٥٧) عمر التلمسانى، «تحالف الوفد والإخوان بلا مساومات ولاشروط»، مرجع سبق ذكره.

(١٥٨) المرجع السابق ذكره.

(١٥٩) المرجع السابق ذكره.

(١٦٠) نعمان جمعة، «الوفد هو الأمل»، مرجع سبق ذكره.

(١٦١) نعمان جمعة، «نبضات»، مرجع سبق ذكره.

(١٦٢) عمر التلمسانى «تحالف الوفد والإخوان بلا مساومات ولاشروط»، مرجع سبق ذكره.

(١٦٣) حوار مع صالح أبو رقيق وآخرون، جريدة الجمهورية، ٢٩/٥/١٩٨٦.

(١٦٤) المرجع السابق ذكره.

(١٦٥) عمر التلمسانى، ذكريات لامذكرات، (القاهرة: دار النشر والتوزيع الإسلامية، ١٩٨٥)، ص ص ١٩٦ - ١٩٧.

(١٦٦) محمد عبد القدوس، «الشعب تفتح باب الحوار حول كيفية تطبيق الشريعة الإسلامية»، الشعب، ١٩٨٤/١/١٤، ص ١٩.

(١٦٧) حوار مع عصام العريان وآخرون، الشعب ١٩٨٤/٢/٧.

(١٦٨) ابراهيم شكرى، «لماذا نطالب بإنتخاب حزب العمل؟»، مرجع سبق ذكره.

(١٦٩) المرجع السابق ذكره.

(١٧٠) المرجع السابق ذكره.

(١٧١) حامد زيدان، مرجع سبق ذكره.

(١٧٢) عمر التلمسانى، «شكر لله»، الشعب، ١٩٨٤/٥/١، ص ٣.

(١٧٣) أحمد السيوفى، «شماعات تطبيق الشريعة الإسلامية هل ستدخل المجلس الجديد»، الشعب، ١٩٨٤/٧/١٧، ص ٩. انظر أيضاً:

- فـايز زايد وزينب عـامـر، «ابراهيم شكرى يرد على رئيس الجمهورية»، الشعب، ١٩٨٤/١١/٢٠، ص ١.

- أحمد السيوفى، «بيان الحكومة تجاهل تطبيق الشريعة الإسلامية ولم يحدد دور الأزهر ولم يشر إلى القضايا الإسلامية»، الشعب، ١٩٨٤/١٠/٢، ص ٩.

(١٧٤) الحمزه دعبس، مرجع سبق ذكره.

(١٧٥) انظر نص خطاب الشيخ صلاح أبو اسماعيل إلى لجنة الفتوى بالأزهر فى النور، ١٩٨٤/٤/١١، ص ٣.

(١٧٦) الحمزه دعبس، مرجع سبق ذكره.

(١٧٧) وحيد غازى، مرجع سبق ذكره.

(١٧٨) راجع كلمة مصطفى كامل مراد (رئيس حزب الأحرار) فى مؤتمر الحزب بالأسكندرية الذى أقيم فى ١٩٨٤/١/١٩، الأحرار، مرجع سبق ذكره.

(١٧٩) مصطفى كامل مراد، «رأى المعارضة»، الأحرار، ١٩٨٤/١/١٦، ص ٢٠١.

(١٨٠) من حديث الرئيس محمد حسنى مبارك إلى صحيفة نيويورك تايمز وول ستريت جورنال فى ١٩٨١/١/٢٠، منشور فى: الهيئة العامة للاستعلامات، مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد حسنى مبارك أكتوبر - ديسمبر ١٩٨١، مرجع سبق ذكره.

(١٨١) حوار مع وزير الداخلية (اللواء حسن أبو باشا)، الأهرام، ١٩٨٣/١/٢٢.

(١٨٢) انظر القرار الصادر عن وزير الداخلية بشأن تنظيم الدعاية الانتخابية، مايو، ١٩٨٤/٣/٣١.

(١٨٣) حوار مع د. فؤاد محى الدين (رئيس الوزراء وقتها) ، الأحرار، ١٩٨٤/٦/١١، ص ٦.

(١٨٤) د. علىّ الدين خلال (اشراف)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤: دراسة وتحليل، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٢ – ١٢٣.

(١٨٥) آخر ساعة، ١٩٨٤/٥/٢، تحت عنوان «شرخ بين الوفد لنقض إتفاقات الترشيح».

(١٨٦) حوار مع الشسخ عمر التلسمانى وآخرون، آخر ساعة، ١٩٨٤/٢/٦.

(١٨٧) رجاء عبد الله ونجوان عبد اللطيف، «القوائم تفجر الخلاف بين الوفد وجماعة الإخوان فى الأسكندرية، المصور، عدد ٣١٠٨، ١٩٨٤/٥/٤، ص ١٨ – ١٩.

(١٨٨) حوار مع الشيخ عمر التلمسانى، الأحرار، ١٩٨٤/٥/٧، ص ٤.

(١٨٩) المصور، عدد ٣١١١، ١٩٨٤/٥/٢٥، ص ١٩.

(١٩٠) انظر نص الاستقالة فى: المصور عدد ٣١٠٦، ١٩٨٤/٤/٢٠، ص ٢٢ – ٢٣.

(١٩١) انظر أسباب الاستقالة فى : المصور، عدد ٣١١١، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.

(١٩٢) المرجع السابق ذكره.

(١٩٣) انظر فى معالجة الإخوان لهذه القضية فى:

– كلمة محمد رشيد النحال (من الإخوان المسلمين) فى مؤتمر حزب الوفد الجديد بالقاهرة ١٩٨٤/٤/١٣، جريدة الوفد، ١٩٨٤/٤/١٩، ص ٤.

– كلمة الشيخ عمر التلسمانى فى مؤتمر حزب الوفد الجديد بالأسكندرية بين ١٠ – ١٦ مايو ١٩٨٤، الوفد، ١٩٨٤/٥/١٧، ص ٦.

وقد تحدث الشيخ عمر التلمسانى فى هذا المؤتمر عن دوافع تعاون الإخوان مع حزب الوفد الجديد، ودارت تلك الدوافع حول العلاقة التاريخية الطيبة بين الوفد وجماعة الإخوان. انظر كذلك:

– كلمة الشيخ عمر التلمسانى فى مؤتمر حزب الوفد الجديد بالمرج الذى عقد بين ٣ – ١٠ مايو ١٩٨٤، الوفد، ١٩٨٤/٥/١٠، ص ٤.

– كلمة الشيخ صلاح أبو إسماعيل فى مؤتمر حزب الوفد الجديد ببركة السبع (محافظة المنوفية)، الذى عقد خلال الفترة ١٤–٢١ مارس ١٩٨٤، الوفد، ١٩٨٤/٣/٢٢.

(١٩٤) انظر فى ذلك كلمات كل من الشيخ عمر التلمسانى، عادل عيد، محمد المراغى، وابراهيم الزعفرانى (من جماعة الإخوان المسلمين) فى مؤتمر حزب الوفد بالأسكندرية الذى عقد بين ١٠ - ١٦ مايو ١٩٨٤، الوفد، ١٧/٥/١٩٨٤، ص٦.

(١٩٥) انظر كلمة عادل عيد فى مؤتمر الحزب بكوم حماده (محافظة البحيرة)، الذى أقيم بين ٦ - ١١ أبريل ١٩٨٤، الوفد، ١٢/٤/١٩٨٤، ص ٤.

(١٩٦) انظر: كلمات كل من أحمد ناصر (سكرتير عام الجمعية العمومية للحزب)، د. نعمان جمعة، ود. وحيد رأفت فى مؤتمر الحزب بالقاهرة يوم ١٣/٤/١٩٨٤، الوفد، ١٩/٤/١٩٨٤، ص ٤.

انظر ايضاً كلمات كل من على سلامة (عضو الهيئة العليا للوفد فى ذلك الوقت)، ود. نعمان جمعة فى مؤتمر الحزب فى سمنود (محافظة الغربية)، الذى أقيم بين ٦ - ١١ أبريل ١٩٨٤، الوفد، ١٢/٤/١٩٨٤.

راجع كذلك: كلمة علوى حافظ فى مؤتمر الشهداء (محافظة المنوفية) الذى أقيم فى الفترة ٢٠ - ٢٥ أبريل ١٩٨٤، الوفد، ٢٦/٤/١٩٨٤، ص ٤.

(١٩٧) راجع على سبيل المثال: كلمة د. وحيد رأفت فى مؤتمر الحزب بالعريش الذى أقيم بين ٢٨ - ٢٣ مايو ١٩٨٤، الوفد، ٢٤/٥/١٩٨٤، ص ١.

- كلمة فؤاد سراج الدين (رئيس الحزب) فى مؤتمر الحزب فى بولاق (القاهرة)، الذى أقيم بين ١٨ - ٢٣ مايو ١٩٨٤، الوفد، ٢٤/٥/١٩٨٤، ص ٦.

- كلمة علوى حافظ فى مؤتمر لحزب بكوم حماده (محافظة البحيرة)، الذى أقيم بين ٦ - ١١ أبريل ١٩٨٤، الوفد، ١٢/٤/١٩٨٤، ص ٤.

(١٩٨) راجع:

- كلمة المستشار عبد الله أحمد فى مؤتمر الحزب بالقاهرة الذى عقد بين ١٣-١٨ أبريل ١٩٨٤، الوفد، ١٩/٥/١٩٨٤، ص ٤.

- كلمة فؤاد سراج الدين فى مؤتمر الحزب بالخليفة (القاهرة) الذى عقد بين ١٨ - ٢٣ مايو، الوفد، ٢٤/٥/١٩٨٤، ص ٧.

- كلمة فؤاد سراج الدين فى مؤتمر فى بولاق (القاهرة) الذى عقد بين ١٨ - ٢٢ مايو، الوفد، ٢٤/٥/١٩٨٤، ص ٦.

- كلمة فؤاد سراج فى مؤتمر الحزب فى مصر الجديدة (القاهرة) الذى عقد بين ١٨ - ٢٣

مايو، الوفد، ١٩٨٤/٥/٢٤، ص ٦.

- كلمة علوى حافظ فى مؤتمر الحزب في بلقاس (محافظة الدقهلية)، الذى عقد بين ٢٠ -٢٥ أبريل، الوفد، ١٩٨٤/٤/٢٦، ص ٤.

(١٩٩) راجع: كلمة العميد متقاعد سمير مرقص فى مؤتمر الحزب بالقاهرة الذى عقد بين ١٣ - ١٨ أبريل، الوفد، ١٩٨٤/٤/١٩، ص ٤.

- كلمة العميد (م) سمير مرقص فى مؤتمر الحزب بالشرابية (القاهرة) الذى عقد بين ٦ - ١١ أبريل، الوفد، ١٩٨٤/٤/١٢، ص ٤.

- كلمة فؤاد سراج الدين في مؤتمر الحزب فى بولاق الذى عقد بين ٦ - ١١ أبريل، الوفد، ١٩٨٤/٤/١٢، ص ٦.

- كلمة فهمى ناشد فى مؤتمر الحزب بالقاهرة الذى عقد بين ١٣ - ١٨ أبريل، الوفد، ١٩٨٤/٤/١٩، ص ٤.

- كلمة فهمى ناشد فى مؤتمر الحزب في بلقاس (محافظ الدقهلية)، الذى عقد بين ٢٠ - ٢٥ ابريل، الوفد، ١٩٨٤/٤/٢٦، ص ٤.

- كلمة مهندس عياد مينا فى مؤتمر الحزب بالأسكندرية الذى عقد بين ١١ - ١٦ ابريل، الوفد، ١٩٨٤/٤/١٧، ص ٦.

(٢٠٠) راجع على سبيل المثال:

- كلمة حامد الأزهرى فى مؤتمر الحزب بالشرابية (القاهرة) الذى عقد بين ٥ - ١١ أبريل، الوفد، ١٩٨٤/٤/١٢، ص ٤.

- كلمة كل من ابراهيم فرج وآمال طيبه فى مؤتمر الحزب فى بلقاس (محافظة الدقهلية)، الذى عقد بين ٢٠ - ٢٥ أبريل، الوفد، ١٩٨٤/٤/٢٦، ص ٤.

- كلمة عبد الحميد حشيش فى مؤتمر الحزب فى الخانكة (القليوبية) الذى عقد بين ٢٠ - ٢٥ ابريل، الوفد، ١٩٨٤/٤/٢٦، ص ٤.

(٢٠١) أمكن رصد هذه المؤتمر فى جريدة الوفد فى الفترة من ١٩٨٤/٣/٢٢ وحتى اجراء الإنتخابات فى ١٩٨٤/٥/٢٧، وعددها (٢٦ مؤتمراً).

- مؤتمر الحزب فى بركة السبع (محافظة المنوفية) عقد بين ١٥ - ٢١ مارس ١٩٨٤.

- مؤتمر الحزب فى ههيا (محافظة الشرقية) عقد بين ٣٠ مارس - ٤ أبريل ١٩٨٤.

- مؤتمر الحزب فى سرس الليان (المنوفية) عقد بين ٣٠ مارس - ٤ أبريل ١٩٨٤.

- مؤتمر الحزب فى السنبلاوين (الدقهلية) عقد بين ٣٠ مارس - ٤ أبريل ١٩٨٤.

- مؤتمر الحزب فى فاقوس (محافظة الشرقية) عقد فى ٥ أبريل ١٩٨٤.

- مؤتمر الحزب فى الفيوم، عقد فى ٥ أبريل، ١٩٨٤.

- مؤتمر الحزب فى شربين (الدقهلية)، عقد فى ٥ أبريل ١٩٨٤.

- مؤتمر الحزب فى سمنود (محافظة الغربية) عقد بين ٦ - ١١ أبريل ١٩٨٤.

- مؤتمر الحزب فى الشرابية (القاهرة) عقد بين ٦ - ١١ أبريل ١٩٨٤.

- مؤتمر الحزب فى كفر الزيات (محافظة الغربية) عقد بين ٦ - ١١ أبريل ١٩٨٤.

- مؤتمر الحزب فى كوم حماده (محافظة البحيرة) عقد بين ٦ - ١١ أبريل ١٩٨٤.

- مؤتمر الحزب فى قويسنا (محافظة المنوفية) عقد بين ١٣-١٨ أبريل ١٩٨٤.

- مؤتمر الحزب فى أشمون (المنوفية) عقد بين ١٣ - ١٨ أبريل ١٩٨٤.

- مؤتمر الحزب فى أبو النمرس (الجيزة) عقد بين ١٣ - ١٨ أبريل ١٩٨٤.

- مؤتمران فى القاهرة عقدا بين ١٣ - ١٨ أبريل ١٩٨٤.

- مؤتمر فى الشهداء (محافظة المنوفية) عقد بين ١٣ - ١٨ أبريل ١٩٨٤.

- مؤتمر فى بلقاس (محافظة لدقهلية) عقد بين ٢٠ - ٢٥ أبريل ١٩٨٤.

- مؤتمر فى الخانكة (محافظة القليوبية) عقد بين ٢٠ - ٢٥ أبريل ١٩٨٤.

- مؤتمر فى المرج (القاهرة) عقد بين ٤ - ٩ مايو ١٩٨٤.

- مؤتمر فى بيلا (محافظة كفر الشيخ) عقد بين ٤ - ٩ مايو ١٩٨٤.

- مؤتمر فى الأسكندرية عقد بين ١١ - ١٦ مايو ١٩٨٤.

- مؤتمر فى الخليفة (القاهرة) عقد بين ١٨ - ٢٣ مايو ١٩٨٤.

- مؤتمر فى بولاق (القاهرة) عقد بين ١٨ - ٢٣ مايو ١٩٨٤.

- مؤتمر فى مصر الجديدة (القاهرة) عقد بين ١٨ -٢٣ مايو ١٩٨٤.

- مؤتمر فى العريش عقد بين ١٨ - ٢٣ مايو ١٩٨٤.

(٢٠٢) راجع البرنامج الإنتخابى لحزب الوفد الجديد ١٩٨٤، مرجع سبق ذكره.

(٢٠٣) المرجع السابق ذكره.

(٢٠٤) المرجع السابق ذكره.

(٢٠٥) المرجع السابق ذكره.

(٢٠٦) المرجع السابق ذكره.

(٢٠٧) المرجع السابق ذكره.

(٢٠٨) قارن فى ذلك بين البرنامج الإنتخابى لحزب الوفد الجديد فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، والبرنامج الانتخابى للحزب فى ١٩٨٧ والبرنامج الأصلى الحالى للحزب.

(٢٠٩) د. علىّ الدين هلال (اشراف)، إنتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤: دراسة وتحليل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣.

(٢١٠) النتائج الأخيرة للإنتخابات كما أعلنتها وزارة الداخلية. الأهرام، ١٩٨٤/٦/١، ص ١.

(٢١١) المرجع السابق ذكره.

(٢١٢) المرجع السابق ذكره.

(٢١٣) المرجع السابق ذكره.

(٢١٤) الوفد، ١٩٨٤/٥/٢١، ص ١٠.

(٢١٥) راجع كلمة د. وحيد رأفت فى بيان حزب الوفد عن نتائج الإنتخابات، الوفد، ١٩٨٤/٧/٧، ص ٤

(٢١٦) حوار مع عمر التلمسانى وآخرون، آخر ساعة، مرجع سبق ذكره.

(٢١٧) المرجع السابق ذكره.

(٢١٨) انظر مضبطة الجلسة (٩٩)، ٢ يوليو ١٩٨٥، ص ٧٧٧٠.

(٢١٩) انظر ملحق مضبطة الجلسة (٦٧)، ١٩٨٦/٦/١٧، ص ٥٣٦٧.

(٢٢٠) انظر مضبطة الجلسة الإفتتاحية للفصل التشريعى الخامس، ١٩٨٧/٤/٢٢، ص ٨.

(٢٢١) راجع . مضبطة الجلسة رقم (٥٥)، ١٩٨٥/٢/٢٦، ص ٣٧١٢.
مضبطة الجلسة رقم (٦٣)، ١٩٨٥/٣/٢٥، ص ٤٣٧٢.
مضبطة الجلسة رقم (٧٦)، ١٩٨٥/٥/٦، ص ٤٩٧٦.
مضبطة الجلسة رقم (٢٥)، ١٩٨٦/٢/٨، ص ٩٦٠.

مضبطة الجلسة رقم (٤٣)، ٦/٤/١٩٨٦، ص ١٨٣٩.
مضبطة الجلسة رقم (٥٨)، ٢٠/٥/١٩٨٦، ص ٢٨٦٧.
مضبطة الجلسة رقم (١٨)، ١٢/١/١٩٨٧، ص ١٥٦٦.
مضبطة الجلسة رقم (٢٠)، ٢٥/١/١٩٨٧، ص ١٦٨٤.

(٢٢٢) راجع : مضبطة الجلسة رقم (٦٠)، ٢٣/٣/١٩٨٥، ص ٤١٩٦.
مضبطة الجلسة رقم (٩٦)، ٣٠/٦/١٩٨٥، ص ٧٥٩٢.
مضبطة الجلسة رقم (٥)، ٣٠/١١/١٩٨٥، ص ١٥١.
مضبطة الجلسة رقم (٦)، ١/١٢/١٩٨٥، ص ١٨٦.
مضبطة الجلسة رقم (٥٨)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٦٧.
مضبطة الجلسة رقم (١٦)، ١/١٠/١٩٨٧، ص ١٤٩١.
مضبطة الجلسة رقم (١٧)، ١١/١/١٩٨٧، ص ١٥٥٤.
مضبطة الجلسة رقم (٢٠)، مرجع سبق ذكره، ص ص، ١٦٧٩، ١٦٨٤.

(٢٢٣) راجع . مضبطة الجلسة رقم (٦٠)، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩٦.
مضبطة الجلسة رقم (٢٠)، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨١.

(٢٢٤) راجع : مضبطة الجلسة رقم (٦٠)، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٩٦.
مضبطة الجلسة رقم (٧٥)، ٥/٥/١٩٨٥، ص ٤٨٩١.

(٢٢٥) راجع : مضبطة الجلسة رقم (٥١)، ١١/٢/١٩٨٥، ص ٣٤٩٨.
مضبطة الجلسة رقم (٤٢)، ٥/٤/١٩٨٦، ص ١٨٢١.
مضبطة الجلسة رقم (١٦)، ١٠/١/١٩٨٧، ص ١٥٠٤، ١٥٢٤.

(٢٦٦) راجع . مضبطة الجلسة رقم (١٩)، ٢٤/١/١٩٨٧، ص ١٦٠٧.

(٢٢٧) راجع : مضبطة الجلسة رقم (٣٦)، ٩/٣/١٩٨٦، ص ١٤٨٦، ١٤٨٩.
مضبطة الجلسة رقم (٤٩)، ٢٠/٤/١٩٨٦، ص ٢٤١٠، ٢١٧١.
مضبطة الجلسة رقم (٦٠)، ٢١/٥/١٩٨٦، ص ٢١١٢٦.

(٢٢٨) راجع : مضبطة الجلسة رقم (٢٨)، ١٠/٢/١٩٨٦، ص ١١١٣.

(٢٢٩) راجع : مضبطة الجلسة رقم (٨٣)، ٢٨/٦/١٩٨٥، ص ٦١١٠.
مضبطة الجلسة رقم (٩٧)، ١/٧/١٩٨٥، ص ٧٦٣٤.
مضبطة الجلسة رقم (٦٧)، ٧/٦/١٩٨٦، ص ٤٩٣٨.

(٢٣٠) راجع : مضبطة الجلسة رقم (٢٠)، ٤/١٠/١٩٨٤، ص ١٤٥٣ – ١٤٥٤.

(٢٣١) راجع : مضبطة الجلسة رقم (٢٠)، ٤/١٠/١٩٨٤، ص ١٤٤٨ – ١٤٤٩.
مضبطة الجلسة رقم (٣٥)، ١٨/١٢/١٩٨٤، ص ٢٥٧٧ – ٢٥٧٨.
مضبطة الجلسة رقم (٤٢)، ١٣/١/١٩٨٥، ص ٢٨١٠.
مضبطة الجلسة رقم (٤٦)، ٢٧/١/١٩٨٥، ص ٣١٣٤.
مضبطة الجلسة رقم (٩٦)، ٣٠/٦/١٩٨٥، ص ٧٥٩٢.
مضبطة الجلسة رقم (٩٧)، ١/٧/١٩٨٥، ص ٧٦٣٤.

(٢٣٢) راجع : مضبطة الجلسة رقم (٧٤)، ٤/٥/١٩٨٥، ص ٤٨٥٢.
مضبطة الجلسة رقم (٩٧)، ١/٧/١٩٨٥، ص ٧٦٣٤.
مضبطة الجلسة رقم (٩٨)، ١/٧/١٩٨٥، ص ٧٦٥٨.
مضبطة الجلسة رقم (٦٦)، ١٧/٦/١٩٨٦، ص ٤٦١٤.
مضبطة الجلسة رقم (٦٧)، ١٧/٦/١٩٨٦، ص ٤٩٣٨.
مضبطة الجلسة رقم (١١)، ٢٧/١٢/١٩٨٦، ص ٧٩١.

(٢٣٣) راجع : مضبطة الجلسة رقم (٦)، ٩/٧/١٩٨٤، ص ٤٣٣.
مضبطة الجلسة رقم (١٠)، ١٨/٩/١٩٨٤، ص ١٠٠٣.
مضبطة الجلسة رقم (٩٧)، ١/٦/١٩٨٥، ص ٧٦٣٤.

(٢٣٤) راجع : مضبطة الجلسة رقم (٤)، ٧/٧/١٩٨٤، ص ١٧٧.
مضبطة الجلسة رقم (٥)، ٨/٧/١٩٨٤، ص ٣٢٣.
مضبطة الجلسة رقم (٨)، ١٦/٩/١٩٨٤، ص ٩٣٨.
مضبطة الجلسة رقم (١٠)، ١٨/٩/١٩٨٤، ص ١٠١٨.
مضبطة الجلسة رقم (١٩)، ٣/١٠/١٩٨٤، ص ١٤٠٩.
مضبطة الجلسة رقم (٧٥)، ٥/٥/١٩٨٥، ص ٤٨٩١.
مضبطة الجلسة رقم (٢٩)، ١٠/٢/١٩٨٦، ص ١١٤٥ – ١١٤٧.
مضبطة الجلسة رقم (٦٧)، ١٧/٦/١٩٨٦، ص ٤٩٣٠ – ٤٩٣٨.
مضبطة الجلسة رقم (٨)، ١٤/١٢/١٩٨٦، ص ١١.

(٢٣٥) راجع مناقشة الشيخ محمد عبد الرحيم عبد المغيث المراغى لتقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ فى مضبطة الجلسة رقم (٢٠)،

٤/١٠/١٩٨٤، ص ١٤٤٩. ومناقشته أيضاً لتقرير اللجنة المشكلة للرد على بيان الحكومة، مضبطة الجلسة رقم ٣٥، ١٨/١٢/١٩٨٤، ص ٢٥٧٧.

واستجواباته بخصوص الأعمال الحكومية المخالفة للشريعة فى مضبطة الجلسة رقم (٤٢)، ٥/٤/١٩٨٦، ص ١٨٢١، ومضبطة الجلسج رقم (١٦)، ١٠/١/١٩٨٧، ص ١٥٢٤.

انظر كذلك مناقشة حسن جوده عبد الحافظ لتقرير اللجنة المشكلة للرد على بيان الحكومة، مضبطة الجلسة ٢٩، ١٠/٢/١٩٨٦، ص ١١٤٥.

انظر ايضاً مناقشة محمد محفوظ حلمى دياب لتقرير لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف عن موضوع الشريعة الإسلامية، مضبطة الجلسة رقم (٧٤)، ٤/٥/١٩٨٥، ص ٤٨٥٢.

(٢٣٦) انظر مناقشة الشيخ محمد عبد الرحيم المراغى لتقرير اللجنة المشكلة للرد على بيان الحكومة مرجع سبق ذكره ص ٢٥٧٨.

(٢٣٧) المرجع السابق ذكره، نفس الصفحة.

(٢٣٨) المرجع السابق ذكره، ص ٢٥٧٧.

(٢٣٩) راجع مناقشة الشيخ محمد عبد الرحيم المراغى لتقرير اللجنة المشكلة للرد على بيان الحكومة. مضبطة الجلسة رقم (٣٣)، ٢٣/٢/١٩٨٦، ص ١٢٧٠.

(٢٤٠) راجع مناقشة الشيخ المراغى لتقرير اللجنة المشكلة للرد على بيان الحكومة، مضبطة الجلسة رقم (٣٥)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٧٨.

الباب الثاني

دور الإخوان في انتخابات ١٩٨٧ وتحليل طبيعة الممارسة البرلمانية لنواب الإخوان خلال الفصل التشريعي الخامس

الفصل الأول: الإطار القانوني لانتخابات ١٩٨٧ وبيئتها السياسية.

الفصل الثاني: التحالف الانتخابي بين الإخوان المسلمين وحزبي العمل والأحرار (التحالف الإسلامي): المقدمات - المبررات المعلنة والدوافع الحقيقية - الأسس والقواعد.

الفصل الثالث: التحالف الإسلامي وإدارة العملية الانتخابية.

الفصل الرابع: تحليل نتائج الانتخابات ودلالاتها بالنسبة للإخوان.

الفصل الخامس: الممارسة البرلمانية لنواب الإخوان خلال الفصل التشريعي الخامس: تحليل كمي وكيفي.

يتناول هذا الباب بالدراسة والتحليل دور جماعة الإخوان فى انتخابات ١٩٨٧ التى خاضتها الجماعة بثقلها متحالفة مع حزبى العمل والأحرار تحت راية ما سُمى بالتحالف الإسلامى. كما يتضمن تحليلاً كمياً وكيفياً لممارسات نواب الإخوان تحت قبة البرلمان خلال الفصل التشريعى الخامس وأخيراً يتضمن هذا الباب تحليل لموقف الإخوان فى إنتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٩٠م. وينقسم هذا الباب إلى خمسة فصول. يعرض أولها، للإطار القانونى لإنتخابات ١٩٨٧ ويحدد أهم القضايا التى شكلت بيئة سياسية مباشر للإنتخابات وأثرت عليها بشكل مباشر أو غير مباشر. ويحلل الفصل الثانى، التحالف الإسلامى من حيث مقدمات ظهور فكرة التحالف وتطوراتها، وطبيعة المبررات التى أعلنها كل طرف من أطراف التحالف الثلاثة لتبرير مسلكه، فضلاً عن رصد الدوافع والأسباب الحقيقية التى دفعت الأطراف المعنية إلى التحالف فيما بينهم، مع تحديد الأسس والقواعد التى قام عليها التحالف، ورؤى أطرافه لطبيعته ومداه.

أما الفصل الثالث، فيحلل دور التحالف فى إدارة العملية الإنتخابية سواء فيما يتعلق بتشكيل القوائم الإنتخابية أو إعداد البرنامج الإنتخابى أو ممارسة الدعاية الإنتخابية. ويتضمن الفصل الرابع، تحليلاً لنتائج الإنتخابات ودلالاتها بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، كما يتضمن تحليلاً لخلفيات نواب الإخوان فى المجلس من حيث أصولهم الإجتماعية وخلفياتهم التعليمية والعمرية والمهنية... إلخ. ويتضمن الفصل الخامس، تحليلاً كمياً وكيفياً للمارسة البرلمانية للإخوان خلال الفصل التشريعى الخامس بالإضافة إلى تحليل لموقف الإخوان فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠م.

وقبل أن تعرض الدراسة لكل من فصول هذا الباب بشىء من التفصيل، هناك ملاحظتان عامتان جديران بالتسجيل. أولاهما، أن التركيز سيكون فى جميع الفصول على دور جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها محور الدراسة التى نحن بصددها.

وثانيتهما، أن الدراسة لم تفرد فصلاً مستقلاً لإجراء مقارنات بين دور الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ ودورهم فى إنتخابات ١٩٨٧. وكذلك بين الممارسة البرلمانية لنواب الجماعة خلال الفصل التشريعى الرابع من ناحية والفصل التشريعى الخامس من ناحية أخرى، وسوف يتم إجراء مثل هذه المقارنات ضمن فصول هذا الباب على النحو الذى يبرز حقيقة التغيير الذى طرأ على دور الإخوان فى إنتخابات ١٩٨٧ مقارنة بدورهم فى انتخابات ١٩٨٤.

الفصل الأول

الإطار القانونى لانتخابات ١٩٨٧ وبيئتها السياسية

تضمن المبحث الأول من الباب الأول شرحاً وافياً للإطار القانونى لانتخابات ١٩٨٤، والتى جرت طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المُعَدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب وتعديلاته*. وقد أخذ القانون المذكور بنظام «القائمة الحزبية النسبية المشروطة»، وذلك للمرة الأولى منذ بداية الانتخابات البرلمانية فى مصر فى مطلع العشرينيات من هذا القرن. ومن المعروف أن أحزاب المعارضة كانت قد رفضت هذا القانون منذ صدوره، واستمرت تطالب بإلغائه والعودة إلى النظام القديم «نظام الإنتخاب الفردى»[1].

هذا وقد تعرض القانون المعنى للطعن فى دستورية بعض مواده أمام المحكمة الدستورية العليا، حيث قصر القانون حق الترشيح على المواطنين المنتمين إلى الأحزاب السياسية، وبذلك حرم المواطنين غير المنتمين إلى الأحزاب من حق الترشيح**.

وفى أكتوبر من العام ١٩٨٦ صدر تقرير هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا مؤكدا على وجود عيوب دستورية تشوب بعض مواد القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣. فجعل حق الترشسح لعضوية مجلس الشعب مقصوراً على المواطنين المنتمين إلى الأحزاب السياسية معناه حرمان المواطنين غير المنتمين إلى أحزاب من ممارسة حق كفله لهم الدستور فى المادة ٦٢ التى تنص على أن «للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون. ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى».

---

* تم تعديل القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب بالقوانين أرقام ١٦ لسنة ١٩٧٤، و١٠٩ لسنة ١٩٧٦، و ١٤ لسنة ١٩٧٧، والقرار بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩، والقرار بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩، والقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩، والقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣.

** جدير بالذكر أن الدعوى بعدم دستورية القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب وتعديلاته، أقامها الأستاذ/ أحمد كمال حسن خالد المحامى، وذلك بعد أن رفض مدير أمن القاهرة فى ١٩٨٤/٤/١٤ قبول أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب كمرشح مستقل.

كما أن قصر حق الترشيح على المواطنين المنتمين إلى الأحزاب السياسية من ناحية، وتخصيص ٣١ مقعداً للمرأة فى ٣١ دائرة انتخابية من ناحية أخرى يتضمن إنتهاكاً لمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة من المواطنين اللذين يقررهما الدستور فى المادة الثامنة التى تنص على أن «تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين»، وفى المادة ٤٠ التى تنص على أن «المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

وعلى الرغم من أن تقرير هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا يعتبر بمثابة رأى قانونى استشارى فى القضية المعنية المعروضة أمام المحكمة، وأن للمحكمة أن تأخذ به أو ببعضه، إلا أن الخبرة العملية تؤكد على أن حكم المحكمة غالباً ما يأتى مرتبطاً بتقرير هيئة المفوضين، خاصة وأن تقرير الهيئة يأتى كمحصلة لدراسة قانونية متأنية ومستفيضة لمختلف جوانب القضية المعنية. وبناء على ذلك أصبح من المرجح أن تحكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية بعض مواد القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣*. هذا وقد أدى صدور تقرير هيئة المفوضين إلى تصاعد الجدول السياسى والقانونى حول استمرار مجلس الشعب أو حله، وحول مدى دستورية القوانين والتشريعات التى أصدرها. وهنا وجد النظام الحاكم نفسه فى مأزق سياسى خطير. وللخروج من هذا المأزق تحرك النظام على محورين. أولهما، الإسراع بتعديل القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣، وذلك لمعالجة العيوب الدستورية التى تضمنها تقرير هيئة المفوضين بشأن هذا القانون. وثانيهما، استخدام رئيس الدولة لسلطاته الدستورية بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على حل مجلس الشعب وإجراء انتخابات جديدة. وقد تمت كل هذه الإجراءات قبل صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية بعض

---

* حكمت المحكمة الدستورية العليا في ١٩٨٧/٥/١٦ بعدم دستورية المواد الخامسة مكرراً والسادسة «فقرة ١» والسابعة عشرة «فقرة ١» من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣. انظر نص حكم المحكمة في: د. أحمد ◦.– الله (محرر)، الانتخابات البرلمانية في مصر: درس انتخابات ١٩٨٧ (القاهرة: مركز البحث العربية – دار سينا للنشر، ط١، ١٩٩٠)، ص ص ٣٦٤ – ٣٧٢.

مواد القانون رقم ١٩١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب وتعديلاته (صدر الحكم فى ١٦ مايو ١٩٨٧).

وبخصوص تعديل القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣، فقد تحرك الحزب الوطنى على وجه السرعة، وتقدم كمال الشاذلى الذى كان يشغل أمين التنظيم بالحزب فى ذلك الوقت، تقدم باقتراح مشروع لتعديل القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣، وذلك لتلافى الشبهات الدستورية التى جاءت فى تقرير هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية بشأنه وقد تمت مناقشة مشروع التعديل وإقراره فى مجلس الشعب فى جلسة عاصفة انسحبت منها المعارضة التى كان يمثلها فى المجلس نواب حزبى الوفد – من بينهم ٨ أعضاء ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين – التى خاضت انتخابات ١٩٨٤ بالتعاون مع حزب الوفد – وحزب العمل. وكانت النتيجة أن صدر فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٨٦ القانون رقم ١٨٨ المُعّدِل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب وتعديلاته، وهو القانون الذى أجُريت على أساسه انتخابات ١٩٨٧.

وتتمثل أهم التعديلات التى تضمنها القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ مقارنة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ فيما يلى: إلغاء المقاعد المخصصة للمرأة. والجمع بين نظامى الإنتخاب بالقائمة الحزبية والإنتخاب الفردى، وذلك بتخصيص ٤٨ مقعداً يتم شغلها عن طريق الإنتخاب الفردى على مستوى الجمهورية، وذلك بواقع مقعد فى كل دائرة إنتخابية من الدوائر الـ (٤٨). ولم يخصص القانون المقاعد الـ (٤٨) التى يتم شغلها بالإنتخاب الفردى للمواطنين المستقلين أى غير المنتمين إلى الأحزاب السياسية، بل جعلها مفتوحة للمنافسة الإنتخابية بين المستقلين وأعضاء الأحزاب غير المرشحين على قوائم حزبية. واشترط القانون لفوز المرشح بالمقعد الفردى فى الدائرة حصوله على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التى أعطيت للمرشحين للمقعد الفردى على ألا تقل النسبة التى يحصل عليها عن ٢٠٪ من مجموع الأصوات الصحيحة فى الدائرة. وفى حالة عدم حصول أحد من المتنافسين على المقعد الفردى فى الدائرة على الأغلبية أو النسبة المطلوبة من الأصوات يعاد الأنتخاب بين المرشح الحاصل على أكثر الأصوات

والمرشح التالى له في عدد الأصوات. وفى هذه الحالة يفوز المرشح الحاصل علىَ أكثر الأصوات.

وبالإضافة إلى ماسبق، فقد ألغى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ما تضمنه القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن إلزام الأحزاب المشاركة فى الانتخابات بإعداد قوائم لمرشحين الأحتياطيين يكون عددهم مساوياً للمرشحين على القوائم الأصلية فى جميع الدوائر، ويكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين وذلك ليحل مرشحو القوائم الاحتياطية محل من تشغر أمكانهم - بسبب أو لآخر - من المرشحين الأصليين. كذلك ألغى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ما تضمنه القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن كيفية شغل مكان أحد الأعضاء المنتخبين فى حالة انتهاء مدة عضويته لسبب أو لآخر. فالقانون رقم ١١٤ كان ينص على أن يحل محل العضو الذى شغر مكانه أحد الأعضاء الأصليين الذى لم يحل دوره فى العضوية نتيجة عدد المقاعد التى حصلت عليها قائمته فى الانتخابات، فإن لم يوجد أعضاء أصليون حل محل من انتهت عضويته العضو الاحتياطى، أما القانون رقم ١٨٨ فقد جعل إجراء انتخابات جديدة فى الدائرة هى الآلية لشغل مقعد من تنتهى مدة عضويته من الأعضاء المنتخبين. وبالإضافة إلى ما سبق فقد ألغى القانون رقم ١٨٨ ما تضمنه القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن تحويل الأصوات التى تحصل عليها الأحزاب التى لا تتمكن من التمثيل فى المجلس نظراً لعجزها عن الحصول على نسبة الـ (٨٪) من مجموع الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية، تحويلها إلى الحزب الذى يحصل على أكثر الأصوات[٢].

وباستثناء هذه التعديلات، فإن بقية مواد القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ لشأن مجلس الشعب وتعديلاته بقيت كما هى فى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦. ويتضح من قراءة التعديلات التى تضمنها القانون الجديد أنها تمثل استجابة جزئية من قبل الحكومة لمطالب أحزاب المعارضة بخصوص قانون الانتخابات، ولكن بقيت المطالب الأساسية لهذه الأحزاب دون إستجابة. فهى كانت تطالب - ضمن أشياء أخرى - بإلغاء نظام الانتخابات بالقوائم الحزبية والعودة إلى

نظام الانتخاب الفردى، أو على الأقل إلغاء أو تخفيض نسبة الـ (٨٪) التى حددها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ كشرط لتمثيل أى حزب فى مجلس الشعب. وقد أبقى القانون الجديد على نسبة الـ (٨٪) كسيف مسلط على رقبة أحزاب المعارضة وبخاصة الأحزاب الصغيرة. وقد كان لهذا العامل - ضمن عوامل أخرى - تأثيراته فى صياغة خريطة التحالفات والتفاعلات السياسية التى ارتبطت بانتخابات ١٩٨٧*.

وبعد إصدار القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ اتخذ الرئيس مبارك فى ٤ فبراير قراراً بدعوة الناخبين إلى استفتاء عام على حل مجلس الشعب. وقد برر الرئيس ذلك بضرورات الملائمة السياسية، حيث أن هناك قانوناً جديداً للانتخابات قد صدر، ومن الأهمية بمكان إجراء انتخابات جديدة لتشكيل مجلس جديد يكون للمستقلين دور فيه. وجدير بالذكر أن هذا القرار قد صدر قبل يوم واحد من انعقاد مؤتمر الأحزاب المعارضة (عقد فى ٥ فبراير ١٩٨٧)، والذى طالبت فيه - ضمن أشياء أخرى بإلغاء نظام الانتخابات بالقوائم النسبية والمطلقة والعودة إلى نظام الانتخابات الفردى وإعداد

---

* ومن المفارقات، أن القانون الجديد قد تعرض للطعن بعدم دستورية بعض مواده بعد فترة وجيزة من صدوره، وتكرر بشأنه نفس السيناريو الذى حدث بشأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣. وانتهى الأمر بأن حكمت المحكمة الدستورية العليا فى ١٩٩٠/٥/٢٠ بعدم دستورية بعض مواده هو الآخر، حيث أن بعض مواد القانون أقامت تمييزاً بين المواطنين على نحو يخل بمبدأى المساواة وتكافؤ الفرص باعتبارهما مبدأين يقرهما الدستور. فالقانون ميز بين فئتين من المرشحين. فئة مرشحى القوائم الحزبية، وقد خصهم القانون بـ (٤٠٠) مقعداً فى البرلمان، وفئة مرشحى المقاعد الفردية. وقد خصهم القانون بـ (٤٨) مقعداً فقط. ومرة أخرى وبعد حوالى ثلاث سنوات ونصف من حل مجلس ١٩٨٤، دعا الرئيس مبارك فى ١٩٩٠/٩/٢٦ الناخبين إلى استفتاء عام على حل مجلس ١٩٨٧ كما أصدر الرئيس قرارات بقوانين ترتب عليها زيادة عدد الدوائر الانتخابية إلى (٢٢٢) دائرة بدلا من (٤٨) دائرة، كما أصبح عدد أعضاء مجلس الشعب (٤٥٤) عضواً بدلاً من (٤٥٨) من بينهم عشرة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية. فضلاً عن الأخذ بنظام الانتخاب الفردى الذى كان معمولاً به حتى انتخابات ١٩٧٩.

وفى ظل هذه التعديلات جرت انتخابات ١٩٩٠. لمزيد من التفاصيل انظر: مجموعة باحثين، بعض الاقتراحات العملية لزيادة كفاءة وفاعلية مجلس الشعب (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، عدد ٤٠، فبراير ١٩٩١). ص ص ١ - ٢.

جداول جديدة للناخبين، وتوفير ضمانات نزاهة العملية الانتخابية سواء فيما يتعلق بالتصويت أو فرز الأصوات مع وجوب إجراء الانتخابات الجديدة تحت إشراف حكومة محايدة وفي ظل رقابة كاملة للسلطة القضائية(٣). ومن المرجح أن توقيت صدور قرار الرئيس بالدعوة إلى استفتاء عام على حل مجلس الشعب إنما كان يهدف إلى قطع الطريق على أحزاب المعارضة حتى لاتبدو عملية حل المجلس وكأنها استجابة لمطالب المعارضة وضغوطها.

هذا وقد جرى الاستفتاء العام على حل المجلس في ١٩٨٧/٢/١٢. وقد شارك في هذا الاستفتاء ٧٦٥١٪ من جملة الناخبين المسجلين في جداول الانتخابات، وقد أيد (٨٨.٩٪) منهم حل مجلس الشعب. وفي ١٤ فبراير ١٩٨٧، أي بعد الاستفتاء بيومين أصدر الرئيس قراراً بحل المجلس، وتحديد السادس من أبريل من العام ١٩٨٧ كموعد لإجراء انتخابات جديدة(٤). وقد بدأت كافة الأحزاب والقوى السياسية على الفور في ترتيب أوراقها وإعداد خططها وبرامجها لخوض غمار المعركة الانتخابية.

وهناك عاملان هامان دفعا النظام إلى سرعة التحرك لتعديل قانون الانتخابات ومجلس الشعب. أولهما، استباق حكم المحكمة الدستورية العليا، أملاً في أنه بعد تعديل القانون وتدارك عيوبه الدستورية، يمكن أن تقضي المحكمة بانتهاء الدعوى أما لزوال المصلحة فيها أو لزوال موضوعها أو للأثنين معاً(٥). ولم تأخذ المحكمة بذلك، واستمرت في نظر الدعوى، وأصدرت حكمها في ١٩٨٧/٥/١٢ بعدم دستورية بعض مواد القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣. وثانيهما، حرص الرئيس مبارك على ألا يتخذ إجراءات ترشيحه لفترة رئاسة ثانية (أكتوبر ١٩٨٧ - أكتوبر ١٩٩٣) مجلس مطعون في دستوريته، لأن هذا من شأنه إثارة شبهات دستورية حول مشروعية إجراءات ترشيح الرئيس لفترة ثانية(٦).

وإلى جانب التطورات السابقة التي ارتبطت بقانون الانتخابات، فإن هناك جملة من القضايا التي شكلت بيئة مباشرة لإنتخابات ١٩٨٧. ومن هذه القضايا(٧): تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية التي تمثلت أبرز مظاهرها في التضخم والبطالة والمديونية

وتدنى معدل الإنتاجية والعجز فى كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات وزيادة التبعية الاقتصادية للخارج. فالبلاد خلال هذه الفترة كانت على حافة الانهيار الاقتصادى. وقد ارتبط بذلك إرتفاع تكاليف المعيشة وتفاقم مشكلات الإسكان والمواصلات والعلاج والتعليم.. إلخ. كما أن الإنتخابات جرت بعد مرور أكثر من عام بقليل على تمرد جنود الأمن المركزى (فبراير ١٩٨٦)، والذى شكل أكبر تحد للنظام خلال فترة الرئاسة الأولى للرئيس مبارك. وفى أعقاب هذا التمرد بدأت تتصاعد بعض أعمال العنف المضادة للنظام السياسى من قبل بعض الحركات الإسلامية المسيسة، وهو الأمر الذى ساهم – ضمن عوامل أخرى – فى إبراز عنصر الدين على الساحة الانتخابية. أضف إلى ذلك أن خبرة انتخابات ١٩٨٤ مثلت متغيراً هاماً فى تحديد خريطة التفاعلات السياسية والتحالفات الانتخابية التى ارتبطت بانتخابات ١٩٨٧. وأخيراً فإن التطورات، الإيجابية والسلبية، التى حدثت على صعيد علاقات مصر بكل من الدول العربية وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مثلت فى بعض جوانبها مجالات للجدل السياسى والتنافس الانتخابى. تلك هى أبرز القضايا التى شكلت بيئة مباشرة لانتخابات ١٩٨٧والتى انعكست، بدرجة أو بأخرى وبشكل أو بآخر، فى البرامج الانتخابية والحملات الدعائية للقوى والأحزاب التى شاركت فى الانتخابات.

الفصل الثانى

التحالف الانتخابى بين الإخوان المسلمين وحزبى العمل والأحرار (التحالف الإسلامى)

المقدمات - المبررات المعلنة والدوافع الحقيقية - الأسس والقواعد

لقد شارك فى إنتخابات مجلس الشعب التى جرت فى السادس من أبريل من العام ١٩٨٧ إلى جانب الحزب الوطنى كل من التحالف الإسلامى (الإخوان المسلمون والعمل والأحرار) وأحزاب الوفد الجديد والتجمع والأمة فضلاً عن مجموعة المرشحين الذين تنافسوا على المقاعد الفردية، وقد ضمت هذه المجموعة مرشحين مستقلين غير حزبيين ومرشحين حزبيين لم يدرجوا على القوائم الانتخابية لأحزابهم. ويهدف هذا الفصل إلى رصد وتحليل «التحالف الإسلامى» بين الإخوان وحزبى العمل والأحرار من حيث مقدماته والمبررات المعلنة من قبل أطرافه ودوافعه والأسس والقواعد التى قام عليها . وفى هذا الإطار، ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث. يعرض أولها لمقدمات ظهور فكرة التحالف وتطوراتها ويحلل ثانيها، المبررات المعلنة والدوافع الحقيقية من وراء قيام التحالف الإسلامى ويتناول ثالثها، الأسس والقواعد التى قام عليها التحالف، ورؤية كل طرف من أطرافه لطبيعته ومغزاه.

وتعرض الدراسة لكل من المباحث السابقة بشىء من التفصيل، مع التركيز على رؤى ومواقف جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها محور هذه الدراسة.

المبحث الأول

مقدمات ظهور فكرة التحالف وتطوراتها

من المؤكد أن التطورات السياسية المتسارعة التى أعقبت إصدار قانون انتخابى جديد فى ديسمبر ١٩٨٦ (القانون رقم ١٨٨)، والتى تمثلت فى حل مجلس الشعب عقب إجراد استفتاء عام على الحل، وتحديد يوم ٦ أبريل من العام ١٩٨٧ لإجراء انتخابات جديدة، من المؤكد أن هذه التطورات قد وضعت أحزاب وقوى المعارضة أمام تحد كبير، خاصة وأنه أصبح من المتعين عليها أن تعمل تحت ضغط عنصرالوقت. هذا وكانت أحزاب وقوى المعارضة قد عقدت مؤتمراً مشتركاً فى ٥ فبراير ١٩٨٧ - قبل عقد هذا المؤتمر بيوم واحد صدر قرار الرئيس مبارك بدعوة الناخبين إلى استفتاء عام على حل مجلس الشعب - وقد شارك في هذا المؤتمر وفد من جماعة الإخوان المسلمين، كما أن مرشدها العام الأستاذ محمد حامد أبو النصر قد بعث برسالة إلى المؤتمر، وتم تلاوتها بالفعل على المشاركين فيه. وتضمنت الرسالة نقداً لبعض الأوضاع السياسية فى مصر مثل: استمرار العمل بقانون الطوارىء والقوانين الاستثنائية الأخرى التى تشكل قيوداً على حقوق المواطنين وحرياتهم. كما انتقدت عمليات التعذيب التى يتعرض لها المعتقلين السياسيين فى السجون والمعتقلات. وأكدت الرسالة على تأييد الإخوان لكل ما يصدر عن مؤتمر المعارضة من توصيات وقرارات لإقامة نظام ديمقراطى صحيح وتطبيق شريعة الله الغراء، وذلك هو المخرج والسبيل الوحيد والأكيد»[٨] وجدير بالذكر أن مسلك الإخوان حيال مؤتمر المعارضة إنمايعكس حرصهم على تأكيد دورهم باعتبارهم قوة سياسية فعالة لا يمكن تجاهلها، لأنها تشكل جزءاً من الواقع السياسى المصرى، فضلاً عن تأكيد استعدادهم للتنسيق والتعاون مع أحزاب المعارضة الأخرى فى الانتخابات البرلمانية.

هذا وقد أصدر مؤتمر المعارضة جملة من التوصيات، تبلورت حول ثلاثة محاور أساسية[٩]. أولها، الإصلاح الدستورى، وما يتطلبه ذلك من تعديل للدستور المصرى

ليصبح أكثر ديمقراطية. ومن التوصيات التى وردت فى هذا المحور: التأكيد على ضرورة انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالاقتراع المباشر، وتخلى الرئيس ونوابه عن انتماءاتهم الحزبية بمجرد تقلدهم مناصبهم، وإلغاء المادة (٧٤) من الدستور، وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية الكاملة أمام البرلمان، وإلغاء نظام المدعى العام الاستراكى. وثانيها، إصلاح نظام الانتخابات، وذلك بإلغاء نظام القوائم النسبية والمطلقة والعودة إلى الانتخاب الفردى، وإعداد جداول جديدة للناخبين، والالتزام بتطبيق إجراء توقيع الناخب أو أخذ بصمته بجوار صوته. وإجراء الإنتخابات بواسطة حكومة محايدة وتحت رقابة كاملة للسلطة القضائية. وثالثهما، إلغاء كافة التشريعات المقيدة للحريات مثل: قانون الطوارىء، وقوانين: الاشتباه، وحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى، وحماية القيم من العيب، ومحاكم أمن الدولة. فضلاً عن تعديل قوانين: المحاكم العسكرية، وتنظيم الأحزاب السياسية، وسلطة الصحافة. وعموماً فقد مثلت هذه التوصيات قاسماً مشتركاً بين أحزاب وقوى المعارضة، واتخذت فيما بعد كمبرر - ضمن مبررات أخرى - لتدعيم مواقف الأحزاب والقوى السياسية التى رأت أن تكون مشاركة أحزاب وقوى المعارضة فى الانتخابات من خلال قوائم مشتركة تحت مظلة حزب واحد.

وفى أعقاب صدور قرار رئيس الجمهورية بالاستفتاء العام على حل مجلس الشعب (٤ فبراير ١٩٨٧)، تسارعت تحركات أحزاب وقوى المعارضة للبحث فيما يمكن عمله إزاء الانتخابات القادمة. وبرزت فى الأفق فكرة مقاطعة الانتخابات كنوع من ممارسة الضغط على النظام. لكن هذه الفكرة سرعان ما تم تجاوزها، حيث لم تحظ بإجماع كافة الأحزاب والقوى السياسية المعارضة عليها، وهو ما يعنى أن أية مقاطعة جزئية للانتخابات سوف تكون عديمة التأثير أو على أفضل الأحوال ذات تأثير محدود[١٠] وعلى أثر استبعاد فكرة المقاطعة لم يبق أمام أحزاب المعارضة سوى خياران: إما مشاركة كل حزب فى الإنتخابات بقوائمه المستقلة، وإما مشاركة أحزاب وقوى المعارضة جميعاً بقوائم موحدة تحت مظلة حزب واحد.

وانطلاقاً من خبرة انتخابات ١٩٨٤، حيث أخفقت كل أحزاب المعارضة التى شاركت فيها بصورة مستقلة - باستثناء حزب الوفد الجديد الذى دخلها متعاوناً مع الإخوان - فى أن تحصل على نسبة الـ (٨٪) من مجموع الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية، وهو الشرط الذى وضعه القانون لتمثيل أى حزب فى المجلس. ولذلك بقيت كل الأحزاب ماعدا الوفد، والعمل - الذى تم تمثيله فى المجلس من خلال التعيين - خارج المجلس. إنطلاقاً من هذه الخبرة رجحت أحزاب المعارضة فى البداية دخول الانتخابات بقوائم موحدة تحت مظلة حزب واحد.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كانت هناك عوامل أخرى دفعت أحزاب وقوى المعارضة إلى المضى فى طريق المشاركة فى الانتخابات عن طريق قوائم موحدة منها: السعى لتحقيق التوصيات والمطالب التى صدرت عن مؤتمر المعارضة (٥ فبراير ١٩٨٧) والتى تشكل قاسماً مشتركاً بين مختلف أحزاب وقوى المعارضة، وذلك عن طريق ضمان تمثيل عادل وفعال للمعارضة فى مجلس الشعب على النحو الذى يمكنها من تحقيق التوازن السياسى مع الحزب الحاكم وإنهاء احتكاره للحياة السياسية واتخاذ الإجراءات وممارسة التأثيرات التى من شأنها دعم فاعليات التطور الديمقراطى وتحقيق الإصلاح الدستورى والانتخابى الذى تطالب به قوى وأحزاب المعارضة(١١).

هذا وقد كان لحزب العمل، ممثلاً فى شخص رئيسه الأستاذ إبراهيم شكرى*، دور هام فى الدفع بهذه الفكرة إلى حيز التنفيذ(١٢). وقد جرت فى هذا الإطار سلسلة

* يقول الأستاذ إبراهيم شكري رئيس حزب العمل «سعيت وأخوة لي جاهدين إلي تجميع المعارضة. وقد لقيت دعوتنا استجابة وكان ثمرتها مؤتمر المعارضة يوم ٥ فبراير. وقد كان لهذا المؤتمر قرارات شارك فيها الجميع بما فيهم الإخوان المسلمون .... وحدث ليلة انعقاد المؤتمر أن أعلن عن استفتاء سيجري لحل مجلس الشعب في ظرف أسبوع واحد. فسارعت إلي دعوة الإخوة رؤساء أحزاب المعارضة ورموز الاتجاهات السياسية التي ليس لها تنظيمات شرعية إلي مناقشة فكرة الدخول بقائمة واحدة في الانتخابات باسم حزب الوفد علي اعتبار أنه كان يقود المعارضة بعد انتخابات مايو ١٩٨٤. ولذا كانت مقابلتي مع السيد فؤاد سراج الدين ورحب الرجل بفكرة القائمة الموحدة، ثم كانت مقابلاتي مع رؤساء الأحزاب الأخري، وأيضاً التيارات غير الممثلة في أحزاب ومنها الإخوان المسلمون والأخوة الناصريون. وكانت فكرة القائمة الموحدة مقبولة بصفة عامة....».

حوار مع الأستاذ ابراهيم شكري - رئيس حزب العمل، روز اليوسف، عدد ٣٠٧٢ ، ١٩٨٧/٤/٢٧، ص ١٠.

من الاتصالات بين رؤساء أحزاب المعارضة، وتم عقد أكثر من اجتماع بينهم فى مقر حزب الوفد الجديد وفى منزل الأستاذ فؤاد سراج الدين - رئيس الحزب - للتشاور بخصوص هذا الموضوع. وكانت محصلة ذلك أن اتفق رؤساء أحزاب المعارضة على دخول الانتخابات بقوائم موحدة تحت اسم حزب الوفد الجديد باعتباره كان يقود المعارضة البرلمانية فى مجلس ١٩٨٤، على أن تشمل هذه القوائم مرشحين عن القوى السياسية غير الممثلة فى أحزاب مثل الإخوان المسلمين والناصريين - حصل الناصريون على حكم قضائى وأسسوا الحزب العربى الديمقراطى الناصرى فى عام ١٩٩٢- كما اتفق رؤساء أحزاب المعارضة على تشكيل لجنة تحضيرية لوضع المبادىء والأسس والقواعد التى سيتم على أساسها التنسيق بين أحزاب وقوى المعارضة سواء بالنسبة للقوائم الحزبية أو المقاعد الفردية. وعقدت هذه اللجنة اجتماعاً يوم الخميس الموافق ١٩٨٧/٢/١٢، واقترحت تصوراً بالأسس والقواعد لمشاركة أحزاب المعارضة فى الانتخابات، وأُتفق على أن يعقد رؤساء أحزاب المعارضة اجتماعاً فى منزل الأستاذ فؤاد سراج الدين يوم السبت الموافق ١٩٨٧/٢/١٤، وذلك لإقرار هذه الأسس والقواعد وإعلانها، إلا أن هذا لم يحدث بسبب القرار المفاجىء الذى أعلنه حزب الوفد الجديد فى مساء يوم الجمعة الموافق ١٩٨٧/٢/١٣، والذى أكد فيه على رفضه لفكرة القوائم الموحدة واتجاهه لخوض الانتخابات منفرداً بقوائمه الخاصة. ولاشك فى أن قرار حزب الوفد هذا يثير العديد من التساؤلات حول الأسباب، المعلنة والحقيقية، التى دفعته إلى ذلك، والتأثيرات التى تركها هذا القرار على مواقف قوى وأحزاب المعارضة الأخرى.

وعلى الرغم من أن الأستاذ فؤاد سراج الدين - رئيس حزب الوفد الجديد كان موافقاً على خوض أحزاب المعارضة الأخرى الانتخابات تحت مظلة الوفد الجديد، إلا أن قرار الرفض صدر بعض عرض الموضوع على اللجنة العليا للوفد. وقد انقسم أعضاؤها بشأنه، فقد رفض (١١) عضوا فكرة القوائم المشتركة، بينما أيدها تسعة أعضاء من بينهم الأستاذ فؤاد سراج الدين رئيس الحزب(١٤). وهكذا يتضح أنه لم يكن

هناك اتفاق داخل الحزب بشأن هذا الموضوع، وكانت الغلبة فى اللجنة العليا للتيار الرافض لفكرة القوائم المشتركة. وقد برر حزب الوفد الجديد مسلكه هذا بحجتين، إحداها قانونية والأخرى سياسية. أما الحجة القانونية فمفادها أن مشاركة أحزاب المعارضة بقوائم مشتركة فى الانتخابات تعتبر مخالفة للقانون الانتخابى الذى لا يسمح بأن تتضمن القائمة الواحدة مرشحى أكثر من حزب واحد، وبذلك يمكن أن تطعن الحكومة فى القوائم الموحدة وتعترض عليها لمخالفتها للقانون بما يعنيه ذلك من إلحاق أضرار كبيرة بحزب الوفد*. وبالنسبة للحجة السياسية فجوهرها وجود اختلافات وتناقضات فكرية وسياسية عميقة بين أحزاب وقوى المعارضة، وهو الأمر الذى يجعل من تحالف هذه الأحزاب والقوى فى قوائم موحدة أمراً ليس سهلاً، بل أن مثل هذا تحالف فى حالة قيامه يمكن أن يواجه بصعوبات حقيقية فى المحك العملى، وقد تؤدى إلى انهياره إذاً ما قرر بعض الأحزاب الانسحاب منه نظراً لعدم موافقتها على توزيع الحصص فى قوائم التحالف أو على طريقة إعداد القوائم وترتيب المرشحين، وهو الأمر الذى يمكن أن يفوت على الوفد فرصة المشاركة فى الانتخابات بفاعلية بمفرده(١٥)

لكن بعيداً عن هذه التبريرات المعلنة من قبل حزب الوفد، فالأرجح أن هناك أسباباً حقيقية دفعته إلى اتخاذ هذا القرار منها: وجود قناعة لدى قطاع كبير من المسئولين فى الحزب بقدرته على تجاوز نسبة الـ (٨٪) منفرداً ودون حاجة إلى التحالف

* قال الدكتور عبد الحميد حشيش الذي كان يشغل منصب السكرتير المساعد لحزب الوفد الجديد في ذلك الوقت: «إن قانون الانتخابات يمنع من دخول الأحزاب المعارضة في قائمة موحدة، حيث يستلزم إثبات الهوية الحزبية للمدرج إسمه في قائمة حزب من الأحزاب ولابد أن يعطيه الحزب شهادة بأنه ينتمي إلي هذا الحزب. ومن غير المتصور أن يعطي شخص ينتمي إلي حزب معين شهادة بانه عضو في حزب آخر، وهذا سيكون مبرراً للطعن في صحة القوائم».

نقلاً عن: جريدة الشعب، العدد ٣٧٦، ١٩٨٧/٢/١٧ . ومن ناحية أخري هناك من رجح احتمال تعرض حزب الوفد الجديد لضغوط من قبل الحزب الوطني حتي يتخلي عن فكرة التحالف مع بقية أحزاب وقوي المعارضة، وذلك نظراً لأن «القوائم المشتركة كانت ستهز الحزب الوطني هزاً عنيفاً» . نقلاً عن تصريحات للدكتور ميلاد حنا في: جريدة الشعب، العدد ٣٧٦، ١٩٨٧/٢/٧.

مع أحزاب أو قوى سياسية أخرى. فضلاً عن أن دخول الوفد الجديد فى تحالف مع أحزاب المعارضة، ومعظمها أحزاب صغيرة ومحدودة الفاعلية وقدرة كل منها على تجاوز نسبة الـ (٨٪) بمفردة مشكوك فيها إلى حد كبير، سوف يسمح لهذه الأحزاب بأن تستفيد من قوة الوفد الجديد دون أن يستفيد منها شيئاً، بل ستشكل عبئاً عليه باعتباره العربة التى ستحملها إلى المجلس*. فضلاً عن حرص قيادات الوفد الجديد على استمرار تماسك الحزب ووحدته الداخلية وتجنيبه خطر حدوث انشقاقات داخله بسبب موضوع التحالف مع أحزاب وقوى المعارضة الأخرى، فى وقت هو أحوج ما يكون فيه إلى تجميع صفوفه لخوص المعركة الانتخابية(١٦).

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هناك سبباً آخراً دفع الوفد الجديد إلى اتخاذ هذا القرار ويتمثل فى حرصه على تمييز نفسه عن بقية أحزاب وقوى المعارضة الأخرى حتى يؤكد دوره كحزب كبير، بل وكقطب ثان فى الحياة السياسية المصرية إلى جانب الحزب الوطنى وذلك إنطلاقاً من رؤية راسخة لرئيس الحزب الأستاذ فؤاد سراج الدين مفادها «أن الصورة المثلى للحياة الحزبية فى مصر إنما تتحقق بوجود حزبين قويين وأساسيين لديهما ثقة بالنفس تمكنها من رعاية المسيرة الديمقراطية بعيداً عن سبل الإثارة التى تلجأ إليها بعض فصائل المعارضة الصغيرة»(١٧). وبناء على ذلك يمكن القول: بأن موافقة رئيس حزب الوفد الجديد فى البداية على دخول الحزب الانتخابات بالتحالف مع أحزاب وقوى المعارضة الأخرى، إنما كان الهدف منها التأكيد على أن الوفد الجديد حريص على تماسك المعارضة وتحالفها، ولكن عندما جاءت ساعة الحسم أعلن الوفد رفضه لفكرة القوائم المشتركة، وذلك بناء على قرار اللجنة العليا للحزب الذى مثل مخرجاً لرئيسه ليتراجع عما كان قد اتفق عليه من قبل مع رؤساء أحزاب

---

* لقد أكد بعض قادة ورموز الوفد الجديد على أن دخول حزبهم فى تآلف انتخابى مع أحزاب وقوى المعارضة الأخرى معناه حرمان بعض كوادر الحزب من احتلال رؤوس القوائم فى عدد من الدوائر الانتخابية (الدوائر التى سيتم تخصيص رؤوس القوائم فيها للأطراف الأخرى فى التحالف)، وهو ما يعنى حرمان الوفد من الحصول على عدد من المقاعد الإضافية.

المعارضة الأخرى بخصوص هذا الموضوع. وبذلك يكون الوفد الجديد قد كرر خبرة انتخابات ١٩٨٤ فيما يتعلق بالتحالف بين أحزاب المعارضة لخوض الانتخابات على قوائم موحدة. ففي الحالتين كان الوفد عنصراً هاماً فى عرقلة جهود أحزاب المعارضة الأخرى من أجل التحالف الإنتخابى

وهنا تبدو المفارقة المثيرة للتساؤل، فإذا كان القرار النهائى فى حزب الوفد الجديد هو قرار اللجنة العليا للحزب، فلماذا لم يطرح الأستاذ فؤاد سراج الدين موضوع التحالف مع قوى وأحزاب المعارضة الأخرى على اللجنة قبل أن يدخل فى اجتماعات مع رؤساء أحزاب المعارضة الأخرى ويعطى موافقته على هذا الاقتراح؟. ولماذا لم يعلق الأستاذ فؤاد سراج الدين موافقته المبدئية على قرار اللجنة العليا للحزب باعتباره الفيصل فى هذا الموضوع؟.

ومن المؤكد أن قرار الوفد بالتراجع عن فكرة القوائم الموحده واتجاهه لخوض الانتخابات منفرداً قد أربك أحزاب المعارضة الأخرى. ففى أعقاب إعلان الوفد لقراره هذا، بادر رئيس حزب العمل الأستاذ إبراهيم شكرى على الفور بالاتصال بجماعة الإخوان المسلمين، بل أنه ذهب لمقابلة الأستاذ محمد حامد أبو النصر المرشد العام للجماعة بمقر مجلة الدعوة - المحظورة منذ سبتمبر ١٩٨١) وعرض عليه فكرة التحالف بين جماعة الإخوان وحزب العمل على أن يخوض مرشحو الجماعة الانتخابات على قوائم الحزب، وقد قبل الإخوان ذلك* . كما أن حزب الأحرار سعى بدوره للتنسيق مع حزب العمل والانضمام إلى التحالف الذى يضم العمل والإخوان. وبناء على ذلك عقد

---

* ذكر الأستاذ ابراهيم شكرى - رئيس حزب العمل فى حوار صحفى بأن الإخوان هم الذين عرضوا أن يتحالفوا مع حزب العمل بعد أن تراجع حزب الوفد عن فكرة التحالف مع بقية أحزب وقوى المعارضة.

وقال الأساذ ابراهيم شكرى. «فى مساء نفس اليوم - يقصد يوم أن أعلن الوفد قراره بخوض الانتخابات منفرداً، وهو يوم ١٩٨٧/٢/١٣ - كان لدينا اجتماع للجنة العليا لحزب العمل... ونحن مجتمعين جاءنا مندوبون من الإخوان المسلمين يعرضون أنهم - وبعد أن انسلخ الوفد من فكرة القائمة الموحدة لأحزاب المعارضة - فإنهم متمسكون بها ويعرضون أن ينزلوا على قوائم حزب العمل. وفى اليوم التالى - يوم ١٤/ ٢/ ١٩٨٧ - كانوا هم والأحرار حاضرين فى الصباح.. وكنت أعتقد أنه اجتماع تمهيدى، ولكنهم كانوا يريدون أن يحسموا فيه الموقف» =

ممثلون عن الأطراف الثلاثة اجتماعاً في مقر حزب العمل يوم السبت الموافق ١٩٨٧/٢/١٤، وذلك بهدف الاتفاق على الأسس والقواعد التى سيقوم عليها التحالف(١٨).

وقد كان مفوضاً عن حزب العمل فى هذا الاجتماع الأساتذة: إبراهيم شكرى وأحمد مجاهد وممدوح قناوى وعبد الحميد بركات وجمال أسعد عبد الملاك وصالح عبد الله. ومثل حزب الأحرار الأساتذة مصطفى كامل مراد وصلاح أبو إسماعيل وأحمد السيد درويش وعبد الفتاح الشوربجي، بينما مثّل جماعة الإخوان الأساتذة مأمون الهضيبى وصلاح شادى وعبد المنعم أبو الفتوح. وقد اتفق المجتمعون على عدد من المبادىء تتعلق بالتحالف بين الأطراف التى يمثلونها، من بينها:

(أ) أن التحالف سيخوض الانتخابات على قوائم حزب العمل، التى يجب ألا تكون موضع مناقسة من قبل الإخوان وحزب الأحرار باعتبارهما شريكين فى التحالف.

(ب) أن الهدف النهائى للتحالف هو توسيع دائرة الحريات الديمقراطية وتصفية النظام الشمولى وتطبيق الشريعة الإسلامية.

(ج) تشكيل لجنة مشتركة بين الأطراف الثلاثة للتوصل إلى اتفاق بشأن الأسس

= ومن الملفت للنظر أنه فى نفس الحوار، وعندما واجه المحاور الأستاذ د. جمال الدين حسين رئيس حزب العمل بما ذكره الأستاذ أحمد سيف الإسلام حسن البنا بأنه «بعد موقف الوفد برفض فكرة القائمة الموحدة جاء المهندس ابراهيم شكرى إلى مقر الدعوة وقابل السيد محمد حامد أبو النصر وعرض عليه فكرة التحالف وقبلها الإخوان»، الملفت للنظر أن رئيس حزب العمل أكد هذا القول، على الرغم من أنه يتعارض بشكل صريح مع قوله السابق. وهو ما يؤكد أن حزب العمل هو الذى سعى بجدية للتحالف مع الإخوان. ومع أنه كان للإخوان مصلحة فى التحالف مع حزب العمل، إلا أنهم كانوا على يقين بأن حزب العمل هو الذى سيسعى إليهم، وهو الأمر الذى يمكنهم من المساومة على شروط دخولهم التحالف.

انظر:

حوار مع الأستاذ إبراهيم شكرى - رئيس حزب العمل. روز اليوسف، العدد ٣٠٧٢، ١٩٨٧/٤/٢٧. ص ص ١٠ - ١١.

والقواعد التنظيمية التى سيتم على أساسها اختيار المرشحين وترتيب الأسماء فى القوائم، والتنسيق بين مرشحى الأطراف المتحالفة للدوائر الفردية.

(د) أن توزيع القوائم الانتخابية على الأطراق الثلاثة المتحالفة هو على النحو التالى: (٤٠٪) لحزب العمل، و (٤٠٪) للإخوان، و (٢٠٪) لحزب الأحرار، على أن يتم توزيع رؤوس القوائم طبقا لهذه النسب.

(هـ) أن الاتفاق على تشكيل تحالف بين الأطراف الثلاثة لا ينفى وجود بعض الاختلافات بينهم. ولذلك فإنه يجب توخى الحرص فى الدعاية الانتخابية حتى لا يتمكن خصوم التحالف من استغلال ذلك فى توسيع شقة الخلاف بين أطرافه على النحو الذى يؤثر سلبياً على النتائج التى يمكن أن يحققها التحالف فى الانتخابات.

ومن المؤكد أن هذا الاجتماع الذى استغرق حوالى الساعتين وانتهى بأن قرأ المشاركون فيه الفاتحة لمباركة التحالف بين الأطراف الثلاثة، كان بمثابة الإعلان الرسمى عن قيام ما عرف - فيما بعد - بـ «التحالف الإسلامى» لأن جريدة الشعب عندما أعلنت عن قيام التآلف فى بداية الأمر، صدَّرت ذلك بعنوان «حدث تاريخى: تحالف انتخابى بين العمل والإخوان والأحرار»[٢٠]. وهى بذلك تكون قد حددت طبيعته باعتباره تحالفاً انتخابياً، لكن استخدام الأطراف الثلاثة لتعبير «التحالف الإسلامى» فيما بعد، وشيوع هذا المفهوم على نطاق واسع وبخاصة خلال مرحلة الدعاية الانتخابية، إنما يدل على محورية مركز الإخوان ودورهم فى التحالف، فضلاً عن بروز قضية الشريعة الإسلامية ـ وكل ما يرتبط بها من قضايا فرعية - كقضية أساسية وحاكمة فى الانتخابات، حيث شكلت هذه القضية محوراً للاستقطاب الدينى والسياسى والتنافس الإنتخابى للأحزاب والقوى المشاركة فيها، وذلك على نحو ما سيتم توضيحه فيما بعد.

وبعد أن توصل الإخوان والعمل والأحرار إلى إبرام تحالف ثلاثى فيما بينهم، بادر الأستاذ إبراهيم شكرى - رئيس حزب العمل بترتيب لقاء مع الأستاذ خالد محى الدين ـ رئيس حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، فى مساء نفس اليوم الذى أعلُن

فيه قيام تحالف بين الأطراف الثلاثة (١٩٨٧/٢/١٤)، وعرض عليه دخول التجمع فى التحالف كشريك رابع إلى جانب العمل والأحرار والإخوان. على أن يقتسم حزبا العمل والتجمع نسبة الـ (٤٠٪) المخصصة لحزب العمل فى قوائم التحالف، فيكون نصيب كل منهما (٢٠٪) من القوائم. ولم يبد رئيس حزب التجمع تحمساً لذلك(٢١). وانتهى الأمر بأن رفض حزب التجمع الدخول فى التحالف وقرر خوض الانتخابات منفرداً، وقد طرح مسئولو التجمع عدة أسباب لرفض دخول التحالف على قوائم حزب العمل.

أولها، رفض حزب التجمع لصيغة تآلفية «تكون سبباً فى الإضرار بالوحدة الوطنية أو دافعة للمزيد من التشاحن الطائفى.... أو استبعاد أحد عنصرى الأمة»(٢٢). وهذا يعنى ضمنا أن صيغة التحالف بين الأطراف الثلاثة تشكل من وجهة نظر حزب التجمع تهديداً للوحدة الوطنية، وذلك بسبب مشاركة الإخوان فى التحالف مع ما يعنيه ذلك من إضفاء طابعاً إسلامياً على التحالف وإثارة قضايا إسلامية مثل تطبيق الشريعة وغيرها بصورة حادة وجدية مما يزيد من احتمالات التشاحن الطائفى وتهديد الوحدة الوطنية. وسوف نعرض لهذا الأمر بالتفصيل عن رصد وتحليل مواقف الأحزاب والقوى السياسية من التحالف.

وثانيها، أن حزب التجمع لم يكن طرفاً فى صياغة الأسس والقواعد التى قام عليها التحالف*. فالإخوان والعمل والأحرار نسقوا فيما بينهم وتوصلوا إلى اتفاق. وبعد ذلك راح الأستاذ إبراهيم شكرى يعرض على التجمع نتائج ما توصلوا إليه(٢٣). ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن مبادرة الأستاذ إبراهيم شكرى بدعوة حزب التجمع للإنضمام إلى التحالف بعد إعلان قيامه، إنما ترجع إلى أمرين هامين – الأول، أن نية

---

* قال الأستاذ خالد محى الدين – رئيس حزب التجمع «رفضنا التحالف مع العمل والأحرار لأنهم تحالفوا مع الآخرين – يقصد الإخوان المسلمين – ثم جاءوا يعرضون علينا أن نقتسم النسبة مع حزب العمل نفسه الذى رضى بنسبة ٤٠٪ من القائمة، وكان معنى هذا إننا سنشارك بنسبة ٢٠٪ فى القائمة».

انظر حوار مع خالد محى الدين – رئيس حزب التجمع، مجلة أكتوبر، العدد ٥٤٣، ١٩٨٧/٣/٢٢، ص ٢٤.

الأطراف الثلاثة لم تكن متجهة منذ البداية لإشراك حزب التجمع فى التحالف، وإلا فلماذا لم يتم عرض الأمر عليه قبل الاجتماع الذى عقده الأطراف الثلاثة فى ١٩٨٧/٢/١٤ وأقروا فيه المبادىء العامة للتحالف؟ ولماذا لم تتم دعوته للمشاركة فى هذا الاجتماع؟. ويبدو التبرير الذى طرحه الأستاذ إبراهيم شكرى لعدم دعوة التجمع للمشاركة فى الاجتماع الذى أقرت فيه الخطوط العريضة للتحالف بين الأطراف الثلاثة غير مقنع، حيث برر ذلك بأن الاجتماع لم يكن مرتباً له من قبل نظراً لتسارع التطورات والأحداث(٢٤). والثانى، أن مبادرة الأستاذ إبراهيم شكرى بمفاتحة حزب التجمع بالانضمام إلى التحالف لا يستنتج منها أنه كان هناك اتفاق كامل بين الأطراف الثلاثة على قبول مشاركة التجمع فى التحالف. وإذا كان الأمر غير ذلك فلماذا لم يتم تشكيل وفد يضم ممثلين عن الأطراف الثلاثة لبحث الأمر مع حزب التجمع؟. كما أن عرض الأستاذ إبراهيم شكرى تضمن تنازل حزب العمل عن نصف الحصة المقررة فى قوائم التحالف وهى (٤٠٪) لحزب التجمع، وذلك دون أى مساس بحصتى الطرفين الآخرين.

وثالثها، رفض حزب التجمع للنسبة التى عرضت عليه من قوائم التحالف فى حالة مشاركته فيه، وهى (٢٠٪)، فقد اعتبر الحزب التوزيع الرقمى للقوائم بين أطراف التحالف غير منطقى وغير واقعى. فنسبة (٤٠٪) للإخوان هى فى تصور حزب التجمع أكبر من حجمهم الحقيقى،كما أن نسبة (٢٠٪) لحزب الأحرار الذى حصل فى انتخابات ١٩٨٤ على أقل من (١٪) من مجموع أصوات الناخبين تبدو مجافية لحجم هذا الحزب ودوره فى الشارع السياسى. وعلى هذا الأساس رفض حزب التجمع أن يشارك فى تحالف تكون حصته من قوائمه الانتخابية (٢٠٪) فقط(٢٥).

وبصفة عامة يمكن القول بأن نتيجة مبادرة الأستاذ إبراهيم شكرى بدعوة التجمع للمشاركة فى التحالف كانت معروفة سلفاً. وبدا الأمر وكأن الأستاذ إبراهيم شكرى تقدم بمبادرته لكى يرفضها حزب التجمع، فلم يكن من المتصور أن يقبل التجمع أن يشارك فى تحالف رباعى تكون حصته فى قوائمه الانتخابية نصف حصة الإخوان

ومساوية لحصة حزب الأحرار، ناهيك عن التناقضات الفكرية والعقائدية العميقة بين الإخوان وحزب التجمع، وبالتالى فلا يمكن تصور أن يتحمس الإخوان لوجود التجمع فى التحالف*. وقد ظهر هذا الأمر جلياً خلال فترة الدعاية الانتخابية على نحو ما سيرد ذكره فيما بعد.

أما بالنسبة لحزب الأمة، فإن أحداً لم يأخذه فى الحسبان عند إجراء ترتيبات إبرام التحالف بين الإخوان والعمل والأحرار، كما أن أحداً لم يعرض على الحزب الانضمام إلى التحالف بعد الإعلان عن قيامه رسمياً. وقد عبر الأستاذ أحمد الصباحى - رئيس الحزب عن هذا المعنى بقوله: «نحن كحزب الأمة لا نريد أن نتسول من أية أحزاب معارضة أخرى، وسندخل الانتخابات بقائمة حزب الأمة فقط ومرحباً بأى حزب للدخول تحت قوائمنا»(٢٦)

وجدير بالذكر أنه كانت هناك محاولة من قبل الإخوان لجذب الوفد الجديد إلى التحالف الثلاثى. وقد قال الأستاذ محمد حامد أبو النصر فى هذا الصدد: «لقد ذهبت إلى سراج الدين عندما التقينا فى العمل والأحرار، وقبل أن يُذاع هذا الالتقاء حتى لا يُفهم أحد إننا ندور على أحد أو ندبر لأحد، وقلت له: بأننا التقينا مع العمل والأحرار وجئت لك وأمل أن تكون رابعنا ونكون كلنا يداً واحدة، فقال: أن الوفد اتخذ قراراً بأن قوائمه ستكون من رجاله، وقد تمنينا لهذا الائتلاف الخير»(٢٧). وليس هناك شكا فى أن نتيجة مبادرة المرشد العام للإخوان المسلمين بدعوة الوفد الجديد للانضمام إلى التحالف الثلاثى كانت محسومة سلفاً. فليس من المتصور أن يتراجع الوفد عن قرار

---

* قال الأستاذ محمد حامد أبو النصر - المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين أن «حزب التجمع فلسته تقوم على أساس إنكار الله وأن الأديان مخدرة للشعوب، لهذا فلا يمكن لحزب التجمع أن يأخذ وضعاً فى مصر، يجوز فى دول أخرى. فمصر فيها الإسلام وعلى أرضها سارت قدم السيد المسيح، فلا يمكن أن يكون لحزب التجمع مكان بيننا أبداً».

نقلاً عن:

محمود فوزى، حوار مع الشيخ محمد حامد أبو النصر - المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، مجلة أكتوبر، العدد ٥٤٧ (١٩/٤/١٩٨٧) ، ص ١١.

اتخذه فى ظروف حساسة وحرجة لأن هذا سيضع مصداقية الحزب فى الميزان. كما أن من غير المتصور أن ينضم الوفد الجديد إلى تحالف لم يشارك فى صياغة قواعده ووضع أسسه، خاصة وأن الأستاذ أبو النصر لم يفصح عن مكونات العرض الذى قدمه للوفد فى حالة قبوله الانضمام للتحالف الثلاثى. فهل التحالف سيكون على قوائم حزب العمل أم حزب الوفد؟. وما هى حصة الوفد الجديد فى قوائم التحالف فى حالة تراجعه عن قراره؟... إلخ.

وقد كانت النتيجة - المنطقية التى ترتبت على تجاهل أطراف التحالف لحزب الأمة ورفض حزبى التجمع والوفد الجديد الانضمام إلى التحالف الثلاثى - وهو أمر كان فى حكم المحسوم سلفاً - أن أصبح التحالف مغلقاً على أطرافه الثلاثة (الإخوان وحزبى العمل والأحرار). وقد فسر الأستاذ إبراهيم شكرى ذلك بقوله: «إن الله أراد ذلك فكان»(٢٨)

وفى ضوء التطورات السياسية التى أدت إلى انهيار محاولة تأسيس تحالف انتخابى كبير يضم جميع أحزاب وقوى المعارضة ويخوض الانتخابات بقوائم مشتركة، وذلك على أثر انسحاب حزب الوفد ورفضه لفكرة التحالف، واستنادا إلى الظروف والملابسات التى أحاطت بقيام «التحالف الإسلامى» بين الإخوان وحزبى العمل والأحرار، يمكن القول بأن انهيار محاولة إقامة تحالف يضم جميع أحزاب المعارضة قد أفادت بدون شك جماعة الإخوان المسلمين وذلك فى ضوء عدة اعتبارات موضوعية منها ما يلى:

(١) على الرغم من أن الأستاذ إبراهيم شكرى - رئيس حزب العمل - كان قد أشار فى تصريحاته وأحاديثه الصحفية بأن قوائم التحالف الذى كان من المقرر تأسيسه بين أحزاب المعارضة كانت ستشمل أيضاً القوى السياسية غير الممثلة فى أحزاب ومنها الإخوان(٢٩). وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان قد شاركت فى مؤتمر أحزاب المعارضة الذى عقد فى ٥ فبراير ١٩٨٧، بل أن المرشد العام للجماعة الأستاذ محمد حامد أبو النصر قد بعث برسالة إلى المؤتمر، تم تلاوتها على المشاركين فيه، إلا أنه ليس هناك ما يدل على قيام الإخوان بدور مباشر - ولو محدود - فى الاجتماعات

والترتيبات التى تمت بين أحزاب المعارضة فى أعقاب مؤتمر ٥ فبراير ١٩٨٧ لوضع الأسس والمبادىء لتنفيذ اقتراح دخول أحزاب المعارضة الانتخاب بقوائم موحدة تحت مظلة حزب الوفد، وهو الاقتراح الذى انهار بعد أن غير حزب الوفد موقفه بشأنه.

(٢) أن توصيات مؤتمر أحزاب المعارضة الذى عُقد فى ٥ فبراير ١٩٨٧ والتى تمت الإشارة إليها سلفاً مثلت حداً أدنى مشترك بين أحزاب وقوى المعارضة التى شاركت فى المؤتمر. وبذلك يمكن اعتبارها أحد مرتكزات الدعوة لقيام تحالف انتخابى يضم كل أحزاب وقوى المعارضة، بل هى بمثابة الخطوط العريضة للبرنامج الإنتخابى للتحالف فى حالة قيامه. وجدير بالذكر أن هذه التوصيات لم تتضمن أى إشارة لموضوع تطبيق الشريعة الإسلامية، التى هى القضية الأولى بالنسبة للإخوان المسلمين. وبالتالى فلو أن أحزاب وقوى المعارضة كانت قد نجحت فى إقامة تحالف إنتخابى بينها، حتى وإن ضم هذا التحالف الإخوان المسلمين، فقد كان من المتصور أن يتجاهل برنامجه الإنتخابى قضية تطبيق الشريعة الإسلامية عن عمد أو على الأقل يجعلها فى أحسن الأحوال قضية ثانوية وليست مركزية، وذلك لسبب بسيط وهو أنه لا يوجد إجماع بين القوى والأحزاب السياسية فى مصر بشأن هذه القضية، بل هى تمثل مجالاً للخلاف الفكرى والاستقطاب السياسى والدينى بينها. فعلى الرغم من أن أغلب الأحزاب والقوى السياسية لا تضع نفسها فى خانة الرفض الصريح لتطبيق الشريعة الإسلامية، خاصة وأن الدستور المصرى ينص على أن مبادىء الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، إلا أنها تطرح رؤى وتصورات متعدد لمفاهيم ومتطلبات وأساليب تطبيق الشريعة*. وبذلك فإن تحالف أحزاب وقوى المعارضة فى حالة قيامة كان سيركز على ما يجمع بين هذه الأحزاب والقوى وليس على ما يفرق بينها.

* عبر الأستاذ مامون الهضيبى – القطب الأخوانى البارز عن هذا المعنى بقوله: «لنا خطنا الواضح الذى لا نتزحزح عنه وهو تحكيم شرع الله فى كيان الدولة السياسى والاقتصادى. ومن أراد الاقتراب منا فبهذا كله. نعم هناك من يرفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية، فقط ولو رفعه بنفس مفهومنا فمثلاً حزب التجمع يرفع الشعار ولكل مفهومه».

انظر: «حوار مع الأستاذ مأمون الهضيبى وآخرين، روز اليوسف، العدد ٣٠٦٨، ١٩٨٧/٣/٢٠، ص ١٧.

(٣) أن حصة الإخوان فى القوائم الانتخابية لتحالف انتخابى يضم أحزاب المعارضة بما فيها الوفد الجديد والعمل والتجمع وقوى سياسية أخرى غير ممثلة فى أحزاب مثل الناصريين - قبل حصولهم على رخصة تأسيس حزب - والشيوعيين. كانت ستكون بالقطع محدودة. وهذا أمر طبيعى لأن القوائم الانتخابية للتحالف سيتم توزيعها على عدد أكبر من الأحزاب والقوى السياسية المشاركة فيه. كما أن مشاركة الإخوان فى تحالف من هذا النوع لم يكن ليجعل منهم القوة الرئيسية أو المسيطرة فيه، خاصة فى ظل وجود حزب الوفد الجديد الذى كان يتولى زعامة المعارضة البرلمانية فى مجلس ١٩٨٤، والذى كان من المقرر تشكيل التحالف بأسمه وتحت مظلته. وهذا الأمر يختلف بالقطع عن مشاركة الإخوان فى تحالف إنتخابى محدود مع أحزاب صغيرة ومحدودة الفاعلية. ففى هذه الحالة يمكن للإخوان أن يحصلوا حصة أكبر من القوائم الانتخابية للتحالف من ناحية، بل وربما يكونوا القوة الرئيسية فى التحالف والمحركة له من ناحية أخرى. فإلى أى حد استطاع الإخوان تحقيق ذلك بتحالفهم مع حزبى العمل والأحرار؟. سؤال ستجيب عليه الدراسة فيما بعد.

وتأسيسا على ماسبق، يمكن التأكيد على النتائج التالية:

(أ) أن التحالف بين الإخوان المسلمين وحزبى العمل والأحرار لم يكن مستهدفا منذ البداية، بل هو ظهر على أثر انهيار فكرة تأسيس تحالف انتخابى يضم مختلف أحزاب وقوى المعارضة، ويخوض الانتخابات بقوائم موحدة تحت مظلة حزب الوفد الجديد، وذلك نتيجة لتراجع حزب الوفد الجديد عن الفكرة ورفضه لها.

(ب) أن حزب العمل هو الذى أخذ زمام المبادرة وعرض الإخوان أن يتحالفوا معه ويخوض مرشحوهم الانتخابت على قوائمه. وقد وافق الإخوان على ذلك، كما قبل الطرفان مشاركة حزب الأحرار فى التحالف.

وعلى الرغم من وجود مصلحة أكيدة للإخوان فى التحالف مع حزب سياسى شرعى أو أكثر، إلا أن مسلك حزب العمل وإسراعه فى الاتصال بالإخوان إنما يؤكد على أنه كان هو الأكثر حرصاً على التحالف معهم - لاعتبارات وحسابات عديدة سوف نذكرها فيما بعد - باعتبارهم ورقة رابحة من وجهة نظره. فعدم التحالف مع الإخوان معناه أنه كان يتعين على الحزب أن يختار بين بديلين: إما أن يخوض الإنتخابات منفرداً على غرار ما فعل الوفد الجديد، أويخوضها بالتحالف مع حزب أو أكثر من أحزاب المعارضة الأخرى. وجدير بالذكر أن كلاً من البديلين السابقين لم يكن مضمون النتائج فى ضوء خبرة انتخابات مايو ١٩٨٤. بل وأكثر من هذا، فقد كان بعض أحزاب المعارضة من المحتمل أن تسارع الأخرى وتقدم عروضاً أفضل للتحالف مع الإخوان. ومن هنا كان إسراع حزب العمل بإنجاز التحالف معهم.

(ج) أن الاتفاق على صيغة التحالف بين العمل والأحرار والإخوان لم يستغرق وقتاً طويلاً، بل أن المبادىء الأساسية والخطوط العريضة للتحالف تم الاتفاق عليها فى جلسة واحدة وهذا الأمر إنم يدل على وجود خلفيات سابقة للتحالف بين الأطراف الثلاثة وبخاصة بين الإخوان والعمل من ناحية، وقبول العمل والأحرار بمطالب الإخوان أو على الأقل عدم حدوث خلافات كبيرة بين الأطراف المعنيةبشأن هذه المطالب من ناحية أخرى وهى أمور سنتناولها بمزيد من التفاصيل فيما بعد.

(د) أن تعبير «التحالف الإسلامى» لم يظهر مع بدايات إعلان التحالف بين الإخوان. وحزبى العمل والأحرار، بل تم الإعلان عنه بمسمى «تحالف إنتخابى»، بينما تعبير «التحالف الإسلامى» ظهر فى مرحلة تالية مع إعلان البرنامج الانتخابى للتحالف وخوض غمار الحملة الإنتخابية. وقد شاع هذا التعبير، وأصبح هو التسمية المتعارف عليها للتحالف بين الإخوان والعمل والأحرار. وهذا الأمر إنما يدل - ضمن أمور أخرى - على حقيقة وأن جماعة الإخوان المسلمين فى التحالف.

(هـ) أن صيغة اتفاق التحالف بين الإخوان والعمل والأحرار وضعت فى شكل جعل منها صيغة مغلقة. وفى ظل هذه الصيغة فإن نتائج المحاولات التى بُذلت لجذب حزبى الوفد الجديد (من قبل الإخوان) والتجمع (من قبل حزب العمل) إلى التحالف

كانت محسومة سلفاً. كما أن أطراف التحالف تجاهلوا حزب الأمة من حيث المبدأ. ولذلك فلم ينظم أى حزب أو قوة سياسية أخرى إلى التحالف.

(و) أن انهيار محاولة تأسيس تحالف يضم كل أحزاب وقوى المعارضة على قوائم حزب الوفد قد شكل عنصراً إيجابياً بالنسبة للإخوان. فبدلاً من أن يشاركوا فى تحالف كبير - فى حالة قبول جميع أطرافه الفاعلة مشاركة الإخوان - تكون حصتهم فيه محدودة وكذلك دورهم، شاركوا تحالف أصغر وحصلوا على (٤٠٪) من قوائمه الإنتخابية، بل وكانوا بمثابة القوة المحركة لهذا التحالف على نحو ما سيتضح فيما بعد.

المبحث الثاني

التحالف الإسلامى بين المبررات المعلنة والدوافع الحقيقية

الهدف من هذا المبحث هو رصد أهم المبررات التى أعلنها كل طرف من أطراف التحالف الثلاثة (العمل والأحرار والإخوان) للمشاركة فى التحالف، فضلاً عن تحليل بعض الخلفيات والدوافع والحسابات غير المعلنة التى حكمت مواقف الأطراف الثلاثة.

ومن خلال القراءة التحليلية لمعظم المقالات والخطب والبيانات والتصريحات الصادرة عن بعض قادة ورموز أطراف التحالف الثلاثة منذ منتصف فبراير من العام ١٩٨٧ حتى نهاية أبريل من نفس العام، وهى الفترة التى شهدت الزخم الحقيقى للمعركة الانتخابية، يمكن القول بأن المسوغات التى طرحها الأطراف الثلاثة لتبرير التحالف بينهم قد تبلورت حول محورين أساسيين. أولها، وجود قواسم مشتركة بين الأطراف الثلاثة من حيث التوجهات الفكرية والأهداف السياسية. وثانيهما، مواجهة القيود والعقبات التى كان يفرضها قانون الانتخابات (القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦) على أحزاب وقوى المعارضة، والتصدى للضغوط التى تمارسها الحكومة والحزب الوطنى ضد المعارضة.

وفيما يلى بعض التفاصيل لما سبق إجماله.

أولاً: حزب العمل:

أكد الأستاذ إبراهيم شكرى - رئيس حزب العمل وغيره من العناصر القيادية فى أكثر من مناسبة على أن التحالف بين حزب العمل والإخوان هو أمر طبيعى*، وذلك نظراً لوجود أرضية مشتركة تجمع بينهما من حيث التوجهات الفكرية والأهداف العامة، وذلك طبقاً للحقائق والمعطيات التالية:

(١) وجود اتفاق كبير بين مبادىء حركة مصر الفتاة - التى يعتبر حزب العمل وريثها والامتداد الطبيعى لها - ومبادىء جماعة الإخوان المسلمين فى مرحلة ما قبل الثورة، وهو الأمر الذى يؤكد عمق العلاقات التاريخية بين الحركتين[٣٠]. ومن هنا فقد سعى قادة حزب العمل إلى التقليل من شأن الاختلافات الفكرية والسياسية الحادة التى ظهرت بين حركة مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين فى بعض الفترات. يقول الأستاذ إبراهيم شكرى - رئيس حزب العمل: «إن حركة مصر الفتاة دعت فى يوم ما إلى تحطيم الحانات وإلغاء البغاء والدعوة إلى الأخلاق والفضيلة، وأن ذات الأهداف كان الإخوان يدعون إليها وكان لهم تواجدهم المؤثر على الساحة فى هذا الوقت... إن تاريخ العلاقة بين الإخوان والعمل يرجع إلى الدعوة التى سبق أن وجهها المرحوم أحمد حسين مؤسس حركة مصر الفتاة للشهيد حسن البنا بتوحيد الحركتين فى إطار واحد، ولكن هذا لم يتم لعدم موافقة الشهيد حسن البنا فى هذا الوقت على ذلك... وبالرغم من توازى الحركتين فقد كان لهما أن تصطدما فى بعض الأحيان نتيجة تنافسهما على الساحة وكذلك محاولة كسب ثقة الشباب... ولكن هذا لا يمنع من أن هناك اتفاقاً مشتركاً بيننا وبينهم على الكثير من الأمور»[٣١].

---

* جدير بالذكر أن حزب العمل ركز فى تبريره للتحالف على العلاقة بين العمل والإخوان. ونادراً ما جاء ذكر حزب الأحرار ضمن هذه التبريرات. ومرد ذلك أن حزب الأحرار هو الطرف الأضعف فى التحالف، كما أن علاقاته بحزب العمل لم تكن مجالاً للجدال والنقاش والنقد مثلما هو الحال بالنسبة لعلاقة العمل والإخوان.

(٢) على الرغم من الأستاذ أحمد حسين - مؤسس حركة مصر الفتاة التى يعتبر حزب العمل وريثها وامتداداً لها كان قد نادى بالاشتراكية العلمية فى بعض الفترات مما أوجد خصومة فكرية بين مصر الفتاة والإخوان المسلمين، إلا أن الرجل عدل عن هذا الاتجاه تماماً فى أواخر حياته، بل وأصبح رائداً من رواد الفكر الإسلامى المعاصر، حيث اجتهد فى تقديم تفسير لبعض سور القرآن الكريم، وقد ظهر هذا التفسير فى أربعة مجلدات عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية[٣٢]. هذا وقد اعترف الأستاذ أحمد حسين بهذا التحول صراحة فى مقاله طويلة نشرها بمجلة الاعتصام فى عدد فبراير ١٩٨٧ تحت عنوان «أنى اعترف» وقال فيها: «وبعد فإذا كانت الأعمار بيد الله ولكل أجل كتاب فالشيء المحقق فى آخريات حياتى، وقد كانت حياتى كلها من أجل مصر ومجدها وشعب مصر وخيره. ولقد دعوت إلى الاشتراكية عندما تصورت أنها قد تكون علاجاً لما نشكو منه، واليوم بعد أن قمنا بالتجربة فساءت أحوالنا إلى القدر الذى يشكو منه الشباب، فإن واجب على أن أعلن أن الاشتراكية هى التى انتهت بنا إلى ما أنتهينا إليه، والآن فلنرفعها عالية مدوية. إسلام وعدالة اجتماعية وليس اشتراكية». وضمّن مقالته بعد ذلك جملة من الأصول والمبادىء الإسلامية التى يتعين الالتزام بها وتطبيقها باعتبارها تمثل أسساً صالحة لمواجهة المشكلات والتحديات التى تعانى منها المجتمعات الإسلامية. ويتفق ما طرحه الأستاذ أحمد حسين فى هذه المقالة مع المبادىء والأفكار التى نادى - وينادى بها الإخوان المسلمين[٣٣].

(٣) أن التوجه الإسلامى هو توجه أصيل لحزب العمل منذ تأسيسه. وقد قال الأستاذ إبراهيم شكرى فى هذا الصدد: «إننى عندما دعوت إلى حزب العمل كان توجهى بالفعل أن يكون أسمه «حزب العمل الإسلامى. ولكننى وجدت فى القانون ما يمنع ذلك تماماً، ولهذا أخترنا اسم حزب العمل الاشتراكى على اعتبار أن آخر صورة للحزب قبل الثورة هى «حزب مصر الاشتراكى.. وكان لابد أن أربط بين الماضى والحاضر»[٣٤]. وفى إطار تأكيد علاقة الحزب بالإخوان منذ البداية أشار الأستاذ إبراهيم شكرى إلى «أن حزب العمل بدأ نشاطه فى عام ١٩٧٨ باستقبال الأستاذ عمر

التلمساني في بداية ظهوره في المجتمعات العامة، ومن خلال جريدة الشعب تتابعت كتابات ومحاضرات الأستاذ محمد المسماري... وفي مجلس الشعب حاولنا نواب حزب العمل - الذين عينوا بقرار من الرئيس مبارك في مجلس ١٩٨٤ - ومجموعة الإخوان أن نجمع التوقيعات على اقتراح بقانون تطبيق الشريعة الإسلامية لولا أن خزلنا الآخرين»[٣٥].

(٤) التأكيد على عدم وجود تعارض بين الاشتراكية التي يدعو إليها حزب العمل وبين الإسلام. وقد قال الأستاذ إبراهيم شكري بهذا الخصوص: «الاشتراكية التي نعرفها والتي ننشدها هي النابعة من ديننا... من تاريخنا... ومن واقعنا»[٣٦]. وقد كان الهدف من ذلك بالطبع هو الرد على سؤال كبير طرحه البعض منذ بداية الإعلان عن التحالف مفادة: ما هو الجامع الفكري الذي يمكن أن يجمع بين حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين رغم التناقضات الفكرية التي بينهما. فالأول حزب سياسي يتخذ من الاشتراكية منهجاً فكرياً له، والثانية جماعة إسلامية مسيسة تعمل من أجل تطبيق الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية؟.

(٥) أن حزب العمل هو أول حزب طالب بتطبيق الشريعة الإسلامية منذ تأسيسه في عام ١٩٧٨. وقد نص البرنامج الأساسي للحزب الصادر في العام نفسه على أن «الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع في الدولة ولا يجوز أن تتضمن القوانين ما يخالف الشريعة الإسلامية»[٣٧] وبالإضافة إلى ذلك، فإن «برنامج الحزب يتضمن نقاطاً كثيرة تتفق مع دعوة الإخوان المسلمين»[٣٨].

(٦) أن حزب العمل طالب في برنامجه الانتخابي في انتخابات ١٩٨٤ بتطبيق الشريعة الإسلامية - رغم أنه لم يكن متحالفاً مع الإخوان في تلك الانتخابات - بما يتضمنه ذلك من ضرورة «المبادرة بإصدار التشريعات الوطنية التي تم مراجعتها في لجان مجلس الشعب للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وإتمام مراجعة بقية القوانين الوضعية على أساس أحكام الشريعة... والإسراع في بناء المجتمع بناءاً مسايراً لما تقضي به الشريعة .... والتأكد من توفير الأمان والعدالة لغير المسلمين من

المواطنين فى ظل الشريعة الإسلامية... وتطبيق الحدود التى جاء بها القرآن الكريم باعتبارها أحكاماً إلهية لضمان الالتزام بتعاليم الإسلام فى المجتمع»(٣٩).

(٧) أنه فى أعقاب انتخابات ١٩٨٤ تصاعد وزن التيار الإسلامى داخل حزب العمل بشكل واضح. وقد تجلى ذلك فى مظاهر عديدة منها: إفساح مساحات أوسع فى جريدة حزب العمل «الشعب» لنشر مقالات نخبة من رموز وقيادات حركة الإخوان المسلمين. وإحداث تغيير جوهرى فى رئاسة تحرير الجريدة، حيث حل الأستاذ عادل حسين المعروف بتوجهاته الإسلامية - التى تبناها بعد أن تخلى عن الفكر الماركسى - محل الأستاذ حامد زيدان فى هذا المنصب، وهو ما يعكس حرص الحزب على دعم جسور وقنوات الإتصال مع الإخوان. وقد جاء التقرير السياسى لحزب العمل الاشتراكى الذى قدم إلى المؤتمر العام الرابع للحزب (يناير ١٩٨٧) ليؤكد على حقيقة تزايد وزن التيار الإسلامى داخله. وقد ورد فى التقرير ما يلى: «نحن ندعو إلى الله الواحد ولا نعبد إلا إياه ولانسجد إلا له. وهذا الركن الأول لحزبنا هو الذى يطلقنا لكى نعمر فى الأرض كما أمرنا الله... وهذا الإيمان بالله هو الذى يجعلنا نواجه كل طواغيت الأرض برأس مرفوعة... إن اشتركيتنا... هو قبس من إيماننا بتكافلية الإسلام.. ومفهوم حزب العمل فى موضوع الشريعة الإسلامية يتجاوز بطبيعة الحال مسألة الحدود بل يجاوز القوانين المدنية والجنائية مع الأهمية البالغة لذلك. فسياسة الإعلام منها أو التعليم لا تقل خطراً. وكذلك فإن ما يتعلق بالنظام الاقتصادى وبالأوضاع الدستورية قد يكون من الأصول الأولى»(٤٠).

وعلى ضوء النقاط السابقة يتضح أن حزب العمل قد برر تحالفه مع الإخوان بوجود قواسم فكرية مشتركة بين الجانبين تجعل التحالف بينهما أمراً طبيعياً وهى تدور بصفة أساسية حول العمل من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية*. وإلى جانب

---

* قال الأستاذ عادل حسين - الرئيس السابق لتحرير جريدة الشعب، بهذا الخصوص «الدلالة الكبرى للتحالف أنه يكون قطباً سياسياً تطالب كل أطرافه بتطبيق الشريعة الإسلامية».
انظر. عادل حسين، قاومنا التزوير ونجحنا ... والتحالف مستمر وبرنامجه واضح، جريدة الشعب، العدد ٣٨٦، ١٩٨٧/٤/١٤.

العلاقات التاريخية الإيجابية التى جمعت بين حركتى الإخوان المسلمين ومصر الفتاة فى بعض الفترات التاريخية فى مرحلة ما قبل ١٩٥٢، فإن حزب العمل قد حرص على تأكيد توجهه الإسلامى منذ تأسيسه فى عام ١٩٧٨ سواء فى وثائقه الرسمية أو على صفحات جريدته أو فى ممارساته العملية، مما يجعل مساحة الاتفاق بينه وبين الإخوان كبيرة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن حزب العمل طرح جملة من المسوغات الأخرى لتبرير تحالفه مع الإخوان وحزب الأحرار، وهى تتعلق بوجود أهداف عامة مشتركة تجمع بين الأطراف الثلاثة من ناحية. فضلا عن الرغبة فى العمل المشترك من أجل مواجهة القيود التى يفرضها القانون الإنتخابى على أحزاب وقوى المعارضة، والتصدى للضغوط التى تمارسها الحكومة عليها من ناحية أخرى. وتتمثل أهم المسوغات التى طرحها حزب العمل بهذا الخصوص فيما يلى.

(أ) اتفاق الأطراف المعنية بشأن تأسيس دولة إسلامية باعتبارها صورة المستقبل لمصر. قال الأستاذ عادل حسين - رئيس تحرير جريدة الشعب فى ذلك الوقت: «إن الثقة المتبادلة والتقارب فى المفاهيم والسياسات أسهم كذلك - إلى جانب عوامل أخرى ذكرها الكاتب - فى الوصول إلى الاتفاق، وحتى إذا كانت القوانين تسمح للإخوان بقيام تنظيمهم العلنى فإن الرغبة فى تشكيل تحالف وإقامة علاقة خاصة بين العمل والإخوان كانت ستدرج فى جدول الأعمال تحقيقاً للمصالح المشتركة للدعوة الهادفة إلى إنشاء دولة إسلامية.... نحن معاً بالتأكيد فى تيار واحد، تيار أصولى ومستقبلى فى الوقت نفسه»[٤١].

(ب) أن «التحالف» بين الأطراف الثلاثة (العمل والأحرار والإخوان) لم يكن مستهدفاً منذ البداية، بل أن حزب العمل سعى من أجل «تحالف أكبر» يضم كل أحزاب المعارضة والقوى السياسية غير الممثلة فى أحزاب. وقد برر الأستاذ إبراهيم شكرى - رئيس حزب العمل ذلك بقوله: «حتى تتشكل صورة حقيقية للمعارضة للحزب الحاكم... وكما يعلم الجميع فإن خروج حزب الوفد والتجمع هو الذى أخرج التحالف بشكله

الحالى»[٤٢]. وهكذا فإن انهيار فكرة التحالف الانتخابى بين كل أحزاب وقوى المعارضة أفسحت المجال أمام التحالف الثلاثى بين الإخوان والعمل والأحرار خاصة وأنه كانت هناك خلفيات ومقدمات داعمة لإمكانية التحالف بينهم من ناحية، كما كان لكل طرف مصلحة أو مصالح فى التحالف من ناحية أخرى.

(ج) أن أطراف التحالف التقوا على مجموعة من الأهداف العامة التى شكلت رابطة جامعة بينهم. وقد عبر الأستاذ ابراهيم شكرى - رئيس حزب العمل عن هذه الأهداف بقوله: «إن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية تأتى على رأس البرنامج المشترك وهى تتضمن دعم الحريات والحقوق لكافة المواطنين مسيحيين ومسلمين. وشرع الله يشمل فى مفهومنا عدالة توزيع الدخل والخدمات بحيث يرتفع مستوى المعيشة للفقراء والضعفاء. وأن التحالف الذى أقمناه سيسعى من خلال مجلس الشعب إلى إنهاء الوصاية التى يفرضها الحزب الحاكم... وسنسعى لكى تكون الديمقراطية حقيقية بحيث يتمكن الجميع من المشاركة فى إصدار القرارات»[٤٣]. وقد شكلت هذه المعانى بنوداً أساسية فى الخطاب السياسى للأستاذ إبراهيم شكرى - رئيس الحزب وغيره من كوادر الحزب، وبخاصة خلال المعركة الانتخابية.

(د) أكد رئيس حزب العمل - وغيره من كوادر الحزب - على أن القيود والعقبات التى وضعها قانون الانتخابات أمام أحزاب المعارضة (القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦) كانت من بين العوامل الرئيسية وراء قيام التحالف. وقد قال الأستاذ إبراهيم شكرى - رئيس الحزب فى هذا الصدد: «إن فكرة التحالف كان الدافع الأول لها ما ظهر من عقبات وصعوبات أوجدها قانون الانتخابات أمام الأحزاب لتحجيم دوها ووجودها فى المجلس بل وعدم تمثيلها بالشكل الصحيح كما حدث فى انتخابات ١٩٨٤ عندما فازت المعارضة بـ (٢٧٪) من إجمالى أصوات الناخبين ولم تمثل إلا بـ (١٢٪) فقط من هذه الأصوات»[٤٤]. وأكد الأستاذ عادل حسين على هذا المعنى بقوله: «من المؤكد أن القيود المفروضة على الانتخابات لعبت دوراً فى تحقيق هذا الاتفاق أى التحالف بين الإخوان والعمل والأحرار. ومن المعروف أن القيود القانونية تمنع قيام الإخوان المسلمين كهيئة

مستقلة معترف بها، ولاشك فى أن هذاه المهزلة السخيفة أسهمت بدورها فى تحقيق الاتفاق».(٤٥) كما عبر الأستاذ ممدوح قناوى - أحد قيادات حزب العمل والذى أعلن انشقاقه عن الحزب عشية إجراء الانتخابات، بصورة صريحة عما أشار إليه الأستاذان إبراهيم شكرى وعادل حسن بشكل ضمنى عندما قال: «إنها - أى القائمة الموحدة للتحالف - ضرورة يفرضها الواقع السياسى لتجاوز عقبات قانونية حقيقية مثل نسبة الـ ٨٪»(٤٦).

وتأسيسا على ما سبق يمكن الانتهاء إلى أن حزب العمل فى معرض تبرره لدخوله التحالف مع الإخوان والأحرار قد ركز فى المقام الأول على إبراز توجهاته الإسلامية التى سمحت بوجود اتفاق كبير فى المبادىء والأهداف بينه وبين جماعة الإخوان المسلمين. وهذا الأمر يدل على أن هناك تحولاً ملموساً قد حدث فى التوجهات الفكرية والسياسية للحزب فى مرحلة ما بعد ١٩٨٤. وكانت معركة انتخابات ١٩٨٧ ذروة هذا التحول. ويبدو الأمر وكأن حزب العمل أو على الأقل تيار فاعل فيه يضم رئيس الحزب قد بدأ يعد للتحالف مع الإخوان منذ انتخابات ١٩٨٤.

ومن المفارقات أن الأستاذ إبراهيم شكرى - رئيس حزب العمل كان قد انتقد بشدة تعاون الإخوان مع حزب الوفد الجديد فى انتخابات ١٩٨٤، ليس من باب الرفض المبدئى للتحالفات الانتخابية، ولكن من منطلق أن الإخوان قد اختاروا الحليف الخطأ (حزب الوفد الجديد) بينما كان حزب العمل هو الأقرب إلى الجماعة، ومن ثم فهو الأولى بالتحالف معها بل والحليف الطبيعى لها. وفى هذا الإطار راح الأستاذ إبراهيم شكرى أثناء حملة انتخابات ١٩٨٤ وفى أعقابها يشيد بالعلاقات الإيجابية التى جمعت بين جماعة الإخوان المسلمين و «الحزب الاشتراكى» سلف حزب العمل الاشتراكى فى بعض فترات مرحلة ما قبل ١٩٥٢، ومن ذلك على سبيل المثال قوله أنه «فى عام ١٩٥٠ كانت هناك أحكام عرفية وأصدرت الوزارة السعدية قراراً بحل جماعة الإخوان المسلمين، وعندما جاءت الوزارة الوفدية لتلغى الأحكام العرفية كان من الطبيعى إلغاء أى قرار ومنه حل جمعية الإخوان المسلمين. لكن الحكومة الوفدية أعدت قراراً جديداً بحل جمعية الإخوان المسلمين. وجاء الإخوان إلى مجلس النواب ليثبتوا اعتراضهم على

قرار الحكومة... وخرجت أنا وحدى من المجلس وأخذت منهم مذكراتهم برأيهم .. ووزعتها على جميع أعضاء المجلس»[٤٧]، و «خرجت صحف الإخوان يومها بعنوان «قام الإخوان بمظاهرة خارج مجلس النواب وقام إبراهيم شكرى وحده بمظاهرة داخله للمطالبة بحق وشرعية جماعة الإخوان المسلمين»[٤٨].

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد أكد الأستاذ إبراهيم شكرى غير مرة على أولوية تحالف الإخوان مع حزب العمل. وقال فى هذا الصدد: «ويشهد التاريخ أيضا أننا اعتبرنا الإخوان فى أغلب المراحل حلفاء قريبين من مبادئنا ومواقفنا، ووصل الأمر فى عام ١٩٤٧ إلى طلب من جانبنا بالاندماج معهم، ولكن رفض هذا الطلب من جانبهم»[٤٩].

وفى هذا الإطار، فقد فند الأستاذ إبراهيم شكرى أسس التحالف بين الوفد والإخوان فى انتخابات ١٩٨٤، بل «وتساءل لماذا التحالف مع حزب الوفد بالذات؟». وأكد عى أن «حالة التحالف لا تعنى أن يتعاون أى حزب مع أى حزب ولكن تعنى أن يتحالف حزب مع حزب آخر يرى أنه الأقرب إلى توجهاته». وخلص رئيس حزب العمل إلى أن الوفد سواء بحكم دوره التاريخى باعتباره مثل زعامة النظام القديم، أو بحكم مواقفه التقليدية والمعتدلة من الاستعمار الغربى والصهيونية أو بحكم موقفه من قضية تطبيق الشريعة الإسلامية لا يعتبر أقرب القوى السياسية إلى الإخوان، بل أن الإخوان بتحالفهم مع الوفد إنما يساهمون فى تجميل دوره التاريخى وفى إحداث مزيد من البلبلة فى فهم التاريخ والحاضر والمستقبل، فضلاً عن خداع الجماهير ودفعها إلى تصديق بعض المقولات التى يطرحها حزب الوفد دون إيمان حقيقى بها»[٥١].

وعلى هذا الأساس يمكن التأكيد على ماسبق ذكره بخصوص أن حزب العمل بدأ يعد العدة للتحالف مع الإخوان منذ انتخابات عام ١٩٨٤، وقد كانت التوجهات الإسلامية التى تصاعدت بشكل واضح داخل الحزب منذ ذلك التاريخ بمثابة الأرضية الفكرية لتحالفه مع الإخوان. لكن بعيداً عن التبريرات المعلنة، تُرى ما هى الأسباب الحقيقية والحسابات السياسية التى حدت بحزب العمل إلى السعى حثيثاً من أجل

تشكيل التحالف مع الإخوان المسلمين؟

وفى إطار الإجابة على هذا التساؤل يمكن القول بأن الدوافع الحقيقية التى كانت وراء قرار حزب العمل بالسعى للتحالف مع الإخوان والأحرار، وحساباته السياسية من وراء هذا القرار لم يتم الإعلان عنها بشكل صريح وواضح، وإن كان بعضها قد ورد بصورة ضمنية فى الخطاب السياسى لبعض كوادر الحزب أثناء الانتخابات.

وتتمثل أهم الأسباب الحقيقية التى دفعت حزب العمل لاتخاذ هذا القرار فيما يلى:-

(١) تخوف حزب العمل من عدم حصوله على نسبة الـ (٨٪) من إجمالى أصوات الناخبين الصحيحة على مستوى الجمهورية التى يشترطها القانون لتمثيل أى حزب فى المجلس، خاصة وأن خبرة انتخابات ١٩٨٤ مثلت هاجسا قوياً بالنسبة للحزب، حيث فشل فى الحصول على النسبة المذكورة، رغم أنه كان قريباً منها، حيث حصل على (٧.٠٧٪) من إجمالى أصوات الناخبين على مستوى الجمهورية.

وعلى الرغم من تأكيد بعض كوادر الحزب على أن أوضاعه فى انتخابات ١٩٨٧ أفضل مما كان عليه الحال فى انتخابات ١٩٨٤ وأنه كان يستطيع بمفرده أن يحصل على نسبة الـ (٨٪)*، إلا أن هذا الأمر لم يكن مؤكداً، وبخاصة فى ضوء الخصوصيات والآليات التى تحكم الانتخابات فى مصر من ناحية، وعدم استجابة الحكومة للمطالب التى رفعتها المعارضة لضمان نزاهة الانتخابات من ناحية أخرى. ومن هنا كانت حسابات حزب العمل أن يخوض الانتخابات ضمن تحالف إنتخابى ويحصل ولو على

---

* قال الأستاذ عادل حسين – رئيس تحرير جريدة الشعب السابق في هذا الشأن بعد إعلان نتائج الانتخابات:

«أحسب أن حزب العمل كان قادراً وحده وبمفرده علي تجاوز نسبة الـ ٨٪ شأننا في ذلك شأن الوفد في هذه الانتخابت، أي أن مخاطرة نزولنا للانتخابات وحدنا وبدون حلفاء لم تكن كبيرة ولكن لاشك أن التحالف أزال تماماً أي مخاوف من هذه الناحية».

انظر: عادل حسين: قاومنا التزوير ونجحنا ... التحالف مستمر وبرنامجه واضح، الشعب، العدد ٣٨٦، ١٩٨٧/٤/١٤.

عدد أقل عدد من المقاعد أفضل من أن يخوضها منفرداً ويفشل في دخول المجلس، والفشل للمرة الثانية في الوقت الذي يتمكن فيه حزب الوفد من تخطي حاجز الـ (٨٪) بمفرده معناه توجيه ضربة قوية لصدقية الحزب ودوره على المسرح السياسي. ومن هنا كان تحرك الحزب من أجل تأسيس تحالف يضم كل قوى وأحزاب المعارضة لكن بعد أن انهارت هذه الفكرة - وكانت احتمالات فشلها قائمة إلى حد كبير منذ البداية - بسبب رفض حزب الوفد لها، تحرك حزب العمل بشكل حثيث للتحالف مع الإخوان بصفة أساسية، وقد قبل الطرفان حزب الأحرار كشريك أصغر في التحالف. وفي هذا الاطار وظّف حزب العمل كل الحجج والدفوع التي سبق ذكرها لتبرير تحالفه مع الإخوان.

(٢) على الرغم من أن صدمة حزب العمل كانت كبيرة لفشله في الحصول على نسبة الـ (٨٪) في انتخابات ١٩٨٤، فإن تعيين الأستاذ إبراهيم شكري وثلاثة آخرين من كوادر الحزب في المجلس بقرار من رئيس الجمهورية، وذلك ضمن الأعضاء العشرة اللذين يحق له تعيينهم لم يخفف من وطأة هذه الصدمة، بل يمكن القول بأنه وضع ضغوطاً معنوية وسياسية كبيرة على الرجل الذي كان زعيماً للمعارضة البرلمانية في مجلس (١٩٧٩ - ١٩٨٤)*. وهو الأستاذ إبراهيم شكري، ومن هنا كان بحثه عن تحالف انتخابي يضمن لحزب العمل التمثيل في البرلمان عبر صناديق الانتخاب وليس عبر قرار من رئيس الجمهورية، كما أن دخول الانتخابات مع حليف قوي يمكن أن يعيد للأستاذ إبراهيم شكري زعامة المعارضة البرلمانية مرة أخرى.

(٣) بعد أن قرر حزب الوفد دخول الانتخابات منفرداً، لم يبق أمام حزب العمل سوى تشكيل تحالف إنتخابي يجمعه مع الإخوان بالأساس وبغض النظر عن دخول أحزاب أخرى في التحالف من عدمه، وذلك من منطلق الشعور بضعف القواعد الجماهيرية للحزب من ناحية - وهذه ظاهرة عامة تعاني منها كل الأحزاب المصرية

* تولى الأستاذ ممتاز نصار - النائب الوفدي - زعامة المعارضة البرلمانية في مجلس ١٩٨٤ - ١٩٨٧.

بدرجات متفاوتة – واتساع القاعدة الجماهيرية للإخوان مقارنة بقواعد الأحزاب من ناحية أخرى. ومن هذا المنطلق مثلت جماعة الإخوان المسلمين بالنسبة لحزب العمل حليف قوى، بحيث يستطيع الحزب أن يستفيد من قاعدة التأييد الجماهيرى للجماعة فضلاً عن إمكانياتها الاقتصادية والمالية التى تؤهلها للمشاركة بفاعلية فى تمويل نفقات المعركة الانتخابية للتحالف. ومن جانب آخر سوف تستفيد الجماعة من تحالفها مع حزب العمل، بدخول مجلس الشعب عبر قوائمه لأن قانون الأحزاب يمنع الجماعة – وهى محظورة قانوناً – من حق تأسيس حزب سياسى.

وجدير بالذكر أن تحالف الوفد مع الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ مثل سابقه لحزب العمل وأعطاه قدراً من الطمأنينة إلى أن الحكومة لن تطعن فى هذا التحالف أو تتدخل لمنعه.

وفى ضوء كل الدوافع ،الحسابات السابقة اتجه الحزب إلى توظيف رصيده من المقولات والممارسات الإسلامية لتبرير تحالفه الانتخابى مع الإخوان والأحرار.

ثانياً: حزب الأحرار

لم تختلف التبريرات التى طرحها حزب الأحرار لدخوله التحالف كثيراً عن تلك التى طرحها حزب العمل بهذا الخصوص، فجل التبريرات التى طرحها الحزب دارت حول اتفاقه مع الإخوان والعمل بشأن الكثير من المبادىء والتوجهات الإسلامية من ناحية، ووجود أهداف مشتركة بين الأطراف الثلاثة من ناحية ثانية. فضلاً عن الحرص على تخطى بعض القيود التى كان يفرضها القانون الانتخابى على أحزاب وقوى المعارضة من ناحية ثالثة.

وفيما يتعلق بوجود مساحة واسعة من الاتفاق فى المبادىء والتوجهات بين الأحرار والإخوان – باعتبارهم الطرف الأساسى الذى سعى الحزب لتبرير تحالفه معه مثلما فعل حزب العمل، يُلاحظ أن الأستاذ مصطفى كامل مراد رئيس الحزب – وغيره من كوادر الحزب – لم يترك مناسبة إلا وأكد فيها على أن حزب الأحرار يتفق مع جماعة الإخوان المسلمين فى كثير من المبادىء والأهداف والتوجهات، وهى بمثابة

الأرضية الصلبة للتحالف بين الأطراف الثلاثة (العمل والإخوان والأحرار)*. وفى هذا الإطار تم التركيز على إبراز التوجهات والممارسات الإسلامية للحزب ومنها. أن الحزب أكد فى البند الأول من برنامجه الأساسى على أن «الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للدستور والقانون»(٥٢). واعتبر ذلك أحد الأسس الراسخة التى يقوم عليها الحزب. وفى العام ١٩٨٢ أصدر الحزب جريدة النور الإسلامية «لتكون لسان حال الحزب فى تعبيره عن وجهة نظره فى تطبيق الشريعة الإسلامية»(٥٣). واستمراراً لهذا التوجه فقد جعل الحزب من مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية بنداً أساسياً فى برنامجه الانتخابى ودعايته الانتخابية فى انتخابات ١٩٨٤(٥٤).

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد أكد الأستاذ مصطفى كامل مراد - رئيس الحزب على أن الحزب قد بدأ فى عام ١٩٨٠ «حواراً مفتوحاً مع الجماعات الإسلامية تولى أمرة الداعية الإسلامى الحمزة دعبس المحامى ووكيل حزب الأحرار، حتى أصبح الأمر منتدى إسلامى مستمر ينهل فيه الشباب من منهل الإسلام العذب.. وانضم إلى حزب الأحرار عدد كبير من قيارات الجماعات الإسلامية كجماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والقطبيين وجماعة أنس بن مالك وعلى رأسهم الشيخ يوسف البدرى والشيخ عبد الله الغوابى والأستاذ صبرى نور، وبدأ التعاون الوثيق بين الأحرار والإخوان المسلمين واللقاءات مستمرة بينهما لتوحيد الجهود من أجل الدعوة الإسلامية»(٥٥).

---

* قال الأستاذ مصطفى كامل مراد - رئيس الحزب «إن الهدف الأول والأساسى الذى جمع بيننا هو وحدة الهدف والغاية من أجل الدعوة إلى المنهج الإسلامى وتطبيق شرع الله».
حديث للأستاذ مصطفى كامل مراد، جريدة الشعب، العدد ٣٧٨ ، ١٩٨٧/٣/٣ .

هذا وقد انعكس تنامى التيار الإسلامى داخل حزب الأحرار وخاصة بعد انضمام الشيخ صلاح أبو إسماعيل إلى الحزب فى مطلع عام ١٩٨٦ وتوليه منصب نائب رئيس الحزب، وذلك بعد فصله أو استقالته من حزب الوفد* ، انعكس على توجهاته وسياسته بشكل واضح - فأصبح البعد الإسلامى عنصراً أساسياً فى الخطاب السياسى لرئيس الحزب الذى أطلق لحيته على المستوى السلوكى. كما أن الحزب سحب اعترافه السابق بكامب - ديفيد، وبذلك أصبح موقفه متفقاً مع موقف الإخوان بهذا الخصوص. هذا وقد قام الحزب بإلغاء كلمة «الاشتراكيين» من أسمه وأصبح أسمه «حزب الأحرار» فقط. وفى إطار هذه التحولات تم إعفاء رئيس تحرير جريدة الحزب (الأحرار) الأستاذ «محمود عوض» من منصبه بدعوى «عدم وضوح الخط السياسى للحزب فى جريدة الأحرار خلال فترة توليه رئاسة تحريرها، وحل محله رئيس تحرير جديد أكثر اتساقاً مع التوجهات الجديدة للحزب»[٥٦].

وهكذا يتضح أن هناك تغيرات جوهرية قد حدثت فى الهوية الفكرية والثقافية لحزب الأحرار وكذلك فى توجهاته السياسية، بعد أن تمكنت عناصر إسلامية من الانضمام إليه وشغل مواقع قيادية فيه. وفى هذا السياق جرت فى عام ١٩٨٦ اتصالات ومفاوضات بين حزب الأحرار والإخوان المسلمين بشأن انضمام الإخوان المسلمين إلى الحزب. وقد ذكر الشيخ صلاح أبواسماعيل بهذا الخصوص: «قبل الحزب جميع شروطهم وزيادة. ومع ذلك بقى فى أنفسهم ما يدعوهم إلى التريث ومزيد من الدرس»[٥٧]. وبغض النظر عن الأسباب التى دفعت الإخوان إلى عدم الانضمام إلى حزب الأحرار، فالمؤكد أن الشيخ صلاح أبو إسماعيل الذى كان يشغل منصب نائب رئيس الحزب قد كان من أشد المتحمسين لانضمام الإخوان إلى الحزب «كى يشرفوا

× يقول الشيخ صلاح أبو اسماعيل:

«دخلت حزب الأحرار بغيه التعاون مع من فيه للتطهر مما يأخذه الإسلاميون على حزب الأحرار، وقد استجاب حزب الأحرار استجابة مشكورة».

الشيخ صلاح أبو اسماعيل، «ما لكم كيف تحكمون»، الأحرار، العدد ٤٧٦، ١٩٨٧/١/١٢.

قوائمه في الإنتخابات تشريفاً، يكفل العزة لحزب الأحرار ويكفل للإخوان المسلمين قناة حزبية للسلطة التشريعية»[٥٨]. بل ودعا الشيخ صلاح أبو إسماعيل الإخوان صراحة إلى «أن يسارعوا إلى حزب الأحرار ليكونوا رجاله وأصحاب القرار فيه»[٥٩]، واستبعد أن يكون حزب الأحرار مظلة مؤقتة للإخوان أو أن يكون التحالف معه مرحلياً إلى أن يسمح بقيام حزب للإخوان المسلمين، وقد قال في هذا الصدد. «لماذا مؤقت ودستوره ومناهجه - أي حزب الأحرار - بين أيدينا ولنا أن نعدله ونطوعه للإسلام، فلم لا نكون صحبه دائمة إن شاء الله»[٦٠] وهذا القول يؤكد مدى التحول الذي أصاب حزب الأحرار، حيث أصبحت التوجهات الإسلامية هي الطاغية على فكر الحزب وممارساته، وقد اتخذ رئيس الحزب - وغيره من كوادره - تلك التحولات كمسوغات لتبرير دخول الحزب في تحالف مع العمل والإخوان.

وبخصوص ما طرحه حزب الأحرار بشأن وجود أهداف مشتركة تجمعه مع الإخوان والعمل، ومن ثم تبرر تخالفه معهما. يمكن القول بأن أهم هذه الأهداف تتمثل في «تحقيق المنهج الإسلامي وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي نص عليها كتاب الله وسنه رسوله»[٦١]، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة تقوم على أساس إلغاء وتعديل بعض مواد الدستور التي تعوق التطور الديمقراطي وتحقيق التوازن السياسي بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، والمشاركة في صنع القرار، وإلغاء حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية التي تضع قيوداً على حقوق المواطنين وحرياتهم، وتوفير ضمانات نزاهة الإنتخابات، واستقلال القضاء فضلا عن محاربة الفساد وتحقيق العدل الاجتماعي وتوفير مقومات احترام كرامة الانسان المصري[٦٢].

أما بالنسبة للتبريرات التي طرحها حزب الأحرار لتبرير تحالفه مع الإخوان والعمل، والتي تتعلق بتجاوز القيود والعقبات التي فرضها القانون الإنتخابي على قوى وأحزاب المعارضة، فقد تمثلت في. الحرص على تخطي نسبة الـ (٨٪) التي اشترطها القانون لتمثيل أي حزب في المجلس، وعدم إهدار أصوات ناخبي أحزاب المعارضة مثلما حدث في انتخابات ١٩٨٤، «حيث حصلت قوائم المعارضة على حوالي ٢٨٪ من

مجموع أصوات الناخبين الصحيحة على مستوى الجمهورية، وهو ما كان يؤهلها للفوز بحوالى ١٢٠ مقعداً من مقاعد مجلس الشعب، ولكن بسبب عدم حصول كل أحزاب المعارضة – فيما عدا حزب الوفد – على نسبة الـ (٨٪) التى نص عليها القانون. فقد رحلت أصواتها إلى الحزب الوطنى، ولم تحصل المعارضة إلا على ١٢٪ من مقاعد المجلس، أى على ٥٨ مقعداً فقط»[٦٣]

وفى هذا الإطار، فقد أكد رئيس حزب الأحرار الأستاذ مصطفى كامل مراد على أن الائتلاف الحزبى لتحقيق مكاسب سياسية هو تقليد معروف فى الدول الديمقراطية. وأنه هو صاحب الاقتراح بتشكيل ائتلاف أو تحالف يضم كل أحزاب وقوى المعارضة للمشاركة فى انتخابات ٦ أبريل ١٩٨٧، وأكد على أنه سبق أن طرح نفس الاقتراح على أحزاب المعارضة لخوض انتخابات ١٩٨٤ إلا أنه لم يلق استجابة لديها[٦٤].

لكن بعيداً عن الطروحات التى أعلنها حزب الأحرار لتبرير تحالفه مع العمل والإخوان لخوص انتخابات ١٩٨٧. يمكن القول بأن هناك بعض الدوافع والحسابات السياسية غير المعلنة التى كان وراء مسلك حزب الأحرار منها. وجود قناعة راسخة لدى كوادر الحزب مفادها استحاله تمكنه من الحصول على نسبة الـ (٨٪) من إجمالى أصوات الناخبين على مستوى الجمهورية بمفرده، وهو الشرط الذى نص عليه قانون الانتخابات لتمثيل أى حزب فى المجلس. وخبرة الحزب فى انتخابات ١٩٨٤ لم تكن مشجعة له على الاطلاق، حيث حصل على (٠,٧٪) من إجمالى أصوات الناخبين، أى لم يستطع الحصول على (١٪)، ومن هنا كان حرص رئيس الحزب الأستاذ مصطفى كامل مراد على التشبث بأى تحالف انتخابى يضمن لحزبه تمثيلا ولو محدود فى البرلمان.

كما أن التدهور المستمر فى أوضاع الحزب سواء على صعيد دوره البرلمانى أو أيديولوجيته الفكرية والسياسية أو قاعدته الجماهيرية، كان عاملاً آخراً لدفعه إلى المشاركة فى التحالف بشروط الآخرين. ففى منتصف الثمانينات كان الحزب قد وصل إلى مرحلة كاد أن يفقد فيها مبرر وجوده السياسى والجماهيرى. فالحزب الذى كان له أكبر عدد من مقاعد المعارضة فى مجلس ١٩٧٦ (١٢ مقعداً)، لم يحصل فى انتخابات عام ١٩٧٩ إلا على ثلاثة مقاعد فقط، وبعد انتقال اثنان من نوابه إلى الحزب الوطنى

أصبح ممثلاً داخل البرلمان بعضو واحد فقط. أما فى انتخابات ١٩٨٤ فلم يستطع الحصول حتى على (١٪) من إجمالى أصوات الناخبين الصحيحة على مستوى الجمهورية. وبالإضافة إلى تراجع الدور البرلماني للحزب فإنه عجز عن بناء قاعد جماهيرية له. بل أن شعبيته تآكلت بشكل ملحوظ بعد ظهور حزب الوفد الجديد على الساحة السياسية فى مصر. فالوفد الجديد حزب له خبرة تاريخية طويلة، كما أنه طرح نفسه باعتباره المعبر عن القوى الليبرالية بشقيها السياسى والاقتصادى، وهى نفس القوى التى سعى حزب الأحرار للتعبير عنها. وكانت النتيجة أن خرج الكثيرون من صفوف حزب الأحرار وانضموا إلى الوفد الجديد، بل أن هناك من أعضائه من انضم إلى الحزب الوطنى. وقد ساعد على ذلك أن الحزب أخفق منذ البداية فى طرح أيديولوجية متماسكة تخلق له هوية متميزة وخطاً فكرياً واضحاً، وقد انعكس ذلك على مواقفه السياسية، حيث اتسمت بالتذبذب(٥٩).

ونتيجة لكافة الاعتبارات السابقة بدا الحزب قريباً من فقدان مبرر وجوده السياسى والشعبى، ومن هنا كان استعداده للتحالف مع أى قوى سياسية أو أحزاب أخرى تساهم فى إحياء دوره ولو بشكل محدود، حتى وإن كان ذلك مقابل تقديم تنازلت جوهرية على صعيد أيديولوجية الحزب ومواقفه السياسية السابقة، وبالفعل جرت اتصالات ومفاوضات فى عام ١٩٨٦ بشأن انضمام الإخوان إلى الحزب، بل وكانت هناك دعوة صريحة من قبل الشيخ صلاح أبو اسماعيل علس صفحات جريدة الحزب بأن يسارع الإخوان بالانضمام إلى الحزب ويصبحوا هم أصحابه على نحو ما سبق ذكره.

وعلى أثر المفاجأة التى أحدثها قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين إلى استفتاء عام على حل مجلس الشعب فى ١٩٨٧/٢/٤، على حزب الإحرار وغيره من أحزاب المعارضة، فإنه لم يكن أمام الحزب سوى قبول الدخول كشريك أصغر فى التحالف الانتخابى الذى ضم العمل والإخوان، وذلك بعد انهيار فكرة التحالف بين مختلف أحزاب وقوى المعارضة على نحو ما سبق ذكره. والمؤكد أن عدم دخول الأحرار

هذا التحالف كان يعنى ببساطة أن يبقى خارج المجلس ويظل على هامش الحياة السياسية.

ثالثاً: الإخوان المسلمون

قبل عرض أهم المبررات التى أعلنها الإخوان لتبرير تحالفهم مع حزبى العمل والأحرار فى انتخابات ١٩٨٧، فإن من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على قضيتين هامتين باعتبارهما تشكلان خليفات لقرار الإخوان بالمشاركة فى التحالف. أولاهما، آهداف الإخوان من وراء المشاركة فى الانتخابات والحصول على تمثيل فى مجلس الشعب. وثانيتهما، طبيعة العلاقة بين الإخوان والوفد فى أعقاب انتخابات ١٩٨٤ وانعكاساتها على اتجاه الإخوان للتحالف مع العمل والأحرار.

وثمة عدة أهداف طرحها - ويطرحها - الإخوان لتبرير مسلكهم بالمشاركة فى الانتخابات وسعيهم للحصول على تمثيل فى مجلس الشعب منها: اتخاذ مجلس الشعب كمنبر لنشر الدعوة الإسلامية، «والتذكير بأحكام الله عند نظر التشريعات والقوانين المختلفة وغيرها من الأمور التى تعرض على المجلس وكذلك عند محاسبة الحكومة على مسلكها فى مختلف الأمور، والعمل على تطبيق شرع الله نصاً وروحاً فى جميع المجالات الدولية وفى كل شئون المجتمع والأفراد»(٦٦). فضلا عن الاستفادة من فترة الدعاية الانتخابية فى «توضيح الإسلام منهاجاً كاملاً للناس يكفل لحياتهم العدل والأمن والأمان والتكافل والحرية والعزة وكل ما يسعد الأفراد والمجتمع من قبيل توعية الشعب توعية إسلامية سليمة»(٦٧) كما أن الإخوان يعتبرون فترة الدعاية الانتخابية مناسبة لتوجيه «الناخبين إلى مسئوليتهم أمام الله عن صوتهم الانتخابى وأنه أمانة فلا يعطلونها بعدم الذهاب إلى اللجان الانتخابية ولا يعطون أصواتهم إلا لمن هو أهل لتمثيلهم ومن يعمل بحق فى خدمة هذا الوطن وفى الطريق الصحيح وهو طريق الإسلام الذى رسمه الله لعباده»(٦٨).

ومع التسليم بأن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية هى القضية الرئيسية بالنسبة للإخوان وأن مجلس الشعب هو القناة الرئيسية التى يتعين العمل من خلالها لتنقية

القوانين الوضعية مما يخالف الشريعة الإسلامية، ولتقنين أحكام الشريعة ووضعها موضع التطبيق. مع التسليم بذلك فإن هناك من رموز الإخوان من يؤكد على أنه «ليس مطلوباً من أعضاء مجلس الشعب إبداء الرأى فى شريعة الله ومدى صلاحيتها ومراجعة موادها، ولكن المطلوب منهم إقرار تنفيذها.. وتطبيقها كاملة دون مناقشة ودون اجتزاء وإلزام الحكومة بذلك ومحاسبتها على أى تقصير أو تجاوز فى التطبيق... فشريعة الله لا يجوز بل لا يحل أن تعرض على رأى بشر أياً كانوا لتأخذ الموافقة على التطبيق أو عدم الموافقة، إن شريعة الله نزلت على البشر لتطبق على المسلمين ويلتزم بها المسلمون طاعة وعبادة لله ومن يرفضها أو يعتقد أنها لا تصلح يعتبر مرتداً إذا كان مسلماً ويستتاب. وإن لم يتب يقام عليه حد الردة»(٦٩).

ولاشك فى أن هذا الحكم القاطع الصادر عن أحد أقطاب الإخوان وهو الأستاذ مصطفى مشهور، والذى يحصر دور مجلس الشعب بخصوص تطبيق الشريعة الإسلامية فى مجرد إقرار تطبيقها فقط إنما يتغاضى عن أبعاد عديدة مرتبطة بهذه العملية. فإذا كان هذا الأمر يمكن تبريره بخصوص مطالبة الإخوان بأن يعلن مجلس الشعب الالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية، فإنه لا يمكن التسليم به فيما يتعلق بكيفية تطبيق الشريعة، خاصة وأن ما جاء فى الشريعة بخصوص الموضوعات والقضايا المتغيرة هو مجرد مبادىء عامة، فقد تركت الشريعة التفصيلات والقواعد والاجراءات المتعلقة بتطبيق هذه المبادىء للمسلمين ليضعونها ويكيفوها حسب ظروفهم وأحوالهم المتغيرة بتغير الزمان والمكان. ومن هنا كانت الأهمية التى توليها الأصول الإسلامية للاجتهاد. ولما كانت بعض المبادىء الإسلامية لا يمكن تطبيقها إلا من خلال تشريعات وقوانين مدنية، فإنه فى الوقت الراهن لا يمكن تجاهل دور البرلمان فى هذا الصدد، باعتباره المؤسسة المخولة بسن التشريعات ومراقبة تنفيذها، حتى وإن شاب آدائه بهذا الخصوص بعض أوجه القصور.

وإذا كان الإخوان يبغون من وراء المشاركة فى الانتخابات – حسب مقولاتهم المعلنة – توعية المسلمين بمبادىء وأسس الإسلام التى تشكل منهاجاً متكاملاً للحياة، وتعبئة الناخبين من أجل اختيار النواب الملتزمين بالعمل من أجل تطبيق الشريعة

الإسلامية، والتذكير بالمرجعية الإسلامية بخصوص أى نشاط من الأنشطة التى يقوم بها المجلس، فإن هذا يثير التساؤل حول مدى تطلع الإخوان إلى الحكم. وهذه مسألة شائكة ومعقدة، بل أن طرح الإخوان لها يكتنفه بعض الغموض. فهناك تأكيدات صادرة عن رموز وقيادات إخوانية عديدة لخصها الأستاذ مصطفى مشهور بقوله «إن الاخوان لا يتطلعون إلى كراسى الحكم ولكنهم يريدون الحكْم بما أنزل الله على أيدى أى أناس صادقين مخلصين ويكون الإخوان عوناً لهم ورديفاً لهم»(٧٠)، ويضيف مشهور «فإن لم يتوفر ذلك أو يتحقق حق عليهم - أى الإخوان - أن يتقدموا ليسدوا الثغرة ويقوموا على تطبيق شريعة الله والحكم بما أنزل الله»(٧١). كما عبر المرشد العام للإخوان المسلمين الأستاذ محمد حامد أبو النصر عن ذلك بقوله: «إن الإخوان لا يسعون إلى طلب الحكم ولكن لا يرفضونه، إذا كان الشعب عن طريق وسائله الشرعية كالبرلمان والأحزاب يريد الإخوان فنحن موجودون وإلا بذلك فإننا نهرب من المسئولية»(٧٢). وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن الإخوان يطرحون بديلين بخصوص رؤيتهم لطبيعة دورهم فى ممارسة الحكم. الأول، أن يكونوا عوناً ورديفاً لأى عناصر مخلصة تطبيق الشريعة الإسلامية وتحكم بما أنزل الله. وفى هذا الإطار، فإن أى تطبيق للشريعة الإسلامية يقوم به عناصر من غير الإخوان لابد وأن يكون متطابقاً مع مفهوم الإخوان بهذا الشأن، حتى يحظوا بتأييدهم ومساندتهم، ومرد ذلك أن هناك رؤى متعددة بشأن تطبيق الشريعة، وقد عبر عن هذا المعنى بعض رموز الإخوان بشكل واضح×، بل أن الإخوان يعطون أنفسهم حق مراقبة سلامة تطبيق الشريعة، أى يعتبرون أن رؤيتهم هى الرؤية الصحيحة لتطبيق الشريعة، ومن ثم فهى المرجعية للحكم بسلامة التطبيق من عدمه. وقد قال الأستاذ مصطفى مشهور فى هذا الصدد. «الإخوان كما سبق أن أشرت يكونون جنداً وعوناً لمن يقوم على تطبيق الشريعة

× قال الأستاذ مأمون الهضيبي. «... ولنا خطنا الواضح الذي لا نتزحزح عنه، وهو تحكيم شرع الله في كيان الدولة الاقتصادي والسياسي... إلخ. ومن أراد الاقتراب منا فبهذا كله... نعم هناك من يرفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية، فقط لو رفعه بنفس مفهومنا... فمثلاً حزب التجمع يرفع الشعار ولكل مفهومه». انظر. حوار مع الأستاذ مأمون الهضيبي وآخرين، روز اليوسف، العدد ٣٠٦٨، ١٩٨٧/٣/٣٠.

الإسلامية، فهم ليسوا طلاب دنيا ومناصب كما يفترى عليهم البعض، ولكن من حقهم أن يطمئنوا إلى سلامة التطبيق، وأن القائمين عليه جادون لهذه المهمة بصدقهم وصلاحهم»[٧٣]. وهكذا. فإن الإخوان يسعون لفرض الوصاية على عملية تطبيق الشريعة فى مصر. وعلى الحكم الذى سيقوم بهذه المهمة، فلكى يحظى بتأييد الإخوان لابد أن يكون تطبيقه للشريعة متوافقاً مع رؤية الإخوان لهذا الآمر، وبالتالى فإن الناس المخلصين الذين سيطبقون الشريعة ويحظون بتأييد الإخوان ودعمهم لابد وأن يكونوا امتداداً لهم بشكل أو بآخر.

أما البديل الثانى، فهو أن يمارس الإخوان الحكم بشكل مباشر، وذلك احتكاماً إلى الإرادة الشعبية كما تترجمها نتائج الانتخابات البرلمانية.

ويتضح مما سبق أن البديلين اللذين يعبران عن تصور الإخوان بخصوص السعى للوصول إلى الحكم وممارسته، هما وجهان لعمله واحدة، والإخوان يتطلعون إلى ممارسة الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك بدعم ومساندة أية سلطة تطبق الشريعة حسب المفهوم الإخوانى لذلك، وهو ما يعنى أن هذه السلطة سوف تكون امتداداً طبيعياً للإخوان. وليس فى هذا الاستخلاص ذماً أو مدحاً للإخوان، وإنما هو تقرير حقيقة من واقع قراءة الخطاب السياسى لرموز وقيادات إخوانية معتمدة. فالوصول إلى الحكم وممارسته مسألة حاضرة فى التصور الإخوانى فى الوقت الراهن، كما أنها ليست جديدة عليه×. وفى هذا الإطار يمكن فهم طبيعة التحول الذى طرأ على

× سبق أن أكد الإمام حسن البنا – مؤسس جماعة الإخوان علي هذا المعني بقوله «الإخوان المسلمون لا يطلبون الحكم لأنفسهم، فإن وجدوا من الأمة من يستعد لحمل هذا العبء وأداء هذه الأمانة والحكم بمنهاج إسلامي قرآني فهم جنوده وأنصاره وأعوانه، وإن لم يجدوا فالحكم في منهاجهم وسيعملون لاستخلاصه من أيدي كل حكومة لاتنفذ أوامر الله... وكلمة لابد أن نقولها في هذا الموقف هي أن الإخوان المسلمين لم يروا في حكومة من الحكومات التي عاصروها ولا الحكومة القائمة ولا الحكومة السابقة ولا غيرهما من الحكومات الحزبية من ينهض بهذا العبء أو من يبدي الاستعداد الصحيح لمناصرة الفكرة الإسلامية. ولتعلم الأمة ذلك ولتطالب حكامها بحقوقها الإسلامية وبعمل الإخوان المسلمون» انظر.
مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٢) ، ص ١٣٧

فكر واستراتيجية الإخوان بخصوص التعامل مع نظام الحكم منذ مطلع السبعينيات، حيث قبل الإخوان الأطر السياسية والدستورية القائمة، والتزموا بالعمل فى ظلها عن آجل إحداث تغييرات تدريجية وسلمية تصب فى الهدف النهائى الذى يسعون إليه وهو بناء مجتمع إسلامى ودولة إسلامية استناداً إلى الأسس والمبادىء الإسلامية الصحيحة حسبما يفهمها ويتصورها الإخوان.

وبالإضافة إلى ماسبق ذكره بشأن التبريرات التى طرحها الإخوان للمشاركة فى الانتخابات البرلمانية بصفة عامة، فإن هناك عوامل آخرى دفعتهم للمشاركة فى انتخابات ١٩٨٧ تحديداً، منها ما يلى:

(أ) تأكيد وجودهم كقوة سياسية مؤثرة تشكل جزءاً من الواقع السياسى المصرى، خاصة وأن النظام السياسى المصرى كان منذ مطلع السبعينيات (أى مع بداية تولى الرئيس السادات السلطة فى مصر) وقد اعترف بوجود الإخوان من الناحية الواقعية - لأسباب وحسابات كثيرة ليس هنا مجال الخوض فيها - بينما رفض - ولايزال - منحهم حق الوجود الرسمي والقانوني(٧٤). ومن هنا فإن مشاركة الإخوان فى الإنتخابات البرلمانية تعنى سعى الجماعة لتجاوز الحظر القانوني وتفريغه من مضمونه على صعيد الممارسة السياسية. ففى مثل هذه الحالة يمارس الإخوان دورهم السياسى كأى حزب سياسى شرعى دون الترخيص لهم بتأسيس حزب، ولاشك فى أن الدور المتزايد للإخوان فى بعض تنظيمات المجتمع الأهلى كالاتحادات الطلابية ونوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والنقابات المهنية خلال الفترة السابقة على انتخابات ١٩٨٧ قد مثل عنصراً هاماً فى دفع الإخوان للمشاركة فى هذه الانتخابات، باعتبار أن دورهم على صعيد مؤسسات المجتمع الأهلى يدعم من دورهم على صعيد مؤسسات الدولة والعكس صحيح.

(ب) حرص الإخوان فى تأكيد طبيعتهم وتميزهم كقوة سياسية معتدلة، تقبل بالأطر السياسية والدستورية القائمة وتمارس نشاطها السياسى فى إطارها، وهم بذلك يختلفون عن الجماعات والتنظيمات الإسلامية المسيسة الأخرى كالجهاد والجماعة الإسلامية وغيرهما، وهى ترفض الأوضاع السياسية القائمة جملة وتفصيلاً، وتتبنى

فكراً انقلابيا قوامه تكفير الدولة - بل أن بعضها يكفر الدولة والمجتمع معاً - واستخدام القوة والعنف للإطاحة بالنظام القائم وإعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس إسلامية صحيحة حسبما تتصورها هذه الجماعات.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن مجلس الشعب يمثل بالنسبة للإخوان ساحة لممارسة النشاط السياسي وللتعبير عن آرائهم وتصوراتهم بخصوص القضايا والمشكلات الواقعية التي يناقشها المجلس. ومن هذا المنطلق يستطيعون تأكيد قدرتهم على المشاركة في الحياة السياسية شأنهم شأن أى حزب سياسي، وإثبات التزامهم بفضيلة الحوار وآدابه من ناحية إلى جانب ارتباطهم بهموم وقضايا المجتمع من ناحية ثانية. فضلاً تأكيد استيعابهم للمستجدات على الساحة المصرية ومتغيرات العصر بصفة عامة والتعامل معها من منطلق فهم مستنير لمبادىء الإسلام وأصوله من ناحية ثالثة. كما أن عضوية مجلس الشعب تسمح للفائزين من أعضاء الإخوان بالتمتع بالحصانة البرلمانية وهو ما ينيح لهم حرية الحركة وممارسة الدعوة دون قيود أو ضغوط من أجهزة الأمن.(٧٥)

(ج) اتخاذ الإخوان انتخابات ١٩٨٧ كمناسبة لاختبار مدى قوتهم وحجم تأثيرهم في الشارع السياسي* . بعد أن كانت مشاركتهم في انتخابات ١٩٨٤ مجرد «جس نبض»** لمدى قبول النظام مشاركتهم في الحياة السياسية عبر القنوات السياسية الشرعية من ناحية، ومؤشرات التأييد الشعبي لهم من ناحية أخرى. ولذلك فقد كانت

---

* يؤكد ذلك ما أكده المستشار المأمون الهضيبي بعد فترة من إعلان نتائج الانتخابات حين قال: «إن كل منصف لمس قوة التيار الإسلامي وتجاوب الشارع الإسلامي في مصر. ولا ينكر احد حتى من بيدهم السلطة أن قوتنا تمثل أضعاف أضعاف ما خصص لنا من مقاعد في البرلمان... إننا نريد من السلطة أن تكون قد اقتنعت بأن إنكار الواقع لم يعد يجدي شيئا لأن نتائجه غير مضمونة العواقب».

انظر: تصريحات للمستشار المأمون العضيبي في: مجلة المجلة، العدد ٢٧٨، ١٩٨٧/١٢//٦.

** هذا التعبير مقتبس من الأستاذ محمد الطويل

انظر: محمد الطويل، الإخوان في البرلمان (القاهــرة: المكتب المصري الحديث، ط١، مايو ١٩٩٢)، ص ٤٦

مشاركة الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ محدودة، حيث شاركوا ضمن قوائم الوفد بـ (١٧) مرشحاً نجح منهم (٨) مرشحين، أما فى انتخابات ١٩٨٧ فقد نزل الإخوان بثقلهم سواء من حيث عدد المرشحين أو أسماء بعض المرشحين أو الدعايا الانتخابية أو التمويل، وكل تلك أمور سوف يتم بحثها بالتفصيل فيما بعد. ومن المؤكد أنه إذا كانت مسألة اختبار القوة هذه تعنى الإخوان باعتبارها مؤشرا على وزنهم السياسى فى المجتمع، فإنها كانت تعنى النظام الحاكم أيضاً حتى يأخذ نتائجها بعين الاعتبار عن التخطيط لمستقبل الحياة السياسية فى البلاد[٧٦].

(د) تسابق أكثر من حزب سياسى للتحالف مع الإخوان لخوض الانتخابات وبخاصة حزبى العمل والأحرار، وذلك نظراً لضعف هذه الأحزاب وهشاشتها وتيقنها من عدم قدرتها على تجاوز نسبة الـ (٨٪) إذا خاض كل منها الإنتخابات منفرداً. ومن هنا كان تسابقها للتحالف مع الاخوان للاستفادة من قاعدة تأييدهم الشعبى فى الوصول إلى المجلس ومقابل ذلك كان على هذه الأحزاب أن تقدم تنازلات وتقبل بشروط الإخوان للدخول فى تحالف. وهكذا وجد الإخوان أنفسهم فى مركز قوة، ولم يضيعوا فرصة خوض الإنتخابات ضمن تحالف إنتخابى يسمح لهم بأن يكونوا الطرف المسيطر فيه أو على الأقل طرفاً رئيسياً ومؤثراً. وسوف تناقش الدراسة طبيعة ومؤشرات وزن الإخوان فى التحالف بالتفصيل فيما بعد.

وقبل عرض المبررات التى طرحها الإخوان للدخول فى التحالف مع حزبى العمل والأحرار هناك قضية بحاجة إلى تسليط الضوء عليها باعتبارها تشكل خلفية لهذا التحالف، وهى قضية العلاقة بين الوفد والإخوان فى أعقاب انتخابات ١٩٨٤.

ومنذ أن تم الإعلان رسمياً عن إجراء انتخابات جديدة فى ٦ أبريل ١٩٨٧، حرص الإخوان على تأكيد أمرين: أولهما، نفى أن يكون هناك تحالفاً قد حدث بين الوفد والإخوان فى انتخابات ١٩٨٤. وفى هذا الإطار أكد المستشار مأمون الهضيبى على أن «الإخوان لم يخوضوا المعركة الانتخابية السابقة كإخوان لأن تجربة تعدد الأحزاب كانت فى بدايتها، وكانت الأحزاب الموجودة (الوسط واليمين واليسار) وهى نتاج المنابر التى نشأت عن الاتحاد الاشتراكى، وكان الحزب الوحيد الذى جاء بحكم

القضاء هو حزب الوفد فآثرنا التعاون معه لأنه صاحب آقل رصيد فى مضايقة الإخوان المسلمين بالقياس إلى الاتجاهات الآخرى. هذا بالإضافة إلى رصيده التاريخى. وذلك كله دعانا إلى التعاون معه خلال الانتخابات الماضية وانتهى هذا التعاون بمجرد انتهاء الانتخابات ... ولم ندخل فى أى يوم من الايام فى شؤون الهيئة الوفدية ولاهم سألونا عن رأينا فى أى آمر من الأمور، فنحن لم نكن مشاركين فى سياستهم ولادعوتهم ولا قراراتهم»[٧٧]. وثانيهما، التأكيد على أن علاقة الإخوان بالوفد علاقة طيبة وأن ظروف الإنتخابات وحساباتها لن تؤثر على هذه العلاقة. وقد أكد على هذا المعنى الأستاذ محمد حامد أبو النصر المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين بقوله: «لا نحن نتهرب من الوفد ولا الوفد يتهرب منا، ونحن لا نزال على علاقة طيبة مع الوفد. فهو حزب تحكمه سياسة معينة ولا نعطى لأنفسنا حق التدخل فى هذه السياسة كما لا نسمح لأحد بأن يتدخل فى سياستنا. فالوفد أراد أن تكون قوائمه من رجاله فله هذا ونحن وجدنا أن نلتقى مع العمل والأحرار وتم هذا، فكل يتصرف دافع سياسيته وفهمه للأمور وتقديره للظروف»[٧٨].

وعلى الرغم من استمرار التواصل بين الوفد والإخوان فى أعقاب انتخابات ١٩٨٤، إلا أن هذا التواصل كان فى حدود دنيا متمثلة فى «أن نواب الإخوان الذين دخلوا مجلس الشعب على قوائم الوفد كانوا يواظبون على حضور اجتماعات الهيئة العليا البرلمانية بصفتهم أعضاء فيها»[٧٩] وعندما كان ينسحب نواب الوفد من بعض الجلسات كان ينسحب معهم نواب الإخوان أيضاً[٨٠]. هذا وتشير كافة الدلائل على أن الوفد الجديد قد حرص على تحجيم دور الإخوان بكافة السبل، فلم يسمح لهم بالتدخل فى شئونه وسياساته، كما لم يخصص لهم إلا مساحة محدود من جريدته «الوفد»[٨١].

ونظراً لذلك فقد ترسخت القناعة لدى الإخوان بأن مستقبلهم السياسى لايمكن أن يكون فى إطار الوفد الجديد، ولذا تحركوا للبحث عن قنوات سياسية بديلة تسمح لهم بدور أكبر ونشاط أوسع.

وخلال العامين السابقين لانتخابات ١٩٨٧ طرق الإخوان أكثر من بديل. أولها،

السعي من أجل الحصول على ترخيص بإنشاء حزب سياسي للإخوان المسلمين. وقد أكد على ذلك المرحوم الأستاذ عمر التلمساني - المرشد العام السابق للإخوان بقوله: «فلما سدت في وجهنا كل الطرق لمباشرة دعوتنا والتعبير عن آرائنا فكرنا في أن نسلك طريقاً يظهر صورة من صور نشاط الإخوان ولكنه ليس دعوة الإخوان. ولهذا فكرنا في إعلان حزب وبدأنا في الدراسات الخاصة به وسنتقدم قريباً بطلب إلى لجنة الأحزاب لإشهار حزب». [٨٢] وثانيها، الإنضمام إلى حزب الأمة الذي يرأسه الأستاذ أحمد الصباحي. وبغض النظر عن التفاصيل التي نشرتها بعض الصحف والمجلات بخصوص هذا الموضوع، إلا أنه من الأهمية بمكان تسجيل ما ذكره الأستاذ عمر التلمساني - المرشد العام السابق للإخوان - بهذا الخصوص، حيث قال: «بعد حصول السيد أحمد الصباحي على حكم بقيام حزبه جاءني ومعه ورقة فلوسكاب بها توقيعات من ٢٠ - ٣٠ عضواً من مؤسسي الحزب وطلب مني أن أكون رئيساً للحزب وبالفعل دارت بيننا وبينه مفاوضات، ولكنه فاجئنا في الجرائد بقوله إننا عرضنا عليه أموالا واشترطنا أن نحتل مراكز الحزب القيادية وأردنا أن نخضعه لرأي الإخوان ففشلت في هذا الموضوع تماماً ولم أتحدث معه في شيء أبداً». [٨٣] وثالثها، الإنضمام إلى حزب الأحرار. وقد سبقت الإشارة إلى بعض أبعاد هذا الموضوع التي لخصها الشيخ صلاح أبو إسماعيل بقوله: «وقد حاولوا - أي الإخوان - الاتفاق مع حزب الأمة فتعذر ذلك الاتفاق، ثم تفاوضوا مع حزب الأحرار فقبل جميع شروطهم وزيادة، ومع ذلك بقى في أنفسهم ما يدعوهم إلى التريث ومزيد من الدرس»[٨٤]. وعموما فلم يتمكن الإخوان من تحقيق أي من البدائل الثلاثة السابق لأسباب عديدة ليس هنا مجال الخوض فيها.

وبالإضافة إلى تحجيم دور الإخوان في إطار الوفد الجديد، فإن هناك عاملاً آخرا كان وراء بحث الإخوان عن قنوات سياسية أخرى ويتمثل في ضعف اهتمام حزب الوفد الجديد وعدم تحمسه لقضية تطبيق الشريعة الإسلامية فضلاً عن طرحه لهذه القضية بمفهوم مختلف عن مفهوم الإخوان لها. وقد عبر عن هذا المعنى الأستاذ مصطفى مشهور - أحد قيادات الإخوان - بقوله: «نعم بعد أن رفع الوفد شعار تطبيق الشريعة

الإسلامية كنا نتوقع أن يكون ملتزماً بهذا، ولكن في أول التعاون كان واضحاً أن الوفدي وفدي والإخوان إخوان، ولكن لسنا تغير موقف الوفد للشريعة، وبالتالي لم يكن بالصورة التي كنا نرجوها»[85]

وبمجرد أن صدر قرار رئيس الدولة بدعوة الناخبين إلى استفتاء عام على حل مجلس الشعب في ٤ فبراير ١٩٨٧، حتى بدأت تثار التساؤلات حول مستقبل العلاقة بين الوفد والإخوان في الانتخابات القادمة؟. وعلى الرغم من أنه كان هناك اتجاه لكي تخوض أحزاب وقوى المعارضة غير الممثلة في أحزاب الانتخابات بقوائم موحدة تحت أسم حزب الوفد الجديد، إلا أن الوفد الجديد حسم هذا الأمر وقرر في ١٣ فبراير ١٩٨٧ بأنه سيخوض الانتخابات منفرداً، وبالتالي قطع الطريق أمام أي تنسيق أو تعاون مع الإخوان أو غيرهم. وقد سبق ذكر بعض الأسباب التي دفعت الوفد الجديد إلى التراجع عن فكرة التحالف مع أحزاب وقوى المعارضة الأخرى. ولكن ثمة أسباب أخرى دفعته إلى رفض مبدأ التنسيق مع الإخوان تحديداً منها: عدم وجود اتفاق داخل الهيئة البرلمانية للوفد حول هذا المووضوع. وكانت الغلبة للاتجاه الرافض للتنسيق مع الإخوان[86]. ومن هنا فإن الحفاظ على وحدة الحزب وتماسكه كان لها الأولوية، خاصة وأن خبرة التعاون بين الوفد والإخوان في انتخابات ١٩٨٤ قد أدت إلى خروج بعض قيادات الوفد أمثال: فرج فوده ود. محمد أنيس وغيرهما. كما أن حرص الحزب على تأكيد هويته كحزب ليبرالي علماني كان دافعاً آخراً لترجيح كفة الاتجاه الرافض لقبول الإخوان على قوائمه، فالتنسيق بين الوفد والإخوان في الانتخابات السابقة وضع آيديولوجية الحزب على المحك وأثار التساؤلات حول ثوابتها على نحو ما سبق ذكره. كما أن ثقة الوفد في قدرته على تجاوز نسبة الـ ٨٪ منفرداً دون الحاجة إلى أي تنسيق مع الإخوان أو غيرهم دفعته إلى إنهاء علاقته بهم وهو في مركز قوي.

لكن تُرى ما هي المبررات التي أعلنها الإخوان لتبرير تحالفهم مع العمل والأحرار؟. وفي معرض الإجابة على هذا التساؤل يمكن القول بأن الإخوان كانوا أكثر وضوحاً ومباشرة في تحديد الدوافع والأسباب التي أدت إلى قبولهم التحالف مع حزب

العمل والأحرار.

فمن ناحية أولى، أكد الإخوان على أن التحالف مع العمل والأحرار هو بمثابة قناه قانونية يعبرون من خلالها إلى مجلس الشعب، وقد عبر الأستاذ محمد حامد أبو النصر - المرشد العام للإخوان المسلمين - عن هذا المعنى بقوله. «وللأسف الشديد فإن القانون قد حرمنا من أن نوجد في الساحة السياسية فلا أقل من أن ندخل الأحزاب كوسيلة مشروعة نصل بها إلى البرلمان لنشرح للشعب فكرتنا ونتعاون مع الشرفاء لإصلاح البلد... دخولنا الأحزاب بمثابة قناة شرعية لنا لدخول البرلمان»(٨٧). وهكذا نظر الإخوان إلى التحالف مع حزبي العمل والأحرار بمثابة جواز سفر يدخلهم المجلس على حد تعبير الأستاذ مصطفى مشهور وهو من القيادات البارزة في الإخوان. بل أن الأستاذ مشهور نفسه قد أكد على أن الإخوان اضطروا إلى دخول هذا التحالف وقال في هذا الصدد: «لو أن قانون الانتخاب القديم بالترشيح الفردي فقط هو الذي يعمل به لما احتجنا إلى التحالف مع غيرنا من الأحزاب، ولكن قانون الانتخابات بالقائمة والذي صنع خصيصا لمنع الإخوان من المشاركة في الانتخابات لعدم وجود كيان أو حزب ليم قانوناً يحول بيننا وبين مجلس الشعب، ولذلك كان لابد من التغلب على هذه العقبة المصطنعة بالتعاون مع حزب للدخول تحت قائمته. وهذا ما تم مع الوفد في الانتخابات السابقة ومع حزبي العمل والأحرار هذه المرة، خاصة وأن الحزبين أكدا أكثر من مرة ومن مدة سابقة مطالبتهما بتطبيق الشريعة الإسلامية»(٨٩).

ومن ناحية ثانية، لم يخف الإخوان أن التحالف مع حزبي العمل والأحرار كان يمثل أفضل فرصة انتخابية بالنسبة لهم من منظور حساب المكاسب السياسية. وقد عبر المستشار مأمون الهضيبي عن هذا المعنى بقوله: «نحن الآن في مرحلة جديدة نبحث فيها عن قناة قانونية لخوض الانتخابات فوجدنا أن أفضل الفرص المتاحة في حزب العمل»(٩٠). وأضاف في سياق آخر «أما بالنسبة للإنتخابات المزمع إجراؤها في أبريل القادم وجد الإخوان أن أنسب الفرص المتاحة لهم قائمة حزب العمل. كما أن حزب الأحرار رأى التنسيق مع حزب العمل أيضاً. وهكذا اكتمل الموضوع»(٩١). كما

أكد الأستاذ محمد حامد أبو النصر – المرشد العام للإخوان المسلمين على هذا المعنى في إطار عدم تنسيق الإخوان مع الوفد وتفضيلهم للتحالف مع حزبي العمل والأحرار بقوله: «ليس بيننا وبين الوفد آية خصومة أو خلاف كل ما هناك أننا نحسب وندرس دخولنا إلى الأحزاب من واقع ظروفنا السياسية.. وظروفنا لم تكن مع الوفد هذه المرة.... لاشك وجدنا الراحة في هذا التحالف، ولما عرض علينا الأحرار والعمل أن يعطونا نسبة كبيرة ٤٠٪ كي نشترك معهم، وجدنا الراحة معهم»[٩٢]

ومن ناحية ثالثة، فقد كانت مطالبة حزبي العمل والأحرار بتطبيق الشريعة الإسلامية أحد المبررات التي طرحها الإخوان لتبرير تحالفهم مع الحزبين، لأنهما بمسلكهما هذا يكونان قد التقيا مع الإخوان في الهدف. وقد أكد على هذا المعنى الأستاذ محمد حامد أبو النصر – المرشد العام للإخوان بقوله: « التحالف هذه المرة على أساس سليم، ولاخلاف بيننا وبين أي حزب آخر. فالكل مجمع على تطبيق الشريعة الإسلامية ولا يوجد خلاف بشأن ذلك»[٩٣]. كما أكد على نفس المعنى الأستاذ مصطفى مشهور بقوله: «... ما نحسه ونلمسه من صدق توجه قيادة حزب العمل الممثلة في الأستاذ إبراهيم شكري وحزب الأحرار أيضاً في المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك نعتبره إلى حد كبير ضماناً لهذا التحالف»[٩٤]. وفي نفس التوجه قال المستشار مأمون الهضيبي: «اتفق الجميع – أي أطراف التحالف الثلاثة – على الأسس التي لاخلاف عليها وهي ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية...»[٩٥].

وأخيراً، أكد الإخوان على أن وجود اتفاق بين الأطراف الثلاثة حول جملة من الأهداف السياسية في إطار تطبيق الشريعة الإسلامية قد مثل عنصراً هاماً لدفع الإخوان إلى المشاركة في التحالف. وقد أكد الأستاذ محمد حامد أبو النصر – المرشد العام للإخوان – هذا المعنى بقوله: «إننا نستبشر خيراً بهذا التحالف الذي جمع بيننا وبين حزبي العمل والأحرار حباً في الإسلام ورغبة أكيدة في تطبيق الشريعة الإسلامية وكذا إصرارنا على المطالبة برفع قانون الطوارىء وإلغاء القوانين الاستثنائية ورفع القيود على تشكيل الأحزاب والهيئات والجمعيات والمطالبة بحرية الانتخابات وعدم التدخل فيها بالضغط أو الإرهاب أو التزوير والمطالبة بإلحاح بإشراف رجال القضاء

على إجراءاتها ضماناً لسلامتها من أى تدخل لصالح جهة معينة، كما جمع بيننا أيضاً تضافرنا وتأكيدنا على دعم الوحدة الوطنية الغالية»[٩٦].

وبالإضافة إلى ماسبق ، فإن هناك عوامل أخرى لاتقل أهمية حفزت الإخوان إلى التحالف مع حزبى العمل والأحرار منها: أن الحزبين قبلا التحالف مع الإخوان على أرضيتهم الفكرية والسياسية. وقد سبق أن أشارت الدراسة إلى التحولات التى طرأت على توجهات وممارسات حزبى العمل والأحرار وجعلتهما أقرب إلى الخط الفكرى والسياسى للإخوان. ومن هذا المنطلق فقد شعر الإخوان بأنهم فى مركز قوة يؤهلهم لدخول التحالف كطرف مسيطر أو على الأقل رئيسى، وليسوا كشريك صغير على غرار خبرة تعاونهم مع الوفد فى انتخابات ١٩٨٤. وفى ظل تحالف من هذا النوع بدت قدرة الإخوان على فرض شروطهم وتوجهاتهم على التحالف أكبر. وقد عبر عن هذا المعنى المستشار المأمون الهضيبى بقوله: «نحن الآن فى مرحلة جديدة نبحث فيها عن قناة قانونية لخوض الانتخابات. فوجدنا أن أفضل الفرص المتاحة فى حزب العمل. وبالطبع لايوجد ما يرضى الجميع وعلى أية حال فقد قبلت قيادات حزب العمل هذا وذلك يخصهم ولنا خطنا الواضح الذى لا نتزحزح عنه وهو تحكيم شرع الله فى كيان الدولة السياسى والاقتصادى، ومن أراد الاقتراب منا بهذا كله»[٩٧].

ولاشك فى أن موقع الإخوان فى التحالف يمثل عنصراً هاماً لدعم سياستهم فى التعامل مع الأحزاب السياسية على الساحة المصرية، فهم يعملون من أجل تغيير الأحزاب السياسية من داخلها بصورة تدريجية وسلمية بحيث يتم استيعابها فى إطار حركة الإخوان أو على الأقل دفعها إلى الاقتراب تدريجياً من التوجه الفكرى والسياسى للإخوان. وقد أكد على هذا المعنى الأستاذ صلاح شادى وهو أحد قادة الإخوان بقوله: «نحن نكسب من وجودنا داخل الأحزاب أكثر مما نخسر»[٩٨]. وفى معرض رده على سؤال عن قدرة الإخوان على احتواء ولم الجماعات الإسلامية المتشددة فى كيان سياسى واحد؟ أجاب الأستاذ صلاح شادى «دورنا الأساسى هو ذلك، ليس فقط بالنسبة للجماعات الإسلامية ولكن بالنسبة للأحزاب الموجودة على الساحة (الأحرار - الأمة - الوفد)، وظيفتنا استقطاب كل الناس فى إطار حركتنا»[٩٩]

المبحث الثالث

الأسس والقواعد التى قام عليها التحالف الإسلامى ورؤية كل طرف لطبيعته

لقد قام التحالف الإسلامى بين الإخوان وحزبى العمل والأحرار على عدد من الأسس والقواعد العامة التى اتفق عليها الأطراف الثلاثة. وقد غطت هذه الأسس والقواعد جوانب عديدة للتحالف مثل: حصة كل طرف فى قوائم التحالف (٤٠٪ لكل من العمل والإخوان و ٢٠٪ للأحرار، واختيار المرشحين. والبرنامج الإنتخابى للتحالف، والدعاية الإنتخابية، وتمويل الحملة الإنتخابية للتحالف. وتجنباً للتكرار فإن الدراسة سوف تفرد جزءاً مستقلاً لتحليل كل من القضايا السابقة بالتفصيل فيما بعد، وسوف تعرض لأهم الأسس والقواعد العامة التى اتفق عليها الأطراق الثلاثة بشأن كل منها.

أما بخصوص رؤية كل طرف لطبيعة التحالف، فيمكن القول بأن هناك ثلاث قضايا تعتبر بمثابة محكات للكشف عن رؤى الأطراف الثلاثة لطبيعة التحالف. أولاها، هوية التحالف (تحالف إسلامى). وثانيتها، مستقبل التحالف بعد الإنتخابات، فهل سينتهى بانتهاء الانتخابات أم سيستمر بعدها؟. وثالثتها، حدود الاتفاق والاختلاف بين أطراف التحالف وأسس إدارة الخلافات فى حالة حدوثها. فهل التحالف بين الأطراف الثلاثة يعنى اندماجها معاً فى كيان واحد، أم أن هناك تمايزات بينها فى إطار التحالف؟

وفيما يتعلق بالقضية الأولى المتمثلة فى هوية التحالف يمكن القول بأنه كان هناك اتفاق بين الأطراف الثلاثة على أنه «تحالف إسلامى». وقد تجسد ذلك فى اسم التحالف وبرنامجه الانتخابى وشعاره الأساسى (الإسلام هو الحل) ودعايته الإنتخابية. وإذا كان التأكيد على الهوية الإسلامية للتحالف أمراً مسلماً به للإخوان المسلمين، فإن الخطاب السياسى للأستاذين إبراهيم شكرى - رئيس حزب العمل، ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار خلال فترة الإنتخابات قد حفل بالعديد من التعبيرات والمعانى

التى أكدت تسليمهما الكامل بالهوية الإسلامية للتحالف. ومن التعبيرات التى ردداها كثيراً بهذا الخصوص أنه تحالف إسلامى. وفى سبيل الإسلام. ومن أجل تطبيق الشريعة الإسلامية، وهو نتاج صحوة إسلامية عامة فى مصر. كما أن المحبة فى الله هى التى جمعت بين أطرافه... إلخ.

وبالنسبة للقضية الثانية والمتعلقة بمدى استمرار التحالف بعد الانتخابات يمكن القول بأن الأطراف الثلاثة نفوا عن التحالف صفة أنه تحالف انتخابى فحسب، قام على أسس برجماتية ليتمكن أطرافه من تجاوز القيود القانونية والسياسية التى فرضها الحكم على أحزاب وقوى المعارضة. وعلى الرغم من أنهم لم ينكروا دور تلك القيود فى الدفع نحو التحالف إلا أنهم اعتبروها عاملاً ثانوياً. والأساس أنه تحالف يستند إلى مبادىء مشتركة ويسعى إلى تحقيق أهداف كبرى هى محل اتفاق بين أطرافه الثلاثة وعلى رأسها هدف تطبيق الشريعة الإسلامية، ولذلك فإن التحالف لن ينتهى بانتهاء الإنتخابات بل سيستمر بعدها.

وقد عبر عن هذه المعانى الأستاذ محمد أبو النصر - المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين بقوله: «نحن نستبشر خيراً فى هذا التحالف ونرى أن بين المتألقين الثلاثة التقاء كبيراً وسنسير معاً متكاتفين فى اللقاءات والمبادىء التى لن يقصر فيها أحد منا كالمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية والمناداة بالحرية وسيكون لنا بإذن الله داخل مجلس الشعب امتداد للإرتباط والوجود»(١٠١)، كما أكد على هذه المعانى الأستاذ مصطفى مشهور - أحد قادة الإخوان بقوله: «إن المسألة واضحة فقد اتفقنا فى الأهداف إلى حد كبير ولاسيما فى تطبيق الشريعة وإلغاء القوانين المقيدة للحريات ولانحسب أن حزبى العمل والأحرار سيتوقفون عن المطالبة بهذين المطلبين الأساسيين. وبالتالى لا أتوقع أن ينتهى هذا التعاون أو التحالف»(١٠٢). أما مأمون الهضيبى فقال: «إننا صدقنا نحن الأطراف الثلاثة للتحالف على برنامج إنتخابى وأعلن ونشر هذا البرنامج ويحتوى على نقاط محددة ومعروفة، وهذه النقاط اجتمعنا عليها نحن الثلاثة وتعاهدنا على بذل الجهد فى سبيل تنفيذها أثناء حياة المجلس. ولذلك فهناك اتفاق فما

الذى يأتى بعد ذلك حتى يحدث خلاف، حتى ولو كان هناك بعض نقاط خلافات إلا أن هناك جزءاً هاما متفقاً عليه»[١٠٣].

كما حسم الأستاذ إبراهيم شكرى - رئيس حزب العمل هذا الأمر بقوله. «إننا جميعاً - أى أطراف التحالف - تحت مظلة واحدة وهى الإسلام، وهو الشىء الوحيد الذى جمع حزب العمل مع الإخوان مع الأحرار، والشىء الملموس أمام شعبنا هو برنامج التحالف... وأقول أننا جميعاً تحت مظلة الإسلام وهدفنا تطبيق الشريعة الإسلامية السمحاء»[١٠٤]. وفى أعقاب الانتخابات أكد الأستاذ إبراهيم شكرى على أن «التحالف سائر فى طريقه، له برنامج واضح المعالم به إصلاح دستورى جعلناه فى نقاط عشر... ومن هنا أؤكد أن هدفنا ليس السعى إلى الفرقة لأنه لا يتمشى ومبادئنا (الأحرار - العمل - الإخوان»[١٠٥]. وأضاف فى مناسبة أخرى، «وداخل المجلس سنلتزم بإذن الله بالبرنامج وسنعمل على أن يكون برنامج كل نواب مجلس الشعب وليس نواب التحالف فقط، لأن تطبيق الشريعة الإسلامية هى أولى نقاط البرنامج تنفيذاً للمادة الثانية من الدستور»[١٠٦]. كما أرجع الأستاذ إبراهيم شكرى استمرار التحالف إلى «استمرار الظروف الخارجية التى أدت إليه ولاستمرارية الأسباب الموضوعية التى أدت إلى الاتفاق بين أطرافه»[١٠٧].

أما الأستاذ مصطفى كامل مراد فقد قال: «إن الهدف الأول والأساسى الذى جمع بيننا هو وحدة الهدف والغاية من أجل الدعوة إلى المنهج الإسلامى وتطبيق شرع الله... وفى مجلس الشعب سوف تكون صيغة التعاون صورة تطبيقية بإذن الله للبرامج والأهداف التى عاهدنا الله عليها وسوف نحرص على تعميق هذا الشعور فى نفوس من أعطونا ثقتهم فى ظل الشريعة الإسلامية»[١٠٨].

أما بالنسبة للقضية الثالثة والمتعلقة بطبيعة التحالف وعما إذا كان يمثل اندماجاً كاملاً بين أطرافه، أم أن كلاً منهم ظل محتفظاً بقدر من التمايز والخصوصية فى إطار التحالف. وبخصوص هذه القضية أكد أطراف التحالف على أن التحالف لا يعنى الإندماج الكامل بينهم، وأن وجود مساحة كبير من المبادىء والأهداف والسياسات

المشتركة التى تجمعهم لا ينفى أن هناك بعض التمايزات القائمة بين الأطراف المعنية، إلا أنها تمايزات لا تؤثر سلباً على التحالف.

ويُلاحظ أن الإخوان كانوا أكثر حرصاً من العمل والأحرار على تأكيد خصوصيتهم. وقد قال المستشار المأمون الهضيبى بهذا الخصوص. «إن دخولنا فى الإنتخابات السابقة على قوائم حزب الوفد لم يكن معناه انضمامنا إلى حزب الوفد أو تركنا لعقيدتنا ومبادئنا ... ودخولنا هذه الجولة الانتخابية على قوائم حزب العمل.. ليس معناه اننا قد اتفقنا مع حزب العمل أو غير ولكننا على مبدئنا وعلى عقيدتنا المعلومة المعروفة التى نتمسك كل التمسك بها ولا نحيد عنها بإذن الله أبداً»[109]. أما بخصوص كيفية إدارة الاختلافات بين أطراف التحالف فى حالة ظهورها، فقد أكد الأستاذ محمد حامد أبو النصر – المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين – على أن الإخوان لديهم قاعدة شرعية سوف يطبقونها وهى أن «نتعاون – أى أطراف التحالف – فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه»[110]. أما الأستاذ إبراهيم شكرى فقد قال فى هذا الصدد على « إن كلاً من الأعضاء الثلاثة فى التحالف له برنامجه واتجاهه وأفكاره التى يتمسك بها قبل الانتخابات وأثنائها وبعدها، لكن من المؤكد مع ذلك أن هناك مساحات كبيرة مشتركة، ويعبر عن هذا البرنامج الانتخابى لمرشحى القائمة الموحدة»[111]. وقال فى مناسبة أخرى: «سيظل حزب العمل متمسكاً بمبادئه المعلنة وبموافقة السياسية الواضحة وبأفكاره التى سبق أن عبر عنها كثيراً، وكذلك الأمر بالنسبة للموقف من قضية الشريعة ووجوب تطبيقها بحيث يتحقق المجتمع المسلم الذى تتحقق فيه العدالة والمساواة للجميع»[112]. ولم يختلف رؤية حزب الأحرار لطبيعة التحالف عن روية حزب العمل بهذا الخصوص.

وتأسيسا على ماسبق، يمكن الانتهاء إلى أن تأكيد أطراف التحالف الثلاثة على هويته الإسلامية إنما يعكس وزن جماعة الإخوان المسلمين داخل التحالف، فالطرفان الآخران فى التحالف وهما حزب العمل والأحرار اقتربا من الخط الفكرى والسياسى للإخوان على النحو الذى سمح للحزبين بالحديث عن مساحة مشتركة من المبادىء والأهداف تجمعهما مع الإخوان المسلمين وتبرر دخولهما فى تحالف معها.

وهنا يبدو فارقاً جوهرياً بين تعاون الوفد الجديد مع الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤، وتحالف حزبى العمل والأحرار مع الجماعة فى انتخابات ١٩٨٧. ففى الحالة الأولى ظل الوفد الجديد حريصاً على تأكيد التزامه بمبادئه التاريخية الثابتة التى تميزه بوضوح عن جماعة الإخوان المسلمين مع التأكيد فى الوقت نفسه على أن اتفاقه مع الإخوان بخصوص مسألة الشريعة الإسلامية لايتجاوز ماجاء فى الدستور باعتبار أن الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع. أما فى الحالة الثانية فقد ركز حزبا العمل والأحرار على تأكيد اتفاقهم مع الإخوان فى المبادىء والأهداف وبخاصة فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية.

الفصل الثالث

التحالف الإسلامى وإدارة العملية الانتخابية

مع التركيز على دور جماعة الإخوان المسلمين

إذا كان الفصل السابق قد تناول ظروف تشكيل التحالف الإسلامى والمبررات التى طرحتها الأطراف المعنية لدخول التحالف، ورؤية كل طرف لطبيعته ومغزاه، فإن هذا الفصل يتناول بالرصد والتحليل أبعاد إدارة التحالف الإسلامى للعملية الانتخابية، وذلك بالتركيز على ثلاثة أمور أساسية برزت خلالها أنشطة وممارسات التحالف الإسلامى فى الانتخابات. أولها، البرنامج الانتخابى للتحالف وحدود تأثير الإخوان فى صياغته. وثانيها، إعداد القوائم الانتخابية للتحالف وطبيعة توزيع مرشحى الإخوان على القوائم. وثالثها . الدعاية الانتخابية للتحالف ودور الإخوان فيها. وفى هذا الإطار سوف يتم رصد مواقف الأطراف االسياسية الأخرى من التحالف الإسلامى وردود أفعال أطرافه عليها، باعتبار أن ردود أطراف التحالف على الاتهامات التى وُجهت إليه من قبل الأطراف الآخرى قد شكلت جانباً من دعايته الإنتخابية .

وتعرض الدراسة لكل من القضايا السابقة فى مبحث مستقل.

المبحث الأول
البرنامج الانتخابى للتحالف الإسلامى
وحدود تأثير الإخوان فى صياغته

من المعروف أن البرنامج الانتخابى لأى حزب سياسى أو تحالف سياسى، يضم عدة أحزاب. إنما يعكس رؤية الحزب (التحالف) لطبيعة المشكلات والتحديات التى تواجه المجتمع وقت إجراء الانتخابات سواء أكانت مشكلات موروثة أو مستجدة. كما يتضمن الحلول التى يطرحها لتلك المشكلات وفق رؤية محددة لأولوياتها. وعادة ما يأتى البرنامج الانتخابى لأى حزب (أو تحالف) مرتبطاً بدرجة أو بأخرى ببرنامجه الأساسى (بالبرامج الأساسية لأطراف التحالف). هذا ويعتبر البرنامج الانتخابى للحزب (التحالف) عنصراً هاماً لتمييزه عن الأحزاب والقوى الأخرى المشاركة فى الانتخابات.

وسوف يتم تحليل البرنامج الانتخابى للتحالف الإسلامى استناداً إلى عدة عناصر هى : كيفية صياغته؛ وأساليب نشره لتعريف الرأى العام به؛ وطبيعة القوى والفئات الاجتماعية التى يخاطبها بصفة أساسية؛ وتوجهاته العامة بمعنى ترتيب الأولويات فى البرنامج؛ وملامح السياسات المقترحة فيه لمواجهة بعض المشكلات الداخلية والخارجية؛ ومقارنة البرنامج الانتخابى للتحالف بالبرنامج الانتخابى لحزب العمل فى انتخابات ١٩٨٤، وكذلك ببرنامجه الأساسى[*]. وأخيراً تحديد طبيعة وزن الإخوان فى صياغة البرنامج الانتخابى للتحالف.

أولاً: إعداد البرنامج الانتخابى للتحالف وأساليب نشره لتعريف الرأى العام به.

بمجرد أن تم الاتفاق بين الأطراف الثلاثة على صيغة التحالف، شكلوا لجنة مشتركة لإعداد برنامجه الانتخابى، وقد نُشر هذا البرنامج الذى حمل عنوان «البرنامج

(*) نظراً لأن حزب الأحرار هو الشريك الأصغر فى التحالف، ونظراً لمحدودية دوره فى صياغة برنامج التحالف، وكذلك فى دعايته الانتخابية، فإن الدراسة ستكتفي بمقاربة البرنامج الانتخابى للتحالف بالبرنامج الانتخابى لحزب العمل فى انتخابات ١٩٨٤، وببرنامجه الأساسى باعتباره الشريك الرئيسى للإخوان فى التحالف.

الانتخابى على قائمة حزب العمل» للمرة الأولى فى جريدة «الشعب» بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٧. ونشرته الجريدة كاملاً مرة أخرى بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣١. كما تم نشر مقتطفات منه فى جريدتى حزب الأحرار «الأحرار» و «النور» وكذلك فى جريدة الشعب خلال فترة الحملة الانتخابية. وبالإضافة إلى ما سبق فقد تم طبع البرنامج فى كتيب وتوزيعه ضمن خطة الدعاية الانتخابية للتحالف. وقد اعتبر أطراف التحالف برنامجهم الانتخابى رداً على الأحزاب والقوى السياسية الآخرى التى اتهمت التحالف بغموض شعاراته الانتخابية وبخاصة شعار «الإسلام هو الحل»، وبعدم طرحه لبرنامج واضح ومحدد لمواجهة المشكلات والتحديات التى تواجهها مصر.

هذا وقد جاء البرنامج الانتخابى للتحالف فى (١٦) صفحة من القاطع الصغير منها صفحة للغلاف. وصفحتان عبارة عن ملخص لأهم نقاط البرنامج. وقد اشتمل البرنامج على سبعة أقسام، غطت ستة منها القضايا والشئون الداخلية، وتناول القسم السابع القضايا والشئون الخارجية. ولم تتجاوز المساحة المخصصة له صفحة ونصف الصفحة من إجمالى صفحات البرنامج[١١٣]. وهكذا يتضح أنه كان هناك عدم توازن كبير فى البرنامج بين القضايا الداخلية والقضايا الخارجية. فتركيز البرنامج كان على القضايا الداخلية. ويمكن تفسير ذلك بضعف اهتمام الناخبين بقضايا السياسة الخارجية بصفة عامة، وبروز القضايا الداخلية كقضايا مركزية فى التنافس الانتخابى من ناحية أخرى.

ثانياً : القوى والفئات الاجتماعية التى خاطبها البرنامج.

لم يخاطب البرنامج الانتخابى للتحالف فئة أو فئات اجتماعية بعينها، بل خاطب الأمة كلها (الشعب كله، المصريون جميعا)، وإن كان البرنامج قد أكد على أهمية الدور الذى يجب أن يقوم به الشباب. واعتبر البرنامج أن «أول من يتوجه إليهم بالأمل والرجاء هم الشباب.. الذين يُناط بهم التطلع إلى الغد الأفضل لبلادنا، والمستقبل الأكثر إشراقاً لأمتنا...»[١١٤]. وجدير بالذكر أن الشباب قد قاموا بدور هام فى الحملة الانتخابية للتحالف، وهو أمر سوف تعرض الدراسة له بشىء من التفصيل فيما بعد

وثمة سبب رئيسى وراء عدم توجه البرنامج لفئات اجتماعية بعينها وتوجهه إلى

الأمة كلها، وهو الاتساق مع الطابع الإسلامى للتحالف. فالإسلام دعوة عامة شاملة للجميع. وبالتالى لا يمكن قصر البرنامج الانتخابى لتحالف إسلامى على فئات اجتماعية دون غيرها.

وهذا يعكس بالطبع وزن جماعة الإخوان المسلمين فى التحالف. أضف إلى ذلك أن هذه الظاهرة لم تكن قاصرة على التحالف الإسلامى فقط، بل كانت سمة عامة فى البرامج الانتخابية لأغلب الأحزاب التى شاركت فى انتخابات ١٩٨٤ وانتخابات ١٩٨٧ (١١٤). ومرد ذلك أن ضعف القواعد الاجتماعية والجماهيرية لهذه الأحزاب جعلها لا تتوجه ببرامجها الانتخابية إلى فئات اجتماعية بعينها، ولكن تتوجه بها إلى مختلف فئات الشعب.

ثالثاً : التوجهات العامة للبرنامج الانتخابى للتحالف الإسلامى.

لقد أكد البرنامج الانتخابى للتحالف على أن أزمة المجتمع المصرى هى فى جوهرها أزمة قيم. وجاء فى مقدمته أن «أسباب معاناة الأمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تعود فى التحليل النهائى لها إلى غيبة القيم الصالحة البناءة عن توجيه سلوك الأفراد والجماعات عن معاهد تعليم النشء وعن مؤسسات التنمية الاجتماعية وإلى انعدام القدوة التى لا ينتقل الخير والفضل والخلق القويم من جيل إلى جيل إلا بها»(١١٦).

وانطلاقاً من محورية عنصر القيم فى البرنامج الانتخابى للتحالف، فقد اشتمل البرنامج على سبعة أقسام، جاء ترتيبها ليعكس الأولويات من وجهة نظر التحالف. وذلك على النحو التالى : إصلاح نظام الحكم بالديمقراطية الصحيحة. وتطبيق الشريعة الإسلامية.. وإشاعة الفضيلة وإغلاق أبواب الفساد. والثقافة والإعلام. ومعالجة المشاكل المعيشية. والتنمية الاقتصادية. والأمن القومى والعلاقات الخارجية.

ويُلاحظ مما سبق أن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية قد احتلت المرتبة الثانية ضمن أولويات التحالف، وقد ارتبط بها بشكل مباشر هدف إشاعة الفضيلة وإغلاق أبواب الفساد الذى احتل المرتبة الثالثة فى الأولويات. وهذا يؤكد حجم وطبيعة المكون الإسلامى فى البرنامج الانتخابى للتحالف. وهذه مسألة سوف يتم تناولها بالتفصيل

فيما بعد.

رابعاً : طبيعة السياسات المقترحة فى البرنامج لمواجهة بعض المشكلات الداخلية والخارجية(١٧٧)

بخصوص قضية الإصلاح السياسي، أكد البرنامج على أربعة عناصر أساسية، تضمَّن كل منها عدداً من الإجراءات الفرعية المقترحة، وهى. إعادة النظر فى الدستور. وإلغاء القوانين والممارسات المنافية للديمقراطية، وتوفير ضمانات نزاهة وسلامة الانتخابات العامة. وتأكيد استقلال القضاء. وبالنسبة لقضية تطبيق الشريعة الإسلامية أكد البرنامج على أن تطبيق الشريعة «واجب دينى وضرورة وطنية» وأن المطلوب ليس هو التطبيق الفورى للشريعة، إنما إقرار المبدأ فعلاً لا قولاً مع البدء فى التنفيذ على مراحل.

كما جاء فى البرنامج أن المفهوم المتكامل للشريعة يتجاوز بطبيعة الحال مسألة الحدود، بل ويتجاوز القوانين المدنية والجنائية، وأن الأخوة الأقباط وأهل الكتاب عامة مواطنون فى الدولة الإسلامية المستهدفة لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين.

وفيما يتعلق بمشألة إشاعة الفضيلة وإغلاق أبواب الفساد، فقد أكد البرنامج على ضرورة أن يكون المسئولون الحكوميون قدوة حسنة لغيرهم فى مجال التمسك بتعاليم الإسلام وبالفضائل الدينية. وطالب بضرورة إلغاء مصانع الخمور وتحريم المراهنات وألعاب القمار وعدم الترخيص بوجود دور اللهو الحرام باسم السياحة، وسد المنافذ التى يتسرب منها المال الحرام، ومنع الوساطة وإلغاء جميع الاستثناءات. وفى مجال الثقافة والإعلام أكد البرنامج على ضرورة التزام الدولة بنشر الوعى الثقافى بين المواطنين، وتشجيع النشاط الثقافى الخاص فردياً كان أم جماعياً. ووضع القواعد الكفيلة بالتزام أجهزة الإعلام الرسمية بالصدق المطلق، وتحويل الإعلام الرسمى المصرى إلى إعلام قومى بدلاً من كونه مجرد جهاز حكومى يتغنى بأمجاد الحكومة. وإلغاء ملكية الصحف القومية للدولة وإلغاء المجلس الأعلى للصحافة وتحويل الصحف القومية إلى شركات مساهمة. وإقرار حرية إصدار الصحف مع إلغاء قانون سلطة الصحافة.

وبالنسبة لمعالجة المشاكل المعيشية التى تعانى منها قطاعات واسعة من الشعب، فقد ركز البرنامج على مواجهة المشكلات الأكثر حدة فى أربع مجالات هى : تصاعد موجات الغلاء وتزايد الفجوة بين الأجور والأسعار، والإسكان والعلاج الطبى والتعليم. أما فى مجال التنمية الاقتصادية، فقد طالب البرنامج بضرورة إنجازها استناداً إلى استراتيجية الاعتماد على الذات وتطوير دور القطاع العام وتحقيق التكامل والتساند بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية. وتصويب مفهوم الانفتاح الاقتصادى بحيث يكون باباً لتدعيم الاستقلال وليس لفرض التبعية.

وفى مجال الأمن القومى والعلاقات الخارجية، فقد أكد البرنامج على ضرورة تدعيم الجيش المصرى وتقويته فى إطار تكامل اقتصادى وعسكرى مع الدول العربية والإسلامية وتقليص الاعتماد على الدول الكبرى فى توفير مستلزمات الأمن والدفاع. كما أكد على ضرورة تحقيق الاستقلال فى مواجهة قطبى النظام الدولى (لم يكن الاتحاد السوفيتى قد انهار بعد). وتوحيد الجهود والتنسيق مع كل الدول المستضعفة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ضد القوى المستكبرة والمهيمنة فى النظام الدولى. كما حذر البرنامج من العلاقات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وطالب بتجميد اتفاقيات كامب – ديفيد ومقاطعة كافة مظاهر الوجود الإسرائيلى فى مصر، ومساندة جهاد الشعب الفلسطينى ودعم حقه فى إقامة دولته المستقلة. مع العمل بكافة السبل على إزالة الخلافات القائمة بين الدول الإسلامية.

ومن خلال العرض السابق يمكن استخلاص نتيجتين:

أولاهما، أن البرنامج جسد صيغة توفيقية جمعت بين بعض المطالب والمقترحات التى كان ينادى بها حزبا العمل والأحرار وتلك التى كان يطرحها الإخوان المسلمون. وقد انعكس ذلك حتى فى المفاهيم والتعبيرات المستخدمة فى البرنامج حيث اشتمل على مفاهيم وتعبيرات ذات طابع إسلامى، بل وتشكل جزءاً من بنية الخطاب السياسى للإخوان. وأخرى ذات طابع ليبرالى وقومى حديث، وهى كانت أكثر ارتباطاً بحزبى العمل والأحرار(١١٨). وكذلك فقد اعتبر البعض البرنامج بمثابة اتفاق حد أدنى بين أطراف التحالف، باعتباره يتضمن الأهداف والقضايا والمطالب التى تشكل قاسماً مشتركاً بين الأطراف المعنية.

وثانيتهما، أن البرنامج ركز بصفة أساسية على القضايا والشئون الداخلية. ولم تشغل القضايا الخارجية سوى حيز محدود منه على نحو ما سبق ذكره. وهو ما يؤكد أن القضايا الداخلية كانت محور التنافس السياسى والدعاية الانتخابية. ويلاحظ أن أغلب ما جاء فى برنامج التحالف بخصوص هذه القضايا ليس فيه جديدا فمعظم الأفكار والمقترحات كانت معروفة سلفاً سواء فى أدبيات وكتابات الإخوان أو فى وثائق حزبى العمل والأحرار.

خامساً : مقارنة برنامج التحالف بالبرنامج الأساسى لحزب العمل وبرنامجه الانتخابى فى انتخابات ١٩٨٤.

ليس الهدف هنا هو إجراء مقارنة تفصيلية بين البرنامج الانتخابى للتحالف من ناحية والبرنامج الأساسى لحزب العمل وبرنامجه الانتخابى فى انتخابات ١٩٨٤ من ناحية أخرى، وإنما الهدف هو تحديد أهم أوجه الاختلاف بين برنامج التحالف ووثيقتين سابقتين لحزب العمل، وذلك بقصد الكشف عن طبيعة وحدود التغيرات التى طرأت على توجهات الحزب نتيجة دخوله التحالف، خاصة وأن رموز الحزب راحوا يؤكدون على أنه لا توجه اختلافات جوهرية بين برنامج التحالف وبرنامج الحزب فى انتخابات ١٩٨٤. بينما خصوم التحالف أكدوا أن حزب العمل بدأ يفقد هويته بعد أن تخلى عن مبادئه وأهدافه وسياساته لصالح الإخوان، وأن الحزب هو الذى خاص الانتخابات على قائمة الإخوان وليس العكس(١١٩).

وبعيداً عن وجهتى النظر الحديثين بخصوص هذا الموضوع، يمكن القول بأن ثمة اختلافات بين البرنامج الانتخابى للتحالف من ناحية والبرنامج الأساسى لحزب العمل وبرنامجه فى انتخابات ١٩٨٤ من ناحية أخرى، وذلك على عدة مستويات شملت التوجهات العامة وترتيب الأولويات، وطبيعة معالجة القضايا وبخاصة تطبيق الشريعة الإسلامية، والموقف من ثورة ٢٣ يوليو.

أ - التوجهات العامة وترتيب الأولويات.

يوضح الجدول التالى ترتيب الأولويات كما وردت فى البرنامج الانتخابى للتحالف وفى البرنامج الأساسى لحزب العمل وكذلك فى برنامجه لإنتخابات ١٩٨٤(١٢٠).

جدول رقم (١)
ترتيب الأولويات كما وردت فى البرنامج الانتخابى للتحالف
١٩٨٧، وفى البرنامج الأساسى لحزب العمل وبرنامجه الانتخابى عام ١٩٨٤

ترتيب الاولويات	البرنامج الأساسي لحزب العمل	برنامج الحزب في انتخابات ١٩٨٤	البرنامج الانتخابي للتحالف في انتخابات ١٩٨٧
١	تهيئة البيئة الصالحة للعمل والبناء (الديمقراطية - الفضيلة والنزاهة، المثوبة والعقاب)	إصلاح الأوضاع الاقتصادية	إصلاح نظام الحكم بالديمقراطية الصحيحة
٢	تنمية الاقتصاد القومي	معالجة المشاكل الجماهيرية	تطبيق الشريعة الإسلامية
٣	تحقيق العدل الاجتماعي	تطهير البلاد من الفساد وإقامة مجتمع الفضيلة	إشاعة الفضيلة وإغلاق أبواب الفساد
٤	تيسير الخدمات للمواطنين	إصلاح نظام الحكم بإقامة الديمقراطية الحقة	الثقافة والإعلام
٥	الحفاظ على الوجه الحضاري لمصر	تقويم علاقات مصر العربية والخارجية	معالجة المشاكل الجماهيرية
٦	العمل من أجل التحرير والوحدة		التنمية الاقتصادية
٧	ـــــ	ـــــ	الأمن القومي والعلاقات الخارجية

ويكشف الجدول السابق عن وجود اختلافات واضحة فى ترتيب الأولويات بين البرنامج الانتخابى للتحالف، وكل من البرنامج الأساسى لحزب العمل وبرنامجه فى

انتخابات ١٩٨٤. وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على بعض الاستنتاجات الهامة

أ - أن البرنامج الانتخابي للتحالف جعل من قضية إصلاح نظام الحكم بالديمقراطية الصحيحة الأولوية الأولى، بينما احتلت هذه القضية المرتبة الرابعة ضمن الأولويات في البرنامج الانتخابي للحزب في انتخابات ١٩٨٤.

ب - أن هدف التنمية الاقتصادية جاء في المرتبة السادسة ضمن أولويات البرنامج الانتخابي للتحالف، بينما احتل هذا الهدف المرتبة الأولى في أولويات البرنامج الانتخابي للحزب في عام ١٩٨٤، والمرتبة الثانية في برنامجه الأساسي. وهو ما يعني أن التنمية الاقتصادية في رؤية برنامج التحالف تأتي تالية لإنجاز قضايا أخرى تتعلق بإصلاح نظام الحكم بالديمقراطية الصحيحة، وتطبيق الشريعة الإسلامية، وإشاعة الفضيلة وإغلاق أبواب الفساد. وهذا الأمر يرتبط بطبيعة التفسير الذي طرحه برنامج التحالف للأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مصر، حيث أرجعها إلى «غيبة القيم الصالحة البناءة عن توجيه سلوك الأفراد والجماعات»[١٢١]. ومن ثم اعتبر البرنامج أن إصلاح النظام القيمي في المجتمع وذلك «بالعودة الكاملة إلى قيمنا الخالدة»[١٢٢] هو المدخل الرئيسي لمواجهة المشكلات والأزمات التي تعاني منها مصر.

جـ - أن هدف تطبيق الشريعة الإسلامية الذي احتل المرتبة الثانية في أولويات برنامج التحالف، والذي أفرد له البرنامج قسماً خاصاً. لم يأت ضمن الأولويات في البرنامج الأساسي لحزب العمل، كما أنه جاء كمتغير - ضمن متغيرات أخرى - في إطار هدف إصلاح نظام الحكم بالديمقراطية الحقة الذي احتل المركز الرابع في أولويات البرنامج الانتخابي للحزب في عام ١٩٨٤.

د - أن البرنامج الانتخابي للتحالف أفرد قسماً خاصاً للثقافة والإعلام، واحتل هذا القسم المرتبة الرابعة ضمن أولويات البرنامج، بينما لم يأت لهذا الموضوع ذكر في البرنامج الأساسي للحزب، واحتل مكاناً ثانوياً ضمن قضية معالجة المشاكل الجماهيرية التي جاءت في المرتبة الثانية ضمن أولويات البرنامج الانتخابي للحزب في انتخابات ١٩٨٤.

٣ - طبيعة معالجة القضايا وبخاصة قضية تطبيق الشريعة الإسلامية.

يُلاحظ بصفة عامة أن البرنامج الانتخابى للتحالف جاء مختصراً عن البرنامج الانتخابى لحزب العمل فى انتخابات ١٩٨٤، وذلك نتيجة لعدم إدراج بعض القضايا التى تضمنها البرنامج الانتخابى للحزب فى عام ١٩٨٤ فى برنامج التحالف، فضلاً عن دمج بعض القضايا تحت عناوين واحدة. ويكفى أن نسوق مثالاً واحداً على ذلك أنه تحت عنوان معالجة المشاكل الجماهيرية أورد البرنامج الانتخابى للحزب فى عام ١٩٨٤ ثمان مشكلات وأفرد لكل منها جزءاً مستقلاً، وهى بالترتيب حدة الغلاء وعدم التناسب بين الأجور والأسعار، وأزمة الإسكان ومشكلة التخطيط العمرانى، وأزمة المرور والمواصلات والنقل العام، ومشكلة تلوث البيئة والعلاج الطبى، ومشكلات التعليم. ومحو الأمية، ومشكلة الثقافة والإعلام، وقضايا الشباب[١٢٣]، بينما فى برنامج التحالف لم يأت تحت عنوان معالجة المشاكل المعيشية سوى أربع مشكلات هى بالترتيب : حدة الغلاء وعدم التناسب بين الأجور والأسعار، ومشكلات الإسكان والعلاج الطبى والتعليم[١٢٤]. مع ملاحظة أن المشكلات الثلاث الأخيرة جاءت تحت عنوان واحد وبشكل مختصر.

وبخصوص قضية تطبيق الشريعة الإسلامية، يُلاحظ أن هذه القضية قد وردت بشكل عابر فى البرنامج الأساسى لحزب العمل، حيث نص برنامج الحزب على أن «الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع فى الدولة[١٢٥]. بينما جاءت بشكل صريح وأكثر تفصيلاً فى البرنامج الانتخابى للحزب فى انتخابات ١٩٨٤، ولكن لم تأت كأولوية مستقلة بل كعنصر فرعى ضمن قضية إصلاح نظام الحكم بإقامة الديمقراطية الحقة، وقد احتلت هذه القضية المرتبة الرابعة ضمن أولويات البرنامج الانتخابى للحزب، أما فى البرنامج الانتخابى للتحالف، فقد ورد هدف تطبيق الشريعة الإسلامية بصورة أكثر تفصيلاً، واحتل المرتبة الثانية ضمن أولويات البرنامج على نحو ما سبق ذكره.

٣ - قضية التطبيق الاشتراكي والموقف من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

يُلاحظ بهذا الخصوص أن البرنامج الأساسي لحزب العمل قد أكد على صلة الحزب بحركة مصر الفتاة وبالحزب الاشتراكي في مرحلة ما قبل ١٩٥٢. كما أكد أيضاً ارتباط حزب العمل بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتأييده لثورة التصحيح التي جرت في مايو ١٩٧١، فضلاً عن تأكيده على ضرورة «الأخذ بالاشتراكية النابعة من واقعنا والتي تهدف إلى توفير الرخاء لكل الشعب وتستند إلى الحرية والديمقراطية وترتكز على التخطيط العلمي»(١٢٦). وفي برنامجه الانتخابي عام ١٩٨٤ أعاد الحزب التأكيد على ما ورد في برنامجه الأساسي بخصوص ارتباطه بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وصلته التاريخية بحركة مصر الفتاة والحزب الاشتراكي، واسقط تماماً ما ورد في برنامجه الأساسي بخصوص موقفه من ثورة التصحيح (مايو ١٩٧١). كما أن الحزب طوّر من رؤيته بخصوص مفهومه للاشتراكية، ونص البرنامج على أن هدف الحزب هو «تطبيق الاشتراكية المرتكزة على المبادىء الأساسية لديننا الحنيف، والنابعة من واقعنا المصري والعربي»(١٢٧). أما البرنامج الانتخابي للتحالف فلم يشر إلى أي من هذه الامور لا من قريب ولا من بعيد، وهو ما اعتبره البعض تنازلاً من قبل حزب العمل عن بعض مبادئه ومواقفه السابقة لحساب تحالفه مع الإخوان(١٢٨)

سادساً : طبيعة دور الإخوان المسلمين في صياغة البرنامج الانتخابي للتحالف.

من المؤكد أن أي برنامج انتخابي لتحالف أو ائتلاف يضم عدة أطراف إنما يعكس الحد الأدنى المتفق عليه بين هذه الأطراف. ولاشك في أن ميزان القوة بين الأطراف المتحالفة ينعكس بشكل أو بآخر على مضمون وصياغة البرنامج الانتخابي. وقد أُثيرت هذه المسألة بالنسبة لبرنامج التحالف الإسلامي فخصوم التحالف روجوا لمقولة أن برنامجه الانتخابي إنما يعكس فكر الإخوان ورؤيتهم باعتبارهم القوة المسيطرة في التحالف، أما أنصار التحالف فأكدوا على أن برنامجه الانتخابي يمثل القاسم المشترك بين أطرافه. وبغض النظر عن وجهتي النظر الحديثين السابقتين،

واللتين تعبران عن مواقف انتخابية، فإنه يمكن القول بأن دور الإخوان فى صياغة البرنامج قد برز فى عدة جوانب:

أولها ، اختزال كافة أسباب المشكلات التى تعانى منها مصر فى الأزمة القيمية والأخلاقية. ومن ثم تم طرح البعد القيمى المستند إلى الدين على أنه المدخل الرئيسى لمواجهة تلك المشكلات(١٢٩).

وثانيها ، إبراز قضية تطبيق الشريعة الإسلامية كأولوية ثانية فى البرامج، وإعقابها بقضية أخرى مرتبطة بها ، وهى إشاعة الفضيلة وإغلاق أبواب الفساد كأولوية ثالثة ويُلاحظ أن البرنامج قد أكد على هدف تطبيق الشريعة الإسلامية بصورة حاسمة معتبراً أن ذلك «واجب دينى وضرورة وطنية، فلا يجوز أن يكون ذلك مجالاً للموافقة أو المعارضة، بل يتعين على كل مسلم الاستجابة إلى أمر الله تعالى بتحكيم شريعته»(١٣٠) كما طالب البرنامج بضرورة السعى لتحقيق الإحياء الثقافى والتجديد الفكرى الذى يرد الأمة إلى أصولها الثقافية العربية والإسلامية، وتوظيف وسائل الإعلام المختلفة من أجل انجاز هذا الهدف كأولوية ثالثة.

وثالثها ، تطعيم البرنامج ببعض آيات القرآن الكريم، وببعض مفردات الخطاب السياسى الإسلامى. وإذا كان ذلك أمراً طبيعيا فيما يتعلق بقضيتى تطبيق الشريعة الإسلامية وإشاعة الفضيلة وإغلاق أبواب الفساد، فإن البرنامج تضمن مفردات ذات طابع إسلامى فى أقسامه الأخرى. ومن ذلك على سبيل المثال : النهضة الإسلامية، الأولويات الإسلامية، الاستثمار كواجب يفرضه الدين، الدول المستضعفة، القوى المستكبرة، والمشاركة فرض دينى... إلخ.

وعلى الرغم من ذلك. فإنه لا يمكن القول بأن البرنامج الانتخابى للتحالف تطغى عليه رؤية الإخوان المسلمين، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن السمة الدينية هى سمة أساسية فى حزب العمل(١٣١). والأقرب إلى الدقة أن برنامج التحالف إنما يعبر عن صيغة توفيقية بين بعض أفكار وطروحات حزب العمل من ناحية وبعض أفكار وطروحات الإخوان من ناحية أخرى، وليس أدل على ذلك من أن كثيراً من البنود

المتضمنة فى البرنامج إنما نجدها بصيغة أو بأخرى فى بعض الوثائق السابقة لحزب العمل من ناحية، وفى الخطاب الذى وجهه الأستاذ محمد حامد أبو النصر المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين إلى الرئيس مبارك، وذلك على صفحات جريدة الشعب فى ١٧ فبراير ١٩٨٧. والذى اعتبره البعض بمثابة برنامج انتخابى للإخوان من ناحية أخرى(١٣٢).

وبالتالى فإن ما خلصت إليه إحدى الدراسات من أن البرنامج قد «اصطبغ بصبغة دينية، وامتلأ باستشهادات من الآيات القرآنية»(١٣٣) يبدو غير دقيق. فالبرنامج لم يتضمن سوى أربع آيات قرآنية، بينما البرنامج الانتخابى لحزب العمل فى انتخابات ١٩٨٤ قد تضمن خمس آيات وجدير بالذكر أن بعض رموز حزب العمل لم ينكروا حقيقة اختلاف برنامج التحالف عن البرنامج الانتخابى للحزب فى انتخابات ١٩٨٤. وقدموا تبريرا منطقياً لذلك، ومن ذلك على سبيل المثال ما ذكره الأستاذ عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب آنذاك. فقد اعتبر أن «هذا أمر طبيعى ولا وجه للعجب فيه، فأولا الظروف العامة تغيرت خلال الأعوام السابقة، وثانيا فإن نظرتنا للأمور قد ازدادت وضوحاً والحمد لله وثالثاً فإن قرارا صدر بأهمية أن يكون البرنامج أكثر اختصاراً من برنامجنا السابق ومركزاً على النقاط الجوهرية لتسهيل قراءاته واستيعابه، وأخيرا فإن برنامج هذه المرة يعبر عن تحالف أطراف عدة ولا يعبر عن حزب العمل بمفرده وطبيعى أن يرد هذا فى الصياغة فنذكر ما اتفقنا عليه، وما نحن بصدد التعاون من أجله ونستبعد ما اختلفنا فيه ويعذر بعضنا بعضا»(١٣٤). ولا يمكن فهم ذلك بمعزل عن تنامى التيار الإسلامى داخل الحزب وتقارب خطه الفكرى والسياسى من خط الإخوان.

والسؤال المهم هنا هو. هل الصيغة التوازنية فى البرنامج الانتخابى للتحالف انعكست فى دعايته الانتخابية أم طغت دعاية الإخوان على دعاية التحالف؟.

المبحث الثاني

إعداد القوائم الانتخابية للتحالف وطبيعة توزيع مرشحى الإخوان على القوائم

لقد سبق القول بأن أطراف التحالف الثلاثة (العمل والأحرار والإخوان) قد اتفقوا على توزيع القوائم الانتخابية – بما فى ذلك رؤوس القوائم – فيما بينهم على النحو التالى (٤٠٪) لحزب العمل، و (٤٠٪) للإخوان، و (٢٠٪) لحزب الأحرار. وفى إطار هذه القاعدة شكل الأطراف الثلاثة لجنة مشتركة أوكلت لها مهمة إعداد القوائم واختيار المرشحين. وليس الهدف هنا تقديم دراسة تفصيلية عن مرشحى التحالف، ولكن تسليط الضوء على مرشحى الإخوان ضمن القوائم الانتخابية للتحالف، وذلك فى إطار رصد وتحليل بعض القضايا والإشكاليات التى ارتبطت بتشكيل القوائم وترتيب أسماء المرشحين فيها.

ومن خلال تحليل قوائم مرشحى التحالف يُلاحظ أن مرشحى الإخون قد احتلوا رؤوس القوائم فى حوالى ١٣ دائرة انتخابية، وقد تركزت هذه الدوائر فى القاهرة والجيزة والاسكندرية وعدد من محافظات الوجه البحرى مثل البحيرة والشرقية والغربية والمنوفية، وهو ما يؤكد أن قواعد التأييد الجماهيرى والشعبى للإخوان تتمركز أساساً فى هذه المحافظات، خاصة وأن الجماعة قد رشحت فى أغلب الدوائر المعنية عناصر معروفة فيها، وهو ما جعل فرص فوز قوائم التحالف فى تلك الدوائر أكبر. أما فى دوائر محافظات الوجه القبلى – عدا الجيزة – فقد كان ثقل الإخوان محدود نسبياً مقارنة بثقل حزب العمل فى القوائم، كما أحتل مرشحو الإخوان مراكز متأخرة نسبياً فى عديد من القوائم.

وفى ذلك مؤشر على تواضع وجود الإخوان فى أغلب محافظات الصعيد والمحافظات النائية، وذلك فى الوقت الذى تعتبر فيه بعض محافظات الصعيد هى

المعاقل الأساسية للحركات والتنظيمات الإسلامية المتطرفة التى انخرطت فى سلسلة من أعمال العنف والإرهاب المنظم ضد الدولة والمجتمع خلال السنوات الأخيرة.

وتأكيداً لثقل مشاركة الإخوان فى انتخابات ١٩٨٧، فقد رشحت الجماعة بعض أبرز رموزها وقياداتها ضمن قوائم التحالف، ومنهم على سبيل المثال: المستشار محمد المأمون الهضيبى ابن المرشد العام الثانى للجماعة المستشار حسن الهضيبى، والأستاذ سيف الإسلام حسن البنا ابن الإمام حسن البنا مؤسس الجماعة، وكل من الدكتور محمد السيد حبيب والدكتور عصام العريان والدكتور مختار نوح، وجميعهم من قيادات الصف الثانى (مقارنة بجيل الشيوخ) النشطة فى الجماعة(١٣). وقد تمكن هؤلاء جميعاً من الفوز فى الانتخابات، وكانوا ضمن أكثر أعضاء التحالف مشاركة تحت قبة المجلس على نحو ما سيتضح فيما بعد.

وبالمقارنة بانتخابات ١٩٨٤ يمكن القول بأن الإخوان قد خاضوا بثقلهم انتخابات ١٩٨٧، فقد شاركوا فى الانتخابات الأولى بـ ١٧ مرشحاً إخوانياً على قوائم حزب الوفد الجديد، بينما شاركت الجماعة فى انتخابات ١٩٨٧ بعدد كبير من المرشحين، لم يتمكن الباحثان من حصره بدقة لعدم وجود تمييز فى قوائم المرشحين يوضح هوية المرشح وانتماؤه الحزبى، لكن مما يدل على ثقل الجماعة فى التحالف هو عدد مرشحيها الذين تمكنوا من الفوز، حيث كان نصيب الإخوان ٣٦ مقعداً من إجمالى ٦٠ مقعداً حصل عليها التحالف، أى أكثر من النصف على نحو ما سيأتى ذكره عند تحليل نتائج الانتخابات ودلالاتها بالنسبة للإخوان.

هذا وقد خلت قوائم التحالف – بفضل تأثير الإخوان – من المرأة، فلم يتم ترشيح أى عنصر نسائى فى القوائم. وقد فسر المستشار المأمون الهضيبى ذلك بقوله: «إن للمرأة وضعها ومكانتها الخاصة التى لا تسمح لها بأن نضعها فى مواقف حرجة أو متوترة كخوض المعارك الانتخابية التى لا تخلو بطبيعتها من تعد بالضرب أو بالألفاظ النابية.. فهل تتلقى الضرب أم تشارك فيه أم تسمع ما لا يصح لها سماعه. فعندما تتوفر للمعارك الانتخابية ضمانات وحرمات وضوابط يمكن للمرأة فى هذه الحالة أن تخوضها وهى مصونة مكرمة. وقد كرم الإسلام المرأة وكرامتها لا ينتقص منهاعدم

خوض الانتخابات، وهى على ما هى عليه من أمور تتجاوز حدود المنطق والعقل واللياقة»[١٣٦]. وإذا كان هذا الرأى خاص بالإخوان المسلمين، فإنه يبدو جديداً على حزبى العمل والأحرار، فقد سبق للحزبين أن رشحا عناصر نسائية فى انتخابات برلمانية سابقة. وعموماً فإن هذا التغير لا يمكن فهمه بمعزل عن تأثير جماعة الإخوان على شريكيهما فى التحالف وهما العمل والأحرار.

وثمة قضية أخرى بحاجة إلى تحرير، وهى تتعلق بما ذكره البعض بشأن تدخل الإخوان فى اختيار مرشحى حزبى العمل والأحرار ضمن قوائم التحالف، حيث مارسوا ضغوطاً من أجل منع ترشيح بعض الشخصيات المعروفة بانتماءاتها الناصرية والاشتراكية والقومية من الأصل، أو استبعادها من القوائم بعد أن تم ترشيحها. وقد ركز خصوم التحالف ومنتقدوه على هذا المعنى بل وشددوا كثيراً على ما ذكره المستشار المأمون الهضيبى بهذا الخصوص ونصه «أن الإخوان المسلمين اشترطوا أن تكون القائمة الموحدة خالية من الشخصيات الماركسية أو الناصرية، وقد تمت تلبية طلبنا»[١٣٧]. ومن ناحية أخرى فإن رموز وقيادات كل من حزب العمل والأحرار حرصوا على التأكيد على معنيين. أولهما، أن الإخوان لم يتدخلوا فى اختيار مرشحى حزب العمل، وأن هذه مسألة حكمتها الأرقام والنسب حسبما اتفق عليه بين أطراف التحالف، فضلاً عن مراعاة بعض الاعتبارات والمعايير الموضوعية بشأن ترتيب المرشحين فى القوائم مثل شعبية المرشح وثقله فى الدائرة وخلافه. وثانيهما، الإقرار بأن هناك بعض الاختلافات التى حدثت بين أطراف التحالف بخصوص ترتيب المرشحين فى بعض الدوائر، حيث سعى كل طرف إلى أن يشغل مرشحوه رؤوس القوائم فى تلك الدوائر إلا أنه تم احتواء هذه الخلافات فى إطار حرص متبادل على إيصال أكبر عدد من مرشحى التحالف إلى مجلس الشعب[١٣٨].

لكن بعيداً عن وجهتى النظر السابقتين بخصوص طبيعة وحدود الدور الذى مارسه الإخوان فى اختيار مرشحى حزبى العمل والأحرار خاصة وأنه ليس من السهل إثبات أى منهما على نحو علمى وقاطع، يمكن القول بأن حجم وطبيعة المكاسب التى يحققها كل طرف من الأطراف المشتركة فى تحالف سياسى إنما يتوقف على طبيعة ميزان القوى بين الأطراف المتحالفة. وبخصوص التحالف بين الإخوان والعمل

والأحرار. فالمؤكد أن الصيغة التحالفية فرضت على الحزبين أوضاعاً لم تكن هى الأمثل بالنسبة لهما من حيث الرغبة فى ترشيح أكبر عدد ممكن من كوادرهما أو تسكين بعض مرشحيهما فى المراكز المتقدمة من بعض القوائم الانتخابية.

ومن هنا فإن عملية إعداد القوائم الانتخابية قد أوجدت بعض المشكلات والخلافات داخل الحزبين وكان الأمر أكثر وضوحاً فى حزب العمل. فبمجرد أن تمت عملية إعداد القوائم بشكل نهائى حتى انشقت مجموعة من قيادات وكوادر الحزب. وراح أعضاؤها يهاجمون التحالف ويشككون فيه، واعتبروا أنفسهم المدافعين عن الخط الاشتراكى - الديمقراطى للحزب الذى بدأ يتلاشى لحساب الخط الإخوانى وقد تضمنت هذه المجموعة كل من : ممدوح قناوى - الأمين العام المساعد للحزب، وعبدالمجيد أبو زيد - أمين الإعلام، وحسام الدين كامل من أعضاء اللجنة التنفيذية، وفاروق عبدالحميد أمين الحزب بالقاهرة وآخرون. وعقد هؤلاء مؤتمراً صحفياً قبيل موعد الانتخابات بأيام وأصدروا بياناً أدانوا فيه التحالف، مما حدا بالحزب إلى فصلهم من عضويته بعد الإنتخابات[١٣٩]. وقد أكد الاستاذ ابراهيم شكرى وغيره من كوادر الحزب على أن الاعضاء الذين اتخذوا موقفا مضادا لموقف الحزب لم يعارضوا التحالف منذ البداية، بل هم وافقوا عليه وأيدوه، ولم يعارضوه إلا بسبب أنهم لم يشغلوا رؤوس القوائم فى دوائرهم، وتلك مسألة تقيد فيها الحزب بشروط التحالف من ناحية، وببعض الاعتبارات الموضوعية في ترتيب المرشحين من ناحية أخرى[١٤٠]

وبغض النظر عن طبيعة الخلاف والانشقاق الذى حدث فى حزب العمل بسبب التحالف وما ترتب عليه من آثار وتداعيات.[×] فالمؤكد أن للإخوان مواقف وتحفظات

(×) جدير بالذكر أن تحالف العمل مع الإخوان خلال انتخابات ١٩٨٧، واستمرار هذا التحالف بعد الانتخابات كان من بين العوامل التي أدت إلي حدوث انشقاق كبير داخل حزب العمل عام ١٩٨٨/ ١٩٨٩. وذلك نتيجة للتحول الكبير في توجهات الحزب وقواعده نحو الطروحات الإسلامية، وقد كشف المؤتمر الخامس للحزب الذي عقد عام ١٩٨٨ عن التحول بوضوح. انظر ايمان نور الدين، «أثر الانشقاق علي الأداء السياسي لحزب العمل»، في د. محمد صفي الدين (محرر)، التطور السياسي في مصر ١٩٨٢ - ١٩٩٢ (القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية، ط ١، ١٩٩٥).

معروفة بشأن الماركسيين والناصريين.

ولذلك فإن مجرد مشاركة الإخوان بثقلهم فى التحالف، إنما كان يعنى وضع قيود على إمكانية ترشيح عناصر ماركسية وناصرية على قوائم التحالف، حتى وإن لم يتدخلوا بشكل مباشر فى اختيار مرشحى حزبى العمل والأحرار.

بقيت كلمة أخيرة تتعلق بإعداد القوائم الانتخابية للتحالف، وفحواها عدم اعتراض الإخوان على أن يكون على رأس قائمة التحالف فى الدائرة الثانية بأسيوط، وهى أحد معاقل جماعات التطرف والعنف، مرشح مسيحى وهو الاستاذ جمال أسعد عبدالملاك – وقد فاز فى الانتخابات ويعتبر هذا الأمر نوع من التكتيك السياسى الناجح للتحالف، وقد جاء فى إطار حرص أطرافه على طمأنة أقباط مصر(١٤١)، خاصة وأن خصوم التحالف قد جعلوا من قضية الفتنة الطائفية أحد محاور هجومهم عليه، باعتبار أن الشعارات الانتخابية للتحالف، والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها إنما تؤدى إلى شق وحدة الأمة، وهى من الثوابت التاريخية للمجتمع المصرى.

هذا وقد حصل مرشحو الإخوان وحزب الأحرار اللذين خاضوا الانتخابات على قوائم حزب العمل على عضوية الحزب. وكان مفهوماً منذ البداية أنها مجرد عضوية صورية الهدف منها الاتساق مع قانون الانتخابات رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ الذى نص على ألا تتضمن أية قائمة انتخابية أكثر من مرشحى حزب واحد فقط، وهو ما جنب التحالف مخاطر الطعن فى مشروعيته القانونية.

المبحث الثالث

الدعاية الانتخابية للتحالف ودور الإخوان فيها

من المؤكد أن الفترة الزمنية الواقعة بين صدور قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على حل مجلس الشعب فى ٤ فبراير ١٩٨٧، وإجراء الانتخابات فى ٦ أبريل ١٩٨٧، وهى شهران كانت من القصر بمكان بحيث شكلت ضغوطاً حقيقية على أحزاب المعارضة فيما يتعلق بالإعداد للمشاركة فى الانتخابات. أخذاً فى الاعتبار أن الفترة الرسمية للدعاية الانتخابية قد بدأت يوم ١٦ مارس ١٩٨٧. وهو اليوم الذى حُدد للفصل فى الطعون التى قُدمت لطلبات الترشيح، التى أُغلق باب قبولها فى ٦ مارس، وبذلك فإن فترة الدعاية من الناحية العملية كانت فى حدود ثلاثة أسابيع (من ١٦ مارس إلى ٦ أبريل)[١٤٢]

وقد حرص قادة التحالف الإسلامى على وضع هيكل تنظيمى للدعاية الانتخابية. فشكلوا لجنة فى كل دائرة للإشراف على الدعاية الانتخابية فيها، وضمان التنسيق بين الدعاية الانتخابية لمرشحى أطراف التحالف الثلاثة. وشكلوا أيضاً لجنة مركزية ضمت بعض قيادات أطراف التحالف للإشراف على مجمل الدعاية الانتخابية ولتذليل بعض المشكلات التى يواجهها مرشحو التحالف فى دعايتهم. كما شكلوا لجنة إعلامية لدعم الحملة الدعائية للتحالف، من خلال التغطية الإعلامية الجيدة لها. وقد ضمت هذه اللجنة رؤساء تحرير صحف الشعب والأحرار والنور ومسئول إعلامى من جماعة الإخوان المسلمين.[١٤٣]

ويتناول هذا المبحث بالرصد والتحليل ثلاث نقاط هى : قنوات وأساليب الدعاية الانتخابية للتحالف، ومضامين الدعاية، ومصادر التمويل. وفى جميع الحالات سوف تركز الدراسة على إبراز دور جماعة الإخوان فى إطار التحالف باعتبارها محور الدراسة.

أولاً : قنوات وأساليب الدعاية الإنتخابية

لقد مارس التحالف دعايته الانتخابية اعتماداً على مجموعتين من قنوات وأساليب الاتصال بالناخبين. قنوات وأساليب للاتصال المباشر، وأخرى للإتصال غير المباشر. وقد تمثلت قنوات وأساليب الإتصال المباشر فيما يلي

١- المؤتمرات والجولات الانتخابية. لقد نشط مرشحو التحالف بهذا الخصوص، ونظموا الكثير من المؤتمرات الانتخابية في مختلف الدوائر، وكثيراً ما شارك بعض قادة ورموز أطراف التحالف في هذه المؤتمرات التي حظيت في الغالب بقدر ملحوظ من التنظيم والحشد رغم بعض الضوابط التي فرضتها وزارة الداخلية لتنظيم الحملة الانتخابية والتي تضمنت قيوداً على عقد المؤتمرات والاجتماعات الانتخابية. وكانت هذه المؤتمرات تحظى بتغطية صحفية جيدة في الصحف التابعة لحزبي العمل (الشعب) والأحرار (الأحرار والنور) وقد كان للشباب وبخاصة من المنتمين إلى الإخوان المسلمين دور هام في تنظيم المؤتمرات الانتخابية للتحالف، وحشد الناخبين لحضورها، وقيادة الهتافات داخلها(١٤٤). كما قام مرشحوا التحالف بالكثير من الجولات الانتخابية، وذلك بهدف الوصول إلى أكبر عدد من الناخبين وبخاصة في القرى والأرياف والمدن الصغيرة (١٤٥).

٢ – لقد استطاع التحالف الاستفادة من سلسلة كبيرة من الجمعيات الدينية والمؤسسات الخدمية كالمستوصفات العلاجية وخلافه، واستخدامها كقنوات للتواصل مع قطاعات عريضة من المواطنين وحشدها خلف التحالف. ومن المعروف أن وجود الإخوان في التحالف هو الذي سمح بتحقيق ذلك، حيث أنهم أصحاب النفوذ المؤثر في كثير من الجمعيات الدينية مثل : أنصار السنة المحمدية، والهداية الإسلامية، والدعوة الإسلامية. كما أن الإخوان هم الذين أسسوا خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات شبكة واسعة من المؤسسات الخيرية التي تقوم بتقديم خدمات صحية وتربوية وثقافية ودينية ومساعدات اقتصادية لفئات واسعة من المواطنين وبخاصة في الأحياء والمناطق الفقيرة مما سمح بخلق ارتباطات مصلحية بين الإخوان وتلك الفئات(١٤٦). كما لا يمكن في هذا المقام إغفال قدرة

الإخوان فى توظيف بعض المساجد والزوايا الأهلية التى تقع تحت سيطرتهم بشكل أو بآخر من أجل دعوة الناخبين لتأييد التحالف.

أما أهم قنوات ووسائل الاتصال غير المباشر التى استخدمها التحالف فى دعايته الانتخابية، فقد تمثلت فى :

أ- الصحافة الحزبية – وفى هذا الإطار لعبت صحيفة حزب العمل (الشعب) وصحيفتى حزب الأحرار (الأحرار والنور) دوراً هاماً ى الترويج للبرنامج الانتخابى للتحالف، وتغطية مؤتمراته الانتخابية وجولات مرشحيه فى مختلف الدوائر، فضلاً عن إفراد الصحف الثلاث لمساحات واسعة لنقد سياسات الحكم وممارساته، والرد على كافة حملات النقد والهجوم التى شُنت ضد التحالف سواء من جانب الحزب الوطنى أو أحزاب المعارضة الأخرى. كما يُلاحظ أن الصحف الثلاث قد فتحت صفحاتها لكتاب ورموز الإخوان المسلمين حتى يتمكنوا من مخاطبة الرأى العام وتوصيل رسالتهم.

ب – اللافتات والملصقات الانتخابية. وقد استطاع التحالف أن ينشر الكثير منها فى مختلف الدوائر الانتخابية وبخاصة دوائر العاصمة والمدن الكبرى. وقد تضمنت اللافتات والملصقات الشعار الأساسى للتحالف «الإسلام هو الحل» وتم تطوير هذا الشعار بعد ذلك فى خضم المعركة الانتخابية إلى «الإسلام هو الحل فهيا إلى العمل». كما تضمنت اللافتات والملصقات شعارات أخرى فرعية مرتبطة بالشعار الأساسى، وكان بعضها من الشعارات التقليدية للإخوان المسلمين. وقد حرص مرشحو الإخوان فى دوائر عديدة على تمييز أنفسهم فى إطار الدعاية الانتخابية للتحالف. فلم تكن الشعارات واللافتات توقع باسم التحالف أو المرشحين على قائمة حزب العمل بل كثيراً ما كانت توقع باسم «الإسلاميون على قائمة حزب العمل» أو «جبهة الإخوان المسلمين وحزب العمل»[١٤٧]. وقد قامت سلطات الأمن بنزع اللافتات والملصقات الانتخابية التى حملت صراحة توقيع الإخوان المسلمين

ج - المنشورات والبيانات الانتخابية. وغالباً ما كانت تُصاغ فى صفحة واحدة أو عدد قليل من الصفحات. وكانت تتضمن الشعارات الانتخابية للتحالف - ويغلب عليها الطابع الإخوانى - وأهم النقاط الواردة فى برنامجه الانتخابى، والأولويات التى سيركز عليها نواب التحالف تحت قبة المجلس. فضلاً عن أسماء مرشحى التحالف على قائمة حزب العمل فى هذه الدائرة أو تلك. وكانت هذه المنشورات توزع على نطاق واسع عبر شبكة المساجد الأهلية والزوايا والجمعيات الخيرية والدينية التى يسيطر عليها الإخوان أو يتمتعون بنفوذ كبير فيها.

وتأسيساً على ما سبق يمكن استخلاص نتيجتين هامتين. أولاهما، أن تعدد وتنوع قنوات وأساليب الدعاية الانتخابية للتحالف مكنته من الوصول إلى قطاعات واسعة من الناخبين وبخاصة فى القرى والمدن الصغيرة وهو ما لم تتمكن منه بقية أحزاب المعارضة التى خاضت الانتخابات. وقد كشفت الحملة الانتخابية للتحالف عن امتلاكه لقدرة تنظيمية عالية من ناحية فضلاً عن القدرة المالية الملحوظة التى مكنته من تمويل الحملة من ناحية أخرى. كما كان للشعارات الإسلامية للتحالف دورها الهام فى خلق التأييد والمساندة له من قبل قطاعات واسعة من الناخبين. وثانيتهما، أن وجود الإخوان فى التحالف ساهم فى تكثيف حملته الانتخابية. وقد نجح الإخوان فى توظيف شبكة الجمعيات الخيرية والمؤسسات الخدمية والمساجد الأهلية التى تقع تحت سيطرتهم أو التى يتمتعون فيها بنفوذ كبير فى الدعاية الانتخابية للتحالف وهو أمر لم يكن بمقدرة حزب العمل أو الأحرار القيام به بمفردهما.

ثانياً : مضامين الدعاية الإنتخابية للتحالف.

تمحورت الدعاية الانتخابية للتحالف حول ثلاثة محاور. أولها، الترويج لبرنامج التحالف وطروحاته. وثانيها، الهجوم على الأحزاب والقوى السياسية الأخرى التى شاركت فى الانتخابات. وثالثها، الرد على الانتقادات التى وجهتها الأطراف الأخرى للتحالف.

المحور الأول : الترويج لبرنامج التحالف وطروحاته:

وفى هذا الإطار، فقد ركزت دعاية التحالف على توضيح برنامجه الانتخابى للناخبين. وقد كان شعار «الإسلام هو الحل» هو الشعار الأساسى والحاكم لحملة التحالف، وهو يعنى ببساطة أن الإسلام نظام كامل ومنهج شامل، ولذا يتضمن حلولاً لكافة المشكلات والتحديات التى تواجهها مصر والعالم الإسلامى، خاصة بعد أن فشلت كافة الحلول المستوردة من الخارج. وفى هذا الإطار ركزت دعاية التحالف على هدف تطبيق الشريعة الإسلامية مؤكدة على أن ذلك واجب دينى وضرورة وطنية، ولا يجوز أن يكون مجالاً للموافقة أو المعارضة، بل يجب على كل مسلم أن يستجيب إلى أمر الله بتطبيق شريعته. كما أن تطبيق الشريعة الإسلامية هو الإطار الملائم لتحقيق أهداف الاصلاح السياسى والديمقراطى، والتنمية الاقتصادية، ومواجهة المشكلات الجماهيرية.... إلخ[١٤٨].

كما ركزت الدعاية العامة للتحالف على تطمين الأقباط، معتبرة أنهم مواطنون شركاء فى الوطن لهم من الحقوق ما للمسلمين وعليهم من الواجبات ما على المسلمين كما أن تطبيق الشريعة الإسلامية يمثل أفضل ضمان لصيانة حقوق الأقباط فى إطار الحفاظ على الوحدة الوطنية بين عنصرى الأمة. وفى هذا السياق فقد حملت اللافتات والملصقات الانتخابية للتحالف بعض الشعارات مثل «دولة إسلامية ترعى الذمة والعهد للأخوة الأقباط»، و «الأخوة الأقباط والمسلمون أبناء أمة واحدة»، و «للأقباط ما للمسلمين من حقوق وعليهم ما على المسلمين من واجبات». وقد جاءت هذه الشعارات فى إطار رد التحالف على الحملة التى شنتها عليه الأحزاب الأخرى واتهمته فيها - إلى جانب أشياء أخرى - بخلق فتنة طائفية وتهديد الوحدة الوطنية[١٤٩]. هذا وقد تضمنت دعاية التحالف الرد على اتهامات أخرى وجهت له بخصوص مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية مثل . سعى الإخوان - باعتبارهم المسيطرون على التحالف - إلى التطبيق الفورى للشريعة الإسلامية، وأن مسألة تطبيق الشريعة تعنى بالنسبة للإخوان فى المقام الأو تطبيق الحدود، وأن الغاية النهائية للإخوان من وراء تطبيق الشريعة هى إقامة

الدولة الدينية (الثيوقراطية). وسوف تعرض الدراسة لهذه الأمور بالتفصيل فيما بعد.

وفي سياق التنافس الانتخابي حرص التحالف على حشد الناخبين للمشاركة في الانتخابات، انطلاقاً من اعتبار أن المشاركة واجب ديني. فالصوت الانتخابي أمانة يتعين على المسلم ألا يعطله بعدم الذهاب إلى الانتخابات. أو إعطائه لغير المؤهل لخدمة الوطن في إطار الطريق الصحيح، وهو طريق الإسلام الذي رسمه الله لصالح عباده[١٥٠]. بل أن هناك من الإخوان من راح يؤكد صراحة على أنه «إذا قصر المسلم في بذل الجهد... من أجل نصرة قائمة التحالف فقد قصر في واجب ديني»[١٥١]. وقد كان الأستاذ محمد حامد أبو النصر – المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين أكثر وضوحاً في التعبير عن هذه المعاني عندما كتب عشية الانتخابات تحت عنوان «هذا يومنا يوم المرحمة وليس يوم الملحمة»، كتب . «يوم المرحمة لأنه يوم الشهادة لله تعالى.. يوم المرحمة لأنه يوم الولاء لله تعالى... يوم المرحمة لأنه يوم تجديد العقد مع الله لنصرة شريعته التي وسعت كل شيء رحمة وعلماً وعدلاً.. يوم المرحمة لأنه يوم الصلح مع الله تعالى..»[١٥٢].

المحور الثاني : الهجوم على الأطراف الأخرى المشاركة في الانتخابات:

لقد ركز التحالف في جانب من دعايته الانتخابية على مهاجمة الحزب الوطني وكذلك أحزاب المعارضة الأخرى التي شاركت في الانتخابات وبخاصة حزبيّ التجمع والوفد، أخذاً في الاعتبار أن هذه الأحزاب قد هاجمت التحالف وانتقدته بشدة على نحو ما سيرد ذكره فيما بعد. وقد كانت صحف حزبيّ العمل والأحرار، شريكا الإخوان في التحالف، هي القنوات الأساسية لممارسة الهجوم ضد الأطراف الأخرى التي شاركت في الانتخابات. كما كانت المؤتمرات والجولات الانتخابية لمرشحي التحالف مناسبات هامة لشن مثل هذا الهجوم.

ومن خلال متابعة الدعاية الانتخابية للتحالف من حيث طبيعتها ودرجة كثافتها، يمكن القول بأن الهجوم الدعائي للتحالف قد استهدف الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته في المرتبة الأولى. وتمحور هذا الهجوم حول جملة من الانتقادات التي استمر

التحالف فى توجيهها للحزب الوطنى والحكومة. وأبرزها: تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بسبب قصور سياسات الحكومة واضطرابها. واستشراء الأزمة الأخلاقية والسلوكية وما تتركه من تأثيرات سلبية على عقيدة الأمة وقيمها الأصيلة وزيادة التبعية الاقتصادية والثقافية والإعلامية والغذائية.. إلخ للخارج. وهو مايلقى بظلال سلبية على استقلالية القرار السياسى. فضلاً عن شيوع السياسات والممارسات اللاديمقراطية سواء أخذت شكل استمرار العمل بقانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية الأخرى المقيدة للحقوق والحريات، أو حرمان بعض القوى السياسية الفاعلة من حق تشكيل أحزاب سياسية. أو فرض قيود قانونية وسياسية على أنشطة الأحزاب القائمة.... الخ، كما اتهم التحالف الحزب الوطنى وحكومته بالتقاعس عن تطبيق الشريعة الإسلامية، وأن قوانين الشريعة التى سبق تقنينها قد دفنت فى أدراج مجلس الشعب. وأتهم التحالف الحزب الوطنى كذلك باستغلال أجهزة الدولة. القومية والمحلية وتوظيفها لحسابه فى الانتخابات[١٥٢].

ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل أن التحالف فى حملته المضادة على الحزب الوطنى والحكومة نادراً ما تعرض بالنقد للرئيس حسنى مبارك، بل طالبه بضرورة التخلى عن رئاسة الحزب الوطنى الديمقراطى، بحيث يكون رئيساً لكل المصريين وفوق الأحزاب جميعاً، وهو ما يحقق الندية فى التنافس السياسى بين الحزب الوطنى وغيره من الأحزاب، لأن وجود رئيس الدولة على رأس الحزب الوطنى يجعل المنافسة الانتخابية تدور بين الدولة بكل أجهزتها – حيث هناك تداخلاً كبيراً بين الحزب الوطنى ومؤسسات الدولة – وبين أحزاب سياسية محدودة الإمكانيات، وتقع تحت طائلة عديد من القيود السياسية والقانونية.

كما طالب التحالف رئيس الدولة بضرورة توفير ضمانات نزاهة الانتخابات. وقد حدد المستشار المأمون الهضيبى هذه الضمانات فيما يلى : قيام الناخب بالتوقيع أو البصم أمام أسمه حتى لا يدلى البعض بأصواتهم أكثر من مرة. وإلزام الناخب بإبراز بطاقته الشخصية أو إثبات شخصيته عند الإدلاء بصوته. وإلزام المرأة المتزوجة بإبراز البطاقة العائلية لزوجها على أن يتم استخراج بطاقات إثبات شخصية لجميع النساء

المستوفيات لشروط القانون فى مرحلة مقبلة. وتشكيل هيئة قضائية مستقلة استقلالاً كاملا تكون مهمتها الإشراف على الانتخابات إشرافاً كاملاً وإعلان نتائجها، وإذا كان عدد القضاة لا يكفى للإشراف الكامل على الانتخابات فإنه يمكن إجرائها على ثلاثة أيام. يوم للقاهرة والاسكندرية مثلاً، ويوم ثان للجيزة والوجه البحرى، ويوم ثالث للوجه القبلى، وذلك لن يعطل الناخب يوماً واحداً ولن يكلف الدولة مالاً ولا رجالاً»(١٥٤)

وإذا كان التحالف قد ركز فى دعايته الانتخابية على مهاجمة الحزب الوطنى والحكومة فى المقام الأول، فإن هجومه انصب على حزب التجمع والقوى اليسارية الأخرى التى شاركت فى الانتخابات فى المقام الثانى. وفى إطار هجوم التحالف هذا، برز دور الإخوان واتهموا القوى اليسارية بالمادية والإلحاد ومحاربة تطبيق الشريعة الإسلامية. كما أكدوا على أن الأفكار التى تتبناها هذه القوى لا تجد قبولاً لدى الشعب المصرى المعروف بتدينه،ولذلك فليس هناك مستقبلاً لليسار فى مصر. وعلى سبيل المثال فقد قال الشيخ محمد حامد أبو النصر - المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين منتقداً حزب التجمع : «حزب التجمع فلسفته تقوم على أساس إنكار الله وأن الأديان مخدرة للشعوب، لهذا فلا يمكن لحزب التجمع أن يأخذ وضعاً فى مصر، يجوز فى دول أخرى. فمصر فيها الإسلام وعلى أرضها سارت قدم السيد المسيح، فلا يمكن أن يكون لحزب التجمع مكان بيننا أبدا»(١٥٥).

وقد احتل حزب الوفد المرتبة الثالثة من حيث مدى تعرضه للهجوم من قبل التحالف. فلم يشن التحالف حملة دعائية قوية ضد الوفد كما هو الحال بالنسبة لحملته التى استهدفت الحزب الوطنى والقوى اليسارية. وقد اهتم التحالف فقط بالرد على بعض الانتقادات التى وُجهت له من قبل بعض كوادر الوفد. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها أن الوفد لم يهاجم التحالف بكثافة مثلما فعلت قوى سياسية أخرى، وأن هجومه على التحالف تمثل فى بعض الانتقادات التى وجهها بعض كوادره مثل د. وحيد رأفت له. كما أن وجود الإخوان فى التحالف جعله أقل انخراطاً فى الهجوم على الوفد، باعتبارهم خاضوا انتخابات ١٩٨٤ بالتعاون معه وعلى قوائمه، وبالتالى فإن نقد الوفد يتضمن فى طياته نقدا غير مباشر لمواقف واختيارات سياسية سابقة للإخوان.

المحور الثالث : الرد على الاتهامات والانتقادات التى وجهتها الأطراف الأخرى إلى التحالف

لقد شكل الرد على الاتهامات والانتقادات التى وجهتها الأطراف الأخرى للتحالف مكوناً أساسياً في دعايته الانتخابية. وقد تكفل بالرد على تلك الاتهامات نخبة من قيادات وكوادر أطراف التحالف. وبالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين كان كل من المستشار المأمون الهضيبى والاستاذ صلاح شادى والشيخ محمد حامد أبو النصر وغيرهم من قيادات الإخوان أبرز من تصدوا للانتقادات التى وجهت للتحالف.

وجدير بالذكر أن جل الانتقادات التى وجهت إلى التحالف إنما كان مبعثها انضمام الإخوان المسلمين إليه وبروز دورهم فيه مقارنة بدور كل من الشريكين الآخرين وهما حزب العمل والأحرار. ولما كان التحالف قد تلقى انتقادات من أغلب الأطراف التى شاركت فى الانتخابات. ونظراً لتكرار بعض الانتقادات من قبل أكثر من طرف، فإن الدراسة سوف لا تقوم برصد تسجيلى لمواقف الاطراف المختلفة من التحالف كل على حدة. ولكننا سنعرض لأهم الانتقادات التى وجهتها للتحالف مع محاولة تصنيفها .هذا وقد انخرط فى انتقاد التحالف رؤساء تحرير وكتاب كبار فى عدد من الصحف والمجلات الحكومية والمعارضة مثل : مايو والأهرام والوفد والأهالى وآخر ساعة والمصور وروز اليوسف.

ويمكن تصنيف الانتقادات التى وجهت للتحالف إلى ثلاث مجموعات. انتقادات قانونية، وأخرى تتعلق بالممارسات الانتخابية للتحالف وطبيعة العلاقة بين أطرافه، وثالثة ذات طابع سياسى.

وبخصوص الانتقادات القانونية، فإن أهمها على الإطلاق هو اتهام التحالف بأنه غير دستورى وغير قانونى، أى يتجاوز الأطر الدستورية والقانونية. بل ويعتبر نوعا من التحايل عليها والالتفاف حولها . فالتحالف من ناحية أولى يضم جماعة الإخوان المسلمين، وهى جماعة محظورة قانوناً منذ عام ١٩٥٤، وبالتالى لا يحق لها المشاركة فى الحياة السياسية.

ومن ناحية ثانية، فإن الدستور المصرى ينص على أن النظام السياسى يقوم على تعدد الأحزاب، بينما جماعة الإخوان المحظورة لا تعتبر حزباً سياسياً، ومن ثم فإن مشاركتها فى الانتخابات كحزب سياسى قائم إنما يمثل انتهاكاً للدستور. ومن ناحية ثالثة، يؤكد قانون الأحزاب السياسية على ضرورة اختلاف كل حزب فى برنامجه السياسى عن الأحزاب الأخرى، ولذلك فإن خوض الإخوان الانتخابات بالتحالف مع حزبى العمل والأحرار وفق برنامج سياسى وانتخابى موحد إنما يمثل إخلالاً بقانون الأحزاب السياسية. فضلاً عن أن هذا القانون يمنع قيام أحزاب سياسية على أسس دينية. ومن ناحية رابعة، فإن قانون الانتخابات رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ إنما كان ينص على ألا تتضمن القوائم الحزبية أكثر من مرشحى حزب واحد فقط. وبالتالى فإن خوض مرشحى الإخوان وحزب الأحرار الانتخابات على قوائم حزب العمل حتى وإن كانوا قد حصلوا على عضوية هذا الحزب، إنما يعنى انتهاكاً لقانون الانتخابات وتحايلاً عليه، لأنه معروف لدى الجميع أن عضوية مرشحى الإخوان والأحرار فى حزب العمل هى عضوية صورية، وبالتالى فإن قوائم التحالف صورية وباطلة. وقد طالب بعض منتقدى التحالف الحكومة صراحة بضرورة التدخل لمنع التحالف نظراً لمخالفته للدستور والقوانين المنظمة للحياة السياسية فى البلاد.(١٥٦)

ونظراً لأن الإخوان المسلمين هم موضوع هذه الدراسة، فليس المهم هنا هو سرد مختلف الردود التى طرحها أطراف التحالف على الاتهامات السابقة، لكن المهم هو إبراز ردود الإخوان عليها. وفى هذا الإطار فقد سعى رموز وكوادر الجماعة إلى تفنيد الاتهامات السابقة استناداً إلى عدة منطلقات، أهمها ما يلى : (١٥٧)

١ - أن جماعة الإخوان المسلمين تمثل جزءاً من الواقع السياسى المصرى. وقد أقر نظام الحكم ذلك بسماحه للجماعة بالمشاركة فى انتخابات ١٩٨٤ بالتعاون مع حزب الوفد، فضلاً عن مشاركتها فى انتخابات النقابات المهنية ونجاح أعضائها فى السيطرة على مجالس إدارة عدد منها.

٢ – أن جماعة الإخوان المسلمين تعمل في إطار القوانين القائمة ولا تحاول الخروج عليها رغم أنها لا تقر بعض هذه القوانين القائمة نظرا لجورها وتعسفها حيث تحرم الجماعة من حق تأسيس حزب سياسي مشروع وجريدة تستطيع من خلالهما ممارسة دورها السياسي والتعبير عن وجهات نظرها.

٣ – أن تعسف القانون الانتخابي هو الذي دفع الجماعة إلي الدخول في تحالفات مع أحزاب أخرى للمشاركة في الانتخابات، حيث أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٦ أخذ بنظام القائمة النسبية الحزبية المشروطة، واستثنى من إجمالي عدد مقاعد المجلس (٤٨) مقعداً (مقعد في كل دائرة) يتم شغلها عن طريق الانتخاب الفردي.

٤ – أن التحالف لا يمثل أي انتهاك للدستور، بل يسعى من أجل تطبيق الدستور الذي تنص مادته الثانية على أن الإسلام هو المصدر الرئيسي للتشريع في مصر.

٥ – لو أن التحالف غير قانوني حسبما يدعي منتقدوه فلماذا لم تتدخل الدولة لفضه، بل أن الطعون القانونية العديدة التي رفعت ضده قد تم رفضها. وهو ما ينفي أية شبهة حول الوضع قانونية التحالف.

وبالنسبة للانتقادات المرتبطة بالأساليب والممارسات الانتخابية للتحالف، فيتمثل أهمها فيما يلي[١٥٨]. –

١ – هيمنة الإخوان على التحالف نظراً لغياب التكافؤ بين أطرافه وأكد منتقدو التحالف على أن حزب العمل هو الذي خاض الانتخابات على قوائم الإخوان وليس العكس، وأن الجماعة غير المشروعة احتوت تحت مظلتها حزبين مشروعيين، وهو ما يعني تخلي الحزبين عن مبادئهما وبرامجهما لحساب الخط السياسي والفكري للإخوان فضلاً عن تدخل الإخوان في اختيار مرشحي الحزبين، وتهميش دورهما في الحملة الانتخابية.

وقد سعى أطراف التحالف إلي نفي هذا الاتهام بالتأكيد على أنه ليس هناك مجالاً للحديث عن هيمنة طرف على طرف آخر في التحالف لأن حصة كل طرف في القوائم

محددة سلفاً بالنسب والأرقام طبقاً لاتفاق تراضى عليه الأطراف المعنيون. وأن هذا الاتهام دعاية مغرضة الهدف منها الوقيعة بين أطراف التحالف. كما كان هناك تأكيد على أن حزبى العمل والأحرار لن يذوبا فى جماعة الإخوان المسلمين. حيث أن لكل منهما خطه الفكرى والسياسى الذى يميزه، وإن كان هذا لا يمنع من وجود مبادئ وأهداف مشتركة بين الأطراف الثلاثة، وهى التى شكلت الأرضية التى قام عليها التحالف.

٢ - عدم وضوح البرنامج الانتخابى للتحالف. وفى هذا الإطار راح منتقدو التحالف يؤكدون على أن برنامجه الانتخابى يتسم بالغموض وعدم التحديد ولا يتضمن حلولاً واقعية لأية مشكلة من المشكلات الكبرى التى تواجه المجتمع المصرى. وأنه حافل بالعبارات العامة الفارغة من أى مضمون حقيقى، والتى تعمد إلى إثارة المشاعر الدينية لدى الناخبين، فضلاً عن غلبة الطابع الوعظى والأخلاقى على لغة البرنامج ومحتواه. وفى هذا السياق وجه منتقدو التحالف انتقادات حادة للشعار الأساسى الذى خاض تحته التحالف الانتخابات، وهو «الإسلام هو الحل»، واعتبروه شعاراً مضللاً يقوم على ابتزاز المشاعر الدينية لدى الناخبين وتوظيفها من أجل تحقيق أهداف سياسية ضيقة. وامتدت سهام النقد لتشمل القضية الأساسية التى ركز عليها التحالف فى حملته الانتخابية وهى قضية تطبيق الشريعة الإسلامية. وأكد مهاجمو التحالف على أن أسلوب طرحه لهذه القضية إنما يتضمن مزايدة غير مبررة باعتبار أن القانون المدنى فى مصر يتفق بالكامل مع الشريعة الإسلامية باستثناء قضية «الربا» وهى قضية شائكة ، تتعدد بشأنها الرؤى والاجتهادات ولذلك لم تحسم بعد. كما أن القانون الجنائى يتفق فى مجمله مع الشريعة باستثناء مسألة تطبيق الحدود، وهى بحاجة إلى شروط ومتطلبات معينة حتى يتم الأخذ بها(١٥٩).

٣ - قيام مرشحو الإخوان بإضفاء طابعاً تكفيرياً على الحملة الانتخابية، وذلك باتهام بعض معارضيهم بالإلحاد والبعد عن الدين ومعاداة تطبيق شرع الله.

وفى معرض الرد على هذه الانتقادات أكدت جماعة الإخوان المسلمين على أن للتحالف برنامجه الذى تقدم به للناخبين وخاض على أساسه الانتخابات. وهو يتضمن إجابات وحلول عملية للمشكلات التى تواجه المجتمع المصرى وأن هذا البرنامج مستمد من القرآن والسنة. وقد تحفظ المستشار المأمون الهضيبى بخصوص ما أُثير حول غموض البرنامج الانتخابى للتحالف وقال: «قبل أن يطالبونا بالبرنامج المفصل كان يجب أن يطالبوا بتحقيق الأصل وهو الإسلام ونضعه موضع التنفيذ أولاً ثم نطلب بعد ذلك البرنامج المفصل. أما أن يكون الأصل مفقوداً ثم يُطلب منا برنامج عندئذ سيتم حبسه فى إناء غير مناسب له. ثم أن عملية البرنامج هذه هى خدعة لشدنا بها إلى تفصيلات نحن فى غنى عنها الآن وشغلنا عن القضية الحقيقية وهى تطبيق الاسلام»([١٦]). كما أكد الإخوان على أن برنامج التحالف يختلف عن برامج الأحزاب والقوى الأخرى من زاوية تركيزه على الأبعاد القيمية والأخلاقية المرتبطة بالإسلام. وهو ما جعل الآخرين غير متفهمين لطبيعة برنامج التحالف. وعبر عن هذا المعنى المستشار المأمون الهضيبى بقوله: «ولكن هل الذين يطلبون منا البرنامج سيقتنعون بما ندعو إليه ونؤمن به فى برنامجنا. فهل مثلاً سيؤمنون بالغيبيات التى نؤمن بها وبأن الله سيحققها... إن الاستغفار ركيزة من ركائز الاقتصاد فهل هم يؤمنون بذلك»([١٦١]).

أما بالنسبة لشعار «الإسلام هو الحل»، فقد أكد الإخوان على أنه شعار، يبلور ويلخص التوجه الأساسى للتحالف. وكأى شعار لابد أن يكون مختصراً ومعبراً. كما أكدوا أن الشعار المقصود لا يتضمن أى لبس أو غموض، حيث أن أطراف التحالف على قناعة تامة بأن الإسلام يتضمن حلولاً لكافة المشكلات التى تواجهها المجتمعات الإسلاميه، وذلك من منطلق أنه رسالة إلهية صالحة لكل زمان ومكان.

كما رفض الإخوان إدعاءات منتقدى التحالف بخصوص قولهم أن معظم القوانين المعمول بها فى مصر لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. واعتبر المستشار المأمون الهضيبى هذا الأمر غير صحيح لأن «واضع القانون المدنى نفسه الدكتور السنهورى رحمه الله قال فى المذكرة التفسيرية للقانون أن كل المبادىء التى بُنى عليها

مأخوذة من القانون الفرنسي وغيره من القوانين الأوربية وهو يتشوق إلى وضع قانون مدني يستمد من أحكام الشريعة الإسلامية.. والحديث عن تنقية القوانين مما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية تمويه لأننا لم نؤمر بأن نحكم بما لا يخالف أحكام الشريعة.. ولكن أمرنا الله عبودية له وطاعة مع الإيمان الكامل العميق أن حكمه تعالى هو العدل والإنصاف المطلق»(١٦٢). كما حرص الإخوان على نفى أى اتهامات لهم بتكفير الآخرين،وذلك للتأكيد على تميزهم العقيدى والفكرى والسياسى عن الجماعات التى تتبنى فكراً تكفيرياً وتمارس العنف ضد الدولة والمجتمع.

أما بالنسبة للاتجاهات ذات الطابع السياسى التى وجهت إلى التحالف، فيمكن إيجاز أهمها فيما يلى .

١ - الطبيعة الانتهازية للتحالف. فهو لم يقم على مبادىء وبرامج مشتركة جمعت بين أطرافه، ولكن الذى جمعهم هو هدف تجاوز نسبة الـ (٨٪) التى اشترطها القانون الانتخابى. وتساءل المنتقدون عما يمكن أن يجمع بين حزب العمل الاشتراكى الذى يعتبر نفسه امتداداً لحركة مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين، خاصة وأن هناك ميراثاً كبيراً من الخلافات والصدامات بين الجانبين فى الماضى(١٦٣). ونظراً للطبيعة الانتهازية للتحالف فإن منتقدوه أكدوا على أنه لن يستمر طويلاً ومصيره الاخفاق والفشل.

٢ - أنه نظراً لتخلى حزبى العمل والأحرار عن مبادئهما وتوجهاتهما الفكرية والسياسية لحساب الخط السياسى والفكرى للإخوان، فإن التحالف هو مجرد تكتل يمنيى رجعى سيطر عليه الإخوان، وهم معروفون بعدائهم الأصيل لقيم ومبادىء الديمقراطية والتعددية، و بارتباطاتهم المباشرة وغير المباشرة مع الجماعات المتشددة التى تكفر الدولة والمجتمع وتمارس العنف ضدهما(١٦٤).

٣ - أن التحالف فى جوهره هو نوع من الغش والخداع السياسيين على أكثر من مستوى. فهو وسيلة ملتوية لتوصيل أعضاء جماعة محظورة قانوناً إلى داخل المجلس على قوائم حزب مشروع. كما أنه قام على أساس التلاعب بالقيم

والشعارات الإسلامية للتأثير على العواطف الدينية للناخبين من أجل تحقيق مكاسب سياسية ضيقة. وفى هذا السياق وصف البعض مرشحى الإخوان على قوائم حزب العمل بأصحاب اللحي السياسية إشارة إلى ظاهرة توظيف الدين لحساب السياسة (١٦٥).

٤ - أنه نظراً لعدم التكافؤ بين أطراف التحالف، فإن الإخوان تمكنوا من الهيمنة عليه. وبذلك تم محو هوية حزبى العمل والأحرار، وهو ما يشكل تهديداً لتجربة التعددية الحزبية فى مصر. كما أن حصول التحالف أو الإخوان علي تمويل من قوى داخلية وخارجية لابد وأن يؤدى إلى إفساد وتلويث الحياة السياسية فى البلاد (١٦٦).

٥ - أنه نتيجة لسيطرة الإخوان على التحالف من ناحية، وقيامه بتوظيف الدين لأغراض سياسية معتمداً على شعارات رنانة مثل «الإسلام هو الحل» من ناحية أخرى، فإن التحالف سيؤدى إلى خلق فتنة داخلية بين عنصرى الأمة (المسلمون والأقباط)، وهو ما يشكل تهديداً للوحدة الوطنية التى هى من أهم ثوابت المجتمع المصرى. وفى هذا الإطار ركز منتقدو التحالف على أن الإخوان يسعون إلى تطبيق فورى للشريعة الإسلامية حسب تصورهم لها، وأن كل ما يشغلهم من مسألة تطبيق الشريعة هو تطبيق الحدود (١٦٧).

٦ - أن الغاية النهائية للتحالف هى سيطرة الإخوان على الحكم، والتمهيد لإقامة دولة دينية (ثيوقراطية) على النمط الخومينى فى إيران، وهو ما يشكل تهديداً لأسس الدولة المدنية في مصر. وقد عبر عن هذا المعنى المرحوم الدكتور وحيد رأفت أحد رموز حزب الوفد بقوله : «ما يلوح به الإخوان أساساً هو تطبيق فورى وحاسم للشريعة الإسلامية وصولاً إلى غايتهم فى تحويل الدولة المدنية إلى دولة ثيوقراطية» (١٦٨).

وفى معرض تفنيد الإخوان لهذه الاتهامات ركزوا على عدة قضايا محورية منها : نفى أية علاقة للإخوان أو للإسلام بما يقال عن الفتنة الطائفية فى المجتمع

المصرى.وأكدوا فى هذا الإطار على أن النظام الإسلامى هو خير من يكفل حقوق الأقباط الذين هم شركاء فى الوطن لهم ما للمسلمين من حقوق، وعليهم ماعليهم من واجبات. كما أن أحداث الفتنة المتفرقة التى وقعت فى المجتمع المصرى خلال السبعينيات إنما كانت بتدبير من النظام الحاكم للتغطية على بعض جوانب الفشل والتعثر فى سياساته على الصعيدين الداخلى والخارجى(١٦٩). كما أكدوا على أن السلطات كانت تستعين ببعض قيادات ورموز الإخوان وبخاصة المرحوم الشيخ عمر التلمسانى لإطفاء نار الفتنة. وكثيراً ما أشار الإخوان إلى العلاقة التاريخية التى ربطتهم بالأقباط، وكيف أن الإمام المؤسس «حسن البنا» عندما شكل لجنة منبثقة عن مكتب الإرشاد حرص على أن تضم فى عضويتها ثلاثة من أقطاب المسيحيين فى مصر، وكان من بينهم المحامى الشهير الاستاذ وهيب دوس(١٧٠).

أما بخصوص قضية الدولة الدينية، فقد ركزت مقولات الإخوان على نفى الاتهامات التى وجهت إليهم باعتبارهم يسعون إلى السيطرة على الحكم وإقامة دولة دينية، وأكدوا على أن الإسلام لا يقر مبدأ الدولة الدينية التى يحكم فيها رجال الدين بتفويض إلهى على غرار ماعرفته أوربا فى العصور الوسطى. وأن الإخوان لا يبغون سوى تطبيق شرع الله كنظام شامل يغطى مختلف جوانب الحياة، وهم لا يطلبون الحكم لأنفسهم، بل سيكونون جنوداً لأى شخص أو جماعة تقوم بهذه المهمة بنية صادقة. كما أكد الإخوان على أنه ليس لديهم أى اتصالات بأية جهات أو دول أجنبية، وأن الحركة الإسلامية فى مصر نابعة من أصالة شعبها، وأن ظروف مصر تختلف تمام الاختلاف عن الظروف التى اندلعت فيها الثورة الإيرانية، وبالتالى لا مجال لاتهام الإخوان بالعمل من أجل تأسيس دولة على النمط الخومينى فى مصر. واعتبر الإخوان أن كل الاتهامات التى توجه إليهم بهذا الخصوص ما هى إلا افتراءات من قبل العلمانيين والشيوعيين الذين لا يفهمون حقيقة الإسلام، بل ويعادونه(١٧١).

وبالنسبة لما أثاره المنتقدون حول طبيعة التحالف، وكيف أنه تحالف انتهازى – تكتيكى– يقوم على الخداع والغش السياسيين، راح الإخوان يؤكدون على أنه تحالف

يقوم على مبادىء واضحة جمعت بين أطرافه وتدور فى مجملها حول هدف تطبيق الشريعة الإسلامية. وهو لم يقم على أى نوع من الغش والخداع للناخبين، حيث عبر الإخوان – فى إطار التحالف – عن هويتهم وتوجيههم بشكل واضح لا غموض فيه. كما حرص الإخوان على نفى أى صلة فكرية أو تنظيمية تربطهم بالجماعات المتشددة التى مارست – وتمارس – العنف ضد الدولة والمجتمع. وأكدوا أن هذه الجماعات لم تترك مناسبة إلا وانتقدت فيها جماعة الإخوان بسبب خطها الفكرى والسياسى المعتدل.[١٧٢] وأن الإخوان يرفضون العنف كآلية للتعامل السياسى أياً كانت القوة التى تمارسه.

ويُلاحظ أن الإخوان فى معرض ردهم على الانتقادات والاتهامات التى وجهت إلى التحالف بصفة عامة، ووجهت إليهم فى إطاره بصفة خاصة، لم يهتموا كثيراً بالرد على ما أثاره البعض بشأن موقفهم من قضايا الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية. حيث اتهمهم البعض بأنهم أعداء للديمقراطية والتعددية الحزبية، وأن هذا العداء إنما هو مبدئي وأصيل لدى الاخوان ويشكل عنصراً هاماً فى تكوينهم العقيدى والفكرى.

ولم يقم الإخوان بتفنيد هذا الانتقاد على نحو منطقى ومتماسك مثلما فعلوا إزاء انتقادات أخرى. بل جاءت إجاباتهم ملتبسة وغامضة، بل تؤكد الاتهام أكثر مما تنفيه. فالمرشد العام للجماعة الشيخ محمد حامد أبو النصر قال فى إحدى المقابلات الصحفية معه بأن الإخوان ينادون بتعدد الأحزاب ويسعون من أجل الحصول على رخصة تأسيس حزب سياسى خاص بهم، ولكن فى نفس المقابلة نفى حق حزب التجمع فى الوجود وقال : «حزب التجمع فلسفته تقوم على أساس إنكار الله وأن الأديان مخدرة للشعوب، ولهذا لا يمكن لحزب التجمع أن يأخذ وضعاً فى مصر. يجوز فى دول أخرى. فمصر فيها الإسلام وعلى أرضها سارت قدم السيد المسيح، فلا يمكن أن يكون لحزب التجمع مكان بيننا أبداً»[١٧٣]. ومثل هذا القول لا يمكن التسليم به، بل يعكس الاضطراب فى رؤية المرشد العام لقضية الديمقراطية والتعدد الحزبى. بل هو يفتح الباب لإثارة التساؤل حول صدقية قبول الإخوان بالديمقراطية والتعدد الحزبى.

وفى هذا السياق أيضاً راح الأستاذ مصطفى مشهور وهو من قيادات الإخوان، راح يكرر ما قاله الإمام «حسن البنا» فى توصيفه لجماعة الإخوان المسلمين. فهى

ليست حزباً سياسياً ولا جمعية محدودة الأفراد والأغراض ولكن روح جديدة تسرى فى قلب هذه الأمة فتحييه بالقرآن ونور جديد يشرق فيبدد ظلام المادة بمعرفة الله وصوت داو يعلو بدعوة رسول الله.. و «الإخوان المسلمون دعوة قبل أن يكونوا جماعة، أنهم دعوة الله وليسوا دعوة حسن البنا. إنهم دعوة الإسلام كما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم بشموله دون اجتراء، وبنقائه دون خطأ أو انحراف. فدعوة الإخوان إذن ليست قاصرة على أفراد بذواتهم ولكنها دعوة كل مسلم أياً كان موقعه أو جنسيته. فكل مسلم يستيقظ من غفلته ويتعرف على إسلامه ويفهم ما له وما عليه فى هذا الدين فهو ضمن قافلة الإخوان لأنها قافلة كل مسلم يغار على دينه ويؤدى واجبه نحوه. فلا يحسبن أحد أن الإخوان مجموعة محدودة من الأفراد يجمعهم تنظيما ما، ولكنهم تيار إسلامى يشمل كل مسلم ومسلمة عرف إسلامه حق المعرفة»[١٧٤]. ومثل هذا القول الذى ينفى عن جماعة الإخوان صفة الحزب السياسى، ويضفى عليها أوصافاً مطلقة تجعلها مرادفة للإسلام باعتبارها دعوة الله ودعوة الإسلام كما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهى تشمل كل مسلم ومسلمة عرف إسلامه حق المعرفة، مثل هذا القول يتنافى مع سعى الإخوان منذ منتصف الثمانينيات للحصول على حق الترخيص لهم بتأسيس حزب سياسى، كما أنه يتناقض مع الأسس الفكرية والسياسية التى يقوم عليها تعدد الأحزاب. فالجماعة ليست حزباً ولا يجمع أفرادها تنظيماً، بل هى التيار الإسلامى المعبر عن الاسلام الصحيح حسبما يتصوره الإخوان. ومن ثم فكل من لا ينتمى إلى هذا التيار فهو خارج هذه الدائرة وفقاً لهذا التصور.

بقيت فى هذا الجزء ثلاث مسائل هامة بحاجة إلى تسليط الضوء عليها وتوضيح موقف الإخوان بشأنها وهى : تمويل الحملة الانتخابية للتحالف، ومسلك التحالف فى يوم الانتخابات، وموقف الجماعات المتطرفة من الإخوان خلال الانتخابات.

وبخصوص القضية الأولى، فالمؤكد أن التحالف قد قام بدعاية انتخابية مكثفة، وهو ما يعنى أن تكلفتها المالية كانت كبيرة. ومن هنا يصبح من المشروع التساؤل عن مصادر تمويل حملة التحالف، وبخاصة فى ضوء محدودية الإمكانيات المادية لحزبى العمل والأحرار، وهو ما وضع قيوداً على مساهمتهما فى تمويل الحملة الانتخابية للتحالف.

وثمة عدة ملاحظات أولية يتعين أخذها بعين الاعتبار عند تناول هذا الموضوع:

أولاها، أنه على الرغم من أن وزارة الداخلية قد وضعت ضوابط وقواعد للإنفاق على الدعاية الانتخابية، إذ حددتها بمبلغ (٥) آلاف جنيه لدعاية المرشح الفرد فى الدائرة، وبـ (٢٠) ألف جنيه لدعاية الحزب فى الدائرة، إلا أن ما تم إنفاقه بالفعل تجاوز هذه الأرقام بكثير، خاصة وأنه لم تكن هناك آليات فعالة لمتابعة هذه العملية وضبطها فى ظل حملة انتخابية كانت صاخبة ومكثفة[١٧٥]

وثانيتها، أن قضية تمويل الحملة الانتخابية للتحالف، كانت موضوعاً للسجال السياسى والانتخابى بين التحالف وخصومه خلال المعركة الانتخابية، حيث اتهموا التحالف، وذلك باعتبار أن الإخوان هم الطرف المسيطر عليه، اتهموه بتلقى أموال مشبوهة من جهات داخلية وخارجية للانفاق على حملته الانتخابية، وهو الأمر الذى سيؤدى إلى إفساد الحياة السياسية فى البلاد. أما أطراف التحالف وبخاصة الإخوان فقد أكدوا أن حجم الانفاق على دعايتهم لا يمثل سوى جزءا يسيراً من إجمالى ما تم انفاقه على دعاية الحزب الوطنى كما أنه يقل عما أنفقه حزب الوفد على دعايته الانتخابية، حيث قام بإصدار جريدته يوميا - لفترة من الوقت خلال ذروة الحملة الانتخابية، وإن تمويل الحملة الانتخابية للتحالف قد تم بالمشاركة بين أطرافه. والأهم من ذلك أن جانبا كبيرا من الحملة الدعائية قد تم بمبادرات وجهود ذاتية من قبل أعضاء الإخوان وبخاصة الشباب. وقد نفى أطراف التحالف تلقيهم لأية أموال من أية جهات داخلية أو خارجية لتمويل حملتهم الانتخابية[١٧٦].

وبغض النظر عن الانتقادات والانتقادات المضادة بين التحالف والقوى الأخرى التى شاركت فى الانتخابات بشأن قضية التمويل، يمكن القول بأن عملية تمويل الحملة الانتخابية للتحالف قد اعتمدت على مصدرين أساسيين[١٧٧]:

أولهما، التبرعات المادية والعينية التى تدفقت على التحالف، وبخاصة من قبل أنصار الإخوان المسلمين والمتعاطفين مع التيار الإسلامى بصفة عامة، ورغم أن هناك أحاديثا متناقضة حول الدور الذى قامت به شركات توظيف الأموال وغيرها من

المؤسسات الاقتصادية والمصرفية الإسلامية فى تمويل حملة التحالف، فإن بعض المؤيدين للتحالف اعتبروا أن ذلك لا يمثل سُبّة أو تهمة توجه للتحالف لأنه من الطبيعى أن يتبرع المواطنون والهيئات لتمويل الحملات الانتخابية للأحزاب التى ينتمون إليها، وأن هذا أمراً يحدث فى كل دول العالم[١٧٨]. وثانيهما، الدعم المالى الحكومى الذى قُدم إلى حزبى العمل والأحرار. وقد وظف هذا الدعم أو جانب منه فى تمويل الحملة الانتخابية للتحالف.

وبالنسبة لممارسات التحالف يوم الانتخابات، يمكن القول بأنه على الرغم من أن وزارة الداخلية قد صعدت من حملة الاعتقالات فى صفوف التحالف وبخاصة خلال المرحلة الأخيرة من المعركة الانتخابية، حيث ذكرت جريدة الشعب بأن عدد المعتقلين من أنصار التحالف وصل إلى حوالى (٢٠٠٠) شخص، معظمهم من وكلاء ومندوبى مرشحى التحالف فى اللجان الانتخابية[١٧٩]، بينما أكد اللواء زكى بدر وزير الداخلية فى ذلك الوقت أن عدد المعتقلين من أنصار التحالف حوالى (٥٠٠) شخصا وقد تم اعتقالهم لتأمين العملية الانتخابية ضد أعمال العنف التى كان يمكن أن ينخرط فيها هؤلاء[١٨٠]. وبغض النظر عن العدد الحقيقى للمعتقلين من أنصار التحالف، ورغم كل مظاهر التضييق التى مارستها وزارة الداخلية ضد التحالف وغيره من أحزاب المعارضة التى خاضت الانتخابات بخصوص ممارسة الدعاية الانتخابية، فالمؤكد أن التحالف قد أثبت قدرة كبيرة على الحركة والفعل خلال يوم الانتخابات، وقد قام الإخوان بدور رئيسى فى هذه العملية، حيث كان هناك صف ثان من المندوبين الاحتياطيين الذين حلوا محل المندوبين الذين اعتقلوا. كما قام أنصار التحالف وبخاصة من الإخوان بدور هام فى حماية الصناديق فى عديد من الدوائر، حيث رفعوا شعار «شهيد لكل صندوق»[١٨١].

أما بالنسبة للمسألة الثالثة والمتمثلة فى موقف الجماعات المتطرفة من الإخوان خلال الانتخابات، فالمؤكد أيضا أنها كانت موضوعاً للسجال السياسى والتنافس الانتخابى بين التحالف وخصومه. فالإخوان باعتبارهم الطرف الرئيسى فى التحالف

نفوا آية علاقة تنظيمية أو فكرية لهم بتلك الجماعات. أما خصوم التحالف فقد أكدوا على عدم وجود خطوط فاصلة بين الإخوان وجماعات التطرف والعنف، وأن هدف الاثنين في النهاية واحد، ومن ثم فإن تلك الجماعات أيدت الإخوان في الانتخابات(١٨٢).

وبغض النظر عن مقولات ودعاوى كل من الطرفين، فالمؤكد أن القضية المعنية على درجة كبيرة من الحساسية وبحاجة إلى دراسة مستقلة لتحرير مختلف أبعادها. فأية دراسة لشكل وطبيعة العلاقة بين الإخوان وتلك الجماعات لابد وأن تعالج هذا الموضوع من عدة جوانب منها: الأطر الفكرية وحدود الاتفاق والاختلاف بين الإخوان وتلك الجماعات، وطبيعة الأصول الاجتماعية والهياكل التنظيمية لكل منهما، وأنماط التفاعلات بين الجانبين... إلخ.

وبخصوص موقف الجماعات المتطرفة من الإخوان خلال المعركة الانتخابية يمكن القول بأن هذا الموقف لا يمكن فهمه إلا في إطار موقف تلك الجماعات من الانتخابات البرلمانية، بل ومن النظام السياسي بصفة عامة. ومعروف أن جماعات مثل تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية تكفر النظام الحاكم وتسعى إلى تغييره بالقوة. وفي هذا الإطار أصدرت الجماعة الاسلامية بيانا رفضت فيه الانتخابات، واعتبرت مجلس الشعب أكبر دعامة من دعامات الجاهلية في البلاد. وانتقدت الجماعة في بيانها الإخوان المسلمين لقبولهم المشاركة في الانتخابات معتبرة أنهم بذلك يعترفون بشرعية النظام الجاهلي وهذا أكبر الكبائر ويساهمون في تأسيس وبناء مؤسسات النظام العلماني الجاهلي(١٨٣).

وفي ضوء ما سبق، لا يمكن التسليم بمقولة أن الجماعات المتطرفة قد أيدت الإخوان في الانتخابات ما لم يقدم القائلون بذلك أدلة وقرائن واضحة. خاصة وأ ن الجماعات المتطرفة هي في نهاية المطاف جماعات محدودة من ناحية العدد، وليس لديها قواعد اجتماعية واسعة في المجتمع، وبالتالي لا تمثل قوة انتخابية يعتد بها

وتأسيساً على ما سبق يمكن التأكيد على أن الإخوان كانوا هم العصب الرئيسي للتحالف الإسلامي، بل والطرف المسيطر فيه. وقد ظهر ذلك جلياً في الحملة الانتخابية

للتحالف التى بدت وكأنها حملة للإخوان من ناحية، وفى تمويل الحملة الانتخابية من ناحية ثانية، فضلا عن إدارة العملية الانتخابية للتحالف من نا حية ثالثة. فإلى أى مدى انعكس ذلك على نتائج الانتخابات بالنسبة للتحالف بصفة عامة، وبالنسبة للإخوان على وجه الخصوص؟. الإجابة على هذا التساؤل هى موضوع الفصل القادم.

الفصل الرابع

تحليل نتائج الانتخابات ودلالاتها بالنسبة للإخوان

ليس الهدف من هذا الجزء إجراء تحليل شامل لنتائج الانتخابات، ولكن المهم هو تحليل دلالات هذه النتائج بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين وذلك مقارنة بالأحزاب الأخرى التى شاركت فى الانتخابات. وثمة بعض المؤشرات العامة المستمدة من بيانات وزارة الداخلية بشأن نتائج الانتخابات، والتى يتعين أخذها بعين الاعتبار عند قراءة تلك النتائج وتحليلها، وهى على النحو التالى[١٨٤]:

١ - أن إجمالى عدد الناخبين المقيدين فى جداول الانتخابات هو (١٤,٣٢٤,١٦٢) ناخباً. والمؤكد أن هذا الرقم لا يعبر عن الحجم الحقيقى لهيئة الناخبين، أى إجمالى المواطنين اللذين لهم الحق القانونى فى الانتخاب. نظراً لأن عدداً ممن لهم هذا الحق غير مقيدين فى جداول الانتخابات لسبب أو لآخر. كما أن الجداول الانتخابية كانت تتضمن عدداً من الموتى والعاملين فى الخارج. ومن هنا فقد كانت -ولاتزال - مسألة تنقية الجداول الانتخابية مطلباً رئيسياً لأحزاب المعارضة.

٢ - أن جملة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم من إجمالى عدد المقيدين فى جداول الانتخابات، كانت (٧,٢٢٧,٤٦٧) ناخباً، أى بنسبة (٥٠,٤٦٪)، وهو ما يعنى أن حوالى نصف عدد المقيدين فى الجداول لم يشارك فى الانتخابات. وهو ما يعتبر مؤشراً على عزوف المواطنين عن المشاركة فى الحياة السياسية. نظراً لأسباب عديدة ليس هنا مجال الخوض فيها.

٣ - أن عدد الأصوات الصحيحة من جملة الذين أدلوا بأصواتهم كان (٦,٨٢٤,٩٠٨) ناخباً. وبذلك كان عدد الأصوات الباطلة (٤٠٢,٥٥٩) صوتا. ويدل هذا على تعقد العملية الانتخابية من جانب وضعف الوعى السياسى من جانب آخر.

٤ - أن نسبة الـ (٨٪) من إجمالى الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية التى

اشترطها القانون الانتخابى كحد أدنى لتمثيل أى حزب فى البرلمان قد بلغت (٥٤٥,٩٢٢) صوتاً. وهذا يعنى أن الحزب الذى يحصل على أقل من هذا العدد من الأصوات ولو بصوت واحد يحرم من التمثيل فى المجلس.

وفى ضوء المؤشرات والملاحظات السابقة، فقد جاءت نتائج الانتخابات بنظام القائمة (٤٠٠ مقعد) على نحو ما هو موضح فى الجدول التالى .

جدول رقم (٢)

نتائج الانتخابات بنظام القائمة لمجلس الشعب ١٩٨٧

م	الأحزاب المشاركة في الانتخابات	عدد الأصوات الصحيحة لقوائم الأحزاب	النسبة إلي إجمالي عدد الأصوات الصحيحة	عدد المقاعد	النسبة إلي إجمالي عدد مقاعد المجلس (٤٤٨ مقعدا)
١ -	الحزب الوطني الديمقراطي	٤,٧٥١,٧٥٨	٪٦٩,٦٢	٣٠٨	٪٦٨,٧٥
٢ -	التحالف الإسلامي علي قوائم حزب العمل	١.١٦٣,٥٢٥	١٧,٠٥	٥٦	٪١٢.٥٠
٣ -	حزب الوفد الجديد	٧٤٦,٠٢٤	٪١٠,٩٣	٣٦	٪٨, ٤
٤ -	حزب التجمع	١٥٠.٥٧٠	٪٢,٢١	—	—
٥ -	حزب الأمة	١٢,٠٣١	٪,١٩	—	—
	المجموع	٦,٨٢٤,٩٠٨	٪١٠٠,٠٠	٤٠٠	٪٨٩.٢٩

أما بالنسبة للمقاعد الفردية وعددها (٤٨) مقعداً، فقد حصل مرشحون ينتمون إلى الحزب الوطنى - لم يرشحوا على قوائم الحزب - حصلوا على (٤٠) مقعداً بنسبة

(٨,٩٣٪) من إجمالي عدد مقاعد البرلمان. وحصل التحالف الإسلامي على قائمة حزب العمل على (٤) مقاعد بنسبة (٨٩,٪) من إجمالي عدد مقاعد البرلمان، بينما حصل معارضون مستقلون على المقاعد الأربعة المتبقية وبنفس النسبة وبذلك يكون الحزب الوطني قد حصل على (٣٤٨) مقعداً من إجمالي عدد مقاعد البرلمان، بنسبة (٧٧,٦٨٪). ويكون التحالف الإسلامي قد حصل على (٦٠) مقعداً بنسبة (١٣,٣٩٪) من إجمالي عدد مقاعد المجلس[١٨٥].

وليس هنا مجال التناول التفصيلي لأبعاد الأزمة السياسية والدستورية التي نشبت بعد إعلان نتيجة الانتخابات. حيث قام حزبا العمل والوفد بالطعن في النتائج التي أعلنتها وزارة الداخلية أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بدعوى أن هناك مغالطات قد ارتكبتها وزارة الداخلية بخصوص تفسير القانون الانتخابي وطريقة حساب الأصوات وبخاصة الكسور. واستكمال نسبة العمال والفلاحين وذلك لحساب الحزب الوطني الديمقراطي، وهو ما ترتب عليه حرمان الحزبين من مقاعد كانا يستحقانها وتحويلها للحزب الوطني. وقد ظهر ذلك جليا في الفجوة بين نسب الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها قوائم كل حزب من الأحزاب من جانب، وعدد المقاعد المقابلة لتلك النسب من جانب آخر. فالحزب الوطني حصل على (٦٩,٦٢٪) من إجمالي عدد الأصوات الصحيحة وهو ما كان يؤهله للحصول على (٢٧٨) مقعداً من إجمالي عدد المقاعد المخصصة للقوائم وهو (٤٠٠) مقعد، لكنه حصل على (٣٠٨) مقعداً بزيادة قدرها (٣٠) مقعداً. أما التحالف فقد حصلت على (١٧,٠٥٪) من إجمالي عدد الأصوات الصحيحة، وهو ما كان يؤهله للحصول على (٦٨) مقعداً من مقاعد القوائم الـ (٤٠٠) إلا أنه حصل على (٥٦) مقعداً فقط، أي فقد (١٢) مقعداً. وبخصوص الوفد الجديد فقد حصل على (١٠,٩٣٪) من إجمالي عدد الأصوات الصحيحة وهو ما كان يؤهله للحصول على (٤٤) مقعداً ولكنه حصل على (٣٦) فقط، أي فقد (٨) مقاعد. وهكذا فإن التحالف والوفد قد خسرا حوالي (٢٠) مقعداً لحساب الحزب الوطني بسبب المغالطات في طريقة حساب الأصوات واستكمال نسبة العمال والفلاحين[١٨٦].

وبالإضافة إلى ما سبق فإن طعوناً أخرى في الانتخابات - ولأسباب مختلفة -

طرحها عدد من أعضاء الحزب الوطنى أمام محكمة القضاء الإدارى. وقد انتهى الأمر بأن أصدرت المحكمة حكماً بوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة الانتخابات. وبناء على هذا الحكم كان يتوجب تغيير (٧٨) نائباً فى المجلس نظراً لبطلان عضويتهم. ولكن الحكومة رفضت تنفيذ الحكم مما فتح الباب لأزمة سياسية ودستورية فى البلاد استمرت حلقاتها تتواصل حتى تم حل مجلس الشعب نفسه على أثر صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون الذى تم على أساسه انتخاب المجلس(١٨٧).

وثمة عدة استنتاجات وملاحظات بخصوص دلالات نتائج الانتخابات بالنسبة للإخوان المسلمين، توجزها الدراسة فيما يلى :

١ - إذا كان التحالف قد حصل على (٦٠) مقعداً من إجمالى عدد مقاعد المجلس الـ (٤٤٨)، فإن توزيع مقاعد التحالف بين الأطراف المشاركة فيه كان على النحو التالى : الإخوان (٣٨) مقعداً، وحزب العمل (١٦) مقعداً، وحزب الأحرار (٦) مقاعد. وهذا دليل واضح على أن جماعة الإخوان كانت هى العصب الرئيسى للتحالف الإسلامى، بل والقوة المسيطرة فيه. وإذا كان الحزب الوطنى قد حصل على (٣٤٨) مقعداً، وحزب الوفد حصل على (٣٦) مقعداً بينما لم يحصل كل من التجمع والأمة على أية مقاعد لإخفاقهما فى تجاوز نسبة الـ (٨٪)، فإن جماعة الإخوان كانت هى قوة المعارضة رقم واحد فى البرلمان المصرى. حيث جاء ترتيبها من حيث عدد المقاعد بعد الحزب الوطنى مباشرة (بفارق كبير طبعاً فى عدد المقاعد)، بينما سبقت فى ترتيبها أكبر حزب معارض فى البلاد وهو الوفد الجديد. وبذلك يمكن القول بأن تغيراً نوعياً قد حدث فى طبيعة المعارضة السياسية داخل البرلمان، حيث أصبحت جماعة الإخوان المسلمين وللمرة الأولى منذ بدء الحياة البرلمانية فى مصر فى عام ١٩٢٣، قوة رئيسية ضمن هذه المعارضة، وهى بالقطع تخالف النظام فى كثير من توجهاته(١٨٨).

٢ - فى ضوء مقارنة نتائج انتخابات ١٩٨٧ بنتائج انتخابات ١٩٨٤(١٨٩)، يُلاحظ أن

نسبة الأصوات إلى إجمالى عدد الأصوات الصحيحة، وبالتالى عدد المقاعد، التى حصل عليها كل من الحزب الوطنى وحزب الوفد الجديد فى انتخابات ١٩٨٧ قد تراجعت عن نسبة الأصوات وبالتالى عدد المقاعد التى حصل عليها كل منهما فى انتخابات ١٩٨٤. ففى تلك الانتخابات حصل الحزب الوطنى على (٧٢,٩٩٪) عن إجمالى عدد الأصوات الصحيحة، وهو ما مكنه من الفوز بـ (٣٩٠) مقعداً. وفى نفس الانتخابات حصل حزب الوفد الجديد على (١٥,١٢٪) من إجمالى عدد الأصوات الصحيحة، وهو ما أهله للفوز بـ (٥٨) مقعداً منها (٨) مقاعد للإخوان. أما فى انتخابات ١٩٨٧حصل الحزب الوطنى على (٣٤٨) مقعداً من إجمالى عدد مقاعد المجلس الـ (٤٤٨)، أى بنقص قدره (٤٢) مقعداً، بينما حصل حزب الوفد الجديد على (٣٦) مقعداً من إجمالى المقاعد، أى بنقص قدرد (١٣) مقعداً عما حققه فى انتخابات ١٩٨٤.

وتنطبق نفس الملاحظة السابقة على حزب التجمع فقد حصل فى انتخابات ١٩٨٤ على (٤,١٧٪) من إجمالى عدد الأصوات الصحيحة، ولم يحصل على أى مقاعد نظراً لعدم تمكنه من تجاوز نسبة الـ (٨٪) التى أشترطها القانون الانتخابى لتمثيل أى حزب فى البرلمان. وفى انتخابات ١٩٨٧ انخفضت نسبة الأصوات التى حصل عليها الحزب من إجمالى الأصوات الصحيحة إلى (٢,٢١٪) ولم يحصل بالطبع على مقاعد فى البرلمان، وهو ما يدل على التراجع فى شعبية الحزب. كما لم يحصل أى من المرشحين المستقلين من قوى اليسار أو ممثلى التيار العلمانى الصريح على أى مقاعد فى المجلس[١٩٠].

وقد حدث العكس تماماً بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين. فقد استطاعت الجماعة أن تحصل فى انتخابات ١٩٨٧ على أكثر من أربعة أمثال عدد المقاعد التى حصلت عليها فى انتخابات ١٩٨٤. كذلك تمكن الحزبان المتحالفان مع الجماعة من دخول البرلمان بـ (١٨) مقعداً لحزب العمل و (٦) مقاعد لحزب الأحرار وذلك بعد أن كانا قد أخفقا فى تجاوز نسبة الـ (٨٪) فى انتخابات ١٩٨٤، وبالتالى لم يحصلا على أى تمثيل فى البرلمان عن طريق صناديق الانتخابات.

٣ - على الرغم من تعدد التفسيرات التى طُرحت لتفسير النتائج التى حققها التحالف الإسلامى، الذى شكل الإخوان عصبه الرئيسى والقوة المسيطرة فيه، فى الإنتخابات، فإنه كان هناك شبه اتفاق بين المحللين والمراقبين على ثلاثة عوامل لتفسير ذلك(١٩١).

أولها، حملة دعائية اتسمت بالديناميكية وبالقدرة التنظيمية العالية. وهى قدرة تيسرت للتحالف بفضل وجود الإخوان كطرف رئيسى فيه. وهو ما مكن التحالف من الوصول الى قطاعات جماهيرية واسعة فى دوائر انتخابية عديدة وتعبئتها لحسابه. وثانيها، جاذبية الشعارات الانتخابية التى طرحها التحالف وبخاصة شعارى «الإسلام هو الحل» و «تطبيق الشريعة الإسلامية». وقد تزايد تأثير هذه الشعارات فى ضوء سمة التدين التى تميز المجتمع المصرى بصفة عامة من ناحية، وتنامى ظاهرة المد الإسلامى فى مصر من ناحية ثانية. وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وعجز سياسات النظام عن التصدى لها بفاعلية من ناحية ثالثة. وثالثها، ضعف أحزاب وقوى المعارضة الآخرى التى شاركت في الانتخابات نظراً لاعتبارات عديدة ليس هنا مجال الخوض فيها.

٤ - على الرغم من الإنجاز الملموس الذى حققه الإخوان فى انتخابات ١٩٨٧، وعلى الرغم من تأكيدات بعض قاداتهم من أنه لولا الضغوط التى مارستها الحكومة على التحالف أثناء الانتخابات وتلاعبها فى النتائج، لحصل الإخوان أضعاف عدد المقاعد التى حصلوا عليها طبقاً للنتائج الرسمية(١٩٢)، على الرغم من ذلك فإن نتائج الانتخابات تثير التساؤل حول حدود قوة الإخوان على الساحة السياسية المصرية. فالنتائج تدل على أن قوة الأخوان لم تكن كما كان يتوقع البعض. وبالحساب تتضح الأمور أكثر. فحزبا العمل والاحرار، شريكا الإخوان فى التحالف كانا قد حصلا فى انتخابات ١٩٨٤ على (٣٩٧,٥٢٨) صوتاً، بينما حصل التحالف فى انتخابات ١٩٨٧ على (١,١٦٣,٥٢٥) صوتاً. وإذا افترضنا أن الزيادة فى الأصوات التى ذهبت إلى التحالف قد جاءت كلها من الإخوان، فإنه يكون عدد الأصوات التى أضافها الإخوان إلى التحالف هو (٧٦٥,٩٩٧) صوتاً

وهو ما يشكل حوالى (١١٪) من إجمالى أصوات الناخبين الصحيحة، ويزيد عن إجمالى الأصوات التى حاز عليها الوفد الجديد بحوالى (٢٠) ألف صوت. وقد تكون القوة السياسية للإخوان فى المجتمع أكبر من ذلك، لكن المؤكد أن تلك النتائج تعتبر مؤشراً على الحدود التى يمكن أن تصل إليها هذه القوة[١٩٣].

٥ - أنه فى أعقاب إعلان نتائج الانتخابات راح الإخوان المسلمون يؤكدون فى خطابهم السياسى على أن التحالف سوف يستمر لأنه يستند إلى مبادىء مشتركة ولم يكن مجرد تكتيك انتخابى. كما حرصوا على إرسال إشارات تطمينية للحكم مفادها أن التحالف سوف لا يمارس المعارضة لمجرد المعارضة، ولكنه سوف يعارض إذا كان هناك ما يدعو للمعارضة، وسوف يؤيد الحكومة إذا كان هناك ما يدعو للتأييد، وأنه سيعمل من أجل تطبيق الشريعة بصورة تدريجية وإنطلاقاً من رؤية شاملة لهذه المسألة باعتبار أن تطبيق الشريعة أوسع وأشمل من مجرد تطبيق الحدود[١٩٤]. ومن ناحية أخرى فقد بدأ بعض الكتاب اللذين انتقدوا التحالف كثيراً يغيرون من لهجتهم فى أعقاب الانتخابات. فبعد أن أصبح وجود الإخوان داخل المجلس أمراً واقعاً راح هؤلاء الكتاب يؤكدون على أن دخول الإخوان المجلس يمثل امتحاناً لهم باعتباره منبراً يستطيعون من خلاله طرح رؤاهم وتصوراتهم حول كيفية حل المشكلات والتحديات التى تواجه المجتمع المصرى. كما أنه محك للكشف عن حدود قدرتهم على ممارسة العمل السياسى من خلال القنوات السياسية الرسمية[١٩٥]. فُترى ما هى أهم القضايا التى ركز عليها الإخوان تحت قبة البرلمان؟. وما هى حدود الاتفاق والاختلاف بين الإخوان من جانب والحكومة وقوى المعارضة الأخرى بشأن بعض القضايا الرئيسية الى طرحت تحت قبة المجلس؟. وما هى أهم سمات الأداء البرلمانى للإخوان؟. كل تلك الأسئلة وغيرها سوف يتم تناولها بالتفصيل فى الفصل الخامس.

ولكن قبل الانتقال إلى هذا الفصل فإنه من الأهمية بمكان التعرف على خلفيات أعضاء الإخوان الذين فازوا فى الانتخابات من حيث صفاتهم (عمال أو فئات)،

والدوائر التى فازوا فيها، وخصائصهم العمرية والتعليمية والمهنية. وأهمية مثل هذا التحليل أنه يسلط الضوء على معاقل تأييد الإخوان فى القطر المصرى من ناحية، وطبيعة الأصول الاجتماعية للإخوان من ناحية ثانية.

ويوضح الجدول التالى خلفيات وخصائص نواب الإخوان من حيث الصفة، والسن، والتعليم، والمهنة، وكذلك من حيث الدوائر الانتخابية التى نجحوا فيها.

جدول رقم (٣)

خلفيات نواب الإخوان من حيث الصفة والسن والتعليم والمهنة

م	اسم النائب (*)	الصفة فئات	الصفة عمال	الدائرة	تاريخ الميلاد	التعليم	المهنة
١ -	محمد مهدي عثمان	ص	--	الدائرة الثالثة – قسم شرطة مصر الجديدة – القاهرة	١٩٢٨/٧/١٢	دبلوم المعهد العالي للتربية الرياضية	مدير عام الشباب بوزارة التعمير
٢ -	د. عبدالحي حسن الفرماوي		ص	« « « «	١٩٤٢/٧/١٨	دكتوراه في التفسير من جامعة الأزهر	أستاذ تفسير القرآن بكلية أصول الدين – جامعة الأزهر
٣ -	مختار أحمد محيي الدين نوح	ص	—		١٩٥٣/٤/١٤	ليسانس حقوق	محامي
٤ -	أحمد سيف الإسلام حسن البنا	ص	—	« « « «	١٩٣٤/١١/٢٢	ليسانس حقوق و ليسانس دار العلوم	محامي
٥ -	حلمي فهيم حسن عثمان	—	ص	الدائرة الرابعة غرب – قسم شرطة السيدة زينب – القاهرة	١٩٣٢/١/١٤	دبلوم تجارة	محاسب بمراقبة المنشآت القانونية بالإصلاح الزراعي
				« « « «			
٦ -	حسن أحمد إبراهيم الجمل	ص	—		١٩٣٠/١٠/٦	غير معروف	أعمال حرة
٧ -	محمد توفيق قاسم		ص	الدائرة الثانية جنوب – قسم شرطة مصر القديمة – القاهرة		الابتدائية الأزهرية عام ١٩٥٨	رئيس قسم شؤون الأفراد بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج
				« « « «			
٨ -	محمد حسين محمد عيسى		ص	الدائرة الأولى – قسم شرطة المنتزه – الإسكندرية	١٩٣٧/٣/٧	ليسانس حقوق عام ١٩٦٣	محامي بشركة مصر للحرير الصناعي – كفر الدوار
٩ -	بسيوني إبراهيم السيد بسيوني		ض	الدائرة الثالثة غرب قسم شرطة كرموز – الإسكندرية	١٩٢٨/١٢/٣١	دبلوم فرنسي عام ١٩٥٤	إمام وخطيب مسجد الإخلاص

١٠ -	عبدالعظيم عبدالحميد عبدالله المغربي		ص	السويس (دائرة واحدة)	١٩٢٨/١٠/٢٠	ليسانس حقوق	مدير إدارة علاقات العمل بشركة النصر للبترول
١١ -	محمد احمد عبدالحميد نافع	ص		الدائرة الثانية - قسم شربين ميت غمر - دقهلية	١٩٢٩/٦/٢٢	بكالوريوس تجارة	مدير عام التعليم الفني بالدقهلية
١٢ -	إبراهيم سيد إبراهيم ابو سمرة		ص	الدائرة الثالثة - الدقهلية	١٩١٩/٦/١٦	الابتدائية	رئيس مجلس إدارة جمعية النور لاستصلاح الاراضي بالدقهلية
١٣ -	عبدالرحمن السيد احمد الرصد		ص	الدائرة الأولى - الشرقية	١٩٢١/١٢/١٠	غير معروف	بالمعاش (السكة الحديد)
١٤ -	إبراهيم ابو طالب إبراهيم		ض	الدائرة الأولى - مركز ديرب نجم - الشرقية	١٩١٦/١٠/١٩	كفاءة التعليم الأولي	موجه بالتعليم (بالمعاش)
١٥ -	د. حسن حسين محمد عبدالرحمن	ص		محافظة الشرقية	١٩٥٠/١١/٤	بكالوريوس الطب	نائب رئيس الجمعية الطبية الاسلامية
١٦ -	عز العرب فؤاد حافظ احمد		ض	محافظة القليوبية - الدائرة الأولى	١٩٢٧/١٠/٥	ماجستير في الاقتصاد الإسلامي	مدير إدارة التوزيع والنشر الإسلامية
١٧ -	د. محمد فؤاد عبدالمجيد يوسف	ص		محافظة كفر الشيخ (دائرة واحدة)	١٩٣٣/٢/٢٣	بكالريوس طب	رئيس قسم النساء والولادة
١٨ -	محمد محمد الشيتاني		ص	الدائرة الأولى - الغربية	١٩٣٠/١/٣٠	غير معروف	ملاحظ بوزارة الري

١٩ -	لاشين علي عبدالله شلبي	ض		» » » »	١٩٢٧/٦/٢٥	ليسانس دار العلوم	رئيس قسم بالتربية والتعليم بطنطا
٢٠ -	أحمد محمد الس		ض	الدائرة الثانية - الغربية	١٩١٥/٣/٢٣	كفاءة التعليم	موجه بالتعليم (معاش)
٢١ -	محمد عبدالسميع محمد صقر		ص	» » » »	١٩٢٧/٦/٢٢	غير معروف	غير معروف
٢٢ -	محمد محفوظ السيد حلمي		ص	الدائرة الثالثة - الغربية.	١٩٢٨/٢/١٠	غير معروف	رئيس قطاع - مصانع القطن الطبي بغزل المحلة الكبرى.
٢٣ -	أبو الفتوح عفيفي إبراهيم شوشة		ض	الدائرة الأولى - المنوفية	١٩٢٩/٥/١	ثانوية عامة	رئيس أقسام المخازن بشركة المنوفية للغزل والنسيج.
٢٤ -	بشير إبراهيم عبدالفتاح عثمان		ض	الدائرة الأولى - البحيرة	١٩٥٠/٨/١٥	دبلوم زراعة	فني زراعي - مديرية التموين والتجارة الداخلية
٢٥ -	محمد علي محمد الديب		ص	الدائرة الثالثة -البحيرة	١٩٢٧/٤/ ١٨	غير معروف	البحيرة - معاش - موظف بشركة السيوف للغزل - إسكندرية.
٢٦ -	محمد المأمون حسن الهضيبي	ص		الدائرة الأولى - الجيزة	١٩٢١/٥/٢٨	ليسانس حقوق	رئيس محكمة استئناف القاهرة سابقا.
٢٧ -	د. عصام الدين محمد حسن العريان		ص	الدائرة الثانية - الجيزة	١٩٥٤/٤/٢٨	بكالوريوس طب - ماجستير - تحاليل طبية.	طبيب بالهيئة العامة للتأمين الصحي.

٢٨ –	مصطفى محمد محمد السيد يوسف الورداني		ض	الدائرة الثانية – " "	١٩٢٥/٤/٨	ثانوية عامة	المراقب المالي لإيرادات السكك الحديد سابقا
٢٩ –	يسن أحمد عبدالعليم شعبان		فلاح	محافظة بني سويف (دائرة واحدة)	١٩٤٦/١٢/٢٥	غير معروف	مأذون شرعي
٣٠ –	عبدالعزيز عشري حسن غماري		ص	محافظة الفيوم (دائرة واحدة)	١٩٣٩/١٠/٢٣	بكالوريوس تجارة	مدير تفتيش مالي وإداري
٣١ –	محيي الدين أحمد عيسي	ض		الدائرة الأولي – المنيا.	١٩٥٣/١١/١٩	بكالوريوس هندسة	مهندس بمجلس مدينة المنيا.
٣٢ –	عبدالجابر عثمان محمد حسن		ض	" " " "	١٩٤٨/٢/٦	دبلوم صناعي دبلوم مساحة	أعمال حرة
٣٣ –	محمود علي عبدالحكم	ض		الدائرة الثانية – المنيا	٣٠/٦/١٥	كفاءة المعلمين	وكيل مدرسة
٣٤ –	د. محمد السيد أحمد حبيب	ض		محافظة أسيوط	٤٣/٣/٩	دكتوراة	أستاذ بجامعة أسيوط
٣٥ –	مصطفي رمضان محجوب		ض	الدائرة الأولي – قنا	١٩٢٦/١٠/٣٠	كفاءة التعليم	مدرس – ناظر مدرسة
٣٦ –	عبدالرازق منصور عثمان		ض	محافظة دمياط (دائرة واحدة)	١٩٣٢/٧/١٨	دبلوم مساحة	مدير الشئون المالية والإدارية بمديرية التمليك بدمياط.

المصدر : جلال السيد، نواب برلمان ١٩٨٧، مكتبة مجلس الشعب أعداد جريدة الشعب الصادرة خلال شهرى مارس وابريل من العام ١٩٨٧

(*) لم يتمكن الباحث من الحصول على بيانات بشأن اثنين من أعضاء الأخوان فى المجلس.

ومن خلال الجدول السابق يمكن تحليل خلفيات نواب الأخوان فى المجلس، وذلك على النحو التالى : -

١ - صفة النواب (فئات / عمال وفلاحين)

يتضح من الجدول السابق أن تصنيف أعضاء جماعة الإخوان الذين فازوا فى الانتخابات من حيث الصفة النيابية كان على النحو التالى : (١٣) فئات ، (٢٢) عمال، وفلاح واحد فقط. ويُلاحظ أن صفة «العمال» هى الغالبة على مرشحى الإخوان الذين فازوا فى الانتخابات. ويجب فهم ذلك فى ضوء حالة الالتباس بشأن تحديد من هو العامل ومن هو الفلاح طبقاً لقانون مجلس الشعب.

٢ - المحافظات التى جاء منها نواب الإخوان

باستعراض البيانات المتضمنة فى الجدول السابق يمكن القول بأن توزيع نواب الإخوان فى المجلس حسب المحافظات التى جاءوا منها كان على النحو التالى : القاهرة (٧)، الغربية (٥)، الجيزة (٣)، المنيا (٣)، الاسكندرية (٢)، الدقهلية (٢)، البحيرة (٢)، الشرقية (٢)، القليوبية (٢)، السويس (١)، الزقازيق (١)، بنى سويف (١)، الفيوم (١)، أسيوط (١)، قنا (١)، دمياط (١)، المنوفية (١).

وهكذا يتضح أن أكثر من ثلثى نواب الإخوان فى المجلس قد جاءوا من القاهرة ومحافظات الوجه البحرى. بينما لم يأت من محافظات الصعيد (الجيزة، بنى سويف، المنيا، الفيوم، أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان) سوى عشرة نواب فقط (٦) منهم من محافظتين هما الجيزة والمنيا. وهذا يدل على أن معاقل تأييد الإخوان تتركز جغرافياً فى العاصمة ومحافظة الوجه البحرى بصفة عامة، بينما يضعف وجود الإخوان فى محافظات الصعيد. ومن المفارقات أنه فى الوقت الذى يعتبر فيه وجود الإخوان فى محافظات الصعيد محدوداً، فإن دور جماعات التطرف والعنف قد برز بشكل واضح فى عدد من هذه المحافظات وبخاصة المنيا وأسيوط وسوهاج والفيوم منذ منتصف الثمانينيات وثمة أسباب عديدة طرحت لتفسير هذه الظاهرة ليس هنا مجال الخوض فيها.

جدول رقم (٤)

توزيع نواب الإخوان حسب متغير السن

سنة الميلاد	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٩	١٩٢١	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٧	١٩٣٩	١٩٤٢	٤٣	٤٦	٤٨	١٩٥٠	١٩٥٣	١٩٥٤	المجموع
عدد النواب	١	١	٢	٢	١	١	٤	٤	٢	٣	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	٢	٢	١	٣٦

٣ - الخلفية العمرية لنواب الإخوان

يوضح الجدول السابق توزيع نواب الإخوان حسب السن

ومن خلال الجدول السابق يمكن استخلاص ما يلي : -

١ - أن (٤) من نواب الإخوان تحت قبة المجلس قد ولدوا ما بين عامي ١٩١٥ و ١٩١٩، أي أنه في عام ١٩٨٧ كانت أعمارهم تتراوح ما بين ٦٨ و ٧٢ عاماً. و (١٤) من النواب ولدوا خلال الفترة ما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٢٩، أي أ ن أعمارهم في عام ١٩٨٧ كانت تتراوح ما بين ٥٨ و ٦٦ عاماً. و (٩) أعضاء ولدوا ما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٩ أي كانت أعمارهم في عام ١٩٨٧ تتراوح ما بين ٤٨ و ٥٨ عاماً. أما النواب التسعة الباقين فقد ولدوا خلال الفترة ما بين ١٩٤٢ و ١٩٥٤، أي كانت أعمارهم وقت الانتخابات تتراوح ما بين ٣٣ و ٤٥ عاماً. وعلى هذا الأساس يتضح أن ثلاثة أرباع نواب الإخوان (٢٧ نائباً) كانوا من كبار السن، حيث تراوحت أعمارهم ما بين (٤٨ و ٧٢) عاماً في عام ١٩٨٧، بل أن (١٨) منهم كانت أعمارهم أكبر من ٥٨ عاماً. وهو ما يؤكد أن الجماعة قد حرصت على خوض الانتخابات بكوادرها القديمة المعروفة في دوائرها الانتخابية. ومن ناحية أخرى فقد كان ربع نواب الإخوان داخل المجلس (٩ أعضاء) من الشباب الذين تراوحت أعمارهم في حينه ما بين ٣٣ و ٤٥ عاماً. ورغم أن ذلك يؤكد محدودية تمثيل الشباب بين نواب الإخوان داخل المجلس، إلا أن هذه السمة ليست حكراً على جماعة الإخوان المسلمين، بل هي تعبير عن ظاهرة عامة تعرفها مختلف الأحزاب والنخب السياسية في مصر سواء في الحكم أو المعارضة. وهو ما يعكس مشكلة الأجيال السياسية في مصر. وربما يكون وضع جماعة الإخوان بهذا الخصوص أفضل من وضع الأحزاب السياسية المشروعة بما فيها الحزب الوطني نفسه، حيث نجحت الجماعة بدرجة ما في استقطاب شرائح من الشباب في صفوفها، بينما فشلت الأحزاب السياسية بدرجات متفاوتة في تحقيق ذلك، وأصبح القطاع الأكبر من الشباب خارج دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية القائمة.

٢ – أن أكبر نواب الإخوان سناً كان الاستاذ أحمد محمد البس (الدائرة الثانية – مركز شرطة طنطا – الغربية) حيث ولد عام ١٩١٥، بينما أصغر النواب سناً كان هو الدكتور عصام العريان (الدائرة الثانية – قسم شرطة إمبابة – الجيزة) حيث ولد عام ١٩٥٤.

٤ – الخلفية التعليمية لنواب الإخوان.

يبين الجدول التالى توزيع نواب الإخوان حسب الحالة التعليمية.

جدول رقم (٥)

توزيع نواب الإخوان حسب متغير التعليم

الحالة التعليمية	ابتدائية اعدادية	دبلوم متوسط	شهادة جامعية (بكالوريوس – ليسانس)	ماجستير	دكتوراه	غير معروف	المجموع
عدد النواب	٦	٦	١٤	٢	٢	٦	٢٦

ويتضح من الجدول السابق أن ثلثى نواب الإخوان (٢٤ نائباً) حاصلين على شهادات علمية متوسطة وعليا، (٦) منهم من حملة الدبلومات المتوسطة و (١٤) من حملة شهادات الليسانس والبكالوريوس، و (٢) حاصلين على الماجستير، و (٢) من حملة الدكتوراة. وكان هناك (٦) أعضاء حاصلين على الابتدائية وكفاءة التعليم الأولى، و (٦) أعضاء غير معروفة خلفياتهم التعليمية. ويُلاحظ أن أغلب الحاصلين على الابتدائية وكفاءة التعليم الأولى هم من النواب الأكبر سناً، أى من الرعيل الأول من الإخوان. كما يُلاحظ أن عدداً من النواب سبق أن اعتقلوا خلال عهود سياسية سابقة (مرحلة ما قبل ١٩٥٢، عهد عبدالناصر، عهد السادات)، ومنهم من تم اعتقاله أكثر من مرة.

٥ - الخلفية المهنية لنواب الإخوان.

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (٣) يتضح ما يلى : -

أ - أن حوالى ثلاثين من أعضاء الإخوان اللذين دخلوا البرلمان هم كانوا من العاملين فى الحكومة والقطاع العام. ويُلاحظ أن أربعة منهم كانوا على المعاش. وهو ما يؤكد محدودية عدد النواب من أصحاب الأعمال الحرة والأنشطة الخاصة.

ب - أن نواب الإخوان كانوا ينتمون إلى مهن عديدة، دون أن تكون هناك غلبة لمهنة معينة. ومن هنا نجد من بين النواب ثلاثة محامين، وثلاثة أطباء، واثنين من أساتذة الجامعة، وحوالى عشرة نواب ما بين مدير عام ورئيس قسم ومدير ادارة ورئيس قطاع بعدد من الوزارات والهيئات بالدولة. كما كان هناك إمام مسجد ومأذون ومهندس ومحاسب وأربعة ما بين مدرس وموجه بالتربية والتعليم.

وجدير بالذكر أن ثلاثة من نواب الإخوان فى برلمان الذين فازوا فى انتخابات ١٩٨٧ سبق وأن فازوا فى انتخابات ١٩٨٤ وهم : حسن أحمد إبراهيم الجمل ومحمد محمد الشيتانى ومحمد محفوظ حلمى دياب.

وخلاصة القول : إن أغلب نواب الإخوان اللذين نجحوا فى الانتخابات جاءوا من القاهرة والجيزة وعدد من محافظات الوجه البحرى، ومعظمهم من كبار السن أو الإخوان القدامى. كما لُوحظ أن هناك تنوعاً واضحاً بين نواب الإخوان من حيث التعليم والمهنة وهو ما انعكس على طبيعة مساهماتهم داخل المجلس كمياً وكيفياً.

الفصل الخامس

الممارسة البرلمانية لنواب الإخوان خلال الفصل التشريعي الخامس: تحليل كمي وكيفي

لقد سبق أن أشارت الدراسة إلى أهمية رصد وتحليل الدور البرلماني للإخوان في مجلس الشعب بالرغم من ضعف دور المجلس في الحياة السياسية المصرية بصفة عامة (١٩٦). وجدير بالذكر أن مجلس ١٩٨٧ لم يستكمل مدته الدستورية حيث تم حله في عام ١٩٩٠ بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون الانتخابي رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٦ التي أجريت على أساسه انتخابات المجلس على نحو ما سبق ذكره. ولذا فقد عقد المجلس خلال الفصل التشريعي الخامس ثلاثة أدوار انعقاد هي: دور الانعقاد الأول وقد بدأ في ١٩٨٧/٤/٢٢ وانتهى في ١٩٨٨/٦/٢٧ وعقد المجلس خلاله (١١٦) جلسة. ودور الانعقاد الثاني، وقد بدأ في ١٩٨٨/١١/٩ وانتهى في ١٩٨٩/٧/٦ وعقد المجلس خلاله (٩٦) جلسة. وأخيراً دور الانعقاد الثالث، وبدأ في ١٩٨٩/١١/٥ وانتهى في ١٩٩٠/٦/٩ وعقد المجلس خلاله (٦٦) جلسة.

وبذلك بلغ إجمالي عدد جلسات المجلس خلال الفصل التشريعي الخامس (٢٧٨) جلسة. وقد تعين على الباحثَين فحص مئات الصفحات من مضابط المجلس لرصد أبعاد الدور البرلماني للإخوان، حيث تتضمن المضبطة مختلف وقائع الجلسة وأعمالها.

وقبل تناول الممارسة البرلمانية للإخوان بشيء من التفصيل يمكن القول أن هناك عدة عوامل أثرت على هذه الممارسة بصفة عامة. أولها، طبيعة الإطار الدستوري والقانوني الذي ينظم عمل المجلس ويحدد طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وثانيها، تولى الدكتور رفعت المحجوب لرئاسة المجلس خلال الفصل التشريعي الخامس، كما هو الحال بالنسبة للفصل التشريعي الرابع. والمعروف عن الدكتور المحجوب أنه كان من رجال القانون المخضرمين ومن أصحاب الثقافة المتنوعة، وهو ما أكسبه قدرة متميزة على الحوار والنقاش والمباغتة. وقد انعكس كل ذلك على

نمط إدارته لجلسات المجلس وأسلوب تعامله مع المعارضة البرلمانية التي كان نواب الإخوان جزءاً منها. وثالثها، الوزن العددي نواب الإخوان في المجلس. حيث كان عددهم (٣٦) نائباً من أصل (٤٥٨) نائباً، وهو العدد الاجمالي لنواب المجلس (٤٤٨ عضواً بالانتخاب بالإضافة إلى عشرة أعضاء يعينهم رئيس الدولة) ونظراً لقلة عدد نواب الإخوان مقارنة بعدد نواب الحزب الوطني (٣٤٨ نائباً) فإنه لم يكن متوقعاً أن يقدر نواب الإخوان، بل ونواب المعارضة مجتمعين، على تغيير طبيعة مسلكيات العمل البرلماني التي يمسك بخيوطها الحزب الوطني منذ تأسيسه في العام ١٩٧٨.

وهذا ليس معناه أنهم لم يقوموا بدور داخل المجلس، ولكن طبيعة هذا الدور وحدوده يجب فهمها في هذا الإطار. كما يتعين النظر إليه في إطار التحالف الإسلامي الذي ضم إلى جانب الإخوان حزبي العمل والأحرار، وقد كان له (٦٠) نائباً في البرلمان بما فيهم نواب الإخوان. وسوف تسعى الدراسة للكشف عن مدى تماسك التحالف والتنسيق بين أطرافه داخل المجلس. ورابعها، بعض التطورات والقضايا الهامة، الداخلية والخارجية، التي استمرت أو تفجرت خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٠، والتي طرحت على مجلس الشعب بصورة أو بأخرى ومن هذه التطورات على سبيل المثال: تزايد حدة الأزمة الاقتصادية في مصر، وتصاعد حدة المواجهة المسلحة بين أجهزة الأمن وبعض التنظيمات الإسلامية المسيسة، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية في عام ١٩٨٧، واستمرار الحرب العراقية- الايرانية، واستمرار حرب المجاهدين في أفغانستان ضد الاحتلال السوفيتي. وهذه التطورات، وغيرها، كانت بمثابة البيئة الداخلية والخارجية لعمل مجلس الشعب، بل والنظام السياسي برمته، خلال الفترة المذكورة.

هذا وستعرض الدراسة للدور البرلماني للإخوان في كل دور من أدوار الانعقاد الثلاثة على حدة، وذلك استناداً إلى عنصرين. أولهما، كمي يتناول حجم المشاركة البرلمانية للإخوان مقارناً بحجم مشاركة نواب التحالف ككل من ناحية، ومشاركة نواب الوفد من ناحية ثانية، ونواب الحزب الوطني الديمقراطي من ناحية ثالثة. وثانيهما، كيفي ويعرض لأهم القضايا والموضوعات التي ركز عليها الإخوان في ممارستهم البرلمانية، ورؤاهم ووجهات نظرهم بخصوص تلك القضايا.

وسوف ترصد الدراسة الدور البرلمانى لنواب الإخوان وتُحلله فى ضوء الوظائف المنوطة بمجلس الشعب والتى يقوم بها أعضاؤه سواء فيما يتعلق بالوظيفة التشريعية أو بمناقشة بيانات الحكومة أو بالموافقة على خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروع الموازنة العامة للدولة والحساب الختامى لميزانية الدولة. فضلاً عن وظيفة الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة. ونظراً لأن المعارضة البرلمانية تكثف نشاطها فى الغالب على الجانب المتعلق بالرقابة البرلمانية، خاصة وأن ذلك إحدى السمات الطبيعية للتفاعلات السياسية بين الحكم والمعارضة فى أغلب النظم التى تأخذ بالتعددية الحزبية، ونظراً لذلك فإن الدراسة سوف تركز على دور نواب الإخوان فيما يتعلق بالرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، والتى تتم من خلال عدة وسائل هى: تقديم الأسئلة والاستجوابات، وطلبات الاحاطة، والاقتراح بسحب الثقة، وتشكيل لجان لتقصى الحقائق، وإبداء رغبات فى موضوعات عامة، وطرح موضوع عام للمناقشة.

وفيما يلى عرض للدور البرلمانى للإخوان فى كل دورة من دورات الإنعقاد الثلاث على حدة.

دور الانعقاد الأول

بدأ هذا الدورفى ١٩٨٧/٤/٢٢ وانتهى فى ١٩٨٨/٦/٢٧. وعقد المجلس خلاله (١١٦) جلسة عادية، منها (٥٠) جلسة خلال عام ١٩٨٧ و (٦٦) جلسة خلال النصف الأول من عام ١٩٨٨. وقد ألقى الرئيس مبارك بيانين أمام المجلس خلال هذا الدور. أولهما، فى أبريل ١٩٨٧ عند افتتاح الدورة البرلمانية للمجلس ، والثانى، فى أكتوبر ١٩٨٧ بعد إعادة انتخابه لفترة رئاسة ثانية. وقدمت الوزارة بيانين للمجلس خلال نفس الدور. أولهما، فى ٦ يونيو ١٩٨٧ مع بدء الدور البرلمانية، وثانيهما فى ٦ نوفمبر ١٩٨٧، وذلك فى أعقاب التغيير الوزارى الذى تم بعد إعادة انتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية. كما نقش المجلس خلال هذا الدور العديد من الاتفاقيات والقرارات بقوانين التى أحالها إليه رئيس الدولة، وكذلك العديد من مشروعات القوانين التى قدمتها الحكومة للمجلس(١٩٧).

ونظراً لأن الهدف الأساسى من هذا الجزء ليس هو تحليل أداء مجلس الشعب بصورة تفصيلية، بل رصد وتحليل الدور البرلمانى لنواب الإخوان داخل المجلس، فقد انصب اهتمام الباحثين على الكشف عن أبعاد هذا الدور وحدوده. وقد لاحظنا من خلال تحليل مضابط المجلس، ليست الخاصة بدور الانعقاد الأول فحسب، بل الخاصة بالفصل التشريعى كله، لاحظنا أن المناقشات التى جرت فى المجلس بشأن بيانات الوزارة التى تلقى أمامه، وبشأن، تقرير لجنة الرد على كل بيان وكذلك المناقشات حول مشروعات الخطة والموازنة العامة للدولة وبعض مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة للمجلس، هذه المناقشات مثلت مناسبات هامة لنواب الإخوان للإعراب عن تصوراتهم ووجهات نظرهم ومطالبهم بشأن العديد من القضايا التى تشكل أولويات بالنسبة للجماعة.

ومن خلال رصد وتحليل مداخلات نواب الإخوان ومناقشاتهم تحت قبة المجلس فى الإطار سالف الذكر يمكن القول بأنهم رغم تطرقهم إلى العديد من القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والثقافية والبيئية والدينية والسياحية والتعليمية والصحية، فضلاً عن بعض القضايا الخارجية، إلا أنهم ركزوا على قضايا بعينها، وهى تعتبر بمثابة أولويات فى الحركة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين. وتتمثل أهم هذه القضايا (بدون ترتيب لأهميتها) فيما يلى:

١ - تطبيق الشريعة الإسلامية

يمكن القول بأن المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية كانت أهم القضايا التى ركز عليها الإخوان فى نشاطهم البرلمانى. وقد طرحوا هذه القضية على أكثر من مستوى[١٩٨]. أولها، إبراز بعض المظاهر والأنشطة والممارسات التى تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية من وجهة نظر الإخوان والتى تعكس عدم التزام الحكومة بتطبيق المادة الثانية من الدستور التى تعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، فضلاً عن عدم اكتراثها باتخاذ خطوات جادة لتحقيق ذلك. ومن المظاهر والممارسات المخالفة لمبادىء الشريعة الإسلامية والتى رددها نواب الإخوان تحت قبة

المجلس ما يلى: تعامل البنوك بالربا، وسماح الحكومة بتصنيع الخمور وبيعها، وانتشار الملاهى ودور اللهو التى ترتكب فيها المعاصى، وكذلك أندية الليونز والروتارى التى تعتبر أدوات للماسونية العالمية، وفتح مجال القطاع العام فى أيام الجمعة، وتعارض بعض البرامج التى يقدمها التليفزيون وبخاصة خلال شهر رمضان مع تعاليم الإسلام وقدسية الشهر الكريم، وتعدد مظاهر الفساد الاجتماعى والانحطاط الاخلاقى، وعدم إتاحة الفرصة للمسلمين العاملين فى الحكومة والقطاع العام لأداء فريضة الصلاة فى أوقاتها أثناء العمل... إلخ.

وثانيها، مطالبة الحكومة بتطبيق الشريعة الإسلامية بالتدريج وذلك من خلال التصدى بحزم لكافة المظاهر والممارسات الموجودة فى المجتمع والتى تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية على نحو ما سبق ذكره، وإحياء قوانين الشريعة الإسلامية التى سبق تقنينها فى مجلس الشعب فى فترات سابقة وتم دفنها فى أدراج المجلس مع تقنين بقية قوانين الشريعة تمهيداً لتطبيقها، وزيادة المساحة المخصصة للمواد والبرامج الدينية فى مناهج التعليم والإذاعة والتلفزيون لنشر القيم والفضائل الإسلامية التى تعتبر بمثابة الأرضية الملائمة لتطبيق الشريعة، وتغيير مناهج التعليم فى كليات الحقوق بحيث يصبح الأساس فيها هو الشريعة الإسلامية، وذلك حتى تعد القضاة والمحامين المؤهلين لتطبيق أحكام الشريعة والعمل بمقتضاها. كما طالب نواب الإخوان بإحياء الخلافة الإسلامية، وتدعيم دور الأزهر ووزارة الأوقاف.

وثالثها، التأكيد على أن الإسلام يتضمن حلولاً لكافة المشكلات التى تواجه مصر، بل والعالم الإسلامى، وأن الشريعة هى أفضل نظام يضمن حقوق الأقباط ويحافظ على الوحدة الوطنية. وعندما كان ممثلو الحكومة يؤكدون على أن أكثر من (٩٠٪) من القوانين المعمول بها تتفق مع مبادىء الشريعة الإسلامية، وأن الحكومة ماضية فى تنقية بقية القوانين من كل ما يخالف الشريعة، كان النواب الإخوان ينتقدون هذا القول ويؤكدون على أن الله قد أمرنا أن نحكم بما أنزل الله وليس بمثل ما أنزل الله ولا بما يخالف حكم ما أنزل الله. والحكم إما أن يكون بما أنزل الله أو بخلاف ذلك ولا يوجد وسط بين الأمرين.

٢ - قضية الحريات والمشاركة السياسية

وقد انتقد نواب الإخوان فى هذا الإطار ممارسات أجهزة الأمن سواء فيما بعمليات الاعتقال العشوائى أو تعذيب المعتقلين من أعضاء الجماعات الإسلامية أو اقتحام المساجد أو وضع قيود على حرية انتقال بعض نواب الإخوان. وقد قدم النواب الإخوان عدة استجوابات وأسئلة وطلبات إحاطة بخصوص هذه الأمور سوف يتم تناولها فيما بعد. هذا وكثيراً ما طالب نواب الإخوان بالغاء قانون الطوارىء وكافة القوانين سيئة السمعة التى تشكل قيوداً على حقوق المواطنين وحرياتهم والتى صدرت فى فترات استثنائية من تاريخ مصر. كما طالبوا بإطلاق حرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وهو ما يقتضى إلغاء قانون الأحزاب السياسية أو تعديله وتخلى رئيس الدولة عن رئاسة الحزب الحاكم، فضلاً عن تعديل قانون الانتخابات الذى تم على أساسه انتخاب مجلس ١٩٨٧ بما يضمن نزاهة العملية الانتخابية، وتوفير ضمانات حرية الرأى والتعبير مع إتاحة مساحة للمعارضة فى التلفزيون والإذاعة. والتأكيد على أن يكون شغل بعض المناصب مثل رؤساء الجامعات والمحافظين وشيخ الأزهر بالانتخاب وليس بالتعيين. ومطالبة الحكومة برفع يدها عن الجمعيات والمساجد الأهلية. وبالإضافة إلى ما سبق فقد طالب نواب الإخوان الحكومة بضرورة إضفاء حق الوجود القانونى على الجماعة وإعادة مقارها وممتلكاتها إليها. كما أكدوا على ضرورة احترام استقلال القضاء والتزام الدولة بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بصفة نهائية(١٩٩)

٣ - قضية التعليم

وقد طالب نواب الإخوان الحكومة بضرورة التصدى لمشكلة الأمية، وتحسين مختلف مقومات العملية التعليمية من منشآت ومعدات ومدرسين وخلافه، وزيادة الاهتمام بالتربية الإسلامية فى المقررات الدراسية، حتى يؤدى التعليم دوره فى تنشئة الأجيال على أسس إسلامية صحيحة. كما أثار بعض نواب الإخوان أسئلة وقضايا أخرى تتعلق ببعض جوانب العملية التعليمية. وسوف يتم تناولها فى مواقع أخرى من الدراسة.

٤ - قضية الإعلام والثقافة

وقد طالب نواب الإخوان بزيادة عدد الساعات المخصصة للبرامج الدينية فى الإذاعة والتليفزيون، وتنقية البرامج الإذاعية والتليفزيونية من مختلف مظاهر الابتذال التى تتعارض مع القيم والمبادىء الإسلامية، وتدعيم دور أجهزة الإعلام كأدوات لنشر الوعى الإسلامى وبناء الشخصية الإسلامية واستنهاض همة الشعب وتدعيم قيم الانتماء لديه، والتصدى لكافة الحملات المغرضة التى تبغى تشويه صورة الإسلام الناصعة. وقد شدد النواب الإخوان كثيراً على دور الإعلام - وغيره من مؤسسات التنشئة والتوجيه فى تهيئة المناخ الملائم لتطبيق الشريعة الإسلامية.

ونظراً للارتباط الوثيق بين الإعلام والثقافة باعتبار أن أجهزة الإعلام أدوات لنشر الثقافة والقيم، فقد طالب نواب الإخوان بضرورة نشر وترسيخ الثقافة الإسلامية، وهى ثقافة وسطية معتدلة لا تعرف التعصب أو التطرف. كما طرحوا العديد من الانتقادات والتحفظات بشأن مظاهر التغريب الثقافى والفكرى التى تعج بها أجهزة الإعلام وغيرها من مؤسسات التنشئة والتوجيه.

وعموماً فإن تركيز نواب الإخوان فى نشاطهم البرلمانى على ثالوث التعليم والإعلام والثقافة إنما يعكس توجه الجماعة نحو تحقيق أهدافها بإقامة الدولة المسلمة والمجتمع المسلم من خلال أساليب سلمية تطلع بمهمة غرس القيم والأخلاقيات الإسلامية فى نفوس الناس وتهيئة المناخ لتطبيق الشريعة الإسلامية[٢٠٠].

٥ - القضايا الاجتماعية والاقتصادية

وقد أثار نواب الإخوان العديد من القضايا والمطالب المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مثل قضايا الانتاج والانتاجية والبطالة وارتفاع الأسعار وعدم التوازن بين الأجور والأسعار والمديونية وبيع القطاع العام، وشركات توظيف الأموال والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وتدنى مستوى الخدمات الصحية وانتشار الفساد الاجتماعى والأخلاقى واهتزاز قيمة الانتماء وانتشار المخدرات بين الشباب.. إلخ.

٦- القضايا الخارجية

وقد ركز الإخوان على بعض القضايا العربية والإسلامية مثل: الانتفاضة الفلسطينية.. وقد طالبوا بدعمها على الصعيدين الرسمي والشعبي. كما طالبوا الحكومة بدعم المجاهدين الأفغان ضد الاحتلال السوفيتي، والتحرك لوقف الحرب العراقية الإيرانية، وإصلاح العلاقات المصرية- السودانية، وتحقيق التضامن العربي ودعم مؤسسات وجهود تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وثمة عدة ملاحظات يمكن طرحها حول القضايا والمطالب التي طرحها الإخوان أثناء مناقشاتهم لبيانات الحكومة ومشروعات الخطة والموازنة التي عرضتها على المجلس طبقاً لمقتضيات القانون والدستور:

أولاها، أن نمط مناقشات نواب الإخوان لبيانات الحكومة ومشروعات الخطة والموازنة لم يختلف كثيراً من دورة انعقاد إلى أخرى خلال دورات الانعقاد الثلاث للمجلس. فتقريباً أثاروا في كل دورة نفس القضايا ونفس المطالب. وهذا أمر يمكن فهمه وتفسيره في إطار الهدف الأعلى الذي تسعى الجماعة إلى تحقيقه وهو إقامة الدولة الإسلامية والمجتمع المسلم، ومن ثم ينظر أعضاؤها إلى مختلف القضايا المثارة في المجتمع من هذا المنظور ونظراً لذلك ومنعاً للتكرار فإن الدراسة سوف لا تعرض للقضايا والمطالب التي طرحها الإخوان في مناقشاتهم لبيانات الحكومة ومشروعات الخطة والموازنة التي عرضت على المجلس خلال دورتي الانعقاد الثانية والثالثة.

وثانيتها، أنه باستثناء تشديد نواب الإخوان، بل والتحالف ككل - عدا المجموعة التي انشقت عن حزب العمل خلال دورة الإنعقاد الثانية بسبب تأكيد التوجه الإسلامي لحزب العمل خلال مؤتمره العام عام ١٩٨٩- على قضية تطبيق الشريعة الإسلامية، ومطالبتهم بضرورة تهيئة المناخ لهذا التطبيق من خلال مختلف مؤسسات التنشئة والتوجيه وبخاصة الإعلام والتعليم والمؤسسات الثقافية، باستثناء ذلك فإنه لم يوجد اختلافات بين نواب التحالف، وأكثر من نصفهم من الإخوان، وبين نواب الوفد بخصوص قضايا الحريات والديمقراطية والمشاركة السياسية. ويُلاحظ أن هذه القضايا ذات الطابع السياسي كانت مصادر للاستقطاب والخلاف بين نواب الحزب الوطني ونواب المعارضة داخل البرلمان، لكن يُلاحظ من ناحية أخرى أن ما طرحه نواب الإخوان بشأن العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية الحياتية كقضايا الانتاج

والأسعار والبيئة والمرافق والخدمات، لم يختلف كثيراً عما طرحه نواب الحزب الوطنى بخصوص هذه القضايا.

وثالثها، أن تركيز نواب الإخوان فى مناقشاتهم ومداخلاتهم البرلمانية إنما انصب بالأساس على قضايا داخلية، دينية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.. الخ، بينما جاء اهتمامهم بالقضايا الخارجية محدوداً.

وهذا أمر يمكن فهمه فى ضوء حقيقة أساسية مفادها أن القضايا الداخلية هى فى الغالب التى تحوز على اهتمام المواطنين أكثر من القضايا الخارجية، ما لم ترتبط الأخيرة بأمور تمس الحياة اليومية للمواطن العادى، ومن ثم فإن أية جماعة سياسية أو حزب سياسى يتطلع إلى تدعيم قواعده الاجتماعية بين المواطنين لابد وأن يركز على القضايا الى تشغلهم وتثير اهتماماتهم.

ورابعتها، أن مناقشات نواب الإخوان تحت قبة المجلس كشفت عن وجود تفاوتات فردية كمية ونوعية بينهم فى هذا المجال. وهى تفاوتات يمكن تفسيرها فى ضوء ما سبق ذكره عن الخلفيات التعليمية والمهنية للنواب، فضلاً عن تفاوت رصيد خبراتهم الحركية والتنظيمية فى ممارسة العمل العام. وبصفة عامة يمكن تصنيف نواب الإخوان من حيث حجم مشاركتهم فى المناقشات البرلمانية إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى، وتضم مجموعة النواب الذين اتسمت مشاركتهم بالكثافة والتنوع، ومنهم أحمد سيف الإسلام حسن البنا ومحمد المأمون حسن الهضيبى، الذى كان بمثابة رئيس الهيئة البرلمانية (غير المعلن) للنواب الإخوان، والدكتور عصام العريان، والدكتور محمد السيد حبيب، وبسيونى إبراهيم بسيونى، ومحمد محفوظ السيد حلمى. أما الفئة الثانية، فتضم مجموعة النواب الذين كانت مشاركتهم محدودة ونادرة، ومنهم - مع حفظ الألقاب - كل من: يسين أحمد عبدالعليم شعبان- لم يكن له نشاط داخل المجلس- وإبراهيم أبو طالب إبراهيم، ومحمد محمد الشيتانى، ومحمد عبدالسميع صقر، وأحمد محمد البس، وعبدالرحمن السيد أحمد الرصد، ومحمود عبدالحكيم عبدالسلام. وأخيراً الفئة الثالثة، وتضم بقية النواب، ويُلاحظ أنهم شكلو حوالى نصف عدد نواب الإخوان، وقد كانت مشاركتهم متوسطة. فهى ليست فى كثافة مشاركة الفئة الأولى ولا فى محدودية مشاركة الفئة الثانية.

وقبل الانتقال إلى رصد تحليل دور نواب الإخوان فى اقتراح مشروعات القوانين،

وفى ممارسة الرقابة البرلمانية بوسائلها المعروفة، هناك قضيتان هامتان عرضهما رئيس الدولة على المجلس بحكم اختصاصاته الدستورية خلال الدورة الأولى وقد كان لنواب الإخوان موقف حاسم نحوهما. أولى هاتين القضيتين قضية ترشيح المستشار عبدالسلام حامد أحمد لشغل منصب المدعى العام الاشتراكى. وثانيتهما، مد العمل بقانون الطوارىء اعتباراً من ١٩٨٨/٥/١ ولمدة ثلاث سنوات.

أما بالنسبة للقضية الأولى[٢٠١]، فجوهرها أن رئيس الدولة قام بترشيح المستشار عبدالسلام حامد أحمد رئيس محكمة استئناف بنى سويف فى ذلك الوقت لشغل منصب المدعى العام الاشتراكى وذلك بعد انتهاء مدة المستشار عبدالقادر أحمد على الذى كان يشغل هذا المنصب. وقد عرض رئيس المجلس هذا الترشيح على الأعضاء فى ١٩٨٧/١١/٢٨. وعلى الفور بدأت معارضة نواب الإخوان، بل والتحالف عموماً، لهذا الترشيح. وقد تبلورت أسباب معارضة الإخوان حول قضية مركزية مفادها أن السجل المهنى للشخص المرشح لشغل منصب المدعى العام الاشتراكى غير نظيف. فقد سبق له أن باشر التحقيقات مع الإخوان فى السجن الحربى خلال العهد الناصرى، ولم تكن تحقيقاته تتسم بالنزاهة. كما أنه كان أحد الذين حققوا مع المتهمين فى قضية كمشيش. وقد برأت المحكمة جميع المتهمين فى هذه القضية استناداً إلى أن الاعترافات قد أُخذت منهم تحت عمليات التعذيب والإكراه التى أشرف عليها أعضاء النيابة فى ذلك الوقت، وكان من بينهم المستشار الذى رشحه السيد الرئيس لشغل منصب المدعى العام الاشتراكى. وبعيداً عن طرح الإخوان لهذه القضية فالمؤكد أن هناك اتهامات بتعذيب المتهمين فى قضية كمشيش قد وجهت إلى عدد من الذين باشروا التحقيق فى القضية المذكورة، ومن بينهم المستشار عبدالسلام حامد، وقد كانت هذه الاتهامات مثار تحقيق من قبل النيابة، ولكن اللجنة الخماسية للهيئات القضائية المسؤولة عن مساءلة المستشارين طبقاً لقانون السلطة القضائية انتهت إلى حفظ التحقيق لعدم صحة الاتهامات الموجهة إلى المستشارين المعنيين.

ورغم ذلك فقد كانت هذه القضية مثار جدل ونقاش حاد داخل المجلس من قبل نواب الإخوان، بل والتحالف عموماً. وانتهى التحالف برفض الترشيح. لكن ذلك بالطبع لم يحل دون شغل منصب المدعى الاشتراكى بواسطة المستشار عبدالسلام حامد الذى اختاره الرئيس، وذلك بسبب تأييد نواب الحزب الوطنى، وهو حزب الأغلبية، للمرشح الذى اختاره رئيس الدولة، ورئيس الحزب الوطنى فى نفس الوقت.

والأرجح أن اعتراض نواب الإخوان على ترشيح المستشار عبدالسلام حامد لشغل منصب المدعى العام الاشتراكى مرده خبرته فى التحقيق مع بعض أعضاء الجماعة فى فترات سابقة. ومن ثم فقد نظر الإخوان إلى تعيينه فى هذا المنصب على أنه جزء من سياسة السلطة الحاكمة لتحجيم دورهم السياسى، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمواجهتهم إذا اقتضى الأمر ذلك(٢٠٢).

وبخصوص قضية مد العمل بقانون الطوارىء، فقد قدم رئيس الدولة للمجلس فى ١٩٨٨/٣/٢٠ القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن تمديد العمل بالقانون المذكور اعتباراً من ١٩٨٨/٥/١ وحتى ١٩٩١/٥/٣١، أى لمدة ثلاث سنوات وشهر دفعة واحدة. وقد ألقى رئيس الوزراء ووزير الداخلية بيانين أمام المجلس لتبرير هذا القرار. وقد أكد البيانان على أن هناك أوضاعاً تشكل تهديداً للأمن والاستقرار فى البلاد وتحتم استمرار العمل بقانون الطوارىء. وأن الهدف من هذا القانون هو التصدى للجماعات الإرهابية وتجار المخدرات، ولذا فإنه لن يستخدم لملاحقة أى صاحب رأى سياسى. وعموماً قد رفضت المعارضة البرلمانية التى كان يمثلها داخل المجلس نواب التحالف، ومن بينهم نواب الإخوان المسلمين، ونواب حزب الوفد قرار مد العمل بقانون الطوارىء، خاصة وأن مطلب إلغاء حالة الطوارىء يعتبر من المطالب الأساسية التى تجمع عليها كل فصائل المعارضة. وإذ قصرنا الحديث على نواب الإخوان فقط يمكن القول بأنهم طرحوا عدة تبريرات لعدم الموافقة على مد العمل بقانون الطوارىء(٢٠٣).

أولها، أن قانون الطوارىء تحول إلى وضع دائم رغم أنه يعالج أوضاعاً هى مؤقتة بطبيعتها، وأن الحجج التى طرحتها الحكومة لتسويغ استمرار العمل بالقانون غير مقنعة، حيث تزايدت الاضطرابات الداخلية رغم استمرار العمل بقانون الطوارىء، ومرد ذلك هو فشل الحكومة فى معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية التى تؤدى إلى الاضطرابات واحتمائها خلف قانون الطوارىء لتغطية هذا الفشل. كما أن الاضطرابات الداخلية - التى كانت تشهدها مصر فى ذلك الوقت - يمكن مواجهتها بالقانون العادى. وثانيها، إساءة استخدام قانون الطوارىء من قبل أجهزة الأمن. وهنا أكد أحد نواب الإخوان على أن القضاء قد أفرج عن أكثر من (٨٠٪) من الذين تم

اعتقالهم على ذمة أحداث العنف، وذلك بسبب بطلان الاجراءات الأمنية. كما أن القانون يتم استخدامه لملاحقة أصحاب الآراء والمواقف السياسية. ولذا فهو يعتبر سيفاً مسلطاً وأداة فى يد السلطة الحاكمة تستخدمها لتحجيم المعارضة السياسية وتقييد حرية حركتها. وثالثها، تعارض قانون الطوارىء مع مقدمات الشرعية الدستورية والقانونية ومبادىء الديمقراطية.

ورغم رفض المعارضة البرلمانية لقرار مد العمل بقانون الطوارىء لمدة ثلاث سنوات، إلا أن القرار قد حاز على الأغلبية عندما طرح للتصويت عليه من قبل أعضاء المجلس، وذلك بسبب تأييد الحزب الوطنى، وهو حزب الأغلبية، للقرار. هذا وقد انسحب نواب المعارضة ومنهم نواب الإخوان من الجلسة رقم ٨١ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٨، التى تمت فيها الموافقة على تمديد العمل بقانون الطوارىء، وكان ذلك بمثابة احتجاج على قرار التمديد وعلى أسلوب إدارة الجلسة بشأنه(٢٠٤).

وتعرض الدراسة فيما يلى لدور نواب الإخوان فى مجالين من مجالات الممارسة البرلمانية هما: اقتراح القوانين والتشريعات، وممارسة الرقابة البرلمانية.

نواب الإخوان واقتراح مشروعات القوانين

فى ضوء الحق الدستورى لأعضاء مجلس الشعب بتقديم اقتراحات بمشروعات قوانين قُدم للمجلس عشرة اقتراحات، لم يكن من بينها واحداً لأى من نواب الإخوان أو حتى بقية نواب التحالف. بل أن ثمانية من الاقتراحات بمشروعات قوانين قدمها نواب ينتمون للحزب الوطنى، بينما قدم الاقتراحين الآخرين نائبان وفديان.

وعلى الرغم من أن نواب الإخوان لم يتقدموا بأى اقترحات بمشروعات قوانين، إلا أن عدداً منهم قد ساهم بفاعلية فى مناقشة العديد من مشروعات القوانين التى عرضت على المجلس سواء من قبل الحكومة أو من قبل بعض الأعضاء(٢٠٥).

نواب الإخوان وممارسة الرقابة البرلمانية

طبقاً للدستور فإن مجلس الشعب يمارس الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة

التنفيذية وذلك من خلال أساليب وإجراءات عديدة هى: تقديم الأسئلة، والاستجوابات وطلبات الإحاطة، وطلبات المناقشة العامة، والاقتراح برغبة أو قرار، ولجان تقصى الحقائق، والعرائض والشكاوى واتهام الوزراء، سحب الثقة من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم، ومتابعة المجلس لشؤون الحكم المحلى.

وفيما يلى عرض لدور نواب الإخوان فى ممارسة الرقابة البرلمانية من خلال بعض الوسائل والاجراءات سالفة الذكر.

أ - الأسئلة

لقد بلغ إجمالى عدد الأسئلة التى وجهها نواب المجلس إلى عدد من الوزراء (١٩١) سؤالاً، كان نصيب نواب الوطنى منها (١١٨) سؤالاً، والتحالف (٥٢) سؤالاً، والوفد (١٣)، والمستقلون (٨) أسئلة[٢٠٦]. هذا وقد تمت الإجابة على جميع الأسئلة التى طرحها أعضاء المجلس. ويوضح الجدول التالى عدد الأسئلة التى طرحها نواب الإخوان ومضامينها والوزراء اللذين طرحت عليهم، وتواريخ الجلسات التى قدمت فيها هذه الأسئلة.

ومن خلال قراءة وتحليل الجدول رقم (٦) يمكن استنتاج ما يلى:

١ - أن نواب الإخوان قدموا (٢٩) سؤالاً من إجمالى (٥٢) سؤالاً للتحالف بصفة عامة. وهو ما يزيد عن النصف بثلاثة أسئلة. كما أن عدد الأسئلة التى قدمها نواب الإخوان بلغ أكثر من ضعف عدد الأسئلة التى قدمها نواب الوفد (١٣) سؤالاً فقط. وبذلك يتضح أن متوسط مشاركة نائب الإخوان، بل والتحالف بصفة عامة، فى ممارسة الرقابة البرلمانية من خلال تقديم الأسئلة قد فاق متوسط مشاركة نائب الوفد، بل ونائب الحزب الوطنى إذا ما نظرنا إلى عدد الأسئلة التى قدمها نواب للحزب الوطنى (١١٨) سؤالاً منسوباً إلى إجمالى عدد أعضاء الحزب فى البرلمان (٣٤٨) نائباً.

٢ - أما من حيث الوزارات التى وجه نواب الإخوان الأسئلة إلى وزرائها، فقد كانت بالترتيب على النحو التالى : الإعلام (١٧ سؤالا)، التموين (٣ أسئلة)، التربية والتعليم (٣ أسئلة)، الداخلية (سؤالان)، النقل والمواصلات والنقل البحرى (سؤالان)، الأشغال العامة والموارد المائية (سؤال واحد). رئيس الوزراء (سؤال

جدول رقم (٦)

الاسئلة التي قدمها نواب الإخوان خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس

م	اسم العضو مقدم السؤال	مضمون السؤال	اسم الوزارة المقدم السؤال إلى وزيرها	رقم الجلسة	التاريخ
١	د. عصام العريان	ملابسات اختفاء وهروب السيدة هدي عبدالمنعم خارج البلاد واجراءات الوزارة للقبض عليها	الداخلية	٤٨	١٩٨٧/١٢/٢٨
٢	" " "	أسباب عدم انعقاد المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان منذ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيله برئاسة رئيس مجلس الوزراء.	رئيس الوزراء	٧٦	١٩٨٨/٢/١٩
٣	" " "	خطة وزارة الاعلام لاستقبال شهر رمضان بما يحافظ علي وقار الشهر الكريم	الإعلام	٨١	١٩٨٨/٤/٢
٤	محمد محفوظ حلمي	الإجراءات التي ستتخذها وزارة الأشغال العامة والموارد المائية لتدبير الاحتياجات المائية للزراعة في ضوء تناقص إيراد نهر النيل.	وزارة الأشغال العامة والموارد المائية	٤٢	١٩٨٧/١٢/١٢
٥	" " "	أسباب احتجاز كبيرة مهندسي السفينة الأنفوشي في ميناء هامبورج مما أساء إلي سمعة الأسطول المصري.	النقل والمواصلات والنقل البحري	٦٨	١٩٨٨/٢/٢٠
٦	" " "	أسباب اختفاء الزيت والصابون من الأسواق	وزارة التموين	٧١	١٩٨٨/٢/٢٣
٧	د. محمد السيد حبيب	خطة وزارة الاعلام خلال شهر رمضان الكريم ورأيها في البرامج التي تذاع عادة خلال هذا الشهر ولا تتفق مع تعاليم الاسلام وهديه.	الإعلام	٨١	١٩٨٨/٤/٢
٨	حسن الجمل	ما الموقف بالنسبة لقرار وزارة التربية والتعليم بإلغاء الفترة الثالثة من المدارس الابتدائية وقصر هذه المدارس علي فترتين فهل بنيت لتلاميذ الفترة الثالثة مدارس أخرى، أم تم ضمهم إلي تلاميذ الفترتين الأولي والثانية علي الرغم من كثافة عددهم في الفصول؟	وزارة التربية والتعليم	٦٥	١٩٨٨/٢/٧

م	إسم العضو مقدم السؤال	مضمون السؤال	اسم الوزارة المقدم السؤال الى وزيرها	رقم الجلسة	التاريخ
٩	حسن الحسيني محمد عبدالرحمن	سياسة وزارة التموين لتوفير زيت الطعام والمسلي الصناعي للجمهور، وسياستها للقضاء على السوق السوداء.	التموين	٧١	١٩٨٨/٢/٢٣
١٠	" " "	خطة وزارة الاعــلام في تعــديل برامج الاذاعة والتلفزيون خلال شهر رمضان بما يتفق ووقار هذا الشهر.	الإعلام	٨١	١٩٨٨/٤/٢
١١	عبدالحي حسين القرماوي	أسباب انتشار الإدمان، وخطة الوزارة لانقاذ الشباب من هذا الخطر الداهم.	الداخلية	٧٦	١٩٨٨/٣/١٩
١٢	بسيوني ابراهيم بسيوني	أسـبـاب انقـلاب قطار بضـاعـة يوم ١٩٨٧/١٢/٢٥ بين شبليـخـة وبنها مما أدي إلى وقوع خسائر فادحة.	النقل والمواصلات والنقل البحري	٦٨	١٩٨٨/٢/٢٠
١٣	" " "	خطة وزارة الإعلام لتعديل برامج الإذاعة والتليفزيون خلال شهر رمضان	الإعلام	٨١	١٩٨٨/٤/٢
١٤	أحمد البس	خطة وزارة الإعلام لتعديل برامج الإذاعة والتليفزيون خلال شهر رمضان	الإعلام	٨١	١٩٨٨/٤/٢
١٥	لاشين عبدالله شنب	نقص المعروض فى الأسـواق من الزيت والصابون وخطة الوزارة لمواجهة ذلك	التموين	٧١	١٩٨٨/٢/٢٣
١٦	" " "	خطة الاذاعة والتليفزيون خلال شهر رمضان بما يتلاءم مع حرمة هذا الشهر	الإعلام	٨١	١٩٨٨/٤/٢
١٧	مصطفى الورداني	أسباب عدم إنشاء مدارس ابتدائية وإعدادية للبنين والبنات فى المنيرة الغربية رغم أنه يقيم بها أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة محرومون من جميع الخدمات	التربية والتعليم	٦٥	١٩٨٨/٢/٧
١٨	" " "	خطة وزارة الاعـلام بخصـوص برامج التليفزيون خلال شهر رمضان المعظم	الاعلام	٨١	١٩٨٨/٤/٢
١٩	مختار نوح	خطة الوزارة خلال شهر رمضان المعظم لمنع المواد الاعلامية التى تتعارض مع حرمة الشهر الكريم	الاعلام	٨١	١٩٨٨/٤/٢
٢٠	محمد محمد الشيتاني	خطة الوزارة فى تعـديل برامج الإذاعـة والتلفزيون فى شهر رمضان	الاعلام	٨١	١٩٨٨/٤/٢

م	إسم العضو مقدم السؤال	مضمون السؤال	اسم الوزارة المقدم السؤال الى وزيرها	رقم الجلسة	التاريخ
٢١	محمود أحمد عبدالحميد نافع	الأسس التي تقوم عليها سياسة تطوير التعليم، ونصيب التربية الدينية منها.	التربية والتعليم	٧٣	١٩٨٨/٣/٦
٢٢	محمد فؤاد عبدالمجيد يوسف	خطة الوزارة بشأن برامج الإذاعة والتلفزيون خلال شهر رمضان بما يتفق ومكانة هذا الشهر	الاعلام	٨١	١٩٨٨/٤/٢
٢٣	محيي الدين أحمد عيسى محسب	خطة الوزارة بشأن برامج الإذاعة والتلفزيون خلال شهر رمضان وعدم بث أى مواد إعلامية تتعارض مع قيم الاسلام	الاعلام		
٢٤	عبدالعزيز عشري حسن غباري	استعدادات وزارة الاعلام لاستقبال شهر رمضان المعظم بالبرامج المناسبة التي تتفق ومبادىء الشريعة الاسلامية	وزارة الإعلام	٨١	١٩٨٨/٤/٢
٢٥	بشير إبراهيم عبدالفتاح	خطة وزارة الإعلام نحو تعديل برامج الإذاعة والتلفزيون خلال شهر رمضان بما لا يتعارض مع القيم الدينية.	وزارة الإعلام	٨١	١٩٨٨/٤/٢
٢٦	إبراهيم ابو طالب	خطة الوزارة نحو تعديل برامج الاذاعة والتلفزيون خلال شهر رمضان المبارك	وزارة الإعلام	٨١	١٩٨٨/٤/٢
٢٧	محمود عبدالحكيم عبدالسلام	برنامج وزارة الاعلام خلال شهر رمضان	وزارة الإعلام	٨١	١٩٨٨/٤/٢
٢٨	عز العرب فؤاد حافظ	خطة الوزارة نحو تعديل برامج الإذاعة والتليفزيون خلال شهر رمضان المعظم	وزارة الإعلام	٨١	١٩٨٨/٤/٢
٢٩	مصطفى رمضان محجوب	الخطة التي أعدتها الوزارة لتكون برامج الإذاعة والتليفزيون مناسبة لشهر رمضان الكريم.	وزارة الإعلام	٨١	١٩٨٨/٤/٢

المصدر: تم إعداد هذا الجدول من واقع مضابط مجلس الشعب للفصل التشريعي الخامس.

واحد). يُلاحظ أنه باستثناء الاسئلة التى وجهها نواب الإخوان إلى وزارة الداخلية باعتبارها وزارة سيادية، فإن بقية الأسئلة وُجهت إلى وزارات خدمية.

٣ - يُلاحظ أن أكثر من نصف عدد الأسئلة التى وجهها نواب الإخوان قد وُجهت إلى وزير الإعلام (١٨ سؤالاً). ولم تكن هذه الأسئلة متنوعة، أى تغطى قضايا وموضوعات مختلفة تتعلق بالسياسة الإعلامية، ولكن جميعها كانت عبارة عن تكرار لسؤال واحد حول خطة الوزارة بشأن برامج الإذاعة والتليفزيون خلال شهر رمضان والمطالبة بتنقية هذه البرامج من كافة المظاهر التى لا تتفق ووقار الشهر الكريم. ويعكس هذا الأمر مدى الاهتمام الذى توليه جماعة الإخوان المسلمين بأجهزة التنشئة والتوجيه وبخاصة وسائل الرعلام لما لها من دور كبير فى التأثير على أفكار الناس وسلوكياتهم. ولذلك تعول الجماعة كثيراً على دور أجهزة الإعلام فى تهيئة المناخ وإعداده لتطبيق الشريعة الإسلامية ولبناء الدولة الإسلامية والمجتمع المسلم ومن هنا يأتى تركيز الجماعة على ضرورة إضفاء الطابع الإسلامى على الإعلام أو أسلمة الإعلام إذا جاز التعبير، وذلك بشكل تدريجى ومن خلال تكثيف الضغوط السلمية على الحكومة حتى تستجيب لذلك.

٤ - يُلاحظ أن الأسئلة التسعة والعشرين قد تقدم بها ٢١ نائباً فقط من نواب الإخوان، حيث تقدم عدد من النواب بأكثر من سؤال. وهو ما يعنى أن (١٥) نائباً لم يشاركوا فى الرقابة البرلمانية عن طريق تقديم الأسئلة.

٢ - طلبات الإحاطة:

بلغ إجمالى عدد طلبات الإحاطة التى قدمها الأعضاء خلال هذه الدورة (٢٦) طلب إحاطة، وقد تمت مناقشتها جميعاً. وكان توزيع طلبات الإحاطة حسب الهوية الحزبية لمقدميها على النحو التالى: التحالف (١٠ طلبات)، الحزب الوطنى (٩ طلبات)، الوفد (٣طلبات)، المستقلون (٣ طلبات).

ومن بين طلبات الإحاطة العشرة التى قدمها نواب فى التحالف الإسلامى كان نصيب نواب الإخوان المسلمين أربعة طلبات إحاطة، وذلك على النحو التالى[٢٠٧]:

جدول رقم (٧)

بيان بطلبات الإحاطة التى قدمها نواب الإخوان خلال دور الإنعقاد الأول

من الفصل التشريعى الخامس

م	اسم العضو مقدم طلب الإحاطة	موضوع طلب الإحاطة	اسم الوزارة المقدم طلب الاحاطة إلى وزيرها	رقم الجلسة	التاريخ
١	عبدالرحمن السيد أحمد الرمد	تحطم القطار رقم ١٣٤١ بضاعة بين شبليخة والعزيزية خط بنها- الزقازيق مما أدى الى وقوع خسائر فادحة، وذلك بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٥	النقل والمواصلات والنقل البحرى	٦٨	١٩٨٨/٢/٢٠
٢	محيى الدين أحمد عيسى	بشأن اعتداء الشرطة على أحد- أعضاء مجلس الشعب، وهو الدكتور عصام العريان ومنعه بالقوة من دخول مدينة السويس.	الداخلية	٧٩	١٩٨٨/٣/٢١
٣	مختار نوح	نفس الموضوع السابق	الداخلية	٧٩	١٩٨٨/٣/٢١
٤	محمد محفوظ حلمى	نفس الموضوع السابق	الداخلية	٧٩	١٩٨٨/٣/٢١

والى جانب طلبات الاحاطة الثلاثة التى تقدم بها نواب الإخوان بشأن اعتداء الشرطة على النائب الإخوانى الدكتور عصام العريان ومنعه من دخول مدينة السويس، تقدم عدد من نواب التحالف بطلب مناقشة سياسة الحكومة فى شأن حق أعضاء مجلس الشعب فى التنقل والاجتماع بالجماهير ومختلف فئات الشعب.. هذا وقد تمت مناقشة طلبات الإحاطة الثلاثة وطلب المناقشة والأسئلة المتعلقة بنفس القضية فى الجلسة ٧٩ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢١[٢٠٨]. ونظراً لحساسية قضية الدكتور العريان وارتباطها بالعلاقة بين السلطات فقد اتسمت المناقشات حولها بالحدة والجدية[٢٠٩] فنواب الإخوان والتحالف بصفة عامة اتخذوا من تلك الواقعة كمناسبة لتشديد معارضتهم لسياسة وزارة الداخلية التى كان يتولاها فى ذلك الوقت اللواء زكى بدر، ولذلك شددوا كثيراً على أبعاد ودلالات معينة لقضية الدكتور عصام العريان مثل تجسس وزارة الداخلية على بعض نواب المعارضة ومراقبة تحركاتهم، واعتداء الشرطة على عضو مجلس الشعب يتمتع بالحصانة ومنعه بالقوة من دخول مدينة السويس بما يعنيه ذلك من إهدار لكرامة الأعضاء بل وكرامة المجلس كمؤسسة. كذلك شدد نواب الإخوان على قضية الفصل بين السلطات واختصاصات كل سلطة.

وعلى الجانب الآخر فقد حرص وزير الداخلية فى معرض رده على طلبات الإحاطة والأسئلة وطلب المناقشة المتعلق بقضية الدكتور عصام العريان، حرص على تأكيد احترام وزارة الداخلية لكافة حقوق أعضاء مجلس الشعب فى الانتقال والالتقاء بالجماهير، ونفى الاتهام الموجه إلى الوزارة بشأن التجسس على بعض نواب المعارضة ومراقبة تحركاتهم. وبرر توجيهاته بمنع الدكتور عصام العريان من دخول مدينة السويس بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٥ باعتبار الحفاظ على الأمن ومنع الإخلال به حيث كان مقرراً فى ذلك اليوم أن ينظم الشيخ حافظ سلامة ندوة بمسجد الشهداء بالسويس ودعى إليها مجموعة من الشخصيات العامة من بينها الدكتور العريان وأن شباب الجماعات المتطرفة كان سيستغل تلك الندوة للإخلال بالأمن وإثارة الرأى العام ومن هنا كان تحرك وزارة الداخلية بمنع اشتراك قيادات دينية من خارج السويس فى هذه الندوة كإجراء احتياطى لمنع التداعيات التى كانت من الممكن أن تترتب على ذلك. وكثيراً ما ألح الوزير فى حديثه إلى وجود علاقة بين الإخوان وجماعات التطرف والعنف وقد انتهى الأمر بموافقة أغلبية الأعضاءعلى إقفال باب المناقشة فى سياسة الحكومة فى شأن حق أعضاء مجلس الشعب فى التنقل.

٣ - الإستجوابات

بلغ إجمالى عدد الإستجوابات التى قدمها الأعضاء خلال هذه الدورة (١٤) استجواباً، لم يُناقش منها سوى أربعة استجوابات فقط. وبالنسبة للهوية الحزبية لمقدمى الاستجوابات، فقد قدم التحالف ثمانية استجوابات، والوفد خمسة وقدم نائب مستقل استجواب واحد فقط. وبذلك تكون الاستجوابات من الوسائل الرئيسية التى اعتمدت عليها المعارضة البرلمانية فى ممارسة الرقابة البرلمانية على نشاط الحكومة. وكان توزيع الاستجوابات الأربعة عشرة طبقاً للأشخاص الذين وجهت لهم على النحو التالى:

رئيس الوزراء (٥ استجوابات)، وزير الداخلية (٣ استجوابات)، وزير الثقافة (استجوابان)، فضلاً عن استجواب واحل لكل من وزير الاسكان ووزير البترول والثروة المعدنية ووزير الزراعة، وأخيراً استجواب واحد لوزير التعليم تم سحبه بعد تقديمه[٢١٠].

ومن بين الاستجوابات الثمانية التى قدمها التحالف كان نصيب نواب الإخوان ثلاثة استجوابات. وقُدمت الاستجوابات الثلاثة إلى وزير الداخلية.

وتمت مناقشة استجوابين فى الجسة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٣٠[٢١١]. أما الاستجواب الثالث فقد حددت لمناقشته الجلسة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢، ولكن لم يناقش لتغيب مقدمه عن الجلسة.

وقد قدم الاستجواب الأول الأستاذ مختار نوح. وكان موضوعه قضية التعذيب الذى مارسته أجهزة الأمن ضد المعتقلين السياسيين منذ بداية تولى اللواء زكى بدر وزارة الداخلية فى فبراير ١٩٨٦ وحتى تاريخ تقديم الاستجواب. وقد اعتبر المستجوب أن هذه الظاهرة قد تفشت فى أرجاء مصر وأصبحت سلوكاً عاماً وأسلوباً من أساليب التحقيق وأصبحت تشكل خطراً على حضارة مصر والسمعة الدولية التى حظيت بها على مر السنين وتلك الخطوات الديمقراطية التى تحققت على مدى سنوات خلت.

وقد دعم مقدم الاستجواب استجوابه بأسانيد عدة منها تقارير طبية صادرة عن الطب الشرعى تؤكد وجود تعذيب وقع على بعض المعتقلين دون أن تنسبه الى فاعل معين باعتبار أن الفاعل فى جرائم التعذيب دائماً يكون غير معروف لأن المجنى عليه يكون معصوب العينين أثناء عملية تعذيبه. كما أورد مقدم الاستجواب أحكاماً قضائية ببراءة بعض المهتمين على ذمة بعض القضايا لعدم ثقة المحكمة فى صدق الاعترافات التى أدلى بها المتهمون فى هذه القضايا باعتبارها أنها قد صدرت تحت قهر وإكراه. وقد كان هناك تأكيد من جانب المستجوب على أن ما يطرحه من وقائع تعذيب لا يمثل قضايا مطروحة أمام القضاء، حيث أن عديداً من المجنى عليهم لم يتقدموا ببلاغات لعدم معرفة الفاعل. هذا وقد اعتبر الاستجواب أن التعذيب هو المصدر الرئيسى لتغذية التطرف ولخلق روح ثأرية بين الدولة وبعض قطاعات المجتمع.

أما الاستجواب الثانى فقد قدمه العضو محمد محفوظ حلمى لوزير الداخلية. وقد ركز فيه على بعض ممارسات أجهزة الأمن التى اعتبرها خرقاً الدستور والقانون

وللمبادىء الانسانية والأخلاقية. وقد حدثت هذه الممارسات تحديداً في مدينة أسيوط وجامعة أسيوط. ومنهاعلى سبيل المثال: قيام قوات الأمن باقتحام بعض المساجد وانتهاك حرمتها، ودفع أفراد من الأمن يرتدون ملابس مدنية الى داخل المساجد للاعتداء على المصلين ثم تصوير الأمر على أنه اشتباكات بين فئات من المصلين مثل مسجد الجمعية الشرعية بأسيوط الذى اقتحمته أجهزة الأمن فى ٣٠ - ١٩٨٦/١٠/٣١. ومن الممارسات الأقرب التى وردت فى الاستجواب انتشار حملات التفتيش الليلى من قبل أجهزة الأمن، وقيام تلك الأجهزة باقتحام الجامعة وعرقلة نشاط اتحاد طلاب الجامعة، واعتقال بعض الطلبة بتهم واهية لا أساس لها، وفصل طلاب آخرين من المدينة الجامعية بتدخل من قبل أجهزة الأمن.

وفى معرض رده على الاستجوابين معاً أكد وزير الداخلية رفضه للتعذيب انسانياً وأخلاقياً مهما تكن المبررات والأسباب. وسعى لهدم الأسانيد التى طرحها مقدما الاستجوابين. فأكد أن أية اتهامات أو وقائع بالتعذيب تحال إلى القضاء ليقول كلمته فيها وهى الفيصل. وأن صور التعذيب التى تنشر فى بعض الجرائد هى صور ملفقة وكاذبة، استخدمت فى التقاطها أجهزة وأدوات معينة تم تهريبها إلى داخل السجون. وأن الادعاء بالتعذيب هو الأسلوب الشائع الذى يلجأ إليه كل متهم جنائى أو سياسى لإبطال الأدلة والإفلات من العقاب.. ولذلك فإن أكثر من ٨٠٪ من البلاغات بالتعذيب إنما هى بلاغات كيدية الغرض منها الإساءة إلى جهاز الشرطة وتشويه صورته.

أما بالنسبة لظاهرة اقتحام المساجد، فقد أكد وزير الداخلية أن جماعات التطرف والعنف وبخاصة تنظيم الجهاد قد جعلت من بعض المساجد أوكاراً لتخزين الأسلحة أو للتخطيط لعملياتها الإجرامية ولتنفيذ مخططاتها التخريبية. حيث تتجمع العناصر المتطرفة فى بعض المساجد حاملين معهم أسلحتهم لممارسة العدوان ضد أجهزة الأمن ولإثارة المصلين، وهو ما يمثل اعتداء صارخاً على حرمة المساجد. ولا يمكن لأجهزة الأمن أن تدعهم يثأرون ويخططون داخل بيوت الله بدعوى الحفاظ على حرمة المساجد،

فمن دخل بيوت الله مصلياً وعابداً وداعياً فله الأمن والطمأنينة ومن دخلها متربصاً ومتآمراً ومعتديا فليس بوسع الشرطة وليس فى الدين الاسلامى ما يعطيه الضمان والأمان والحماية.

وأشار وزير الداخلية إلى العديد من الجرائم التى ارتكبتها هذه الجماعات فى التعدى على أئمة المساجد ورجال الأوقاف ومنعهم من أداء واجبهم فى إقامة الشعائر الدينية فى المساجد المعينين بها. هذا وقد ألمح الوزير أكثر من مرة إلى تعاطف مقدمى الاستجوابين والتيار الذى يمثلانه مع جماعات التطرف والعنف التى تمارس الإرهاب الفكرى والمادى ضد الدولة والمجتمع، وأن رموز هذا التيار يقدمون لجماعات التطرف والعنف المسوغات والتبريرات التى تمكنها من الانتشار ودعم نفوذها فى المجتمع والاخلال بالأمن وإهدار الدستور والقانون.

وفى نهاية مناقشة الاستجوابين السابقين تقدم (٥٧) عضواً من أعضاء المجلس أغلبهم ينتمون إلى التحالف الاسلامى وبعضهم ينتمى الى حزب الوفد تقدموا بطلب كتابى بسحب ثقة المجلس من السيد وزير الداخلية. وقد رفض غالبية أعضاء المجلس هذا الطلب.

وانتهت مناقشة الاستجوابين باقفال باب المناقش والإنتقال إلى جدول الأعمال مع إعلان ثقة المجلس فى وزير الداخلية وتأييده له.

أما الاستجواب الثالث فقد قدمه الأستاذ مختار نوح إلى وزير الداخية وكان موضوعه ممارسات وزير الداخية وقراراته التى تخالف القانون والدستور، وإساءة أجهزة الأمن للسلطات التى يخولها لها قانون الطوارىء فضلاً عن امتناعه عن تنفيذ الأحكام القضائية. وقد سبق القول بأن هذا الاستجواب لم يناقش لتغيب مقدمه عن الجلسة التى حددت لمناقشته.

وهكذا يُلاحظ أن نواب الإخوان قد ركزوا فى الأسئلة التى قدموها خلال دور الانعقاد الأول على وزارة الإعلام، بينما وجهوا كل طلبات الإحاطة - عدا واحداً - والاستجوابات إلى وزير الداخلية. كما يُلاحظ أنه باستثناء عبدالرحمن السيد أحمد الرصد الذى تقدم بطلب إحاطة فى هذا الدور ولم يتقدم بسؤال، فإن بقية الأعضاء

الذين تقدموا بطلبات إحاطة واستجوابات سبق وأن تقدموا بأسئلة. وهو ما يعنى أن (١٤) عضواً من نواب الإخوان لم يشاركوا بأية وسيلة من وسائل الرقابة البرلمانية خلال هذا الدور.

دور الانعقاد الثانى

بدأ دور الانعقاد الثانى فى ١٩٨٨/١١/١٩ وانتهى فى ١٩٨٩/٧/٥. وقد عقد المجلس خلال هذا الدور ٩٦ جلسة (١٧ منها فى عام ١٩٨٨ و ٧٩ فى عام ١٩٨٩). وقد ألقى رئيس الجمهورية ثلاث بيانات أمام المجلس خلال هذا الدور. كما ألقى الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء بيان الحكومة أمامه فى ١٩٨٩/١١/٢٦. وقد شكل المجلس لجنة لدراسة بيان الحكومة، وحظى البيان وتقرير لجنة الرد بمناقشات واسعة من قبل نواب الحزب الوطنى ونواب المعارضة. وعموماً فإن توجهات نواب الإخوان فى مناقشاتهم لبيان الحكومة وتقرير لجنة الرد، بالمجلس لم تختلف عن توجهاتهم فى مناقشة البيانين الوزاريين الذين القاهما رئيس الوزراء أمام المجلس خلا دور الانعقاد الأول العادى من نفس الفصل التشريعى. فتقريباً أثاروا نفس القضايا والتساؤلات. وينطبق نفس الشىء على مناقشات الإخوان لتقارير اللجان التى عرضت على المجلس خلال هذا الدور. ولذلك فإن الدراسة تكتفى بما سبق ذكره عن اتجاهات مناقشات نواب الإخوان خلال دور الانعقاد الأول سواء للبيانات الحكومية أو لتقارير اللجان.

وتعرض الدراسة بشىء من التفصيل لدور نواب الإخوان فى اقتراح القوانين والتشريعات وممارسة الرقابة البرلمانية.

نواب الإخوان واقتراح القوانين والتشريعات

على الرغم من كثرة مشروعات القوانين التى قدمتها الحكومة للمجلس خلال دور الانعقاد الثانى (٣٤٥ مشروع قانون تم إقرار ٢٣٤ منها)[٢١٢] إلا أنه يُلاحظ أنه أياً من أعضاء مجلس الشعب لم يمارسوا دورهم فى التقدم بمقترحات لمشروعات القوانين. وبالتالى لا يوجد مجال للحديث عن دور نواب الإخوان فى اقتراح مشروعات القوانين.

نواب الإخوان وممارسة الرقابة البرلمانية

وقد مارس نواب الإخوان هذا الدور من خلال بعض الأساليب مثل الأسئلة وطلبات الإحاطة وطلبات المناقشة والاستجوابات وفيما يلى بعض التفاصيل.

أ - الاسئلة

بلغ إجمالى عدد الأسئلة التى قدمها أعضاء المجلس خلال هذا الدور (٨٩) سؤالاً تمت الإجابة عليها جميعاً. كان توزيعها طبقاً للهوية لمقدميها على النحو التالى: الحزب الوطنى (٥٨) سؤالاً، التحالف الاسلامى(٢٤ سؤالاً)، حزب الوفد (أربعة أسئلة)، المستقلون (ثلاثة أسئلة). ومن بين الأسئلة الأربعة والعشرين التى قدمها نواب التحالف الإسلامى كان نصيب نواب الإخوان (١١) سؤالاً.

وبذلك يتضح أن متوسط مشاركة نائب الإخوان فى ممارسة الرقابة البرلمانية من خلال تقديم الأسئلة خلال هذا الدور قد فاق متوسط مشاركة حزب الوفد والحزب الوطنى بهذا الخصوص.

ويوضح الجدول رقم (٨) عدد الأسئلة التى قدمها نواب الإخوان تحت قبة المجلس، وموضوع كل سؤال، والوزارات التى وجهت الأسئلة لوزرائها.

ومن خلال قراءة وتحليل الجدول يمكن استخلاص ما يلى:

١ - أن الوزارات التى قام نواب الإخوان بتوجيه الأسئلة إلى وزرائها كانت (بالترتيب) على النحو التالى: الثقافة (أربعة أسئلة)، الداخلية (٢ أسئلة)، الصناعة (سؤالان)، التعليم (سؤال واحد)، الإسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة (سؤال واحد). وجدير بالذكر أن الأسئلة الأربعة التى وجهها نواب إخوان إلى وزير الثقافة كانت عبارة عن تكرار لموضوع واحد وهو المتعلق بعرض أفلام مخلة للآداب فى مهرجان القاهرة السينمائى الحادى عشر. والمؤكد أن تركيز الإخوان على بعض جوانب السياسة الثقافية إنما يعكس اهتمام الإخوان الأصيل بالسياسات ذات الصلة بالتنشئة والتوجيه كالتعليم والإعلام والثقافية. ومن هنا حرص النواب على تكثيف الضغوط لإحداث تغيرات فى بعض جوانب هذه السياسات بما يتفق مع التوجه الإسلامى حسبما تراه الجماعة. أما الأسئلة التى

وجهت إلى وزير الداخلية فقد دارت حول أحداث العنف التى وقعت فى منطقة عين شمس بالقاهرة خلال عام ١٩٨٨/١٩٨٩ وأعداد المعتقلين فى هذه الأحداث وأسباب التوتر بين الشرطة والجمهور. وجدير بالذكر أن أحداث العنف المذكورة كانت عبارة عن اشتباكات مسلحة بين أجهزة الأمن وبعض أعضاء التنظيمات الإسلامية المتشددة التى شكلت تحدياً للنظام لسنوات عديدة.

٢ - أن الأسئلة الإحدى عشرة قدمت من قبل سبعة نواب من نواب الإخوان، وهو ما يعنى أن (٢٩) نائباً إخوانياً لما يشاركوا فى ممارسة الرقابة البرلمانية من خلال تقديم أسئلة خلال هذا الدور.

جدول رقم (٨)

بيان بالأسئلة التى قدمها نواب الإخوان خلال دور الإنعقاد الأول من الفصل التشريعى الخامس

م	اسم العضو مقدم السؤال	موضوع السؤال	اسم الوزارة المقدم السؤال لوزيرها	رقم الجلسة	التاريخ
١	د. عصام العريان	القواعد التي تنظم عرض الافلام في مهرجان القاهرة السينمائى، وهل تخرج عن اللوائح المنظمة لعرض الافلام بصفة عامة وكيف تم عرض افلام جنسية صارخة منعتها الرقابة العامة على المصنفات الفنية	الثقافة	٤٤	١٩٨٩/٤/٢
٢	" " "	الحقيقة حول ما أثير عن الغاء مكتب التنسيق، وخطة الوزارة للقضاء على الأمية عام ٢٠٠٠ كما جاء بالصحف، والموعد المحدد لإلغاء القبول بشهادة G.C.E. الانجليزية.	التعليم	٥٧	١٩٨٩/٥/١٤
٣	محمد محفوظ السيد حلمي	عن المعتقلين فى أحداث عين شمس وعن دور الشرطة فى تلافى هذه الأحداث	الداخلية	٣٣	١٩٨٩/٢/١٩
٤	" " "	أسباب تشغيل النساء فى مصانع الغزل والنسيج ثلاث ورديات رغم ثبوت عدم نجاح التجربة ناهيك عما ترتب عليها من مصائب اجتماعية أدت الى تحطيم العديد من الأسر.	الصناعة	٤٣	١٩٨٩/٤/٢
٥	" " "	أسباب عرض أفلام مخلة بالآداب فى مهرجان القاهرة السينمائى الحادى عشر رغم ما نشر فى الصحافة القومية من رفض إدارة المصنفات عرض هذه الأفلام.	الثقافة	٤٤	١٩٨٨/٤/٢
٦	محمد السيد حبيب	الأسباب التى أدت إلى تشتيت عشرة عمال من غزل المحلة الى مناطق نائية منها اسوان وسفاجا والغردقة رغم أن المحكمة قد برأت ساحتهم من كل ما نسب إليهم	الصناعة	٦١	١٩٨٩/٥/٢١
٧	عبدالجابر عثمان محمد حسن	أسباب عدم إدخال الصرف الصحى لمدينة ملوى وهى ثان مدن الجمهورية من غير عواصم المحافظات.	الاسكان والمرافق والتعمير	٥١	١٩٨٩/٤/١٧
٨	سيوتى ابراهيم بسيونى	لماذا وافق وزير الاعلام على عرض أفلام فى مهرجان القاهرة السينمائى تسىء إلى الاسلام منها فيلم (الرجل المحجب)	الثقافة	٤٤	١٩٨٩/٤/٢

م	اسم العضو مقدم السؤال	موضوع السؤال	اسم الوزارة المقدم السؤال لوزيرها	الجلسة	التاريخ
٩	لاشين عبدالله شنب	حقيقة الأحداث التي تعدد وقوعها في عين شمس والتي أدت إلي مصرع ضابط شرطة، وقد ترتب على الجهل بأسبابها قيام حالة من القلق والشك لدى المواطنين	الداخلية	٣٢	١٩٨٩/٢/١٩
١٠	محيي الدين أحمد عيسى محسب	عن أسباب التوتر الحادث بين رجال الأمن والأهالي وتفاقم الأحداث في الآونة الأخيرة بمنطقتي عين شمس والمنيا مما أدى إلى آثار سلبية في علاقة الشرطة بالجمهور	الداخلية	٣٢	١٩٨٩/٢/١٩
١١	" " "	حول حقيقة عرض أفلام مخلة بالآداب العامة والدين الاسلامي في مهرجان السينما عام ١٩٨٧ رغم اعتراض هيئة الرقابة، وكذا عرض أفلام في مهرجان عام ١٩٨٨ دون حذف المشاهد المخلة بالآداب.	الثقافة	٤٤	١٩٨٩/٤/٢

*) تم إعداد هذا الجدول من مضابط مجلس الشعب.

٣ - أن نواب الإخوان الذين قدموا اسئلة خلال هذا الدور، سبق لهم أن قدموا أسئلة خلال دور الانعقاد الأول، وذلك باستثناء نائب واحد فقط.

ب - طلبات الإحاطة.

بلغ إجمالي عدد طلبات الإحاطة التي قدمها أعضاء المجلس خلال هذا الدور (١٦) طلباً، كان توزيعها من حيث هوية مقدميها علي النحو التالي: الحزب الوطني (٨ طلبات)، التحالف الاسلامي (٦ طلبات)، حزب الوفد (طلبان). وجدير بالذكر أن طلبات الإحاطة الستة للتحالف الإسلامي قد جاءت من قبل نواب ينتمون إلي الإخوان، ولم يتقدم نواب للعمل أو الأحرار بأي طلبات إحاطة خلال هذا الدور.

ويوضح الجدول التالي التفاصيل الخاصة بطلبات الإحاطة التي تقدم بها نواب من الإخوان.

جدول رقم (٩)

بيان بطلبات الإحاطة التى قدمها نواب الإخوان خلال دور الإنعقاد الثانى من الفصل التشريعى الخامس

م	اسم العضو مقدم السؤال	موضوع الطلب	اسم الوزارة المقدم السؤال لوزيرها	رقم الجلسة	التاريخ
١	د. عصام العريان	قيام قوات الأمن المركزي باقتحام قرية الكوم الأحمر بالجيزة وضرب المواطنين والاعتداء على ممتلكاتهم.	الداخلية	٣٣	١٩٨٩/٢/١٩
٢	محمد محفوظ السيد حلمى	انتشار الحمى الشوكية بصورة مفزعة وذلك بعد وجود حالات إصابة بالمرض بين المواطنين فى بعض المحافظات المتباعدة عن بعضها.	الصحة	٤٠	١٩٨٩/٢/١٨
٣	حسن أحمد إبراهيم الجمل	عن حملات رجال الشرطة من بعض الأقسام بالقاهرة على الأسواق والمتاجر والقبض على مواطنين واحتجازهم دون أية أدلة للاتهام واساءة معاملتهم، وما هى الاجراءات التى اتخذتها الوزارة لمنع مثل هذه الأعمال التى تتعارض مع سيادة القانون.	الداخلية	٣٣	١٩٨٩/٢/١٩
٤	مصطفى رمضان محجوب	بشأن قيام قوات الأمن بمحافظة قنا بأعمال لا تتفق مع الدستور ولا يقرها القانون فقد انتهكوا حرمات المنازل وروعوا المواطنين الأبرياء.	الداخلية	٣٣	١٩٨٩/٢/١٩
٥	محمد فؤاد عبد المجيد	بخصوص الحصار الذى فرضته قوات الأمن المركزى علي قرية أبو عمر- مركز كفر الشيخ يوم ١٩٨٨/١١/٦ ولمدة ٥ أيام والاجراءات التي تلت ذلك ونجم عنها قتل مواطنة واعتقال ٢٢ مواطناً بعد أن أفرجت عنهم النيابة العامة وترحيلهم الى معتقل أبو زعبل.	الداخلية	٣٣	١٩٨٩/٢/١٩
٦	محمد فؤاد عبد المجيد	بشأن حرمان بعض المدرسين المؤهلين من ممارسة العمل التعليمى ومنعهم من التدريس دون ابداء الأسباب أو تحويلهم للتحقيق دون ارتكابهم لأفعال تستوجب ذلك.	التعليم	٥٧	١٩٨٩/٥/١٤

المصدر : تم إعداد هذا الجدول من واقع مضابط مجلس الشعب.

ويلاحظ من الجدول السابق أن أربعة من طلبات الإحاطة قد وجهت إلى وزير الداخلية. وقد دارت كلها حول تجاوزات أجهزة الشرطة والأمن فيما يتعلق بالتعامل مع المواطنين. ومن هذه التجاوزات على سبيل المثال: اقتحام قرية الكوم الأحمر بالجيزة والاعتداء على بعض مواطنيها، وانتهاك حرمة المنازل فى محافظة قنا، وفرض حصار على قرية أبو عمر- مركز كفر الشيخ لمدة خمسة أيام. وعموماً فإن تركيز نواب الإخوان على سياسات وممارسات وزارة الداخلية إنما يشكل استمرارية لنهجهم الذى كان يقوم على رفض السياسة الأمنية التى تنفذها الوزارة حتى قبل أن يدخلوا البرلمان. كما أنه خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعى الخامس قدم نواب الإخوان أربعة طلبات إحاطة، ثلاثة منها قدمت إلى وزير الداخلية.

وجدير بالذكر أن الجلسة الثالثة والثلاثين من جلسات المجلس قد خصصت لمناقشة الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجوابات التى قدمت إلى وزير الداخلية. وقد قام بالرد عليها دفعة واحدة. وسوف تشير الدراسة إلى أهم ما جاء فى هذا الرد عن الاستجوابات التى قدمت إلى وزير الداخلية.

جـ - الاستجوابات

بلغ إجمالى عدد الاستجوابات التى قدمها أعضاء البرلمان خلال هذا الدور تسعة استجوابات. وقد كان توزيعها من حيث هوية مقدميها على النحو التالى: التحالف الإسلامى (٧) استجوابات، حزب الوفد (استجواب واحد)، المستقلون (استجواب واحد)ومن بين الاستجوابات السبعة التى قدمها نواب التحالف كان نصيب الإخوان ستة استجوابات.

ويتضمن الجدول التالى بياناً بالاستجوابات التى قدمها نواب الإخوان من حيث موضوع كل استجواب والوزير المستجوب ورقم الجلسة والتاريخ.

جدول رقم (١٠)

بيان بالاستجوابات التى قدمها نواب الإخوان خلال دور الإنعقاد الثانى من الفصل التشريعى الخامس

م	اسم العضو مقدم الاستجواب	موضوع الاستجواب	اسم الوزارة المقدم الاستجواب لوزيرها	رقم الجلسة	التاريخ
١	محمد محفوظ السيد حلمى	موافقة رئيس مجلس الوزراء على القرارات العشرة التى أصدرها وزير الصناعة بنقل بعض العاملين وبخاصة من عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى إلى جهات متعددة مما ترتب عليه تشتيتهم وأسرهم، فضلاً عن اجراء وزير الداخلية التعسفى باعتقالهم بعد أن قررت المحكمة إخلاء سبيلهم.	الصناعة الداخلية القوى العاملة والتدريب رئيس الوزراء	٦١	١٩٨٩/٥/٢١
٢	حسن أحمد ابراهيم الجمل	بشأن المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة وذلك بالتخلى عن العمل الرقابى الواجب ما سيتيح لبعض الجمعيات والمنظمات بممارسة نشاط يهدد المجتمع المصرى فى بنيانه وعقيدته.	التامينات والشؤون الاجتماعية	٤٠	١٩٨٩/٢/١٨
٣	حسن الحسينى محمد عبدالرحمن	بخصوص السماح بعرض أفلام مخلة بالآداب فى مهرجان القاهرة السينمائى فى نوفمبر ١٩٨٧ على الرغم من اعتراض الرقابة عليها، فضلاً عن التصريح المنسوب لوزير الثقافة بشأن مبادرته لإحلال الخيال المادى محل الخيال الغيبى مما يمثل خطراً على عقائد المجتمع ومقدساته.	الثقافة	٤٤	١٩٨٩/٤/٢
٤	بسيونى ابراهيم بسيونى	بشأن ما آل إليه حال شركة الترسانة البحرية وما أصابها من خسائر وعدم استغلال الأموال المخصصة لها رغم أنه كان يمكن تفادى هذه الخسائر.	الصناعة	٣١	١٩٨٩/٢/١٨

م	اسم العضو مقدم الاستجواب	موضوع الاستجواب	الوزارة المقدم الاستجواب لوزيرها	رقم الجلسة	التاريخ
٥	مختار محمد محب الدين نوح	بشأن ما دأب وزير الداخلية على اتخاذه من اجراءات واصداره لقرارات بالمخالفة لنصوص الدستور فضلاً عن إساءة الوزير استخدام السلطات المخولة له بمقتضى قانون الطوارىء وامتناعه عن تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية.	الداخلية	٣٢	١٩٨٩/٢/١٩
٦	....	حول انتهاك أحكام المواد ٨، ١٢، ١٣، ١٤، ١٨، ٢٠، ٤٧، ٦٤، ٦٥ من الدستور وذلك في السياسة المتبعة في الجامعات ومن ذلك ربط تعيين المعيدين في الجامعات بتقارير الأمن كما تناول الاستجوابات بعض السلبيات المرتبطة بتطوير التعليم وبخاصة فيما يتعلق بتقليص نصيب التربية الاسلامية والتاريخ الاسلامي والفلسفة الاسلامية في بعض المناهج	التعليم	٥٧	١٩٨٩/٥/١٤

المصدر : تم إعداد هذا الجدول من واقع مضابط مجلس الشعب

ويتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:

١ - أن نواب الإخوان قاموا بدور بارز في ممارسة الرقابة البرلمانية من خلال أسلوب الاستجواب خلال هذا الدور، حيث قدموا ستة استجوابات من إجمالي تسع استجوابات ناقشها المجلس.

٢ - باستثناء الاستجواب الذي تقدم به محمد محفوظ حلمي إلى وزراء الصناعة والداخلية والقوى العاملة ورئيس الوزراء، والخاص بالقرارات التي أصدرها وزير الصناعة بشأن نقل بعض العاملين وبخاصة من عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى إلى جهات متعددة، والذي قام وزير الصناعة بالرد عليه فإن توزيع

الاستجوابات الأخرى من حيث الوزارات التى وجهت إلى وزرائها كان على النحو التالى: التأمينات والشؤون الاجتماعية (استجواب واحد) والثقافة (استجواب واحد)، والصناعة (استجواب واحد) والداخلية (استجواب واحد) والتعليم (استجواب واحد).

٣ - أن الاستجواب الذى وجهه مختار محمد نوح إلى وزير الداخلية يمثل استمرارية لموقف الإخوان من سياسات وممارسات وزير الداخلية فقد سبق أن قدموا استجوابين للوزير خلال دور الانعقاد الأول من هذا الفصل فضلاً عن عدد من الأسئلة وطلبات الإحاطة.

٤ - أن الاستجوابات الثلاثة التى وجهها الإخوان إلى وزراء التأمينات والشؤون الاجتماعية والثقافة والتعليم، كلها تأتى فى إطار الأولوية التى يعطيها الإخوان للسياسات المرتبطة بالتوجيه والتنشئة كالسياسة التعليمية والثقافية والإعلامية. ومن هنا ركز الاستجواب الموجه إلى وزير الثقافة على توجهه بشأن إحلال الخيال المادى محل الخيال الغيبى باعتبار أن ذلك يشكل فى نظر الإخوان خطر على عقائد المجتمع ومقدساته. كما أثار الاستجواب الموجه الى وزير التعليم قضية التعديل والتطوير فى مناهج التعليم فى بعض المراحل وما ارتبط بذك من تقليص لنصيب التربية الإسلامية والتاريخ الإسلامى والفلسفة الإسلامية. وقد تضمن الإستجواب أمثلة محددة عن ذلك من مناهج المرحلة الابتدائية. وفى معرض رده على هذا الإستجواب أشار وزير التعليم فى ذلك الوقت الدكتور أحمد فتحى سرور إلى الوزراء بصدد إعادة النظر فى المناهج بصفة عامة وفق جملة من المبادىء أولها الحرص على الذات الثقافية العربية- الإسلامية وأنه على استعداد لتلقى أية ملاحظات مكتوبة بخصوص هذا الموضوع لإحالتها إلى اللجان المختصة لدراستها.

يُلاحظ أن نتائج مناقشة جميع الإستجوابات قد انتهت بإقفال باب المناقشة والإنتقال إلى جدول الأعمال وذلك بعد سماع رد الوزراء المستجوبين على الإستجوابات الموجهة إليهم.

دور الإنعقاد الثالث

استمرهذا الدور من ١٩٨٩/١١/٨ إلى ١٩٩٠/٦/٩، وقد عقد المجلس خلاله (٦٥) جلسة عادية وجلسة واحدة خاصة. وكان هناك ١٤ جلسة في ١٩٨٩، و (٥٢) جلسة عام ١٩٩٠. كما عقد المجلس جلسة مشتركة مع مجلس الشورى مع بداية الدورة البرلمانية لمجلس الشعب. وقد ألقى السيد رئيس الوزراء بيان الحكومة أمام المجلس في ١٩٨٩/١٢/١٦ وشكل المجلس لجنة خاصة لدراسة البيان للرد عليه. وما يهمنا هنا هو أن القضايا التي أثارها نواب الإخوان الذين طلبوا الكلمة سواء لمناقشة بيان الحكومة أو تقرير لجنة الرد لم تختلف كثيراً عن عما أثاروه بشأن مناقشة بياني الحكومة خلال دور الانعقاد الأول والثاني. وبالتالي فليس هناك داع للتكرار. ونظراً لعدم وجود دور لنواب المجلس بصفة عامة في اقتراح مشروعات القوانين، فإن الدراسة سوف تركز على دور الإخوان في ممارسة الرقابة البرلمانية وذلك من خلال الأسئلة والاستجوابات، حيث لم يستخدم نواب الإخوان خلال هذا الدور أشكالاً أخرى لممارسة الرقابة البرلمانية مثل طلبات الإحاطة وغيرها.

أ - الأسئلة

لقد تمت الإجابة على (١٤٠) سؤالاً قدمها نواب المجلس خلال هذا الدور. وكان توزيع هذه الأسئلة من حيث الهوية الحزبية لمقدميها على النحو التالي: الحزب الوطني (١٠١ سؤالاً)، التحالف الإسلامي (١٧ سؤالاً)، والوفد الجديد (٨ أسئلة)، والمنشقون عن التحالف الإسلامي (٦ أسئلة). وهؤلاء المنشقون هم النواب الستة الذين رفضوا التوجه الإسلامي لحزب العمل الذي عكسه بوضوح مؤتمره العام عام ١٩٨٩ فضلاً عن النائب يوسف البدري الذي استقال من حزب الأحرار، والمنشقون عن حزب الوفد الجديد (سؤالان)، وهؤلاء المنشقين هم النواب الستة الذين فصلهم الحزب في يوليو ١٩٨٧، والمستقلون (٦ أسئلة)[٢١٣].

ويُلاحظ أن الأسئلة السبعة عشر التي قدمها التحالف الإسلامي قد جاءت من قبل نواب ينتمون إلى الإخوان. ويتضمن الجدو التالي بياناً بعدد الأسئلة ومضامينها والوزارات التي قدمت إلى وزرائها، ورقم وتاريخ الجلسة التي قدم فيها كل سؤال.

جدول رقم (١١)

بيان بالأسئلة التي قدمها نواب الإخوان خلال دور الإنعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس

م	اسم العضو مقدم السؤال	موضوع السؤال	اسم الوزارة المقدم السؤال لوزيرها	رقم الجلسة	التاريخ
١	عصام الدين العريان	بشأن حقيقة ما تردد عن بناء سدود أثيوبية على أعالي النيل مما يهدد ثروة مصر المائية	وزير الأشغال العامة والموارد المائية	٤٤	١٩٩٠/٣/٢٦
٢	محمد محفوظ السيد حلمي	بخصوص الاجراءات التي ستتخذها الوزارة لحماية جسور الترع والمصارف من التعدي	الأشغال العامة والموارد المائية	١٦	١٩٩٠/١/٢
٣	. . . . . .	بشأن خطة الوزارة للقضاء على الأمية، وحجم الاعتماد المخصص لذلك، وهل يتمشى مع ما انفق في الأعوام السابقة أم أقل؟	التعليم	٤٦	١٩٩٠/٤/٩
٤	محمد السيد حبيب	بشأن عدم إنشاء شبكات الصرف الصحي (أحياء الوليدية وغرب البلد بمدينة أسيوط رغم كثافتها السكانية العالية)	وزير الإسكان والمرافق والتعمير	٥٥	١٩٩٠/٥/١٩
٥	حسن أحمد ابراهيم الجمل	بخصوص خطة الوزارة للقضاء على التلوث التي يصر بصحة المواطنين وخاصة في جنوب القاهرة نظراً لكثرة المصانع الموجودة في تلك المناطق	وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية	١٣	١٩٨٩/١٢/٣٠
٦	عبدالجابر عثمان محمد حسن	خطة الوزارة بشأن الصرف الصحي بمركز ملوى	وزير الاسكان والمرافق والتعمير	٥٥	١٩٩٠/٥/١٩
٧	عز العرب فؤاد حافظ	بشأن الجديد في مشروع هضبة الأهرام بعد مناقشة وكتابة تقرير لجنة الخبراء الذي أودع مجلس الشعب عام ٧٨/٧٧	وزير الثقافة	٥٢	١٩٩٠/٥/٥
٨	حسن الحسيني محمد عبدالرحمن	أسباب سقوط قطعة من كتف أبو الهول	الثقافة	٤٠	١٩٩٠/٣/٦
٩	حسن الحسيني محمد عبدالرحمن	أسباب سقوط قطعة من كتف أبو الهول	الثقافة	٥٢	١٩٩٠/٥/٥
١٠	بسيوني ابراهيم بسيوني	بشأن خطة تطهير بحيرة مريوط بالاسكندرية من التلوث نتيجة تصريف مجاري الصرف الصحي ومخلفات بعض المصانع فيها	وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية	١٣	١٩٩٠/١٢/٣٠
١١	. . . . . .	ماذا فعلت الحكومة المصرية بشأن ما نشر في بعض الصحف بخصوص وجود تنسيق بين اثيوبيا واسرائيل لإقامة سدود في أعالي النيل، مما يؤثر على كمية المياه المتدفقة لمصر والسودان	الأشغال العامة والموارد المائية	٤٤	١٩٩٠/٣/٢٦

م	اسم العضو مقدم السؤال	موضوع السؤال	اسم الوزارة المقدم السؤال لوزيرها	رقم الجلسة	التاريخ
١٢	. . . .	خطة الوزارة بشأن تركيب الكابلات اللازمة بمنطقة سموحة بالاسكندرية لمواجهة الطلب المتزايد على التليفونات	النقل والمواصلات والنقل البحرى	٥١	١٩٩٠/٥/٥
١٣	مصطفي محمد السيد الورداني	عن خطة الوزارة في شأن الصرف الصحي للمدارس والعمارات السكنية التى تم حفرها في حرم محطة رفع المياه الجوفية لشرب بقرية وردان والقرى التابعة لمركز إمبابة محافظة الجيزة، وما ترتب على ذلك من عدم صلاحية المياه للشرب	وزير الاسكان والمرافق والتعمير	٥٥	١٩٩٠/٥/١٩
١٤	محمد محمد الشيتانى	بشأن العلاقة المشبوهة بين إسرائيل وأثيوبيا وآثارها على تهديد مصادر المياه المتدفقة إلى مصر ومايتشكله ذلك من أضرار بالأمن القومي	الأشغال العامة والموارد المائية	٤٤	١٩٩٠/٢/٢٦
١٥	محمود أحمد عبدالحميد النافع	حقيقة ما يتردد من وقوع انهيارات في بعض الآثار الاسلامية بالقاهرة وحدوث تصدع في عدد كبير منها مما يهددها بالسقوط، وعن خطة الوزارة لحماية هذه الآثار والحفاظ عليها	الثقافة	٤٠	١٩٩٠/٣/٦
١٦	. . . . . .	بشأن عدم التزام وحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام بتشغيل المعوقين بواقع ٥٪ من مجموع العاملين بها، اعمالاً لأحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين معدلاً بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢	القوى العاملة والتدريب	٤٢	١٩٩٠/٣/٢٤
١٧	محمد فؤاد عبدالمجيد يوسف	بالجهود التي تبذلها الوزارة في مجال محو الأمية والتي أصبحت تمثل ظاهرة خطيرة.	التعليم	٤٦	١٩٩٠/٤/٩

* المصدر: تم إعداد هذا الجدول من واقع مضابط مجلس الشعب.

ويتضح من خلال الجدول السابق ما يلي : -

١ - أن توزيع الأسئلة طبقاً للوزارات التي وجهت إلى وزرائها كان على النحو التالي:

أ - الأشغال العامة والموارد المائية (٤ أسئلة) ثلاثة منها بشأن الاجراءات التي

ستتخذها الحكومة المصرية بخصوص ما تردد عن وجود تعاون مشبوه بين اسرائيل واثيوبيا لإقامة سدود فى أعالى النيل، وهو ما يؤثر سلباً على كمية ونوعية المياه المتدفقة إلى مصر.

ب - الثقافة (٤ أسئلة) بشأن سقوط قطعة من كتف أبو الهول، ووجود (تصدعات فى بعض الآثار الإسلامية بالقاهرة، الجديد فى موضوع هضبة الهرم.

جـ - الإسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة (٣ أسئلة)، ودارت فى الغالب حول مشاريع الصرف الصحى فى بعض المدن والأحياء بمحافظات أسيوط والمنيا والجيزة.

د - التعليم (سؤالان)، بشأن إجراءات الوزارة فى مجال الأمية والاعتمادات التى خصصتها لهذا الغرض.

هـ - وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية (سؤالان) بشأن مكافحة التلوث وبخاصة فى جنوب القاهرة وتطهير بحيرة مريوط بالاسكندرية.

و - وزارة النقل والمواصلات والنقل البحرى (سؤال واحد) بشأن تلبية الطلب المتزايد على التليفونات بمنطقة سموحة بالاسكندرية.

ع - وزارة القوى العاملة والتدريب (سؤال واحد). بشأن عدم التزام الجهاز الادارى والهيئات العامة والقطاع العام بتشغيل المعوقين بواقع ٥٪ من مجموع العاملين طبقاً للقانون.

وهكذا يُلاحظ أن أغلب الأسئلة وجهت إلى وزارات خدمية.

٢ - أن أغلب الأعضاء الذين تقدموا بالاسئلة فى هذا الدور سبق وأن تقدموا بأسئلة أو بطلبات إحاطة أو باستجوابات خلال دورى الانعقاد الأول والثانى. وهو ما يؤكد أن ممارسة الرقابة البرلمانية قد اقتصرت على مجموعة نشطة من أعضاء الإخوان وهو أمر سوف يتم تناوله بالتفصيل فيما بعد.

٢ - الاستجوابات :

على الرغم من أنه قُدم فى هذا الدور تسعة استجوابات إلا أنه لم يُناقش منها سوى اثنان فقط. وقد تقدم نائبان ينتميان إلى الاخوان باستجوابين (لم يناقشا). ويتضمن الجدول التالى تفاصيل هذين الاستجوابين.

جدول رقم (١٢)

بيان بالاستجوابات التى قدمها نواب الإخوان خلال دور الإنعقاد الثانى من الفصل التشريعى الخامس

م	اسم العضو مقدم الاستجواب	موضوع الاستجواب	اسم الوزارة المقدم الاستجواب لوزيرها	رقم الجلسة	التاريخ
١	حسن أحمد ابراهيم الجمل	عن مخالفة المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة، وذلك بالتخلي عن العمل الرقابي الواجب مما سمح لبعض المنظمات أن تمارس نشاطاً هداماً يضر بقيم المجتمع المصرى وعقيدته.	وزارة التأمينات والشئون الإجتماعية	٣٠	١٩٩٠/٢/١٢
٢	لاشين على أبو شنب	بشأن مخالفة المواد ٢، ١٠، ٨٤، ٨٥ من القانون رقم ١٠٣ لسن ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الازهر والهيئات التى يشملها وإهمال الدور الرقابى والإشرافى مما أدى إلى تدهور الدور التربوى والثقافى الاسلامى للأزهر	رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص عن الأزهر	٢١	١٩٩٠/١/٢٧

* المصدر : تم إعداد هذا الجدول من واقع مضابط مجلس الشعب

نظرة إجمالية مقارنة لدور نواب الإخوان في ممارسة الرقابة البرلمانية خلال الفصل التشريعي الخامس

الهدف من هذا الجزء هو إجراء تحليل إجمالي مقارن لأداء نواب الإخوان فى ممارسة الرقابة البرلمانية خلال الفصل التشريعي الخامس بأدوار انعقاده الثلاثة. وذلك بقصد تحديد الأهمية النسبية لأساليب الرقابة البرلمانية التى اعتمد عليها نواب الإخوان خلال هذا الفصل، وتحديد الوزارات التى كانت مستهدفة بالنشاط البرلمانى للإخوان أكثر من غيرها. وأخيراً الكشف عن التفاوتات فى أداء نواب الإخوان فيما يتعلق بممارسة الرقابة البرلمانية. وسوف تكون المقارنة بصدد بعض النقاط السابقة بين نواب الإخوان ونواب الوفد. باعتبار أن الوفد حزب معارض، كما أن عدد نواب الجانبين فى المجلس يكاد يكون متساوياً (الإخوان ٣٦ نائباً والوفد ٣٥ نائباً):

إجمالي نشاط نواب الإخوان في ممارسة الرقابة البرلمانية خلال الفصل التشريعي الخامس.

يتضمن الجدول التالى بيانا بإجمالى نشاط نواب الإخوان فى مجال ممارسة الرقابة البرلمانية خلال الفصل التشريعي الخامس بأدوار انعقاده الثلاثة.

جدول رقم (١٣)

إجمالى نشاط نواب الإخوان فى ممارسة الرقابة البرلمانية خلال الفصل الشريعي الخامس

النشاط البرلمانى / دور الانعقاد	الأسئلة		الاستجوابات التى تم مناقشتها		طلبات الإحاطة	
	الإخوان	الوفد الجديد	الإخوان	الوفد الجديد	الإخوان	الوفد الجديد
الأول (١٦ جلسة)	٢٩	١٢	٢	٢	٤	٣
الثانى (٩٦ جلسة)	١١	٤	٦	١	٦	٢
الثالث (٦٦ جلسة)	١٧	٨	—	١	—	—
المجموع	٥٧	٢٥	٨	٤	١٠	٥

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

أ - أن نواب الإخوان قدموا خلال الفصل التشريعي الخامس (٥٧) سؤالاً، أخذاً في الاعتبار أن هناك أسئلة مكررة، و (٨) استجوابات تم مناقشتها، حيث قدموا استجوابات أخرى ولكن لم تتم مناقشتها، و (١٠) طلبات إحاطة. وبالمقابل فإن نواب الوفد قدموا خلال هذا الفصل (٢٥) سؤالاً و (٤) استجوابات، و (٥) طلبات إحاطة. وبذلك يمكن القول بأن نواب الإخوان قد تفوقوا على نواب الوفد الجديد في ممارسة الرقابة البرلمانية من الناحية الكمية. وبالتالي فإن متوسط مشاركة النائب الإخواني في الرقابة البرلمانية فاقت متوسط مشاركة النائب الوفدي.

ب - أنه من حيث وسائل ممارسة الرقابة البرلمانية التي اعتمد عليها نواب الإخوان خلال هذا الفصل فقد كانت بالترتيب على النحو التالي: الأسئلة (٥٧ سؤالاً)، ثم طلبات الإحاطة (١٠ طلبات) وأخيراً (الاستجوابات) (٨ استجوابات). وهذا أمر مبرر فالتقدم بسؤال أسهل بكثير من التقدم بطلب إحاطة أو استجواب حيث يحتاج كل منهما وبخاصة الاستجواب إلى إعداد وتحضير وبيانات وإحصاءات ووثائق وهو ما يتطلب وقتاً وجهداً.

جـ - أنه خلال دوري الانعقاد الأول والثالث ركز نواب الإخوان على الأسئلة في ممارسة الرقابة البرلمانية أما خلال دور الانعقاد الثاني فقد ركزوا إلى جانب الأسئلة على الاستجوابات وطلبات الإحاطة.

<u>٢ - الوزارات التي ركز عليها الإخوان في ممارستهم للرقابة البرلمانية</u>

يتضمن الجدول التالي بياناً بتوزيع الأسئلة والاستجوابات وطلبات الإحاطة التي تقدم بها نواب الإخوان على الوزارات التي وجهت إلى وزرائها.

جدول رقم (١٤) بيان بالوزارات الت وجه نواب الإخوان أسئلة واستجوابات وطلبات إحاطة لوزرائها

	دورة الانعقاد / الوزارة	الأسئلة				الاستجوابات				طلبات الإحاطة			
		الأول	الثاني	الثالث	المجموع	الأول	الثاني	الثالث	المجموع	الأول	الثاني	الثالث	المجموع
١	الإعلام	١٧	—	—	١٧	—	—	—	—	—	—	—	—
٢	التموين	٣	—	—	٣	—	—	—	—	—	—	—	—
٣	التعليم	٣	١	٢	٦	—	١	—	١	—	١	—	١
٤	النقل والمواصلات والنقل البحري	٢	—	١	٣	—	—	—	—	١	—	—	١
٥	الداخلية	٢	٣	—	٥	٢	١	—	٣	٣	٤		٧
٦	الأشغال العامة والموارد المائية	١	—	٤	٥	—	—	—	—	—	—	—	—
٧	الثقافة	—	٤	٤	٨	—	١	—	١	—	—	—	—
٨	الصناعة	—	٢	—	٢	—	١	—	١	—	—	—	—
٩	الإسكان والمرافق والتعمير	—	١	٣	٤	—	—	—	—	—	—	—	—
١٠	الصحة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	١
١١	التأمينات والشئون الاجتماعية		—	—	—	—	١	—	١	—	—	—	—
١٢	القوي العاملة والتدريب	—	—	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—
١٣	وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية	—	—	٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	—
١٤	رئيس الوزراء	١	—	—	١								
المجموع		٢٩	١١	١٧	٥٧	٢	٥	—	٧(*)	٤	٦	—	١٠

(*) هناك استجواب قدم خلال دور الانعقاد الثاني إلي وزراء الصناعة والداخلية والقوي العاملة والتدريب فضلا عن رئيس الوزراء. وبذلك يكون إجمالي الأستجوابات ثمانية.

ومن خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

أ - أن ترتيب الوزارات من حيث إجمالي عدد الأسئلة التي وجهها نواب الإخوان إلى وزرائها خلال الفصل التشريعي الخامس كان على النحو التالي: الإعلام (١٧ سؤالاً) وكانت مجرد تكرار لسؤال واحد. والثقافة (٨ أسئلة)، والتعليم (٦ أسئلة)، ثم الداخلية والأشغال العامة والموارد المائية (٥ أسئلة لكل منهما). والإسكان والمرافق والتعمير (٤ أسئلة)، والتموين والنقل والمواصلات والنقل البحري (٣ أسئلة لكل منهما)، والصناعة ووزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية (سؤالان لكل منهما). والقوى العاملة والتدريب ورئيس الوزراء (سؤال لكل منهما) وهكذا يُلاحظ تركيز الإخوان على الوزارات ذات الصلة بعملية التنشئة والتوجيه كالإعلام والتعليم والثقافة وكان توجه الإخوان هو تكثيف الضغوط على هذه الوزارات لإدخال تغييرات في سياساتها على النحو الذي يخدم هدف تهيئة المناخ لتطبيق الشريعة الإسلامية حسبما يتصور الإخوان.

ب - أما بالنسبة للاستجوابات فقد وجه نواب الإخوان خلال الفصل التشريعي الخامس (٣) استجوابات لوزير الداخلية، واستجواب واحد لكل من وزير التعليم ووزير الثقافة ووزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية والصناعة. فضلاً عن استجواب تم توجيهه إلى وزراء الصناعة والداخلية والقوى العاملة والتدريب فضلاً عن رئيس الوزراء. وبخصوص طلبات الإحاطة وجه نواب الإخوان (٧) طلبات إحاطة لوزير الداخلية، وطلب إحاطة واحد لكل من وزير التعليم ووزير النقل والمواصلات والنقل البحري ووزير الصحة. وهكذا يُلاحظ تركيز الإخوان على سياسة وزارة الداخلية التي كان ينفذها وزير الداخلية الأسبق اللواء زكي بدر فيما يتعلق بممارستهم للرقابة البرلمانية عن طريق الاستجوابات وطلبات الإحاطة.

جـ - أن كل الأسئلة والاستجوابات وطلبات الإحاطة التي قدمها نواب الإخوان دارت حول قضايا مشكلات داخلية في مجالات الأمن الداخلي والتعليم والصحة والإسكان والمرافق والثقافة.. الخ.

د - ثمة عدد من الوزارات الهامة لم يتوجه نواب الإخوان بأية أسئلة أو أستجوابات أو طلبات إحاطة لوزرائها ومنها وزارات الاقتصاد والدفاع والخارجية. وإن كانوا قد تعرضوا فى المناقشات البرلمانية وبخاصة أثناء مناقشة بيانات الحكومة لقضايا تتعلق بسياسات هذه الوزارات.

٣ - التفاوت في أداء نواب الإخوان في مجال ممارسة الرقابة البرلمانية.

يتضمن الجدول التالى بياناً بأعضاء نواب الإخوان الذين شاركوا فى ممارسة الرقابة البرلمانية خلال الفصل التشريعى الخامس، وعدد الأسئلة والاستجوابات وطلبات الإحاطة التى قدمها كل عضو.

جدرول رقم (١٥) بيان بنواب الإخوان الذين قدموا أسئلة واستجوابات وطلبات إحاطة خلال الفصل التشريعي الخامس

م	إسم العضو	الأسئلة				الاستجوابات التي تم مناقشتها				طلبات الإحاطة			
		دورة الانعقاد الأول	دورة الانعقاد الثاني	دورة الانعقاد الثالث	المجموع	الأول	الثاني	الثالث	المجموع	الأول	الثاني	الثالث	المجموع
١	د. عصام العريان	٣	٢	١	٦	–	–	–	–	–	١	–	١
٢	محمد محفوظ حلمي	٣	٣	٢	٨	١	١	–	٢	١	١	–	٢
٣	د. محمد السيد حبيب	١	١	١	٣	–	–	–	–	–	–	–	–
٤	حسني الجمل	١	–	١	٢	–	١	–	١	–	١	–	١
٥	حسن الحسيني محمد	٢	–	٢	٤	–	١	–	١	–	–	–	–
٦	عبد الحي حسين الفرماوي	١		–	١	–	–	–	–	–	–	–	–
٧	بسيوني ابراهيم بسيوني	٢	١	٣	٦	–	١	–	١	–	–	–	–
٨	أحمد اللبس	١	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–
٩	لاشين عبد الله شنب	٢	١	–	٣	–	–	–	–	–	–	–	–
١٠	مصطفى الورداني	٢	–	١	٣	–	–	–	–	–	–	–	–
١١	مختار نوح	١	–	–	١	١	٢	–	٣	١	–	–	١
١٢	محمد محمد الشيتاني	١	–	١	٢	–	–	–	–	–	–	–	–
١٣	محمود أحمد عبد الصميد نافع	١	–	٢	٣	–	–	–	–	–	–	–	–
١٤	محمد فؤاد عبدالمجيد يوسف	١	–	١	٢	–	–	–	–	–	٢	–	٢
١٥	محي الدين أحمد عيسي محب	١	٢	–	٣	–	–	–	–	١	–	–	١
١٦	عبد العزيز عشري حسن	١	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–
١٧	بشير ابراهيم عبد الفتاح	١	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–
١٨	ابراهيم أبو طالب	١	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–
١٩	محمود عبد الحكيم عبد السلام	١	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–
٢٠	عز العرب فؤاد حافظ	١	–	١	٢	–	–	–	–	–	–	–	–
٢١	مصطفى رمضان محجوب	١	–	–	١	–	–	–	–	–	١	–	١
٢٢	عبد الرحمن الرصد	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	١
٢٣	عبد الجابر عثمان محمد حسن	–	١	١	٢	–	–	–	–	–	–	–	–

ومن خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي : -

أ- أن هناك (٩) أعضاء من نواب الإخوان البالغ عددهم (٣٦) نائباً، قدموا خلال الفصل التشريعي الخامس (٣٩) سؤالاً من إجمالي (٥٧) سؤالاً. وكان ترتيب الأعضاء التسعة من حيث عدد الأسئلة التي تقدم بها كل منهم على النحو التالي: محمد محفوظ حلمي (٨ أسئلة)، د. عصام العريان وبسيوني إبارهيم بسيوني (٦ أسئلة لكل منهما) وحسن الحسيني محمد (٤ أسئلة). ومحمد السيد حبيب ولاشين عبد الله سنب ومصطفى الودراني ومحمود نافع ومحيي الدين أحمد عيسى (٢ أسئلة لكل منهما).

ب - أما بالنسبة للاستجوابات فيلاحظ أن هناك عضوين قدمها (٥) استجوابات من إجمالي (٨) استجوابات للإخوان. وهما مختار نوح (٣ استجوابات) ومحمد محفوظ حلمي (استجوابان). ويلاحظ أن محفوظ حُلمي قد احتل المركز الأول من حيث عدد الاسئلة التي قدمها نواب الإخوان. وبخصوص طلبات الإحاطة يُلاحظ أن هناك عضوين قدموا أربع طلبات إحاطة من إجمالي (١٠) طلبات للإخوان خلال الفصل التشريعي الخامس، وهذان العضوان هما: محمد محفوظ حلمي ومحمد فؤاد عبدالمجيد يوسف (طلبان لكل منهما).

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن حوالى ثلث عدد نواب الإخوان كان نشطاً على صعيد ممارسة الرقابة البرلمانية بينما الثلثين كانت مشاركة بعضهم ضعيفة جداً ومشاركة بعضهم الآخر معدومة تماماً.

وهذا الأمر يعكس مدى التفاوتات بين نواب الإخوان من حيث المستوى التعليمي والثقافي والمهني والعمري على نحو ما سبق ذكره في جزء سابق من هذه الدراسة. وبالطبع يختلف الوضع فيما يتعلق بالمشاركة في المناقشات البرلمانية وبخاصة مناقشة بيانات الحكومة حيث أن نطاق مشاركة نواب الإخوان أوسع وذلك لسبب بسيط وهو أن الاشتراك في المناقشة أسهل بكثير من تحضير استجواب أو طلب إحاطة.

وفي نهاية هذا الجزء تبقى ملاحظتان هامتان جديرتان بالتسجيل. أولاهما تتعلق بدرجة التماسك بين أطراف التحالف الاسلامي داخل البرلمان. أما ثانيتها فترتبط

بدرجة الاختلاف بين نواب الاخوان وغيرهم من نواب أحزاب المعارضة الأخرى فيما يتصل بالممارسة البرلمانية.

ومن خلال رصد ومتابعة مظاهر الممارسة البرلمانية لنواب حزبى العمل والأحرار، شريكا الإخوان فى التحالف الإسلامى، خلال الفصل التشريعى الخامس ومقارنتها بالممارسة البرلمانية لنواب الإخوان أتضح أنه كانت هناك درجة عالية من التماسك بين أطراف التحالف تحت قبة المجلس. فباستثناء انشقاق ستة من نواب حزبى العمل فى مطلع عام ١٩٨٩ احتجاجاً على تصاعد التوجه الإسلامى للحزب على صعيدى الفكر والممارسة، واستقالة الشيخ يوسف البدرى عن حزب الأحرار، لم تحدث اختلافات ذات شأن بين أطراف التحالف الإسلامى تحت قبة المجلس. بل كانت هناك درجة ملحوظة من التماسك الداخلى. والتنسيق فى المواقف وهذا مرده اعتبارات عديدة منها: تنامى قوة التيار الإسلامى داخل حزب العمل، ودعم رئيس الحزب الاستاذ إبراهيم شكرى لهذا التيار، وقد كان الاستاذ إبراهيم شكرى هو رئيس الهيئة البرلمانية للتحالف الإسلامى. فضلاً عن حرص أطراف التحالف على استمراره نظراً لاعتبارات عديدة منها الحفاظ على صدقية المقولات التى رفعوها أثناء الحملة الانتخابية والتى أكدوا فيها أن التحالف يقوم على مبادىء راسخة وليس مجرد تحالف انتخابى. كما أن الوزن العددى للإخوان داخل التحالف (٣٦ نائباً من إجمالى ٦٠ نائباً) ونجاح الجماعة فى التأثير على توجهات وسياسات الحزبين كان له تأثيره فى حفظ التماسك الداخلى بين أطراف التحالف تحت قبة المجلس.

أما بخصوص طبيعة الممارسة البرلمانية لنواب الإخوان تحت قبة المجلس والتى ميزتها عن الممارسة البرلمانية لنواب أحزاب المعارضة الأخرى فيمكن القول بأنه باستثناء تركيز نواب الإخوان على قضية المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية فى مناقشاتهم البرلمانية، وكذلك مطالبتهم بتعديل السياسات الإعلامية والثقافية والتعليمية بحيث تقوم على نشر القيم والمبادىء الإسلامية التى تخلق المناخ الملائم لتطبيق الشريعة الإسلامية، فإن الممارسة البرلمانية سواء على صعيد المناقشات البرلمانية أو

على صعيد تقديم الأسئلة والاستجوابات وطلبات الإحاطة لبعض الوزراء، لم تختلف عن ممارسات نواب أحزاب المعارضة الأخرى.

وقد أثار نواب الإخوان العديد من القضايا وتطرقوا إلى العديد من المسائل التى كانت محل اتفاق بين أحزاب وقوى المعارضة التى كانت ممثلة فى المجلس ومن ذلك على سبيل المثال: القضايا المتعلقة بالحريات والديمقراطية وحالة الطوارىء والقوانين الاستثنائية والإصلاح الدستورى والانتخابى والسياسة الأمنية.... الخ وكذلك المشكلات الحياتية المرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين وعلى رأسها مشكلات الإسكان والمرافق والصحة والتنمية الريفية والبطالة والغلاء... الخ

لكن إذا كان الإخوان قد أكدوا وجودهم على خريطة القوى السياسية خلال انتخابات ١٩٨٧، وقام نوابهم بدور ملموس فى ممارسة الرقابة البرلمانية تحت قبة المجلس خلال الفصل التشريعى الخامس، فلماذا إذن قاطعوا انتخابات ١٩٩٠،. الإجابة على هذا السؤال هى موضوع الصفحات القادمة من هذا الفصل.

الاخوان المسلمون انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠

اذا كانت تجربة جماعة الإخوان المسلمين فى انتخابات سنة ١٩٨٤، ١٩٨٧ قد مثلتا تطوران هامان فى الحياة السياسية للجماعة باعتبار أن الأولى كانت اول تجربة برلمانية للجماعة منذ قيام ثورة ١٩٥٢، والثانية باعتبارها قد لعبت الدور الهام فى تكريس الوجود والحضور السياسي للجماعة سواء فى الشارع السياسى أو فى أهم المؤسسات السياسية وهو البرلمان، فإذا كانت التجربة البرلمانية لجماعة الإخوان فى الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٧ بمثابة مرحلة تلمس الطريق بالنسبة للجماعة فإن التجربة البرلمانية الثانية ١٩٨٧ - ١٩٩٠ كانت بمثابة تأكيد الوجود وتثبيت الأقدام. وفى هذا الإطار تأتى أهمية موقف جماعة الإخوان بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠، والتى قررت مقاطعتها، لتمثل بداية مرحلة أخرى فى حياة جماعة الإخوان وهى المرحلة التى تأكدت معالمها مع منتصف التسعينات، بمعنى أنه اذا أمكن النظر إلى التجربتين الأولى والثانية باعتبارهما أقرب مراحل تفاعل الجماعة مع النظام السياسى ومؤسساته واستعداد الأخير لقبول وجود الجماعة بصرف النظر عن الاطار القانونى الذى يحجب المشروعية عن الجماعة، فانه يمكن النظر إلى التجربة الثالثة للجماعة فى ١٩٩٠ باعتبارها بداية لمرحلة اخرى فى حياة جماعة الإخوان تميزت بتشدد النظام السياسى تجاهها ورفضه التعاون معها ورفض فتح المؤسسات والقنوات الشرعية أمامها واستمرار التأكيد على عدم تمتعها بالمشروعية.

(أ) الاطار القانونى والمناخ السياسى لإنتخابات ١٩٩٠ :

تميزت انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ بكثافة التطورات القانونية والسياسية التى كان لها أثرها الكبير على الانتخابات، بل أن هذه التطورات نفسها كان لها دوراً مهماً فى قرار جماعة الإخوان بمقاطعة الانتخابات، يمكن أن توجز أهم هذه التطورات فيما يلى:

١ - حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان مجلس الشعب القائم

مثل حكم المحكمة الدستورية العليا فى ١٩٩٠/٥/١٩ ببطلان مجلس الشعب القائم ٨٤ - ١٩٨٧ منذ انتخابه بمثابة نقطة الانطلاق الأساسية لإجراء انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠، فمع صدور هذا القرار أصبح استمرار المجلس القائم أمراً غير دستورياً، من ناحية، ومن ناحية أخرى أصبح من اللازم اصدار قانون جديد للانتخابات التشريعية بعد حكم المحكمة ببطلان قانون الانتخابات بالقائمة أو الجمع بين الانتخاب بالقائمة والانتخاب الفردى لتعارض ذلك مع ما نص عليه الدستور من الأخذ بنظام الانتخاب الفردى.

وقد سبق حكم المحكمة الدستورية العليا حكم آخر صدر عن المحكمة الادارية العليا فى ٩٠/٣/٢٠ بأحقية حزب الوفد وحزب العمل فى ٣٩ مقعداً وذلك بعد تعديل نتائج ٧٨ دائرة انتخابية فى إنتخابات ١٩٨٧. وهو ما كان يعنى توجيه طعن صريح للنتيجة التى أعلنها وزير الداخلية فى تلك الانتخابات. وقد تضافر هذان التطوران الهامان ليدفعا المعارضة الى المطالبة بإدخال اصلاحات سياسية حقيقية وضرورة إصدار قانون جديد للإنتخابات مع التأكيد على ضرورة تشاور الحكومة مع المعارضة قبل صياغة هذا القانون الجديد، كما اتخذت المعارضة من هذين التطورين مناسبة للمطالبة باصلاحات شاملة فى الدستور، والغاء قانون الطوارىء، ووضع قانون جديد للانتخابات يتفق مع الدستور ويضمن تحقيق نزاهة الانتخابات.

٢ - قانون الإنتخابات بالنظام الفردي:

بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان قانون إنتخابات مجلس الشعب بالقائمة الحزبية كان من الضرورى إعادة إصدار قانون جديد يتفق والدستور، وقد بدأت مع صدور حكم المحكمة الدستورية مطالب المعارضة بضرورة اعداد قانون جديد وأكدت على ضرورة اشتراك المعارضة فى اللجنة الخاصة بصياغة هذا القانون الجديد، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، فقد دعا المستشار محمد المأمون الهضيبى رئيس الجمهورية إلى تشكيل لجنة تشارك فيها كافة الأحزاب والقوى السياسية وألا تغفل أى

قوة منها، إلا أن الحكومة انفردت بصياغة هذا القانون وتشكلت لجنة خاصة لصياغته لم تشترك فيها أى من رموز المعارضة، وصدر القرار بقانون رقم ٢٠١لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب أخذا بالنظام الفردى على أن ينتخب عن كل دائرة إنتخابية عضوين، وصدر القرار بقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والذى نظم مباشرة الحقوق السياسية والعملية الإنتخابية،ثم صدر القرار بقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ فى شأن تحديد الدوائر الإنتخابية لمجلس الشعب والذى قسم الجمهورية إلى ٢٢٢ دائرة إنتخابية وحدد فيها نطاق كل دائرة وحدودها.

وقد انتقدت المعارضة جميع هذه القرارات بقوانين، فرغم أن القرار بقانون ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ قد أخذ بالنظام الإنتخابى الفردى بما يتفق مع الدستور إلا أنها كانت تفضل الأخذ بنظام القائمة الحزبية غير المشروطة مع اجراء تعديل على الدستور يتفق مع هذا النظام(٢١٤)، ومن ناحية أخرى فقد انتقدت المعارضة انفراد الحكومة بتشكيل اللجنة الخاصة بصياغة مشروع هذا القانون دون الإستجابة لمطلب المعارضة بإشراكها فى هذه اللجنة، كما انتقدت المادة ٢٤ من القرار بقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن مباشرة الحقوق السياسية التى نصت على إسناد رئاسة اللجان الإنتخابية العامة فقط لأعضاء من الهيئة القضائية وإسناد رئاسة اللجان الإنتخابية الفرعية إلى العاملين بجهاز الدولة أو القطاع العام بينما طالبت المعارضة بالإشراف الكامل للهيئة القضائية على العملية الإنتخابية، فطعنت المعارضة بعدم دستورية هذا القانون لمخالفته نص المادة ٨٨ من الدستور التى نصت على اشراف الهيئة القضائية على العملية الإنتخابية(٢١٥).

وأخيراً فقد انتقدت المعارضة القرار بقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ فى شأن تحديد الدوائر الإنتخابية وأكدت أن التقسيم الذى أخذ به هذا القانون لم يراعى القواعد الجغرافية أو البشرية وأنه لم يراعى إلا مصلحة الحزب الديمقراطى بحيث أنه قد حدد نطاق الدوائر الإنتخابية ضيقاً وإتساعاً وفق نفوذ الحزب فى كل دائرة(٢١٦).

ولاشك أن قرار المعارضة بمقاطعة الإنتخابات لم ينفصل عن موقفها من هذه القوانين كما سنرى بعد.

٣ - ازمة الخليج الثانية:

فقد سبقت أزمة الخلية الثانية أغسطس ١٩٩٠ إجراء انتخابات مجلس الشعب بحوالى أربعة أشهر، وبعد صدور قرار المحكمة الدستورية العليا بحوالى أكثر من شهرين. حتى أنه ثارت الشكوك حول امكانية اجراء الانتخابات، وقد عكست الأزمة نفسها فى البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية التى شاركت فى الانتخابات وفى الدعاية الانتخابية، فلا تكاد تخلو البرامج الانتخابية للأحزاب أو الدعاية الانتخابية من الحديث عن الأزمة فقد حرصت الأحزاب السياسية المشاركة فى الانتخابات على رصد مواقفها بشأن أسباب الأزمة وتقييم الموقف المصرى منها خاصة قضية إرسال قوات مصرية إلى الخارج للمشاركة فى عملية تحرير الكويت، بالإضافة الى ماترتب على الأزمة من آثار اقتصادية واجتماعية هامة وما صاحبها من قضايا فكرية عن مستقبل فكرة العروبة والقومية العربية، والعمل العربى المشترك.. الخ . الا أن أهم أثر لأزمة الخليج الثانية على انتخابات ١٩٩٠ هو ظهور درجة عالية من الانقسام بين الأحزاب والقوى السياسية بشأن الموقف من الأزمة وتقييم موقف الحكومة المصرية منها، فانقسمت الأحزاب والقوى السياسية بين تيارين رئيسين الأول اتخذ موقفا مهادناً للحكومة وأيد التحرك المصرى بما فيه إرسال قوات مصرية الى السعودية للاشتراك فى عملية تحرير الكويت وقد ضم هذا التيار بصفة أساسية حزب الوفد والحزب الوطنى الديمقراطى، بينما أخذ التيار الثانى موقفاً رافضاً للتحرك المصرى فى الأزمة وعارض بشدة إرسال قوات مصرية الى السعودية وحاول هذا التيار الأخير صياغة الأزمة فى قالب دينى رافضاً فكرة الاستعانة بالجيوش الأجنبية وصوَّر ذلك على أنه شكل من أشكال التبعية واستعانة بالكفار على قتال المسلمين. وقد ضم هذا التيار الأخير حزب العمل، وجماعة الإخوان المسلمين بصفة أساسية بالإضافة الى التيار اليسارى بصفة عامة.

وهكذا فى ظل هذه الأزمة لم يكن هناك فرصة للحديث عن وجود موقف جماعى موحد بين القوى السياسية والحزبية.

٤- اغتيال دكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب

وكان حادث اغتيال د. رفعت المحجوب خطيراً فى توقيته فقد جاء فى ١٩٩٠/١٠/١٢ أى فى اليوم التالى مباشرة للاستفتاء على حل مجلس الشعب وقد مثل الحادث تهديداً خطيراً للاستقرار السياسى خاصة بالنظر الى الطريقة التى نُفذ بها الحادث، وبالنظر الى الثقل السياسى لشخص الدكتور المحجوب باعتباره الرجل الثانى فى النظام السياسى. وقد تبع هذا الحادث اجراء عمليات اعتقالات واسعة خاصة بين أفراد التيار الإسلامى واتخاذ الحكومة الحادث مناسبة للتأكيد على الحاجة الى استمرار العمل بقانون الطوارىء فى الوقت الذى تؤكد المعارضة على مطالبها بإلغاءه.

بالإضافة الى التطورات السياسية المحلية والاقليمية الهامة التى سبقت انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ كانت هناك مجموعة القضايا الأخرى مثل انفجار أزمة شركات توظيف الأموال التى فجرها صدور قانون ٤٦ لسنة ١٩٨٨، وهى الأزمة التى صاغتها المعارضة على أنها محاربة من جانب الحكومة للاقتصاد الاسلامى، بالإضافة الى زيادة حدة مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى والتى ازداد تفجرها مع عودة العمالة المصرية بسبب أزمة الخليج الثانية.

(ب) مقاطعة التحالف الإسلامى للإنتخابات :

كان قرار جماعة الإخوان المسلمين بمقاطعة تلك الانتخابات بمثابة التطور الهام فى حياة الجماعة والذى لا يقل فى أهميته عن قرارها المشاركة فى انتخابات سنة ١٩٨٤. فكما سبق القول يمكن النظر إلى قرار المقاطعة باعتباره تاريخاً لمرحلة جديدة فى العلاقة بين جماعة الإخوان والنظام السياسى فى فترة التسعينات.

ويثير قرار جماعة الاخوان المسلمين مقاطعة الانتخابات سنة ١٩٩٠ أسئلة كثيرة

حول ملابسات هذا القرار وظروفه والدوافع التى وقفت وراء اتخاذ هذا القرار الهام.

بدأت ظروف اتخاذ هذا القرار مع صدور حكم المحكمة الدستورية العليا فى ١٩٩٠/٥/١٩ ببطلان مجلس الشعب القائم وعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من قانون الانتخابات الذى جمع بين نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية جنبا الى جنب مع الانتخاب الفردى، فبدأت المعارضة السياسية والحزبية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين بالمطالبة بإعداد قانون جديد لإنتخابات مجلس الشعب يتفق مع الدستور، وضرورة اشتراك المعارضة مع الحكومة فى اعداد وصياغة مواد هذا القانون الجديد بل أن المعارضة قد اتخذت من صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بالاضافة الى حكم المحكمة الإدارية العليا فى ١٩٩٠/٣/٢٠ بأحقية المعارضة فى ٧٨ مقعد فرصة للتأكيد على مطالبها بتحقيق اصلاحات سياسية حقيقية تبدأ بإعادة النظر فى الدستور، والغاء قانون الطوارىء، وتدعيم الحريات بالإضافة الى تعديل قانون الإنتخابات، إلا أن الحكومة قد تجاهلت مطالب المعارضة وانفردت بإعداد وصياغة القانون الجديد. وازاء هذا التجاهل اتجهت المعارضة إلى تشكيل لجنة خاصة لاعداد مشروع قانون شملت هذه اللجنة ممثلين عن أحزاب الوفد والعمل والتجمع بالإضافة الى جماعة الإخوان المسلمين. وركز هذا المشروع على(٢١٧):

١ – نقل الاشراف الكامل على اجراء الانتخابات الى مجلس القضاء الأعلى بمجرد دعوة الناخبين إلى الانتخابات الاستفتاء حتى إعلان النتائج النهائية ونقل تبعية الادارة العامة للإنتخابات من وزارة الداخلية الى وزارة العدل ضماناً لنزاهة الانتخابات.

٢ – أن تقوم السلطة القضائية بالاشراف وقضاتها، على جميع اللجان الانتخابية سواء اللجان العامة أو اللجان الفرعية ولو اقتضى الأمر ضم واختصار اللجان الانتخابية الفرعية أو اجراء الانتخابات على اكثر من يوم.

٣ – ضرورة تنقية جداول الانتخابات بحيث تصبح معبرة عن جماعة الناخبين. فأشار

مشروع القانون ومذكرته الايضاحية الى أن جداول الناخبين لا تعبر عن جماعة الناخبين فى الدوائر الانتخابية فهى من ناحية تخلو من أسماء الناخبين الجدد ومن ناحية أخرى تضم ناخبين سقطت عنهم هذه الصفة بسبب الوفاة أو تعينهم ولذا فقد أوجب مشروع القانون ضرورة مطابقة كشوف الناخبين لسجلات السجل المدنى، وأن تقوم السجلات المدنية بمهمة تسجيل كل من يبلغ عمره ١٨ عاماً بكشوف الناخبين دون حاجة الى تقديم طلب من الناخب.

٤ - أن يتم التصويت بالبطاقات الشخصية أو العائلية بدلا من البطاقات الانتخابية وأن يتم التأشير على البطاقة بما يفيد التصويت، كذلك تجنباً لعمليات التزوير طالب المشروع بضرورة توقيع امضاءه الناخب أو توقيع بصمته أمام أسمه بكشف الناخبين.

٥ - ومن ناحية أخرى فقد اتجه المشروع إلى تغليظ العقوبات المفروضة على الجرائم المتعلقة بالانتخاب. وقد تضمن المشروع تفصيلات هامة بخصوص هذه القضية الأخيرة.

وقدم رؤساء الأحزاب والقوى السياسية المشاركة فى اعداد هذا المشروع صورة منه الى رئيس الجمهورية باعتباره الممثل الوحيد للسلطة التشريعية فى غيبة مجلس الشعب.

بالاضافة الى هذا المشروع فقد قدم نادى القضاة مشروعاً آخر تشابه فى كثير من بنوده مع مشروع المعارضة.

ورغم أن التحرك من جانب المعارضة ومطالبها المتكررة بالمشاركة فى صياغة القانون الجديد، فقد رفضت الحكومة الاستجابة لهذه المطالب حتى صدر القانون الجديد آخذاً بالإنتخاب الفردى ومتجاهلاً مطالب المعارضة الخاصة بالاشراف الكامل للهيئة القضائية على العملية الإنتخابية.

إلا أنه حتى حين صدور قانون الانتخابات الجديد لم يكن موقف المعارضة قد تبلور بعد بخصوص مقاطعة الانتخابات اذ ان قرار المقاطعة لم يصدر الا بعد صدور قرار بقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ بخصوص تقسيم الدوائر الانتخابية وهو القرار الذى آثار سخط المعارضة والذى وصفته بأنه تضمن انحرافات خطيرة فى عمليات التقسيم لصالح الحزب الوطنى الديمقراطى، وأنه لم يحترم الضوابط الموضوعية لتقسيم الدوائر. وقد أشارت المعارضة إلى أمثلة عديدة تضمنت اجحافاً واضحاً لفرص المعارضة وتفصيلاً واضحاً للدوائر لصالح الحزب الحاكم.

وبعد صدور القرار بقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ بخصوص تقسيم الدوائر تبلورت على الفور فكرة المقاطعة، فأعلن حزب الوفد الجديد مقاطعة الانتخابات فى ١٦/١٠/١٩٩٠، ثم أعلن حزب العمل قراره بالمقاطعة فى ١٩/١٠/١٩٩٠، ثم جاء المؤتمر المشترك لأحزاب الوفد الجديد، والعمل والأحرار، وجماعة الإخوان فى ٢٠/١٠/١٩٩٠ والذى أعلن مقاطعته لتلك الإنتخابات، وأصدر بياناً عاماً بذلك وقعت عليه الأطراف الأربعة.

ويهمنا فى هذا الشأن محاولة فهم قرار جماعة الاخوان المسلمين مقاطعة الانتخابات ودلالة هذا القرار.

يتضح من التطورات السابقة أن جماعة الإخوان المسلمين لم تقم بمفردها باتخاذ قرارها بالمقاطعة ولكن قرار المقاطعة من ناحية اتخذه عدد من الأحزاب السياسية الأخرى هى العمل والأحرار والوفد بالإضافة الى جماعة الإخوان المسلمين ومن ناحية أخرى فإن تحليل قرار الجماعة بالمقاطعة لابد وان يتم تحليله فى اطار استمرار التحالف الإسلامى الذى يضم حزبى العمل والأحرار وجماعة الإخوان المسلمين، ومن ثم فإن قرارها لا ينفصل عن قرار التحالف الاسلامى بصفة خاصة وقرار القوى الأخرى، ورغم أن حزب الوفد قد أعلن مقاطعته للانتخابات قبل قرار المعارضة بحوالى ثلاثة أيام إلا أن ذلك لا ينفى وجود تنسيق مشترك وأغلب الظن أن إصدار الوفد قراره بالمقاطعة قبل القوى الأخرى انما رجع الى حسابات خاصة بالوفد.

أما عن الدوافع والمبررات التى قدمتها جماعة الاخوان للمقاطعة فانها لم تختلف عن المبررات التى قدمتها القوى الحزبية الأخرى التى قاطعت الانتخابات. وقد انفردت الجماعة بإصدار بيان خاص تشرح فيه أسباب مقاطعتها تلك الانتخابات دارت كلها حول التأكيد على فكرة أن النظام السياسى غير جاد فى ادخال اصلاحات سياسية حقيقية، وأن النظام السياسى ليس لديه الاستعداد الحقيقى للاستماع الى المعارضة، وآرائها واستشهدت الجماعة بخبرة الفصلين التشريعين الرابع والخامس وأكدت أن خبرة وتجربة هذين الفصلين التشريعين تشيران إلى عدم فاعلية العمل من داخل البرلمان وانه من ثم قد يكون من المناسب الالتحام بالجماهير والعمل من خارج البرلمان. بمعنى آخر فقد اتسمت المبررات التى قدمتها الجماعة لقرار المقاطعة بالشمول والعموم، ولم يركز على العوامل المتعلقة بضمانات نزاهه الإنتخابات والعملية الإنتخابية فقط، فقد استعرضت الجماعة فى بيانها التطورات السياسية والاقتصادية السلبية التى يشهدها النظام السياسى من فرض القوانين سيئة السمعة وقانون الطوارىء ورفضه إلغاء هذه القوانين، بالإضافة إلى الملاحقات الأمنية والعشوائية للمعارضة، وفى هذا الشأن فقد أشارت الجماعة إلى موقف النظام السياسى من جماعة الإخوان خاصة واتباع سياسة التصفية الجسدية، ومن ناحية أخرى فقد اتخذت الجماعة مع الأحزاب الأخرى فى تبرير قرار المقاطعة بعدم الاستجابة لمطالب المعارضة بتوفير الضمانات الكافية لحيدة ونزاهة الانتخابات بما يكفل تشكيل مجلس يمثل القوى السياسية تمثيلاً حقيقياً، دارت هذه المبررات حول استمرار عدم الاشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية، أن الجداول الانتخابية لا تمثل هيئة الناخبين تمثيلاً حقيقياً، تقسيم الدوائر الإنتخابية يعكس تفضيل واضح وصريح للحزب الحاكم، وإستمرار العمل بقانون الطوارىء.

ويثير قرار جماعة الإخوان بمقاطعة الإنتخابات أسئلة كثيرة حول الدوافع الحقيقية لهذا القرار، خاصة أن هذه المبررات التى استندت اليها الجماعة فى اتخاذ هذا القرار فيما يتعلق بضمانات نزاهة الانتخابات هى نفس الضمانات التى طالبت بها المعارضة بصفة عامة قبل اجراء إنتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، ١٩٨٧، والأمر الثانى الذى

يثير الأسئلة حول هذه الدوافع الحقيقية أن انتخابات ١٩٩٠ قد أجريت بموجب النظام الإنتخابى الفردى هو النظام الذى طالما طالبت به المعارضة والجماعة بصفة خاصة فى الإنتخابات السابقة بل أنها قدمت العمل بنظام القائمة الحزبية كمبرر للتعاون مع حزب الوفد فى ١٩٨٤، والتحالف مع حزبى العمل والأحرار فى إنتخابات ١٩٨٧ بالإضافة إلى العوامل الأخرى المتعلقة بقرار التحالف، ومن ثم فكان من المنطقى هو تحمس الجماعة للمشاركة فى هذه الإنتخابات.

إلا أنه من ناحية يمكن القول أن الخبرة البرلمانية السابقة للجماعة فى مجلس ٨٤ – ١٩٨٧، و ١٩٨٧ – ١٩٩٠ قد خلقت قناعة معينة داخل جماعة الإخوان المسلمين بأن تجربة العمل من داخل المؤسسات السياسية الرسمية بما فيها البرلمان غير مفيده إلى الحد الذى توقعته الجماعة من امكانية الأستفاد من العمل داخل تلك المؤسسات، بمعنى أن اقدام الجماعة على اتباع سياسة التحاور من داخل تلك المؤسسات من ناحية لم تحقق النتائج المرجوه منها، خاصة العمل على إخراج قوانين الشريعة الإسلامية إلى الوجود أو تنقية القوانين القائمة من مخالفات الشريعة الإسلامية، ومن ناحية أخرى وهى الأهم أن اقدام الجماعة على العمل من داخل المؤسسات الرسمية وخاصة البرلمان لم يغير كثيرا من سياسة واتجاهات الحكومة فى مواجهة الجماعة وأعضائها، فقد استمرت رغم ذلك مواقف الحكومة من الجماعة سواء استمرار اعتبار الجماعة غير مشروعة وأنها تعمل خارج الاطار القانونى، بالاضافة إلى الاستمرار فى منع اصدار الصحف الخاصة بالجماعة أو الناطقة بإسمها.

ومن ناحية أخرى فإن قرار المعارضة بمقاطعة الإنتخابات لاشك كان له تأثيره على قرار الجماعة. فمجموعة الأحزاب التى قاطعت الإنتخابات هى مجموعة الأحزاب التى عملت مع الجماعة داخل المجلس خلال الفصل التشريعى ١٩٨٧ – ١٩٩٠ بالإضافة إلى تعاون الجماعة مع حزب الوفد الجديد خلال الفصل التشريعى ٨٤ – ١٩٨٧، ومن ثم فإن قرار الجماعة بالمشاركة فى تلك الإنتخابات كان يعنى أمرين: الأول هو عمل الجماعة بمفردها داخل المجلس والثانى هو خروجها عن اجماع المعارضة الحزبية، ولاشك ان كلاها كانت له آثاره السلبية على الجماعة، فمن ناحية ربما أدركت الجماعة

أنها لم تكن من القوة التى تجعلها تقوم بقيادة المعارضة البرلمانية أو أنها كانت ترى أن قوتها هى فى العمل البرلمانى مع الأحزاب السياسية وليس بمفردها، ثانيا كان من الممكن تفسير مشاركة الإخوان على انه بمثابة شرود أو خروج الإخوان من اجماع المعارضة السياسية والحزبية فى وقت جاهدت فيها المعارضة الحزبية من أجل مساندة الجماعة ومساعدتها من أجل حصولها على تمثيل رسمى فى المجلسين السابقين، ومن هناك يمكن اعتبار قرار المعارضة بمقاطعة الإنتخابات بمثابة ضاغطاً على الجماعة بمقاطعة الإنتخابات.

إلا أنه يبقى فى التحليل الأخير أن قرار جماعة الإخوان مقاطعة إنتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ مازال يكتنفه الكثير من الغموض بصرف النظر عن المبررات التى أعلنتها جماعة الإخوان خاصة ان اجراء هذه الإنتخابات وفق النظام الإنتخابى الفردى كان يوفر لها فرصة المشاركة فى هذه الإنتخابات دون الحاجة إلى التعاون مع حزب سياسى، وهو المطلب الذى طالما آكدت عليه الجماعة، بل وما عبرت عنه صراحة فى المبررات التى ساقتها عند التعاون مع حزب الوفد الجديدفى ١٩٨٤ وما أكدت عليه أيضا فى تحالفها مع حزبى العمل والأحرار فى ١٩٨٧.

وربما تكون خبرة التحالف بين الإخوان وحزبى العمل والأحرار كانت من الإفادة بالنسبة للجماعة إلى الدرجة التى جعلتها تحرص على استمرار هذا التحالف والمحافظة عليه بعكس خبرة التعاون الإخوان الوفدى وهو الأمر الذى يحتاج إلى دراسة مفصله إذ ان تجربة هذا التحالف كانت لها آثارها الخطيرة سواء على الخط الفكرى لحزب العمل أو لجماعة الإخوان المسلمين.

هوامش ومراجع الباب الثانى

(١) لمزيد من التفاصيل حول مواقف أحزاب المعارضة من هذا القانون انظر :

بهى الدين حسن. أبعاد اللعبة الانتخابية (القاهرة : دار العالم الجديد، ط١، ١٩٨٤)؛ محمد سيد أحمد، مستقبل النظام الحزبى فى مصر (القاهرة : دار المستقبل العربى، ط١، ١٩٨٤).

(٢) انظر : -

٢٠ , No American - Arab Affairs Fauzi Najjar, "Elections and Democary in Egypt." ١٠٥ ,(Summer, 1989), P

(٣) لمزيد من التفاصيل حول توصيات مؤتمر أحزاب المعارضة انظر : جريدة الشعب، العدد ٣٧٥، ١٩٨٧/٢/١٠.

(٤) جريدة الأهرام، ١٣، ١٩٨٧/٢/١٤.

(٥) حوار مع د. أحمد كمال أبو المجد، المصور، عدد ٣٢٥٣، ١٩٨٧/٢/١٣

(٦) صلاح منتصر، «بعد قرار حل مجلس الشعب : كيف نحمى انتخاب المجلس الجديد من أى خطأ دستورى،» أكتوبر، عدد ٥٣٨، ١٩٨٧/٢/١٥؛ عبدالقادر شهيب، «قرار مبارك يفاجىء مؤيدى الحل ومعارضيه،» روز اليوسف، عدد ٣٠٦١، ١٩٨٧/٢/٩.

- ١٧ Erika post. "Egypt's Elections." Middle East Report (July - August, 1987), pp. ٢٢,

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر

د. أحمد عبدالله (محرر)، الانتخابات البرلمانية فى مصر : درس انتخابات ١٩٨٧ (القاهرة : دار سينا، ط ١، ١٩٩٠)؛ د. على الدين هلال (إشراف)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ : دراسة وتحليل (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط١، ١٩٨٨).

(٨) انظر نص الرسالة فى : جريدة الشعب، عدد ٣٧٥، ١٩٨٧/٢/١٠

(٩) انظر نص هذه التوصيات فى جريدة الشعب، العدد ٣٧٥، ١٩٨٧/٢/١٠

(١٠) جمال البنا، الإسلام هو الحل دراسة فى التغيير الاجتماعى وإفساد الفكر المصرى وطريقة الخلاص من المأزق فى ضوء انتخابات أبريل ١٩٨٧ (القاهرة : دار الفكر الإسلامى، ط ١، ١٩٨٨)، ص ٥٧٢.

(١١) لمزيد من التفاصيل انظر .

كلمة الاستاذ إبراهيم شكرى – رئيس حزب العمل فى نادى أعضاء هيئة التدريس جامعة القاهرة، جريدة الشعب، عدد ٣٧٧، ١٩٨٧/٢/٢٤ ؛ مصطفى كامل مراد، «لماذا تآلفت أحزاب المعارضة»، جريدة الأحرار، العدد ٤٨٢، ١٩٨٧/٢/٢٣.

(١٢) لمزيد من التفاصيل انظر :

حوار مع الاستاذ إبراهيم شكرى – رئيس حزب العمل، روز اليوسف، العدد ٣٠٦٨، ١٩٨٧/٣/٣٠، ص. ١٦؛ حوار مع الاستاذ إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل، روز اليوسف، عدد ٣٠٧٢، ١٩٨٧/٤/٢٧، ص ١٠.

(١٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه التطورات انظر :

حوار مع الاستاذ إبراهيم شكرى – رئيس حزب العمل، روز اليوسف، العدد ٣٠٧٢، ١٩٨٧/٤/٢٧، ص ص ١٠ – ١١؛ حوار مع الاستاذ مصطفى كامل مراد – رئيس حزب الاحرار، جريدة الأحرار، العدد ٤٨٢، ١٩٨٧/٢/٢٣.

(١٤) أسامة حجاج وآخرون، «الأحزاب والانتخابات»، آخر ساعة، العدد ٢٧٣٠ (١٩٨٧/٢/١٨).

(١٥) لمزيد من التفاصيل انظر :

تصريحات للدكتور عبدالحميد حشيش الذى كان يشغل منصب السكرتير المساعد لحزب الوفد فى ذلك الوقت في : جريدة الشعب، العدد ٣٧٦، ١٩٨٧/٢/١٧؛ أسامة عجاج، سيد عبدالقادر، زكريا أبو حرام، «(تقرير) الأحزاب والانتخابات»، آخر ساعة، العدد ٢٧٣٠ (١٩٨٧/٢/١٨)، ص ص ١٠ – ١١.

(١٦) لمزيد من التفاصيل انظر :

أسامة عجاج وآخرون، «الأحزاب والانتخابات»، مجلة آخر ساعة، العدد ٢٧٣٠، ١٩٨٧/٢/١٨، ص ١١. جمال البنا، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧٨.

(١٧) نقلا عن :

محمد سيد أحمد، مستقبل النظام الحزبى فى مصر (القاهرة : دار المستقبل العربى، ط ١، ١٩٨٤)، ص ٨٥، نقلاً عن مجلة المصور، عدد ، ١٩٨٣/٩/١٦.

(١٨) لمزيد من التفاصيل انظر :

حوار مع الاستاذ إبراهيم شكرى – رئيس حزب العمل، روز اليوسف، العدد ٣٠٦٨، ١٩٨٧/٣/٣٠؛ حوار مع الاستاذ ابراهيم شكرى، روز اليوسف، العدد ٣٠٧٢، ١٩٨٧/٤/٢٧.

(١٩) لمزيد من التفاصيل انظر ما جاء في جريدة الشعب تحت عنوان : «حدث تاريخي : تحالف انتخابي بين العمل والإخوان والأحرار» جريدة الشعب، العدد ٣٧٦، ١٩٨٧/٢/١٧.

(٢٠) المرجع السابق.

(٢١) انظر تفاصيل ذلك في :

حوار مع الاستاذ إبراهيم شكري - رئيس حزب العمل، روز اليوسف، العدد ٣٠٧٢، ١٩٨٧/٤/٢٧، ص ١١.

(٢٢) جاء هذا القول على لسان الدكتور رفعت السعيد - أمين عام اللجنة المركزية لحزب التجمع. انظر :

مصطفى بكري، «التحالف تحت عباءة الإخوان المسلمين،» المصور، العدد ٣٢٥٩

(٢٣) انظر .

حوار مع الاستاذ خالد محيي الدين - رئيس حزب التجمع، مجلة أكتوبر، عدد ٥٤٣، ١٩٨٧/٣/٢٢.

(٢٤) حوار مع الاستاذ إبراهيم شكري - رئيس حزب العمل، روز اليوسف، العدد ٣٠٧٢، ١٩٨٧/٤/٢٧، ص ١١؛ حديث للاستاذ إبراهيم شكري في مؤتمر انتخابي بشربين - دقهلية، جريدة الشعب، العدد ٣٧٨، ١٩٨٧/٣/١٣.

(٢٥) انظر ما ذكره الاستاذ رفعت السعيد بهذا الخصوص في : مصطفى بكري، «التحالف تحت عباءة الإخوان المسلمين»، «مجلة المصور»، عدد ٣٢٥٩، ١٩٨٧/٣/٢٧.

(٢٦) نقلاً عن : جريدة الشعب، العدد ٣٧٦، ١٩٨٧/٢/١٧.

(٢٧) حوار مع الاستاذ محمد حامد أبو النصر - المرشد العام للإخوان المسلمين، جريدة الأحرار، العدد ٤٨٦ (١٩٨٧/٣/٢٣).

(٢٨) حوار مع الاستاذ ابراهيم شكري - رئيس حزب العمل، روز اليوسف، العدد ٣٠٧٢ (١٩٨٧/٤/٢٧). ص ١١.

(٢٩) انظر بهذا الخصوص :

حوار مع الاستاذ إبراهيم شكري - رئيس حزب العمل، روز اليوسف، العدد ٣٠٧٢، ١٩٨٧/٣/٢٧.

(٣٠) انظر حوار مع الاستاذ إبراهيم شكري في :

مصطفى بكري، «التحالف تحت عباءة الإخوان المسلمين»، المصور، عدد ٣٢٥٩ (١٩٨٧/٣/٢٧)

(٣١) حوار مع المهندس إبراهيم شكرى، المصور، العدد ٣٢٥٩ (١٩٨٧/٣/٢٧)، ص ٨٠.

(٣٢) عبدالله خليل، «رداً على سؤال الساعة : هل جاء التحالف من فراغ، «جريدة النور، العدد ٢٦٥، ١٩٨٧/٤/٥.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل انظر : المصدر السابق

(٣٤) حوار مع الاستاذ إبراهيم شكرى، روز اليوسف، العدد ٣٠٧٢، ١٩٨٧/٤/٢٧، ص ١٢.

(٣٥) انظر الكلمة التى ألقاها الاستاذ ابراهيم شكرى فى مؤتمر انتخابى بفاقوس، الشعب، العدد ٣٨١، ١٩٨٧/٣/٢١

(٣٦) حوار مع الاستاذ إبراهيم شكرى، روز اليوسف، العدد ٣٠٧٢؛ ١٩٨٧/٤/٢٧، ص ١٢.

(٣٧) برنامج حزب العمل الاشتراكى، د. ت، ص ٨.

(٣٨) حوار مع الاستاذ إبراهيم شكرى، روز اليوسف، العدد ٣٠٦٨ (١٩٨٧/٣/٣٠).

(٣٩) البرنامج الانتخابى لحزب العمل فى انتخابات ١٩٨٤ : برنامج العمل والتغيير من أجل الإصلاح الشامل، ١٩٨٤، ص ٢٣.

(٤٠) التقرير السياسى لحزب العمل الاشتراكى الذى ألقاه المهندس إبراهيم شكرى - رئيس الحزب فى المؤتمر العام الرابع (يناير ١٩٨٧)، ص ٤٢، ص ص ٤٨ - ٤٩.

(٤١) عادل حسين، «معنى التحالف بين العمل والإخوان»، جريدة الشعب، العدد ٣٧٧، ١٩٨٧/٢/٢٤.

(٤٢) حوار مع الاستاذ إبراهيم شكرى، روز اليوسف، العدد ٣٠٦٨، ١٩٨٧/٣/٣٠

(٤٣) جريدة الشعب، العدد ٣٨٧ (١٩٨٧/٣/٣).

(٤٤) حديث للاستاذ إبراهيم شكرى فى المؤتمر الصحفى الذى عُقد يوم الخميس ٥ مارس ١٩٨٧؛ الشعب، العدد، ١٠ مارس ١٩٨٧.

(٤٥) عادل حسين، معنى التحالف بين العمل والإخوان، مرجع سبق ذكره.

(٤٦) تصريحات للاستاذ ممدوح قناوى فى: آخر ساعة، العدد ٢٧٣٠ (١٩٨٧/٢/١٨)، ص ١٢

(٤٧) لمزيد من التفاصيل انظر : محمد الطويل، الإخوان فى البرلمان (القاهرة : المكتب المصرى الحديث، ط ١، ١٩٩٢)، ص ص ٤٢ - ٤٣.

(٤٨) كلمة للاستاذ ابراهيم شكرى بمؤتمر انتخابى فى فاقوس، الشعب، العدد ٣٨١ (١٩٨٧/٣/٢١).

(٤٩) نقلاً عن : محمد الطويل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣ .

(٥٠) المرجع السابق، ص ٤٤ .

(٥١) لمزيد من التفاصيل انظر :

المرجع السابق، ص ٤٤

(٥٢) البرنامج الأساسي لحزب الأحرار الاشتراكيين - تم إلغاء كلمة الاشتراكيين من اسم الحزب فيما بعد - ص ٦ .

(٥٣) حوار مع مصطفى كامل مراد. الشرق الأوسط (١٩٨٦/٤/٢٣)، مصطفى كامل مراد، «الصحوة الإسلامية والانتخابات البرلمانية»، جريدة الأحرار، العدد ٤٨٥ (١٩٨٧/٣/١٦).

(٥٤) حوار مع الاستاذ مصطفى كامل مراد، جريدة الشرق الأوسط، ١٩٨٦/٤/٢٣ .

(٥٥) مصطفى كامل مراد، «الصحوة الإسلامية والانتخابات البرلمانية»، جريدة الأحرار، العدد ٤٨٥، ١٩٨٧/٣/١٦ .

(٥٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه التطورات انظر .

حوار مع الاستاذ مصطفى كامل مراد ، الشرق الأوسط، ١٩٨٦/٤/٢٣، الشيخ صلاح أبو إسماعيل، «ما لكم كيف تحكمون؟» جريدة الأحرار، العدد ٤٧٦، ١٩٨٧/١/١٢ .

Mona Makram Ebid, "The Role of The Offical Opposition, "In : Charles Tripp and
(London : Routledge. 1989). P.38. Egypt Under Mubarak Roger owen. (eds.),

(٥٧) الشيخ صلاح أبو إسماعيل، «ما لكم كيف تحكمون»، مرجع سبق ذكره.

(٥٨) المرجع السابق.

(٥٩) حوار مع الشيخ صلاح أبو إسماعيل، الشرق الأوسط، ١٩٨٦/٤/٢٣ .

(٦٠) المرجع السابق.

(٦١) مصطفى كامل مراد، «لماذا تآلفت أحزاب المعارضة»، جريدة الأحرار، العدد ٤٨٢، ١٩٨٧/٢/٢٣ .

(٦٢) لمزيد من التفاصيل انظر . المرجع السابق.

(٦٣) نقلاً بتصرف عن : المرجع السابق.

(٦٤) المرجع السابق.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل انظر :

هالة مصطفى، «موقف القوى الإسلامية من التجربة الديمقراطية في مصر،» : د. نيفين مسعد (محرر)، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، ط ١، ١٩٩٣)، ص ص ٤٠١ – ٤٥٢.

Mona Makram Ebid, Op. Cit, P.38.

(٦٦) حوار مع المأمون الهضيبي، جريدة الأحرار، العدد ٤٨٢، ١٩٨٧/٢/٢٣.

(٦٧) مصطفى مشهور، «الإخوان والانتخابات»، جريدة الشعب، العدد ٣٨٢ (١٩٨٧/٣/٢٤).

(٦٨) المرجع السابق.

(٦٩) المرجع السابق.

(٧٠) المرجع السابق.

(٧١) المرجع السابق.

(٧٢) حوار مع الاستاذ محمد حامد أبو النصر – المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين، مجلة أكتوبر، العدد ٥٤٧ (١٩٨٧/٤/١٩).

(٧٣) حوار مع الاستاذ مصطفى مشهور، جريدة الأحرار، العدد ٤٨٩ (١٩٨٧/٤/١٣).

(٧٤) انظر : –

(London : Macmillan Islamic Fundamentalism in Egyption politics Barry Rubin, Academic and Professional Ltd, 1990). Said Eddin Ibrahim, "An Islamic altern-
.Arab Studies Quarterlytive In Egypt : the Muslem Brotherhood and sadat, "
Vol.11, Nos.1 & 2 (spring, 1982).

(٧٥) لمزيد من التفاصيل انظر :

محمد الطويل، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٤ – ٥٥.

(٧٦) المرجع السابق، ص ص ٤٨ – ٤٩

(٧٧) حوار مع المستشار مأمون الهضيبي، جريدة النور، العدد ٢٦٥ (١٩٨٧/٤/٥).

(٧٨) حوار مع الاستاذ محمد حامد أبو النصر، جريدة الأحرار، العدد ٤٨٦ (١٩٨٧/٣/٢٣).

(٧٩) حوار مع المستشار مأمور الهضيبي ، جريدة النور، العدد ٢٦٥ (١٩٨٧/٤/٥).

(٨٠) حوار مع الاستاذ عمر التلمساني، مجلة آخر ساعة، العدد الصادر في ١٩٨٦/٢/٦.

(٨١) Saad Eddin Ibrahim, "Egypt's Islamic Activism in the 1980s," Third World Quartery, Vol. 10. No.2 (April, 1988), p. ٦٤٦,

(٨٢) حوار مع الاستاذ عمر التلمساني، الاتحاد، ١٩٨٦/٢/١٤.

(٨٣) حوار مع الاستاذ عمر التلمساني، مجلة آخر ساعة، العدد الصادر في ، ١٩٨٦/٢/٦.

(٨٤) الشيخ صلاح أبو إسماعيل، «ما لكم كيف تحكمون»؟، جريدة الأحرار، العدد ٤٧٦ (١٩٨٧/١/١٢).

(٨٥) حوار مع الاستاذ مصطفى مشهور، جريدة الأحرار، العدد ٤٩٠ (١٩٨٧/٤/٢٠).

(٨٦) لمزيد من التفاصيل انظر :

حوار مع الدكتور عبدالغفار عزيز، جريدة الأحرار، العدد ٤٨٣ (١٩٨٧/٣/٢).

(٨٧)حوار مع الاستاذ مصطفى مشهور وآخرين، جريدة الأحرار، العدد ٤٩٠ (١٩٨٧/٤/٢٠).

(٨٨) حوار مع الاستاذ مصطفى مشهور في د. عمرو عبدالسميع، الإسلاميون . حوارات حول المستقبل (القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، ط ١ ، ١٩٩٢)، ص ١١٠.

(٨٩) حوار مع الاستاذ مصطفى مشهور، جريدة الأحرار، العدد ٤٨٩ (١٩٨٧/٤/١٣).

(٩٠) حوار مع مأمون الهضيبي، روز اليوسف، العدد ٣٠٦٨ (١٩٨٧/٣/٣٠).

(٩١) حوار مع مأمون الهضيبي، جريدة الأحرار، العدد ٤٨٢ (١٩٨٧/٢/٢٣).

(٩٢) حوار مع الاستاذ محمد حامد أبو النصر، مجلة أكتوبر، عدد ٥٤٧ (١٩٨٧/٤٨٩).

(٩٣) المرجع السابق.

(٩٤) حوار مع الاستاذ مصطفى مشهور وآخرين، جريدة الأحرار، العدد ٤٩٠ (١٩٨٧/٤/٢٠).

(٩٥) حوار مع المستشار مأمون الهضيبي، جريدة الأحرار، العدد ٤٨٢ (١٩٨٧/٢/٢٣).

(٩٦) حوار مع الاستاذ محمد حامد أبو النصر، جريدة الشعب، العدد ٣٧٨ (١٩٨٧/٣/٣).

(٩٧) حوار مع المستشار مأمون الهضيبي، روز اليوسف، العدد ٣٠٦٨ (١٩٨٧/٣/٣٠)، ص ١٧.

(٩٨) حوار مع الاستاذ صلاح شادي، في : د. عمرو عبدالسميع، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٩٩) المرجع السابق، ص ١٢٩.

(١٠٠) هذه التعبيرات مقتبسة حرفياً من بعض خطب وتصريحات ومقالات الاستاذان إبراهيم شكرى ومصطفى كامل مراد.

(١٠١) حوار مع الاستاذ محمد حامد أبو النصر، جريدة الأحرار، العدد ٤٨٦ (١٩٨٧/٣/٢٣).

(١٠٢) حوار مع الاستاذ مصطفى مشهور، جريدة الأحرار، العدد ٤٩٠ (١٩٨٧/٤/٢٠).

(١٠٣) حوار مع المستشار مأمون الهضيبى، جريدة الأحرار، العدد ٤٩٠ (١٩٨٧/٤/٢٠).

(١٠٤) حوار مع الاستاذ إبراهيم شكرى، جريدة الأحرار، العدد ٤٩٠ (١٩٨٧/٤/٢٠)

(١٠٥) كلمة للأستاذ إبراهيم شكرى؛ جريدة الشعب، العدد ٣٩٠ (١٩٨٧/٥/١٢)

(١٠٦) حوار مع الاستاذ إبراهيم شكرى، الأحرار، العدد ٤٩٠ (١٩٨٧/٤/٢٠).

(١٠٧) حوار مع الاستاذ إبراهيم شكرى، مجلة أكتوبر، العدد ٥٤٨ (١٩٨٧/٤/٢٦).

(١٠٨) حوار مع الاستاذ مصطفى كامل مراد، جريدة الشعب، العدد ٣٧٨ (١٩٨٧/٣/٣).

(١٠٩) حوار مع المستشار مأمون الهضيبى، جريدة الأحرار، العدد ٤٨٢ (١٩٨٧/٢/٢٣).

(١١٠) حوار مع الأستاذ محمد حامد أبو النصر، مجلة أكتوبر، العدد ٥٤٧ (١٩٨٧/٤/١٩).

(١١١) كلمة للاستاذ إبراهيم شكرى فى مؤتمر صحفى، جريدة الشعب، العدد (١٩٨٧/٣/١٠).

(١١٢) حوار مع الاستاذ ابراهيم شكرى، مجلة المصور، العدد ٣٢٥٩ (١٩٨٧/٣/٢٧).

(١١٣) البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل، ١٩٨٧

(١١٤) المرجع السابق.

(١١٥) لمزيد من التفاصيل انظر :

د. أحمد عبدالله (محرر)، الانتخابات البرلمانية فى مصر...، " مرجع سبق ذكره؛ د. على الدين هلال (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤...، مرجع سبق ذكره.

(١١٦) البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل، مرجع سبق ذكره.

(١١٧) المرجع السابق.

(١١٨) طارق حسن وعصام فوزى، «التحالف الإسلامى»، فى . د. أحمد عبدالله (محرر)، الانتخابات البرلمانية فى مصر...، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٩ - ٨٠.

(١١٩) انظر على سبيل المثال :

عبدالقادر شهيب، «العمل على قائمة الإخوان»، روز اليوسف، عـدد ٣٠٦٩، ٦/٤/١٩٨٧، ص ٩٠: محمد وجدى قنديل «عن الأحزاب والانتخابات،» آخر ساعة، عدد ٢٧٣٣، ١١/٣/١٩٨٧.

(١٢٠) البرنامج الانتخابى لحزب العمل فى انتخابات ١٩٨٤: البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل. ١٩٨٧.

(١٢١) البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل. المرجع السابق،

(١٢٢) المرجع السابق.

(١٢٣) البرنامج الانتخابى لحزب العمل فى انتخابات ١٩٨٤.

(١٢٤) البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل.

(١٢٥) برنامج حزب العمل الاشتراكى، ص ٦

(١٢٦) المرجع السابق، ص ٥.

(١٢٧) البرنامج الانتخابى لحزب العمل فى انتخابات ١٩٨٤، ص ٣

(١٢٨) انظر على سبيل المثال :

حوار مع الدكتور وحيد رأفت، روز اليوسف، عدد ٣٠٧٥ (١٨/٥/١٩٨٧)؛ عبدالستار الطويلة، «مستقبل التيار الدينى السياسى»، روز اليوسف، عدد ٣٠٧٢، ١٨/٥/١٩٨٧).

(١٢٩) البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل، مرجع سبق ذكره.

(١٣٠) المرجع السابق

(١٣١) د. أسامة الغزالى حرب، «الحملة الانتخابية»، فى د. على الدين هلال (إشراف)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ : دراسة وتحليل، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

(١٣٢) محمد حامد أبو النصر، «رسالة من الإخوان المسلمين إلى الرئيس مبارك»، جريدة الشعب، العدد ٣٧٦ (١٧/٢/١٩٨٧).

(١٣٣) طارق حسين وعصام فورى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٩ - ٨٠

(١٣٤) عـادل حسـين، «إئتـلاف بين الحكومـة وحـزب العـمل»، جريدة الشعب، العـدد ٣٨٤ (٢١/٣/١٩٨٧).

(١٣٥) طارق حسين وعصام فوزى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٧ - ٧٩.

(١٣٦) حوار مع المستشار المأمون الهضيبى، الأنباء الكويتية، (٣/٥/١٩٨٧).

(١٣٧) نقلاً عن إبراهيم خليل (متابعة اخبارية)، «الحزب كسب التحالف مع الإخوان وخسر كوادره، » روز اليوسف، عدد ٣٠٦٥ (١٩٨٧/٣/٩)، ص ص ١٠ - ١١.

(١٣٨) حوار مع المستشار المأمون الهضيبي، جريدة الأحرار، العدد ٤٩٠ (١٩٨٧/٤/٢٠)؛ تصريحات للاستاذ إبراهيم شكري، جريدة الشعب، (١٩٨٧/٣/١٠).

(١٣٩) انظر مقتطفات من البيان الذى أصدرته المجموعة المنشقة في: الأهرام، ١٩٨٧/٤/٧، أسرار صفقة التحالف يكشفها المفصولون من حزب العمل (تحقيق صحفى). آخر ساعة، العدد ٢٧٣٩ (١٩٨٧/٤/٢٢).

(١٤٠) حوار مع إبراهيم شكري، روز اليوسف، العدد ٣٠٧٢ (١٩٨٧/٤/٢٧)؛ حوار مع إبراهيم شكري، الأحرار، العدد ٤٩٠ (١٩٨٧/٤/٢٠)؛ د. محمد حلمي مراد، «أبناء الحزب الذين يعارضون الآن وافقوا على فكرة التحالف بالاجماع وكنا ننتظر ألا يشاركوا فى الحملة ضده»، الشعب، العدد ٣٨٥ (١٩٨٧/٤/٦).

(١٤١) ٦ .. P.op. cit Sadd EDDın IbraHim.
٤٧,

(١٤٢) أسامة الغزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩ - ٢٠.

(١٤٣) المرجع السابق، ص ٢١.

(١٤٤) طارق حسن وعصام فوزى، مرجع سبق ذكره، ص. ٨٨

(١٤٥) انظر تغطية وافية للمؤتمرات والجولات الانتخابية للتحالف فى صحف الشعب والأحرار والنور خلال فترة المعركة الانتخابية.

(١٤٦) حول دور الإخوان فى هذا المجال انظر :

مصطفى مشهور، «الإخوان والانتخابات»، الشعب، العدد ٣٨٢ (١٩٨٧/٣/٢٨)؛ جريدة الشعب، العدد ٤٨٥ (١٩٨٧/٤/٦).

(١٤٧) د. أسامة الغزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

(١٤٨) لقد كانت هذه القضية مركزية فى مقالات وخطب وتصريحات قادة ورموز التحالف خلال المعركة الانتخابية.

(١٤٩) انظر على سبيل المثال :

حوار مع المستشار المأمون الهضيبي، النور، العدد ٢٦٥ (١٩٨٧/٤/٥)؛ محمد حامد أبو النصر، حقائق لابد من ذكرها، «الشعب، العدد ٣٨٥ (١٩٨٧/٤/٦)؛ محمد حلمي مراد، «إحذروا الربط

بين الانتخابات والفتنة الطائفية المزعومة»، الشعب، العدد ٣٨٤ (١٩٨٧/٣/٣١).

(١٥٠) مصطفى مشهور، «الإخوان والانتخابات»، الشعب، العدد ٣٨٢ (١٩٨٧/٣/٢٤).

(١٥١) انظر على سبيل المثال :

كلمة للشيخ عبدالرحمن الرصد بمؤتمر انتخابى بفاقوس، الشعب، العدد ٣٨١ (١٩٨٧/٣/٢١)؛ يوسف بشير حسن، «اختيار التحالف الإسلامي واجب دينى»، الشعب، العدد ٣٨٥ (١٩٨٧/٤/٦).

(١٥٢) محمد حامد أبو النصر، «هذا يومنا.. يوم المرحمة وليس يوم الملحمة»، النور، العدد ٢٦٥ (١٩٨٧/٤/٥).

(١٥٣) انظر على سبيل المثال .

الرسالة التى وجهها الشيخ محمد حامد أبو النصر إلى الرئيس مبارك، مرجع سبق ذكره، مقالات الاستاذ عادل حسين بجريدة الشعب وكذلك مقالات الاستاذ مصطفى كامل مراد بجريدة الأحرار خلال أشهر فبراير ومارس وأبريل من العام ١٩٨٧ .

(١٥٤) حوار مع المستشار المأمون الهضيبى، النور، العدد ٢٦٥ (١٩٨٧/٤/٥).

(١٥٥) حوار مع الاستاذ محمد حامد أبو النصر، مجلة اكتوبر، العدد ٥٤٧ (١٩٨٧/٤/١٩)، ص.١١

(١٥٦) انظر على سبيل المثال :

حوار مع الدكتور وحيد رأفت، المصور، العدد ٣٢٦٢ (١٩٨٧/٤/١٧)؛ مكرم محمد أحمد، «قراءة محايدة فى قوائم الترشيح الإخوان المسلمون ومعركة مجلس الشعب،» المصور، العدد ٣٢٥٨ (١٩٨٧/٣/٢٠).

(١٥٧) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر :

جمال البنا، مرجع سبق ذكره

(١٥٨) انظر على سبيل المثال :

عبدالستار الطويلة، «مستقبل التيار الدينى السياسى»، روز اليوسف، العدد ٣٠٧٢ (١٩٨٧/٥/٤)، حوار مع د. وحيد رأفت، روز اليوسف، العدد ٣٠٧٥ (١٩٨٧/٥/١٨)، مكرم محمد أحمد، «الاستقرار والمعارضة» ، المصور، العدد ٣٢٦٢ (١٩٨٧/١٤/١٧)؛ محمد وجدى قنديل، «الإخوان والتحالف وماذا يريدون،» آخر ساعة، عدد ٢٧٣٥ (١٩٨٧/٣/٢٥).

(١٥٩) انظر على سبيل المثال .

محمد وجدى قنديل، الإخوان والتحالف وماذا يريدون، «مرجع سبق ذكره؛ وحول توظيف الإسلام لغرض الدعاية الانتخابية انظر : عبدالقادر شهيب، «الإخوان يشترون الأصوات بالجنة»، مجلة التضامن، العدد ٢٠٨ (١٩٨٧/٤/٤)؛ مكرم محمد أحمد، «قضية للمناقشة : الاسلام هو الحل»، المصور، العدد ٣٢٦١ (١٩٨٧/٤/١٠).

(١٦٠) حوار مع المستشار المأمون الهضيبي، النور، ١٩٨٧/٤/٥

(١٦١) المرجع السابق.

(١٦٢) حوار مع المستشار المأمون الهضيبي، الشعب، العدد ٣٨٧ (١٩٨٧/٤/٢١).

(١٦٣) انظر على سبيل المثال :

صلاح الدين حافظ، «وقولوا للناس حسنا»، الشعب، العدد ٣٧٩ (١٩٨٧/٥/٥)؛ محمد وجدى قنديل» عن أحـزاب المعـارضـة · تمويل الانتـخـابات من أين»، آخر ساعة، العـدد ٢٧٣٦ (١٩٨٧/٤/١).

(١٦٤) انظر على سبيل المثال :

جمال الدين حسين، «تحالف ضد الديمقراطية،» روزاليوسف، العـدد ٣٠٦٧ (١٩٨٧/٣/٢٣)؛ عبدالستار الطويلة.» الحليف الطبيعي للحزب الوطنى الديمقراطى، «روزاليوسف، العدد ٣٠٦٥ (١٩٨٧/٣/٩). عبدالعظيم رمضان»، الانتخابات بين الأحزاب السرية والأحزاب الورقية»، اكتوبر، العدد ٥٤١ (١٩٨٧/٣/٨).

(١٦٥) انظر على سبيل المثال :

د. عبدالعظيم رمضان، «الانتخابات وأصحاب اللحى السياسية»، اكتوبر، العـدد ٥٤٧ (١٩٨٧/٤/١٩)؛ محمد وجدى قنديل، «الإخوان والتحالف وماذا يريدون...، مرجع سبق ذكره؛ جمال سليم»، لا تعط صوتك لتجار الدين والفاشية الجديدة، روز اليوسف، العـدد ٣٠٦٩ (١٩٨٧/٤/٦).

(١٦٦) انظر على سبيل المثال :

د. أحمد عبدالحميد شرف، «صعود الإخوان المسلمين للبرلمان والعائلات الثمانية عشر التى تحكم الاقتصاد،» الأهالي، ١٩٨٧/٥/٢٧؛ محمد وجدى قنديل، عن أحزاب المعارضة...، مرجع سبق ذكره.

(١٦٧) انظر على سبيل المثال :

عبدالستار الطويلة، «التطرف الديني في الانتخابات»، الأخبار، ١٩٨٧/٤/١.

(١٦٨) انظر على سبيل المثال :

د. عبدالعظيم رمضان، «الانتخابات وأصحاب اللحى السياسية»، مرجع سبق ذكره: حوار مع د وحيد رأفت، المصور، مرجع سبق ذكره.

(١٦٩) محمد حامد أبو النصر، «حقائق لابد من ذكرها»، الشعب، العدد ٣٨٥ (١٩٨٧/٤/٦).

(١٧٠) المرجع السابق.

(١٧١) انظر على سبيل المثال .

مصطفى مشهور، «الإخوان والانتخابات»، الشعب، العدد ٣٨٢ (١٩٨٧/٣/٢٤)، صلاح شادي، «لا نمور ولا قرود يادكتور ميلاد»، الشعب، العدد ٣٩١ (١٩٨٧/٥/١٩)؛ محمد عبدالقدوس، «لا للحلف غير المقدس»، جريدة الشعب، العدد ٣٨٥ (١٩٨٧/٤/٦)؛ جابر رزق، «الإسلام لا يعرف الحكومة الدينية»، الأحرار العدد ٤٩٢ (١٩٨٧/٥/٤)؛ د. محمد عمارة »، رداً على صلاح حافظ.. بل معركة لتطبيق الدستور»، الشعب، العدد ٣٨٥ (١٩٨٧/٤/٦)؛ محمد حامد أبو النصر». حقائق لابد من ذكرها»، الشعب، العدد ٣٨٥ (١٩٨٧/٤/٦).

(١٧٢) انظر نص البيان الذى أصدرته الجماعة الإسلامية والذى أدانت فيه مسلك الاخوان بالمشاركة فى الانتخابات فى :

د. أحمد عبدالله (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣١٨ - ٣٢٠.

(١٧٣) حوار مع الشيخ محمد حامد ابو النصر، مجلة اكتوبر، العدد ٥٤٧ (١٩٨٧/٤/١٩).

(١٧٤) مصطفى مشهور، «الإخوان والانتخابات»، الشعب، العدد ٣٨١ (١٩٨٧/٣/٢١).

(١٧٥) د. أسامة الغزالى حرب، مرجع سبق ذكره، ص ٢١

(١٧٦) حوار مع المستشار المأمون الهضيبى، الأنباء الكويتية (١٩٨٧/٥/٣).

(١٧٧) د. أسامة الغزالى حرب، مرجع سبق ذكره.

(١٧٨) ممدوح قاسم، «المؤسسات المالية الإسلامية تمول قوائم حزب العمل، «الشعب، العدد ٣٨٥ (١٩٨٧/٤/٦).

(١٧٩) جريدة الشعب، العدد ٣٨٥ (١٩٨٧/٤/٦).

(١٨٠) حوار مع زكى بدر - وزير الداخلية الأسبق، المصور، العدد ٣٢٦٣ (١٩٨٧/٤/٢٤).

(١٨١) طارق حسن وعصام فوزى، مرجع سبق ذكره، ص ٩٣.

(١٨٢) أنظر على سبيل المثال :

د. عبدالعظيم رمضان، «الانتخابات بين الأحزاب السرية والأحزاب الورقية،» مرجع سبق ذكره؛ مكرم محمد أحمد، «الاستقرار والمعارضة»، المصور، العدد ٣٢٦٢ (١٩٨٧/٤/١٧)

(١٨٣) انظر نص بيان الجماعة الإسلامية فى :

د. أحمد عبدالله (محرر)، الانتخابات البرلمانية فى مصر....، مرجع سبق ذكره.

(١٨٤) لمزيد من التفاصيل انظر :

الأهرام، ١٩٨٧/٤/١١ انتخابات بلا مفاجآت، روزاليوسف، العدد ٣٠٧٠ (١٩٨٧/٤/١٣)؛ مصطفى كامل مراد، «الانتخابات!! والتحليلات!! والتوصيات»، الأحرار، العدد ٤٩٠ (١٩٨٧/٤/٢٠).

(١٨٥) لمزيد من التفاصيل انظر

Fauzi Najjar. " op. cit .. Mona Makram Ebid, op. cit .. pp. 21-١٠ ص

(١٨٦) مصطفى كامل مراد، «الانتخابات!! والتحليلات!! والتوصيات!!» مرجع سبق ذكره؛ ولنفس الكاتب، «التزوير مستمر فى إعلان أسماء أعضاء مجلس الشعب»، الشعب، العدد ٣٨٦ (١٩٨٧/٤/١٤).

(١٨٧) انظر فصول هذه الأزمة فى :

د. محمد سليم العوا، الأزمة السياسية والدستورية فى مصر ١٩٨٧ – ١٩٩٠ (القاهرة: الزهراء للإعلام العربى، ط١، ١٩٩١).

(١٨٨) Abdel Monem Said Aly "Democratization in Egypt," American - Arab Affairs, No- 22 (Fall, 1987), pp. ١١ – ٢٧.

(١٨٩) لمزيد من التفاصيل حول انتخابات ١٩٨٤ انظر : د. على الدين هلال (إشراف)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ : دراسة وتحليل (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ط ١، ١٩٨٦).

(١٩٠) د. مصطفى كامل السيد، انتخابات مجلس الشعب فى ابريل ١٩٨٧ : دلالات نتائج الانتخابات، «فى : د. على الدين هلال (إشراف)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧...»، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٢ – ١٣٣.

(١٩١) انظر على سبيل المثال .

يوميات أحمد بهاء الدين، الأهرام، ١٠/٤/١٩٨٧؛ حوار مع زكي بدر، المصور، مرجع سبق ذكره؛ مكرم محمد أحمد، الاستقرار والمعارضة، مرجع سبق ذكره.

(١٩٢) تصريحات للمستشار المأمون الهضيبي، مجلة المجلة، العدد ٣٧٨ (٦/١٢/١٩٨٧).

(١٩٣) لمزيد من التفاصيل انظر

صلاح منتصر، «قوة الإخوان»، الأهرام، ١٢/٤/١٩٨٧. Abdel Monem Said Aly, op. cit. p. ٢٤

(١٩٤) انظر على سبيل المثال .

حوار مع المستشار المأمون الهضيبي، الأحرار، العدد ٤٩٠ (٢٠/٤/١٩٨٧)؛ مصطفى مشهور، «ما بعد النتائج»، الشعب، العدد ٣٨٧ (٢١/٤/١٩٨٧)؛ حوارات مع عدد من نواب الإخوان في المجلس، جريدة النور، العدد ٢٧٤ (٣/٦/١٩٨٧).

(١٩٥) انظر على سبيل المثال :

محمد وجدي قنديل، «الإخوان والمعارضة .. إلى أين؟» آخر ساعة، العدد ٢٧٢٩ (٢٢/٤/١٩٨٧)؛ فتحي غانم، «معارضة عالية في مجلس الشعب المصري»، روز اليوسف، العدد ٣٠٧١ (٢٠/٤/١٩٨٧).

(١٩٦) لمزيد من التفاصيل انظر

مجموعة باحثين، بعض الاقتراحات العملية لزيادة كفاءة وفاعلية مجلس الشعب (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية) العدد ٤٠، فبراير ١٩٩١).

Noha El-Mikway; "the Egyptain Parliment and Transition to Liberal Democracy." American Arab Affairs, No. 36 (Spring, 1991), pp ١٨ - ٢١

(١٩٧) لمزيد من التفاصيل حول مجمل نشاط مجلس الشعب خلال دور الانعقاد المذكور انظر:

عمرو هاشم ربيع، أداء مجلس الشعب المصري: دراسة حالة للدورة الأولى من الفصل التشريعي الخامس ١٩٨٧ - ١٩٨٨ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١).

(١٩٨) لمزيد من التفاصيل انظر نماذج من مناقشات نواب الإخوان ومدخلاتهم بشأن هذه القضية تحت قبة المجلس (المداخلات مأخوذة عن مضابط المجلس) في :

محسن راضي، الإخوان المسلمون تحت قبة البرلمان (القاهرة : دار النشر والتوزيع، ط١، ١٩٩١)

(١٩٩) المرجع السابق.

(٢٠٠) لمزيد من التفاصيل انظر :

محمد الطويل، الإخوان فى البرلمان (القاهرة المكتب المصرى الحديث، ط١، ١٩٩١)، الفصل الثامن والتاسع والعاشر.

(٢٠١) لمزيد من التفاصيل انظر .

المرجع السابق، ص ص ١٤٥ – ١٥٢

(٢٠٢) المرجع السابق، ص ١٥٠

(٢٠٣) انظر مضبطة الجلسة رقم ٧٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٠.

(٢٠٤) عمرو هاشم ربيع، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٤ – ٣٥.

(٢٠٥) المرجع السابق، ص ص ٣٨ – ٤٣.

(٢٠٦) لمزيد من التفاصيل انظر :

المرجع السابق، ص ص ٥٦ – ٥٨.

(٢٠٧) المرجع السابق، ص ص ٥٨ – ٦١.

(٢٠٨) راجع التفاصيل فى مضبطة مجلس الشعب رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٨٨١/٣/٢١.

(٢٠٩) انظر تفاصيل واقعة الاعتداء على الدكتور عصام العريان ومنعه من دخول مدينة السويس فى.

محسن راضى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٦٤ – ٣١٦.

(٢١٠) انظر التفاصيل فى ·

عمرو هاشم ربيع، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦١ – ٦٥.

(٢١١) لمزيد من التفاصيل انظر:

مضبطة الجلسة ٤١ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٣٠.

(٢١٢) لمزيد من التفاصيل حول مشروعات القوانين وبعض الانتقادات التى وجهت إلى أسلوب مناقشتها واقرارها انظر :

التقرير الاستراتيجى العربى لسنة ١٩٨٩ (القاهرة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٠) ص ٣٨١ وما بعدها.

(٢١٣) التقرير الاستراتيجى العربى لسنة ١٩٩٠ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١)، ص ٣٩٤.

(٢١٤) الشعب، ١٢/٦/١٩٩٠، ص ٣

(٢١٥) جريدة الوفد، ٤/١٠/١٩٩٠، ص ١.

(٢١٦) المرجع السابق، ص ٤.

(٢١٧) انظر نص المشروع في جريدة الوفد، ٢١/٦/١٩٩٠، ص ٦

الخاتمة

لقد سعت هذه الدراسة إلى رصد وتحليل الدور السياسى لجماعة الإخوان المسلمين خلال الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٩٠، وذلك بالتركيز على دور الإخوان فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٧، وكذلك على الممارسة البرلمانية لنواب الإخوان خلال الفصلين التشريعيين، الرابع والخامس. وموقفهم تجاه إنتخابات ١٩٩٠وتبلور الخاتمة أهم النتائج التى خلصت إليها الدراسة من ناحية، مع إثارة بعض القضايا والتساؤلات حول مستقبل دور الإخوان فى الحياة السياسية المصرية من ناحية أخرى.

أولاً: مشاركة الإخوان فى الانتخابات البرلمانية (١٩٨٤، ١٩٨٧):

فيما يتعلق بهذا الموضوع خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- أن اتجاه الإخوان إلى المشاركة فى الانتخابات البرلمانية جاء نتيجة للتغير الذى لحق بفكر الجماعة واستراتجيتها الحركية منذ مطلع السبعينيات، حيث نبذت العنف كأسلوب للعمل السياسى وآمنت بمبدأ التغيير التدريجى السلمى من خلال العمل فى إطار أسس وقواعد ومؤسسات النظام القائم. ومن المؤكد أن تولى الشيخ «عمر التلمسانى» منصب المرشد العام للجماعة منذ منتصف السبعينيات كان هو العامل الرئيسى فى إحداث هذا التحول فى جماعة الإخوان المسلمين. فبعد تجربة سياسية طويلة فى التعامل مع مختلف الأنظمة التى تعاقبت على حكم مصر منذ الثلاثينيات خلص «التلسمانى» إلى قناعة مفادها أن المواجهة والصدام مع نظم الحكم لم تجلب على الجماعة إلا الكوارث والنكبات وأنه بالإمكان أن تحقق الجماعة أهدافها بالعمل من خلال بعض المؤسسات الرسمية القائمة سواء على صعيد الدولة أو المجتمع. وإذا كانت الجماعة قد استطاعت خلال عقد السبعينيات أن تعيد بناء صفوفها وتوسع من دائرة عضويتها وتفتح قنوات اتصالها مع المجتمع، فإنها اتجهت منذ مطلع الثمنينيات إلى تأكيد مشاركتها فى الحياة السياسية، ولذلك لم تفوت فرصة المشاركة فى انتخابا ت ١٩٨٤.

٢- أن مشاركة الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ كانت هى الأولى منذ العام ١٩٥٢. ولذلك كانت مشاركة محدودة هدفها الرئيسى استكشاف مدى استعداد النظام لقبول الإخوان كطرف مشارك فى الحياة السياسية رغم الحظر القانونى المفروض على الجماعة منذ العام ١٩٥٤. وقد اختار الإخوان فى أول تجربة لهم بالمشاركة فى الانتخابات بعد عام ١٩٥٢ أن يتعاونوا مع حزب له تراث تاريخى ورصيد جماهيرى وهو حزب الوفد الجديد الذى كان عائداً للتو إلى الحياة السياسية وذلك بعد غياب لأكثر من ثلاثين عاماً. وقد وجد هذا الأخير فى التعاون مع الإخوان مصلحة له رغم ما يوجد بين الطرفين من اختلافات تاريخية وفكرية. وقد قام «عمر التلمسانى» بدور كبير فى تبرير تعاون الإخوان مع الوفد الجديد.

٣- أن التعاون بين الفود الجديد والإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ حكمته بالأساس اعتبارات وحسابات برجماتية من كلا الطرفين. فقد كانت أول انتخابات برلمانية يشارك فيها كل من الوفد الجديد والإخوان منذ عام ١٩٥٢. ومن هنا فقد كان كل منهما متأثراً بهواجس الاختبار السياسى الأول. وقد اختار الإخوان التعاون مع الوفد الجديد دون غيره من أحزاب المعارضة لضمان وصول عدد من كوادر الجماعة إلى البرلمان، وقبل الوفد الجديد التعاون مع الإخوان للإستفادة من القاعدة الشعبية للجماعة فى تجاوز نسبة الـ ٨٪ من إجمالى أصوات الناخبين على المستوى القومى وهو مطمئن. وفى ضوء تلك المعادلة سعى الطرفان للتقليل من شأن الاختلافات الفكرية بينهما بخصوص بعض القضايا الشائكة مثل العلمانية وتطبيق الشريعة الإسلامية من ناحية مع إبراز القضايا موضع الاتفاق وبخاصة قضايا الحريات والديمقراطية من ناحية أخرى.

٤- أن دور الإخوان فى التعاون مع الوفد الجديد فى انتخابات ١٩٨٤ كان بمثابة دور الشريك الأصغر. حيث كان الحزب حريصاً على تحجيم دور الجماعة. وبالتالى لم يتجاوز عدد مرشحى الإخوان على قوائم الوفد الجديد الـ (١٧) مرشحاً. كما أنه لم يكن للجماعة دور بارز فى صياغة البرنامج الانتخابى للحزب أو فى دعايته الانتخابية بصفة عامة، وإن كان دور الإخوان فى الدعاية الإنتخابية أكثر بروزاً فى

الدوائر التى كان يوجد بها على قوائم الوفد مرشحين إخوانيين. وجاءت نتيجة الإنتخابات لتؤكد هذه الوضعية. فمن إجمالى (٥٨) مقعداً حصل عليها الوفد الجديد كان نصيب الإخوان ثمانية مقاعد فقط. وقد خلصت الدراسة إلى أن تعاون الوفد الجديد مع الإخوان كان عاملاً مساعداً فى فوزه بهذا العدد من المقاعد ولم يكن العامل الرئيسى أو الوحيد. فأعلى معدلات التصويت لصالح الوفد الجديد على مستوى الدوائر وجدت فى دوائر كان يوجد بها بين قوائمه مرشحين من الإخوان، كما وجدت فى دوائر لم يكن على قوائمه فيها مرشحين من الإخوان.

٥- أن اتجاه الإخوان للتحالف مع حزبىّ العمل والأحرار فى انتخابات ١٩٨٧ كان مرده - إلى جانب اعتبارات أخرى - قناعهم بأنه لايمكن توسيع نطاق دورهم السياسى فى إطار استمرار تعاونهم أو تحالفهم مع حزب كبير مثل حزب الوفد، خاصة وأن هذا الأخير قد حسم أمره وقرر أن يخوض الانتخابات منفرداً دون أى تعاون/تحالف سواء مع الإخوان أو مع غيرهم. ولذلك فضل الإخوان التحالف مع حزبين صغيرين هما العمل والأحرار وهناك فوارق بينهما بالطبع، وقد كانا بدورهما أكثر حرصاً على التحالف مع جماعة الإخوان للإستفادة من قاعدتها الشعبية فى تجاوز شرط الـ (٨٪) والحصول على تمثيل فى البرلمان، خاصة وأنهما كانا قد أخفقا فى تجاوز هذه النسبة فى انتخابت ١٩٨٤. ومن المؤكد أن جملة التغيرات الفكرية والسياسية التى لحقت بالحزبين فى مرحلة ما بعد انتخابات ١٩٨٤، وجعلتهما أكثر قرباً من الخط السياسى والفكرى للإخوان كانت عاملاً هاماً فى خلق أرضية للتحالف بين الأطراف الثلاثة.

٦- كانت جماعة الإخوان هى الطرف المسيطر فى التحالف الإسلامى. وقد تجلى ذلك بوضوح فى البرنامج الانتخابى وإعداد قوائم المرشحين والدعاية الانتخابية وتمويل الانتخابات. وجاءت نتائج الانتخابات لتؤكد هذه الوضعية. فمن إجمالى (٦٠) مقعداً حصل عليها التحالف كان نصيب الإخوان (٣٦) مقعداً. وهو ما أهل الجماعة لتكون قوة معارضة رئيسية داخل البرلمان، حيث تفوقت بفارق مقعد واحد على أكبر حزب معارض وهو حزب الوفد الجديد الذى حصل على (٣٥) مقعداً.

٧- أن خبرة مشاركة الإخوان فى الانتخابات البرلمانية أكدت تمتع الجماعة بقدرات تنظيمية وتعبوية ومالية عالية مكنتها من الوصول إلى قطاعات جماهيرية واسعة وبخاصة فى الأرياف والمدن الصغيرة. كما أن أنشطة الجماعة على صعيد خدمة المجتمع والمتمثلة فى شبكة المؤسسات التربوية والصحية والاجتماعية التى أنشأتها لتقدم خدماتها مجاناً أو بمقابل رمزى لقطاعات من المواطنين وبخاصة الأحياء المتوسطة والفقيرة فى المدن، هذه الأنشطة ساهمت فى توسيع قاعدة التأييد السياسى للجماعة. ناهيك عن جاذبية الشعارات التى استخدمها التحالف فى الحملة الإنتخابية وبخاصة شعار الإسلام هو الحل، الذى كان له أثر كبير فى حشد وتعبئة المؤيدين للتحالف الإسلامى. هذا ولم يخف الإخوان هويتهم فى الانتخابات، بل كشفوا عنها بوضوح وهو ما يؤكد حرصهم على تأكيد وجودهم كأمر واقع بغض النظر عن مشروعية الوجود القانونى للجماعة.

٨- أكدت انتخابات ١٩٨٧ أن القاعدة الاجتماعية للإخوان تنتشر بصورة أكبر فى أوساط الطبقة الوسطى الحضرية. فالدوائر التى فاز فيها مرشحى الإخوان كانت بالأساس فى محافظات القاهرة والأسكندرية والغربية وعدد من محافظات الوجه البحرى ويصدق ذلك سواء على انتخابات سنة ١٩٨٤ أو انتخابات سنة ١٩٨٧. وبالمقابل فإن وجود الإخوان فى معظم محافظات الصعيد يعتبر ضعيفاً . ومن المفارقات أن هذه المحافظات شكلت منذ منتصف الثمانينات معاقل لجماعات التطرف والعنف. وهو أمر يحتاج إلى دراسة تفصيلية للبحث فى أسباب هذه الظاهرة وخلفياتها.

ثانيا: الممارسة البرلمانية لنواب الإخوان خلال الفصلين التشريعيين الرابع والخامس:

وتتمثل أهم النتائج التى خلصت إليها الدراسة بهذا الخصوص فيما يلى:

١- نظراً لأن عدد نواب الإخوان خلال الفصل التشريعى الخامس (٣٦ نائباً) كان أكثر من أربعة أمثال عددهم خلال الفصل التشريعى الرابع (٨ نواب)، فالمؤكد أن

نشاط نواب الإخوان خلال الفصل التشريعي الخامس يعطى دلالات أكبر بشأن دورهم البرلماني. ومن الناحية الكمية خلصت الدراسة إلى أن متوسط مشاركة نواب الإخوان فى ممارسة الرقابة البرلمانية من خلال تقديم الأسئلة والأستجوابات وطلبات الإحاطة خلال الفصل التشريعي الخامس قد فاق متوسط مشاركة نواب أحزاب المعارضة الممثلة فى البرلمان وبخاصة النواب الوفديين (٣٥ نائباً) باعتبار أن الإخوان وحزبي العمل والأحرار كانوا معاً تحت لافته التحالف الإسلامي، وذلك مقارنة بالدور البرلماني المحدود للجماعة خلال الفصل التشريعي الرابع.

٢- أن تحالف الإخوان مع حزبي العمل والأحرار فى انتخابات ١٩٨٧ ساعد الإخوان بدرجة أكبر على طرح قضية الشريعة الإسلامية فى البرلمان خلال الفصل التشريعي الخامس مقارنة بتجربة تعاونهم مع حزب الوفد فى الفصل التشريعي الرابع، وقد كان ذلك متوقعاً فى ضوء وضوح الأهمية النسبية لقضية الشريعة الإسلامية فى تحالف الإخوان والعمل الأحرار فى ١٩٨٧ مقاونة بتجربة تعاون ١٩٨٤ بين الإخوان والوفد الجديد.

٣- وبخصوص ممارسة الرقابة البرلمانية، فقد ركز نواب الإخوان على ثلاثة وسائل هى الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجوابات. وكانت السمة المشتركة بين الممارسة البرلمانية لنواب الإخوان فى الفصلين التشريعيين الرابع والخامس أن العدد الأكبر من الأسئلة قد وجهت إلى وزراء الثقافة، والأعلام، والتعليم مما يؤكد توجه جماعة الإخوان المسلمين إلى التركيز على المؤسسات والسياسات ذات الصلة بعملية التنشئة والتوجيه. حيث يعتبر الإخوان أن هذه السياسات هى الأساس فى تهيئة المناخ لتطبيق الشريعة الإسلامية، كذلك بخصوص الاستجوابات فقد وجهت معظمها - تكاد تكون جميعها - إلى وزراء الداخلية، وتعلقت معظمها بالإنتقادات، المدعومة بالوقائع والإحصاءات الخاصة بسياسات وممارسات أجهزة الأمن وبخاصة فيما يتصل بعمليات الأعتقال العشوائى وتعذيب المعتقلين واقتحام المساجد والعقاب الجماعى وفرض المزيد من القيود على حقوق المواطنين وحرياتهم.

وجدير بالذكر أن عدم فاعلية الاستجوابات التى قدمها نواب الإخوان وغيرهم فيما يتعلق بالرقابة البرلمانية لم يكن مرده تهافت الاستجوابات وضعفها ولكن يرجع بالأساس إلى طبيعة الآليات المنظمة لممارسة العمل البرلمانى من ناحية وعدم التوازن الكبير بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة داخل البرلمان من ناحية أخرى. فهذان العنصران فرغا الاستجواب كأسلوب لممارسة الرقابة البرلمانية من محتواه. ففى الأغلب الأعم تنتهى مناقشة الاستجواب بإقفال باب المناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال مع تجديد الثقة فى الوزير المستجوب والإشادة لسياسته الحكيمة. أما بخصوص طلبات الإحاطة فبينما توجه الإخوان المسلمون فى الفصل التشريعى الخامس بعدد كبير من تلك الطلبات إلى وزير الداخلية تعلقت معظمها بنفس موضوعات الاستجوابات فقد تنوعت الوزارات التى تقدم الإخوان إلى وزرائها بطلبات احاطة بين وزراء الصناعة والصحة والسياحة، والتعليم وتنوعت من ثم موضوعاتها.

٤- لوحظ أن معظم نشاط نواب الإخوان فى مجال الرقابة البرلمانية قد صدر عن حوالى ثلث الأعضاء، بينما نشاط الثلثين كان منعدماً أو ضعيفاً. وهذه السمة ليست حكراً على الإخوان فحسب، ولكن يجب النظر إليها فى إطار تفشى ظاهرة الصامتين كتقليد ثابت فى الحياة البرلمانية المصرية.

٥- باستثناء انشقاق حوالى ستة من نواب حزب العمل فى المجلس فى أوائل عام ١٩٨٩، وذلك إحتجاجاً على تصاعد التوجه الإسلامى للحزب، فإنه كانت هناك درجة عالية من التماسك بين نواب أطراف التحالف الإسلامى الثلاثة تحت قبة المجلس، فلم تحدث اختلافات حادة فيما بينهم وذلك بسبب أن نواب الإخوان كانوا يمثلون الكتلة الكبيرة فى الهيئة البرلمانية للتحالف الإسلامى من ناحية فضلاً عن اقتراب توجهات حزبى العمل والأحرار من الخط السياسى والفكرى للإخوان إلى درجة كبيرة من ناحية أخرى. وبالتالى لم يكن هناك مجالاً للخلافات بين نواب الأطراف الثلاثة. وبينما لم تحدث انشقاقات بين نواب حزب الوفد الجديد والإخوان المسلمين تحت قبة البرلمان خلال الفصل التشريعى الرابع إلا أن ذلك لم يكن

راجعاً إلى الاتفاق أو الانسجام بين الطرفين تحت قبة البرلمان بقدر ما كان راجعاً إلى حرص الطرفين على استمرار تجربة التعاون حتى انتهاء الفصل التشريعى خاصة أن حدوث انشقاق بين نواب الوفد الجديد والإخوان المسلمين كان من شأنه أن يثير قضية الانتماء الحزبى لنواب الإخوان فى ضوء منع قانون الانتخابات مشاركة المستقلين كما لعب زعماء الوفد الجديد والإخوان دوراً كبيراً فى إحتواء كافة الأزمات التى تعرض لها تعاون الوفد الجديد والإخوان خلال الفصل التشريعى الرابع.

ثالثا: مستقبل دور الإخوان فى الحياة السياسية المصرية: قضايا وتساؤلات:

من المؤكد أن جماعة الإخوان المسلمين قد حققت جملة من المكاسب خلال عقد الثمانينيات. فقد أعادت بناء صفوفها ووسعت دائرة عضويتها وشاركت فى الانتخابات البرلمانية ومارس نوابها العمل البرلمانى تحت قبة المجلس. كما استطاعت أن تصبح القوة المسيطرة فى مجالس عدد من النقابات المهنية الهامة مثل نقابات الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة والمهندسين والمحامين. وبذلك استطاعت الجماعة أن تفرض نفسها كأمر واقع على خريطة الحياة السياسية وأن تصبح طرفاً هاماً فى المعادلة السياسية.

وهذه المكاسب حققتها الجماعة فى إطار السياسة المزدوجة التى انتهجها النظام إزائها منذ بداية الثمانينات. حيث سمح لها بالمشاركة فى الحياة السياسية من خلال بعض القنوات المشروعة من ناحية مع عدم اضفاء حق الوجود القانونى المشروع عليها من ناحية أخرى. وقد أصبح هذا الوضع يشكل إحدى مفارقات الحياة السياسية المصرية باعتبار أن جماعة محظورة قانوناً تمارس دوراً سياسياً نشطاً وبصورة علنية. وقد جاءت سياسة التسامح التى انتهجها الرئيس مبارك تجاه الإخوان فى إطار التمييز الذى أقامه بين المعتدلين والمتطرفين منذ بداية توليه السلطة عام ١٩٨١.

ولكن منذ مطلع التسعينيات بدأ النظام يغير سياسته تدريجياً تجاه الإخوان. وبدأ فى الأفق أن منطق المواجهة فى طريقه ليحل محل منطق التعايش والتسامح مع

الإخوان. وقد بدأت حدة هذه المواجهة تتصاعد تدريجياً حتى بلغت ذروتها بصدور قرار من الرئيس مبارك فى مطلع سبتمبر من العام ١٩٩٥ بإحالة ٤٩ من قيادات وكوادر الإخوان إلى القضاء العسكرى وذلك للمرة الأولى منذ العام ١٩٦٥/١٩٦٦. وعلى ضوء ذلك أصبح من المؤكد أن سياسة التسامح والتهاون التى اتبعها النظام تجاه الإخوان قد انتهت وأن المواجهة هى عنوان سياسته تجاههم خلال المرحلة القادمة. هذا وقد جاء هذا التصعيد فى مواجهة الإخوان قبل حوالى الشهرين من موعد أجراء الانتخابات البرلمانية، حيث من المقرر عقدها فى نوفمبر ١٩٩٥، وهو ما أعتبره الإخوان محاولة للحيلولة دون مشاركتهم في الانتخابات، خاصة وأنهم كانوا قد أعلنوا مراراً عزمهم على خوض تلك الانتخابات والمشاركة فيها بفاعلية.

وبدون الدخول فى التفاصيل يمكن القول بأن أهم الأسباب التى دفعت النظام إلى تغيير سياسته تجاه الإخوان تتمثل فى: تمدد الدور السياسى والاجتماعى للإخوان خلال عقد الثمانينيات ونجاح الجماعة فى خلق مصادر للقوة والتأثير تؤهلها لتوسيع نطاق دورها مستقبلاً. واستمرار الإخوان فى المطالبة بتطبيق الشريعة، وهو ما يثير العديد من التساؤلات حول واقع تطبيق الشريعة فى مصر فى الوقت الذى يحرص فيه النظام على التمسك بورقة الدين الإسلامى كمصدر للشرعية شأنه فى ذلك شأن نظامى عبد الناصر والسادات والعديد من النظم العربية الراهنة، كما أن قيام الإدارة الأمريكية بإجراء اتصالات ولو على مستوى سياسى أدنى مع جماعة الإخوان خلال السنوات الأخير أثار قلق النظام الحاكم، حيث أن المسلك الأمريكى كان يحمل فى ثناياه نظره الإدارة الأمريكية إلى جماعة الإخوان بإعتبارها البديل المطروح للنظام القائم.

نظراً لكل العوامل السابقة، وغيرها، حسم النظام أمره واختار بديل مواجهة الإخوان لضرب مصادر قوتهم وتحجيم دورهم السياسى والاجتماعى إلى أدنى حد ممكن.

ومن المؤكد أن الضربات القوية التى وجهتها أجهزة الأمن إلى جماعات التطرف والعنف والتى مكنتها من كسر شوكة هذه الجماعات والحد من أنشطتها بعد أن شكلت

تحدياً حقيقياً للنظام لعدة سنوات، قد وفرت زخماً للنظام لتوسيع نطاق المواجهة ليشمل الإخوان أيضاً. والتبرير الرسمي لذلك هو وجود ارتباط عضوى بينهم وبين جماعات التطرف والعنف، وأنهم أى الإخوان يقفون خلف معظم أنشطة الإرهابيين على حد تعبير الرئيس مبارك فى إحدى المقابلات الصحفية معه.

وقد جرى – ويجرى – تنفيذ سياسة المواجهة التى ينتهجها النظام ضد الإخوان على عدة محاور أولها، أمنى (القيام بحملات اعتقال ضد بعض قيادات وكوادر الإخوان وتقديمهم للتحقيق مع إحالة ٤٩ من الكوادر النشطة بالجماعة إلى القضاء العسكرى).

وثانيها، قانونى (إصدار القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالنقابات المهنية وتعديله فى أوائل ١٩٩٥، وذلك بهدف إنهاء سيطرة الإخوان على النقابات المهنية، تعديل قانون الأحزاب عام ١٩٩٢ لحرمان الإخوان وغيرهم من حق العمل السياسى تحت لافتة حزب تحت التأسيس). وثالثها، سياسى (ممارسة الضغوط بأشكال مختلفة على حزبى العمل والأحرار لإنهاء تحالفها مع الإخوان، ورابعها، إعلامى رشن حملات إعلامية على الجماعة محورها التركيز على وجود علاقة عضوية بين الإخوان وجماعات التطرف والعنف، ووجود علاقات خارجية مشبوهه للجماعة، فضلا عن قيام الإخوان بتبديد أموال النقابات التى سيطر الإخوان على مجالس إدراتها منذ منتصف الثمانينيات).

لكن تُرى ما هى انعكاسات سياسة المواجهة التى ينتهجها النظام حالياً تجاه الإخوان على مستقبل دورهم فى الحياة السياسية المصرية من ناحية وعلى مستقبل التطور السياسى والديمقراطى فى مصر من ناحية أخرى؟

ونظراً لأن الإجابة على هذا السؤال تخرج عن نطاق دراستنا وتحتاج إلى دراسة تفصيلية، فإننا سنكتفى هنا بطرح بعض القضايا والتساؤلات المرتبطة بهذا الموضوع.

وبداية فثمة عدة ملاحظات يتعين أخذها فى الاعتبار كإطار للتفكير فى هذا الموضوع. أولها، أن ما تشهده مصر منذ العام ١٩٧٦ هو انفراجة ديمقراطية تتسع حيناً وتضيق حيناً آخر حسب مقتضيات الظروف والأحوال. بلغة أخرى هناك خطوات

على طريق الديمقراطية لم تصل بعد إلى مرحلة التحول الديمقراطى الحقيقى. إذا أن طابع النظام السياسى لازال مختلطاً، حيث يجمع بين بعض سمات السلطوية وبعض سمات الليبرالية فى هيكل سياسى واحد.

وثانيها، أن مستقبل الدور السياسى للإخوان وثيق الارتباط بمستقبل النظام السياسى المصرى برمته. وهذا بدوره يرتبط بعوامل عديدة منها مدى فاعلية النظام القائم فى مواجهة المشكلات المجتمعة الحادة والمتزامنة وتجديد مصادر شرعية، وحدود فاعلية قوى المعارضة الرسمية وغير الرسمية، وطبيعة العلاقات المدنية - العسكرية وهكذا فإن البحث فى مستقبل الدور السياسى للإخوان هو بحث فى مستقبل النظام السياسى المصرى برمته. وثالثها، أن جماعة الإخوان المسلمين هى إحدى أكبر معضلات التطور السياسى فى مصر. فثمة قانون أو شبه قانون حكم - ويحكم - علاقة الإخوان بالنظم التى تعاقبت على حكم مصر فى مرحلة ما بعد ١٩٥٢ مفادة أن علاقة الإخوان بالسلطة الحاكمة تمر بمرحلتين مرحلة تعايش وتساكن تعقبها مرحلة مواجهة وصدام. حدث هذا فى الماضى فى عهد الرئيسين عبد الناصر والسادات ويحدث حالياً فى عهد الرئيس مبارك.

وإذا كانت سياسة المواجهة التى ينتهجها النظام ضد الإخوان فى الوقت الراهن سوف تؤدى إلى إضعاف دورهم السياسى وتحجيمه بدرجة أو بأخرى إلا أنها لن تؤدى إلى إنهاء وجود الإخوان خاصة وأنه ثمة قيود عديدة داخلية وخارجية تمنع النظام من تصعيد حدة المواجهة إلى حد الاستئصال. فالجماعة أثبتت قدرة عالية على الاستمرارية والحفاظ على الذات رغم الضربات الأمنية القوية التى وجهت إليها خلال الأربعينيات والخمسينيات والستينيات. كما أن تشديد الضغط على الإخوان قد يدفع بعض القطاعات الشبابية فى الجماعة إلى الجنوح نحو التشدد والعنف فى مواجهة رموز النظام. فضلاً عن أنه قد يشكل عاملاً لتغذية جماعات التطرف والعنف التى قد تتخذه دليلاً جديداً على استحالة وصول الإسلاميين إلى السلطة بأساليب سلمية.

وفى ضوء هذه التطورات يمكن طرح بعض القضايا ذات الصلة بمستقبل الدور السياسى للإخوان وانعكاسات ذلك على التطور السياسى والديمقراطى فى مصر بصفة عامة. وهذه القضايا بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة.

أولى هذه القضايا، تتمثل فى الأسباب الهيكلية التى تؤدى إلى المواجهة بين الإخوان والنظام الحاكم. وبعيداً عما يعلنه كل طرف بهذا الخصوص، فالمؤكد أن أكثر مصادر التوتر والخلاف بين الجانبين مبعثها مسألتان. الأولى، موقف الإخوان من قضية ممارسة السلطة والحكم. فهل الإخوان لايسعون إلى السلطة كما يؤكد بعض قادتهم باعتبار أنه لايهمهم شخص من يحكم وإنما الأهم لديهم هو طبيعة الحكم، أم أن السلطة هى غايتهم فى نهاية المطاف؟. والثانية، تأكيد الإخوان المستمر على ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية فى مصر بما يعنيه ذلك من ضرورة إعادة صياغة النظام السياسى والاجتماعى على أسس إسلامية. ولاشك فى أن مجرد طرح الإخوان لهذا الشعار إنما يثير العديد من المشكلات مع النظام الحاكم الذى يتخذ من الدين الإسلامى كمصدر للشرعية، وعلى الرغم من أن المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية هى القضية المركزية للإخوان، إلا أن الباحثين لم يتمكنا من الحصول على أية دراسة أو وثيقة تتضمن رؤية متكاملة للإخوان بشأن تطبيق الشريعة الإسلامية. وكل ما هناك مجرد اجتهادات فردية لبعض رموز الإخوان تعالج مسائل جزئية. بل أن قادة الإخوان دأبوا على تقديم إجابات عامة وغامضة عندما يسألون عن البرامج والتفاصيل التى تضع شعار الإسلام هو الحل على أرض الواقع. ولذا يشكر الباحثان مقدماً أى شخص يدلهما على مصدر يتضمن رؤية متكاملة للإخوان بشأن تطبيق الشريعة الإسلامية.

وثانيتهما، إمكانية إنجاز تحول ديمقراطى حقيقى فى مصر مع استبعاد التيار الإسلامى المعتدل الذى يمثله الإخوان المسلمون، خاصة وأن للجماعة وزنها ودورها السياسى والاجتماعى الذى يفوق وزن ودور العديد من الأحزاب السياسية المشروعة. وهذه القضية تثير العديد من الإشكاليات المرتبطة بشروط ومتطلبات إنجاز تحول ديمقراطى حقيقى فى مصر أولاً وشروط ومتطلبات مشاركة الإخوان فى العملية

الديمقراطية ثانياً، مع رصد الآثار التى يمكن أن تترتب على استبعاد الإخوان من المشاركة فى الحياة السياسية ثالثاً.

وثالثها، كيفية إدماج الإخوان المسلمين فى هيكل النظام السياسى. فإذا كانت سياسة المواجهة مع الإخوان لم ولن تنهى وجود الجماعة، بل يمكن أن تشكل مصدراً لأزمات سياسية جديدة وتساهم فى زيادة حدة الاحتقان السياسى فى المجتمع. وبالتالى يصبح السؤال هل هناك إمكانية لإدماج الإخوان فى هيكل النظام السياسى القائم؟ وما هى الصيغة الملائمة لتحقيق ذلك؟. وهنا تثار على الفور إشكالية السماح للإخوان بتأسيس حزب سياسى. وهو مطلب يرفعه الإخوان ويرفضه النظام السياسى. وبغض النظر عن الحجج والدفوع التى يطرحها كل طرف فإن هناك العديد من الأسئلة التى تحتاج إلى إجابات منها: ماهى دلالات تأسيس حزب إسلامى فى دولة إسلامية ينص دستورها على أن الإسلام هو المصدر الرئيسى للتشريع؟. وما هى طبيعة حزب جماعة الإخوان المسلمين التى يمكن أن تميزه عن غيره من الأحزاب؟ وما هى الآثار والتداعيات السياسية التى يمكن أن تترتب على تأسيس أحزاب على أسس دينية خاصة وأنه سوف تكون هناك أحزاب إسلامية وأحزاب قبطية إذا تم فتح هذا الباب؟. وما هى حقيقة موقف الإخوان من مسائل الديمقراطية والتعددية الحزبية والدولة المدنية؟ وهل التغيير فى الخطاب السياسى للإخوان بخصوص هذه القضايا يعبر عن تحول استراتيجى فى رؤية الجماعة وتوجهها، أفرزته مراجعات فكرية وفقهية جادة لتراثها الفكرى والحركى بخصوص هذه القضايا أم هو مجرد تغيير تكتيكى ظرفى يرتبط باعتبارات برجماتية وربما إنتهازية؟

ورابعتها، تجديد النظام السياسى المصرى وموقع الإخوان فى هذه العملية. من المؤكد أن النظام السياسى المصرى الراهن يحتاج إلى عملية تجديد سياسى من خلال إتخاذ خطوات جادة على طريق الإصلاح السياسى. وعملية التجديد هذه لابد وأن تشمل مختلف مكونات النظام السياسى ابتداء بالنخبة السياسية المركزية التى تجاوز معظم أعضائها الخامسة والخمسين من العمر، مروراً بالهيكل القانونى والدستورى الذى أصابه الخلل والترهل والتضخم، والمؤسسات السياسية، الحكومية وغير

الحكومية، التى يتسم أغلبها بالضعف والهشاشة، وآليات صنع القرارات والسياسات العامة، وانتهاء بالجهاز الإدارى المعنى بتنفيذ السياسات العامة والذى يغلب عليه طابع البيروقراطية والروتين.

وفى إطار عملية الإسلاح السياسى هذه هناك العديد من القضايا التى تحتاج إلى بحث وحسم منها: حقيقة موقع الشريعة فى البناء القانونى المصرى. ومشكلة التهميش الاجتماعى والسياسى لقطاعات عريضة من المواطنين. والفجوة بين الإطار السياسى الرسمى من ناحية والواقع الاجتماعى من ناحية أخرى. والأسس الحاكمة لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع الأهلى. وطبيعة العلاقة بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية. وكيفية التصدى للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى تشكل بيئة ملائمة لتنامى ظواهر التطرف والعنف. بالإضافة إلى قضية تعديل الدستور أو تغييره، خاصة وأنه صدر منذ حوالى ربع قرن، حدثت خلاله العديد من التطورات والتغيرات التى تجاوزت الكثير مما جاء فى الدستور.

ومن المؤكد أن عملية الإصلاح السياسى هذه لن تتم بين عشية وضحاها. بل قد تستغرق بعض الوقت، والمهم هو أن تتوافر الرغبة الجادة فى الإصلاح ويتم الشروع فيه باعتباره المدخل الحقيقى لتوفير مقومات الاستقرار والسلام الاجتماعى للدولة والمجتمع فى مصر. ومن المؤكد كذلك أن عملية الإصلاح هذه يجب أن تكون بمشاركة مختلف الأحزاب والقوى السياسية غير الحزبية التى لاتنتهج العنف كأسلوب للعمل السياسى. فمستقبل مصر لن يقرره شخص واحد أو حزب واحد أو فكر واحد، ولكن يتعين أن يكون محصلة للتفاعل بين مختلف القوى والأفكار والاجتهادات والفاعليات.

وهنا تبدو أهمية التفكير بجدية فى متطلبات وشروط عملية الإصلاح السياسى، ومجالاتها، وأساليب تحقيقها، وطبيعة القوى السياسية والاجتماعية المشاركة فيها، وموقع الإسلام والتيارات الإسلامية المعتدلة فى عملية الإصلاح... إلخ. كل تلك القضايا وغيرها تمثل آفاقاً ومجالات للبحث أمام المتخصصين والمهتمين بالتطور السياسى والديمقراطى فى مصر.

الكتاب فى سطور

"إن الدراسة تسعى – ضمن أهداف أخرى – إلى تقييم الدور السياسى للإخوان خلال الفترة موضع البحث. وذلك باستكشاف محددات وحدود فعالية هذا الدور (الأدوار). ومن هذا المنطلق فإن موضع الدراسة يمثل مدخلا لفهم بعض جوانب التطور السياسى فى مصر، وللكشف عن بعض معضلات التطور الديمقراطى فيها، ذلك أنه من خلال هذه الدراسة يمكن صياغة أو إعادة صياغة بعض المقولات أو الفرضيات المرتبطة بعلاقة الحركة الإسلامية بالتطور الديمقراطى. ومتى نحت دراسات أخرى هذا المنحنى، بالنسبة لحركات إسلامية أخرى، وفى دول عربية أخرى، فإنه يمكن وضع الأساس لإطار نظرى جزئى أو وسيط فى هذا المجال".

من مقدمة الكتاب

المؤلفان فى سطور

أ.د. حسنين توفيق إبراهيم

– حاصل على درجتى الماجستير (١٩٨٥) والدكتوراة (١٩٩١) من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

– الوظيفة الحالية : أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

– الإنتاج العلمى : شارك فى العديد من الكتب الصادرة عن مركز البحوث والدراسات السياسية، ومركز دراسات الوحدة العربية، ومعهد الدراسات العربية، ومركز البحوث العربية، ومركز البحوث الاستراتيجية والتوثيق (لبنان)؛ له العديد من الدراسات المنشورة فى بعض الدوريات العربية.

– حائز على الجائزة الاولى فى مسابقة الدكتورة سعاد الصباح للإبداع الفكرى بين الشباب العربى فى مجال الدراسات الإنسانية عام ١٩٩٢.

أ.د. هدى راغب عوض

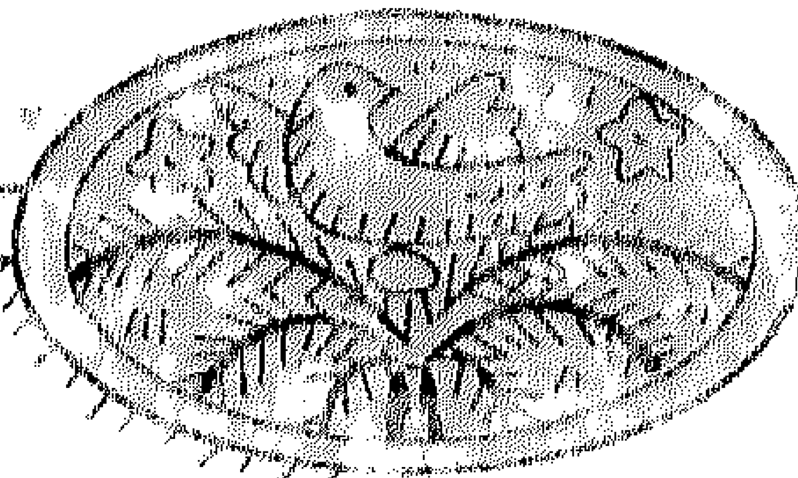
– حاصلة على درجتى الماجستير (١٩٨٤) والدكتوراة (١٩٩٠) Fullbright .

– حائزة على منحة عام ١٩٩٢ – ١٩٩٣، أستاذ زائر بجامعة ميرلاند بالولايات المتحدة.

– شاركت فى العديد من الكتب الصادرة من مركز الدراسات والبحوث السياسية جامعة القاهرة، كما شاركت فى العديد من المؤتمرات العلمية فى الولايات المتحدة.

– وتقوم بإعداد باب الدراسات الأجنبية بمجلة السياسة الدولية الصادرة عن الأهرام.

– ولها أبحاث عديدة فى مجال النظم فى بعض الدوريات العربية والأجنبية.



تصدر هذه السلسلة عن مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ٤ ش ٩ – المعادي – ت : ٣٧٥٢٠٣٣ مدير المركز والمشرف على السلسلة فريد زهران

هذه السلسلة تهتم أولا وأخيرا بمصر فى مواجهة المناخ المشبوه الذى يحاول أن يتجاهل مصر ويتغنى عنها وجودها الحضارى المتميز ودورها الفريد فى المنطقة .. بل وفى العالم بأسره.